جامعـــــــة قسنطينـــة3

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

دور العوامـــل الداخليـة في التـأثير على أمن واستقرار منطقة الساحل الإفريقي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، فرع: العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:

علاق جميلة

إشراف الأستاذ :

أ.د. بوريش رياض

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
كيبش عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 3	رئيسا
بوريش رياض	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 3	مشرفا و مقررا
صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
حسنة عبد الحميد	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 1	عضوا مناقشا
بوروبي عبد اللطيف	أستاذ محاضر (ا)	جامعة قسنطينة 3	عضوا مناقشا
حمدوش رياض	أستاذ محاضر (أ)	جامعة قسنطينة 3	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر و تقدير

باسم الله الرحمن الرحيم

"و لقد كرمنا بني آدم و حملناهم في البر و البحر و رزقناهم من الطيبات و فضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا"

صدق الله العظيم سورة الإسراء الآية : 70

الحمد و الشكر و الثناء لله عز وجل ، ثم إلى المعلم الأول ، النبي الكريم عليه أفضل الصلاة و أزكى السلام .

لا يفوتني أن أبرق أجزل عبارات الشكر و التقدير إلى الأستاذ الدكتور : بوريش رياض ، على قبوله الإشراف على هذا العمل ، و جعله ميسرا دون عوائق أو عراقيل كما أثني على نصائحه و توجيهاته النيرة .

هذا و أسدي شكري و ثنائي إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة على ما سيبذلونه من جهد في قراءة الرسالة و مناقشتها .

خطة الدراسة

مقدمة

التعريف بالموضوع :

- **أهمية الدراسة**
- **مبررات اختيار الموضوع**
- **إشكالية الدراسة**
- **فرضيات الدراسة**
- **حدود الدراسة**
- **مفاهيم الدراسة**
- **أدبيات الدراسة**
- **منهجية الدراسة**
- **تقسيم الدراسة**

الفصل الأول : تطور حقل الدراسات الأمنية : من التصورات التقليدية إلى اتجاهات مراجعة مفهوم الأمن

المبحث الأول : مفهوم الأمن ضمن الطرح التقليدي المحافظ

المطلب الأول : المنظور الواقعي العقلاني

الفرع الأول : الواقعية الكلاسيكية : مسلمة الفوضوية و المرجعية الدولاتية

الفرع الثاني : الواقعية الجديدة : تكييف مفاهيم الواقعية

المطلب الثاني : إعادة صياغة مفهوم الأمن

الفرع الأول : من أجل الحفاظ على مفهوم ضيق للأمن

أولا : الأمن الوطني كقيمة مجردة

ثانيا : الأمن الوطني ذو بعد عسكري و إستراتيجي أكثر أهمية

ثالثا : الأمن الوطني ضمن دوامة الأمن و الدفاع

الفرع الثاني : من أجل مفهوم موسع للأمن

الفرع الثالث : إعادة صياغة مفهوم الأمن حسب بوزان و آخرون

المبحث الثاني : تصور النظرية الليبرالية للأمن

المطلب الأول : المنظور الليبرالي البنيوي : من الاتحادية إلى السلام

المطلب الثاني : المنظور الليبرالي المؤسساتي : نحو مأسسة قضايا الأمن

المبحث الثالث : مضمون الأمن في النظريات ما بعد الوضعية

المطلب الأول : البنائية الاجتماعية : دور قيم الهوية و المصلحة

المطلب الثاني : النقدية و التحول في مفهوم الأمن

الفرع الأول : تدفق الفواعل عبر الوطنية

الفرع الثاني : الانتقال من مفهوم التهديدات إلى مفهوم المخاطر

الفرع الثالث : تراجع القوة العسكرية كآداة مثلى لضمان الأمن

المطلب الثالث : المقاربة النسوية و الأمن : دور و تأثير المرأة

المبحث الرابع : نحو مقاربة أمنية عالم ثالثية في ظل تحولات مجتمع المخاطر

خلاصة الفصل

الفصل الثاني : المخاطر الأمنية الجديدة في ظل عولمة المخاطر

المبحث الأول : العامل/ المخاطر السياسية

المطلب الأول : أزمة الدولة الفاشلة

المطلب الثاني : الطبيعة المتحولة للنزاعات

المطلب الثالث : هشاشة الديمقراطية و تراجع حقوق الإنسان

المبحث الثاني : العامل/ المخاطر الاقتصادية

المطلب الأول : هرمية العلاقات الاقتصادية الدولية

المطلب الثاني : فجوة الغذاء عالميا

المطلب الثالث : أزمة التنمية في الجنوب

المبحث الثالث : العامل/ المخاطر الاجتماعية

المطلب الأول : الهوية المجتمعية

المطلب الثاني : الهجرة و المعضلة الأمنية المجتمعية

المطلب الثالث : تهديد شبكات الإرهاب للأمن

المطلب الرابع : الجريمة المنظمة عبر الوطنية و الأمن

المبحث الرابع : العامل/ المخاطر البيئية

المطلب الأول : الطاقة و الأمن المستدام

المطلب الثاني : التغير المناخي و الأمن

المطلب الثالث : أزمات الندرة المرتبطة بالمياه

خلاصة الفصل

الفصل الثالث : العوامل الداخلية للأزمة الأمنية في منطقة الساحل و الصحراء

المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية و السوسيواثنية لمنطقة الساحل و الصحراء

المطلب الأول : الخصائص الجغرافية

المطلب الثاني : الطبيعة الاجتماعية المفككة

المطلب الثالث : الدولة الساحلية بين فاشلة و آيلة للفشل

المبحث الثاني : الواقع السوسيواقتصادي

المطلب الأول : الضغط السكاني بين فقر البيئة و بيئة الفقر

المطلب الثاني : مشكلات الأمن الغذائي

المطلب الثالث : اقتصاد الحزام الساحلي بين سوء الإدارة و التنافس الخارجي

المبحث الثالث : مقاربة البيئة و الأمن الإنساني في الساحل

المبحث الرابع : المحددات الجيوأمنية

المطلب الأول : الساحل بين تجاذبات التطرف و الإرهاب

المطلب الثاني : تأثير الجريمة المنظمة : التواطؤ ، الفساد و المنافسة

المطلب الثالث : حركة الهجرة السرية

المبحث الخامس : خريطة الأزمات الداخلية

المطلب الأول : أزمة دارفور بين رهانات الداخل و حسابات الخارج

المطلب الثاني : الأزمة التشادية و ديناميات الصراع

المطلب الثالث : معضلة الطوارق : بين الأبعاد فوق الدولتية و التوظيف الخارجي للمسألة

الفرع الأول : وضع أقلية الطوارق و طبيعة المناخ السياسي في المنطقة (الثروة و النفوذ السياسي)

الفرع الثاني : الطوارق و صراع النفوذ في المنطقة

خلاصة الفصل

الفصل الرابع : استراتيجيات التنافس الإقليمي و الدولي في منطقة الساحل و الصحراء

المبحث الأول : واقع الهشاشة في غرب إفريقيا

المطلب الأول : الأبعاد الجيو سياسية للأمن في غرب إفريقيا

المطلب الثاني : تجاذبات المشكلة الأمنية بين الساحل و غرب إفريقيا

المطلب الثالث : الغرب و جدلية الموازنة بين تحديات المنطقة مقابل التهديد العالمي

المبحث الثاني : المستقبل الجيوسياسي لأمن الدائرة المغاربية

المطلب الأول : التحرك الجزائري في الرواق الساحلي

الفرع الأول : متطلبات العقيدة الأمنية الجزائرية

الفرع الثاني : الجزائر في مواجهة المخاطر المتدفقة من الفناء الخلفي

المطلب الثاني : المغرب و الساحل : من الإطلالة الأطلسية إلى دعم التنمية في الساحل

المطلب الثالث : ليبيا و الدور الملتبس في الساحل

المبحث الثالث : استراتيجيات التنافس الدولي في الساحل

المطلب الأول : الدور الفرنسي بين الوعاء الأوربي و إحياء إرث الكولونيالية

المطلب الثاني : الو م أ و إعادة الانتشار الجيوستراتيجي في العالم خاصة منطقة الساحل و الصحراء

المطلب الثالث : تصاعد الاختراق الصيني للساحل و للقارة الإفريقية

الفرع الأول : حقبة المصالح الإيديولوجية

الفرع الثاني : حقبة المصالح الاقتصادية و الاستراتيجية

خلاصة الفصل

الفصل الخامس : نحو إستراتيجية لبناء مستقبل الساحل و الصحراء في ظل متطلبات الأمن الإفريقي

المبحث الأول : تمكين التعايش و المصالحة

المبحث الثاني : تكييف تغير مفهوم الأمن مع عملية بناء/إعادة بناء الدولة

المطلب الأول : المرونة مقابل الهشاشة

المطلب الثاني : صيرورة إعادة صياغة مضمون العقد الاجتماعي

المطلب الثالث : إصلاح القطاع الأمني ضرورة لترشيد الحكم

المبحث الثالث : المقاربة الجماعية للتحرك و إعادة الاعتبار للسياقات الإقليمية

المطلب الأول : تدعيم العمل المغاربي المشترك

الفرع الأول : نمو الحس الإقليمي المغاربي

الفرع الثاني : تفعيل الاتحاد على وقع الضغوط الداخلية و الخارجية

الفرع الثالث : القراءة المغاربية للتهديدات المتدفقة من الحزام الجنوبي

المطلب الثاني : الأمن في الساحل على وقع المبادرات الإقليمية

المطلب الثالث : تشجيع التعاون الإفريقي

خلاصة الفصل

خاتمة

قائمة المراجع

فهرس الجداول ، الأشكال و الخرائط

فهرس المحتويات

مقدمـــــــة

مقدمة :

تعتبر معضلة المخاطر الأمنية الجديدة إحدى الموضوعات التي باتت تفرض نفسها للنقاش في حقل العلاقات الدولية ، و الدراسات الأمنية كحقل معرفي فرعي ، خاصة في عالم ما بعد الحرب الباردة و انزواء عود التهديدات الصلبة ، ما أكسب الموضوع مستوى من الدقة و العلمية .

تعود دقته لارتباطه بأشد المسائل حساسية و دينامكية و هي الأمن ، الذي يبقى الشغل الشاغل للمجتمعات . فالفرد ، المجتمع و الدولة تبقى مفاهيم متداخلة يصعب إيجاد حواجز بينها ، أما علميته فمستمدة من تحليل مستويات التفاعل أو التأثير و التأثر بين النزاعات على تشعب مداخلها ، و الأمن بأبعاده الإنسانية و العالمية الشاملة ، في محاولة للبحث المعمق في خارطة التهديدات الجديدة للأمن (Non traditional threats) الذي تنامى النقاش حول تحديد أطره الفكرية و المنهجية و مضامينه الديناميكية .

بداية ضمن إطاره العسكري و مفهوم الأمن الصلب (Hard security) ، الذي يجد تبرير جل افتراضاته في التفسير الواقعي لتفاعلات السياسة العالمية ، غير أن تحليل مدلول الديناميات التي أنتجها سقوط الكتلة الشرقية انعكست بتبعاتها على هذا التصور الاستراتيجي ، و هو ما حاولت الطروحات النقدية الحديثة تجاوزه كمدخل لإعادة هيكلة السياسات الأمنية بالشكل الذي يحتوي التدفقات المطردة على مستوى الفواعل ، التهديدات و الأدوات مع طرح الأمن اللين (Soft security) .

كما عكفت على النظر بجدية للمخاطر الجديدة ، ضمن ما يعرف بالقطاعات الخمس هي : السياسية و الاقتصادية ، المجتمعية ، البيئية و العسكرية ، تحول معها الفرد إلى موضوع مرجعي للاستدلال على قدرة الدول على ضمان الحد الأدنى من الحاجات و المتطلبات الأساسية ، بما فيها الانعتاق (Emancipation) و التحرر من الفاقة و الحاجة التي لا تزال الإنسانية تخوض معركتها ضدها جميعا .

ففي ظل العولمة أضحى مجتمع المعلومات بما يستند إليه من عولمة القيم ، الثقافة و الأنماط السلوكية و المعرفية أحد أهم مظاهر التغير الاجتماعي ، و كما تعولمت السياسة و الاقتصاد ، تتجه المخاطر هي الأخرى لتشق دربها نحو التعولم ، و انعكس هذا على توسع مفهوم الأمن من التهديدات التماثلية ، إلى المخاطر اللاتماثلية بما يعكس شمولية مقاربة الأمن و يرسم صورة واقعية لبيئة اللاأمن في المرحلة المعاصرة .

أما أن تختص الدراسة بمنطقة الساحل الإفريقي فذلك يطرح زوايا بحثية متعددة و متشعبة ، كون المنطقة إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي اكتسحت اهتمام الدوائر السياسية و البحثية ، تحديدا في عالم ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، بعد أن كانت منطقة هامشية و معزولة زمن الحرب الباردة ، إذ ارتبطت

الدراسات الساحلية –مجازا– بالاهتمامات البحثية التي تعكس برامج مكافحة التصحر و الجفاف ، تقديم المعونات الإنسانية لمجابهة المجاعة و الفقر ، لكن بالنظر للتفاعلات التي أفرزتها المنطقة و لازالت و لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد ، حيث الأطراف و القوى الخارجية باتت لها تطلعات بإعادة الانتشار في المنطقة مع الاستثمار في الوضع الجيوسياسي و التحديات الأمنية ، تحولت معها الأزمة/المشكلة الأمنية الساحلية العنوان الأبرز في الغرب ، إن على مستوى الدوائر الأكاديمية أو ضمن أولويات أجندات سياساتها الخارجية ، تحديدا القوى المحورية الأكثر اهتماما بالمنطقة .

و بحكم خصوصية الصحراء ، التي جعلها واقعها الجيوبوليتيكي إقليما مترامي تصعب مراقبته و التحكم فيه ، فكان أن تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية و بالتالي منطقة انكفاء استراتيجي لمختلف أشكال الإجرام العابر للأوطان و بيئة لتفريخ الجماعات المتشددة و الإرهابية ، التي استثمرت في مناخ الفساد السياسي و العجز البنيوي و المؤسساتي للدولة الساحلية من النيجر إلى مالي ، تشاد و موريتانيا ، و يبدو هنا الخوض في العوامل الداخلية خطوة مهمة لتفكيك أبعاد و محددات الأزمة الأمنية ، التي إن نظرنا إليها من زاوية بيئية هي كذلك أو سياسية أو مجتمعية هوياتية فهي كذلك مع مختلف المحددات ، و هو ما أعطاها أبعادا شبكية معقدة .

بحكم كون الساحل أهم المناطق المفتوحة شساعة عالميا ، بامتداد يفوق تسعة ملايين كلم مربع ، و هو تموقع محوري في العمق الإفريقي من خلال الربط بين عدة عوالم/أروقة : المغرب العربي غرب ، القرن الإفريقي و إفريقيا ما وراء الصحراء . فإلى ماض غير بعيد اعتبرت منطقة عبور تقليدية و مسالك تجارية آمنة بين الشمال و الجنوب ، نحو تفجر النزاع والصراعات من أزمات انقسام داخلي ، نحو حروب أهلية فتحت الباب على التنافس الدولي بين الفواعل الإقليمية من الصف الأول : الجزائر ، ليبيا و المغرب ، ثم الثاني مع تدخل نيجيريا و السنغال في مسارات إدارة الصراع في مالي و النيجر ، حيث طفت لغة المصالح على متطلبات الأمن الساحلي ذي الامتداد الإفريقي ، ثم تنامي أدوار القوى الكبرى التقليدية من قبيل الو م أ ، فرنسا و بريطانيا و تلك الناشئة الحديثة ، المتطايرة هنا و هناك في قارتي آسيا و أمريكا .

فالقيمة الاستراتيجية الدولية للمنطقة تغيرت بشكل جذري مع بداية الألفية في محركاتها ، آلياتها وتداعياتها على ترتيبات و توازنات الأمن إقليميا ، قاريا و عالميا .

من منطلق المساحة الأكاديمية و التطورات الواقعية التي أفرزها موضوع المخاطر الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي ، و تداعياته على مختلف الأروقة الجيوسياسية القريبة أو البعيدة ، يعكس البناء المنهجي للموضوع مجموعة من المرتكزات تعكس تمفصل الموضوع نحاول الوقوف عليها فيما يلي :

1/ أهمية الدراسة :

تبين مسوح الدراسات إلى أن الاهتمام البحثي بمنطقة الساحل و الصحراء أخذ ينمو بشكل مطرد بعد أن كانت المنطقة هامشية و معزولة ، ليس لقلة التفاعلات التي أفرزتها و لا تزال ، و لكن لهيمنة أولويات البحث في/اتجاه مناطق على حساب أخرى مثل أوربا ، الشرق الأوسط و نحوهما .

و عليه فجأة تتحول المنطقة إلى محج أمني و سياسي للقوى الكبرى التقليدية و النامية الحديثة ، في محاولة للظفر بما أمكن من المكاسب ، هنا امتدت عقدة اللاأمن عند الغرب و المنافسة المتدفقة بقوة من الشرق ، انتقلنا معها من اعتبار الطبيعة المعقدة و الشبكية للتفاعلات في المنطقة كشكل من أشكال الصراع السياسي الأهلي المشروع ، إلى الترويج له باعتباره تهديدا قويا لأمن و مصالح الغرب في الفضاءات الجيوسياسية القريبة إن شرقا أم غربا .

كما بات جليا أن المنطقة بامتداداتها الجيوسياسية ، تحاول الاستفادة من الظرف الدولي استجابة للاستحقاقات الملحة للواقع التنموي الذي تتخبط فيه ، حيث أثبت واقع الحال أنها تتقاسم المعضلة مع القارة بأسرها ، مع حيوية الطرح بأن صناعة الأمن و الاستقرار وحده كفيل بأن ينتج تنمية و ديمقراطية .

لذا نسعى من خلال تصوراتنا في هذا البحث التأكيد على أن صناعة الأمن و الاستقرار للجزائر خاصة تنبع من إدراكها للتهديدات المتدفقة من الفناء الخلفي الذي يمثله ساحل الأزمات ، التي رغم ما قدمته من تضحيات هناك إلا أنها عجزت عن بناء نفوذ لها في المنطقة ، ما مثل فرصة سانحة للاختراق الأجنبي والاستثمار في أزمات المنطقة ، حيث أثبت عمق المنطقة الاستراتيجي أنه لا أمن مغاربي دون أمن ساحلي والعكس كذلك الذي لا زال لحد الآن أسير سياسة المحاور متعاونة كانت أم متنافسة ، في انتظار تعاون أمني مؤجل تفرضه ضرورات الجوار الإقليمي .

كما تأتي الدراسة في ظرف أكثر من ملح للاستفاقة من الغيبوبة الهوياتية التي نعانيها ، فجعلت نداء البحر أقوى من نداء الصحراء ، فإلى متى نبقى دون حرج نتلقف المعارف التي تخصنا من الغرب؟ ، و ما يمكن أن ينجر عن ذلك من تبعات سياسية و مغالطات معرفية ، بما يعني ضرورة لفت الانتباه في الجامعات الجزائرية لفتح تخصصات خاصة بالدراسات الإفريقية .

2/ مبررات اختيار الموضوع :

تبرز أهمية الدراسة في تقاطعها مع موضوع بالغ الحساسية في العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية كحقل معرفي ، من خلال توجهات صناعة الأمن ، التنمية و حقوق الإنسان ، و إن ربطنا هذه المقاربة ثلاثية الأبعاد

بالساحل الذي بات يعرف بهلال الأزمات يبدو الطرح معقدا نوعا ما ، و هو ما يبرر المساعي المحمومة للقوى التي لها ارتباطات بشكل ما بالمنطقة ، إقليمية كانت أم عالمية للتسويق لنظرتها و توجهاتها الاستراتيجية هناك وهذا ما يزيد من أهمية الدراسة علميا أكاديميا و عمليا لتجاوز المعضلة الأمنية .

هذا إلى جانب دوافع و اعتبارات تراوحت بين الذاتية و الموضوعية نوجزها في الآتي :

أ- اهتمامنا بالموضوع ليس نابعا من البحث عن مساحة أوسع للمناورة – و هو ما يتيحه الموضوع – بقدر ما هو متولد عن الوعي بهويتنا الذاتية و القارية ، التي باتت مهددة أكثر من أي وقت مضى ، و هو ما فرض الاهتمام بالشؤون/الدراسات الإفريقية .

ب- مجاراة الاهتمام الدولي المطرد بالمنطقة بعد الاختراق الأمريكي الذي بات ينازع النفوذ الأوربي التقليدي ، علاوة على تصاعد الغزو الناعم لبعض القوى النامية الجديدة ، مثل الصين ، إيران و الهند ، حيث تراوحت الأدوار حسب أوزان القوى بين الوجود الحيوي ، الهام و الهامشي .

ت- التعمق في بحث و تمحيص التهديدات الحقيقية التي تواجهها معضلة الاستقرار في المنطقة على كافة المستويات و ربطها بمنطلقات الأمن القومي الجزائري ، الذي يشكل أمن منطقة الساحل و الصحراء أهم حلقاته المفقودة ، على ضوء تحليل و استظهار مكامن الانكشاف الأمني الإقليمي في المقام الأول .

ث- محاولة رصد تطور المضامين الذي اكتسبها مضمون الأمن من المرحلة التقليدية المحافظة إلى الحوارات النقدية ، التي حاولت تقديم قراءة موسعة للمفهوم بما يستجيب لخارطة التهديدات الجديدة في عصر عولمة مجتمع المخاطر ، الذي يأخذ فيه كل شيء طريقه نحو التعولم بما فيها التهديدات .

ج- اهتمام الباحثة بالقضايا الإفريقية على سبيل التخصص ، و هي الدائرة البحثية المقصر بشأنها كثيرا على حساب دوائر أخرى أشبعت بحثا ، في مقدمتها : قضايا الشرق الأوسط و الشؤون الأوربية ، كما لا ينصرف هذا عن الارتباط الحضاري و الهوياتي بقضايا القارة ، التي باتت محط اهتمام لدوائر غربية ، لذا من الحرج الغفل أو النأي عن مثل هذه الموضوعات .

ارتباط الأمن في المنطقة بأولويات الأمن القومي الجزائري ، خاصة مع إعلان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عن نفسه بوصفه النسخة العالمية المطورة من الجماعة السلفية للدعوة والقتال ، الحركة الجهادية الأكثر تكيفا في الجزائر ، علاوة على سقوط النظام في ليبيا و تحول الساحل إلى فريسة للحركات المتشددة

وعصابات السلاح ، حينها لم تجد الجزائر من مهرب من التنسيق مع دول الجوار للعب الدور الأبرز هناك ، لأن ترك الفضاء شاغرا ، يمنح الفرصة للمنافسين لتسجيل نقاط جيوسياسية على حسابها .

3/ إشكالية الدراسة :

تتجه الكثير من البحوث الأكاديمية المتخصصة إلى التأكيد على مقولة إفريقيا القارة الموبوءة ، من منطلق كثافة حجم التهديدات و تفجر البيئة النزاعية ، من القرن الإفريقي و معضلات التشتت الهوياتي ، ناهيك عن الانقسامات المجتمعية ، إلى البحيرات الكبرى و لعبة المصالح بين الفواعل الإقليمية من جهة ، و القوى الأوربية في مطلعها فرنسا و بلجيكا من جهة ثانية ، نحو منطقة الساحل التي علاوة على المؤشرات سابقة الذكر ، تلخص مشهدا للكوارث البيئية ، نتيجة الاستنزاف العشوائي للموارد ، خاصة تلك غير القابلة للإحلال مثل الماء و الهواء ناهيك عن موجات الجفاف و المجاعة التي تجتاح المنطقة دوريا ، بما يعقد البيئة النزاعية بأبعاد مجتمعية ، سياسية و اقتصادية تنافسية .

مما لا شك فيه هناك اتجاهات مختلفة بشأن تداعيات البنية المركبة للأزمة الأمنية في المنطقة بمحدداتها وفواعلها الدولاتية و غير الدولاتية ، نلخصها في طرحين :

يميل **الأول** إلى تعظيم المخاطر و اعتبار التهديد الذي تفرزه مناطق محتضرة كتلك يمكن أن يؤدي إلى دمار عالمي واسع النطاق ، في حين يتموقع في الضفة **الثانية** من يعتبرها شأنا إفريقيا خالصا ، تكيفت معه شعوبها على سبيل القدر المحتوم . و هذا ما يدفعنا لصياغة الإشكالية التالية :

كيف أثرت العوامل الداخلية على بنية الأزمة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ؟

يمثل هذا التساؤل مركزيا في ربطه بين متغير ين للبحث :

المتغير الأول : دور/طبيعة العوامل الداخلية ، من خلال تفكيك البنية ، ثم دراسة و تحليل تأثيرها على تفاقم الأزمة الأمنية في الساحل ، التي وصلت الآن إلى مستويات لم يعد بالإمكان تجاهلها أو غض الطرف عنها (البحث في المحددات و الأسباب) .

تنصرف الدراسة من خلال المتغير الأول إلى تحليل المؤشرات المشتقة التي تتراوح بين ذات البعد السياسي و الاقتصادي ، المجتمعي و البيئي ، تعكس خريطة المخاطر اللاتماثلية التي تصلب عودها في المرحلة الراهنة .

1- **المؤشر الأول** : المحدد السياسي ، في محاولة لاستقراء مخاطر من قبيل : أزمة الدولة الفاشلة ، تحول طبيعة الصراعات و تراجع قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان .

2- **المؤشر الثاني** : المحدد الاقتصادي ، على ضوء تحليل هرمية العلاقات الاقتصادية الدولية ، التي زادت الهوة بين المناطق الغنية المزدهرة و تلك الفقيرة المحتضرة ، ما عزز فجوة الغذاء عالميا و عقد معضلات التنمية في الجنوب ، حيث لا أمن دون تنمية ، و لا تنمية دون أمن و سلام ، فكلاهما وجهان لنفس العملة .

3- **المؤشر الثالث** : المحدد الاجتماعي الذي ينفرد بتحليل أبعاد المعضلة الأمنية المجتمعية ، سواء ارتبطت بالانقسامات الدينية ، العرقية أو الطائفية ، و تداعيات تدفق الحركات الهجرية على الصعيد الدولي ، و ما تخلفه وراءها من حالات اهتراء مجتمعي تجد فيه عصابات الإجرام المنظم و الحركات المتطرفة الإرهابية البيئة الخصبة للتفريخ و الانتشار .

4- **المؤشر الرابع** : انتهاء بالمحدد البيئي ، حيث يأخذ التنافس حول الموارد و الاستغلال العشوائي للنادر منها في ظل استمرار تدهور النظام الإيكولوجي ، المظهر الأكثر تغذية للنزاعات في الواقع المعاصر .

ففهم و كشف الغموض الذي يكتنف العوامل الداخلية ، من خلال الاستدلال على المحددات الأربع سابقة الذكر ، يمكن أن يساهم في تيسير عملية تفكيك الأزمة الأمنية في الساحل الإفريقي ، إذ هي نفس المحددات/المؤشرات التي سنقوم بعملية إسقاط لها على بيئة الدراسة .

ينتج عن المتغير الأول الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مدى مساهمة مضامين التحولات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة في صياغة مشهد "معضلة الأمن" على نطاق عالمي ؟
- كيف غدا الأمن و نطاقاته في عصر العولمة و مجتمع المخاطر ، و هل فرضت عليه أطرا نظرية وسياسات أمنية من طبيعة مغايرة ، أم أن التحول اقتصر على الإدراك الأمني فحسب ؟
- إلى أي مدى استطاعت المقاربة النقدية للأمن تقديم بدائل في تفسير معضلة الأمن و بالتالي التكيف مع مصادر التهديد و المخاطر الجديدة ؟
- ما مدى مساهمة أزمات الندرة ، تصاعد موجات التدفقات الهجرية و تنامي المعضلات السوسيواقتصادية في تغذية النزاعات و هدر إمكانيات صناعة الأمن ؟
- ما طبيعة الارتباط بين ظاهرة الدول العاجزة و إشاعة الفوضى و تغذية النزاعات ؟

- هل هناك إمكانية لاستتباب الاستقرار في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية ، السياسية و الاجتماعية أم أنه لا أمن إلا بترسيخ قيم التنمية و السلم الاجتماعي ؟

المتغير الثاني : بنية الأزمة الأمنية الساحلية ، تمحيص المتغير يعني الإجابة عن تساؤل فرعي يتمحور حول تخاذل العالم (قوى كبرى و مؤسسات دولية) عن التحرك ، حتى وصلت المخاطر المتدفقة من هناك إلى درجة من التعولم ، لا يمكن لدول المنطقة المنهارة أو الآيلة للسقوط مجابهتها منفردة ، مع العلم أن نزيف المنطقة يعود لعقود خلت (البحث في النتائج و التداعيات) .

و تمحيص المتغير الثاني هو الآخر يقودنا لاستنباط المؤشرات التالية :

1- **المؤشر الأول** : من خلال الوقوف على الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل و الصحراء فالخصوصية الجيوبوليتيكية للصحراء باتت تمنح خصوصية مع ما يمكن أن تحوز عليه من ثروات باطنية ، أو جيوب نفطية .

2- **المؤشر الثاني** : يمثله الواقع السوسيواقتصادي ، بين زيادة الضغط الديموغرافي و تهديد شبح الجوع لشعوب المنطقة ، مع ما تحوز عليه من طاقات و موارد بقيت حكرا على الشركات الاحتكارية العالمية و حكام المنطقة الفاسدين .

3- **المؤشر الثالث** : نحلل من خلاله الخريطة الجيوأمنية ، إذ تشير أغلب الأدبيات إلى أن الساحل بات مرادفا لكل العناوين الأزموية من التطرف إلى الإرهاب ، فالجريمة المنظمة و هجرة الموت والفرار إلى المجهول .

4- **المؤشر الرابع** : و هو مستنبط من المؤشر السابق مباشرة ، يناقش فسيفساء الأزمات الداخلية في الساحل الإفريقي و الصحراء منها : معضلة الطوارق عبر الوطنية ، الأزمة التشادية و أزمة إقليم دارفور غرب السودان ، ففهم محركات كل منها يقدم إجابة عن أزمات الساحل الشمولية .

و من أهم الأسئلة الفرعية التي يطرحها المتغير الثاني هي :

- كيف يمكن للطبيعة المركبة للأزمات و التهديدات في الساحل الإفريقي أن تؤثر على الاستقرار في المنطقة؟
- فيم تتمثل مستويات هذا التأثير ، أهي محدودة النطاق أم تتسم بشمولية الأبعاد الأفقية و العمودية في مساسها بالأمن و الاستقرار ؟

- كيف يمكن للبنية الهشة لدول الساحل الإفريقي أن تساهم في الاختراق الأمني و تعميم عدوى التهديدات عبر الوطنية ، تحديدا رواقي غرب و شمال إفريقيا ؟
- كيف و لم تحولت منطقة الساحل إلى أفغانستان إفريقيا بالنظر لتغلغل شبكات الإرهاب العالمي والجريمة العابرة للقوميات ؟ بتعبير آخر ما هي الامتيازات و الخيارات التي باتت تقدمها المنطقة و التي جعلت منها ملاذات آمنة و انكفاء استراتيجي للخلايا النائمة المتطايرة في الصحراء ؟
- بأي منطق ساهمت أزمات المنطقة في التشويش على المصلحة الأمنية الجماعية للأروقة الثلاث : شمال غرب و ساحل إفريقيا ؟
- ما هي انعكاسات التهديدات المتدفقة من الفناء الخلفي على الأمن القومي الجزائري ، و هل حقا باتت الجزائر قادرة على تسويق تصورها الأمني للشركاء الإقليميين و الدوليين ؟
- كيف يمكن فهم و إدراك الإشكاليات الأمنية و الإستراتيجية المرتبطة بالمنطقة دون تفكيك شبكة التنافس التي جعلت منها حلبة صراع بين القوى التقليدية و تلك النامية الحديثة؟
- ما حدود جدية الدور الذي يمكن أن تلعبه القوى الدولية لاحتواء الأزمة في منطقة الساحل والصحراء ؟ و ما السبيل لاستشراف مستقبل أكثر إشراقا ساحليا و إفريقيا ؟

4/ فرضيات الدراسة :

يهدف موضوع دراستنا إلى السعي لفهم و استيعاب أثر المخاطر الأمنية الجديدة الذي يلخص أهم العوامل الداخلية ، من ذات الطبيعة السوسيواقتصادية إلى البيئية و المجتمعية ، و نشير إلى أنه بفعل الحركية الدولية التي بات يعرفها المجتمع العالمي انعكاسا لديناميات مجتمع المعلومات ، لم يعد بالإمكان تأكيد أطروحة محدودية التداعيات نسبة للأطراف أو نطاقاتها الجغرافية ، إنما شموليتها لمستويات أكثر تعميما أفقيا و عموديا .

و لما كانت كل فرضية تتضمن علاقة بين متغيرين ، كل متغير يحمل مؤشرات قابلة للتقصي و البحث سنحاول من خلال طرحنا الآتي صياغة الفرضية العامة التالية لتكون محكا للبحث و منطلقا له :

كلما تفاقم حجم المخاطر الأمنية الناجم عن تأثير العوامل الداخلية ، في ظل عجز الدول المعنية عن احتوائها ، كلما انعكس ذلك على تعقيد الأزمة الأمنية في منطقة الساحل و الصحراء .

تعد الفرضية مفتاحية في تعاطيها مع جوهر الإشكالية المطروحة سابقا ، من خلال محاولة اختبار حيثيات العلاقات و الروابط بين أطراف المعادلة الثلاث :

- المخاطر الأمنية الجديدة/العوامل الداخلية (المتغير الأول) .

- منطقة الساحل الإفريقي أو الدول/الأطراف المعنية (المتغير الأول) .
- المنظومة الأمنية بمختلف نطاقاتها : المحلية ، الإقليمية و العالمية (المتغير الثاني) .

و لما كان من الصعب على أي بحث ، اتسعت آفاقه أم ضاقت ، أن يكتفي ببناء فرضية وحيدة فالضرورة البحثية قد تفرض أحيانا لفت الانتباه إلى قضايا ، رغم خصوصيتها و ارتباطها بجزء معين في البحث إلا أن ذلك لا يمكن أن يطمس أهميتها ، من ذلك الفرضيات الفرعية الآتية و المؤشرات التي يمكن استنباطها من كل واحدة منها :

- إذا استمر فشل الدولة الساحلية سيساهم ذلك في تأجيج الأزمة الأمنية في المنطقة .
- غالبا ما تؤدي مظاهر الندرة في الموارد الحيوية إلى التصادم حول تقاسمها و بالتالي الدخول في صراعات لا تنتهي .
- ربما ضمان الأمن بأبعاده مرهون باحتواء مصادر تدفق التهديدات من إرهاب ، جريمة منظمة و هجرة غير شرعية .
- كلما تفاقم حجم التنافس الدولي في الساحل ، كلما انعكس ذلك على محدودية أدوار الأطراف المحلية و الإقليمية .
- قلما لا يلعب متغير الطاقة دورا أساسيا في عولمة الحرب الأمريكية على الإرهاب .

5/ حدود الدراسة :

يساهم جهد الباحث في إفراد تساؤل رئيسي لبحثه مع بناء فرضيات تختبر العلاقة بين متغيرات البحث في وضع حجر أساس حدود الدراسة ، و المقصود هنا بدقة ليس من أين تبدأ و أين تنتهي ، و إن كانت تتقاطع مع بعض جوانب الفكرة ، إنما الوقوف على إطارها الزماني ، المكاني و الموضوعي التحليلي .

1- **الحيز الزمني** : تبدو الدراسة للوهلة الأولى غير خاضعة لفترة زمنية بعينها ، لطبيعة الموضوع ، الذي يمثل من الصراعات المستديمة في القارة ، تشهد فترات تأجج ، كما حالات كمون كناية عن أن الصراع لم يشهد لحد الآن حلولا جذرية ، تضمن عدم العودة إليه ، تحت أي ظرف ، لكن هذا لا ينفي أن الدراسة انطلقت من واقع ما بعد الحرب الباردة ، حيث شهدنا عولمة الخطر عالميا ، مباشرة إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر و القراءة التصحيحية التي قدمتها لكثير من المفاهيم في العلاقات الدولية ، وهو ما مثل منعرجا حاسما للاهتمام الدولي بمنطقة الساحل و الصحراء ، وصولا إلى يومنا هذا .

2- **الحيز المكاني** : تبحث الدراسة في المنطقة الممتدة من البحر الأحمر شرقا ، إلى المحيط الأطلسي غربا مرورا بدول : السودان ، النيجر ، تشاد ، مالي ، موريتانيا ، السنغال . و كثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو ، نيجيريا ، جزر الرأس الأخضر و الصحراء الجزائرية ، ما يمثل الفضاء الذي نسميه الساحل الإفريقي ، لكن الدراسة وجدت أكثر من ضرورة لتلافي القطيعة خاصة مع رواقين جيوسياسيين :

الأول : فضاء شمالي ، تمثله المنطقة المغاربية ، بمرجعية دول الجزائر ، المغرب و ليبيا ، و ذلك لارتباط الدول المسماة أكثر من غيرها بالتفاعلات الجيوستراتيجية في الفضاء .

الثاني : فضاء غربي ، من خلال ما يصطلح عليه غرب إفريقيا و خليج غينيا بيساو ، حيث من القصور المعرفي دراسة الأزمة الأمنية الساحلية ، دون فك تداعياتها و ارتباطاتها بالمنطقة ، لتعقيد مستويات التلاحم ، تساند و تداول خطابات الرعب بين التنظيمات المتطرفة و الإجرامية في الفضاءين ، ما يمكن أن يبني تحليلا منسجما ، شموليا و غير مبتور للمشكلة المبحوثة .

3- **الحيز التحليلي** : من أجل بناء الخلفية النظرية للدراسة استعنا بأطر تحليلية تمكننا من الاستقصاء ، جمع تحليل و التعليق على كل ما كتب عن الموضوع ، ما انجر عنه توظيف مقاربة نقدية في طرح الأفكار ضمن اتجاهات البناء ، التفكيك و إعادة البناء مرة أخرى للوصول إلى الفكرة الأكثر موضوعية ، مع الحرص على عدم الانسياق خلف التيارات العامة غير التخصصية .

و تتأسس في هذا الإطار عديد المفاهيم كأدوات تحليلية للبحث ، في مطلعها : الأمن ، المخاطر الجديدة والساحل الإفريقي .

يبرز هنا حرص الباحث على التحلي باليقظة المطلوبة لاحتواء متغيرات البحث ، الحرص على عدم تضييعها ، و الانتباه لأي من المتغيرات المساوقة ثم الدخيلة التي يمكن أن تطرأ و تغير مجرى البحث وفروضه ، و كان هذا مكمن الصعوبة في دراسة موضوعات ، تكون حدث الساعة و في حالة نشاط دائم حال نموذج الدراسة بين أيدينا .

6/ مفاهيم الدراسة :

يفرز كل بحث مشكلة بحثية تختصر زاوية الطرح التي يهدف الباحث من خلالها محاولة سبر أغوار الظاهرة المراد دراستها ، تبعا لذلك لكل بحث مصطلحاته و مفاهيم منها ما يرتبط بالإطار النظري و منها ما يعكس

الجوانب التطبيقية ، مع الحرص على الارتباط الوثيق بين الاثنين ، و المؤى من ضبطها أنها تتحول إلى أدوات تحليلية لتفكيك التساؤل الرئيسي و اختبار الفرضيات .

و بالعودة لمصطلحات العنوان و المتن نقف عند المفاهيم المفتاحية التالية :

- **الأمن** :

يشكل المفهوم الأكثر مركزية في الدراسة بين أيدينا ، من أكثر المفاهيم ميوعة و عدم يقينية في الدراسات السياسية ، لا يعود ذلك لقصور الباحثين في الاهتمام بالموضوع أو محدودية آفاقها ، بقدر ما يعزى لارتباط المفهوم بمعظم جوانب الحياة الاجتماعية بشكل عام ، التي تعرف سيرورة و ديناميكية مستمرة مما عقد من إمكانية صياغة مفهوم موحد ، يمكن اعتماده كقالب قابل للتعميم أو على الأقل للاستعمال الواسع النطاق .

- فالأمن مفهوم مركب ، معقد ، متغير ، نسبي و متعدد الأبعاد و المستويات .

أ- **التركيب** : في ذلك يرى باري بوزان أنه مفهوم معقد ، و لتعريفه ينبغي الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل هي : السياق السياسي للمفهوم ، مرورا بأبعاده المختلفة ثم الغموض والتضارب الذي يمكن أن يكتسيه عند التطبيق في العلاقات الدولية([1]) .

ب- **التعقيد** : من أكثر المفاهيم إثارة للجدل ، يمزج بين مضامين واضحة و غامضة ، حقيقية و مضللة ، ضيقة و واسعة ، فمنذ العالم الوستفالي حتى الآن اكتسب مضامين معرفية متعددة و حتى متناقضة .

ت- **التغير** : هو مفهوم ديناميكي و ليس حقيقة ثابتة ، تحققه الدولة مرة دون رجعة ، إنه مسار متغير و حركي ، فالدولة قد تكون آمنة في مرحلة ما ، لتتحول إلى غير آمنة في مراحل أخرى تبعا لتغير ظروف الزمان و المكان ، وفقا لاعتبارات داخلية و خارجية .

ث- **النسبية** : هو حقيقة نسبية و ليست مطلقة ، هذا ينشأ عادة عن السعي المستمر للدول لزيادة قواها ظنا منها أن ذلك يضمن أمنها ، لكن لا يزيد إلا شعورها بعدم الأمان ، ما يمكن أن ينتج عنه عقدة اللاأمن ، فالدول كثيرا ما لا تكتفي بالتوازن لكن تسعى للتفوق في العلاقات الدولية ، المشوبة بالشك و التوجس أحيانا كثيرة .

([1]) سليمان الحربي عبد الله ، "مفهوم الأمن : مستوياته و صيغه و تهديداته ، دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 19 ، صيف 2008 ، ص 10 .

ج- **التعدد** : يشمل ذلك البعد الداخلي و الخارجي ، من مفهوم الأمن الوطني إلى الإقليمي فالعالمي الشامل و انتهاء بالإنساني ، مع اختلاف الموضوع المرجعي للأمن ، كما يشمل التعدد مستويات من الأمن السياسي إلى الغذائي ، إلى الأمن المائي ، و من الأمن البيئي إلى الأمن الطاقوي ، حيث يتسع المفهوم ليشمل أمن الأفراد و الجماعات و الشعوب ناهيك عن أمن الدولة و المجتمع الدولي .

- و تبدو مراجعة أدبيات الأمن في حقل العلاقات الدولية ، على اختلاف منطلقاتها المعرفية و مبرراتها للتطبيق في العلاقات الدولية وتوازناتها ، و سواء ضمن المقاربات التقليدية المحافظة و تلك الحديثة النقدية يتقاطع مجملها مع مفهومين أو زاويتين ينظر من خلالهما للأمن : الزاوية الضيقة التقليدية التي تتقاطع مع مفهوم الأمن الصلب ، ووجهة النظر الموسعة الحديثة و مفهوم الأمن اللين .

- يمثل **الأمن الصلب** ذلك المفهوم الذي يركز على الأبعاد العسكرية للأمن ، ففي ظل البنية الفوضوية للنظام الدولي تبقى العلاقات الدولية علاقات قوة ، من أجل الحفاظ على القوة زيادة القوة و إظهار القوة ، ما يدفع الدول للتسلح لزيادة قدراتها الدفاعية و أحيانا الهجومية ، للتعامل مع تهديدات البيئة الأمنية ، حيث يربطها المفهوم بالتهديدات الخارجية بما يمكن لدولة بجيشها النظامي أن تجتاح حدود دولة أخرى ، هنا يكتسي **التهديد** السمة المباشرة المرتبطة بالشؤون الدفاعية العسكرية .
- بينما **الأمن اللين** فهو تعبير عن التهديدات غير العسكرية ، غير المباشرة ، يمكن أن تنتجها البيئة الداخلية ، كما قد تكون ممتدة جغرافيا و عابرة للحدود ، فهي لا تعترف بالحدود الجغرافية ، ينتج المفهوم ما يسمى **بالخطر أو التحدي** ، من قبيل : فجوات الصحة والتعليم العالمية ، قضايا الجوع و الفقر ، ثورات الخبز و البنزين (الوقود) ، حوادث المرور . و إذا كان التهديد معروفة أطرافه ، تفاعلاته و من ثمة تداعياته ، فالخطر من طبيعة مغايرة فواعله غير واضحة و لا متكافئة ، ديناميكاته مركبة و تداعياته غير محسومة على المديين المتوسط و البعيد قد تؤدي إلى دمار عالمي ، إنها من طبيعة معقدة و متشعبة .

و يمكن أن يتحول مفهوم الأمن الناعم إلى خشن ، إذا استخدمت القوة العسكرية للسيطرة على التهديدات المتفاقمة ، كما أن المفهوم الناعم قد يغدو خشنا ، إذا تدخلت الأدوات

الدبلوماسية و الوسائط التقنية و اللوجستية ، فإجمالا المفهومان مترابطان يعبران عن قضايا متشابكة .

- **المخاطر الأمنية :**

إذا كان التهديد يعبر عن مفهوم الأمن الخشن ، يمثل **الخطر/التحدي** جوهر الأمن الناعم ، حيث فرضت البيئة الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة تعدد الرؤى حول أساليب و وسائل و استراتيجيات تحقيق الأمن ، فقد تركز التفكير الأمني الجديد على توسيع أجندة الأمن ، بالشكل الذي يحتوي التدفقات المطردة في المنظومة العالمية على مستوى الفواعل بطابعيها الفوقي والتحتي ، كما عكفت على النظر بجدية إلى المخاطر الجديدة بأبعادها السياسية و الاقتصادية ، المجتمعية و البيئية ، حيث تحول الفرد إلى موضوع مرجعي للأمن .

- إقحام **قطاعات** جديدة في الإحاطة بمفهوم الأمن ، فإلى جانب القطاع العسكري يميز رواد مدرسة كوبنهاجن بين أربع قطاعات للأمن :

أ- **الأمن السياسي** (و يعني الاستقرار التنظيمي للدول و الشرعي للحكومات) .

ب- **الأمن الاقتصادي** (النفاذ إلى محركات الاقتصاد الوطني كالأسواق و الموارد) .

ت- **الأمن الاجتماعي** (تحييد الانكشافات عن أنماط الثقافة و الهوية الوطنية و المجتمعية و مختلف مكوناتهما) .

ث- **الأمن البيئي** (المحافظة على البيئة الحيوية ، النوع الحيواني و توازن النظام الإيكولوجي) .

و القطاعات الأربع إلى جانب العسكري يفرز **الأزمة الأمنية** ، رغم أن القطاعين السياسي و الاقتصادي بقيا متمسكين بالدولة كموضوع مرجعي للأمن .

وإذا كان البشر تعرضوا للمخاطر طوال تاريخهم ، إلا أن المجتمع الحديث معرض لنمط خاص من الخطر نتيجة لعملية التحديث ذاتها التي غيرت من التنظيم الاجتماعي ، و إذا كانت هناك مخاطر نتيجة لأسباب طبيعية كالزلازل و الفيضانات ، و التي لها آثار سلبية على الناس أينما كانوا ، إلا أن المخاطر الحديثة من ناحية أخرى هي نتاج النشاط الإنساني في الأساس .

و لا ريب أن مفهوم التحديات/المخاطر الجديدة لا يخلو من الإشكالية ، فالذي يميز التهديدات القديمة عن الجديدة ليس واضحا دائما ، حول ما إذا كان الفيصل الرئيسي بينهما أن الأولى تمثل قضايا عسكرية

صلبة (تهديدات **تماثلية**) ، في حين أن الثانية هي قضايا أمنية غير عسكرية ناعمة (مخاطر **لا تماثلية**) أو أن الأولى تمثل تهديدات خارجية للدولة ، مقابل الثانية التي تمثل تحديات داخلية لها .

- و في دراسة للمركز الفنلندي للدراسات الروسية و الأوربية ، حدد خمسة أنواع من المخاطر تأتي تباعا بشكل تصاعدي على النحو التالي([1]) :
  - المخاطر الفردية : تعرض عدد محدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم و الأمراض .
  - المخاطر المجتمعية : اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع ، مثل انتشار الأوبئة و المشاكل البيئية في الدولة ذاتها .
  - تهديدات عابرة للحدود : مشكلات الهجرة غير الشرعية و اللاجئين .
  - الأزمات الزاحفة : يتسع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد ، كانتشار الأوبئة المعدية .
  - الكوارث المحتملة : حجم الدمار كوني واسع النطاق مثل : الأعاصير ، الكوارث النووية والأزمات البيئية .

- **الاستقرار :**

يشير الاستقرار أو التوازن الاجتماعي إلى نوع من التساند بين مجموعة ظواهر اجتماعية مترابطة ، قد يكون هذا التساند ظاهرا أو كامنا ، ديناميا أو استاتيكيا([2]) .

فالفكر السياسي لطالما انشغل بتحليل عوامل عدم الاستقرار أكثر من انشغاله بتوصيف الاستقرار في حد ذاته ، الذي يبقى معطى يتسم بالنسبية و المرونة ، يعبر عن قدرة النظام السياسي التفاعلية الإيجابية مع مختلف عوامل التغيير ، و استيعاب ما ينشأ عن ذلك من نزاعات ، بتوظيف كل الطاقات و الإمكانيات في إطار عقلاني .

و على الرغم من ارتباط مصطلح الاستقرار بالشق السياسي ، إلا أن ذلك لا يعطيه الميزة أو الأفضلية على الاستقرار المجتمعي أو الاقتصادي ، أو غير ذلك ، لكن فقط لأن السياسية أصبحت تغطي على كل شيء ، فكل ما يرتبط بالهشاشة و الضعف أيا كان شكله يعبر عن غياب الاستقرار من أبسط

([1]) سليمان الحربي عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص 12-13 .

([2]) موسوعة مقاتل من الصحراء ، **الاستقرار الاجتماعي** ، على الرابط التالي : (2015/03/02)

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/SocialStab/sec01

معانيه إلى أكثرها تعقيدا ، فهو الذي يمس كيان الدولة و النظام معا و يشوه سلاسة تفاعل القيم التي يوردها للمجتمع .

و في المقابل يشكل غياب الأمن السياسي محصلة لاهتزاز الاستقرار الاجتماعي ، فحتى تكون آمنا سياسيا ، عليك تأمين البنية التحتية من مجمل ما تفرزه من تحديات ، بغض النظر عن شكلها أو مضمونها حيث تتحول عملية بناء الأمن إلى الأكثر صعوبة ، خاصة في المناطق التي تعاني من فوضى و انهيار قاس للأمن و الاستقرار ، التي نلخصها تحت مسمى مؤشرات الاستقرار/عدم الاستقرار ، حيث يمكن الاستدلال عليه من خلالها ، و حتى قياس درجاته على النحو التالي :

- الاستقرار التنظيمي للدول من حيث البنية ، الشكل و السياق .
- التمتع بالشرعية و القبول الناجمين عن سلامة المناخ التفاعلي بين الدولة و المجتمع .
- تعزيز مشروع البناء الوطني كخطوة للانتقال إلى الاندماج و التوحيد على المستوى الفوقي .
- توسيع التمثيل السياسي للأقاليم ، و احتواء التعددية الاثنية ، القبلية و الدينية للأقليات التي تذوب معها مشكلات التفتيت و الانقسام .
- غياب العنف فيما ارتبط بالتوازنات السياسية للسلطة و إدارة معادلة الحكم ، أو مختلف أشكال العنف المجتمعي الناجم عن الصراعات الهوياتية ، العرقية و الطائفية ، و هو التحدي الذي يعصف بكل الدول الهشة .
- توفير الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية ، فهي الرهان الوحيد الحقيقي لصناعة الأمن والاستقرار .

كما هو حال منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية ، حيث تعكس الدراسة تحليل عدم الاستقرار و ليس الاستقرار في حد ذاته ، في ظل تجاوز المعضلات الأمنية الحدود الوطنية للدول المعنية نحو دول الجوار الإقليمي ، امتدادا إلى ضفاف المتوسط شمالا و جنوبا باتجاه العمق الإفريقي ، وقد أصبح الاستقرار يشكل المرجعية الأساسية للأمن ، إذا أضيف عليه عوامل النجاح الاقتصادي والانسجام المجتمعي .

و تثبت التجارب الإنسانية حقيقة أن الاستقرار الاجتماعي و السياسي مقدمة ضرورية لعمليات التقدم من أبسط معانيها إلى أوسعها .

- **الساحل :**

تشير معاجم اللغة في توصيف مصطلح "الساحل" على أنه مرادف للمنطقة المتاخمة مباشرة للمسطحات المائية ، فالمنطقة الساحلية يستدل بها على الشريط الذي يفصل اليابسة عن الماء .

و لما كان لكل فرع معرفي مصطلحاته ، و إن لم يكن كذلك فنفس المصطلحات تختلف دلالاتها من حقل لآخر تبعا لاستخداماتها من بينها مصطلح الساحل .

استخدام نفس المصطلح في الدراسة بين أيدينا يقدم عدة قراءات على النحو التالي :

- **الدلالة الجغرافية** : يتموقع الساحل إفريقيا ضمن المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا و إفريقيا ما وراء الصحراء ، كامتداد إقليمي بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ، شاملا دول السودان ، النيجر ، تشاد ، مالي ، موريتانيا ، السنغال و كثيرا ما يتم توسيعها لتشمل بوركينافاسو ، نيجيريا ، جزر الرأس الأخضر و الصحراء الجزائرية .
- **الدلالة الجيوسياسية** : المنطقة هي الخط الفاصل أو المعبر بين إفريقيا الشمالية "البيضاء" و إفريقيا جنوب الصحراء "السوداء" ، و كلاهما فضاء جيوسياسي محدد بذاته و متميز بخصائصه ، كما تبدو المنطقة على مرمى حجر من : أوربا ، المنطقة المغاربية و إفريقيا جنوب الصحراء ، ما زاد من أهميتها في تحقيق الوصل بين كل تلك العوالم كل بخصوصيته و تميزه .
- **الدلالة السوسيواثنية** : هي قوس الأزمات بالنظر لمسألة الأقليات الدينية ، العرقية و القبلية و المشكلات الاثنية المستعصية بالسودان و جنوبه ، الانقسامات على الهوية الوطنية في النيجر و تشاد ، مالي و موريتانيا ، و من المنتظر أن تتوسع و تتفاقم هذه التهديدات نظرا للتركيبة المجتمعية المفككة اثنيا ، قبليا و عرقيا مما انعكس على ضعف مستوى التجانس المجتمعي و عقد حركية الاندماج المجتمعي ، خاصة في ظل غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة و موحدة .
- **الدلالة السوسيواقتصادية** : تعكس المؤشرات الاقتصادية ، الاجتماعية و الإنسانية تموقع دول الساحل في ذيل الترتيب العالمي ، فمعروف أنها تصنف ضمن أربعين دولة الأقل نموا عالميا ، حيث يقبع أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر ، و هي مؤشرات دالة على بنية و هيكلة الاقتصاد الوطني الذي تتجاذبه تحديات الصحراء القاسية من خلال تأثير

العوامل البيئية ، و فشل سياسات الحكم الوطني نتيجة استشراء الفساد في تبني مقاربة للحكم ناجعة و فعالة ، ما فتح الباب على مصراعيه للأطراف المحلية و الدولية المهتمة بالموارد والطاقات هناك .

- **الدلالة الجيوأمنية** : باتت ديناميات اللاأمن في المنطقة تعبيرا عن تعميم و انتشار الحركيات الداخلية ، خاصة ما تعلق بقضايا اللاجئين و تدخل الجيران في النزاع الأهلي ، و كلها مسببات للأمن ، لا يمكن أن تنمو إلا في ظل تصدير الفشل إقليميا وقاريا .

و بحكم المميزات الجغرافية للمنطقة و ميوعة مسألة الحدود لامتدادها في الأعماق الإفريقية تحولت المنطقة إلى بؤرة انكفاء استراتيجي للخلايا الإرهاب النائمة في الصحراء و عصابات الإجرام المنظم العابر للحدود ، مع سيولة في نشاط التهريب و تجارة المخدرات و سلسلة الاعتداءات و الاختطافات .

7/ أدبيات الدراسة :

من خصائص البحث العلمي أنه تراكمي متفاعل يعتمد على من سبقوه ، فإذا كانت ندرة الدراسات السابقة في موضوع ما تطرح مشكلة لدى الباحثين ، فإن كثرتها و تنوعها يطرح مشكلة كذلك ، لصعوبة الإحاطة بها جميعا ، مما يستدعي معرفة أهمها على الأقل .

و الدراسة بين أيدينا لم تعتمد على دراسات سابقة تخص إشكالية البحث ذاتها أو متغيرات البحث إلا في نطاق محدود ، في المقابل اعتمدنا كثيرا من الأدبيات تخص ثلاث جزئيات كبرى للبحث هي : الأمن و تطور حقل الدراسات الأمنية ، المخاطر الأمنية الجديدة و أخيرا دراسة الساحل الإفريقي .

فالأكيد أن الدراسات المتعلقة بالأمن أكثر من أن تحصى . ويكفي أن نشير إلى إسهامات مفكرين بارزين في مجال تتبع صيرورة مفهوم الأمن وتطوره من الواقعية التقليدية المحافظة كتقليد عريق في الفكر السياسي ، إلى النقدية و البنائية التي حاولت تقديم تفصيل مختلف لمنظومة الأمن ، سياقاته و طرق بنائه ، و يندرج تحت هذا الإطار المصادر التالية :

أ- بداية بالمراجع القيمة للباحث باري بوزان و زملائه ، منها (Barry Buzan and Lene Hansen , ***The evolution of security studies*** , 2009) ، ثم (Barry Buzan and Ole Waever , ***Region and powers*** , 2003) ، قدم فيها أصحابها إسهامات جيدة ، تحولت إلى المرجعية الأولى سواء تعلق الأمر بتمحيص موضوع الأمن

و تطور الدراسات الأمنية أو من خلال إسقاط تلك المقاربات الأمنية على نظم إقليمية بعينها فمن بين ما وردر صد المعضلات الأمنية في منطقة الساحل و غرب إفريقيا ، إذ رغم أن المرجع الثاني لم يطرحها إلا في صفحات معدودة ، لكن كان لها وقع كبير في إنارة درب البحث و متغيراته .

ب- علاوة على المحاولات الجادة لمجموعة من الباحثين في التنظير لموضوع الأمن و رصد تطور حقل الدراسات الأمنية كحقل معرفي فرعي أخذ يشق طريقه في ميدان العلاقات الدولية من خلال كتاب : (Charles-Philippe David et J-J.Roche , ***Théories de la Sécurité : définition , approches et concept de la sécurité international*** , 2002) . و المؤلف الموسوم (***La (re)conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique : quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale***) للمؤلفة الكندية المتخصصة في شؤون الأمن و الأمن الإنساني (Helene Viau) ، و المرجعان تضمنا طرحا نظريا بحتا تفصيلي بشكل جيد ، يقدم لكل دارسي الأمن شرحا مطولا و مبسطا في الآن عينه ، في محاولة للتأصيل لمفهوم الأمن و تطوره مع دعوات التوسيع ، و تلك التي حاولت التشبث بالمفهوم الضيق المحافظ الذي انصرف للأبعاد العسكرية الاستراتيجية .

ت- ثم المحاولات المثمرة مع (Peter Hough , ***Understanding global security***, 2004 ، و Paul D.Williams , ***Security studies : An introduction***, 2008) ، من خلال تقديم مقاربة شمولية للتحولات التي مست مفهوم الأمن ، نطاقه وسياقاته خاصة في عالم ما بعد الحرب الباردة ، وفق الطرح القطاعي لجملة الأخطار : السياسية و الاقتصادية ، المجتمعية و البيئية ، مع المرجع الأول ، أما أدبيات دراسات الأمن ، فعلى رغم نظره هو الآخر للمخاطر على أساس قطاعي ، إلا أنه ذهب بعيدا في استنباطه للمؤشرات كل على حدى ، و استقراء التطورات المعرفية و العملية التي مست كلا منها ، من قبيل فجوات الصحة ، التعليم ، الحرب ، الإرهاب ،... و غيرها من المخاطر .

ث- وتعد السلسلة الفرنسية Questions Internationales , ***le sahel en crises*** , la documentation française , N°58 , Novembre/Décembre 2012 . أهم

من وثق أزمات الساحل الأمنية بمختلف مسبباتها : الإنسانية ، السوسيواقتصادية ، المجتمعية والبيئية ، و ذلك من خلال عشرات المقالات لباحثين متخصصين ، فيما يشبه كتابا جماعيا تخطت عند مستوى معين قلة الاهتمام البحثي بالشأن الساحلي .

ج- بحكم طبيعة الموضوع ، الذي يمثل أهم الانشغالات الأمنية الراهنة على الصعيد العالمي ، انصرفت الدراسة بالاعتماد الكثيف على **المؤلفات المشتركة** لمجموعة من الباحثين ، يتولى رئاسة التحرير أحد أعضاء الهيئة ، باللغات الثلاث : العربية ، الفرنسية و الإنجليزية ، بعضها مترجم إلى اللغة العربية ، وجدنا من خلال البحث أنها إنتاج فكري جيد بعشرات المقالات لأساتذة شديدي التخصص ، ما يطرح وجهات نظر عديدة ، ساهمت في إثراء مختلف زوايا البحث .

كما لم يتخلف الباحثون و الكتاب العرب عن تناول الساحل بالتحليل و الدراسة مقابل المحاولات المحتشمة في التأصيل الأكاديمي للأمن ، التي غلب عليها الطابع الوصفي من جهة و الوقوع في فخ الأحكام المسبقة من جهة أخرى التي ميعت الموضوع في الكثير من الحالات .

غير أن بعض الإصدارات المحكمة الحديثة الصادرة عن المنتدى الإسلامي مع أعداد مجلة "**قراءات إفريقية**" ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، مركز الجزيرة للدراسات (قطر) و مركز الدراسات المتوسطية و الدولية (تونس) لمجموعة من الأساتذة المتخصصين في الأدبيات السياسية ، كانت في المستوى المقبول مثلا ضمن ما يسمى بـ"**نشرية مجموعة الخبراء المغاربيين**" ، أعداد عامي 2011 ، 2012 ، و رغم تواضع الكتابة عن الساحل في حدود مقال وحيد للأستاذ أحمد إدريس ، لكن ضمت الأعداد أفكارا نيرة عن موضوعات ذات صلة مثل : الأزمة الليبية ومشكلات الإصلاح السياسي في المنطقة المغاربية ، العدالة الانتقالية وإصلاح القطاع الأمني ، و نحو ذلك من أفكار ساهمت في تقدم البحث ، دون أن ننسى مجموع المقالات النيرة و المستحدثة في مختلف المجلات الأكاديمية و الدوريات على ضوء تتبع خريطة الصراع في الساحل الإفريقي وتداعياته الإقليمية في ظل استمرار لعبة التنافس الدولي .

و تعكس الجدوى البحثية للموضوع دراسة مشكلة غير مكررة و ليست منقولة – على الأقل في حدود إطلاعنا – بالاتجاه نحو محاولة رأب الصدع في الكتابات العربية حول الموضوع ، التي بدت تفتقر للدقة العلمية في رصد الخارطة الجيوسياسية و الجيوأمنية في منطقة الساحل والصحراء ، في ظل استمرار حالة الانسلاخ الحضاري التي نعيشها عربيا عن عمقنا الإفريقي .

و يبدو أن الجزائر و نظيراتها من الدول المغاربية ، انتظرت تفجر الساحل و تحوله إلى بؤرة توتر (إرهاب جريمة منظمة و هجرة سرية) لتسابق الزمن في هندسة منظومتها الأمنية و تلافي تداعيات ذلك على أمنها القومي من خلال تنظيم ندوات و حلقات بحث ، لكن من الصعب تدارك الأمر ، مع ندرة الحضور الأكاديمي للدراسات الإفريقية في جامعاتنا ، مقابل اجترار البحوث حول الشرق الأوسط ، السياسة الأمريكية و الدراسات الأوربية .

و بذلك تسعى الدراسة لبناء مقاربة متكاملة لمفهوم الأمن من جهة و تطبيقاته في منطقة الساحل و الصحراء من جهة أخرى ، في محاولة للإقرار بأهمية إفريقيا كدائرة انتماء و تحرك جيوسياسي لا غنى عنها ، حيث الضرورة أكثر من ملحة بالاندفاع لبناء معارفنا ذاتيا ، دون انتظار ما تجود به مراكز البحث الغربية ، المغلفة بالاعتبارات المصلحية الضيقة حتما .

8/ منهجية الدراسة :

تتحدد المقاربة المنهجية حسب طبيعة الموضوع ، و لما كان موضوعنا يتوفر على جملة من المتغيرات و شبكة من المؤشرات ، فإن الأطر التحليلية ستكون على الأرجح متعددة و متداخلة من خلال منهجية تكاملية متعددة الأهداف و الوظائف ، تتجاوز النزعتين التخمينية و الجبرية ، أما الأولى فمن خلال الاستقصاء الدقيق للمعطيات النظرية و الميدانية ، ثم تلخيصها و تحليلها ، أما الثانية تعني تجاوز فخ الأحكام الشائعة و عدم الانقياد وراء التصورات دون التمحيص فيها ، ففي عرف الأدبيات الاجتماعية "الشيء البديهي الوحيد ، هو أنه لا توجد بديهيات" :

أ- بدء بتقنيات **الوصف و الاستقراء** ، التي تقوم على التحليل ، التفكيك و التركيب لإيجاد إطار شامل لتحليل العلاقات التي تربط بين مختلف مستويات التحليل ، ثم تمحيص متغيرات البحث نظرا لتداخلها و تشعبها ، من خلال جمعها وتفكيكها و إعادة تركيبها من جديد ، مع التركيز على العوامل المؤثرة في المشكلة البحثية و توضيح العلاقة بين الأسباب و النتائج .

ب- و لأن تحليل بنية الأزمة الأمنية المعقدة في الساحل لا يتحقق بمجرد سرد أحداث تلخص في مجملها الخلفية التاريخية رغم حاجتنا لها ، بل لا بد من رؤية نقدية تمحيصية لتلك المسارات استقصاء تطوراتها ، وهو ما توفره تقنيات **المنهج التاريخي المقارن** مع الأخذ بالحسبان الربط و اكتشاف العلاقات بين عشرات المتغيرات و توفير إطار منهجي يمكننا من تقفي آثار تطور

المخاطر الأمنية الجديدة ، التي اتجهت للتعولم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، و نسرد بعض تلك المتغيرات كما يلي :

- متغير الإرهاب و الجريمة المنظمة عبر الوطنيين ، من خلال تساند الخطر و تداول خطاباته .
- متغير الهجرة غير شرعية و الهوية المجتمعية و بالتالي تشعب بنية الصراعات .
- فشل الدولة (ضعف فلسفة المواطنة و انعدام العدالة التوزيعية) و تفجر نزاعات الأقليات و القوميات .
- التدهور الإيكولوجي و التنافس حول الموارد .

ت- كما يتجاوز البحث في علاقة التأثير و التأثر خصوصيات البيئة المعنية ، أي السياقات الوطنية إلى الإقليمية و العالمية ، و هي مستويات تحليل تتفاعل بشكل أكثر إيجابية مع **المدخل النظامي** ، إذ لا يمكن الاستغناء عن الجوانب الوظيفية و البنيوية التي تبرز في أدوار مختلف الفواعل دولا كانت أم مؤسسات حكومية و غير حكومية ، ففي حالات عجز الدول عن إنتاج استقرارها الاجتماعي و السياسي ، تحتل الفواعل تحت مستوى الدولة كل المساحات الشاغرة وتستثمر فيها .

ث- توظيف **مقترب الجماعة** في رصد عناصر القوة و الصراع في الساحل الإفريقي ، من خلال تحليل مستويات التفاعل بين الأفراد داخل الجماعة ، أو بين الجماعات المختلفة و أثر ذلك على المصالح المشتركة ، و يشكل هذا أهم مقترب لفهم تشابك مسألة الأقليات في بيئة الدراسة في مقدمتها معضلة الطوارق ، من خلال ربط الصراع بمتغيرات ضعف فلسفة المواطنة و انعدام العدالة التوزيعية .

9/ تقسيم الدراسة :

اعتمادا على المنهجية المتبعة و لغرض بلوغ الغايات النظرية و العملية للدراسة ، انتظمت الدراسة في خطة هيكلية من خمسة فصول علاوة على مقدمة و خاتمة ، كما يعكس تمفصل الموضوع قسمان ، أحدهما نظري و الآخر تطبيقي ، و ينشق عن كل منهما قسمين فرعيين ، مع ارتباط تحليلي و منهجي واضح و صريح بينهما :

يعكس **القسم الأول** الإطار النظري للبحث ، من خلال مجموعة من المباحث تحاول في مجملها بناء قاعدة نظرية و مفهومية تمثل مدخلا لفهم مضامين التحولات التي عرفها حقل الدراسات الأمنية كحقل معرفي

فرعي ضمن سياق نظريات السياسة العالمية ، و تتناول هذه القاعدة النظرية أهم مفاهيم و مدلولات الأمن من بعده العسكري إلى غير العسكري ، من خلال تتبع الحوارات (Debates) الدائرة بين التصورات العقلانية التقليدية المحافظة والنقدية البنائية الحديثة ، التي أفرزت قطاعات جديدة للأمن بمفهومه الموسع .

كما انصرف الإطار النظري ليناقش على نحو أدق المخاطر الأمنية الجديدة ، ففي الوقت الذي تتعولم فيه السياسة الاقتصاد و الثقافة ، يشق الخطر هو الآخر طريقه نحو التعولم في ظل مجتمع المخاطر ، انتقلنا معها من مفهوم الأمن الصلب و التهديدات المتماثلة إلى الأمن اللين و الأخطار اللامتماثلة ، و التي وقفنا على أربعة أبعاد/قطاعات لها ، مع الاجتهاد لاستنباط مختلف مؤشراتها : سياسية ، مجتمعية ، اقتصادية و بيئية .

أما **القسم الثاني** فيعبر عن الإطار التطبيقي للدراسة على خطى تقديم قراءة تحليلية لمفهوم الإقليم الساحلي من زوايا مختلفة : جيوسياسية ، سوسيواقتصادية و جيوأمنية نفهم على ضوئها أبعاد تحول المنطقة إلى رخوة أمنيا و بؤرة انكفاء استراتيجي لشبكات الإجرام العابر للأوطان و انعكاسات ذلك على الهشاشة الأمنية لدول المنطقة ، الأمن الإقليمي والعالمي ، مع الأخذ بعين الاعتبار ارتباط الإقليم بأروقة جيوستراتيجية لا تقل أهمية شمالية مغاربية و غربية إفريقية .

كما سعينا من ناحية ثانية إلى رصد مقاربة التنافس الدولي في المنطقة التي غدت معها حلبة للصراع بين القوى التقليدية و تلك النامية الحديثة المتطايرة هنا و هناك ، و انعكاسات ذلك على سياقات هندسة الأمن الإقليمي و القاري ، لننصرف في نهاية الدراسة إلى محاولة استشراف مستقبل المنطقة ، ليس على خطى هندسة سيناريوهات يكون جلها أو أغلبها جزافيا ، بما لا يخدم الواقع مطلقا ، لذا اتجه البحث نحو تحديد الجبهات التي ينبغي رص الصفوف محليا وإقليميا للعمل عليها و التي تعكس إعادة بناء الدولة و صياغة عقد اجتماعي جديد يحترم المفاهيم الحديثة في فلسفة المواطنة ، حقوق الإنسان و صناعة الأمن و التنمية ، بما يعكس طرحا أكثر نجاعة و حتى واقعية لاستشراف مستقبل المنطقة ، كما نختم بنافذتين لإعادة الاعتبار للسياقات الإقليمية ، التي تمثل الرهان الحقيقي لحل معضلات المنطقة و القارة على حد سواء ، أحدها مغاربي من خلال تقديم قراءة مشتركة للتهديدات ، و الثاني إفريقي ، من خلال تشجيع تعاون بيني يضمن أفرقة قضايا السلم و الأمن في القارة ، أي أن ننفرد بحل مشكلاتنا .

الفصل الأول :

تطور حقل الدراسات الأمنية :

من التصورات التقليدية إلى

اتجاهات مراجعة مفهوم الأمن

ساهمت التحولات التي شهدتها الساحة العالمية في العقدين الماضيين في صياغة مشهد التفاعلات العالمية و ترتيباتها على كافة المستويات و الأبعاد ، و لسنا نبالغ إن عبرنا عنها "بموجة التحولات الكبرى" ، بما يعني إعادة النظر في مناهج و أطر التفكير لتحليل فحوى هذه الظواهر و تداعياتها .

و لما كان الأمن من أولويات السياسات القطرية و الدولية ، إذ كان و لا زال يشكل مطلب الجميع أفرادا و مجتمعات ، فقد تنامى النقاش حوله بهدف تحديد أطره الفكرية و المنهجية و مضامينه الديناميكية .

فهو من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في حقل العلاقات الدولية شأنه في ذلك شأن مفهوم الاستقرار ، فهو معطى هلامي ، معقد و غير واضح كما أنه لا يتخذ مسارا خطيا ، إنما موجات تصاعدية أو تنازلية ، تبعا للظروف المحيطة .

أما الاستقرار فعلى خلاف الأمن يشهد ضبابية أدبياته ، فهي لم تتناول الاستقرار كمتغير مستقل ، إنما تم ربطه حتى الآن بمتغيرات : التغير الاجتماعي ، العنف السياسي و التجارب التحولية التي تشهدها المجتمعات ، فيما سنربطه نحن بالأمن ، حيث وجدنا أن الطرح لا ينفصل عن تحليل مؤشرات عدم الاستقرار عن تلك المرتبطة بقطاعات الأمن/اللاأمن .

فقد شهد الحقل سجالا فكريا قويا ، بداية ضمن إطاره العسكري التقليدي العقلاني ، الذي يجد تبرير جل افتراضاته في التفسير الواقعي لتفاعلات السياسة العالمية ، حيث لم يتعد مفهوم الأمن ضمان استمرارية الدولة وصيانة حدودها الإقليمية و سيادتها الوطنية في مواجهة أي تهديد ، كونها الفاعل الوحدوي العقلاني الوحيد ومحرك العلاقات الأمنية .

غير أن الديناميات الجديدة([1]) التي أفرزها عالم ما بعد الحرب الباردة انعكست بتبعاتها على هذا التصور الإستراتيجي ، الأمر الذي حاولت الطروحات ما بعد الوضعية استدراكه و تجاوزه في إعادة هيكلة العلاقات و السياسات الأمنية ، بالشكل الذي يحتوي التدفقات المطردة في منظومة البيئة العالمية على مستوى الفواعل بطابعيها الفوقي والتحتي ، كما عكفت على النظر بجدية إلى المخاطر الجديدة بأبعادها السياسية و الاقتصادية المجتمعية و البيئية حيث تحول الفرد إلى موضوع مرجعي للأمن .

و سنحاول ضمن متن هذا الفصل مناقشة الأسئلة التالية :

([1]) لا يعني القول بالديناميات الجديدة هنا أنه لم يكن لها وجود قبلا ، أو ظهورها كان فجائيا إنما كان لهذه العمليات مقدمات في مرحلة الحرب الباردة و قبلها حيث المقصود هنا التأكيد على تبلورها بشكل جلي خلال هذه المرحلة ، التي أصبحت معها محرك اتجاهات الأحداث في النظام الدولي الراهن .

- إلى أي حد يمكن التحكم في مفهوم الأمن بحدوده ، أشكاله و طرق بنائه و تكريسه ؟
- ما الموضوع المرجعي في الدراسات الأمنية ؟ بمعنى آخر ، أمن من ؟ من ماذا ؟ ثم ما هي المقاربة في ذلك ؟

المبحث الأول : مفهوم الأمن ضمن الطرح التقليدي المحافظ

تمثل نظرية العلاقات الدولية شأن غيرها من النظريات ، مسعى لتقديم رؤية مبسطة لمسألة معقدة جدا بغية الخروج بفهم أفضل لها ، إذ ما من شيء عملي أكثر من نظرية جيدة تقدم يد العون لصناع السياسة([1]) حيث تشكل قضية الأمن في نظرية العلاقات الدولية أكثر الموضوعات حساسية ، نظرا للأهمية التي تكتسيها من جوانب عدة نلخصها في بعدين ، يرتبط أحدهما بنطاق الأطر الفكرية و المنهجية ، بينما يناقش الآخر ديناميكيته العملية .

و البعدان يجعلان من الأمن أكثر القيم محورية لأي من الفواعل الدولية و على أي مستوى من المستويات ، في مقدمتها الدولة رغم أنه لا يمثل مفهوما جامدا أو حقيقة ثابتة بالنسبة إليها ، بات معها مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في حقل العلاقات الدولية .

و إذا كان المشهد الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة قد ساهم في إدراك الدلالات الأساسية والديناميات المعقدة للدراسات الأمنية في المرحلة المعاصرة ، إلا أن ذلك لا يعني تجاوز الإرهاصات الأولى للبحث التقليدي الذي مثل الانطلاقة الجوهرية للإنتاج الفكري النظري ، و الذي عبر عنه المنظور العقلاني و مختلف التيارات والاتجاهات التكميلية في العلاقات الدولية ، التي أفرزت زخما ثريا في المواقف ، التصورات و المفاهيم النظرية حول مفهوم الأمن و مدلولاته الأساسية .

و لا شك أن الوقوف على مجموع الحوارات التي شهدها موضوع الأمن و طبيعته تستدعي في المقام الأول استحضار بنية تلك التصورات و أدبياتها ، من الواقعية بمختلف مقترباتها إلى الليبرالية و مرتكزاتها .

فكيف و إلى أي حد ساهمت تلك الأطر التحليلية في تفسير و إدراك السلوكات الأمنية للفواعل الدولية ؟ و من وجهة نظر تفكيكية : الأمن ضد أي شيء من التهديدات المحدقة ؟ و بأي الوسائل يمكن تحقيق ذلك ؟

([1]) جرايمي هيرد و بال دوناي ، "الأمن الدولي و القوى العظمى و النظام العالمي" ، في : **القوى العظمى و الاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي و العشرين : رؤى متنافسة للنظام الدولي** ، تحرير : جرايمي هيرد (دبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2013) ، ص 20 .

المطلب الأول : المنظور الواقعي العقلاني

تعبر الواقعية عن تقليد عريق في الفكر السياسي ، و رغم أن جذورها تعود إلى الفلسفة اليونانية إلا أن تطور العلوم الاجتماعية مطلع القرن العشرين ، ساهم في إذكاء الفكر الواقعي و قدرته التنظيرية على تفسير السلوكية السياسية انعكاسا لخاصية "**الإخصاب الصعب**" التي تفسر صيغة ارتباط علم السياسة بغيره من فروع المعرفة الاجتماعية و الكمية .

و مع التنوع و الاختلاف الذي ميز هذا المنظور يمكن الوقوف على بنائه الابستمولوجي ، قاعدته الأنطولوجية وأدواته المنهجية التي تضعه في تصورين ، من الواقعية الكلاسيكية إلى الاتجاه التجديدي تحت تأثير البحث السلوكي ضمن ما يعرف بالواقعية البنيوية/الجديدة ، في مسعى لتحليل معطى الأمن ، طرق بنائه وتكريسه .

الفرع الأول : الواقعية الكلاسيكية : مسلمة الفوضوية و المرجعية الدولاتية

تمثل الواقعية الكلاسيكية (Classical Realism) أول محاولة تنظيرية جادة في حقل العلاقات الدولية ضمن إطار ما يعرف بالنظرية التفسيرية (Problem Solving Theory) ، و قد ساهمت نهاية الحرب العالمية الأولى و معه زلزال ميكانيزم توازن القوى الأوربي ، مع صعود نجم الو م أ في الفضاء العالمي ، نحو بروز تلك الدراسات الأكاديمية أمريكيا تحديدا ، كرد فعل قوي على المثالية الويلسونية والنزعة الانعزالية للجمهوريين([1]) ، التي سرعان ما أثبتت فشلها في تجنيب العالم ويلات حرب عالمية ثانية .

و تستمد الواقعية الكلاسيكية افتراضاتها الأساسية من إسهامات الرواد ، فمنذ أربعمائة سنة قبل الميلاد قدم الجنرال الإغريقي **توسيديدس** (Thucydides) في مؤلفه "**الحرب البولوبونزية**" (The peloponnesian war) ، عرضا لنظرية صراع الدولة الداخلي التي استقاها من الحرب التي دارت رحاها بين أثينا و إسبرطة ، و التي لا يزال البحث جاريا حول تحليلها و فك رموزها ، مرورا بالفيلسوف الهندي **كوتيليا** ، الذي طرح من خلال "**أرثاشاسترا**" أو "**كتاب الدولة**" المغزى وراء الحكمة "**عدو العدو صديق**" ، و نصيحته للدولة التي تعيش هاجس خطر مباشر ، حيث كان يقول بأنه على الدولة أن تتحالف دائما مع الدولة جارة الدولة المجاورة لها ، إذا كانت تخشى تهديدا من جانبها بهدف احتوائها و تلافي الخطر([2]) .

([1]) Jean-Jacques Roche , **Théories des relations internationales** (Paris : Montchrestien , 2 ed , 1997), p 20 .

([2]) ناصيف يوسف حتي ، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت :دار الكتاب العربي ، 1985) ، ص 161.

كما تناول المفكر الصيني **صن تسو** أحد أبرز مفاتيح الواقعية الكلاسيكية و هي الحرب ، من خلال بحثه المعنون **"الإستراتيجية و التكتيك"** و الذي كان الملهم للزعيم الصيني **ماو تسي تونغ** بعد نحو ألفي عام في صراعه من أجل القوة و تحصيل المكانة و الهيبة([1]) .

كما لازال الخداع جوهر الحرب في أيامنا هذه ، فالحرب كما اعتقدها واقعيون ذهنية بنسبة تتراوح بين الثلثين و الثلاثة أرباع ، و فعلية بنسبة تتراوح بين الثلث و الربع ، و قد آمن صن تسو أن القوة المعنوية و الملكات الفكرية البشرية مهما كانت حاسمة في المعركة([2]) ، فالحرب تتحول حربا كلما أدركتها و اقتنعت بها كذلك ، و ليس حتما هي كذلك و اقعا و فعلا ، و ذلك بالنظر لمرجعية صانع القرار و المحيطين به دون سواهم .

بحلول عصر النهضة عرفت الواقعية جوهر إنتاجها الفكري ، بدءا بالأمير (The Prince) **لنيكولا ميكيافيلي** (Niccolla Machiavelli) استجابة لقضايا الأمن و الصراع من أجل البقاء في عالم يتسم بالفوضى و الاضطرابات ، كما مهد القانوني الضليع **هيغو غروشيوس** (Hugo Grotius) في مجموع مؤلفاته تحديدا **"قانون الحرب و السلام"** (Law of war and peace) للتقليد العقلاني في العلاقات الدولية ، دون أن ننسى **توماس هوبز** (Thomas Hobbes) في مؤلفه (Leviathan) ، الذي أسس لفكرة الحاكم المراوغ أو **"التنين"** لفرض احترام النظام و إنهاء الفوضى الموسومة بها حالة الفطرة الإنسانية غير العقلانية ، فالأمن عنده لا يخرج عن نطاق : المزاحمة ، الريبة و الغطرسة ، و هي نفس الأسباب المحركة للحروب([3]) ، فالحرب لازالت تفسر ضمن نطاق البحث عن القوة ، إظهارها ، زيادتها أو الحفاظ عليها .

([1]) جيفري ستيرن ، **تركيبة المجتمع الدولي : مقدمة لدراسة العلاقات الدولية** (دبي : مركز الخليج للأبحاث ، بدون سنة النشر) ، ص ص20-21.

([2]) إيرل تيلفورد ، "الإصلاح الدفاعي في الولايات المتحدة الأمريكية و مستقبل الحرب" ، في : **التطورات الاستراتيجية العالمية : رؤية استشرافية** ، تحرير : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط1 ، 2011) ، ص 136 .

([3]) Dario Battistella , **Théories des relations internationales** (Paris : Presses de la fondation nationale des sciences politiques , 2009), p 510 .

هذا و قد كان للفكر الاستراتيجي([1]) بالغ الأثر في توجيه البحث الواقعي ، حيث نشير إلى إسهامات **كلاوزويتس** (Carl von Clauswitz) ، فمن خلال مؤلفه "**في الحرب**" (On war) عبر عنها (الحرب) كامتداد للحركية السياسية و إحدى أهم آلياتها ، قائلا : "ليست الحرب مجرد عمل سياسي ، و لكن أداة سياسية فعلية ، إنها تحصيل للعلاقات السياسية و تحقيقها بوسائل أخرى"([2]) ، كما يرى بمنطق الاستراتيجي والمنظر العسكري أن التصرف الحكيم الأول ، الأسمى و الأبعد مدى ، الذي يتعين على رجل الدولة و القائد اتخاذه هو تأسيس نوع الحرب التي سيشرع فيها ، فلا يتصورها خطأ ، و لا يحاول تحويلها إلى أمر يتنافى وطبيعتها([3]) ، فلربما أن الفشل الذريع الذي منيت به الحرب الأمريكية على الإرهاب يعزى لعجز ، أو عدم رغبة أمريكا في تحديد مفهوم العدو بدقة ، ما انعكس على تحويل تلك الحرب إلى صراع واسع النطاق بدأ في العراق وأفغانستان .

و إذا كان جوهر الواقعية يتأسس على دراسة السياسة الدولية على نحو ما هي عليه فعلا و ما ينبغي أن تكون عليه من وجهة نظر حالة الطبيعة([4]) ، فقد ساهم **هانس مورغنثو** (Hans Morgenthau) كأحد أهم أقلامها على الإطلاق في تنمية بنائها الابستمولوجي و قاعدتها التحليلية مرورا بكل من : كوينسي رايت، ستانلي هوفمان ، ريمون أرون ، شوانزر برجر و هنري كيسنجر المنظر و الممارس في العلاقات الدولية ، و الذي لم تخرج

([1]) يبدو أن "الدراسات الأمنية" جاءت لتعوض في المرحلة المعاصرة ما كان يسمى "بالدراسات الإستراتيجية" ، و قد جاء هذا الحقل لإدخال نوع من العقلانية على مختلف صيغ و طرق استعمال القوة لتحقيق أهداف السياسة ، و قد عرف هذا الأمر جدلا كبيرا خاصة في ظل الترتيب النووي العالمي ، إضافة إلى انتقاد أكاديميته لافتقارها لثروة مفهومية قاعدية سواء على المستوى الفلسفي أو الأخلاقي .

حيث تجاوزت الدراسات الاستراتيجية كثيرا من الأسئلة النظرية المحورية ، المتعلقة بأسباب الحرب و العلاقات بين الاقتصاد و الأمن الدوليين ، التي تعتقد دراسات الأمن أنها قادرة على تقديم إجابات وافية عنها ، بالنظر إلى انصرافها لتحليل الأوجه الاستراتيجية المؤدية للحرب ، التحالفات العسكرية وإدارة التهديدات العسكرية في النظام العالمي الدولاتي ، أنظر :

Jef Huysmans , **The politics of insecurity** : **fear** , **migration and asylum in EU** (USA : Taylor and Francis e-library , 2006) , p 16 .

([2]) J-J.Roche , op.cit , p 27 .

([3]) إيرل تيلفورد ، مرجع سابق ، ص 131 .

([4]) Hélène Viau , **La (re)conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique** : **quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale** , p 13 .
sur le site internet : (10/12/2009)

www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/VIAUFINAL_MEM1.pdf.

نظرته للأمن عن نطاق تصرفات يسعى من خلالها المجتمع إلى حفظ حقه في البقاء([1]) (و هو ما نتعرض له في حينه بالشرح و التحليل) .

و تستند الواقعية على مفاهيم مركزية تتراوح بين القوة ، المصلحة القومية ، توازن القوى و الفوضى الدولية كأدوات أساسية لتحليل هرمية العلاقات الدولية .

فلعبة **ميزان القوى** تشكل الوسيلة الأكثر عملية لإقرار السلم و الاستقرار الدوليين([2]) ، هذا الأخير لا يمكن بناؤه اعتمادا على التنظيم أو القانون الدولي كما ينادي بذلك المثاليون إنما بناءا على منطق توازن القوى (Balance of power) كحماية من تنامي دور القوى المهيمنة .

أما **المصلحة** فتشكل الميزة الأساسية للواقعية في السياسة الدولية و المبنية على مفهوم **القوة** ، تلك القوة التي لا تقف سماتها عند المعطيات المادية بل حتى غير المادية ، من قبيل طبيعة الآلية الحكومية و الدبلوماسية ، وقد اعتبر مورغنثو أنه : "مهما كان الهدف الأسمى للسياسة الدولية ، فالقوة تمثل دائما هدفها العاجل"([3]) .

كما يؤكد التوصيف للبنية الفوضوية للنظام الدولي ، إذ العلاقة بين الدول هي علاقة **فوضى** (Anarchy) بما يقصد به غياب جهاز رسمي للحكومة ، فلا يوجد في العلاقات الدولية مركز رسمي يتمتع بسلطة صنع القرار مثلما هو الحال ضمن الدولة ، لذلك جرى التأكيد تقليديا على الدبلوماسية و الاستراتيجية .

و إذا كان مورغنثو و آرون أهم من مثل الواقعية الكلاسيكية ، فقد حاولا تطويرها من خلال اقتراح خمس مرتكزات أساسية تقوم عليها ، هي على النحو التالي([4]) :

أولا : تحكم السياسة قوانين موضوعية مصدرها الخلل الذي يميز العالم و الطبيعة البشرية .

ثانيا : المصلحة هي المرجع الأساسي للنشاط الدولي .

ثالثا : كل نظرية في العلاقات الدولية ، يجب أن تتجنب الأخذ بعين الاعتبار التبريرات الإيديولوجية و مشاعر الفاعلين ، لأنهما معطيين يتميزان بعد الاستقرار الشديد .

رابعا : أجود سياسة خارجية هي تلك التي تقلل المخاطر و تعظم الفوائد .

([1]) هايل عبد المولى طشطوش ، **الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 1 ، 2012) ، ص 18 .

([2]) ناصيف يوسف حتي ، مرجع سابق ، ص 25 .

([3]) J-J.Roche , op.cit , p 34 .

([4]) Ibid , p 33 .

خامسا : التوتر بين متطلبات نجاح العمل السياسي و القوانين الأخلاقية غير المكتوبة التي تحكم العالم لا يمكن تجاوزه .

أما من حيث البناء النظري فقد اعتمدت الواقعية السياسية على مرتكزات محددة تتأرجح بين المستويات الابستمولوجية ، الأنطولوجية و المنهجية .

على المستوى **الابستمولوجي** ، تؤكد الواقعية الكلاسيكية على لسان مورغنثو على عدم الاكتراث بالوسائل و الأدوات الابستمولوجية التي توظفها ، بل سعت أساسا إلى الكشف و دراسة تأثيرات "القوانين الموضوعية" الضابطة لسلوك الأمم فيما بينها ، فالسياسة شأنها شأن المجتمع محكومة بجملة القوانين الموضوعية التي تستمد أصالتها من الطبيعة الإنسانية التي لم تتغير أبدا و ستبقى كذلك([1]) ، و المحكومة إما بفطرة حب السيطرة (نظرة هوبز المتشائمة) أو التوق إلى تحقيق الأمن (نظرة لوك المتفائلة) ، و عليه تتلخص أهداف السياسة الدولية بين السعي :

* للحفاظ على القوة ، * الزيادة في حجم القوة و * إظهار القوة .

كما لا يمكن بناء نظرية سياسية إلا انعكاسا للممارسة على ضوء تحليل التجارب التاريخية و استيعاب الدروس من الماضي ، فالخدمات الجليلة التي قدمها رجال الدولة الممارسين للنظرية لا تقاس بما قدمه و يقدمه المنظرون لها([2]) .

بينما تتبنى القاعدة **الأنطولوجية** النزعة اللولاتية المهيمنة ، من خلال توصيف دور الفاعل في العلاقات الدولية ، الذي يرتبط بمدى تأثيره و مساهمته في التدفقات الدولية دون الالتفات إلى وضعه القانوني ، فالملاحظ أن قواعد القانون الدولي تضفي على الحكومات ميزة احتكار تمثيل الدولة و التصرف باسمها من خلال التجليات التالية :

الأول : مركزية دور الدولة باعتبارها الموزع الوحيد للموارد و القيم على المستوى الداخلي و الوسيط الوحيد للمجتمع المدني المحلي على المستوى الخارجي .

الثاني : الدولة هي محرك اللعبة الدولية ، فهي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية .

و يؤكد الواقعيون على اعتبار السلوك الإستراتيجي خيارا يمكن الاعتماد عليه من قبل الدول لمتابعة مصالحها ، مما يكشف أولويتها (الدولة) كفاعل يحتكر السلوك الدبلوماسي و الاستراتيجي لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية .

([1]) Hélène Viau , op.cit , p 20 .

([2]) ناصيف يوسف حتي ، مرجع سابق ، ص 24 .

الثالث : تمثل السيادة حجر الزاوية في أي بناء سياسي ، من خلال النظر إلى الدول كوحدات مستقلة منعزلة يقتصر التفاعل فيما بينها على أضيق نطاق ، مما يعني سهولة الفصل بين ما هو شأن داخلي للدول أو دولي خارجي ، و يؤكد هذا الطرح على أن الاستقلال و السيادة الوطنية أكثر أهمية من قضايا الأمن الوطني .

و من الناحية **المنهجية** ، تعتمد الواقعية على النزعة التجريبية (Empiricism) إلى جانب توظيفها الوضعية الكانطية (Positivism Kantien) . و إذا كانت المثالية تغالي في اهتمامها بالإرادة الحرة للكيانات السياسية ، تؤكد الواقعية على السببية الثابتة (Fixed Causality) التي قد تصل أحيانا حد الحتمية([1]) فالواقعي لا يعترف بوجود قيم أو معايير دولية مستقلة عن التأثير الاجتماعي ، الثقافي و السياسي في أي بيئة كانت ، كما أكد هذا الطرح مؤسس المدرسة الإنجليزية في العلاقات الدولية **إدوارد كار** (E.H.Carr) ، الذي يعتبر أن التوافق أو التجانس العام و الأساسي للمصالح هو أمر خيالي ، كما دعا كيسنجر الأمريكيين إلى ضرورة التخلي عن مفهومهم "الأسطوري ، الأخلاقي و الفلكلوري للعالم"([2]) مما يفسر النزعة المصلحية للواقعية الكلاسيكية في الممارسة السياسية .

و قد ساهمت الثورة السلوكية التي شهدتها البحوث الاجتماعية نهاية الخمسينات و بداية ستينات القرن الماضي في التأثير بشكل قوي في تصورات الواقعية التقليدية للعالم و السياسة الدولية و التشكيك في جل افتراضاتها و مسلماتها ، و قد برز في هذا المنحى تيار تجديدي روج لعودة الواقعية في ثوب جديد أكثر رسوخا و عقلانية ، إنها الواقعية الجديدة أو البنيوية .

فهل تمثل – هذه الأخيرة – امتدادا لنظيرتها الكلاسيكية أم رد فعل ضدها ، و بالتالي يعبر ظهورها عن نزعة تصحيحية للأفكار و المفاهيم ؟

الفرع الثاني : الواقعية الجديدة : تكييف مفاهيم الواقعية

إذا كانت الواقعية الكلاسيكية قد كرست للنزعة المصلحية بعيدا عن المعايير و القيم في الممارسة السياسية فإن الواقعية الجديدة/البنيوية قد انتفضت على هذا "**الإفلاس الأخلاقي**" ، متأثرة بعاملين قد يبدوان متناقضين شكلا لكن جوهرهما يطرح تصورا بديلا للسياسة الدولية تكون أكثر عقلانية من شأنها تعزيز مكانة و هيمنة القوى العظمى على رأسها الو م أ .

([1]) ناصيف يوسف حتي ، مرجع سابق ، ص 38 .

([2]) J-J.Roche , op.cit , p 32 .

أولا : وصول جيمي كارتر للحكم سبعينات القرن الماضي ، الذي عبر عن عودة القيم و المبادئ الأخلاقية والتأكيد في المقام عينه على عدم نجاعة سياسة القوة التي جرى التجريب لها في الحرب الفيتنامية .

ثانيا : سعي الإتحاد السوفييتي لمباشرة سياسة توسعية غير مسبوقة واكبها انتصار الثورة الإسلامية في إيران التي عرفت بدورها أزمة الرهائن ، ثم وصول الجمهوريين للحكم بزعامة رونالد ريغان ، ما مثل تحديا بعودة سياسة القوة كمحرك للتفاعلات الدولية([1]) ، حيث كانت هذه الحقبة إيذانا باندلاع حرب باردة ثانية بين المعسكرين .

هذه المؤشرات التي عرفتها الساحة الدولية متأثرة بتنامي مكانة و دور الو م أ كقوة عظمى ، مهدت لبروز الواقعية البنيوية كتيار تجديدي ، حاول رسم صورة أكثر موضوعية و علمية للعلاقات الدولية رغم تمسكه بالافتراضات و المفاهيم الأساسية للواقعية ذاتها ، مع إضفاء نوع من المرونة نلمسها في تحليلات أهم روادها أمثال **كينيث والتز** (Kennith Waltz) ، **روبرت جيبلن** (Robert Giplin) ، **جون ميرشايمر** (John Mearsheimer) و غيرهم .

عموما يمكن تحديد مرتكزاتها الأساسية ضمن المنطلقات التالية :

1/ اعتبار الدولة الوحدة الأساسية للتحليل ، و دراسة العلاقات الدولية ما هي إلا دراسة للتفاعلات بين هذه الوحدات ، و هذا فيه تعزيز للنزعة الدولاتية من خلال :

- هي فاعل وحدوي عقلاني (Unitary actor) مكون لبنية النظام الدولي ، حيث يتم النظر إليها كوحدة مندمجة تكفل تنظيم السلطة داخليا و تعظيم القوة خارجيا .
- رغم الاعتراف بالفواعل غير الدولاتية كالشركات متعددة الجنسيات ، المنظمات الدولية و المذاهب الدينية ، لكن تبقى الدولة من أهم معالم السياسة العالمية و هي من يحدد قواعد اللعبة فيها .
- كونها فاعلا يتسم سلوكه بالعقلانية من خلال القدرة الإدراكية لصانعي القرار لاختيار أحسن البدائل المتاحة ، التي تعظم المكاسب حتى و إن كانت نسبية و تقلل المخاطر .

2/ في محاولة لاستيعاب النقد الشديد الذي تعرضت له الواقعية ، لجأ البنيويون إلى إعادة صياغة العديد من المفاهيم على غرار القوة ، توازن القوى ، بنية النظام الدولي و الأمن الوطني من حيث المداخل التالية :

- رفض منطق توازن القوى الذي بني على افتراضات فلسفية مرتبطة بطبيعة الإنسان ، فالتباين بين ما هو داخلي و خارجي لا يكمن في استعمال القوة إنما في الأنماط المختلفة لتنظيم هذا الاستعمال([2])

([1]) J-J.Roche , op.cit , p 40 .

([2]) Ibid , p 41 .

فمغزى الحياة الدولية ليس البحث عن التوازن بتوظيف القوة ، إنما تكريس الأمن الذي يعد الوسيلة الوحيدة لإضفاء الشرعية و المشروعية على استخدام القوة التي تحتكرها الدولة دون غيرها من الفواعل([1]) .

- التركيز في تفسير الحياة الدولية على قضايا الصراع و التنافس بين مختلف الوحدات بهدف تحقيق الهيمنة ، من خلال تحليل الارتباط السببي بين المحددات و الغايات التي تؤدي إلى الهيمنة الدولية من حيث نشوئها أو اندثارها([2]) .
- مع تمسك الواقعيين الجدد بحالة الفوضى التي تعني غياب أي انتظام أو تدرج هرمي للسلطة على المستوى الدولي ، فقد حاولوا تكييف مفهوم القوة في السياق الواقعي مع مؤشر القدرة ، و تقديم قراءة أكثر ذكاء لها باعتبارها رمزا للمكانة و الهيبة الدوليين ، بمعنى القدرة على أن تحظى دولة ما بما تريد دون التهديد باستخدام القوة أو الإتيان عليها فعلا([3]) ، إنه الاستخدام الذكي للقوة .

3/ الاقتصار في تحليل هرمية المسائل الدولية على قضايا الأمن و الدفاع ، باعتبار الأمن و القوة قيم أساسية وحيوية للدول ، تتصرف على أساسهما الدول بشكل عقلاني ، لتحقيق القيمة الأولى و حماية الثانية([4]) يتحدد على أساسها مقاس قدرات الدولة العسكرية و الإستراتيجية إزاء العدو الحقيقي أو المحتمل ، بينما القضايا الاقتصادية و الاجتماعية لا تحوز إلا على اهتمام من الدرجة الثانية .

4/ ساهم تطور الحياة الدولية في ميادين مختلفة في تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل ، التي تعد تعبيرا عن كثافة حجم و وتيرة العلاقات بين الدول انعكاسا لعوامل تقنية و اقتصادية([5]) ، ما جعل البنيويين ينظرون إلى الظاهرة بعين الريبة و التوجس ، كونها تبقي الدول في وضعية تبعية متنامية ، كما تؤدي إلى انكشافها الأمني بدليل([6]) :

([1]) J-J.Roche , op.cit , p 42 .

([2]) ناصيف يوسف حتي ، مرجع سابق ، ص 63 .

([3]) جون بيليس ، ستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث (دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2004) ، ص 240 .

([4]) Johan Ericsson and Giampiero Giacomello ,"Introduction : closing the gap between International relations theory and studies of digital- age security", In : **International relations and security in the digital age** , Johan Ericsson and Giampiero Giacomello (N.Y: Taylor and Francis c-library , 2007), p 11 .

([5]) Charles-Philippe David et Afef Benssaieh , "La paix par l'intégration ! théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité" , **Revue études internationales** , Vol 28 , N°02 , Juin 1997 , p 231 .

([6]) Ibid , p 234 .

- يهدد الاعتماد المتبادل سيادات الدول لأنه يحافظ على علاقات المصالح فيما بينها ، مما يعني تكريس الهيمنة و التبعية ، مما يعني صعوبة توفير الأمن على النطاق الدولي ، يمثل هذا الاتجاه جبلن .
- بينما يؤكد والتز على أن الدول غير المرتبطة فيما بينها بعلاقات مكثفة تقل احتمالات لجوئها إلى المواجهة المسلحة ، هذه الأخيرة بحاجة إلى مستوى و لو بسيط من الاعتماد المتبادل الأمني .

أما تحقيق الأمن فيتحقق تلقائيا بتفعيل ميزان القوى ، حيث تحل فكرة الأمن محل فكرة القوة ، رغم أن إتباع الدول لسياسة الاعتماد على النفس في المجال الأمني ، سيخلق رد فعل مقابل من الدول الأخرى ما يمكن أن يخلق حالة من انعدام الأمن([1]) .

و يقوم التوجه النظري للواقعية الجديدة على مسلمات تعزز بناءها الابستمولوجي ، الأنطولوجي والمنهجي بالشكل الذي يستجيب للنظرة التجديدية البديلة و الأكثر وضوحا ، و التي يتبناها أهم روادهاو المعبرين عنها .

ومع أن قاعدتها **الابستمولوجية** لم ترفض المنطلقات الكلاسيكية ، إلا أنها لم تدعها سليمة تماما وراحت تشكك في تماسكها ، فعلى عكس ما تبناه **مورتن كابلن** (M.Kaplan) ، **روز كرانز**(R.Rose Crance) وغيرهما باعتمادهما على النسقية في تحليل هرمية النظام ، تستمد الواقعية الجديدة أصالتها من خياراتها الابستمولوجية التي تهدف للتركيز على الطريقة التي من خلالها تتموقع الوحدات المكونة لهرمية النظام فيما بينها للوقوف على سيرورة الحياة الدولية ، مما يؤكد ضرورة النظر للنظام كبنية مستقلة عن البنى المكونة له على مستوى السلوك و ضوابطه .

رغم سعيهم لتقديم نظرية واقعية تتوخى العلمية إلا أن عدم أخذها بالمعارف الاجتماعية الأخرى أدى إلى تقديم صورة مشوشة عن الحياة الدولية بعد تجريدها من سياقاتها السوسيوثقافية و أبعادها التاريخية .

أما بعدها **الأنطولوجي** فلا زال متمسكا بالمقاربة الدولاتية ، و مع اعترافهم بظهور فواعل جدد منافسة لدور و مكانة الدولة التقليدية على المستويين التحتي و الفوقي ، تبقى الدولة أداة التحليل الأساسية إضافة إلى توارد إشكالية استقلالية هذه الفواعل عن سلطة الدولة من عدمها .

([1]) وصفي محمد عقيل ، "التحولات المعرفية و الليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة" ، **دراسات العلوم الانسانية و الاجتماعية** ، المجلد 42 ، العدد 1 ، 2015 ، ص 110 .

و من الناحية **المنهجية** ، فقد تبنت النزعة البنيوية المزاوجة بين مستويات التحليل الثلاث : الفردية الوطنية و الدولية بهدف تجاوز التجريبية المتنافرة الأجزاء ، و بناء صورة مكتملة للتفاعلات الدولية التي باتت أكثر ديناميكية تحت تأثير موجات التغير العالمي في كافة المجالات .

و قد ساهم الهجوم السلوكي على الواقعية التقليدية في محاولة رواد النزعة التجديدية تطوير أدواتهم التحليلية لتكو ن هجينا من المنهجية المركبة بين الاستنباط و الاستقراء لتفسير السلوكية الدولية .

المطلب الثاني : إعادة صياغة مفهوم الأمن

تشكل مسألة تكوين المفاهيم من القضايا الخلافية في العلاقات الدولية ، فمفاهيم هذا الحقل يشوبها الشك و الريبة نظرا لغياب الإجماع بين المختصين حول معناها و امتداد نسقها المعرفي ، و يمكن ملاحظة هذا الاحتجاج النظري من خلال البحث في مفهوم الأمن ضمن الطرح الواقعي الذي رغم تنوع و تشعب تصوراته الابستمولوجية و اتجاهاته التحليلية يمكن تضمينها مقاربتين لرصد تطوره :

تؤكد **الأولى** على المفهوم الضيق للأمن ، و لا حاجة لإقحامه بتصورات بديلة لا تزيده إلا غموضا وتحفظا ، بينما تنبني **الثانية** على نظرة أكثر انفتاحا لتوسيع المفهوم ، نطاقه و طرق بنائه و تعزيزه ، بما يتجاوز البعد الوطني العسكري إلى أبعاد غير دولاتية و قطاعات غير عسكرية ، قد تكون مجتمعية ، سياسية ، اقتصادية وبيئية .

الفرع الأول : من أجل الحفاظ على مفهوم ضيق للأمن

يشهد المنظور العقلاني (الواقعي) بصورة لافتة زخما فكريا قويا على صعيد المواقف و الافتراضات الأساسية حول مفهوم الأمن و سبل تكريسه التي تنطلق من بوابة النظر بواقعية إلى تفاعلات السياسة العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى فترة الحرب الباردة و الصراع ثنائي القطبية .

شكل الواقعيون من التقليديين إلى الجدد التيار الأكثر تحمسا للدفاع عن مفهوم الأمن الوطني ، و اعتباره من صميم اهتمامات الدولة كونها الفاعل الوحدوي العقلاني الوحيد و معيار الشرعية السياسية .

و إذا كان مصطلح "**الأمن الوطني**" (National Security) قد شاع تواردہ في الأدبيات السياسية مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى ، غير أن جذوره تعود إلى منتصف القرن السابع عشر مع معاهدة **واستفاليا** 1648 ، التي أسست لنظام الدولة/الأمة (Nation-state) و بات أمنها القومي هاجسها الأول ، فيما يرى البعض أن الاستخدام الرسمي للمصطلح كان نهاية الحرب العالمية الثانية ، تحديدا عام 1947 ، عندما أنشأ

الأمريكيون هيئة رسمية سموها "مجلس الأمن الوطني الأمريكي"([1]) أسندت لها مهام السلامة الترابية ، السيادية وبقاء الأمة الأمريكية .

ثم شكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة المناخ الخصب لنمو المفهوم و المقاربات العامة لتحليله ، فتنوعت مفاهيم الأمن والأفكار المتعلقة به ، التي تراوحت بين مواجهة التهديدات التي تتعرض لها سيادة الدولة و سلامتها الإقليمية وبين استحضار الشعور بالتهديد المباشر أو غير المباشر([2]) .

و قد ارتبط المفهوم من هذا المنطلق بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تتهدد وحدتها الترابية ، استقلالها و استقرارها السياسي في مواجهة تهديدات الدول الأخرى([3]) ، فالسمة المميزة للدولة هي السيادة ، تلك السلطة العليا المهيمنة ، غير القابلة للتجزئة أو المساس بها ، حيث لا توجد هيئة أعلى تتمتع بحق إصدار أوامر لها ،و التأثير في سلوك الدول هو مسألة قوة في المقام الأول .

كما هيمن طويلا طرح زيادة القوة العسكرية و تأثير دولة ما على الصعيد العالمي ، التي هي حتما ضمن حيز القوى الكبرى ، بما يعني تنظيم و إعادة هيكلة المجتمعات على صعيد احترافية الجيوش ، و مجمل الخدمات العسكرية التي يقدمها المركب الصناعي العسكري([4]) ، رغم أن هذا الأخير بدأ يشهد تصدعات كبرى ، مع دخول القطاع الخاص كشريك في الصناعة العسكرية ، و توارد العلاقات الدنية العسكرية في ذات القطاع .

حيث عرفت قضايا الأمن الوطني سجالا فكريا قويا بهدف تحديد هوية التحديات التي تهدده ، مصدرها و انعكاساتها على مشاريع البناء الوطني ، يمكن من خلالها الوقوف على ثلاث اتجاهات أساسية : الاتجاه الأول يتبنى المفهوم كقيمة مجردة ، بينما ينظر إليه الثاني من زاوية بحثية شمولية ، أما الاتجاه الثالث فيربطه بمفهوم الدفاع و يتقاسم معه دوامة المعضلة الأمنية .

([1]) هايل عبد المولى طشطوش ، مرجع سابق ، ص 26 .

([2]) جرايمي هيرد و بال دوناي ، مرجع سابق ، ص 21 .

([3]) عادل زقاغ ، **إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي** ، على الرابط التالي : (2008/01/03)

http://www.geocities.com/adelzeggagh/recoml.html

([4]) Marc Hufty , "La sécurité environnementale : un concept à la recherche de sa définition" . In : **Une économie politique de la sécurité**, sous la direction de Claude Serfati (Paris : Edition Karthala , 2009), p 119 .

الاتجاه الأول : الأمن الوطني كقيمة مجردة

يعتبر الأمن وفق هذا الاتجاه قيمة أساسية أكثر حيوية من مسائل الاستقلال و السيادة الوطنية ، و قد عبر المفكر **أدم سميث** عن هذا فيما معناه "مأزق الرخاء و الدفاع"([1]) ، من منطلق أنه لو خير أي كان بين البندقية و رغيف الخبز سيتجه اختياره نحو البندقية ، هذه الأخيرة تعزز القدرات العسكرية للدولة في شكليها المادي و المعنوي ، بالشكل الذي يؤهلها لإدراك المقترب الأمني موضوعيا بوجود تهديد فعلي أو ذاتيا بكونه تهديدا مدركا حسيا .

كما أشار إلى ذلك الباحثان **فرانك تراجر** و **فرانك سيموني** من خلال اعتبار الأمن الوطني ذلك الجزء من السياسة الحكومية ، الذي يعني خلق الشروط الملائمة وطنيا و دوليا لحماية و توسيع القيم الحيوية ضد أعدائها الحقيقيين أو المحتملين([2]) .

أما جوهر الأمن حسب روبرت مكنمارا فهو "ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها ، للحفاظ على كيانها و مصالحها في الحاضر و المستقبل ، مع مراعاة المتغيرات المحلية و الدولية"([3]) ، فالأمن يبقى أولا و آخرا أمن الدولة ، كما أنه مفهوم ديناميكي و ليس حقيقة ثابتة ، تحققه الدولة مرة دون رجعة ، إنه مسار متغير ، فالدولة قد تكون آمنة في مرحلة ما ، لتتحول إلى غير آمنة في مراحل أخرى و هكذا .

و قد تعزز هذا الاتجاه أوربيا ، حيث قامت سياسات الأمن الوطني للدول الأوربية على أساس المنافسة والصراع على جبهتين : المنافسة على زعامة القارة الأوربية تحديدا بين فرنسا ، ألمانيا و بريطانيا العظمى والتكالب على المستعمرات خارج القارة من خلال تعبئة الموارد المتاحة و إقامة التحالفات ، ما أدى لنشوء مفهوم "الأمن الاستعماري"([4]) ، من خلال تسخير قدرات المستعمرات المادية و البشرية لتوفير أمنها المرتبط بأمن و سلامة مستعمراتها ، و الذي وجد تبريره لاحقا في مقاربة عقدة اللاأمن عند الغرب ، التي تمتد إلى أقاليم ما وراء البحار .

([1]) منصر جمال ، **تحولات في مفهوم الأمن : من الوطني إلى الإنساني** ، في : الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع و آفاق ، ضمن أشغال الملتقى الدولي الذي نظمته كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ، أيام 29 ، 30 أفريل 2008 ، ص 294 .

([2]) Thierry Belzac , "Qu'est ce que la sécurité nationale" , **la revue internationale et stratégique** , Hiver , N°52 , 2003/2005 , p 38 .

([3]) روبرت مكنمارا ، **جوهر الأمن** ، ترجمة : يونس شاهين (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر ، 1970) ، ص 49 .

([4]) مصطفى علوي ، "الأمن الإقليمي : بين الأمن الوطني و الأمن العالمي" ، **سلسلة مفاهيم** (الأسس العلمية للمعرفة) ، العدد 04 ، السنة الأولى ، أفريل 2005 ، ص ص 12/11 .

و مع التحول الجذري في خريطة توزيع القوة عالميا و التحول من نظام دولي أوربي إلى آخر غير أوربي تتقاسم فيه الو م أ و الاتحاد السوفييتي (سابقا) الأدوار ، ساهم في جعل الدراسات الأمنية مجرد مرادف للمصلحة الوطنية و كيفية تعزيزها باعتماد القوة في شقها العسكري ، و يعود ذلك لحقيقة أن ظروف الحرب الباردة كانت مواتية لاحتكار الواقعية لهذا الحقل المعرفي .

فالأمن كما يعرفه **أرنولد وولفرز** (Arnold wolfers) "من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة ، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"([1]) ، و هذه القيم هي دون شك قيم الفواعل المسيطرة على المستوى العالمي ، التي انحصرت في المخاوف التي سادت أمريكا وحلفائها تجاه المد الشيوعي الذي يتهدد القيم الليبرالية ، رغم أن القيم نفسها قابلة للتغير تكيفا مع الحقبة([2]) ، ففي ظل مجتمع المعلومات كأحد أهم مظاهر التغير الاجتماعي ، يبدو التهديد مرتبطا بتدفق المعلومة ، مصداقيتها سرعة و سلاسة التداول ، و كل ما يمكن أن يعبر عن قيم المرحلة .

و مهما تعددت التعاريف المصنفة ضمن هذا الاتجاه ، فمجموعها يكاد يختصر جوهر الأمن في بعده العسكري الأصيل ، بما يمنح الفواعل الرئيسية دافعا لتنمية قدراتها و قوتها في شتى المجالات ، و يخلق مجالا للتنافس و معه عدم الثقة و التشكيك في بنية التفاعلات الدولية .

الاتجاه الثاني : الأمن الوطني ذو بعد عسكري إستراتيجي أكثر أهمية

يعتبر الواقعيون الذين سيطر تصورهم على الدراسات الأمنية أن الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدول هو ضمان البقاء و الاستمرارية ، و يعتمد هؤلاء على مرجعيات الفكر السياسي الواقعي عند هوبز ، ميكيافيلي آرون و مورغنثو ، إذ يتحول الأمن إلى أحد **"الأهداف الأبدية"**([3]) ، و قد عبر عن هذا التصور رائد البنيوية والتز بقوله : "في ظل الفوضى ، الأمن هو الهدف الأسمى ، لكن فقط عندما يكون بقاء و استمرارية الدول مضمونا ، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى ، مثل الهدوء ، الربح و القوة"([4]) .

([1]) Dario Battistella , op.cit , p 508 .

([2]) Johan Ericsson and Giampiero Giacomello, op.cit , p 02 .

([3]) عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوربا و الحلف الأطلسي** (الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2005) ، ص 18 .

([4]) حجار عمار ، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي : إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة : قسم العلوم السياسية ، 2003) ، ص 48 .

يبدو من هذا التصور أنه أمن دولتي لا يلائم إلا العلاقات بين الدول ، و يبقى ضمانه مرتبطا بسياسات و توازنات عسكرية تقليدية ببناء تحالفات ، أو حديثة بتبني إستراتيجيات دفاعية نووية ، و لا يعني هنا ضمان الأمن القضاء كلية على مصادر التهديد ، إنما إدارتها بالشكل الذي يتيح تسيير الأزمة الأمنية ، حيث قل كثيرا احتمال أن تسفر الحرب بين الدول عن فائزين ، لما أصبحت الشعوب أكثر ارتباطا و اختلاطا و الأسلحة أشد فتكا ، بل أن الصواريخ الباليستية و الطائرات بعيدة المدى و أسلحة الدمار الشامل ، جعلت الأمن الذي توفره الحدود الوطنية أكثر خداعا([1]) .

و عليه ارتبط مفهوم الأمن الوطني "**بعسكرة الدول**" لصيانة سيادتها و حماية حدودها الإقليمية في ظل الصراع على المصالح مع المنافسين ، فكثيرا ما وفر مفهوم سيادة الدولة في الأمور الأمنية أساسا منطقيا لإيجاد نظم عسكرية قومية قوية ، و برر سياسات للميزانية تعلي شأن الدفاع على الرخاء الداخلي ، و تشجيع التدابير التي تقيد بصورة حادة حقوق المواطنين و حرياتهم([2]) ، فالأولوية تحقيق التفوق الاستراتيجي ، و لو تحقق على حساب احترم الحقوق و الحريات في المجتمعات .

كما اعتبر مورغنثو أن جوهر الأمن يمثل "المحافظة على الوجود المادي للدولة" مما يعني الحد الأدنى من المصلحة الوطنية الذي يتجاوز حدود الحفاظ على القوة ، إلى زيادتها و تعزيزه بمفهوم الدفاع ، باعتباره الشكل المهيمن للقوة ، و الذي جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية و الاستراتيجية .

وعليه يمكن القول أن التصور الاستراتيجي للأمن يقوم على ثلاثة مرتكزات أساسية :

الأول : اعتبار الدولة الموضوع المرجعي الأساسي للأمن ، فدينامية الأمن القومي تقيم علاقة سببية متبادلة الاعتماد بين الدول([3]) .

الثاني : في ظل فوضوية النظام الدولي المرادفة لحالة الحرب ، الأمن لن يكون إلا نسبيا ، و قد تشكل في هذا الإطار التهديدات الخارجية محركا أساسيا لأزمة الأمن القومي ، عكس قضايا اللاأمن الداخلي التي تغدو ثانوية .

([1]) نص تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع ، **جيران في عالم واحد** ، ترجمة : مجموعة من المترجمين ، سلسلة كتب عالم المعرفة (201) (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب) ، 1995 ، ص 88 .

([2]) المرجع نفسه ، ص 89 .

([3]) عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 20 .

الثالث : في ظل سواد منطق الدول كوحدات مسيطرة في سياق فوضوي ، مبني على مبدأ **"كل لنفسه"** أو الاعتماد على الذات ، تشكل القوة العسكرية الأداة الرئيسية المثلى لتحقيق الأمن ، رغم ما قد يفرزه المفهوم من تصادم الدول في طريقها لضمان أمنها .

و رغم دور مؤشر التعاون في إدارة التفاعلات الدولية من خلال تشابك المصالح و معه المكاسب المشتركة إلا أن السعي لكسب القوة و استعراضها يؤدي إلى خلق جو من الشك و عدم الثقة ، و هو ما يحاول الاتجاه الثالث مناقشته .

الاتجاه الثالث : الأمن الوطني ضمن دوامة الأمن و الدفاع

إذا كانت القدرات العسكرية بمثابة بارومتر قوة الدولة ، فإن هذه الأخيرة تعززها الأبعاد الديموغرافية الإقليمية و الدبلوماسية لتمثل حافزا قويا للدولة للحفاظ عليها و تأكيد تدفقها باستمرار .

و في ظل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي ينقلب الأمن سعيا نحو القوة لضمان البقاء ضد التهديد الفعلي أو المحتمل ، من خلال سياسات التسابق و التنافس نحو بناء إستراتيجيات دفاعية وفق منطق اللعبة الصفرية (Zero-Sum Game) ، التي توحي بأن زيادة مستوى أمن الدولة/الطرف "أ" هو انتقاص من مستوى أمن الدولة/الطرف"ب" ، حيث سيفضي سعي الدول الكبرى لتعزيز قدراتها إلى تخفيز الدول الصغرى للحصول على مزيد من القوة العسكرية([1]) ، مما لن يؤدي إلى تصحيح الاختلال العسكري ، بل سيؤدي إلى مزيد من التوترات السياسية ، هدر المال و ربما الحرب لأي حادث عارض .

و عليه تبقى القوة جوهر الأمن الوطني ، و قد ذهب آرون بعيدا في توصيفه للطرح من خلال اعتباره الأمن الغاية الأساسية لسياسات الدول ، و الوسيلة في ذلك هي تبني دينامية للقوة أو تحديث التقليدية منها ، قبل أن يبادر العدو بأي رد فعل يكون غير متوقع([2]) ، فالسياسات الدولية يحكمها و يحركها الشعور بالخوف و عدم الثقة .

و قد أفرز هذا الوضع ما عبر عنه المحدثون في الدراسات الأمنية بمعضلة أو **"دوامة الأمن"** (Security dilemma) .

أثير المصطلح بداية الخمسينات ضمن أدبيات الواقعية الدفاعية من قبل **جون هرز** (John herz) ثم وولفر الذي حاول تنميته ، يمثل أهم تصورات الواقعية الكلاسيكية التي بنيت حول الأمن نفسه ، من جهة أخرى عبر **هربرت باترفيلد** (Herbert Butterfield) عن هذا الشكل من التفاعل الاستراتيجي فيما سماه "الخوف

([1]) نص تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع ، ص 88 .

([2]) Hélène Viau , op.cit , p 32 .

الهوبزي"([1]) ، كتعبير عن حالة الشك التي تظهر عند مستوى الفرد الموسوم بالعنف الفطري المتأصل و يحاول صناع القرار الشعور بها لتحديد التوترات([2]) ، ففي كل مجتمع تسوده الفوضى ، تكون المعضلة الأمنية قرينته ، إنها تجاذبات الحلقة المفرغة بين البحث عن الأمن و ضمانه ، و التمسك بالقوة و زيادتها .

فحوى معضلة الأمن يدور حول تعدد الوسائل التي تستخدمها الدول من أجل مساعدتها على تأمين نفسها في بنية فوضوية للنظام الدولي ، الذي يصف كيف أن التفاعلات بين الدول التي تسعى إلى أمنها فقط يمكن أن يثير المنافسة و التأثير في مجمل العلاقات السياسية بين الدول([3]) ، يعني أن تكون الدولة في مأمن من مخاطر تهديد تفرزه دول أخرى ، تلجأ إلى تطوير و تنمية قدراتها العسكرية التي تقابل من طرفها بالمثل فالتحضيرات العسكرية لأي دولة تخلق شكلا من "الشك/عدم اليقين المستعصي" للدول الأخرى ، سواء كانت لأهداف دفاعية أو هجومية([4]) ، مما يعني إحساسا باللاأمن و مزيدا من ترقب الأسوأ و تعذر بناء الثقة و بالتالي السعي لكسب القوة و تصاعد حدة التنافس و التهاوي في نهاية المطاف في فخ المأزق الأمني الذي بات حلقة مفرغة تتجاذبها مختلف فواعل دوامة الفعل و رد الفعل .

و يشير **باري بوزان** (Barry Buzun) إلى أن نشر الإمكانيات العسكرية من طرف الدول يؤدي إلى نوعين من التهديد([5]) :

الأول : يأتي من الأسلحة نفسها ، ينجر عنها "معضلة الدفاع" ، فمخاطر الدفاع أكثر ثقلا من التهديدات التي أوجدت سياساته لردعها أصلا .

الثاني : من حيث طبيعة الفواعل الدولية التي امتلكت تلك الأسلحة ، و ينجر عنها "معضلة القوة و الأمن" و يصبح بالإمكان أن تعرض كلفة الدفاع (بهدف بناء القوة) الأمن نفسه كمطلب ملح إلى الخطر .

و تفاعل المعضلتين يؤكد البعد العسكري لمفهوم الأمن القومي ، و هو ما يحدو بالدول لإتباع سياسات([6]) :

- هجومية تمثل تهديدا أو إكراها على الآخرين لصالح أمنها القومي .
- أو دفاعية كاستجابة أو رد فعل ضد بعض السياسات العنيفة من دول أخرى .

([1]) Dario Battistella , op.cit , p 512 .

([2]) Paul Roe , **Ethnic violence and societal security dilemma** (USA and Canada : Routledge Taylor and Francis group , 2005) , p 10 .

([3]) أحمد محمد أبو زيد ، "معضلة الأمن اليمني– الخليجي : دراسة في المسببات و الانعكاسات و المآلات" ، **المستقبل العربي** ، العدد 414 ، آب/أغسطس 2013 ، ص 73 .

([4]) Paul Roe , Ibid , p 09 .

([5]) عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 21 .

([6]) أحمد محمد أبو زيد ، المرجع نفسه ، ص 74 .

مع أنه ليس من السهل التمييز بين السلاح الهجومي و الدفاعي ، فالحالة هي التي تحدد خصائص السلاح ، فهو من جهة وجد للحماية و تأمين الدولة من المخاطر ، في الوقت ذاته قد يتحول إلى أداة تدميرية للآخرين([1]) ، و إذا كان للهجوم فوائد حاسمة على الدفاع فهذا يؤدي حتما إلى تفاقم المعضلة الأمنية ، فالأعداء المحتملين كل واحد يعتقد بأن أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم ، و من ثم زيادة الشكوك للجانبين ما يؤدي إلى زيادة سباق لتسلح في القدرات العسكرية الهجومية.

لذا تسعى الدول تحقيق التطور المنسجم من خلال تطوير منظومتها الدفاعية من أسلحة ردع و قدرات عسكرية تحتل مكانة هامة في مجال توفير الأمن ، لكن هذا قد يطرح العلاقة بين الأمن ، الإنفاق العسكري و التنمية التي هي حتما عكسية ، إذ كلما زاد حجم الإنفاق أصبحت الدولة أقل أمنا و أدنى تنمية([2]) ، رغم أن الدراسات لازالت لحد الآن تتوجس من أن تراجع الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي لا يقدم برهانا على تحول اعتماداته الضخمة نحو مجابهة الفقر و قلة التنمية .

اعتمادا على ما سبق ، نستنتج أنه مهما تأجج النقاش ضمن المنظور الواقعي بمختلف تياراته ، غير أنه بقي متقوقعا في دائرة الاهتمامات الإمبريقية ، ما جعلهم يهملون البعدين الأنطولوجي و المعرفي للأمن غير مكترثين بالتحولات التي مست مسرح الأمن العالمي بعد الحرب الباردة ، بل أكثر من ذلك رفضهم صراحة أية مبادرة لإعادة النظر و زعزعة سلم الأولويات المحافظ .

و من أبرز الوجوه العلمية في هذا المنحى **ستيفن والت** (Stephen Walt) الذي عبر في مقال له عنونه بـ : "الولادة الجديدة للدراسات الأمنية" على أن الأمن مرتبط ببساطة بظاهرة الحرب التي يحكمها مبدأ كل لنفسه وبالتالي ... دراسة الخطر ، استعمال و مراقبة القوة العسكرية "([3]) ، و هو طرح يعكس المعالجة الواقعية لمفهومي الأمن و القوة المرتبطين أشد الارتباط ، رغم اقتناعه بإمكانية بلورة تصور أكثر مرونة يعكس ما اصطلح عليه بالدولة الذكية أو المتحايلة (State craft) ، و يعالجه من خلال مؤشرين :

المؤشر الأول : يؤكد على تعدد مظاهر تهديد الأمن من ذات الطابع العسكري إلى غيرها كالفقر والتلوث ، التدهور الاقتصادي و الأمراض التي تهدد أمن الفرد و الدولة معا .

([1]) Paul Roe , op.cit , p 09 .

([2]) عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 21 .

([3]) Hélène Viau , op.cit , p 75 .

و هو ذات الأساس الذي استلهم منه رئيس الوزراء الماليزي الأسبق مهاتير محمد مفهوم الأمن من مرجعيات ثلاث هي : الاستقرار السياسي ، النجاح الاقتصادي و الانسجام المجتمعي([1]) ، و هو الذي حققت ماليزيا في ظل حكمه قفزة نوعية قارعت بها الكبار مع نجاحات اقتصادية ، سياسية و مجتمعية متزامنة .

أما **المؤشر الثاني** : فيوحي بعجز القوة العسكرية عن ضمان الأمن الوطني ، أو (على الأقل) سوف لن تكون الأداة المثلى لمجابهة التهديدات .

و يعتقد أن إقحام هذه المظاهر ضمن الحقل الأمني سوف لن تزيده إلا تعقيدا ، لأنها دون شك ستدمر انسجامه الفكري من خلال ضرورة انشغال الباحثين في إيجاد حلول مناسبة لأي من تلك المشاكل([2]) ، و هي ليست بالمهمة السهلة ، و قد دفعت والتز للتصدي لدعاة التوسيع على اعتبار أن نجاحهم سيؤدي إلى بعثرة الأسس الابستمولوجية التي يقوم عليها البرادايم الواقعي .

بيد أنه مع نهاية الحرب الباردة و تصلب عود التهديدات الجديدة من خلال غلبة نمط الصراعات الداخلية على الخارجية ، اشتد الحوار ضمن المنظور الواقعي نفسه و تبلورت عدة اتجاهات مثلها دعاة توسيع مفهوم الأمن التقليدي و موضوعه المرجعي ، تزعمها بعض الواقعيين الجدد من رواد مدرسة كوبنهاجن .

فما هي الأسس التحليلية للأمن حسب الموسعين ؟ و ما هي المستويات التي شملها التوسيع ؟ هل اقتصر الأمر على جوهر التهديدات ، أم امتد إلى الوحدة المرجعية ؟

الفرع الثاني : من أجل مفهوم موسع للأمن

ظهرت المبادرات الأولى لتوسيع حقل الدراسات الأمنية ضمن المنظور الواقعي ذاته ، حيث تصاعدت أصوات الداعين إلى ضرورة توسيع المفهوم و القضاء على الصبغة الضيقة التي لازمته حتى مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، و أوجب التغيير في الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي إعادة النظر في مجمل إطار إشكالية الأمن ، التي كانت بداية الثمانينات مسرحا لها ، رغم الانتقاد الذي تعرضت له بكونها لا مسؤولة سياسيا و أكاديميا بعد إقحامها طروحات دخيلة في نسق الدراسات الواقعية/الأمنية المتسقة .

و قد تدعمت وجهة النظر الداعية إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن من خلال التقرير الذي طرحه **إيقون بار**(Egon Bahr) بعنوان : **"الأمن المشترك"**(Common security) ، يرى فيه أن التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح و تضبطه حركية الاعتماد المتبادل غير مؤسس ، فسعي الدول منفردة

([1]) Anthony Burke , **Beyond security** , **ethics and violence** : **war against the other** (London : Taylor and Francis e-library , 2007) , p 29 .

([2]) Ibid , p 76 .

لتعزيز أمنها هو انتقاص من أمن دول أخرى ، و من ناحية أخرى فالتأكيد على التهديدات العسكرية لتجاوز المأزق الأمني غير واقعي ، فهناك أخطار باتت تتهدد الدول ذات طبيعة اقتصادية و بيئية ، و قد يكون المتسبب فيها فواعل غير دولاتيين من قبيل الحركات الانفصالية و الجماعات الإرهابية([1]) ، إذن هو سعي لنقل الأمن خارج الأسوار العسكرية من جهة ، و تحرر من ربق الدولاتية من جهة أخرى .

و كان توارد هذه الاستراتيجيات التعاونية و تغليبها على علاقات الأمن الصراعية التنافسية قد يسمح ببناء تصور أكثر إيجابية للأمن الذي يفترض فكرتين :

الأولى : البحث عن الأمن من خلال طمأنة الأطراف التي تشعر بالشك و الريبة و تحترس من هذا الخطر المحدق .

الثانية : الأمن لا يعني فقط القضاء على هذا الخطر ، إنما العمل على معالجة مصادره .

و تبقى المبادرات التي ساهمت بشكل فعلي في إعادة نمذجة حقل الدراسات الأمنية ، تلك التي تزعمها رواد مدرسة كوبنهاجن و بعض الليبراليين المؤسساتيين بزعامة جوزيف ناي و كيوهان (التي سنعود إلى تفصيلها لاحقا ضمن متن هذا البحث) .

و مع تعدد دعاة التوسيع و بالتالي طروحاتهم الفكرية و أطرهم المنهجية ، سنحاول التركيز على أكثرها ذيوعا من قبيل ما قدمه الباحثون : **هيلقا هافتندورن** (H.Haftendorn) ، **إدوارد كولودزي** (E.Kolodziej) باري بوزان و أخيرا **أوول ويفر** (Ole Wzeaver) و **جاب دو وايلد** (Jaap de Wilde) .

* بداية تشكل الباحثة هيلقا هافتندورن من أهم دعاة التوسيع ، من خلال دعوتها لضرورة إعادة النظر في المفهوم التقليدي مؤكدة أن "المرجعية الأمنية الهوبزية ، الكانتية و الغروشيوسية لا تقدم برادايما مناسبا للأمنو لا تفسر بشكل مرضي حالة التغيرات في العلاقات الأمنية التي تشهدها أجزاء كثيرة من عالم اليوم"([2]) .

انطلاقا من هذا التصور تبنت الباحثة ضرورة تطويع مجال الدراسات الأمنية ليكون أكثر مرونة في تجاوبه مع حركية أدبيات العلاقات الدولية باعتماد مقاربات متعددة التخصصات و الثقافات ، حيث ينتج عن هذا التجاوب إدراك الدراسات الأمنية لمفاهيم على غرار الأمن الإقليمي و بناء مقاربات للأمن الدولي أو الشامل حول قضايا : الإرهاب ، تجارة المخدرات و الصعوبات الاقتصادية و الإيكولوجية .

([1]) عادل زقاغ ، مرجع سابق .

([2]) Hélène Viau , op.cit , p 79 .

رغم مجموع التساؤلات التي حاولت الباحثة الوقوف عليها بهدف توسيع الحقل إلا أنها لم تتجاوز بشكل فعلي المفهوم التقليدي الذي يمجد ميدان القوة العسكرية لمواجهة الوضعيات العنيفة الحاصلة أو الوشيكة .

و مع محاولتها تأكيد علمية الطرح الذي تقدمه ، من خلال دعوتها الصريحة لبناء نموذج معرفي قابل للتجريب (Empirically testable)([1]) إلا أن ذلك لم يزدها إلا وقوعا في فخ مزاعم الموضوعية الذي وقع فيه الكثير من سابقيها ، و أكدت بقاء طرحها حبيس النظرة المحافظة ، حيث لم تجد الصدى المطلوب أكاديميا وعمليا .

* أما مساعي الباحث إدوارد كولودزي لمراجعة مفهوم الأمن ، فقد تأسست على الانتقاد الشديد لما جادت به المعالجة شديدة المحافظة و المركزية لستيفن والت ، و قد حاول كولودزي شأن سابقته الذهاب بعيدا في توسيع الأطر التحليلية للأمن من خلال مجالاته و ميادينه على مستوى :

1/ إقحام فواعل جدد تتجاوز مركزية الفواعل الدولاتية كالحركات الانفصالية و الأقليات : الأكراد في الشرق الأوسط ، التاميل في سيريلا نكا و الصرب في شرق أوربا .

2/ التحول في مفهوم التهديدات ، التي قد تمثل الدولة أحد أهم مصادرها ، إلى جانب مخاطر عبر وطنية ناتجة عن كثافة حجم العلاقات البينية المحددة لهرمية الاقتصاد العالمي ، و هي ما عبر عنه بقوله : "التوتر بين الدولة و المجتمع المدني الاقتصادي العالمي"([2]) .

و مع مساعي الباحث في توسيع مجالات الأمن و ميادينه من خلال إقحام مجالات السياسة الدنيا المرتبطة بالمسائل الاقتصادية و الاجتماعية ، إلا أن بحثه يركز بشكل لا غبار عليه على الموضوع المرجعي لتبرير السياسات الأمنية لبقاء الدولة و حمايتها مما ينعكس على بناء السلم و الأمن الدوليين ، و هذا لا ينفي في المقام عينه مساهمته في تنمية المقاربة النيوليبرالية التعددية .

بالمجمل بقيت جهود التوسيع تلك حبيسة النظرة الضيقة ، إن على مستوى الفواعل ، التي بقي معها العميل الحكومي أكثر أهمية ، رغم الاعتراف بالعملاء غير الحكوميين ، لكن يحسب لها التوسع في اهتمامات الأمن من المسائل الإستراتيجية ، نحو ميادين أكثر اتساعا و شمولية ، في مقدمتها قضايا الاقتصاد الدولي .

([1]) Keith krause , "Critical theory and security studies : the research programme of critical security studies" , **Cooperation and conflict** , Vol 33 , N°3 , September 1998 , p 303 .

([2]) Hélène Viau , op.cit , p 81 .

الفرع الثالث : إعادة صياغة مفهوم الأمن حسب بوزان و آخرون

يعد الباحث البريطاني باري بوزان صاحب اللمسة الحقيقية في تفعيل جهود توسيع حقل الدراسات الأمنية بإعادة النظر في بنائه الفكري و تصوراته ، رغم اعترافه بأن المفهوم في حد ذاته هو شديد الغموض و من أكثر المصطلحات جدلا في الأدبيات السياسية ، و يثير في هذا الإطار المعطيات التالية :

1/ إخراج مفهوم الأمن من الصيغة المطلقة إلى النسبية نوعا ما ، ذلك "أنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا لا مطلقا"([1]) ، حيث التحرر من التهديد لا يوحي بالقضاء على مصادره كلية أو الانفلات منها ، إنما على الأقل تخفيف حدة انعكاساتها ، ففي ظل غياب سلطة عليا للنظام الدولي ، تصبح مصادر التهديد منبثقة من داخل النظام ذاته ، وبالتالي سيظل الأمن دائما نسبيا .

2/ إقحام قطاعات جديدة في الإحاطة بمفهوم الأمن ، فإلى جانب القطاع العسكري يميز بوزان ، ويفر و وايلد بين أربعة أبعاد أساسية للأمن([2]) :

أ- الأمن السياسي (و يعني الاستقرار التنظيمي للدول و الشرعي للحكومات)

ب- الأمن الاقتصادي (النفاذ إلى محركات الاقتصاد الوطني كالأسواق و الموارد) .

ج- الأمن الاجتماعي (تحييد الانكشافات عن أنماط الثقافة و الهوية الوطنية و المجتمعية و مختلف مكوناتهما) .

د- الأمن البيئي (المحافظة على البيئة الحيوية ، النوع الحيواني و توازن النظام الإيكولوجي) .

و القطاعات الأربع إلى جانب العسكري يفرز الأزمة الأمنية ، رغم أن القطاعين السياسي و الاقتصادي بقيا متمسكين بالدولة كموضوع مرجعي للأمن .

3/ رغم اعترافه أن الدول لا تشكل مصدرا أساسيا لتهديد الأمن و محاولته تعميق مجالات البحث لتشمل مرجعيات و وحدات تحليل مثل : الإقليمي ، المجتمعي ، الفردي إلا أنه أبدى تمسكا واضحا بمرجعية الدولة القومية كمصدر أعلى للسلطة ، فهي المعنية بموضوع الأمن (الأمن القومي تحديدا) و تصوره الواقعي للأمن الذي هو في المقام الأول مسألة بقاء سواء للدول أو الجماعات ، رغم عدم تحديده هوية هذه الأخيرة ، و بالتالي بقاء قيمها أو الذي يجب تأمينه إزاءها مسألة غامضة مشوبة بالمجازفة العلمية .

([1]) عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 13 .

([2]) Dario Battistella , op.cit , p 526 .

4/ مساهمة الباحث الفعالة في تنمية البحث في مفهوم الأمن المجتمعي الذي أحدث قطيعة مع الدراسات التقليدية ، و نشير هنا إلى الدعم الذي قدمه رواد مدرسة كوبنهاجن عبر أوول ويفر في تحديث المفهوم الذي مثل نقلة نوعية في حقل الدراسات الأمنية .

و يشير ويفر إلى أن تطور مسارات العولمة و انعكاساتها على كافة مناحي الحياة السياسية ، الاجتماعية و الثقافية ساهم في خلق مظاهر جديدة تشكل تهديدا لأمن المجتمعات كالهجرة ، مشاكل الاندماج ، أزمات الأقليات ، ... و غيرها ، بات معها الخوف من انعدام الأمن يهدد الأفراد و مجتمعاتهم أكثر من الدول ، حيث لم تعد سيادة و حدود الدولة هي القيم المهددة إنما هوية المجتمع و بقاؤه .

بناء على طبيعة المواقف التي ميزت تصورات دعاة التوسيع من بوزان إلى زملائه من واد مدرسة كوبنهاجن ، فقد ساهمت في تراجع دور و مكانة الدولة في تحليل تفاعلات العلاقات الأمنية و بالتالي السياسات العالمية خاصة غداة نهاية الحرب الباردة ، حيث توسع مجال البحث ليشمل قطاعات جديدة و تعميق الأدوات التحليلية لتضم مرجعيات مثل الدولي ، الإقليمي ، الفرد و الجماعة .

و عليه يمكن القول أن أعمال بوزان و زملائه مثلت همزة وصل بين الدراسات الواقعية التقليدية و المدرسة النقدية للأمن ، التي قدمت قراءة جديدة للأمن من حيث مفاهيمه ، أبعاده و تطبيقاته (سيرد عرضها لاحقا) .

المبحث الثاني : تصور النظرية الليبرالية للأمن

تمثل النظرية اللبرالية من الميثالية الويلسونية ، نحو النيوليبرالية و السلام الديمقراطي ، إلى نظرية الاعتماد المتبادل تقليدا لا يقل أهمية في أدبيات العلاقات الدولية ، إذ يحسب لها الدفعة القوية التي قدمتها في الدراسات الأمنية ، حيث تقوم أهم مرتكزاتها على([1]) :

1/ التركيز على التعددية للفواعل الدوليين ، فالبيئة الحديثة ساقت تدفقات للفواعل غير الدولاتية التحتية والفوقية التي باتت تنازع الدولة السيطرة و الأفضلية ، رغم إيلاء الاهتمام للفوقية منها ، و الاعتراف بأن الدولة تبقى الفاعل الرئيسي .

2/ أهمية العوامل السياسية الداخلية في تحديد سلوك الدول على الصعيد العالمي ، حيث انعكست نظرة الليبراليين للسياسة الداخلية على الدولية ، رغم اعترافهم أن الحرب ميزة أساسية للعلاقات الدولية لكن ليست

([1]) Johan Ericsson and Giampiero Giacomello, op.cit , p 13 .

صفة دائمة كما يقول بذلك الواقعيون ، إذ من الممكن تغييرها من منطلق القدرة على تغيير الأفكار البشرية نفسها([1]) .

3/ دور المؤسسات الدولية في تأسيس قواعد السلوك أو الأنظمة للفواعل الدولاتية .

4/ توسيع أجندة الدراسات الدولية ، خاصة في الحقل الفرعي المرتبط بالاقتصاد السياسي الدولي .

و رغم أن الطرح الليبرالي لم يبتعد كثيرا عن التصورات الواقعية التقليدية ، إلا أن رواده حاولوا النظر بنوع من التفاؤل للنظام العالمي من خلال إمكانية التقليل من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول بسبب انسجام القيم والمصالح ، ما يجعل الأمن معطى مشتركا فيما بينها .

فإلى جانب استمرار أهمية ميكانيزم القوة في إدارة العلاقات الدولية يتحدد مفهوم الأمن اعتمادا على عوامل و أبعاد اقتصادية و مؤسساتية ، من شأنها تقليل المخاطر و توفير الجو الملائم لنشاط فواعل و مؤسسات ضمن و عبر الدول ، و هو ما يعكس التصور الأمني الليبرالي الذي على تعدد اتجاهاته تطغى عليه النزعة التعاونية بشكل يتجاوز بكثير الاتجاه الدفاعي في النيوواقعية ، على أن كلا منها يقدم توليفة مختلفة لكيفية تعزيز هذا التعاون .

المطلب الأول : المنظور الليبرالي البنيوي : من الاتحادية إلى السلام

إذا كانت مفاهيم الأمن القومي و التحالفات نتاجا لتطبيق المنظور الواقعي ، فإن الليبرالية حسب البعض مثلت نصرا للمجتمع الإنساني ، حيث شكلت منظومة قيمية جديدة أساسها الفردية ، الحرية و التعددية بكافة جوانبها([2]) ، فكان ذلك أدعى لأن تمتلك تصورا بديلا للأمن و تطبيقاته من خلال مفاهيم الأمن الجماعي و السلام الديمقراطي .

و قد ساهم الفيلسوف الألماني **إيمانويل كانط** (Emmanuel Kant) نهاية القرن الثامن عشر في تأسيس أرضية هذا الطرح ، من خلال مشروع **للسلام الدائم** و دعوته لتأسيس فدرالية عالمية تظم غالبية الدول التي تتسق منظومتها القيمية مع مبادئ([3]) :

- التمثيل الديمقراطي الجمهوري
- الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان
- الترابط العابر للحدود الوطنية

([1]) وصفي محمد عقيل ، مرجع سابق ، ص 105 .

([2]) المرجع نفسه ، ص 99 .

([3]) جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 430 .

ما يلخص فكرة أن نظاما عالميا للسلام يمكن أن يوجد عبر تعاون الدول الدستورية فيما بينها ، و يبرز هنا مستقبل الديمقراطية في غاية الأهمية لأي بحث في العلاقات الدولية بسبب ارتباطها القوي بالسلام .

و تتمحور فكرة السلام الدائم حول شكل من التلاحم الإنساني بدون غطاء هوياتي أو قومي أو جغرافي ، ليست نتاج معاهدة أو اتفاقية للسلام ، فقط من خلال آليات تنخرط فيها الإنسانية لتحقيق ذاتها([1]) .

و هي الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في تصوره لعالم يسوده السلام و الاستقرار ، يقوم على أربعة عشر ركيزة سرعان ما أفرزت نشأة عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى لتعزيز نظام "**الأمن الجماعي**" ، الذي يؤدي نظريا ثلاث وظائف([2]) :

1/ الرد على أي عدوان أو أية محاولة لفرض الهيمنة ، و لا يتعلق الأمر فقط بالأفعال التي تستهدف بلدانا بعينها .

2/ إشراك كل الدول الأعضاء و ليس ما يكفي من الأعضاء لصد المعتدي .

3/ تنظيم رد عسكري ، و لا يترك للدول منفردة تحديد ما تراه إجراءات مناسبة تخصها وحدها .

و رغم وجود الكثير من العقبات في وجه نظام الأمن الجماعي الذي تصدع بفشل العصبة و دخول معترك حرب عالمية ثانية ، و حتى في ظل الحرب الباردة و تفاعلاتها ، إلا أن النقاش النظري حول التصور الكانطي لم ينته ، بل ساهم في بلورة اتجاهات جديدة لليبرالية ، من خلال الربط بين الديمقراطية و السلام تحت دعوى أن الديمقراطيات الليبرالية لا تلجأ للحرب مع غيرها([3]) ، في ظل اعتقاد بعضهم أن الديمقراطية و الليبرالية متلازمتان ، و هو ما تصاعدت حدته مع نظرية : "**السلام الديمقراطي**"(La pax democratica) التي كانت من أهم ما جادت به نظرية العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ، و التي مهما تعددت التصورات بشأن تفسيرها تبقى تستند إلى الدعوى القائلة بأن :

1- الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض ، رغم أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى .

2- انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي ، حيث تؤدي قيمها دور "المسكن" للتخفيف من حدة النزاعات و الحروب .

([1]) علي خليفة ، "المواطنية و مسارات الدولة : دراسة تحليلية نقدية للعلاقة بين المواطنية و الدولة" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 40/39 ، صيف/خريف 2013 ، ص 18 .

([2]) تاكو يامورا ، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية** ، ترجمة : عادل زقاغ ، على الرابط التالي : (2008/01/03)

http://www.geocities .com/adelzeggagh/secpt.html

([3]) Michael C.Williams , **Culture and security** : **symbolic power and the politics of international security** (N.Y: Taylor and Francis c-library , 2007) , p 42 .

و قد قدم لنا بعض الباحثين أمثال **مكاييل دويل** (Michael Doyle) ، **جيمس لي ري** ، و **بروس رست** (Bruce Rasset) ، عددا من التفسيرات في هذا الاتجاه تعزز فكرة أن الدول الديمقراطية على عكس الشمولية و حتى التسلطية تعتنق ضوابط التوفيق فيما بينها على خلفية اعتناقها نفس المبادئ التي تمنعها من استعمال القوة([1]) .

كما أطلق دويل النقاش بقوة منتصف ثمانينات القرن الماضي ، برز منه اتجاهان واضحان :

الأول : أحادي الجانب يبين كيف أن الديمقراطيات ، هي في صميم تكوينها أكثر استعدادا لصنع السلام من النظم الأخرى .

أما **الثاني** ، هو ثنائي الجانب ، يعتبر الاستعداد للسلام ملزما فقط في العلاقات مع الديمقراطيات .

و الاتجاهان يبرزان اقتناعا قويا بأن المؤسسات الديمقراطية ، كالانتخابات ، حرية الرأي ، الشفافية النقاش العام ، هي التي تؤثر على إرادة المواطن في القرارات السياسية([2]) ، بما يعني أن الالتزام بالقيم الديمقراطية الترابط و التفاعل ما بين الدول و عبرها عوامل أساسية في ميل الدول نحو السلام و الأمن .

حيث تصدر وثيقة الأمن القومي لعام 1997 متطلبات حماية أمن الأمة ، الشعب و الإقليم و أسلوب الحياة الأمريكية ، كتعبير عن التزام دستوري لا حياد عنه([3]) ، فإذا كانت الديمقراطيات تمثل الشكل الوحيد للدولة المسالمة ، فحينها تصبح كل الوسائل المستخدمة لجعل الدول الأخرى ديمقراطية مبررة([4]) ، ما من شأنه تبرير مساعي الإدارة الأمريكية في عهد كلينتون الهادفة إلى توسيع مجال الحكم الديمقراطي على الصعيد العالمي .

و مع أن فرضية السلام الديمقراطي تبدو أكثر تأسيسا ، نظريا على الأقل مقارنة بغيرها من الفرضيات المستقاة من المنظور الليبرالي البنيوي و حتى المؤسساتي ، من خلال القوة الرمزية التي تتمتع بها ، فيما أكد النقاش دور الهوية و الاعتراف كمفهومين حاسمين في السلام الديمقراطي ، حيث تتقاسم الدول فيما بينها الإدراك أنها ديمقراطيات ليبرالية([5]) ، ما يؤسس علاقات سلمية تعاونية ، رغم أنه يبدو في المقابل أن القيم الديمقراطية ليس لها

([1]) ستيف والت ، **العلاقات الدولية : عالم واحد ، نظريات متعددة** ، ترجمة عادل زقاغ ، زيدان زياني ، على الرابط التالي : (2008/01/03) ***http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html***

([2]) هارالد موللر ، **نظريات السلام** (بيبلوس لبنان : المركز الدولي لعلوم الإنسان ، 2003) ، ص 35 .

([3]) Anthony Burke , op.cit, p 29 .

([4]) كينيث.ن. والتز ، **الإنسان و الدولة و الحرب : تحليل نظري** ، ترجمة : عمر سليم التل (أبو ظبي : هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة ، ط1 ، 2013) ، ص 13 .

([5]) Michael C.Williams , op.cit , p 43 .

التأثير الوحيد في عدول الدول عن سلوكها العدواني الذي يجنبها الحرب ، حيث القوة و التأثيرات الاستراتيجية من صميم اهتماماتها بما فيها الديمقراطية منها .

و للاستدلال على هذا الطرح نورد المؤشرات التالية :

أولا : أشار كل من **سنايدر** و **إدوارد مانسفيلد** إلى أن الدول قد تكون أكثر ميلا للحرب إبان المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية ، مما يعني أن المساعي الحالية لتصديرها قد تجعل الأمور أكثر سوءا مما هي عليه([1]) وهي الفترة التي تشهد صراع الأبنية و تصاعد الاحتقان الاجتماعي بين النخب التقليدية و الجديدة .

ثانيا : الحديث عن الشروط الضرورية للسلام الديمقراطي من قبيل الرقابة المجتمعية على أعمال الحكومة تمثيل غير متحيز لمصالح خاصة و تحل بروح المسؤولية في تنفيذ السياسات العامة ، يوحي بأنها لا تتأتى حتى بين الديمقراطيات الليبرالية ، ما يؤدي إلى زعزعة الأمن و اندلاع الحروب بشكل حتمي([2]) .

ثالثا : إذا كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تقدم لنا الدليل على غياب الحروب بين الدول الديمقراطية ، فإن **جوان قوا** يجد مبررات ذلك في انسجام التحالف الغربي بمقتضى "فرضية العدو الضروري" لاحتواء المد الشيوعي أكثر من تقاسم المبادئ الديمقراطية ، و هو ما يفسر تصدعه بمجرد الزلزال السوفييتي .

فضلا عن ذلك يعتبر **كريستوفر لين** أن تمسك الديمقراطيات بالسلام في الوقت الذي كانت فيه احتمالات الحرب واردة لا يعود بالضرورة إلى تقاسم القيم الديمقراطية .

فالجاذبية الفكرية التي حظيت بها أطروحة السلام الديمقراطي لا تنفي تأثير مختلف اتجاهات المنظور الليبرالي البنيوي ، التي إن كانت تركز على العلاقة التفاعلية بين قيم الدولة و المجتمع و أثرهما على السياسة العالمية فإنها تتأسس على ثلاث فرضيات ، محاولة بذلك تقديم أدوات تحليلية مغايرة لتلك التي تبنتها الواقعية بمختلف تصوراتها ، من خلال التركيز على متغير النسق الداخلي للنظام السياسي و قدراته التمثيلية ، حيث تصبح معاييره و مؤسساته صمام أمان إزاء المعضلة الأمنية من خلال تعزيز أطر التعاون و الانسجام و معهما الأمن و السلم العالميان :

الفرضية الأولى : يشكل الأفراد و الجماعات في المجتمع المدني الوطني و عبر الوطني الفواعل الأساسية في السياسة الدولية .

([1]) ستيف والت ، ترجمة عادل زقاغ ، زيدان زياني ، مرجع سابق .

([2]) أندري مورافيسك ، ترجمة : عادل زقاغ ، **الاتحادية و السلام من منظور ليبرالي/بنيوي** ، على الرابط التالي : (2008/01/03)

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3040.html

الفرضية الثانية : كل المؤسسات بما فيها الدولة/الأمة ، على اعتبار أنها مؤسسة المؤسسات تمثل مصالح بعض و ليس بالضرورة كل أطراف المجتمع الذي يخضع لحكمها ، أما سيادتها فمعرضة للاختراق و التشظي مع كل نمو في العلاقات عبر الوطنية([1]) .

الفرضية الثالثة : يمثل سلوك الدولة محددا لمستويات النزاع و التعاون الدولي ، يعكس طبيعة و شكل خيارات الدولة و مقاصدها .

و عليه فإن النظرة التقليدية للأمن في الفكر الواقعي أخذت بالاتساع و التكور بفعل تغيرات عالمية متعددة ، من مظاهرها دخول العديد من الدول النامية إلى عضوية النظام الدولي حاملة معها قضاياها و مشاكلها ما انعكس على اهتمامها بالأمن ، و كذا بروز المنظمات غير الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني التي أخذ دورها يتعاظم .

فإلى أي حد ساهمت مختلف هذه المؤسسات –كفواعل متمايزة عن الدولة – في معالجة قضايا التعاون الاقتصادي و الاجتماعي و رفع تحديات السلم و الأمن الدوليين ؟

المطلب الثاني : المنظور الليبرالي المؤسساتي : نحو مأسسة قضايا الأمن

لا زال الاتجاه الاقتصادي للنظرية الليبرالية يحظى بنفوذ كبير ، حيث تبين من تفكك الاتحاد السوفييتي دون مواجهة مسلحة ، تراجع حجم القوة العسكرية من عامل وحيد للقوة إلى عامل مساند ، حيث برز تأثير العامل الاقتصادي من خلال عولمة الأسواق و ظهور الشبكات عبر الوطنية و الانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصالات الكونية ساهمت في تقويض صلاحيات الدول ، و حولت الاهتمام من مسائل الأمن العسكري إلى مقتضيات الاقتصاد و الرفاه الاجتماعي .

و قد أكد في هذا الإطار أهم رواد الليبرالية المؤسساتية **جوزيف ناي** (Joseph Nye) و **روبرت كيوهان** (Robert Keohane) بوجود قرارات و سلوكيات لجهات غير دولية ، يمكن أن تؤثر أو تفوق تأثيرا القدر الذي تؤثر به الدولة ، و بالتالي التقليل من أهميتها في رصد التفاعلات الدولية بالشكل الذي يؤكد الانتقال من العلاقات الدولية واسعة النطاق أفقيا و عموديا إلى عبر الوطنية ، يكون فيها على الأقل فاعلا وحيدا ليس عميلا حكوميا .

هذا و قد أكد الباحثان في مقام آخر على تنامي دور قوى و مؤسسات عبر قومية بالموازاة مع الدول من خلال عملية "الاعتماد المتبادل المعقد" (Complex Interdependence) ، و هي عملية تعود لسبعينات

([1]) Johan Ericsson and Giampiero Giacomello , op.cit , p 13 .

وثمانينات القرن الماضي في أمريكا و أوربا ، تعكس الاستعداد المفرط لمجتمع ما للتأثر بما يجري من أحداث تدور في مجتمع آخر ، الذي تتيح قنواته و أدواته تداخل نشاط الدولة مع نشاط الفاعلين من غير الدول يكون للقوة فيه دور ثانوي ، و قد استعمل المصطلح من قبل البعض للتعبير عن ظهور شبكات اجتماعية عبر وطنية في ظل تراجع مستوى استقلالية الدولة السياسية([1]) .

كما أنه في ظل الاعتماد المتبادل المعقد تكون القضايا الدولية هراركية الشكل ، عكس التصور الواقعي البنيوي الذي يعتبرها هرمية([2]) ، فقضايا الأمن لم تعد تحتل الصدارة في زخم القضايا الدولية ، إنما كل قضية قد تبرز أهميتها في وقت معين ثم تتلاشى انعكاسا لكثافة الارتباطات على الصعيد العالمي التي هي في تنامي مستمر .

هذا و يعكس طرح تقنية الاعتماد المتبادل و مطلب الأمن جملة من التجاذبات تحاول استنفاذ مدى إمكانية أن تتحول التقنية إلى خدومة لمتطلبات الأمن و مقتضياته ، من خلال تضمينها وجهتين([3]) :

تتجه **الأولى** نحو التشكيك في قدرة الاعتماد المتبادل على تعزيز الأمن و إدارة النزاعات الكامنة تحت تبرير التحليل التقليدي ، الذي يرى أن أي نزاع يحتاج و لو إلى مستوى بسيط من التفاعلات البينية ، فالدول غير المرتبطة فيما بينها بعلاقات مكثفة نادرا ما تتنازع فيما بينها .

بينما **الثانية** ترى في الاعتماد المتبادل مرادفا للسلام و تكريسا للأمن ، من خلال قدرته على توفير الشروط الملائمة للتنسيق و التعاون بين الفواعل ، حيث يؤدي تكثيف العلاقات التجارية و الاقتصادية إلى شدة تراكمها و بالتالي الوصول إلى نقطة اللارجوع ، مثلما ساهمت النافطا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المكسيك و رفعت الميركوسور تحديات دول أمريكا اللاتينية و تمتينو حدتها في ظل تجاذبات سياسة الاستقطاب الأمريكية .

هذا و قد حث ناي الدول الكبرى بهدف التعاطي مع ما قد يفرزه تعقيد علاقات الاعتماد المتبادل بضرورة الاستعانة علاوة على القوة العسكرية بمفهوم القوة اللينة (Soft power) التي تنصرف باتجاه المجالين الثقافي و الاقتصادي ، و قد تكون مدخلا لاستتباب السلم إضافة إلى تحليها بالرمزية ، و هي أقل تكلفة مقارنة بمقتضيات القوة الصلبة العسكرية (Hard power) .

و قد نظرت الإستراتيجية الأمريكية لحربها الضروس على الإرهاب بما يتيح نقل المعركة من الميدان العسكري الصلب و مفهوم القوة الصلبة حيث التفوق لعقيدة القتال و الموت و الصبر الطويل و الصمود التي

([1]) Charles-Philippe David et Afef Bensseih , op.cit , p 231 .

(2) سليمان الحربي عبد الله ، مرجع سابق ، ص 17 .

([3]) Ibid , pp 233/239 .

يتقنها أعداء أمريكا من وجهة نظر جوزيف ناي ، إلى الميدان الناعم و مفهوم القوة الناعمة ، و أدواته التكنولوجية و الاتصالية و الإعلامية ، حيث التفوق لأمريكا و حلفائها .

لكن مع مطلع العام 2008 و فشل الاندفاعة العسكرية الأمريكية في أفغانستان و العراق ، اهتدت الدوائر الإستراتيجية للمزاوجة بين القوتين تحت عنوان واحد هو القوة الذكية (Smart power) التي تصورتها وزيرة خارجية أمريكا السابقة هيلاري كلينتون على أنها تسخير كل الأدوات التي تتوفر لدى الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية و العسكرية و السياسية و القانونية و الثقافية و الإعلامية ، و البحث عن الأداة الملائمة من بين هذه الأدوات بما يتناسب مع كل وضع دولي ، دون أن يعني ذلك التخلي بلا رجعة عن القوة العسكرية فرغم تعدد عناصر التفوق غربيا ، يصنع التفوق الاستراتيجي الفارق الأكبر بينها .

علاوة على ذلك فقد ظهر اتجاه قوي ضمن التصور الليبرالي للأمن يرى أن المؤسسات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية و صندوق النقد الدولي يمكن أن تساعد على التغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح مكاسب أكبر للتعاون الدائم .

من جهة أخرى فقد قام المؤسساتيون من أمثال **جون بافيلد** و **روبرت ماكالا** بتوضيح يشمل دراسة منظمة حلف شمال الأطلسي ، توحي أن خاصية المؤسسة العالمية تفسر سر بقائها و تكيف أدوارها الجديدة مع ترتيبات ما بعد اختفاء الخصم التقليدي ، و عليه فإن توسيعه سيعزز الديمقراطيات الناشئة في أوربا الوسطى و يساهم في توسيع نطاق الآليات الأطلسية لإدارة النزاع في منطقة تبقى مرشحة للانفجار في أي وقت .

و حتى تنظيم أقوى الاقتصاديات المصنعة في العالم أو مجموعة الثمانية (G8) يعتقد أنها ستتحول شيئا فشيئا إلى مؤسسة تصنع السلم و الأمن عالميا ، على ضوء ما سمي بـ "مبادرة العمليات السلمية العالمية" ، و هي مجهود أمريكي للوفاء بالتزامات خطة تهدف إلى سد النقص في قوات حفظ السلام ، تأسست المبادرة في أفريل 2004 بتعهدات أطلقها الرئيس بوش الإبن بتوفير 660 مليون دولار على مدى خمس سنوات لتدريب 75 ألف جندي لحفظ السلام في العالم أجمع ، مع التركيز على إفريقيا([1]) ، و قد عبرت المبادرة عن جانب آخر ، هو بناء قدرات استمرارية و اكتفاء ذاتي في كل بلد شريك في المبادرة ، بحيث يمكنه في المدى البعيد إعداد قواته الخاصة لعمليات حفظ السلام .

([1]) أنظر النشرة الرئيسية على موقع مكتب برامج الإعلام الخارجي الإلكتروني ، و هو مكتب تابع لوزارة الخارجية الأميركية ، على الرابط التالي : (2016/01/19)

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2008/06/20080602145846bsibhew0.6037866.html

أما أوربيا فقد ساهمت معاهدة روما في تحويل الأعداء خاصة فرنسا و ألمانيا إلى حلفاء حميمين ، انتقلوا من المزاحمة العسكرية الشرسة إلى جماعة أمنية ، في ظل تنامي الإحساس بالهوية الجماعية و فعالية الأطراف الرسمية وغير الرسمية لدعم التوسع الفعال و تأمين التغير السلمي ، الذي يشمل كل الأعضاء في المديين المتوسط و البعيد وفق منظور كارل دوتش للجماعة الأمنية .

و يشير هذا الطرح إلى أن دفع الصين و روسيا لتبني الرأسمالية المتوحشة يعتبر الوسيلة المثلى لتعزيز الازدهارو السلام خاصة إذا مكن ذلك من إيجاد طبقة وسطى داخل هذه الدول ، لعبت دورها في الضغط تجاه العملية الديمقراطية و يجد هذا الطرح مبرره في زخم الفكرة القائلة بتفوق قوى الاقتصاد على السياسة التقليدية للقوى الكبرى .

ففي ظل التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي ، من شيوع ظاهرة التكامل و الاندماج الدولي و تصاعد نفوذ المؤسسات و الشركات الدولية ظهرت بوادر أحد رواد التوسيع في الدراسات الأمنية ، بطرح أبعاد أخرى لا تقل أهمية و تأثيرا عن مفهوم الأمن القومي ، حيث تتموقع دراسة **روبرت ماكنمارا** حول "**جوهر الأمن**" ، و التي أسس من خلالها مفهوما تنمويا جديدا للأمن ، حيث أورد أن "الأمن ليس هو المحددات العسكرية ، و إن كان يتضمنها ، و ليس القوة العسكرية و إن كان يشملها ، و ليس النشاط العسكري التقليدي و إن كان ينطوي عليه ، إن الأمن هو التنمية و من دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن ، و الدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة"([1]) .

وفقا لذلك ربط ماكنمارا الأمن بالتنمية ، حيث لا يمكن لأحدهما أن يتحقق دون الأخر ، فالجماعات الآمنة هي تلك التي تحقق قدرا كبيرا من التنمية ، و بذا أضاف هذا الطرح زخما جديدا من أبعاد الأمن القومي المتعلق بالمسائل الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمعات ، دونما التخلي عن البعد العسكري و دوره في حماية الدولة من خلال وضعه في سياق الإطار المجتمعي للأمن .

المبحث الثالث : مضمون الأمن في النظريات ما بعد الوضعية

إذا كان للطروحات النظرية السابقة تقاليد عريقة في تفسير السلوكية السياسية و الدولية ، فإن التالية هي حديثة و مستجدة تعكس التصور التكويني للنظرية الدولية (Constitutive theory) كمجموعة تصورات بديلة للسياسة العالمية من قبيل إسهامات البنائيين ، النسويين ، ما بعد الحداثيين و النقديين ، من خلال تبني مواقف ابستمولوجية و توظيف أدوات منهجية و أنطولوجية مغايرة ، تستبعد الدولة كموضوع مركزي للأمن على

([1]) سليمان الحربي عبد الله ، مرجع سابق ، ص 17 .

ضوء تنامي دور فواعل جدد من قبيل الفرد ، المنظمات الدولية غير الحكومية و التنظيم المدني العالمي ، كما تخدم البحث النظري الذي يخدم بدوره واقع الممارسة الفعلية للسياسات الأمنية .

و سنحاول الوقوف على بعض تلك التصورات فيما يلي .

المطلب الأول : البنائية الاجتماعية : دور قيم الهوية و المصلحة

بدأت تبرز البنائية/البنائية الاجتماعية (Social constructivism) كاتجاه بديل في العلاقات الدولية نهاية ثمانينيات القرن الماضي ، بعد عقد من هيمنة المقاربات النيواقعية و النيوليبرالية أو المؤسساتية في الو م أ حيث قادت ما بات يصطلح عليه الحوار الثالث في نظرية العلاقات الدولية ، و بدأ الملاحظون يتحدثون عن البنائية كمقاربة المستقبل في نظرية العلاقات الدولية([1]) ، مع كتابات **نيكولا أنوف** (Nicolas Onuf) خاصة تلك المعنونة : «World of our making : rules and rule in social theory and international relations» الصادرة عام 1989([2]) ، فيما معناه "العالم هو ما نصنعه : القواعد في النظرية الاجتماعية والعلاقات الدولية" ، و المقال المرجع لـ : **ألكسندر وندت** (Alexander Wendt) الملقب بأبي البنائية الصادر عام 1992 و المعنون : «Anarchy is what states make of it : the social construction of power politics»([3]) ، "الفوضى هي ما تصنعه الدول : البنية الاجتماعية للقوة السياسية" ، بما يعني الانفلات من قبضة الحتمية التي فرضتها التصورات المحافظة و تبني نظرة تتحكم فيها إرادة صانع القرار و القيم و المعايير الاجتماعية ، أكثر من أي محدد آخر .

و قد قامت البنائية على جملة من الافتراضات حاولت على ضوئها تقديم فهم أكثر عمقا للسياسة الدولية ، من خلال :

1/ دور القواعد ، المعايير و القيم الثقافية و الإيديولوجية في تحديد جوهر العلاقات الدولية .

2/ تحليل مسارات بنى الهويات الاجتماعية للفواعل بغرض فهم مصالحها و إيجاد تبرير لسياساتها([4]) .

([1]) Alex Macleod , "Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique" , **Culture et Conflits** , N°54 , 2004 , p 13 .

([2]) عمار حجار ، مرجع سابق ، ص 40 .

([3]) Audie Klotz et Cecelia Lynch , "le constructivisme dans la théorie des relations internationales" , **Critique Internationale** , N°2 , Hiver 1999 , pp 51-53 .

([4]) Dan O'meara , "le constructivisme : sa place , son rôle , sa contribution et ses débats" , In : **théories des relations internationales** : **contestations et résistances** , Alex Macleod et Dan O'meara (Paris : Athiéna édition , 2007) , p 181 .

فمن وجهة نظر بنائية ، كل دولة لها هويتها الخاصة المبنية اجتماعيا على معايير ، قيم و أفكار مؤسسة وفق المحيط الاجتماعي لمفهوم المصلحة ، و الهويات في جوهرها تعبير عن مصالح من منطلق أن الهوية هي تعبير عن الكيان ، أما المصالح فتعبر مباشرة عن أنماط تلك الكينونة . "L'identité c'est l'être , et les intérêts émergent directement des façons d'être"([1])

3/ دراسة البنى الأساسية للنظام الدولي القائم المتمركزة على وحدات بعينها هي الدول ، مبنية بشكل تذاتاني (Intersubjective)([2]) و ليس مادي ستاتيكي .

و انطلاقا من هذه التصورات تحاول البنائية تبني نظرة إرادية و اجتماعية أكثر ، عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية من خلال ربط البنى الاجتماعية ، الفواعل و إدراكاتهم للواقع في علاقة جدلية تعددية الاتجاهات ، و قد انعكست مداخل التحليل هذه على قضايا الأمن و اتساع نطاق الحديث عن تحديد عرفته الدراسات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة .

فإذا كانت الطروحات التقليدية تبحث إمكانية وضع نظرية للنظام الدولي ، فقد تأسس الفكر البنائي الاجتماعي على البحث عن طريقة تسمح بدراسة الظواهر السياسية و الاجتماعية ، و هو ما انعكس على تشعب الدراسات الأمنية ، و لما طغت الابستمولوجيا التفسيرية على العقلانية الواقعية فإنها اتجهت لتحليل المشكلات الدولية على ضوء الإجابة عن التساؤلات التي تطرحها الصيغة : (**لماذا؟ ? Pourquoi**) ([3])

- لماذا السباق نحو التسلح ؟
- لماذا تتشكل التحالفات ؟
- ما هي العوامل المحددة لانفجار الحرب ؟ ، ...

أما البنائية كتيار تكويني فتتبنى مقاربة تأويلية تسعى لتقديم فهم و إدراك المعاني التي يمنحها الفاعلون الاجتماعيون في محاولة للإجابة عن السؤال : (**كيف؟ ? Comment**)

- كيف يكون الفاعلون هوياتهم و كيف يتم التعبير عن مصالحهم المرتبطة بأمنهم ؟
- كيف نفهم العالم الذي تتجاذبه تهديدات من طبيعة متشعبة ؟ بمعنى أكثر شمولية : كيف يمكن للاختلافات أن تتحول إلى مسائل أمنية و إلى تهديد ؟

([1]) Dan O'meara , op.cit , pp 187-189 .

([2]) عمار حجار ، مرجع سابق ، ص 40 .

([3]) Keith Krause , "Approche critique et constructiviste des études de sécurité" , In : **L'Annuaire Française des Relations Internationales** (Paris : Bruylant , volume 04 , 2003) , p 601 .

هذا و يعود الفضل إلى ألكسندر وندت في طرح أهم التساؤلات حول الأمن ، الذي اعتبره أولا و قبل كل شيء مسألة إدراك ، و أن صانعو القرار هم صانعي هذا الإدراك ، و بالتالي فالمعضلة الأمنية ليست ظاهرة حتمية ، بل تمثيل و تصور عقلي يمكن إعادة بنائه كبديل يتصدى للمصالح الضيقة المحدودة التي تتفجر مع الحروب و النزاعات ، فالنهاية التي ينتهي إليها الأمن على لسان وندت هي : ما ترغب الدول حقا في تحقيقه « La sécurité c'est bien ce que les états veules en faire»([1])

و مع حلول تسعينات القرن الماضي تفرع عن البنائية جناحان مثلهما : التعاهدية (Conventional constructivism) و النقدية (Critical constructivism) ، أما الاتجاه الأول فكان أقل تمسكا بمقاربة التوسيع ، من خلال المحافظة على المفهوم التقليدي و الضيق للأمن الوطني ذي الأبعاد العسكرية ،و بمركزية الدولة التي تمثل أفضل مرجعية للأمن .

في حين يعكس اتجاه البنائية النقدية تموقعه على خلاف سابقه من خلال تحليل العلاقة بين الأبعاد التاريخية واستطراد تكوين الهويات من جهة ، و هندسة السياسات الأمنية من جهة أخرى([2]) .

هذا و تتلخص طروحات البنائية بمختلف تصوراتها حول الأمن في ثلاث نقاط هي([3]) :

1/ تعبر هياكل النظام الدولي عن بنى اجتماعية ، و البحث عن القوة هو نتاج لمدركات صناع القرار أما الفوضى فليست معطى موضوعيا بقدر ما هي بناء ذاتيا .

2/ ليست الشروط المادية وحدها المحددة لمفهوم الأمن كالقوة العسكرية و الاقتصادية ، فالأفكار والمعايير و القيم هي الأخرى مهمة في إضفاء صبغة فريدة على هوية النظام الدولي مستقبلا .

3/ يمكن لمنظومة الأمن أن تتحول و يتحسن أداؤها إذا حدث التغير المنشود على أنماط التفكير لدى صناع القرار و الفواعل الرئيسيين .

و يمكن القول أن التهديد يحمل دائما تمثيلا نظريا أكثر منه حقيقة مادية ، فهو دوما مسألة إدراك مرتبطة بالعوامل الذاتية أو على نحو أدق تذاتانية ، من قبيل ذلك رؤية الو م أ للخطر العراقي عهد صدام حسين ، في مقابل ذلك لم تطرح يوما الرؤوس النووية البريطانية أي تهديد للأمن الأمريكي .

([1]) Charles-Philippe David et J-J.Roche , **Théories de la Sécurité** : **définition**, **approches et concept de la sécurité internationale** (Paris : Edition Montchrestien , 2002) , p105 .

([2]) Barry Buzan and Lene Hansen , **The evolution of security studies** (Cambridge : Cambridge university press , 2009) , pp 192-197 .

([3]) Ibid , pp 192-197.

و عليه فالواقع المادي أو الاجتماعي موجود كنتيجة للمعنى و الوظائف التي يعطيها إياه الفاعلون فالإدراك أو الفهم الجماعي و المعايير تمنح الأشياء المادية معنى يساعد على تكوين الواقع ، و في هذا الإطار يضرب وندت المثال حول المسدس قائلا : "المسدس بين أيدي صديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجده بين أيدي عدو ، فالعداء علاقة اجتماعية و ليس مادية"([1]) و نفس الطرح ينطبق على الأسلحة النووية .

و مع أن البنائية وظفت العديد من المفاهيم التي سبقتها في طرحها النظريات التقليدية من قبيل فوضى النظام الدولي ، و المرجعية الدولاتية ، و مع أن الهوية و المصلحة وطنية في المقام الأول إلا أنها لا تحتل نفس المكانة التحليلية لدى كليهما .

و منه يمكن القول بتفاؤلية الطرح البنائي ، الذي كان يحاول تبني نظرة تعاونية غير صراعية للسياسة العالمية في ظل تفاعل بنى ، هويات و مصالح الوحدات/الفاعلين الأساسيين ، من خلال محاولتها بناء مقاربة مرنة وديناميكية تركز على دور المعرفة في بناء الحقيقة الاجتماعية([2]) ، إذ رغم الحديث عن نهاية سلمية للحرب الباردة مع تسلم غورباتشوف الحكم في الإتحاد السوفييتي الذي أحدث ثورة في السياسة الخارجية السوفييتية باعتناقه أفكارا جديدة **"كالأمن المشترك"** ، غير أنها كانت كفيلة بإفراز مظاهر غدت أشد فتكا بالأمن و سياقاته .

منها ظاهرة الدولة الفاشلة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات ، فأمام عجزها عن إنتاج استقرارها الاجتماعي و السياسي غاب تحكمها بالإقليم و انتفت مظاهر السيطرة الحكومية مقابل احتكارها استخدام القوة و وسائل القهر ، كتحصيل لذلك تتبنى المجموعات داخليا و خارجيا إستراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها .

و للنفاذ من هذا المأزق قد يكون السياق الذي طرح فيه **إيمانويل أدلر** (Imanuel Adler) مفهوم "جماعات الأمن" (Communautés de sécurité)([3]) إحدى الحلول السحرية حسب نمط التفكير البنائي فمن شأن الترويج لثقافة الأمن الجماعي التي تتقاسمها الفواعل الحكومية و غير الحكومية ، احتواء النزاعات وتداعياتها التي عادة تفرز دمارا عالميا واسع النطاق .

يبدو الإسهام الرئيسي للبنائية في نظرية السلام ، هو التحرر من تسلط فكرة المأزق الأمني ، الذي لا يشكل عنصرا بنيويا بحكم الطبيعة لأنظمة تفاعل قائمة بين أصحاب القرار المستقلين ، بل بناء يقوم على قيم

([1]) Alexander Wendt , "Anarchy is what states make of it : the social construction of power politics" , **International Organization** , Vol 46 , N°2 , Spring 1992 , p 413 .

([2]) Dan O'meara, op.cit , p182 .

([3]) Barry Buzan and Lene Hansen , op.cit , p 198 .

وتوجهات و نماذج تفاعلية بين أصحاب القرار([1]) ، تصبح معها الجماعة الأمنية إطارا مناسبا لبناء الأمن ، بما توفره من مجال للتفاعل السلمي ، و صياغة مفاهيم مشتركة لتحقيق المصالح ، و يبدد شكوك الفواعل و مخاوفها وتمثل أفكار كارل دوتش منذ خمسينات القرن الماضي حول الفهم المشترك ، القيم فوق القومية و تدفق الاتصالات ، أرضية لبناء الأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة ، انتقل معها الانشغال الأمني من ما هو قومي نحو هموم "النحن" ، كنتيجة للتفاعل الكثيف للعلاقات بين أعضاء الجماعة الأمنية([2]) .

و مع أن البنائية الأمريكية تتموقع في مناخ فكري و سياسي جامد مقيد بخطاب الأمن القومي ، عكس البنائية الأوربية التي تداخلت مؤشراتها مع متغيرات البحث النقدي و التأملي كأهم الأقطاب التي باتت تتجاذب نظرية العلاقات الدولية ، هذه الأخيرة كانت صاحبة البصمة الحقيقية في مفصلة موضوع الأمن ، و انشغالاته المعرفية .

المطلب الثاني : النقدية و التحول في مفهوم الأمن

شكل واقع ما بعد الحرب الباردة نقطة انعطاف حاسمة على صعيد الدراسات الأمنية ، حيث تجدد النقاش و اتسع بشكل يتجاوز الاهتمامات التقليدية القائمة على الصراع الدولي ، و بعث أطر تحليلية قادرة على تفسير الديناميكية الجديدة المعقدة للأمن ، فها هي أوربا تقطع أشواطا في مسارها الاندماجي ، مقابل حالات التفكك و التشرذم التي تشهدها مناطق أخرى في إفريقيا ، آسيا و العالم العربي .

و قد عبر **ستيفن والت** (Steven Walt) عنها بـ"مرحلة النهضة للدراسات الأمنية" كتعبير عن التحولات التي مست جوهر الأمن و موضوعه ، من قبيل مصادر التهديد ، الفواعل و الأدوات التي من الضروري توفرها لكبح جماح تلك المخاطر .

برزت النقدية عشرينات القرن الماضي كنتاج للعمل الفكري الكبير الذي طورته مدرستان([3]) :

تمثل الأولى مدرسة فرانكفورت (Frankfurt school) في ألمانيا على تعدد أصولها الفكرية ، و اختلاف مشارب مفكريها في الاتجاهات المعرفية المتعددة للعلوم الإنسانية ، من روادها : **يورغن هابرماس** (Jurgen Habermas) **تيودور أدورنو** (Theodore Adorno) ، **ماكس هوركهايمر** (Max Horkheimer) و **هربرت ماركيوز** (Herbert Marcuse) ، كان طرحها أساسا لبناء مجموعة من التصورات ما بعد الحداثية في المدرسة ، بالحديث

([1]) هارالد موللر ، مرجع سابق ، ص ص 21-22 .

([2]) عامر مصباح ، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن** (القاهرة : دار الكتاب الحديث ، ط 1 ، 2012) ، ص ص 235-236 .

([3]) امحند برقوق ، **الدراسات النقدية حول الأمن** ، على الرابط التالي : (2012/05/07)

http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?t=4634

عن المشروعية و التوازن بين الحاجات المجتمعية و الحاجات السياسية ، و التي تعني بالأساس أن الأمن في النهاية هو نتاج لقراءات متباينة بين منطق الدولة و منطق السلطة بمنظار ديمقراطي و ذلك بجعل فكرة العدل كتعبير عن وجود الأمن بوجود آليات منع القمع و الطغيان .

أما الضلع الثاني فمثلته المدرسة الغرامشية ، بالتركيز على فكرة الهيمنة تعبيرا عن وجود تصور أو مجموعة تصورات تستخدم كخلفية في صياغة سلوكات الدول (التفاعلات الدولية) و الأفراد و المجموعات (التفاعلات الاجتماعية) .

فالمصالح المتضاربة تحسم دوما حسب منطق الغالب ، و الهيمنة الإيديولوجية مثلا هي هيمنة قيم المنتصر أو المسيطر ، و هذا ما استخدمه العديد من المفكرين من الغرامشيين الجدد أمثال **روبرت كوكس** (Robert Cox) عندما تحدث عن منطق المهيمن الذي يقصد به أن التفاعلات داخل الدولة في الأنظمة غير الديمقراطية تقوم على مهيمن مسيطر ، و من ثم على منطق أمني يهمش ما دون منطق المهيمن([1]) .

ارتكز التصور النقدي للقضايا الأمنية في السياسة العالمية بداية التسعينات على مهاجمة الأسس و القواعد التي بنيت عليها النظريات التقليدية ، حيث تقدم المقاربات النقدية نفسها على أنها أكثر اهتماما بعرض أزمة استعراض الظواهر في الفكر الغربي التنويري و بالخصوص القضايا المتعلقة بالأسس و سلم المعرفة و الرأي ، هذا وتوجه جهد النظرية الفلسفي لفهم و تشخيص أسباب الأوضاع البائسة في الواقع الاجتماعي ، التي لازمت المجتمعات الغربية طيلة النصف الأول من القرن العشرين ، جراء الحروب و الاضطهاد ، و صعود النازية و الفاشية و النظم الشمولية ، حيث أعادت الأحداث النظر في مشروع التنوير ، الذي قام على مبادئ العقل و الحرية والعدالة و احترام حقوق الإنسان([2]) ، كما تدعي النقدية أن لديها الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي أخذه النقاش حول مفهوم الأمن في الطرح النقدي ، من خلال جملة المؤشرات الآتية([3]) :

أولا : الاعتماد على مقاربة بنيوية ، على ضوء اعتبار القوى الاجتماعية و الاقتصادية الشمولية المحدد الحقيقي للحركية الأمنية ، في مقابل ضعف الدولة و محدودية وسائلها في مواجهة ديناميات النظام العالمي لا سيما الأمنية منها .

([1]) امحند برقوق ، مرجع سابق .

([2]) مجموعة مؤلفين ، **مدرسة فرانكفورت النقدية : جدل التحرر و التواصل و الاعتراف** (لبنان : دار الروافد الثقافية ، ط 1 ، 2012) ، ص 67.

([3]) Charles-Philippe David et J-J.Roche , op.cit , pp107-108 .

ثانيا : باتت الرهانات و التحديات غير العسكرية في صدارة مؤشرات اللاإستقرار مقارنة بالتحديات العسكرية التقليدية ، و يمكن توصيف هذه المخاطر الجديدة في الاختلالات الاقتصادية ، أزمات الهوية الاجتماعية ، مضار التدهور البيئي ، فجوات الصحة و التعليم و كل ما من شأنه تحريض اللاأمن في بعده الإنساني ، إضافة إلى التركيز على مفهوم الانعتاق الذي تم استقؤه من دراسات الجندر (النسوية) و خلق التوازن بين حاجات أمن الفرد و الأمن الدولي .

ثالثا : ضرورة تضافر الخطابات و العمل من أجل تحقيق الأمن ، من خلال إحداث التغيير المنشود في مدركات الأفراد و ضمائرهم ، تنمية مسارات السلام و فض النزاعات و بالتالي خلق معايير و قيم جديدة قوامها الاتساق بين الجماعات و الأفراد المترابطين في شبكة عبر قومية .

رابعا : النظرية هي دوما أداة تبريرية أو مدخل للتحول و التغير في السياسات الأمنية ، و قد أشار في هذا الإطار عميد الفكر النقدي كوكس إلى أن "النظرية تكون دائما من أجل شخص ما و لهدف ما" «la théorie agit toujours pour quelqu'un et dans un but» ، حيث يكون دور المنظر غير حيادي أو منفصل عن عالمه السياسي الذي يناقش تناقضاته ، إنما يدرك على أنه عنصر مكون لموضوع دراسته بقيمه و مصالحه([1]) ، من خلال التفاعل مع محيطه السياسي ، و هو ما عبر عنه الباحث **برادلي كلاين** (Bradley S.Klein) بالنقدية التذاتانية المسيسة ، التي تسعى لدمقرطة الممارسات الدولية على ضوء تفاعلاتها مع المسارات الاجتماعية .

و في هذا الصدد يقول **كين بوث** (Ken Booth) أن طريقة التعامل مع هذا النقاش النقدي هو الترحيب بأية مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية زمن الحرب الباردة ، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في عهده الجديد([2]) ، حيث يعود لها الفضل في فتح نقاش آخر هو أن التهديد و الخطر ليس بالضرورة عسكري و مادي ، و لكن أساسا نفسي ، نلخصه في ثلاثة محددات :

([1]) Hélène Viau , op.cit , pp 48-49 .

([2]) Ken Booth , **Security and self reflexions of a fallen realist** , YCSS Occasional paper , N° 26 , prepared for presentation at the conference (strategies in conflict : critical approaches to security studies) p 02 .

الفرع الأول : تدفق الفواعل عبر الوطنية

المقصود بالفاعل في العلاقات الدولية ، كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر على أن يؤدي دورا على المسرح الدولي ، و قد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما أو الإتيان بفعل ، أو ممارسة التأثير على صناع القرار ، مما يؤكد أن هذه الفواعل تتسم بالتعدد و التنوع .

فإضفاء صفة الفاعل مرهونة بمستوى التأثير لا المكانة أو الوضع القانوني ، و قد طرحت النقدية هنا سؤالها الجوهري و الذي قوامه التشكيك في "مدى إمكانية وجود ما يؤسس فعلا لترتيب سياسي قادر على أن يزودنا بمرجعية الأمن و فواعله في عالم تتجاذبه مسارات العولمة"([1]) .

صعوبة تحليل هذا التساؤل تضعنا في صورة تعقيد المشهد الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة ، على ضوء التحولات التي مست الخارطة الجيوسياسية و التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية .

فإذا كانت الطروحات التقليدية على تنوع مشاربها تتقاطع في اعتبار الدولة محرك الأحداث ، و الأمن هو أمن الدولة/الأمة لتعزيز المصلحة الوطنية و البقاء ، فإن التصور النقدي للأمن لم يعد يدرك الدولة كمصدر للتهديد الأمني و بالتالي محصلته من خلال توظيف مفهوم "المركب الاجتماعي التاريخي" كأداة تحليلية للإجابة عن السؤالين : – من يجب تأمينه ؟ – و مم يجب تأمينه ؟

تنطلق النقدية من إدراك بديل لمفهوم الأمن يتأسس على توجيه انتقادات لاذعة للواقعيين بسبب تركيزهم على الدولة كمحور للعلاقات الأمنية ، في مقابل اعتبار الفرد مرجعية أساسية ، فالدولة تبقى وسيلة لضمان أمن هذا الأخير و تحقيق رفاهيته ، لذا لا يمكن أن تكون معنية بالأمن .

و قد امتد هذا التأثير في منظومة السياسة العالمية انعكاسا لتدفق قيم التغير الاجتماعي و الاقتصادي إلى فواعل أخرى غير دولاتية كالمنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية ، و على مستوى التفاعلات عبر الوطنية ظهرت الشركات متعددة الجنسيات ، شبكات الإرهاب و الجريمة المنظمة و كارتلات تجارة الأسلحة و المخدرات ، على المستوى تحت الوطني لا يمكن إغفال دور الأقليات و المجتمع المدني المشبع بقيم الثقافة المدنية العالمية للمطالبة بمزيد من الانفتاح نحو قيم المشاركة ، التحرر و التعددية .

فبروز قوى جديدة داخل المجتمع الدولي خلق مسارا مزدوجا من التكامل و التفكك ، مما يعني التشكيك في التحليل الكلاسيكي للعلاقات الدولية الذي يفترض أن كل التوترات يمكن حلها عن طريق التدخلات السياسية أو الحلول الإجرائية الأمنية ، فقدرات و إمكانيات الفواعل الأخرى بإمكانها فرض منطقها الخاص

([1]) Alex Macleod , op.cit , p 25 .

خاصة عندما نتحدث عن شبكات الجريمة المنظمة التي باتت تنظيما أخطبوطيا يستشري في كل المجتمعات ويخترق كل الحدود .

وعليه فقد انعكست خارطة هذه التحولات الجيواقتصادية و الجيوسياسية على تموضع المعضلة الأمنية حيث سعى التصور النقدي نحو إيجاد مستويات تحليل أكثر عمقا و اتساعا كما يوضح ذلك الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : تشعب مفهوم الأمن أفقيا و عموديا

التوسع الأفقي	قطاعات الأمن	
	سياسية / عسكرية / اقتصادية / بيئية / مجتمعية	
العمق العمودي	مستويات التحليل	عالمي إقليمي دولي وطني مجتمعي فردي

المصدر : . Thierry Balzac , op.cit , p 43

على ضوء تأمل معطيات الجدول نقرأ نقطتين :

الأولى : تشير إلى توسع مفهوم الأمن أفقيا ليشتمل على قطاعات متعددة ، علاوة على السياسية والعسكرية هي اقتصادية ، بيئية و مجتمعية تحظى هي الأخرى بالأولوية .

الثانية : تتعلق بعمق مفهوم الأمن من خلال شمولية مستويات التحليل للأبعاد : الإنساني ، المجتمعي الوطني ، الإقليمي وصولا إلى العالمي ، بالمحصلة لم تعد الدولة المعني الأساسي بالأمن .

لا شك أن هذه المقاربة انعكست على التحالف الاستراتيجي للغرب ، فبعد عقود من الحرب الباردة اتضح أن لأمريكا و أوربا وجهات نظر مختلفة حول أهم مشاكل الغرب الأمنية ، فمن وجهة نظر أوربية تأتي مصادر التهديد الأمني من الدول المفلسة سياسيا و اقتصاديا حال يوغوسلافيا ، الأزمات الإنسانية في رواندا وغيرها ، حيث تصدر الاستراتيجية الأمنية الأوربية مطلع الألفية (2003) ، أن أفضل حماية لأمن أوربا تتطلب([1]) :

([1]) سامي إبراهيم الخزندار ، "المنع الوقائي للصراعات الأهلية و الدولية : إطار نظري" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 32 ، خريف 2011 ، ص ص 31-32 .

- عالما بدول ديمقراطية كفأة و انتشار للحكم الرشيد .
- دعم الإصلاح السياسي و الاجتماعي .
- بناء سيادة القانون و معالجة الفساد و سوء استخدام السلطة .
- حماية حقوق الإنسان .

و هي عناصر تمثل في مجملها أفضل الطرق لتعزيز الأمن و النظام الدوليين ، إنها عملية شمولية بأبعاد سياسية وتنموية ، كما تقدم بدائل حيوية للمنع الوقائي للصراعات من وجهة نظر استباقية .

أما التصور الأمريكي للأمن فتتصدره الدول المارقة مثل إيران ، سوريا ، العراق ، ليبيا ، كوبا و كوريا الشمالية ، ما دفع إلى تطوير استراتيجية الاحتواء المزدوج بميزانية دفاعية قوية ، فاقت مع بداية التسعينات ضعفي ميزانيات كل دول أوربا مجتمعة([1]) ، فذلك لم يمنع أن ينظر كل طرف للأمن من زاوية مصالحه ، فالخطر هو حتما ذلك الذي يهدد مصالح أوربا أو الو م أ ، حتى و إن لم يكن تعبيرا عن الخطر الفعلي .

و عليه يمكن القول أن مصلحة و هوية الو م أ ، روسيا و حتى فرنسا لا تتخذ بالضرورة نفس المنحى وهو ما ينطبق على مفهوم الفوضى ، فالفوضى في النظام الدولي تشكل السياق العام الذي تتهيكل فيه بناها الاجتماعية و تطبيقاتها ، و من زاوية نقدية المعرفة مرتبطة بالمصلحة ، كونها ناتجة عن سياق اجتماعي تاريخي ينفي موضوعيتها و بالتالي حيادها .

و كرد على مقولة وندت الشهيرة : "الفوضى ليس ما تصنعه الدول ، إنما ما تصنعه الفواعل السياسية وممارساتها الاجتماعية في سياق تاريخي خاص و محدد" « Anarchy is what political agents and their –variying- social practices in specific historical context make of it » ([2])

و منه فالتحول في مفهوم الأمن لا يعكس فقط تراجع مركزية الدولة في التأثير على الساحة العالمية ، بل أيضا طبيعة التهديدات أو المخاطر ، انتقلنا معها من مفهوم الأمن الصلب إلى مفهوم الأمن اللين و من الأخطار التماثلية إلى تلك اللاتماثلية .

الفرع الثاني : الانتقال من مفهوم التهديدات إلى مفهوم المخاطر

بينت خارطة التحولات الدولية التي برزت إيحاءاتها نهاية ثمانينات القرن الماضي أنها فرضت واقعا جديدا من خلال إعادة توزيع عناصر القوة ، انعكاسا لتراجع التناقض شرق/غرب و اندماج موسكو في المحيط الدولي .

([1]) Laurence J.Korb , "Problème de sécurité dans un nouvel ordre mondiale" , In : L'Annuaire Française des Relations Internationales , op.cit , p 199 .

([2]) Hélène Viau , op.cit , p 45 .

و مع انكشاف هشاشة الغرب و تحالفه الاستراتيجي أعيد طرح مسألة التهديد من جديد و بشكل جدي حيث لم يعد الاتحاد السوفييتي الخطر الداهم ، بل تلك التهديدات أو المخاطر الآتية من العالم الثالث أو الجنوب بصورة عامة ، تحت طائل فرضية "**العدو الضروري**" التي من شأنها ضخ دماء جديدة في تماسك التحالف الغربي الهش . و لما كان الأمن و تلافي التهديد من أشد المسائل حساسية في بناء السلم و الأمن العالميين ، فقد ساهمت جملة من العوامل في تعقيد ديناميته في العقود الأخيرة على صعيد تقنيات التحليل وتطبيقاته على ضوء([1]) :

1/ تراجع مؤشر السيادة الوطنية كعامل لتماسك الوحدة القومية .

2/ التنامي غير المسبوق للتدفقات المكثفة و عوامل التفاعل عبر الوطنية ، كما أشرنا لذلك في المظهر الأول .

3/ الطبيعة المتحولة للنزاعات الدولية ، اعتمادا على ديناميكية محورية لمتغير "الهوية" .

و عليه تنطلق الدراسات النقدية على تعدد تياراتها من إدراك بديل لمفهوم الأمن يراعي الصور التالية :

الصورة الأولى : رغم المكاسب التي يمكن أن تتحقق انعكاسا لميكانيزم الاعتماد المتبادل على المستوى العالمي ، إلا أن شدتها معرضة لاختلالات حدة المنافسة على مصادر الطاقة الحيوية و الأسواق التجارية .

الصورة الثانية : التنوع الدولي للسكان الناتج عن التنامي غير المسبوق لحركة "الأمواج الهجرية" نحو المركز و ما تحمله من تهديدات إزاء المنظومة القيمية ، الثقافية و الاجتماعية و بالتالي احتمالية التصادم بين الدولة والأقليات([2]) ، خاصة أمام تمسك هذه الأخيرة بأنماطها السلوكية و ولائها للأوعية التقليدية .

الصورة الثالثة : بروز مظاهر جديدة شكلت مصادرا للنزاع بعيدة عن تلك الصور التقليدية ، ناتجة عن البنية الإنتاجية القائمة على مفهوم المركز و المحيط ، المسائل الإثنية و قضايا البيئة .

الصورة الرابعة : شوفينية دول المركز في استبدال الهوية الوطنية لدى الفئات المهاجرة بشكل يؤدي إلى عدم الاستقرار داخلها ، من خلال زرع بذور الفرقة لتأجيج مشاعر التعصب ، و هو ما يرصد ليس فقط علاقة المهيمن/المهيمن عليه ، بل أكثر من ذلك انعدام الحوار الاجتماعي كما عبر عن ذلك **ميشال ويفيركا** (Michel Wieviorka) ، و هو المظهر الأخطر لتغذية عناصر التهديد الجديدة .

الصورة الخامسة : علاقة المركز/المحيط تعكس التناقضات بين المناطق المزدهرة الغنية (Tame Zones) و تلك الفقيرة البائسة (Wild Zones)([3]) ، و قد أدت هذه البنية إلى إشاعة مناخ المنافسة الاقتصادية غير

([1]) Thierry Balzac , op.cit , p 33 .

([2]) Hélène Viau , op.cit , p 67 .

([3]) Ibid , pp 68-69 .

المتكافئة بين المجموعات الإثنية و الدينية ، و المناطق الجغرافية بين الأغنياء و الفقراء ، و أفرزت معدلات نمو غير عادلة عززت شيئا فشيئا مظاهر عدم الاستقرار .

بناء على طبيعة هذه المظاهر يلح البحث النقدي على رفض ربط الأمن بالحرب (غيابها) ، و تبني في المقابل مقاربة إيجابية ترتكز على مفاهيم أكثر إيجابية ، من خلال دعوة **يوهان غالتونغ** (Johan Galtun) للسلام الإيجابي و طرح **كينيت بولدينغ** (Kennet Boulding) لمفهوم السلام المستقر ، فالأمن الفعال حسب هؤلاء لا يقتصر على غياب الحرب ، بمعنى العنف المباشر بل لا بد إلى جانب ذلك من القضاء – أو على الأقل– التخفيف من حدة العنف غير المباشر ، الذي يقصد به ذلك العنف الذي يكرس تبعية دول الجنوب لدول الشمال من خلال المؤسسات الدولية([1]) ، في ظل القناعة بأن الحرب لا تتمخض عن انتصار ، إنما عن درجات متفاوتة من الهزيمة([2]) ، إذ مهما كان نبل إلهامها و مثابرة مساعيها ، لم تأت بأكثر من لحظات عابرة من السلام بين الدول .

فبعد حصر إطار السلام بغياب العنف ، برزت الهوة الفاصلة التي أرسى مفهومها غالتونغ ، عبر توسيع عبارة العنف إلى العنف البنيوي الذي يأتي كنتيجة منطقية للسلام الإيجابي الشامل لغياب العنف المباشر و البنيوي هذا و ذهب جالتونغ بعيدا في دفاعه عن مفهومه للعنف البنيوي يطرح التباين بين تحقيقه الممكن و تحقيقه في الوقت الآني ، بما يعني أنه قائم و حاضر بحكم الواقع و أن السلام مستحيل([3]) ، مثل ما يطرحه ندرة الوفرة في الموارد و التباين فيما يمكن أن يحظى به كل فرد منها ، بمعنى الأطر المؤسساتية القادرة على ضمان التقسيم فالعنف على هذه الشاكلة يبقى وصفا نموذجيا لواقع المجتمعات .

فضلا عن تحول طبيعة الصراعات ذاتها بين المجموعات و الدولة ، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه من بين 61 صراعا شهده عقد التسعينات ، 58 منها ذو طبيعة داخلية ، أي بنسبة 95% ، إلى جانب أن 90% من ضحاياتلك الصراعات هم من المدنيين من النساء والأطفال([4]) .

فمصادر التهديد لم تعد تلك الآتية من الخارج فحسب ، إذ يمكن لضغط البيئة الداخلية الناجم عن سياسات الحكم الوطني ، أن يفرز مخاطر أكثر تشعبا لتهديد الوجود البشري في حد ذاته إذا أخذنا بعين الاعتبار معطى الفرد كموضوع مرجعي مع كل المقاربات الحديثة من النقدية إلى النسوية ، البنائية و ما بعد الحداثة .

([1]) عادل زقاغ ، إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي ، مرجع سابق .

([2]) كينيث.ن. والتز ، مرجع سابق ، ص 24 .

([3]) هارالد موللر ، مرجع سابق ، ص ص 08-10 .

([4]) خديجة عرفة ، **تحولات مفهوم الأمن ... الإنسان أولا** K على الرابط التالي : (2008/02/10)

www.islamonline.net/arabic/mafhoum/2003/09/article01.html

و بهذا انتقلنا من مفهوم الأمن الصلب (Hard Security) الذي يحاكي التهديدات السياسية العسكرية إلى مفهوم الأمن اللين (Soft Security) كمحصلة للمخاطر من طابعها التماثلي إلى غير التماثلي ، نتمثلها في : الاختلالات الاقتصادية ، أزمات الهوية ، فجوات الصحة و التعليم ، مخاطر الإرهاب و الجريمة المنظمة بمظاهرها المتعددة ، من تبييض الأموال ، الاتجار بالبشر و تهريب المهاجرين غير الشرعيين ، القرصنة الإلكترونية و تجارة المخدرات و الأسلحة و نحو ذلك .

و عليه تطرح المقاربة النقدية مستويات جديدة للأمن أكثر اتساعا و عمقا رأسيا و عموديا ، إضافة إلى محاولتها الجادة بلورة أرضية مفهومين أساسيين في منظومة العلاقات الأمنية على نطاق أوسع هما : الأمن الإنساني (Human security) و الأمن العالمي (Global security) .

1/ مقاربة الأمن الإنساني :

على الرغم من أن مكونات الأمن البشري أو الإنساني و مصادر تهديده ترجع إلى فترات تاريخية سابقة إلا أن ظهور المفهوم في الآونة الأخيرة ارتبط بمسارات العولمة و ما أفرزته من فتح الحدود بين الدول والتحرر الاقتصادي ، حيث أكدت دراسات الاقتصاد الدولي أن هذا التحرر تنجم عنه العديد من المخاطر من قبيل انتشار بعض الأنظمة التي لا تعرف الاستقرار مما يصعب من عملية التحكم فيها ، ثم الأسواق المالية التي يمكن أن تكون لها تأثيرات سلبية على قضايا البيئة و الاستقرار السياسي([1]) .

فحسب التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) لسنة 1999 تحت عنوان : "**عولمة ذات وجه إنساني**" ، و على الرغم مما تقدمه العولمة من إمكانيات متعددة للتقدم البشري في مختلف المجالات إلا أنها تطرح في المقابل مخاطر كبيرة على الأمن البشري في مختلف الدول سواء الفقيرة منها أو الغنية في القرن الواحد و العشرين .

و قد حدد التقرير سبعة من التحديات تهدد أمن الإنسان في عصر العولمة هي([2]) :

1- عدم الاستقرار المالي على ضوء الأزمات المالية .

2- غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل : من خلال سياسات للإدماج في غياب الضمانات الوظيفية .

([1]) خديجة عرفة ، مرجع سابق .

([2]) المرجع نفسه .

3- غياب الأمان الصحي : من خلال انتشار الأمراض خاصة الإيدز ، حيث بلغ عدد المصابين خلال سنة 1998 في مختلف أنحاء العالم 33 مليون شخص .

4- غياب الأمان الثقافي : من خلال التدفقات الثقافية و المعرفية و امتزاج الثقافات بشكل غير متكافئ مما يؤدي إلى تهديد القيم الثقافية المحلية بالنسبة للدول الفقيرة .

5- غياب الأمان الشخصي مع استفحال الجريمة المنظمة العابرة للأوطان .

6- غياب الأمان البيئي ، نتيجة التأثيرات الخطيرة للاختراعات الحديثة على البيئة .

7- غياب الأمان السياسي و المجتمعي الناجمين عن قمع النظم التسلطية و الطابع الجديد للنزاعات المتحولة على الصعيد العالمي .

يرتكز مفهوم الأمن الإنساني على التحرر من الخوف و العوز ، و مقاومتهما يتطلب آليتين هما الحماية والتمكين([1]) بما يتقاطع مع مسألة الحفاظ على "الكرامة البشرية" ، فإلى جانب تلبية حاجيات الإنسان المادية و المعنوية ، يمكن تحقيق الأمن من خلال سياسات تنموية رشيدة ، فالتهديد قد يأخذ شكل الحرمان الاقتصادي ونقص المساواة الاجتماعية ، إلى جانب غياب ضمانات لحقوق الإنسان و حرياته .

و في الطرح الذي قدمه عالم الاقتصاد الباكستاني **محبوب الحق** : "الأمن الإنساني يعني أمن الإنسان بدلا من أمن الأرض ، و أمن الأفراد بدلا من الأمم ، و الأمن من خلال التنمية و ليس من خلال الأسلحة هو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم ، و في وظائفهم"([2]) ، إنها رؤية لمفهوم واسع ، يميز جليا بين أمن الإنسان و أمن الدولة ، بالانصراف نحو الجوانب التنموية ، التي قوامها الأمان الوظيفي و المجتمعي .

فقد ركز اتجاه التنمية البشرية الذي قادة محبوب الحق ، أمارتيا صن و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نقل تركيز التنمية من التمحور على قضايا النمو و الإنتاج إلى نوعية الحياة البشرية و ثرائها([3]) .

كما انصرف التصور النقدي إلى إعادة صياغة متطلبات الأمن مع طرح مفهوم "الانعتاق" (Emancipation) ، فعلى خط التفكير الكانطي ، الأمن يعني غياب التهديد ، و القوة و النظام ليسا حتما ما ينتج الأمن الفعلي ، بل تحرر الأفراد و الجماعات من العقبات و المحبطات المادية و البشرية ، من قبيل الحرب أو

([1]) ذياب موسى البداينة ، **الأمن الوطني في عصر العولمة** (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط1 ، 2011) ، ص 29 .

([2]) إبراهيم سعد الشاكر فزاني ، "جدلية العلاقة بين أمن الإنسان و أمن الدولة" ، **فكر و مجتمع** ، العدد التاسع عشر ، يناير/كانون الثاني 2014 ، ص 404 .

([3]) ذياب موسى البداينة ، المرجع نفسه ، ص ص 29-30 .

تهديد شبحها ، يمكن وحده أن يوصلهم إلى تحقيق و تبني خياراتهم([1]) ، و لما كانت الدولة عائقا أساسيا أمام الانعتاق ، فهي حتما آخر الفواعل المعول عليهم ضمانه ، ففي نهاية المطاف الأمن و الانعتاق وجهان لعملة واحدة .

و إذا أردنا درج بعض التعاريف فإنه يتضح لنا عدم وجود تعريف مدقق و جامع له ، يرى فيه **رونالد باريس** (Roland Paris) فضفاضا يتضمن العديد من المسائل ، مما يجعله يشتمل على مجموعة كاملة أو كبيرة من الأبحاث حول التهديدات غير العسكرية لأمن الأفراد و الجماعات و المجتمعات([2]) .

و يظهر هنا الارتكاز على تلك الانعكاسات للتهديدات التي عادة ما تأتي من الداخل أو الخارج ، بما لا يجعله مرتبطا بحماية الدولة و إنما بحماية الأفراد .

أما **فين هامبسون** (Fen Hampson) فيرى فيه "العمل على الرفع و الذهاب إلى أبعد حد بحقوق الفرد ، خاصة و أن الأفراد معرضون للتهديد في أمنهم الجسدي و رفاهيتهم ، مما يتطلب العمل على وضعهم خارج هذه الأخطار"([3]) ، و يبدو الحديث عن أبعد حد لضمان أمن الأفراد ، يعني لا أمنهم ، في الوقت الذي بات هذا الأخير مهدد في قوت و بقائه .

إلا أن أهم مساهمة دفعت المفهوم ، هي تلك التي قدمها تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994 ، من خلال تحديده لأربع خصائص كالتالي([4]) :

1- شمولية الأمن الإنساني و عالميته كحق للأفراد في كل مكان .
2- التكامل بين مكوناته .
3- يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال الوقاية المبكرة لتفادي التدخل .
4- محور الأمن الإنساني هو الإنسان و كل ما يتعلق بطبيعة الحياة البشرية في كل مكان .

من خلال ما تقدم يتضح وجود نظرة موسعة للمفهوم ، من الجوانب الفردية و الجماعية ، السياسية الاقتصادية ، الغذائية ، البيئية و الصحية ، و هي النظرة التي تبنتها الكثير من المنظمات الحكومية و غير الحكومية إلى جانب العديد من الدول و الحكومات مثل كندا التي جعلت هذا الطرح اهتماما أساسيا في إطار سياستها الداخلية و الخارجية منذ مطلع عام 1995 .

([1]) Dario Battistella , op.cit , p 533 .

([2]) Charles Philippe David , Jean Jacques Roche , op.cit , p 112 .

([3]) Idem .

([4]) خديجة عرفة ، مرجع سابق .

هذا و ينبغي أن تنصرف دراسة أمن الأفراد إلى ثلاثة مداخل أساسية :

المدخل الأول : مرتبط بأمنه كشخص ، حيث غالبا ما يبدو جليا عجز الدولة عن تحصيل حقوقه الأساسية بتأمين موارده الغذائية ، توفير الرعاية الصحية و حريته الفردية .

المدخل الثاني : يتعلق بأمنه كمواطن ، حيث تتحول الدولة و أجهزتها البيروقراطية إلى تهديد حقيقي لأمن الفرد وسلامته .

أما **المدخل الثالث** و الأخير يتضمن أمن الفرد ليس باعتباره شخصا و لا مواطنا ، إنما كإنسان([1]) ، حيث بات يقاس ذكاء الدول بمدى قدرتها على ضمان و تأمين حاجات الإنسان الأساسية بما يكفل حقه في حماية اجتماعية ، في وسط خال من الحروب و النزاعات ، بيئة نظيفة ، ...إلخ .

2/ مقاربة الأمن العالمي :

حسب **ريتشارد أولمان** (Richard Ullman) "يكون الأمن عرضة للتهديد عندما يؤدي حادث ما إلى خلق الأخطار خلال مدة زمنية قصيرة ، بمعنى حدوث انخفاض في مستوى نوعية معيشة سكان دولة ما ويكون هذا الانخفاض بشكل يعكس مجمل الخيارات المطروحة و هامش القيادة لدى الحكومات و الهيئات غير الحكومية من الأفراد ، الجماعات و المؤسسات داخل الدولة ذاتها"([2]) .

من خلال هذا المفهوم تتضح لنا تلك النظرة التوسيعية لمضمون الأمن ، فهي تأخذ بعين الاعتبار المخاطر غير العسكرية التي تواجه الأمن الوطني ، كما أنها تدرج فواعل أخرى على غرار الدول ، و لقد تدعمت هذه النظرة من خلال العديد من الدراسات ، يمكن إدراج أهمها كالتالي([3]) :

- يأخذ الأمن العالمي جذوره ، في تقرير لجنة **أولف بالم** (Palme) (اللجنة المستقلة لقضايا نزع السلاح و الأمن) سنة 1982 ، الذي تمحور حول معايير عدم التسلح ، و طرح ضرورة تغيير النظرة إزاء تسابق الدول الكبرى نحو تعظيم قدراتها العسكرية ، و التأكيد على أن الأمن الدائم لن يتحقق حتى يصبح مطلبا مشتركا يتقاسمه الجميع و يشاركون فيه([4]) ، فهو مفهوم مبني على الالتزام بالبقاء المشترك من خلال التعاون القائم على مبادئ العدل ، الإنصاف و التبادلية و ليس التهديد بالتدمير المتبادل .

([1]) Hélène Viau , op.cit , p 70 .

([2]) Charles Philippe David , Jean Jacques Roche , op.cit , p 116 .

([3]) Ibid , pp 116-117 .

([4]) ذياب موسى البداينة ، مرجع سابق ، ص 23 .

- لجنة Brandt حول "التنمية الدولية" سنة 1983 ، التي حددت طبيعة العلاقة بين الأمن و التنمية حيث تطرح هذه الدراسة أن الاختلاف بين الدول الفقيرة و تلك الغنية بإمكانه أن يؤدي إلى خلق تهديدات أهمها اللاعدالة أو اللامساواة و كذا المجاعات التي تشكل خطرا كبيرا على المجتمعات الفقيرة ، مما يعني اختلال التوازن العالمي .
- لجنة Brundtland حول "البيئة و التنمية" ، التي قدمت سنة 1987 حول التنمية المستدامة على ضوء التمحور حول الأخطار الإيكولوجية التي يشهدها كوكبنا ، و التي سوف تشكل تحديا أمنيا كبيرا ، فالتحولات البيئية المناخية تلقي بظلالها على تهديد التوازن الاجتماعي و الاقتصادي .
- تقرير PNUD لسنة 1994 و الذي يعد أكثر من ساهم في تطوير هذه النظرة ، حيث حدد ستة تحديات شاملة جديدة للأمن و هي : التزايد السكاني ، الأزمات الاقتصادية ، الهجرة الجماعية تراجع الظروف البيئية ، تجارة المخدرات و الإرهاب الدولي .
- لجنة Ramphal حول "الحكم العالمي" سنة 1995 و التي حددت العلاقة بين الديمقراطية و الأمن في تحقيق السلم العالمي ، مما يعني القيام بأفعال جماعية لوضع قيم و مؤسسات أمنية .

من هنا يبدو أن الأمن العالمي يرتبط بوجود تهديدات غير عسكرية ، تتلخص في الظروف السياسية الاقتصادية ، الاجتماعية و البيئية التي بإمكانها تهديد بقاء الدول ، إلى جانب تهديد بقاء الأفراد من خلال النزاعات التي تثيرها ، مما يعني ضرورة العمل الجماعي العالمي بين مختلف الفواعل على المستوى الدولي لمواجهة هذه التحديات الجديدة ، إلى جانب ضرورة تنمية المؤسسات للتمكن من التهديدات التي تمس بالأمن السياسي المجتمعي و الإنساني ، خاصة و أن مختلف المجالات يرتبط بعضها ببعض ، و حدوث أي خلل على مستوى أمن أحدها ، سوف ينعكس على البقية ، ما يؤدي إلى زعزعة الأمن العالمي الشامل .

من خلال ما تقدم يبدو أن الأمن يشتمل على العديد من المجالات أو القطاعات تتعدى البعد العسكري مع بروز مصادر جديدة للتحديات/المخاطر تستدعي العمل الجاد لمواجهتها ، من خلال وضع سياسات أمنية جادة و فعالة ، و التي أثبت واقع الحال أنها حتما ليست عسكرية .

الفرع الثالث : تراجع القوة العسكرية كأداة مثلى لضمان الأمن :

شهدت الخارطة الأمنية غداة نهاية الحرب الباردة تحولات جسيمة ، فالتهديد لم يعد ذا مصدر عسكري سياسي فحسب ، كما لم يعد يقصر محورية الأداء على فواعل بعينها غالبا هي الدولة ، بل شمل التحول مستوياته الأفقية و العمودية ، و عزز هذا ، الطفرة التي أحدثتها الثورة التكنولوجية الثالثة التي تستند إلى قيم المعرفة ، التقنية

و الاتصالات ، و بات الحديث عن نزاعات غير متماثلة تدار بوسائط ليست بالضرورة عسكرية إنما قد تكون تقنية ، إلكترونية و فيروسية .

و إذا كنا قد أشرنا فيما سبق إلى الانتقال من مفهوم التهديدات إلى مفهوم المخاطر فإن ذلك ينعكس على إدراكها ، **فالأولى** –مثلا– هناك إمكانية للتكهن بوقوعها و بالتالي استباق آليات لمواجهتها ، بينما **الثانية** هي من طبيعة مختلفة تتسم بالتعدد و التشعب ، يصعب تحديد نطاق حصولها و معه إمكانية إدارتها بأي شكل من الأشكال و هو ما انعكس على مآلاتها ، فالنزاع في مناطق محتضرة مثل الصومال ، تشاد ، دارفور ، مالي ليبيريا و سيراليون يمكن أن يؤدي ليس إلى تهديد الخارطة الأمنية الإفريقية فحسب ، بل إلى دمار عالمي واسع النطاق .

و هو ما يقال على التحديات التي تفرزها ظاهرة الهجرة غير الشرعية كعلامة فارقة في منظومة العلاقات الأوروإفريقية ، إذ هي بحاجة إلى أدوات غير عسكرية لمواجهتها على ضوء تطوير مقاربة متكاملة تحاكي الأبعاد البسيكوثقافية و السوسيواقتصادية لظروف و ملابسات المعضلة .

فأما التصور البسيكوثقافي فيظهر تخوف الاتحاد الأوربي من تراجع قوته البشرية مقابل تنامي قوة الجنوب البشرية و معها قيمه الحضارية و منها الإسلامية ، مما يشكل تهديدا للحضارة المسيحية و خطرا على المجتمعات الغربية .

و من وجهة النظر السوسيواقتصادية تقوم بتفسير أخطار الهجرة بالارتكاز على ظاهرة تمركز الأقليات وتكوين ما يسمى بالمدن الأكواخ ، ما يولد مشكلة اندماج ديموغرافي ، اجتماعي و سياسي .

و المشكلة بمختلف أبعادها لها تداعيات جسيمة على اتساق المنظومة الأمنية العالمية ، نظرا لارتباطها بمختلف مظاهر الجريمة المنظمة ، الإرهاب و التطرف الديني ، و ما فشل ما بات يعرف بالحرب على الإرهاب إلا نابع من الفشل في استخدام القوة الناعمة بشكل فعال ، التي تعبر حسب ناي عن : "القدرة على التوصل إلى الغاية المطلوبة من خلال جذب الآخرين ، و ليس باللجوء إلى التهديد أو الجزاء ، و هذه القوة تعتمد على الثقافة المبادئ الأساسية و السياسات المتبعة ، و إن تمكنت من إقناع الآخرين بأن يريدوا ما تريد فلن تضطر إلى إنفاق الكثير بتطبيق مبدأ العصا و الجزرة لتحريك الآخرين في الاتجاه الذي يحقق مصالحك" .

هي نصيحة ذهبية للو م أ ، فإذا أرادت النصر على مناوئيها في تلك الحرب ، على قادتها أن يعملوا على تحسين أدائهم في الجمع بين القوتين العاتية و تلك الناعمة ، فيما يمكن أن نسميه بالقوة الذكية .

و عليه فقد تركزت مساعي النقدية على إعادة جدولة مسار العلاقات الدولية بشكل عام ، و معه حقل الدراسات الأمنية من منطلق ثلاث مسارات تعكس عمق المفهوم ، توسعه و شموليته .

أما عمقه فيعكس توجها نقديا إبستمولوجيا و أنطولوجيا إزاء الدراسات التقليدية كمحاولة جادة لتمحيص مفهوم الإنعتاق و ارتباطاته ، و من ناحية توسعه هو شموليته لخمس مجالات متمايزة كما أسس لها رواد مدرسة كوبنهاجن ، و أخيرا حضوة المفهوم بمرجعيات غير دولاتية([1]) .

و مع أن المفهوم الموسع للأمن الذي حاولت مختلف مدارس النقدية فتح المجال لضم أي تهديد أو خطر مهما كانت هامشيته ، مما جعل إمكانية بناء تعريف دقيق و إجرائي صعب للغاية ، و هذه كانت من أهم الانتقادات التي تعرض لها البحث النقدي كونه أقل عملية من غيره و أكثر فلسفية ، فهي مشروع كشف ومعارضة ، حث على التغيير في المجتمع ، و الكشف عن الوجه الخفي للواقع و العلاقة به ، و معارضة لأنها تهدف إلى التغيير الكلي للمجتمع ، لذلك لا يوجد معيار واحد و ثابت لوصف النظرية النقدية([2]) ، رغم أنها تبقى صاحبة البصمة الحقيقية في توسيع مفهوم الأمن و سياقاته المعرفية .

إلى جانب النقدية نجد النظرية النسوية اللتان تتقاسمان مرتكزاتهما النظرية و السياسية لدرجة أن البعض يصنفها كتيارات كبرى ضمن النقدية الاجتماعية .

المطلب الثالث : المقاربة النسوية و الأمن : دور و تأثير المرأة

تعكس النسوية شأن غيرها من المقاربات تعددية في التصورات و الاتجاهات ، إذ لا تعبر عن خط موحد للتنظير ، تبلورت أواسط ثمانينات القرن الماضي في سياق تدفق بحوث سياسات التنمية و السلام ، مع أن البعض يردها إلى سنوات الخمسينات و الستينات ، إذ استلهمت من كتابات رواد الفكر الليبرالي في القرون السابع عشر الثامن عشر و التاسع عشر([3]) ، مع طرح مكانة المرأة في خضم تفاعلات السياسة العالمية ، و هي محاولة من المفكرين النسويين للدفع نحو تمتع المرأة بالحقوق و الفرص نفسها التي يتمتع بها أقرانهن من الرجال([4]) .

و على تعدد مقاربات العلاقات الدولية ، هناك تعددية مقاربية – إن صح القول – في النظرية النسوية الحديثة ، فهي لا تنطلق من قاعدة ابستمولوجية أو أنطولوجية واحدة ، بدءا بالنسويين الماركسيين (Marxist

---

([1]) Alex Macleod , op.cit , p 26 .

([2]) مجموعة مؤلفين ، مرجع سابق ، ص 28 .

([3]) Anne-Marie D'Aoust , "les approches féministes en relations internationales" . In : Alex Macleod et Dan O'meara , op.cit , p 283 .

([4]) جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 370 .

(feminists إلى الراديكاليين (Radical feminists) ، و من وجهة النظر النسوية (Standpoint feminists) نحو النسوية ما بعد الحداثية (Feminists post modernist)([1]) .

كتوجه عام تصب النسوية في خانة الاهتمام بتفسير دواعي تجاهل و تهميش النشاطات الاجتماعية و السياسية لشريحة النساء ، و التفكير بأن الضغط الذي تعانيه المرأة بمختلف أبعاده يجد تبريره في طبيعة البنى الثقافية ، الطبقية و ارتباطاتها بالسلالة و حتى قضايا الجنس([2]) ، من منطلق أهمية الجنس في فهم السياسة العالمية المعاصرة .

فالافتراض الأساسي في نظريات النوع بصفة عامة ، هو أن الحركة الإنسانية شهدت ظلما شديدا تجاه النساء ، و هن نصف البشرية ، و تفرق تلك التصورات بين فكرة الجنس البيولوجي (sexe) ، و فكرة النوع الاجتماعي "الجندر" (gender) ، حيث أن الرجل و المرأة يختلفان من حيث الجنس البيولوجي ، و هو اختلاف طبيعي ، لكن تمايزهما نوعيا هو اختلاف فرضته التركيبة الاجتماعية([3]) ، حيث تتفاوت الأدوار التي يلعبها الرجال و النساء تفاوتا كبيرا بين ثقافة و أخرى ، و من جماعة اجتماعية لأخرى في إطار الثقافة نفسها ، ما أنتج أفكار تفوق الرجل ، تولدت معها قيم اجتماعية ، ثقافية و دينية تعزز نفس التصور ، و بالتالي إقصاء المرأة من الشأن و انزوائها في إدارة العلاقات الخاصة ضيقة النطاق .

يقوم جوهر النسوية على دراسة النساء و الحركة النسائية ، ليس بوصفها موضوعا من موضوعات المعرفة لكن بوصفها ذاتا قادرة على المعرفة ، فهي حركة متعددة الجوانب من الناحية الثقافية و التاريخية ، حظيت أهدافها بتأييد واسع في شتى أنحاء العالم([4]) ، قدمت سواء في مرحلتها الأولى ، أوائل القرن العشرين ، أو في مرحلتها الثانية بداية من عقد الستينات ، نقدا مدمرا للنظام السياسي القائم على حرمان النساء من المساواة الاقتصادية و القانونية ، التعليمية و السياسية في الشأن العام ، كما انتقدت أن تبقى اللامساواة دون معالجة محليا أو إيديولوجيا أو اجتماعيا ، مقابل الركون لمنح المرأة مجرد مساواة عامة في حقها في التصويت الانتخابي ، أو في الوظائف العليا([5]) حيث كان لهذا النقاش النسوي أثره في هشاشة المعايير الرسمية للديمقراطية نفسها .

([1]) عمار حجار ، مرجع سابق ، ص 30 .

([2]) J.Ann Tickner , **Gender in international relations** : **Feminist perspectives on achieving global security** (New York : Colombia university press, 1992) , p 10 .

([3]) زياد الصمادي ، **حل النزاعات** (طوكيو : جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة ، برنامج دراسات السلام ، 2010) ، ص 34 .

([4]) بحري دلال ، "النظرية النسوية في التنمية" ، مجلة **المفكر** ، العدد الحادي عشر ، سبتمبر 2014 ، ص 10 .

([5]) فريد هاليداي ، **الكونية الجذرية لا العولمة المترددة** ، ترجمة : خالد الحروب (لبنان : دار الساقي و كامبردج بوك ريفيوز ، 2002) ، ص 131.

فتحقيق انعتاق و ارتقاء و نمو المرأة و إدماجها في مسلسل التنمية ، إسهام في بناء الأمن عبر العالم ، و كلها حوافز لما تسميه **حنا أرندت** (Hanna Arendt) الحق في اكتساب الحقوق ، كما هو الحال عند الرجل ، كما يؤكده مبدأ "للمرأة نفس الحقوق كما للرجل"([1]) حيث الحقوق الإنسانية عالمية و متكاملة لا تقبل التجزئة ، لا يمكن أن يتمتع بها البعض على حساب آخرين ، بالمحصلة حقوق المرأة من حقوق الإنسان .

و من أهم المنظرين/المنظرات النسويين الباحثة **آن تيكنر** (J.Ann Tickner) التي تحدثت عن قلة المتخصصات في أدبيات العلاقات الدولية و تحديدا حقل دراسة الأمن الدولي و الوطني ، فلما كانت السياسة الدولية هي عالم الرجل ، باتت المرأة أقل تمثيلا في الدوائر الحكومية العليا في أمريكا و الغرب بصفة عامة ، مما أفرز معرفة ذكورية لا تتعدى كونها فهما جزئيا للعالم ، فالمساواة ينبغي أن تنطلق في المقام الأول من إزالة كل العراقيل الفكرية و المؤسساتية التي تمنع المرأة من التمتع بنفس الحقوق و احتلال المراكز السلطوية التي يتمتع بها الرجل([2]) .

في محاولة من النسوية تقديم قراءة جيدة للمفاهيم التي طورها الرجل ، ورد مفهوم الأمن ضمن فعاليات المؤتمر الدولي للسلام الذي عقد بهاليفاكس (كندا) عام 1985 ، اجتمعت فيه نساء من كل أنحاء العالم وحددت المشاركات مفهوم الأمن ضمن أطر ثرية مرتبطة بالتحرر من التهديد ، نحو البقاء ، توفير شروط مقبولة للأداء الوظيفي و العتق من شبح الحرب ، البطالة و الانهيار الاقتصادي .

و رغم اعتراف النسويين أنفسهم بمحدودية خبراتهم في التأسيس لقاعدة معرفية حول الأمن تخصهم تؤكد **ربيكا غرانت** (Rebecca Grant) أن محرك البحث الأساسي لديهن ينبغي أن يقدم قراءة أفضل لكافة أوجه السلوك الإنساني ، الذي أهمل كثيرا في الدراسات الأمنية([3]) .

و قد تطرح في هذا الإطار إشكالية منهجية حول حدود المفهوم كونه أكثر المفاهيم لا حيادية لارتباطه بالعلاقات الاجتماعية الطبقية و قضايا النوع أو السلالة ، علاوة على الفروق المعرفية بين المشاركات من الشمال و المشاركات من الجنوب ، الأخيرات أصرين على ارتباط الأمن بالعنف البنيوي من امبريالية ، عسكرة ، تمييز عنصري و تعصب جنسي ، إذا أخذنا بعين الاعتبار ما قادت إليه الحداثة في العالم الثالث من ارتفاع مؤشرات العنف ضد المرأة على عدة مستويات .

([1]) أنيسة أكحل العيون ، **الأمن : رهانات و تحديات العالم المعاصر** (الدار البيضاء ، إفريقيا الشرق ، 2010) ، ص 64 .

([2]) Anne-Marie D'Aoust , op.cit , p 284 .

([3]) Keith krause , "Critical theory and security studies : the research programme of critical security studies" , op.cit , p 311 .

هذا و قد توالت الوثائق و البحوث بهدف حسم إشكالية المفهوم ، و انتهت إلى أن السلام لا يعني غياب الحرب ، العنف و الظروف المحرضة ، إن على المستويات الوطنية و حتى العالمية ، بل أكثر من ذلك سواد نوع من العدالة الاقتصادية و الاجتماعية([1]) ، هذه العدالة تنطلق في المقام الأول من تلافي النظرة النمطية لعدم المساواة بين الجنسين كإحدى محددات انعدام الأمن ، فرغم كونها (فئة النساء) تمثل نصف سكان المعمورة إلا أنها لا تحظى سوى بـ 10% من مجموع المداخيل العالمية ، و تمتلك حدود 1% من الملكية العامة ، في حين تشكل 80% من اللاجئين ، أي ما يعادل حوالي 27 مليون امرأة لاجئة على المستوى الكوني([2]) .

هي صرخة إذن لإعطاء المزيد من الفرص السياسية للمرأة كفاعل سياسي و لم لا كمنبع للتنظير بالشكل الذي يعزز فرص حل النزاعات و تفادي الحروب ، إذ هناك شبه إجماع على أن التصورات النسائية أكثر اعتناقا للمقاربات البناءة السلمية ، و حتى و إن كانت تفاؤلية هذا الطرح مبالغ فيها ، يبقى التجريب و منح الفرصة أحسن حالا من استمرار حالة الاحتراب على الصعيد العالمي .

المبحث الرابع : نحو مقاربة أمنية عالم ثالثية في ظل تحولات مجتمع المخاطر

شكل انهيار نظام الثنائية القطبية و وضع حد للصراع الإيديولوجي بين الشرق و الغرب نقطة تحول مهمة كان كفيلا بفتح الباب أمام أشكال مستجدة من الصراعات ، من السوسيوثقافية إلى الاقتصادية و الأمنية .

فالتحولات العميقة التي يشهدها واقعنا اليوم وضعت العالم الثالث أمام تحديات جسيمة ، حيث تراجع مفهوم و دور الحدود الجغرافية و السياسية ، كما أن السيادة لم تعد تلك القوة المطلقة ، التي لا يمكن المساس بها تحصيلا لحجم الاختراقات التي أضحت واقعا مفروضا لتسهيل الحركية الاقتصادية و التجارية ، و نشر قيم الديمقراطية و فرض احترام حقوق الإنسان .

إذا كانت توفرت في الغرب تقاليد لتعزيز الاستقرار الاجتماعي و السياسي ، بشكل يوفق بين المطلب وضرورات الحرية و متطلبات صيانة حقوق الإنسان ، إذ لا تناقض جوهري بينهما ، غير أن العالم الثالث يعيش استقرارا هشا نتيجة حالة الفوضى التي تعيشها كثير من الدول ، لذلك انشغلت الأدبيات هنا بتحليل عوامل عدم الاستقرار أكثر من توصيفها لظاهرة الاستقرار في حد ذاتها .

فجذور عدم استقرار العالم الثالث هي داخلية بالأساس ، حيث النظم التي تتمتع بقدر كاف من الاستقرار السياسي ، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات و مؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك

([1]) J.Ann Tickner , op.cit , p 24 .

([2]) Anne-Marie D'Aoust , op.cit , p 287 .

الاجتماعي و تداول القوة الاقتصادية و السياسية بين أفراد المجتمع([1]) ، في مقابل البنى الهشة للدولة المفتقرة إلى التوافق بين الأبعاد الإقليمية للدولة و مكوناتها المجتمعية و الاثنية

و لما كان الأمن ضرورة قصوى عالميا طرح أنصار مدرسة العالم الثالث للدراسات الأمنية (Third world security studies) شأن غيرهم من الاتجاهات الفكرية العديد من التساؤلات حول مدى ملاءمة النظريات الأمنية القائمة في الحقل .

و هنا يثور التساؤل حول مبررات تموقع العالم الثالث في الدرجة الثانية في اهتمام أدبيات العلاقات الدولية ، التي لم تتجاوز الخط الأنجلوسكسوني الذي ظل متأرجحا بين الو م أ و بريطانيا ، ثم هل من الممكن نظريا و واقعيا إعادة النظر و التفكير في دور العالم الثالث في العلاقات الدولية و الاهتمامات الأمنية ؟

لقد واجه المفهوم التقليدي للأمن تحديات على أكثر من صعيد ، فمن جهة لم تعد الدولة الفاعل الوحيد المؤثر في التفاعلات الدولية ، بل امتد هذا التأثير ليطال فواعل أخرى غير الدول ، على غرار المنظمات الدولية الحكومية و الإقليمية و المنظمات غير الحكومية ، ثم الجماعات الإرهابية و شبكات التهريب و الجريمة المنظمة ومن ناحية أخرى ، فقد كشفت تحولات البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة عن تنوع في مصادر التهديد للدولة الوطنية ، فعلاوة على التهديد العسكري الخارجي الذي حظي بالأولوية الإستراتيجية لدى أنصار الطرح التقليدي أصبحت هذه الأخيرة مواجهة بمجموعة كبيرة من التهديدات كالتغيرات المناخية ، انتشار الأمراض والأوبئة ، أين تكون القوة العسكرية غير صالحة بشكل واضح لمواجهتها ، في مقابل إمكانية أن تتعدى آثارها التهديد العسكري ذاته .

و تؤكد مقاربة الجنوب على أن مفهوم الشمال للأمن تمحور حول ثلاثة محددات : حفظ الهيمنة السوفييتية ، ضمان أمن الغرب و مصالح الرأسمالية العالمية([2]) ، و إذا قلت الصراعات العسكرية عبر الوطنية ، إلا أن الأصح هو محصلة التحديات الداخلية الناجمة عن تراجع شرعية النظم السياسية ، التي عادة ما يلعب طرفا

([1]) على بن سليمان بن سعيد الدرمكي ، **التنمية السياسية و دورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981–2012)** ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير (سلطنة عمان : جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم السياسية ، 2012) ، ص 137 .

([2]) J.Ann Tickner , "Re-visioning security" , In : **International relations theory today** , Ken Booth and Steve Smith (USA : the Pennsylvanian States University Press , 1995), p 179 .

([2]) Idem .

خارجيا دورا ما في إثارتها ، كما هو حال الصراع المجتمعي الأهلي في الشرق الأوسط نتاج استعصاء مقاربة اندماج الجماعات الاجتماعية في المعادلة السياسية (منها حالة الأكراد)([1]) .

من هذا المنطلق أكد **محمد أيوب** (Mohamed Ayoub) و هو أهم الرواد ، على أن المحاولات الحثيثة لتوسيع مفهوم الأمن ما وراء استخدامه الواقعي التقليدي قد خلق مأزقا لدى دارسي العلاقات الدولية .

فمن ناحية ، تأكد أن التعريف التقليدي للأمن و الذي هيمن على الأدبيات الغربية غير كفيل بشرح طبيعة مشكلة الأمن متنوعة الأوجه و متعددة الأبعاد و التي تواجه جل أعضاء النظام الدولي ، غير أن التوسيع الأعمى و غير المميز يهدد بجعل المفهوم مرنا إلى الحد الذي يصير معه غير قابل للاستخدام كأداة للتحليل من ناحية أخرى .

و لهذا السبب فقد سعى أيوب إلى ابتكار مفهوم بديل للأمن ، و الذي مع حفاظه على مستمسكات المنظار الواقعي ، فإنه يتعدى حدود تمركزه على الذات و حصره للتهديدات في الخارجية منها ، بمحاولة إدماجه للانشغالات الأمنية لأغلبية أعضاء النظام الدولي في الدول المهمشة التي عادة ما تصنف على أنها ضعيفة وهشة في درجة متدنية ضمن مفهومه للأمن ، حيث يحتل العالم الثالث حيزها الكبير بالنظر لحجم ما بات يفرزه من تحديات عالمية .

فظهور العالم الثالث قد مثل تحديا للفهم المهيمن للأمن في ثلاث نقاط مهمة([2]) :

- التركيز على المستوى ما بين الدولتي (Interstate level) كنقطة أصيلة للتهديدات الأمنية .
- إقصاء الظواهر غير العسكرية من أجندة الدراسات الأمنية .
- و أخيرا الاعتقاد أن التوازن الشامل للقوة هو الوسيلة الشرعية و الفعالة في النظام الدولي .

فالأمن أو اللاأمن يعرف بعلاقته بالهشاشات الداخلية و الخارجية التي تهدد فعليا أو احتمالا بضرب بنية الدولة المتمثلة في إقليمها ، مؤسساتها ، نظام حكمها أو إضعافها .

و عليه فأهمية المنظار الواقعي التقليدي الذي يدرس الدول كفواعل موحدة تنشغل بضمان سلامتها من التهديدات الخارجية قد تراجع بفعل حقيقة أن أغلب الصراعات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هي داخل الدولة (Intra state) في طبيعتها ، أو لها بعد داخلي هام .

([2]) Amitav Acharya , "The periphery as the core : the third world and security studies" . In : **Critical security studies** : **Concepts and cases** , Keith Krause and Michael C.Williams (London : Taylor and Francis e-library , 2002) , p 301 .

و الأدهى من ذلك أن جل هذه الصراعات منذ عام 1945 قد جرت داخل أراضي ما يعرف بالعالم الثالث الذي لم تكتمل به مسارات البناء الوطني بعد ، فقد قدرت دراسة قدمها **استفان كيند** (Istvan Kende) ، أنه من أصل 120 حربا خلال الفترة الممتدة من 1945 إلى 1976 ، 102 منها كانت حروبا داخلية : صراعات قبلية ، حروبا أهلية ، حروبا مناوئة لنظام الحكم...إلخ ، في حين خلصت دراسة أخرى أعدت من طرف **سيقال رونالد و ميكائيل كيدروم** (Segal and Kidrom) و التي غطت الفترة من 1973 إلى 1986 إلى مزيج من 66 حربا داخلية و 30 حربا حدودية([1]) .

و مع استمرار تغذية النزاعات العسكرية لعدم الاستقرار في الجنوب ، إلا أن باحثين كثر حاولوا تجاوز منحى التفكير الواقعي أمثال **إدوارد أزار** (Edward Azar) و **تشانغ إن مون** (Chung-in Moon) بالتمحور حول التهديدات التي تستهدف القيم و الهويات ، المعرضة للتشتت و التغيرات مع مرور الزمن ، كما أن غالبية دول الجنوب باتت منشغلة بقضايا البيئة و الاقتصاد أكثر من هواجسها العسكرية التي ليست إلا تحصيل حاصل في نهاية المطاف([2]) ، نظرا لعلاقة الاعتماد المتبادل بين ما هو عسكري و ما هو سياسي بقضايا الأمن حيث الإنفاق العسكري للنخب الحاكمة في العالم الثالث ليس مهددا للأمن الوطني بمعناه الضيق ، إنما له بالغ الأثر في تهديد نظام حياة الفرد بما يمس قوته ، صحته و نشاطه .

و يبدو أن عسكرة الجنوب باتت أهم ما يؤرق الأمن الغربي من صورتين كلاهما مرتبطة بالأخرى :

الأولى : التداخل الحاصل بين المصالح الأجنبية و المصالح الوطنية لدول الجنوب بشكل أفضى إلى ميزة تنافسية بين تلك الدول ، نجح معها الغرب في دعم نشاط مركبه الصناعي العسكري .

الثانية : الوضع العام الداخلي للدول المعنية ، فالتهديد في دول العالم الثالث أو الحديثة العهد بالاستقلال ، هو جزء لا يتجزأ من عملية بناء الدولة أو مسار إضفاء الشرعية على النخب([3]) ، ما دفع بالسلطة المركزية نحو التسلح لمجابهة الحركات الانفصالية أو المتمردة ، في محاولتها لكسب الشرعية من خلال مجاراة السباق نحو التسلح ، و هو الدافع نفسه الذي جعل من بعض الأطراف ، داخلية كانت أم خارجية –ذات توجهات وغايات بسياسات مختلفة و حتى متصادمة – تسعى نحو لعب دور الممول .

([1]) Amitav Acharya , op.cit , pp 301-302 .

([2]) J.Ann Tickner , Re-visioning security , op.cit , p 180 .

([3]) Keith krause , Critical theory and security studies : the research programme of critical security studies , op.cit , p 312 .

فجذور عدم استقرار العالم الثالث هي داخلية بالأساس تجد مبررها في البنى الهشة للدولة المفتقرة إلى التوافق بين الأبعاد الإقليمية للدولة و مكوناتها المجتمعية و الاثنية ، إضافة إلى المحددات التاريخية ، ممثلة في الميراث الثقيل الذي تركه الاستعمار جراء مسارات التحرر ، حيث كانت له اليد الطولى في هندسة حدود لا تحتكم إلا إلى معيار المصلحة الإستراتيجية للقوى الاستعمارية آنذاك من التقليدية إلى الحديثة ، دون رد الاعتبار لامتدادات الأقليات الدينية ، العرقية ، اللغوية أو الاثنية في المجتمعات المحلية ، ما أفرز خليطا يغيب عنه التجانس والانسجام المجتمعي ، و تحولت قضايا الهوية و الأمن الهوياتي إلى أهم التحديات الأمنية الراهنة من جنوب و جنوب شرق آسيا إلى إفريقيا ، الشرق الأوسط و وسط و شرق أوربا ، نحو أمريكا اللاتينية و منطقة الكاريبي .

و في نقده لمنظار الأمن الوطني لاحظ **روب والكر** (Rob Walker) أن الدولة ذاتها لا يمكن لها أن تكون مانحة للأمن كما في الرؤية التقليدية ، فهي بأوجه عدة المصدر الأول للأمن ، و من الصعب رؤية كيف يمكن لأي مفهوم مجد للأمن أن يغفل دور الدولة و مشاركتها في التعدي على حقوق الإنسان في العديد من المجتمعات .

و مع تركيز الأدبيات على التقسيم شرق/غرب في السياسة العامة إلا أنه بات ملحا الانتباه إلى قلة الاستقرار الإقليمي في العالم الثالث الذي من شأنه التأثير على العلاقات الأمنية بين القوى الكبرى ، مقابل بقاء الأمن الوطني محدود النفعية في شرحه لحقيقة المشاكل الأمنية التي واجهت الأغلبية الكبرى في النظام الدولي و التي تناقض فهمه التبسيطي لإشكالية الأمن ، بمنطق إيلاء الأهمية في المقام الأول للديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة ، حيث تصبح صناعة الاستقرار رهن التفاعلات الإقليمية المحيطة بالدولة([1]) .

و لما كان أمن و استقرار الدولة معرضا للعطب في أية لحظة ، تبدو العبرة ليس في استخدام القبضة الأمنية ، بل لا بد من التعاطي مع المسألة بوصفها محصلة نهائية للعديد من الشروط الاجتماعية ، السياسية الاقتصادية و الأمنية بعيدا عن القوة المادية و ممارساتها تجاه النخب أو الفئات الاجتماعية الأخرى .

و قد حاول بوزان و زملاؤه توصيف **"مركب الأمن الإقليمي"** (Regional security complexe) بأنه "مجموع الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للأمننة أو اللاأمننة ، أو كلاهما جد مترابطة ، بحيث أن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول ، بعيدة الواحدة عن الأخرى"([2]) ، حيث تتحول عملية

([1]) عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص 294 .
([2]) المرجع نفسه ، ص 293 .

بناء الأمن إلى الأكثر صعوبة ، خاصة في المناطق التي تعاني من فوضى و انهيار قاس للأمن و الاستقرار كما هو حال منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية ، مع طبيعة معضلاتها الأمنية العابرة للحدود .

و تتدخل عدة عوامل للتأثير في ديناميكيات التفاعل في مركبات الأمن الإقليمية ، من مستوى العلاقات والتلاحم التاريخي ، إلى التقارب الجغرافي و مبدأ التخومية ، فالاعتماد المتبادل الأمني ، و هي كلها متغيرات لها بالغ الأثر في إنتاج التفاعلات الأمنية الإقليمية ، في شكليها السلبي و الإيجابي ، على افتراض أنه لا يمكن إطلاق مركب الأمن الإقليمي على أي تجمع من الدول ما لم تكن بينها علاقات أمنية مكثفة تستجيب بشكل متكرر للمنبهات الأمنية المرسلة منها و إليها([1]) .

فالأمن ضمن سياق العالم الثالث لا يعود ببساطة إلى البعد العسكري ، نظرا لحساسية مجتمعاته إزاء معضلات الموارد ، البيئة و التهديدات عبر الوطنية التي أضعفت قدرتها على التعاطي مع المشكلات المرشحة لتصاعد وتيرتها في ظل تراجع تأثيرها في تفاعلات السياسة العالمية .

و هو ما حاول **ريمو فايرينان** (Raimo Vayrynen) لفت الانتباه إليه ، بالتأكيد على أنه بسبب هشاشة النظام الاجتماعي ، تغدو التكاليف الهامشية للهشاشة الاقتصادية ، التدهور الايكولوجي و التشرذم الاثني مشكلات مستعصية في الدول النامية أكثر منها في الدول المصنعة ، فمفهوم الأمن فيها لا يمكن فصله عن التهديدات غير العسكرية للأمن([2]) .

من منطلق المعطيات السابقة جميعها ، بات الأمن كرمز غامض أكثر تحققا في مجتمعات العالم الثالث منه في دول الشمال الصناعي ، كونه مركب يجمع بين الميزة السياسية و مركزية الدولة من جهة ، و حساسيته لانشغالات الغالبية العظمى من الدول الأقل قوة و شأنا على الصعيد العالمي .

و ما يدل على ذلك هو دراسة دور العناصر الأقل قوة – و التي عادة ما تمثل الأغلبية – داخل مجتمعاتها ، مقابل أولئك الذين ينصرفون إلى التركيز على نشاطات العناصر الأقوى ، و مع انتشار القيم الديمقراطية و تعاظم دور المنظمات الدولية في السياسة العالمية اتضح جليا أن العالم الثالث يمثل العنصر الأكثر تجاهلا داخل المجتمع الدولي ما أدى تاريخيا إلى تهميش صوته في العلاقات الدولية فكرا و ممارسة([3]) .

([1]) عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص ص 300-301 .

([2]) J.Ann Tickner , Re-visioning security , op.cit , p 304 .

([3]) Caroline Thomas and Peter Wilkin , "Still waiting after all this years : the third world on the periphery of international relations" . **The British Journal of Politics and International Relations** , 6(2) BJPIR , Vol 06 , 2004 , p 247 .

فالإشكالية لا تنصرف فقط إلى جسامة مصادر التهديد الجديدة إنما تتعداها إلى المعيارية في تحسس الخطر الناجم عنها في شقين أساسيين : العالم الثالث و العالم الصناعي المتقدم .

نحن ننتقل إلى نظرة موحدة للمخاطر ، لا مجال فيها لتهميش العالم الثالث أو الجنوب ، الذي أضحى مسألة أمنية مع تدفق تهديدات الإرهاب ، الهجرة و تجارة المخدرات ، ثم مصالح الشمال في تأمين الطريق نحو الموارد الطبيعية و استقرار نظمها السياسية و الاجتماعية([1]) ، فالعالم أمام هذه التحديات لن يعرف إلا المزيد من الفوضى ، حيث يبقى الأمن مجرد خطاب و شعار بعيد عن نوايا بناء أسسه و ضمان تفعيله([2]) .

ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ليكون لها وقعا شديدا على العالم الثالث من جهة وانشغالات الغرب (أمريكا) الأمنية من جهة ثانية .

أما العالم الثالث فقد تأثر بمستوى ما باتت تدار به تفاعلات السياسة العالمية ، و صعد معها ليس كفاعل و لكن كمصدر للتهديد ، و تحولت الأنظار في السياق الأمني إلى رصد علاقة الغرب بالآخر أو ببقية العالم ، و تحديدا العالم الثالث([3]) .

و مهما اختلفت التصورات و تباينت الآراء حول أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي هزت أركان العظمة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية ، من ضمنها الجدل حول كونها تتحول الآن إلى معلم في دراسة العلاقات الدولية قياسا بمستوى التغيير النظري و العملي الذي خلفته ، أم أنها لا تعدو أن تكون رقما قد يكون ساهم في تصحيح الكثير من المفاهيم و التصورات ، كان لها وقعها على صيرورة الانشغالات الأمنية العالمية التي نلخصها في التالي :

الأولى : إعادة النظر في الكثير من النظريات الأمنية و الإستراتيجية التي تركز في الأساس على الكيفية التي يمكن من خلالها مواجهة الأخطار التي تفرزها البيئتان الداخلية و الخارجية ، علما أن البارادايم المركزي لم يتأثر كثيرا ، حيث مثلت الحرب العالمية على الإرهاب عودة للمفهوم العسكري التقليدي ، كما أنها أخذت لب أجندة الدراسات الأمنية بمختلف اتجاهات الصراع بين الدول ، الردع النووي و مراقبة التسلح([4]) ، كما برهنت الأحداث أن مقولة تراجع المتغيرين العسكري و السياسي مقابل تنامي دور المتغير الاقتصادي ليست في الحقيقة سوى فرضية

([1]) Caroline Thomas and Peter Wilkin , op.cit , pp 245-246 .

([2]) أنيسة أكحل العيون ، مرجع سابق ، ص 05 .

([3]) Barry Buzan and Lene Hansen , op.cit , p 232 .

([4]) Ibid , p 231 .

مثالية ، فالتواجد الأمريكي في أفغانستان و العراق تغذيه الاهتمامات العسكرية ، الدينية و السياسية بالدرجة الأولى .

الثانية : تحول الإرهاب من مشكلة هامشية إلى أهم انشغال أمني ، فالإرهاب في العلاقات الدولية ظاهرة قديمة جدا ، لكن الإشكال المطروح بشأنها هو صعوبة الإجماع بين الدول حول تعريف الظاهرة و تحديد عناصرها ، انطلاقا من اختلاف الرصيد الفكري و العقائدي الذي يدرك من خلاله كل طرف ذات المسألة .

الثالثة : كان لانكشاف هشاشة الغرب بعد حرب الخليج الثانية أن تصاعدت حدة التناقض بين أطرافه و برز توجه لإحلال الإسلام محل الشيوعية من خلال نعته بالتطرف و الإرهاب ، و قد أعلن ذلك صراحة الأمين العام للناتو الأمريكي **ويلي كلايس** ، و دعمت أحداث مستهل الألفية أطروحة أن الإرهاب محض صناعة إسلامية .

كما تصور بعض منظري الغرب أن الإشكالية أو جوهر التناقض لا يكمن بين الإسلام و المسيحية كديانتين ، أو بين محمد صلى الله عليه و سلم و عيسى المسيح كحاملي رسالتين ، إنما بين الإسلام و الغرب كديانة و منطقة جغرافية([1]) ، و قد كان وراء هذا التصور الغربي للإسلام فرضية "العدو الضروري" التي من شأنها تبرير ميزانيات التسلح المكلفة و المتعاظمة .

الرابعة : ساهمت الأحداث في إحياء نظرية الأمن الجماعي ، بفعل المجهود الأكاديمي الذي يبذله الأمريكيون لإقناع الدول بأن المشاريع الأمنية المستقلة عن المظلة الأمنية الأمريكية هي ضرب من الخيال واللاعقلانية ، و يعكس هذا إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لمواجهة التهديدات الجديدة ، التي من بينها شكل ووتيرة علاقات الو م أ بالصين ، الاتحاد الأوربي و روسيا ، خاصة ما تعلق بنظرتهم للمقاربة الأمريكية لمواجهة الإرهاب – معنا أو ضدنا – .

الخامسة : بعد أن تحولت الو م أ إلى محج أمني للتنسيق الإستراتيجي العالمي ضد الإرهاب تكرست النزعة التدخلية و احتلت مساحة في أدبيات الأمن ، بما يجعل الحرب ضرورة لتحقيق الأمن الوطني ، و إذ ذاك حاولت الو م أ الإقناع بأن حرب العراق ليست مصلحة أمريكية بحتة([2]) ، بما يعكس هيمنة خطاب الأمننة كلما تطلب الأمر ، إن بانتهاك الحقوق المدنية و السياسية ، أو الالتزامات الدولية إزاء السجناء و نحو ذلك .

([1]) يوكسيل سيزغين ، ترجمة هشام الدجاني ، "هل يشكل الإسلام تهديدا للغرب" ، **الثقافة العالمية** ، العدد 107 ، جويلية/أوت 2001 ، ص 134 .

([2]) Barry Buzan and Lene Hansen , op.cit , p 251 .

و عليه باتت الو م أ بعد الأحداث تتشدق باسم الشرعية الدولية لاستحداث آليات مرنة تضمن القراءة اليقظة للتهديدات ، من قبيل الجمع بين سياستي الفوضى و البناء ، بما يعزز ما اصطلح عليه البعض **"الفوضى البناءة"** التي تعني التقاطع مع الدول الفاشلة ، فالإستراتجية الأمريكية تتضمن ضرب نموذج الدولة ذات الثقل كما حدث في العراق ، و كل ما يجري من تدخل تحت المسوغات الإنسانية هو تزكية هكذا دول رخوة فاشلة شرط أن لا يصل هذا الفشل حدا مأساويا ، يبقيها دوما في حاجة لعون الو م أ و حليفاتها ، كما يحقق على أبعد مدى الأهداف المستقبلية للإستراتيجية الكونية الأمريكية .

خلاصة الفصل :

نخلص في الأخير إلى أن مفهوم الأمن اكتسب نطاقات معرفية مختلفة وفقا لظروف البيئة المحيطة وتحولات السياسة العالمية ، و قد حاولنا الوقوف عليها من المرحلة التقليدية ، حيث انزوى المفهوم تحت مظلة الأبعاد العسكرية وفق التفسير الواقعي العقلاني شديد المحافظة ، إلى المرحلة المعاصرة و النظريات الحديثة التي حاولت بناء مقاربات أمنية غير تقليدية و لا عسكرية تستجيب لخارطة التحولات و مفهوم مجتمع المخاطر ، و تمثل النقدية وعلى رأسها مدرسة فرانكفورت أهم التصورات التي أعطت زخما معرفيا مثقلا لمفهوم الأمن ، أرغمت معه حقل الدراسات الأمنية على التكيف مع عمق ، سرعة و وتيرة تلك التحولات ، ذات الطبيعة المتشابكة و المعقدة من الأبعاد الاقتصادية إلى المجتمعية و البيئية ، فقد معها الأمن زخمه العسكري الصلب ، نحو مخاطر من طبيعة معقدة و متشعبة ، سنحاول الوقوف عليها من خلال مبدأ قطاعي (القطاعات الخمس) ، و قد كان ذلك كفيلا بالوقوف على نسبية المفهوم و ديناميته الشديدة ، و في ربطه بالاستقرار زاد المفهوم تعقيدا ، فقد يضيق ليقتصر على عدم الاستقرار الحكومي ، كما قد يتسع ليشمل القدرة/عدم القدرة على مواجهة أي تحد داخلي أو خارجي في ظل بقائه قيمة تنشدها المجتمعات و تسعى إليها .

الفصل الثاني :

التحديات الأمنية الجديدة

في ظل عولمة المخاطر

يشكل حقل الدراسات الأمنية كما أسلفنا من بين أهم الحقول المعرفية التي شهدت سجالا فكريا ونقاشات نظرية واسعة حول مضمونه ، نطاقه و ميادينه ، و قد سبق البحث في أهم مديري تلك الحوارات التي تتمحور في مجملها بين أولئك الذين يحصرون التهديدات الأمنية في نطاق الأبعاد العسكرية التقليدية البحتة ودعاة التوسيع الذين على الرغم من تشعب قناعاتهم الابستمولوجية ، إلا أنهم أجمعوا على أن الأمن في نهاية المطاف هو أمن الفرد كإنسان بالشكل الذي يكفل له التحرر من الفاقة و الانفلات من الخوف ، و تلامس مستويات التحرر هذه ليس فقط الأبعاد العسكرية ، التي لازالت قائمة – و لكن ليست مهيمنة – في ظل تنامي مؤشرات الأمن السياسي ، الأمن الاقتصادي ، الأمن المجتمعي و الأمن البيئي .

و قد ساهمت تحولات الثورة التكنولوجية الثالثة تحت تأثير متغيرات الاعتماد المتبادل المعقد و تدفق الاتصالات إلى ترسيخ قيم مجتمع المعرفة ، الذي أخذ ينمو جليا مصاحبا لتحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد قائم على ذات الأساس ، اتجهت معه الاهتمامات الأمنية من التمحور حول أمن الدول و المجتمعات إلى أمن الشركات ، الشبكات و الأسواق([1]) ، حيث تصبح العملية الأساسية في أي مجتمع – تحديدا متقدم – هي عملية إنتاج معرفة تفوق أهميتها كل عناصر الإنتاج التقليدية ،.

هي تحولات انتقل معها المجتمع البشري من مفهوم الأمن النسبي و محصلة الأمن القومي إلى مجتمع المخاطر في ظل تعولم الأخطار التي باتت تهدد الوجود البشري كافة ، و الذي له أن يجابه تحديات حروب الفضاء و حروب الشبكات ، الإجرام العالمي و الإرهاب الدولي ، أخطار الانفجار السكاني و تدهور مؤشرات الصحة التعليم و الفقر على الصعيد العالمي ، بما ينذر بعجز المفاهيم و المقاربات التقليدية عن تفسيرها و الاستجابة لتحدياتها .

و ربما كان عالم الاجتماع البريطاني **أنتوني جيدنز** هو الذي أبرز بقوة العلاقة بين العولمة و المخاطر ، حيث تؤدي الأولى إلى نتائج بعيدة المدى و تترك آثارها على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، لكن باعتبارها عملية مفتوحة متناقضة العناصر ، تسفر عن مخرجات يصعب التكهن بها أو السيطرة عليها .

و بوسعنا دراسة هذه الظاهرة من زاوية ما تنطوي عليه من مخاطر ، فكثير من التغيرات الناجمة عن العولمة تطرح أشكالا جديدة من الخطر ، تختلف اختلافا بينا عما ألفناه في العصور السابقة ، لقد كانت أوجه الخطر في

([1]) Johan Ericsson and Giampiero Giacomello , "The information revolution , security , and international relations :(IR) relevant theory?" **International political science review** , Vol 27 , N°03 , 2006 , p223 .

الماضي معروفة الأسباب و النتائج ، أما مخاطر اليوم فهي من النوع الذي يتعذر علينا أن نعدد مصادره و أسبابه أو نتحكم في عواقبه([1]) .

لكن الرائد في تفجير قضية المخاطر و وضعها على قائمة جدول أعمال علم الاجتماع المعاصر هو **إيرليش بك** (Ulrich Beck) أستاذ علم الاجتماع الألماني في مفهومه حول **"عولمة المخاطر"** (La Société Risques des) .

فمجتمع المخاطر هو نظرية اجتماعية تصف إنتاج و إدارة المخاطر في المجتمع الحديث ، كما كز بك على دور وسائل الإعلام الجماهيرية في الكشف عنها ، و وصف ضروب المصالح السياسية و العلمية المتنافسة والخاصة بكيفية إدارتها ، ولا يعني بذاته أنه مجتمع تزيد فيه معدلات الخطر ، بقدر ما يعني أنه مجتمع منظم لمواجهتها لأنه مشغول بالمستقبل و بالأمن في شكل متزايد ، و هو ما ولد فكرة الخطر .

و لاريب أن مفهوم التحديات/المخاطر الجديدة لا يخلو من الإشكالية ، فالذي يميز التهديدات القديمة عن الجديدة ليس واضحا دائما ، حول ما إذا كان الفيصل الرئيسي بينهما أن الأولى تمثل قضايا عسكرية صلبة في حين أن الثانية هي قضايا أمنية غير عسكرية ناعمة ، أو أن الأولى تمثل تهديدات خارجية للدولة ، مقابل الثانية التي تمثل تهديدات داخلية لها .

لقد عني الأمن في أوائل القرن الحادي و العشرين بمعالجة مواطن الضعف في جميع أشكال الضرر والاضطرابات و الأذى الذي لحق بالدول و المجتمعات ، بما في ذلك الهجمات الكارثية و الكوارث الطبيعية والصناعية ، فيما بات يعرف بحوادث **"البجعات السوداء"** (Black Swans) ، و هي حوادث ضعيفة الاحتمال شديدة العواقب ، مثل هجمات الحادي عشر من سبتمبر و أحداث تسونامي ، و التي تمثل في المتوسط معدل واحد في المائة تقريبا من الأحداث المهددة كلها([2]) ، فوفقا لذات النظرية ، مع أن وقوع بعض تلك الأحداث في السنوات العشرين المقبلة قد يكون ضعيفا جدا ، فإن احتمال وقوع واحد أو أكثر منها ، في

([1]) السيد يسين ، "عولمة المخاطر و الأمن الإنساني" ، جريدة **القدس** ، 12 أكتوبر 2009 ، على الرابط التالي : (2012/11/10)
http://www.alquds.com/news/article/view/id/126493

([2]) إيكاترينا ستيبانوفا ، "الاتجاهات المستقبلية للتهديدات الأمنية العنيفة" ، في : التطورات الاستراتيجية العالمية : رؤية استشرافية ، مرجع سابق ، ص 198 .

وقت واحد هو احتمال أكبر ، ما يأخذنا لعالم الأحداث التي يعد احتمال وقوعها ضعيفا ، لكن تكون لها عواقب وخيمة أو كارثية([1]) .

وإذا كان البشر تعرضوا للمخاطر طوال تاريخهم ، إلا أن المجتمع الحديث معرض لنمط خاص من الخطر نتيجة لعملية التحديث ذاتها التي غيرت من التنظيم الاجتماعي ، و إذا كانت هناك مخاطر نتيجة لأسباب طبيعية كالزلازل و الفيضانات ، و التي لها آثار سلبية على الناس أينما كانوا ، إلا أن المخاطر الحديثة من ناحية أخرى هي نتاج النشاط الإنساني في الأساس .

سنحاول في هذا القسم من البحث بلورة إجابة لمجموع التساؤلات التالية :

- إذا كان البحث في قضايا الأمن قد انتقل غداة الحرب الباردة من مفهوم الأخطار المتماثلة إلى تلك اللامتماثلة ، ففيم تتمثل هذه الأخيرة ؟ ما أبعادها و مؤشراتها ؟
- كيف يمكن النظر أمنيا إلى المسائل الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو البيئية ، و تحسس الخطر الناجم عنها ؟
- كيف تتغير التصورات الأمنية ، و لماذا تضفي الدول و المؤسسات الدولية الطابع الأمني على بعض القضايا؟
- إلى أي حد يمكن لقضايا الهجرة ، الهوية و الحركيات المجتمعية أن تتحول إلى محددات لإفراز اللاأمن ، بعد أن كانت عوامل للثراء و الوحدة الوطنيين ؟
- ما شكل و مستوى التفكير الاستراتيجي في ظل عولمة التهديدات ؟ و بأي شكل تستطيع الدول خاصة الصاعدة منها بناء تصورات استباقية و إجراءات وقائية بهدف التكيف و من ثم التموقع في حيز الديناميات المتفاعلة و المتشابكة اقتصاديا ، سياسيا ، ثقافيا و أمنيا ؟

و سينصرف التحليل فيما يلي إلى التركيز حول أبعاد بعينها ، لأهميتها معرفيا و حساسيتها في ارتباطها بخارطة تموضع المخاطر الجديدة في المرحلة التي نحياها ، علاوة على تعبيرها القوي على أهم محددات الأزمة الأمنية في الساحل الإفريقي ، و هي في مجملها إما أخطارا سياسية أو اقتصادية أو مجتمعية أو بيئية أو هي مجتمعة و هي ذاتها يمكن النظر لها على أنها مؤشرات لعدم الاستقرار ، بالنظر لتداخل محركاتها و شمولية تداعياتها .

و سنتناول كلا منها على حده على نمط استقراء المؤشرات التي يحويها كل متغير و بالتالي تخصيص الطرح لنلامس أكثر شكل و مستوى تلك الأخطار .

([1]) ديفيد جون جهيراد و لورنز جولفيتز و ويليام نيتزي ، "النفط في القرن الحادي و العشرين : الاستجابة لدوافع التغيير الجديدة" ، في : **عصر النفط : التحديات الناشئة** ، تحرير : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2011) ، ص 129 .

المبحث الأول : العامل/ المخاطر السياسية

إذا قلنا أمن سياسي ، مخاطر و تحديات سياسية ، استقرار/عدم استقرار سياسي نعني بذلك تحليل العلاقة المتعدية حيث الأبعاد السياسية ، أو عناصر النظام و الحياة السياسية في أي مجتمع يفرز في المقام الأول اللاأمن السياسي ، الذي يمس كيان الدولة و النظام معا و يشوه سلاسة تفاعل القيم التي يوردها للمجتمع .

و في المقابل غياب الأمن السياسي هو محصلة لاهتزاز الاستقرار الاجتماعي ، فحتى تكون آمنا سياسيا ، عليك تأمين البنية التحتية من مجمل ما تفرزه من تحديات بغض النظر عن شكلها أو مضمونها .

و هو ما يتقاطع بشكل جلي مع مفهوم الاستقرار السياسي ، حيث يؤكد **مارتن ليبست** (S.Martin Lipset) "ارتباطه بوجود قناعة شعبية بأن المؤسسات و القوانين السائدة هي الأكثر مواءمة للمجتمع ، و أن الخضوع لتلك القوانين كفيل بتحقيق المصلحة العامة و حماية المجتمع من التهديدات"([1]) ، لذلك فأي اختلال في العلاقة في شكل توتر ، صراع أو أزمة بين الدولة و المجتمع يعيق الأولى عن تحقيق الضبط الاجتماعي المطلوب ، مما يولد حالة من عدم الاستقرار السياسي .

لا ينبغي أن يفهم من الأمن السياسي كل ما هو مرتبط بتأمين الكيان السياسي للدولة ، "بما يعني محاربة كافة الأنشطة الهدامة الصادرة من مواطني الدولة ، أم الناتجة عن اختراق حواجز الأمن من جهات أجنبية"([2]) فهي ليست في نهاية المطاف سوى شريكا من بين عدة شركاء في رصد خلاصة التفاعلات السياسية محليا وإقليميا و عالميا ، فقد حدد الباحثون مرجعيات ثلاث للأمن السياسي : الدول ، الأنظمة الدولية و الإقليمية كالاتحاد الأوربي أو الآسيان و الحركات عبر الوطنية من قبيل الإسلام أو الكنيسة([3]) ، حيث ساهم شيوع عدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي ، و ظهور أنواع شتى من المشكلات الاجتماعية إلى تركيبة ثنائية للمجتمعات([4]) :

- جانب ستاتيكي مستقر و ثابت ، يتشكل من مجموعة النظم و المؤسسات .
- و جانب ديناميكي متغير و متجدد يشير إلى طرق الثقافة و التفكير التي تتغير و تتبدل مع الزمن .

([1]) محمد محمود السيد ، **استراتيجيات الاحتواء : كيف يمكن التكيف مع حالات عدم الاستقرار السياسي** ، إصدارات المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، على الرابط التالي : (2016/03/02)

/http://www.rcssmideast.org/Article/4019

([2]) عبد الله محمد مسعود ، علي عباس مراد ، **الأمن و الأمن القومي** (بنغازي : المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، 2004) ، ص 71 .

([3]) Hélène Viau , op.cit , p 86 .

([4]) موسوعة مقاتل من الصحراء ، الاستقرار الاجتماعي ، مرجع سابق .

و الجانبان لهما التأثير المباشر على المجتمعات ، فدواعي البحث في الأمن السياسي هو التحوي عن المسببات و التداعيات التي و إن اكتست مظاهر مجتمعية إلا أنها تبدو سياسية أكثر على غرار مقاربات : الدولة الفاشلة و الطبيعة المتحولة للنزاعات و أخيرا تراجع قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان .

المطلب الأول : أزمة الدولة الفاشلة

أفرز واقع ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تحولات جوهرية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي وفق ما يستجيب لمقتضيات المنظومة الأمنية من قضايا الإرهاب ، التطرف الديني و الجريمة عبر الوطنية ، التي تتخذ من عجز و فشل الدول ملاذا للنمو و الانتشار([1]) .

و يعد الرأي القائل : أن الدول الهشة تمثل خطرا يتهدد "الشمال" حديثا نسبيا ، و بات مصطلح الدولة الفاشلة الذي ظهر للمرة الأولى مطلع تسعينات القرن الماضي بالتزامن مع توارد الحديث عن "الانتقال الديمقراطي" يتداول كثيرا في الأدبيات السياسية ، حيث انتقل من التسويق السياسي الإعلامي إلى الحقل الأكاديمي ، أقوته و أخذت على العمل به الوكالات الدولية و التنظيمات غير الحكومية ، على غرار صندوق السلام (Fund of peace) الذي بات يقدم تقارير دورية ، مقدما قراءة شاملة عن أسباب و مؤشرات قياس الفشل على الصعيد العالمي ، من أكثرها فشلا إلى أشدها استقرارا .

و رغم أن هذه الدول لا تمثل إلا 13% من دول العالم ، يعيش فيها سدس سكانه ، هي المسؤولة حسب تقارير عن نصف الحروب الأهلية التي نشبت حتى الآن في العالم ، حيث أمست تهديدا خطيرا للأمن الدولي ، و هي التي كانت و ما تزال طرفا فيما نسبته 77 % من مجموع الأزمات الدولية التي اندلعت في عصر ما بعد الحرب الباردة ، و المصدر لما يربو على 75 % من العدد الإجمالي للاجئين في العالم([2]) .

إذا أثرنا مفهوم الدولة الفاشلة نشير إلى نقيضتها الدولة المتماسكة ، التي تستطيع الحفاظ على حدودها الإقليمية و تأمين مستوى لائق من الخدمات المجتمعية ، في ظل مناخ متماسك اجتماعيا ، و نظام ناجح ومستقر سياسيا([3]) ، و هو ما يتحقق في ظل عملية "البناء الوطني" (Nation Building) كخلاصة لجهود التنمية الاقتصادية ، التحديث السياسي و الدمقرطة([4]) .

([1]) Chester A.Crocker , "Engaging failing states" , **Foreign Affairs** , Vol 82 , N°05 , September/October 2003 , p 34 .

([2]) كاتي كليمان ، "الأزمات و الصراعات الإقليمية و الدول الهشة" ، في : جرايمي هيرد ، مرجع سابق ، ص ص 115-117 .

([3]) مارتن غريفيش ، تيري أوكلاهان ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2008) ، ص ص 221-222 .

([4]) Chester A.Crocker , Ibid , p 37 .

فالديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي أجيز لها أن تمارس العمل السياسي ، إنما من خلال التداول السلمي و الفعلي للسلطة و عبر الطبقات الاجتماعية المختلفة ، حيث تتاح المشاركة الشعبية و تكافؤ الفرص لكافة المواطنين دون تمييز ، حيث بإمكان الإسهام في الحياة العامة أن يولد الأمن و الاستقرار في المجتمع([1]) .

و إذ تزداد ظاهرة الدول الفاشلة تعقيدا ، فإن التعريفات التي تم التوصل إليها تشير إلى مراحل مختلفة تمر بها الدول ، ما أفسح المجال أمام تكاثر التسميات المشتقة من أصل واحد مثل : الدول المتداعية ، الضعيفة والهشة ما أدى للتضارب بين العلماء على اختلاف الحقول البحثية ، من العلوم السياسية إلى الاقتصاد و نحو ذلك([2]) .

و الفشل في مجمله يعكس غياب أو تشويه كل تلك الأنشطة و الآليات ، ما ينتج عنه عدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي ، و قد حاول البعض توسعة المقاربة و ربطها بمفاهيم الدولة المفككة (Disintegrated) أو المنهارة (Collapsed) ، و حتى الهشة (Fragile states) إذ ثمة خصائص تجمع بينها ، خاصة الظروف المعيشية المفزعة التي يحياها السكان و ينهار معها مفهوم المؤسسات و القانون كليا أو جزئيا تحت ضغط مجتمعي هائل ، و وسط عنف متفجر ، حيث تبقى كشبح في الخارطة العالمية([3]) .

و إذا كانت الحصيلة الأكيدة من هذا الطرح هي شيوع عدم الاستقرار السياسي ، الذي هو حتما ليس فجائي الحدوث ، إنما عملية تراكمية ، بمؤشرات و تأثيرات قابلة للتفاقم ، نصبح معها أمام حالتين من عدم الاستقرار السياسي([4]) :

- عدم الاستقرار السياسي المؤقت ، هي حالة تتسم بمحدودية مؤشراتها و قصر المدى الزمني لتأثيراتها .
- عدم الاستقرار السياسي الممتد/الطويل الأمد ، الذي يتسم بتعدد و تعقد مؤشراته ، يولد بالضرورة تداعيات خطيرة في مدى زمني ممتد ، يعبر هذا الصنف عن حالة الوهن الأمني و عدم الاستقرار المستديم الذي تتخبط فيه منطقة الساحل دولا و شعوبا ، و تكون هنا المسببات متعددة و متشابكة بأبعاد داخلية و خارجية .

رغم أن لا يخلو الطرح أحيانا من التعسف ، أمام غياب معايير و أسس تحظى بالإجماع مقارنة بأسس و معايير القانون الدولي ، التي تبقى خاضعة للنظرة المعيارية للغرب و للو م أ على وجه التحديد ، حيث لم تتضح بعد مدى فاعلية التصنيف ، أو نطاق استخدامه فعلا لدى صناع القرار .

([1]) علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي ، مرجع سابق ، ص 137 .

([2]) كاتي كليمان ، مرجع سابق ، ص 130 .

([3]) علي الزعبي ، "ما هي الدولة الفاشلة" ، **جريدة القبس** ، السنة 41 ، العدد 14117 ، الاثنين 17 سبتمبر 2012 ، ص 19 .

([4]) محمد محمود السيد ، مرجع سابق .

نأخذ الإرهاب مثلا و هو يأم الانشغالات الأمنية حاضرا ، هناك معيار وحيد و صريح ، إرهابنا ضدهم و ضد من يواليهم هو الشر المقلق ، بينما إرهابهم ضدنا فهو موجود و ملائم ، نفس الشيء بالنسبة لفشل الدولة فهي مسألة متأرجحة بين "هم " و "نحن" .

فعلى مدى العقود الماضية ، بدا أن التحول المفاهيمي في وصف الدول الفاشلة من "فرص للنفوذ والتوسع" إلى بيئات واهنة تشكل تهديدات إستراتيجية ، لم يأت ذلك إلا نتيجة تعاظم اهتمام أغلب الدول المتقدمة بأمنها الإنساني([1]) .

ففي عام 2002 ، و في إطار وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي" ، تم إقرار أن الدول الهشة تشكل تهديدا رئيسيا ، إذ "أن أمريكا الآن ليست مهددة من دول غازية ، بقدر ما هي مهددة من الدول الفاشلة"([2]) ، فكان لزاما الحشد الدولي أمريكيا لوقف نزيف هذه الدول و تحصين البيئة الأمنية الدولية .

إذن لا شك أن كل دولة فاشلة هي مفككة و منهارة تحاكي جملة من الاختلالات عن تحقيق الضبط الاجتماعي المنشود ، و ينبع هذا الاختلال من عدة عوامل([3]) :

1- فقدان السيطرة الفعلية على أراضيها ، نتيجة تآكل السلطة الشرعية .

2- عدم القدرة على توفير قدر معقول من الخدمات العامة .

3- العجز و الإخفاق عن التفاعل بإيجابية مع الفواعل العالميين على اعتبار أنها عضوا كامل العضوية في المجتمع الدولي .

من جهة أخرى تضمن دليل الدول الفاشلة للعام 2012 الصادر عن صندوق السلام و مجلة السياسة الخارجية (Foreign policy) اثني عشر مؤشرا عالميا اعتمدت كمعايير لقياس فشل الدولة ، ضمن مجموعتين : تظم الأولى المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية ، أما الثانية فالمؤشرات السياسية و العسكرية ، تضمن كل منها جملة من العناصر و الإجراءات الفرعية ، يوضحها الشكل التالي :

الشكل رقم 01 : مؤشرات قياس فشل الدول

([1]) كاتي كليمان ، مرجع سابق ، ص 116 .

([2]) المرجع نفسه ، ص 118 .

([3]) علي الزعبي ، مرجع سابق ، ص 19 .

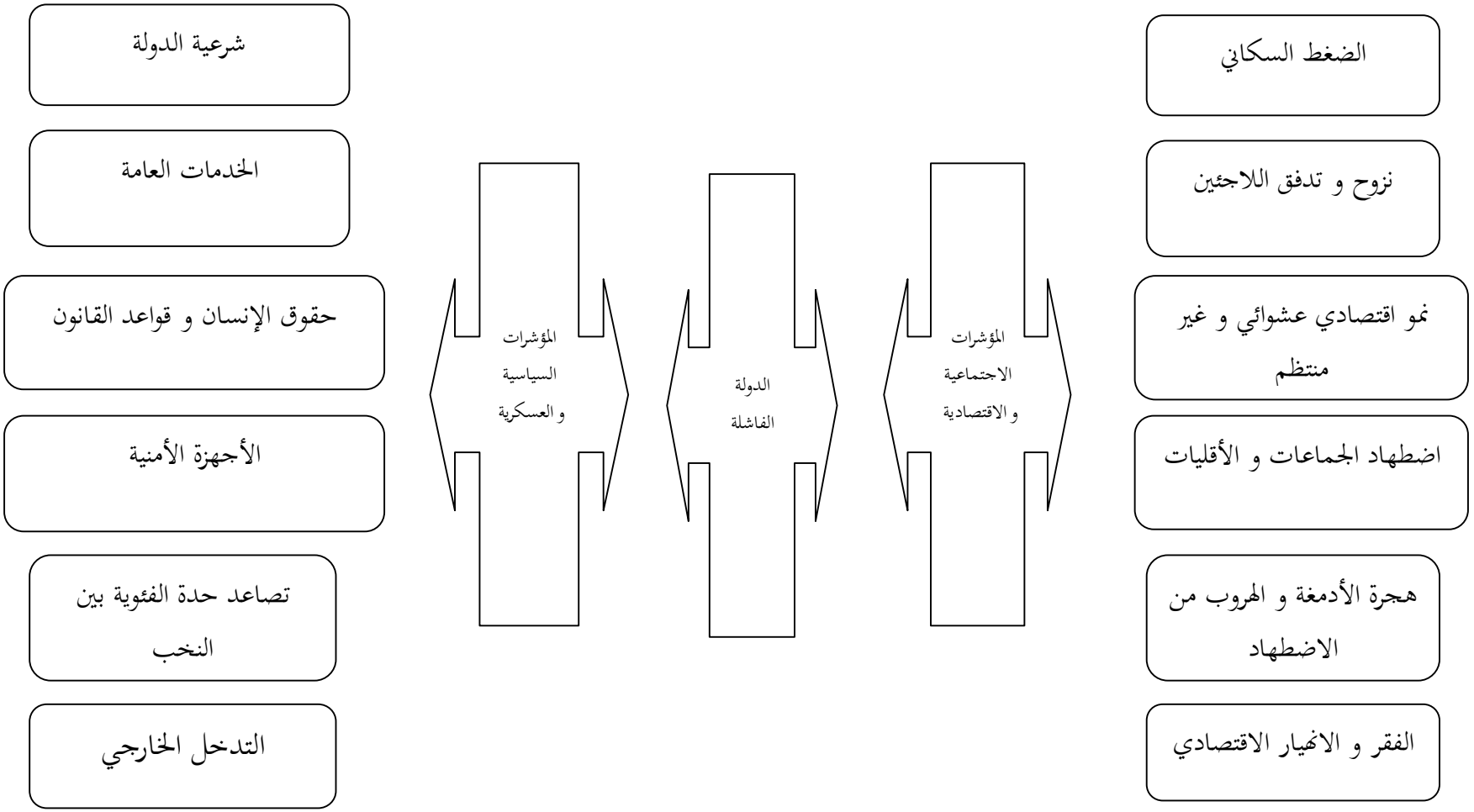
الضغط السكاني
نزوح و تدفق اللاجئين
نمو اقتصادي عشوائي و غير منتظم
اضطهاد الجماعات و الأقليات
هجرة الأدمغة و الهروب من الاضطهاد
الفقر و الانهيار الاقتصادي
المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية
الدولة الفاشلة
المؤشرات السياسية و العسكرية
شرعية الدولة
الخدمات العامة
حقوق الإنسان و قواعد القانون
الأجهزة الأمنية
تصاعد حدة الفئوية بين النخب
التدخل الخارجي

Source : The Fund for Peace , **Analysis of failed states index 2012** (Washington, The Fund for Peace publication FFP, 2012) , p 12 .

و قد خلص التقرير إلى تجميع الخصائص و المواصفات للدول على الصعيد العالمي ضمن المؤشرات الأربع أفرز هو الآخر أربعة أصناف من الدول تتدرج صعودا من الانهيار و العجز ، إلى الأمن و الاستقرار و النجاح بمعنى آخر من الدول الواقعة في دائرة الخطر ، مع الإشارة إلى أن دول الساحل الإفريقي تقع ضمن نفس الحيز إلى الدول التي تم تحذيرها من العجز الاجتماعي و الاقتصادي ، ثم الدول التي ترقب الفشل سواء كليا أو جزئيا وانتهاء بتلك الناجحة و المستقرة .

غير بعيد عن التفسيرات السوسيولوجية ، الاقتصادية و السياسية ، قد نفهم الفشل في ظل مقاربة ثلاثية بين : النزاع ، تغير النظام و الدولة الفاشلة([1]) ، و تسعى مقاربة العالم الثالث للأمن الاستدلال على أن نشأة الدولة في الغرب تختلف عنه في هذه الدول ، التي قد يكون الفشل فيها تحصيلا للاعدالة الظاهرة الاستعمارية ، بما يثبت وجود فجوة اقتصادية ، اجتماعية و عسكرية بين الغرب و بقية العالم ، و بذا تغدو قضايا الحكامة ، العنف و المشروعية مؤشرات ذات دلالة في ابستومولوجيا تحليل الأمن([2]) .

لكن رغم أهمية العامل التاريخي في توضيح جانب من الطرح ، تبقى الدولة ذاتها الفاعل الأساسي في تحصيل التوازن الأكبر في المجتمع أو تلافيه ، و تأتي علاقة الدولة و المجتمع في قمة التوازنات التي على الدولة ضبطها جيدا فالفشل على هذا المستوى ينتج اختلالات جمة منها :

- ممارسة الدور الوصائي الإكراهي على المجتمع ، من خلال الإفراط في استخدام القوة و تشديد الإجراءات الأمنية ، و ما ينتج عن ذلك من حجب للحريات .
- فقدان الثقة بينهما نتيجة تراكمات السياسات الحكومية ، الفاشلة في توفير الحد الأدنى من التوقعات المجتمعية .
- تجاوز الدولة للتركيبة المجتمعية في المجتمعات التعددية ، مما ينتج سياسات طائفية محبطة .

و مع أن العنف يشكل أحد مظاهر الاستدلال على عدم الاستقرار السياسي ، لكن هناك من يرى خلافا لذلك أن الاستقرار السياسي لا يقترن بغياب العنف السياسي ، حيث اللجوء إليه كما ترى الباحثة المختصة في شؤون الأقليات **نيفين مسعد** يعكس إفلاس النظام في التعبير بوسائل أخرى أو اقتناعه بعدم جدواها .

([1]) Chester A.Crocker , op.cit , p36 .

([2]) Barry Buzan and Lene Hansen , op.cit , pp 201-202 .

فالاستقرار السياسي حسبها ظاهرة نسبية و مرنة ، تعكس قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات استجابة لتوقعات الجماهير ، و احتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق ، دعما لشرعيته و فعاليته([1]) .

ففي ظل تصاعد معدلات النزاع و تشعبها ، فرض ترتيب جديد في تفاعلات القوى في المجتمعات فمن بين خمسة و عشرين دولة –مطلع الألفية – تمثل مسرحا لنزاع ، أفرز أغلبها عنفا أهليا داخليا ، كما أن النظام الاجتماعي الوليد لا يمكن أن يكون إلا هشا ضعيفا ، سواء نشأ مع تدخل خارجي أو حرب أو انتقال بالتفاوض كونه يحتاج لعقود حتى يتعافى و يصبح أكثر مؤسساتية ، و هو ما يعبر بشكل جلي عن الأخطار المتمركزة في إفريقيا ، الشرق الأوسط و جنوب غرب آسيا .

و مع أن عدوى الدول الفاشلة ، يمكن أن تنتقل إلى أقرب جاراتها ، إلا أن لها من القدرة على الانتشار ما يجعلها شديدة الفتك بالبيئة الدولية برمتها ، و تشير الدراسات إلى أن الدول الهشة تفرض على الدول المجاورة تكلفة أكبر من تلك التي تتحملها هي نفسها ، ففي الوقت الذي تقدر فيه الكلفة السنوية لدولة ما فاشلة 276 مليار دولار ، يقع على عاتق البلدان المجاورة الحصة الكبرى من هذا العبء المالي (و هي 206 مليار دولار تقريبا)([2]) ، مما يعني الرفع من احتمالات الإخفاق ، و صعوبة ظهور دول تتسم بجودة آدائها ، تحصيلا لعدوى الجار السيء ، المقلق و المثير للمتاعب .

ففي إفريقيا وحدها هناك أربع مجموعات لجيران من هذا النوع تتعايش جنبا إلى جنب من الشرق إلى الغرب ، بما لا ينفي إمكانية التداخل بينها جميعا هي([3]) :

- **المجموعة الأولى** : ساحل العاج / غينيا / ليبيريا / سيراليون .
- **المجموعة الثانية** : جمهورية الكونغو الديمقراطية / روندا / أوغندا / جنوب السودان .
- **المجموعة الثالثة** : السودان (دارفور) / تشاد / جمهورية إفريقيا الوسطى .
- **المجموعة الرابعة** : الصومال / إثيوبيا / أريتيريا .

و لا شك أن الالتحام الذي يمكن أن يحصل بين المناطق الأربع كفيل بأن يدفع القارة بأسرها إلى شفير الهاوية ، من خلال توفير البيئة الحاضنة لتفريخ الإرهابيين الدوليين ، و منشأ لمخاطر صحية فتاكة (الإيدز

([1]) عزو محمد عبد القادر ناجي ، "مفهوم الاستقرار السياسي في الدولة" ، **الحوار المتمدن** ، العدد 2189 ، 2008/02/12 ، على الرابط التالي: (2015/03/02)

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124635

([2]) كاتي كليمان ، مرجع سابق ، ص 117 .

([3]) المرجع نفسه ، ص ص 117-118 .

والإيبولا) و موطنا لشبكات الجريمة المنظمة و ساحات لكوارث بيئية تهدر التنوع البيولوجي ، بما يلقي بتبعاته على البشرية جمعاء ، لأنه لا أحد في نهاية المطاف سيسلم من الأذى .

بالمحصلة يمكن القول أن الدولة الفاشلة هي تلك العاجزة عن إنتاج استقرارها الاجتماعي و السياسي في ظل عالم تتجاذبه تفاعلات متعددة الأبعاد ، الأطراف و التداعيات ، حيث باتت محيطا رخوا لنمو مخاطر جسيمة من شأنها تشويه المشهد العام ، فاستقرار الأمن العام في المجتمع يعكس علاقة التفاعل الإيجابي بين مكوناته من جانب و عناصر المنظومة الأمنية من جانب آخر ، بما يشكل رادعا للمخالفين من الأفراد والجماعات([1]) .

على النقيض من مفهوم الدولة الفاشلة نجد الدولة الذكية ، التي بات يقاس ذكاؤها بمدى قدرتها على توفير و إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها .

فالدولة الفاشلة إذن ، لا تشكل تهديدا لبقائها فقط و لكن خطرا على حياة سكانها ، كما قد تكون من التهديدات الأكثر خطورة و حساسية للأمن الإقليمي نتيجة الهجرة غير الشرعية ، انتشار الأوبئة و توسيع رقعة النزاعات المسلحة المرهقة للشعوب دون غيرها ، و في ظل تفاقم المعضلات الآنفة الذكر و اشتدادها مع ارتفاع نسب الفساد ، فلسوف يفرض ذلك ضريبة باهظة على المجتمع الدولي ، في ظل فرضيات تتشبث ببقاء الدول الفاشلة تهديدا دوليا كبيرا على مدى فترة تتراوح بين عشر و ثلاثين سنة ، فالدول الخمس و الثلاثون التي عدت فاشلة عام 1979 ، ما برحت كذلك عام 2009 ، بل أن الفجوة آخذة في الاتساع بشكل مطرد منذ سبعينات القرن الماضي بين الدول التي تتسم ببؤس آدائها و سائر البلدان النامية .

و لا يفوتنا هنا ربط الفشل الأزموي للدول بشيوع الفساد و ثقافته ، و هو الذي بات آفة و متلازمة الدولة الحديثة تحديدا في الدول التي خرجت لتوها من صراع أو عنف مهما كان شكله أو تلك التي تعيش مخاض انتقال سياسي .

و قد وجدت العديد من الدراسات بهدف تحديد مفهوم الفساد ، و العبرة هنا ليست في المستويات الدنيا من فساد المسؤولين الصغار ، لكن التركيز عليه في مستوى آلة الدولة نفسها ، فهو آفة الدولة الحديثة يلتهم سنويا الملايين ، من خلال استخدام المرافق العامة الحكومية لتحقيق المكاسب الشخصية ، بانتهاك القانون و تجاوزه متى ما تطلب الأمر ذلك .

([1]) عمار عواد ، **المواطنة و الأمن** (القاهرة : بدون دار نشر ، 2009) ، ص 141 .

و يبرز الفساد كواحد من أكثر العقبات خطورة في وجه الانتعاش الاقتصادي و البناء السياسي و المجتمعي خاصة في الدول التي خبرت شكلا من الصراعات ، و هو الذي يبدأ في التفشي في المراحل الأولى لإعادة البناء مستغلا انهماك المجتمع الدولي في توفير المساعدات الإنسانية ، و في انتظار هذه التدفقات المالية ، يكيل الفساد ضربة موجعة للمناطق التي تتأرجح على الحافة بين إعادة الإصلاح و العودة إلى النزاع .

كما تبين للمحللين أن الفساد هو نشاط تتزايد صعوبة تفكيكه عن التأثيرات الأوسع لعمليات الاحتيال و الجريمة المنظمة و السرقات على المستويات الدولية واسعة النطاق([1]) ، إذ يؤدي انتشاره إلى كبح تنمية الكيانات الحكومية الفعالة ، كما يقوض الشرعية الحكومية ، ففي إفريقيا أقيمت عديد المشاريع مثل الطرق و المصانع ، ثم هجرت بسبب الفساد ، و مثل هذه البنية الشبكية الفاسدة ليست جديدة و لكن جزء لا يتجزأ من الكيانات القائمة ، ما يجعل كشفها والتصدي لها أمرا في غاية الصعوبة ، إذ استفادت عديد الأطراف من مفهوم "**الدولة العصابة**"([2]) الذي كرسته بعض الدول الإفريقية و حركات التمرد ، التي مولت حروبها عبر استنزاف الموارد مقابل الحصول على السلاح .

و الفساد ليس حكرا على دول الجنوب ، لكن يزدهر بدرجة ما في معظم المجتمعات تقريبا ، و في كل زاوية من الكرة الأرضية ، فأمريكا وحدها تسجل فقدان 600 بليون دولار نتيجة عمليات الاحتيال رغم آلة التنفيذ و الرقابة القانونية الفعالة([3]) ، فآلة الفساد داخل الدولة تعمل على عرقلة تطوير إدارة ناجعة و فعالة وإعاقة إعادة الإصلاح الاجتماعي ، كبح التمثيل الجيد و المحاسبة ، بما يؤدي تدريجيا إلى تآكل المؤسساتو حماية المكتسبات غير الشرعية ، ضمن عملية إضعاف المنافسين و المصلحين المحتملين .

المطلب الثاني : الطبيعة المتحولة للنزاعات

ارتبطت حركية النظام الدولي لعقود بنظام الدولة السيدة ، فانكماش حدودها في عالم ما بعد السيادة السياسية ، أو مفهوم السيادة المائعة القزمة ، أكد أن إدارة مشكلات الأمن ينبغي أن تتمخض عن بنى عبر وطنية شموليا أو إقليميا .

([1]) غلين . تي – وير و غريغوري بي . نوون ، "ثقافة الفساد في الدول الخارجة من النزاع و الدول النامية" ، في : **تخيل التعايش معا : تجديد الإنسانية بعد الصراع الإثني العنيف** ، تحرير أنطونيا تشايز و مارثا ميناو ، ترجمة : فؤاد السروجي (الأردن : الأهلية للنشر و التوزيع ، 2006) ، ص 255 .

([2]) خالد حنفي على ، **الشركات العالمية : لعبة الصراع و الموارد في إفريقيا ، السياسة الدولية** ، على الرابط التالي : (2015/09/08) ***https://www.facebook.com/rcrcsudan/posts/1471011646444632***

([3]) غلين . تي – وير و غريغوري بي . نوون ، المرجع نفسه ، ص 265 .

و مع أن التوقعات إزاء الألفية الثالثة تميل إلى التفاؤل بمستقبل إيجابي ، غير أن التفكير بالحرب والأخطار الناجمة عنها لم يختف من أفق العالم ، و إذا كان العالم يعيش على مشارف حقبة سلمية و معولمة ، على الأقل ما تعلق بغياب صراعات كبرى بين الدول الكبرى ، غير أن نفس العالم يمر بمرحلة انتقالية ، ما تلبث فيها أخطار الحرب تتراجع حتى تعاود الظهور من جديد ، أما خارج العالم المتقدم فإن الصراعات كانت و لا زالت مستمرة فكلاوزفيتس الذي تحدث عن "ضباب الحرب" ، يتبعه طرح غير بعيد يعكس "ضباب السلم"([1]) ، هذا الأخير رغم ما يمكن أن يولده من شعور بالرضى و الاسترخاء من أن الصراع أو الحرب قد وضعت أوزارها ، إلا أنه سرعان ما تتفجر سلسلة من المخاطر المتخفية تحت أي سبب من الأسباب ، إنها حالة للسلم المشوش ، الذي تلوح في أفقه نذر حرب قادمة .

و إذا كانت نهاية الحرب الباردة وضعت مفاهيم جديدة للحرب ، بشكلها الخارجي بين الدول ، أو الداخلي ممثلا في الحروب الأهلية ، فإنها (الحرب) كانت واحدة من التأثيرات التي شكلت و تشكل عالم اليوم فالخارطة المتشعبة للشعوب و الأقاليم ، التي تعج بالهويات و علامات النصر و الهزيمة ليست إلا نتاجا للحرب ومحصلة لها([2]) .

انتقل معها التحليل من مفهوم الحروب التقليدية ، الذي هيمن لعقود طويلة كرسه ما خبرته البشرية من حروب كبرى بين الدول من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين ، بحربين عالميتين و حرب باردة ، إلى ما أطلق على تسميته "الحروب الجديدة"([3]) ، و هي حروب ما بعد الحرب الباردة ، تتسم بارتباطها بفشل الدولة في التعامل مع التحولات الناتجة عن التغير الاجتماعي الذي فرضته العولمة ، بظهور الأثرياء الجدد و أمراء الحروب و شبكات الاتجار غير المشروع ، و كلها تتقاطع مع عوامل الجشع و الكسب غير المشروع ، بما يزيد وهن الدولة ، إذا لم يسبب انهيارها التام .

و في زخم التفاعلات التي أفرزتها العولمة لم تعد تفسر الحرب تحت مسمى الحرب التقليدية ، بما يعكس قيام دولة بجيشها النظامي باختراق الحدود السياسية لدولة أخرى سيدة ، أو مواجهة منظمة نسبيا في منطقة محددة بين قوات عسكرية نظامية ، مع كثافة قتالية عالية و دور مهيمن لدول و أطراف مسلحة خاضعة بشكل أو بآخر لسيطرة الدولة ، إلى أشكال جديدة من الحرب أو النزاعات المسلحة في البلقان ، وسط إفريقيا كولومبيا

([1]) فريد هاليداي ، مرجع سابق ، ص 89 .

([2]) المرجع نفسه ، ص 90 .

([3]) حسن الحاج على أحمد ، "أكبر من دارفور : الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 22 ، ربيع 2009 ، ص 11 .

بما يعد مزيجا أكثر تعقيدا من أنواع و مستويات مختلفة من العنف المسلح ، من محلي إلى عابر للحدود الوطنية بدرجة كبيرة من التشرذم ، يتزايد فيه دور الأطراف التي لا تتبع الدولة ، بدوافع متعددة و مختلفة غالبا (عرقية و دينية ، اجتماعية و سياسية) ، من العنف المتماثل ، المعروفة أطرافه و محركاته إلى تصلب عود العنف اللامتماثل المتشابكة تفاعلاته و معه مستوى العنف الناجم عنه ، حيث تتراجع القوة العسكرية التقليدية ، أمام قوة الاقتصاد الثقافة و الإعلام ، و هو ما يطرح إشكالية كبرى حول قدرة العالم المتقدم على الاستجابة للالتزامات الأمنية خاصة ما تعلق بحفظ السلام في ظل نمو متطلبات العالم النامي .

و يميز الحرب اللامتماثلة التباينات الكبيرة بين عدد المقاتلين في القوة العسكرية الكلية ، في تنظيمها و توظيفها على حد سواء([1]) .

فقد نتج في عالم اليوم انخفاض مستوى الصراعات العالمية العسكرية بين حلف الناتو والكتلة الشرقية وغيابها تماما في الفترة 2009/2004 ، نحو غلبة الصراعات الداخلية و تنامي التهديدات المرتبطة بحياة الإنسان سواء تعلق الأمر بتزايد عدد ضحايا العنف السياسي الذي فاق 14 مليون ضحية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أو ضحايا الفقر ، المجاعة و الأوبئة ، و مع احتمال عودة الصنف الأول من النزاعات ، إلا أن المجموع السنوي سيبقى منخفضا في حدود نزاع إلى اثنين سنويا .

هذا و قد تعددت أشكال العنف السياسي ، إذ حاول الباحث **ستاتيس كاليفاس** (Stathis Kalyvas) التمييز بين ما اصطلح عليه حربا أهلية تقليدية و تلك الحديثة ، حيث الأولى مدفوعة بمبررات إيديولوجية و أهداف سياسية ، قد تكون حتى نبيلة لخدمة ما تطمح إليه الجماعة ، بينما الثانية يميزها الإجرام و تحركها أهداف غير سياسية ، خاصة و ضيقة([2]) ، و هو ما حاولنا الاستدلال عليه من خلال معطيات الجدول فيما يأتي :

([1]) أوستن لونج ، "الحروب اللامتماثلة في القرن الحادي و العشرين : الإرهاب الدولي و التمرد و حرب الطائرات من دون طيار" ، في : **الحروب المستقبلية في القرن الحادي و العشرين** ، تحرير : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط 1 ، 2014) ص 24 .

([2]) Stathis N.Kalyvas , "New and old civil wars : a valid distinction" , **World politics** , Vol 54 , N°01 , October 2001 , p 100 .

الجدول رقم 02 : التمييز بين الحرب الأهلية التقليدية و الحديثة

شكل الحرب / متغيرات الحرب	الحرب الأهلية التقليدية	الحرب الأهلية الحديثة
– الأسباب و الدوافع – شكل و طبيعة الدعم – وتيرة العنف	– هموم و انشغالات جماعية – تحظى بدعم شعبي واسع النطاق – عنف مراقب و متحكم فيه	– غنائم و مصالح خاصة – غياب الدعم العام – عنف عشوائي

المصدر : . Stathis Kalyvas , op.cit , p 102

بناء على تحليل معطيات الجدول بدا واضحا التمييز بين صور الصراع التقليدية و تلك الحديثة من خلال عدة مؤشرات تتراوح بين : المحركات و الدوافع ، شكل و وتيرة الدعم الذي تحظى به ، و بالتالي مستوى العنف الذي يمكن أن ينجم عنها ، تحول معها الجنوب إلى هلال للأزمات و اللاأمن (Arc of insecurity) من إفريقيا إلى الشرق الأوسط مرورا بوسط و جنوب شرق آسيا ، حيث بات 90% من أشكال الصراع العالمي مرتبطا بعوامل التغير الاجتماعي ، الفقر ، الأزمات الثقافية و السياسية الناجمة عن إعادة تقسيم الثروة في عالم ما بعد انحسار الظاهرة الاستعمارية الحديثة .

هذا و كان للحروب الإثنية و الانفصالية عودة قوية ، على ضوء تفريخها أشكالا من الجريمة المنظمة والمصالح الاقتصادية ، و أحد مظاهر هذه الحروب قدرة المجموعات المتمردة على تمويل نفسها من نشاطات عابرة للحدود مثل جمع التبرعات من الجاليات في الخارج (نمور التاميل ، حزب العمل الكردستاني ، الجيش الجمهوري الإيرلندي) ، أو الاتجار بالمواد الخام المنتجة محليا (إفريقيا) ، أو الاستثمار في عمليات إنتاج المخدرات (أمريكا اللاتينية) ، و قد سمح هذا الوضع الدولي ببروز أشكال جديدة من الصراعات([1]) .

تبعا لذلك حاول الباحثون في الغرب على امتداد العقدين الأخيرين رصد خارطة العنف عبر الوطني أمثال **صمويل هنتنغتون** (Samuel Huntington) و **بنجامين باربر**(Benjamin Barber) الذي أدى إلى تأجيج الصراع بين الغرب و المجموعات الحضارية المنافسة ، من منطلق أن الغرب مركز التحديث العالمي ، استطاع بثقافته و اقتصاده السياسي أن يكون الشكل المسيطر في مسيرة العولمة ، مقابل ردود فعل ثقافية معاكسة تحول معها

([1]) فريد هاليداي ، مرجع سابق ، ص 94 .

الاختلاف إلى خطر محدق ممثلا في الإسلام ، الشرق ، الصين أو الجنوب عامة ، و في ظل التفوق الأمريكي في عالم القوى التقليدية و النووية ، لم يعد أمام معظم المنافسين المحتملين أي خيارات سوى الاستسلام أو البحث وتطوير تقنيات ناجحة لحرب متماثلة ، فكانت العودة إلى حرب العصابات و التمرد ، حيث تقل أهمية التفوق الأمريكي .

و كان هذا طريق من يسعون إلى تغيير الوضع الجيوسياسي القائم ، و من المناطق الأساسية المتضررة من الحرب اللامتماثلة و الإرهاب الدولي الرقعة الواسعة في شمال إفريقيا ، الشرق الأوسط و جنوب غرب آسيا([1]) ، التي أصبحت موردا عالميا للإرهاب و التطرف ، مختلف أشكال العنف السياسي و الطائفي .

من جهة أخرى اتجه **كريس هابلز غراي** (Chris Hables Gray) إلى تحديد قائمة بمسميات الحرب في المرحلة المعاصرة كتعبير عن أشكال الصراعات المستقبلة من قبيل : حروب الفضاء ، حرب المعلوماتية ، حرب بلا نهاية ، حروب الخيال ، الحرب التكنولوجية ، الموجة الثالثة للحرب ، الجيل السادس للحرب([2]) ،... و نحو ذلك .

مقابل كل تلك المسميات يعتبر إيجاد طريقة جديدة للحرب تتمحور حول استخدام مركبات موجهة عن بعد يشار إليها "بالطائرات دون طيار" ، إحدى الحلول الأساسية لاستحداث قدرات لامتماثلة ردا على الحرب اللامتماثلة و الإرهاب الدولي ، ففي الوقت الذي باتت تدار فيه الحروب بقدرات الطائرة دون طيار ، فعن طريق سلسلة من التعريفات أو الحلقات المستخدمة على نطاق واسع داخل أجهزة الجيش و الاستخبارات الأمريكية هي كما يلي([3]) :

- اعثر (find) : هي عملية تحديد مكان الهدف في النطاق الجغرافي الواسع ، فضلا عن إعطاء فكرة تقريبية عن نشاطه .
- حدد (fix) : حيث يتحدد الهدف ، من خلال تصفية المعلومات الاستخباراتية .
- دمر (finish) : بعد تحديد المكان يصبح بالإمكان تدمير الهدف ، عن طريق سلاح تطلقه الطائرة دون طيار ، و في حالات أخرى باستخدام القوة البرية .

([1]) أوستن لونج ، مرجع سابق ، ص 28 .

([2]) Damian Grenfell and Paul James , **Rethinking insecurity war and violence : Beyond savage globalization ?** (London and New York : Taylor and Francis group , 2009) , p10 .

([3]) أوستن لونج ، المرجع نفسه ، ص ص 42/41 .

- استغل (exploit) : يمكن هنا استغلال المعلومات الاستخباراتية الناجمة عن تدمير الهدف ، و استقراء ردود الأفعال في المحيط المعني .
- حلل (analyze) : و تمثل الحلقة الأخيرة في السلسلة ، بما يعني بناء الصورة الاستخباراتية الموجودة عن التنظيم أو التنظيمات الأوسع التي ينشط في إطارها الهدف ، بما يسمح بإعادة الدورة و البدء بالعثور على هدف جديد .

و تعرف العملية في مجموعها اختصارا بدورة (F3EA) ، كما يوضحها من جديد الجدول التالي :

الجدول رقم 03 : عناصر دورة (F3EA)

اعثر	حدد	دمر	استغل	حلل
استخبارات الإشارة استخبارات بشرية	استخبارات الإشارة استخبارات التصوير فيديو الحركة الكاملة (طائرة من دون طيار)	القوة الجوية منصة جوية (طائرة من دون طيار)	استغلال المستندات المحققون استخبارات الإشارة استخبارات بشرية	المحللون قاعدة البيانات و برامج التقييم

المصدر : أوستن لونج ، مرجع سابق ، ص 41 .

و إذا كانت قراءة الجدول تؤكد الفارق الذي أحدثته حرب الطائرات دون طيار ضد الأخطار اللامتماثلة فهي حتما قضت على إرهابيين و كانت في المقابل سببا في نشوء عصابات و إرهابيين جدد ، بتعبير آخر ، بات بالإمكان اليوم اختراق الحدود دون الحاجة لحيازة قدرات عسكرية ، حيث أصبح متاحا للدولة صغيرة ذات إمكانيات بسيطة أو حتى جماعات بل أفراد ، إحداث تدمير اقتصادي و أمني بالغ باستخدام أدوات الحرب المعلوماتية ، اختراق بنوك المعلومات أو القيادة من خلال أدوات حرب جديدة كالهجوم بالفيروسات أو القنابل الإلكترونية ، و من هنا لم يعد للبعد الجغرافي نفس الأهمية التي حظي بها في مرحلة سابقة .

و مع أن مفهوم الحرب المعلوماتية مازال غامضا باعتراف المتخصصين ، غير أن الاستخدام الذكي للمعلومات و تحصيل المعرفة ، يعني كسب رهانات هذه الحرب و بالتالي ضمان الأمن المنشود سياسيا و اقتصاديا .

و بعيدا عن المغالاة في الطرح نشير إلى أن مسارات العولمة أدت إلى إشاعة العنف من خلال عولمة القوة كما ساهمت في توسيع آثار الحروب الإقليمية في أفغانستان ، العراق و نحوهما ، ما أفرز نمو شكلين للصراع :

الأول : نمو النزاعات عبر الوطنية مهما كان طابعها أو محركاتها .

الثاني : عرف العالم مفهوم التدخل الدولي الإنساني ، حيث بات للحرب ضرورات أخلاقية بدعوى حماية قيم الحرية و مسيرة الديمقراطية ، كما هنالك ارتباط وثيق بين حالات الحرب الأهلية و ما تولده من آثار إنسانية مرعبة و بين الفقر ، مع أن المجتمعات الغنية يمكن أن تحارب بعضها بعضا ، لكن احتمالات الحرب بينها تظل بالتأكيد أقل من تلك التي تسود بين المجتمعات الفقيرة و المهمشة([1]) .

و نخلص اعتمادا على ما سبق إلى النتائج التالية([2]) :

1- ليست كل أشكال الصراع معولمة ، و إن كانت الحديثة منها تتجه لتكون كذلك .

2- ارتباط الصدامات عبر الوطنية بالمناطق التي شهدت الخبرة الاستعمارية ، ما انعكس على هرمية السلطة التسلطية فيها .

3- تشعب أشكال الصراع انعكس على آثاره و تداعياته ، مع تورط قوى إقليمية و دولية ، حيث غدت شمولية و عميقة .

4- مع التدفق المتسارع للمعلوماتية دخلنا عصرا تميزه حروب الشبكات و الفضاءات الإلكترونية .

5- من بين آليات احتواء تلك النزاعات الاتجاه نحو أقلمتها ، حيث تتحول الدول و غيرها من الفواعل في منطقة جغرافية ما إلى شركاء في بناء جو من الاستقرار و الأمن ، و منع الانتشار إلى مستويات أوسع و بالتالي أشد خطورة .

و تشير دراسات إلى أن التحول النوعي في مرتكبي العنف صوب الفاعلين من غير الدول ، رغم بقاء الدولة في أعلى قائمة الأطراف التي تقتل غالبية العسكريين و المدنيين في المعارك ، فمن بين كل الاتجاهات التي عرضت تطور النزاع و مختلف نطاقاته لا تخرج عن نطاق ثلاث اتجاهات تبعث على القلق من وجهة نظر المخططين الأمنيين هي([3]) :

أولا : الانتشار و التنويع ، و الدور المتنامي للأطراف من غير الدول من الجماعات دون الوطنية ، إلى الشبكات العابرة للحدود الوطنية ، كان لها الأثر الأكبر في تقويض الاستقرار السياسي للدول ، حيث استغل هؤلاء الفواعل ضعف الدولة و محدودية قدراتها للقيام بوظائفها الأساسية لتحقيق "اختراقا موازيا" ، يتم فيه

([1]) فريد هاليداي ، مرجع سابق ، ص 117 .

([2]) Paul James and Jonathan Friedman , "Globalization and the changing face of war" , In : Damian Grenfell and Paul James , op.cit , pp 21-31 .

([3]) إيكاترينا ستيبانوفا ، مرجع سابق ، ص ص 224-225 .

مساومة الدولة على الشراكة في وظائفها ، و أحيانا إنهاء احتكارها للاستخدام الشرعي للقوة ، حال حزب الله في لبنان ، و محاولة الحوثيين للوصول لحالة مشابهة([1]) .

ثانيا : يبدو التحدي الرئيسي في تأثيرات زيادة التشظي و تحول النزاعات إلى عابرة للحدود ، و غيرها من أشكال العنف المسلح المنظم .

ثالثا : القلق بشأن ارتفاع أشكال العنف في المدى المتوسط ، كالإرهاب و العنف الطائفي ، و مختلف أشكال الصراع المجتمعي ، الموجه أساسا ضد المدنيين .

المطلب الثالث : هشاشة الديمقراطية و تراجع حقوق الإنسان

لم يكن العقد الأول من القرن الواحد و العشرين وقتا مواتيا لحظوظ الديمقراطية في العالم ، فبعد فترة من التقدم الاستثنائي نهاية الربع الأخير من القرن العشرين ، وصل الانتشار الشامل للديمقراطية إلى التوقف طبقا لما أسماه **لاري دايموند** (Larry Diamond) "الركود أو الانحسار الديمقراطي"([2]) ، ببروز إشارات عن تآكل قيم الديمقراطية مع تراجع مستوى الحرية في العالم و ارتداد الكثير من الديمقراطيات في البلدان الناشئة .

فقد بات تحدي هشاشة الديمقراطية من بين التحديات التي تضاف إلى تحديات الحروب و عدم المساواة رغم أن نشرها و توسيع قيمها يحقق غايات تحقيق الثروة و الأمن ، فرغم أن الديمقراطية تنتشر اليوم في طول العالم و عرضه ، بعد الموجة التي مست دول الكتلة الشرقية سابقا ، و حاليا الحراك الذي يفرزه الربيع العربي فهي باتت تواجه العديد من العثرات شكلا و موضوعا ، و مع دعم المجتمع الدولي للتوجهات الديمقراطية في أعقاب الحرب الباردة ، التي انتصر فيها خيار الديمقراطية الليبرالية ، لكن ذلك لم ينف ظهور منافسين جدد . وقد طرحت مفاهيم عديدة لتصنيف النظم السياسية الهجينة انطلاقا من مفهومي الديمقراطية و التسلطية كمفهومين مرجعيين ، و من هذه المفاهيم نذكر :

- الديمقراطية الانتخابية (Electoral Democracy) .
- و الديمقراطية المشوهة أو غير المكتملة (Defective Democracy) ، و من أشكالها :
  - الديمقراطية الإقصائية (Exclusive Democracy) .

([1]) محمد محمود السيد ، مرجع سابق .

([2]) مارك ف. بلانتر ، "الشعبوية ، التعددية و الديمقراطية الليبرالية" ، مجلة **المشكاة** ، كانون الثاني 2010 ، المجلد 21 ، العدد 01 ، على الرابط التالي : (2013/11/10)

http://www.dchrs.org/File/Tarjamat/PopulismPluralismAndLiberalDemocracyMarcFPlattner.pdf

- و الديمقراطية الخاضعة للسيطرة (Domain Democracy) .
- و الديمقراطية غير الليبرالية (Illiberal Democracy) .

فضلا عن مفاهيم أخرى مثل : التسلطية الانتخابية (Electoral Authoritarianism) ، و التسلطية التنافسية (Competitive Authoritarianism) ، و شبه التسلطية (Semi-Authoritarianism) ، و هناك جدل واسع بشأن هذه المفاهيم سواء من حيث تعريف كل منها ، أو الحدود التي تفصل فيما بينها ، أو مدى حجيتها من الناحية العلمية([1]) .

و بينما تركز الاهتمام على انتشار الديمقراطية في المجتمعات غير الديمقراطية ، فهو لا يجب أن يغفل تقييم السياسات في الدول الراسخة ديمقراطيا([2]) ، حتى و إن انصرف الأمر للجوانب الشكلية التي بدت منيعة حسب الظاهر، و إن لم تكن صلبة تماما ، بما يتطلب إعادة التفكير فيها ، و ابتكار أدوات جديدة و تطويرها تستجيب لتحدي الهشاشة ، الذي تبرز بعض مظاهره في التالي([3]) :

- يبدو التركيز على الأشكال السياسية ، القانونية و الانتخابية ، يخفي استمرار ملامح غير ديمقراطية ، حيث تظل مخاطر استبداد الأقلية ماثلة ، كما تأخذ أشكالا حادة في المجتمعات ذات التنوع الإثني ، فيما لا تتم المحافظة على حقوق الأقليات بالشكل الكافي ، ففي حين تظهر أمثلة كالهند بأنه يمكن للديمقراطية الليبرالية أن تنجح في مجتمعات منقسمة بعنف ، إلا أنه ما من شك بأن التنوع الثقافي و اللغوي الشديد يجعل المهمة أكثر صعوبة .
- التناقض بين المساواة الظاهرية و حيادية النظام السياسي ، ما يبرز في تناقض الديمقراطية و علاقات السوق بسبب تدخل أو سطوة سلطة المال على السياسة ، حيث بدا في ممارسات السياسة المعاصرة قدرة السياسيين المقربين من رجال الأعمال على التأثير في مخرجات النظام عبر ما توفر بين أيديهم من أموال في الحملات الانتخابية و نحو ذلك .
- كما يبرز التناقض في السلطة الرابعة ، مع قدرة الإعلام على تشويه المعلومات و الخيارات السياسية ، في وقت ارتبطت فيه جودة النظام بعملية انتخابية حرة ، ديمقراطية و نزيهة لا يشوبها تشويه ، كما يبدو الإعلام أكثر الأطراف في العملية السياسية لا يخضع للمساءلة ، أو قادر على الانفلات من ربقها .

([1]) حسنين توفيق إبراهيم ، **الانتقال الديمقراطي : إطار نظري** ، على الرابط التالي : (2013/04/06)
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

([2]) فريد هاليداي ، مرجع سابق ، ص 128 .

([3]) المرجع نفسه ، ص ص 130-132 .

- هذا و باتت عالمية الديمقراطية تحت رداء الليبرالية قيد المساءلة ، من منطلق الطرح المحافظ الذي يقول بعدم جاهزية بعض الشعوب للديمقراطية ، و هو طرح معروف أعيد أحياؤه في اتجاهين :

الأول : بني على محاججة الحكام في الفضاء غير الغربي ، خاصة في العالم العربي بتعارض الديمقراطية الغربية و قيم مجتمعاتهم المحلية ، و هو ما استثمر فيه لعقود ، لكن تحول مع مرور الزمن إلى حجة بالية ، لشرعنة البقاء في الحكم لا غير .

الثاني : هو تقبل بعض الفلاسفة الليبراليين إمكانية السماح للمجتمعات غير الغربية بأن تحافظ على أشكال من الحكم غير الديمقراطي ، ما دامت تحترم القواعد الأساسية للنظام .

و تبدو العلاقة بين الديمقراطية و الليبرالية معقدة تعقيد تشابك حقوق الفرد بحكم الأغلبية ، و قد فصلا ليس من الناحية النظرية فحسب بل في الممارسة العملية أيضا ، و يتبين هذا بوضوح في مناقشة ديناميكيات التحول الديمقراطي التي بدأت تتكشف نهاية الحرب الباردة ، على ضوء تقديم **فريد زكريا** (Fareed Zakaria) لمصطلح "الديمقراطية اللاليبرالية" لوصف الأنظمة الهجينة ، التي باتت تختار حكامها اليوم من خلال انتخابات عادلة و نزيهة بدرجة معقولة ، لكن تعاني في المقابل نقصا في حكم القانون و حماية حقوق الأفراد والأقليات([1]) .

في المقابل يبدو أنه ليست الديمقراطية و حدها تعيش تشويشا ، فملف حقوق الإنسان هو الآخر بات أحد أعقد الإشكاليات حاضرا ، على الرغم من الأشواط الهائلة التي قطعها المجتمع العالمي في سبيل احترامها وفرض قيم الحداثة و التعددية من اتفاقيات جنيف و البروتوكولات الإضافية ، إلى الإعلان العالمي و العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الحقوق المدنية والسياسية و مختلف النصوص المكملة التي تعنى بقضايا المرأة ، الطفولة ، السجناء ، مختلف أشكال التمييز و نحو ذلك .

غير أن العقود الأخيرة من القرن العشرين و بدايات القرن الواحد و العشرين ، تشهد احتضارا في قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان مقابل انتشار منقطع النظير للنزاعات المسلحة و نمو تيارات العنف و التطرف ، التي لم تعد تميز بين الأهداف المدنية و العسكرية ، من ذلك تجاوزها الحقوق و الحريات العامة في الصين ، كوريا الشمالية ، العراق و أفغانستان ، كما لاقى الكثيرون حتفهم في مجازر الإبادة الجماعية في إقليم دارفور ، الصومال و نيجيريا ، ناهيك عن مصادرة حرية الرأي و التعبير ، قمع المظاهرات و الإضرابات العمالية و الطلابية استخدام أساليب لا إنسانية في الاحتجاز و التعذيب ، يضاف على ما أفرزته فضائح سجن أبو غريب و معتقل

([1]) مارك ف. بلانتر ، مرجع سابق .

غوانتنامو ، مع تنفيذ قرارات بالإعدام دون محاكمة ، و تدبير عمليات الاغتيال للسياسيين و الصحافيين من المعارضين([1]) .

و قد ازداد هذا الوضع تدهورا مع شراسة الحملة التي تقودها الو م أ و حلفائها تحت مسمى الحرب على الإرهاب ، حيث بات كل ما استعصى على الحكومات – في العالم النامي عموما و العالم العربي و الإسلامي على وجه التحديد – التصدي له و مواجهته ، يفسر تحت طائل الانتماء لتنظيمات إرهابية أو دعمها و مساندتها أو حتى تزكية و ترويج الفكر الإرهابي المتطرف .

و نظرا لأن المساواة القانونية لا تقابلها مساواة فعلية على أرض الواقع ، حيث تختلف كثيرا أحجام وأوزان و قوة الدول ، و بالتالي قدرتها على التأثير الفعلي على مجمل التفاعلات الدولية ، فإن هذه المفارقة تثير إشكالية كبرى في تنظيم العلاقات بين الدول و في وضع خطوط فاصلة بين الشأن الداخلي ، الذي هو مسؤولية الدولة المعنية وحدها ، و الشأن الخارجي ، الذي يتعين أن يكون مسؤولية المجتمع الدولي ككل([2]) .

و هناك ثلاث حالات على الأقل بات الحديث عن التدخل الدولي مقترنا بها ، و هي : "التدخل لأسباب إنسانية" لمنع انتهاك واسع النطاق لحقوق الإنسان أو وقفه ، و"التدخل لأسباب أمنية" لوقف استعمال وشيك أو محتمل لأسلحة الدمار الشامل ، و"التدخل لأسباب بيئية" لوقف إطلاق مواد تسبب أضرارا شديدة و واسعة النطاق لمناخ و معالم الأرض و البحر أو لاحتواء الأضرار([3]) .

ألم يؤد بهذا عصر الحداثة إلى خدمة هذه القيم أكثر فأكثر ؟ ألم تتح تقنيات الثورة التكنولوجية الثالثة للفرد الإنسان حياة أفضل أكثر رفاها ، أو على الأقل أكثر إنسانية ؟ أم أنها كانت وبالا على الإنسان و قيمه ؟

تحليل هذه التساؤلات يفرض علينا منطقين :

الأول : هو منطق الدولة التي باتت أكثر الكيانات تهديدا في بقائها و استمرارها ، ضحية الثورة المعرفية التي جعلت من الأفراد الخارجين عن الولاء يهددون أمنها باسم التمرد ، العصيان و الإرهاب([4]) .

([1]) إلياس أبو جودة ، **مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني** ، عدد 74 ، 2010/10/1 . على الرابط التالي : (2013/11/10)

http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?26155

([2]) منصر جمال ، **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية : دراسة في المفهوم و الظاهرة** ، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011/2010) ص 156 .

([3]) المرجع نفسه ، ص ص 157-158 .

([4]) امحند برقوق ، **العولمة و إشكالية الأمن الإنساني** ، على الرابط التالي : (2013/11/10)

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3060.html

الثاني : هو منطق الفرد ضحية تنامي التهديدات المرتبطة بحياته ، في بعدها السياسي نتاجا للقمع وفشل البناء السياسي أو فريسة لمخاطر الفقر ، المجاعة ، الأمراض و الأوبئة ، دون أن نغفل استغلال اليد العاملة من الأطفال و النساء و غيرهم تحصيلا لفقدان العمل و تحجيم القطاع العام ، بشكل لا يضمن لا العمل و لا الأجرة المناسبة و لا ظروفا لائقة لذلك .

من جهة أخرى و باستخدام منطق الأمن الذي ليس له إلا أن يتقاطع مع المنطق المزدوج للفرد و الدولة حيث صيرورة هذه الأخيرة مرتبطة بمدى نجاحها منفردة أو مجتمعة بضمان و لو الحد الأدنى من الحاجات المشتركة للإنسان و جعلها أولى من المصالح الوطنية الأنانية ، و ليس من سبيل لذلك إلا بترشيد التغيير الديمقراطي حيث تصاعدت في الآونة الأخيرة الأصوات المنادية بالتغيير ، و معها موجات الإصلاح السياسي في ظل الحلول التفتيتية التي تبنتها بعض النظم مع ضغط المجتمعات لتوسيع قاعدة التمثيل نظرا لتفشي الفساد و الاستبداد والاتجاه نحو عولمتهما في ظل عولمة المخاطر .

و الأغلب في الطرح أن الاندفاع في الحديث عن الإصلاح دون وضع الأسس المنهجية للتغيير ، مع الوضع في الحسبان اختلاف و خلاصة ظروف كل مجتمع يطرح إشكالية عدم مواءمة كل وسائل التغيير ، ويفرض حاجة التغيير إلى نوع من الترشيد ، العقلانية و الفعالية الديمقراطية ، و هي القيم الجديدة التي أخذت في تسويقها المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية ، ففي ظل عولمة حقوق الإنسان ، الديمقراطية و الحكم الراشد تجد الدول/المجتمعات غير الديمقراطية ، نفسها تعيش أزمة هوية مجتمعية بعيدا عن ضرورات العولمة السياسية .

فالاستقرار ليس وليد القوة العسكرية و القبضة الأمنية ، بل خلاصة تدابير سياسية ، اقتصادية و ثقافية تتفهم تطلعات الشعوب المشروعة ، و ليس هناك ما يبرر الخوف و الحذر الذي تبديه النخب الحاكمة من الحرية و توسيع نطاقها و آليات عملها في الفضاء الاجتماعي ، فقيمة الاستقرار ليست مناهضة لقيمة الحرية([1]) .

ففي الغرب حيث تكرست تقاليد الاستقرار العريقة سياسيا و اجتماعيا ، كانت متساندة بين مطلب الأمن وضرورات الحرية و متطلبات صيانة حقوق الإنسان ، فلا تناقض جوهري بينهما ، و تبدو هنا أية محاولة لفك الارتباط بين الاستقرار و الحرية ، بين الأمن و حقوق الإنسان ، سيفضي إلى مزيد من تدهور الأوضاع و انعدام أسباب الاستقرار الحقيقية .

فالديمقراطية كفلسفة حكم تقوم على منطق جامع بين بناء دولة الحق و القانون و تعزيز المشاركة السياسية للمواطن من منطلق مركزية مبدأ المواطنة ، مع الحاجة الملحة لجعل حقوق الإنسان الشعاع المحدد

([1]) محمد محفوظ ، مرجع سابق .

لمشروعية النظام السياسي ، بخلق الشروط الكفيلة بإنتاج أكبر قدر ممكن من الانتفاع بالقيم الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية مما يدعم في نهاية المطاف احتمالات الرفاه و يعزز الأمن و الاستقرار ، رغم أن الانتقاص من الحرية قد يكون ممكنا في بداية المرحلة الانتقالية .

و نظام الرشادة الديمقراطية الجامع بين المشاركة السياسية و الحكم الراشد يقتضي حركية بنائية ضرورية تقوم على إعادة الهندسة السياسية لفلسفة الدولة و النظام السياسي ، بشكل يجعل من البرلمان ضميرا مجتمعيا حيا قادرا على جعل الحكومة خادمة للمصالح العمومية ، مع وجود سلطة قضائية مستقلة تفرض الجزاء القضائي الرادع للتعسف و الفساد([1]) .

من جهة أخرى هو نظام محكوم بمنطق الجودة حيث تتحقق جودة سياسية مستدامة في ظل حسبة ديمقراطية قائمة على الشفافية ،كشف التجاوزات و محاصرة الفساد السياسي و الإداري .

و عليه يمكن القول أن قيم الحرية ، الديمقراطية و حقوق الإنسان أكثر القيم تهديدا في عالم تشوبه كل تلك المخاطر ، و في المقابل باتت هي نفسها المدخل الأساسي في العالم النامي لحل مشكلة الاستعصاء الديمقراطي ، كخطوة لخلق التوازن بين العقلانية المالية الاقتصادية و العقلانية السياسية ، و بناء هجين من الديمقراطية ، التنمية و الأمن و الاستقرار .

استنتاجا ، يمكن القول أن التصدي لتحديات من قبيل أزمة الدولة الفاشلة ، الطبيعة المتحولة للنزاعات وتراجع قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان لا تختصر مجموع الأخطار التي تتربص بالأمن السياسي ، إنما تمثل أهم المتغيرات التي يمكن أن يتيح التصدي لها خلق جبهة وطنية منسجمة و متماسكة ، من شأنها امتصاص الاحتقان المجتمعي المحلي ، و تحجيم حالة الفوضى العالمية في ظل ميوعة الحدود و تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة .

المبحث الثاني : العامل/ المخاطر الاقتصادية

يدرك الأمن الاقتصادي عادة من زاويتين ، الأولى تقليدية محافظة ، تعنى بالأسس الاقتصادية للقوة العسكرية للدولة بشكل يؤهلها لخوض غمار السباق نحو التسلح ، و بمنطق دولاتي أو ما بين الدول يعني أمن دولة ما لا أمن دولة أخرى .

أما وجهة النظر الموسعة فتتقاطع مع تراجع القبضة الحديدية للدولة منذ سلم وستفاليا نحو إعادة توزيع القوة تشمل خلافا لها الأسواق والمجتمع المدني[2] ، ففي ظل عولمة تدفق رأس المال ، بات يتسم مركب الأمن بالاتساع و

([1]) امحند برقوق ، "العرب و المنطق الديمقراطي" ، **دراسات استراتيجية** ، العدد السابع ، جوان 2009 .

([2]) Lisa Anderson , Antiquated before they can ossify : states that fail before they form , **Journal of International Affairs** , Vol 58 , N°01 , Fall 2004 , p 02 .

التبعية([1]) ، من منطلق قياس قدرة و مرونة كل طرف في النفاذ إلى محركات الاقتصاد العالمي من خلال الحصول على الموارد و اكتساح الأسواق الخارجية .

و حتى نفهم التحديات الأمنية في بعدها الاقتصادي في عالم ما بعد الحرب الباردة ، علينا تحليل وتفكيك بنية المنظومة الاقتصادية العالمية ، فالتحكم في محركات الاقتصاد العالمي يحدد خلاصة التفاعلات وعلاقات التجاذب بين مختلف الأطراف ، ما يعني في نهاية المطاف إدراك مضمون الأمن ، نطاقه و سياقاته وهي خطوة منهجية هامة في سبيل إدراك معضلاته و تداعياتها .

و سنحاول فيما يلي تفكيك المعضلة الاقتصادية مع أهم المخاطر التي باتت تؤرق الفرد ، المجتمع والدولة و المجتمع العالمي ، مع التركيز على مؤشرات : الأمن الغذائي المرتبط بقضايا الفقر ، الجوع و المجاعة ، تفاعلات النظام الاقتصادي العالمي و تحليل أزمة التنمية في الجنوب .

المطلب الأول : هرمية العلاقات الاقتصادية الدولية

على اختلاف المنظورات و تعدد المقاربات التي حاولت النظر إلى المسائل الاقتصادية من زاوية أمنية ، إلا أن مفهوم الأمن الاقتصادي قد يدرك على ضوء المحددات الآتية التي حاولت تلخيص المشهد في :

1/ التأكيد على ارتباط مجالات السياسة العليا بقضايا السياسة الدنيا ، حيث دخلت معالم الاقتصاد في عالم ما بعد الحرب الباردة مرحلة ما بعد نظام بريتون وودز ، الذي حكم الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية ، من خلال الاتجاه نحو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية كبرى ، تعكس التفاعلات بين الدول الرأسمالية المحكومة بديناميكية العولمة/الإقليمية ، و هي ثلاثة أقطاب كبرى : الو م أ ، أوربا و اليابان و هو ما يوحي بأن ما تعجز عنه الدولة القطرية قد تنجح الدولة الإقليمية في الاضطلاع به .

2/ الملاحظ في المرحلة الأخيرة من التطور في النظام الاقتصادي الرأسمالي ، أن قوى الإنتاج المهيمنة عالميا هي محصلة آلية سيطرة/تبعية بآلية تكامل/تفتيت ، قد يبدو الطرح متناقضا إلى حد ما ، حيث نشهد عمليات تندرج في إطار تحقيق تكامل على مستوى إقليمي أو دولي ، و أخرى تندرج في إطار التفتيت لكيان الدولة كما أشرنا سابقا .

3/ أفرزت هذه التغيرات طرح مسألة التنمية كقضية ملحة مجتمعيا من خلال خلق بدائل و آليات أكثر فعالية للوقوف على تحدياتها محليا و دوليا ، على غرار التصدي لأزمات الدين الخارجي انعكاسا لتوارد الأزمات

([1]) James Goodman, "Global capitalism and the production of insecurity" , In : Damian Grenfell and Paul James , op.cit , p 45 .

المالية العالمية و شيوع ظاهرة الفساد بشكل غير مسبوق ، حيث تأتي القارة الإفريقية على قمة الهرم نتيجة غياب المحاسبة و المساءلة الفعالة و الناجعة .

4/ ساهمت تحولات المنظومة الاقتصادية العالمية في تعميم مستويات التفاعل و الترابط حد الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية لبلدان العالم بهدف إلغاء الحدود السياسية للدول ، عبر منابر و مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي و المنظمة العالمية للتجارة ، مما يعكس الاختراق الذي تشهده سيادات الدول لصالح تكامل دولي شامل أفرزته مسارات العولمة ، حيث ستعبر الدولة العالمية عن الشكل السياسي لهذا التكامل في صورة اتحاد دولي شامل([1]) .

و قد أفرزت هذه المتغيرات بعض مؤشرات اللاأمن الاقتصادي من خلال تعزيز ثلاثة مظاهر :

المظهر الأول : تكريس التناقض شمال/جنوب أو التفاعلات غير المتوازنة بين المناطق المزدهرة الغنية وتلك الفقيرة البائسة ، التي باتت من أكثر المظاهر خطورة و تغذية للأمن .

إذ بات ينظر للعولمة كمشروع هيمنة جديد يدار عن بعد من الدول الغنية و القوية ، نحو إخضاع دول العالم الضعيفة و الفقيرة و استغلالها ، و تسود نظريات المؤامرة حول توظيف الإعلام و الثورة المعلوماتية و تطور التجارة العالمية .

المظهر الثاني : التنافس الدولي الحاد حول مصادر الطاقة و الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية ، أدى إلى استغلال علاقات التبعية و خلق مناخ لمنافسة غير متكافئة بين الأطراف ، و بالحصيلة معدلات نمو اقتصادي غير عادل رغم استحداث آليات للشراكة و الاعتماد المتبادل ، مما عزز بمستوى ما مظاهر عدم الاستقرار .

المظهر الثالث : التخوف من تكرار سيناريو الأزمات الاقتصادية العالمية ، و قد أثارت **كارولين توماس** (Caroline Thomas) الأبعاد الاقتصادية للأمن الوطني ، من خلال التأكيد على تجاوزه أمن الدولة الداخلي إلى حماية أنظمة الغذاء ، الصحة ، المال و التجارة بما يتسق و حاجات الإنسان الأساسية([2]) .

كما باتت سياسة العقوبات من أهم الإضافات الجديدة لقضايا الأمن الداخلي و الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة ، رغم أن فرض العقوبات يعتبر من الوسائل التكتيكية المستخدمة منذ زمن بعيد في الحروب ، بل و تشكل جزء من استراتيجية الحرب و فلسفتها([3]) .

([1]) سلوى بن جديد ، **قراءة سياسية في مواضيع و مسائل راهنة** (الجزائر : الملكية للطباعة و الإعلام و النشر و التوزيع ، 2008) ، ص11 .

([2]) J.Ann Tickner , Re-visioning security , op.cit , p 180 .

([3]) لورا سجوبرج ، "سياسة العقوبات" ، في : إيمي إيكرت و لورا سجوبرج ، **إعادة التفكير في القرن الحادي و العشرين : مشكلات جديدة و حلول قديمة** ، ترجمة و تقديم : جيهان الحكيم (القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ط1 ، 2011) ، ص 312 .

و قد شاع استخدام هذه الأداة على امتداد تسعينات القرن الماضي ، الذي عرف "بعقد العقوبات"([1]) تراوحت بين الأحادية و المتعددة الجوانب ، كما باتت انشغال حقوق الإنسان الأول لتداعياتها الإنسانية ، حال ما أنتجته في العراق مثلا و أكثر من حوالي ستة و ثلاثون دولة حول العالم تعاني نوعا أو آخر من أنواع العقوبات الاقتصادية .

و إذا أثبتت العقوبات الاقتصادية قدرتها على سلب القدرة المادية على تطوير برامج الأسلحة في نماذج بعينها ودفع الشعوب إلى تغيير سلوكها العدائي لصالح وسائل أكثر سلمية ، فهي لم تخف تحقيق أجندة سياسية لتصبح جزء من سياسة الأمن القومي ، رغم اختبائها خلف الستار السلمي ، بما يبرهن على استخدام سلاح أكثر فتكا و أشد ضراوة من الحروب و التدخلات العسكرية نفسها ، إذ لا مبالغة في الطرح الذي يرى أن سياسة العقوبات تمثل شكلا جديدا للحرب الحديثة و ليس بديلا عنها .

و مع أنه بات معلوما أن مركز القوة الاقتصادية و العسكرية خلال الخمسمائة سنة الماضية حتى مطلع الألفية الثالثة ، ظل متمركزا حول منطقة شمال المحيط الأطلسي ، تتقاسمه الدول الأثقل وزنا في أوربا و الساحل الشرقي لأمريكا ، غير أن تلك الهرمية بدأت بالتغير على نحو بطيء ، لكن بشكل متواصل ، من خلال صعود قوى شرق آسيا ، في مقدمتها اليابان ، ثم لحقت بركبها مجموعة أوسع من الدول أهمها الصين ، التي أخذت قوتها في تعاظم مطرد ، اضطرت مع هذه التغيرات الو م أ للتحول من المنطقة الأطلسية إلى تأسيس نفوذ لها في منطقة المحيط الهادي ، دون أن يعني ذلك هبوط أسهم الغرب أو تراجع هيمنته([2]) .

و قد سعت في هذا الإطار العديد من الفواعل الدولاتية إلى انتهاج سياسات اقتصادية قائمة على أساس الشراكة مع مختلف القطاعات على الصعيد المحلي ، و تحت إشراف المؤسسات الدولية بهدف تعظيم الاستفادة من قوى السوق العالمية و تحقيق التنمية الاقتصادية التي تشكل مدخلا للنهوض بالبنية السياسية و إدارة المعضلات الاجتماعية و الثقافية .

المطلب الثاني : مخاطر فجوة الغذاء العالمية

كان و لا زال منذ عقود خلت الأمن الغذائي أبرز تحد تواجهه الحكومات في البلدان الأشد فقرا كونه يختبر قدرة الدولة على توفير المواد الغذائية الضرورية بشكل منتظم على مستويين : مطلق و نسبي ، أما المطلق فيعني إنتاج الغذاء داخل الدولة المعنية بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي ، بما يلامس الاكتفاء الذاتي ، و أما

([1]) لورا سجوبرج ، مرجع سابق ، ص 313 .

([2]) فريد هاليداي ، مرجع سابق ، ص 30 .

النسبي فيعكس قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع و المواد الغذائية كليا أو جزئيا و ضمان الحد الأدنى منها بانتظام .

و يتأسس المفهوم على ثلاثة مرتكزات هي : الوفرة ، الانتظام و الرضى لدى جموع المواطنين والاحتفاظ بمخزون استراتيجي يمكن له مواجهة الأزمات الطارئة ، التي قد تحدث لعوامل تغير المناخ ، كما هو الحال في دول الساحل الإفريقي التي تعاني عجزا غذائيا مزمنا منذ عقود .

فتشخيص الجوع على أنه نتيجة لندرة الغذاء و الأرض ، لوم للطبيعة على مشكلات هي من صنع البشر([1]) ، فالموارد متاحة على أكثر من صعيد ، لكن تبقى دوما تعاني قلة الاستخدام أو سوئه ، مما يخلق الجوع لدى الكثيرين و التخمة للقلة .

و يعتقد أن معدل الزيادة في عدد السكان ، خاصة في الدول النامية ، يشكل خطرا كبيرا على مستقبل البشرية حيث تتناسب الزيادة بشكل عكسي مع معدلات الغذاء ، و يمثل توفيره لها خطرا على مشروعات التنمية ، وتعد دول أمريكا الشمالية و أوربا ، الوحيدة التي تتمتع بمستوى غذائي أعلى من المتوسط ، مقابل معاناة غالبية الشعوب الآسيوية و الإفريقية و الأمريكية الجنوبية من نقص في الغذاء الكمي و النوعي([2]) .

و قد أفرز نقص الغذاء عالميا أزمة انكشاف أمني خطير ، تحول معها الغذاء كسلعة إلى سلاح استراتيجي بيد القوى الكبرى و مؤسساتها لتحقيق مآرب سياسية ، و لا شك أن تفوق أمريكا على هذا الصعيد يرجع لمخزونها الغذائي الضخم و قوة إنتاجها الزراعي و الحيواني .

و في توصيف مشهد اللاأمن تم ربطه بقضايا الفقر ، الجوع و المجاعة التي باتت في ظل التفاوت العميق مصادر مركزية مقلقة ، بدأت تظهر تجلياتها منذ ثمانينات و تسعينات القرن الماضي لتتحول إلى أهم ميكانيزمات التقارب بين أجندتي التنمية العالمية و الأمن مطلع الألفية الجديدة ، حيث غدا أمن الإنسان يعني القدرة على تحقيق الحاجات المادية الأساسية المرتبطة بالبقاء مثل الغذاء ، الصحة و التعليم([3]) .

و في توصيف المشهد نورد العناصر التالية :

([1]) فرانسيس مولاربيه ، جوزيف كولينز ، **صناعة الجوع** ، ترجمة : أحمد حسان ، سلسلة كتب عالم المعرفة (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب ، (64) 1998) ، ص 17 .

([2]) عبد المنعم مصطفى المقمر ، **الانفجار السكاني و الاحتباس الحراري** ، سلسلة كتب عالم الموفة (الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، (391) أوت 2012) ، ص 131 .

([3]) Peter Hough , **Understanding global security** (London and New York : Routledge Taylor and Francis group , 2004) , p 84 .

1/ يعد الفقر التهديد الأساسي الشامل الذي تواجهه البشرية ، إذ تحمل الفجوات المتسعة بين الأمم الغنية و تلك الفقيرة إمكانية انفجار مجتمعي مدمر ، و إذا ما ترك الفقراء دون أمل فسيقوض الفقر المجتمعات من خلال المواجهة ، العنف و الفوضى الأهلية .

2/ بات الفقر يهدد الحياة الإنسانية من أوجه مباشرة و أخرى غير مباشرة ، أما المباشرة فمن خلال كونه أهم مسببات المجاعة و الجوع التي أودت و لا زالت بحياة الملايين ، أما التهديد غير المباشر فيعود لارتباط المعضلة بتهديدات أخرى يشكل معها الفقر المنتشر و اللامساواة المتعمقة ميزة المشهد الاقتصادي و الاجتماعي العالمي المعاصر ، و هو التحدي الذي رفعته الأمم المتحدة في اجتماع قمة الألفية سبتمبر 2000 ، حيث وضع قادة العالم سبعة أهداف يصل إليها المجتمع الدولي بحلول عام 2015 ، بالإضافة إلى جدول الأعمال الطموح الخاص بتخفيض الفقر ، أسبابه و مظاهره ، و قد أضيف الهدف الثامن في السنة الموالية مباشرة (2001) .

الشكل رقم 02 : أهداف الألفية الإنمائية الثمانية

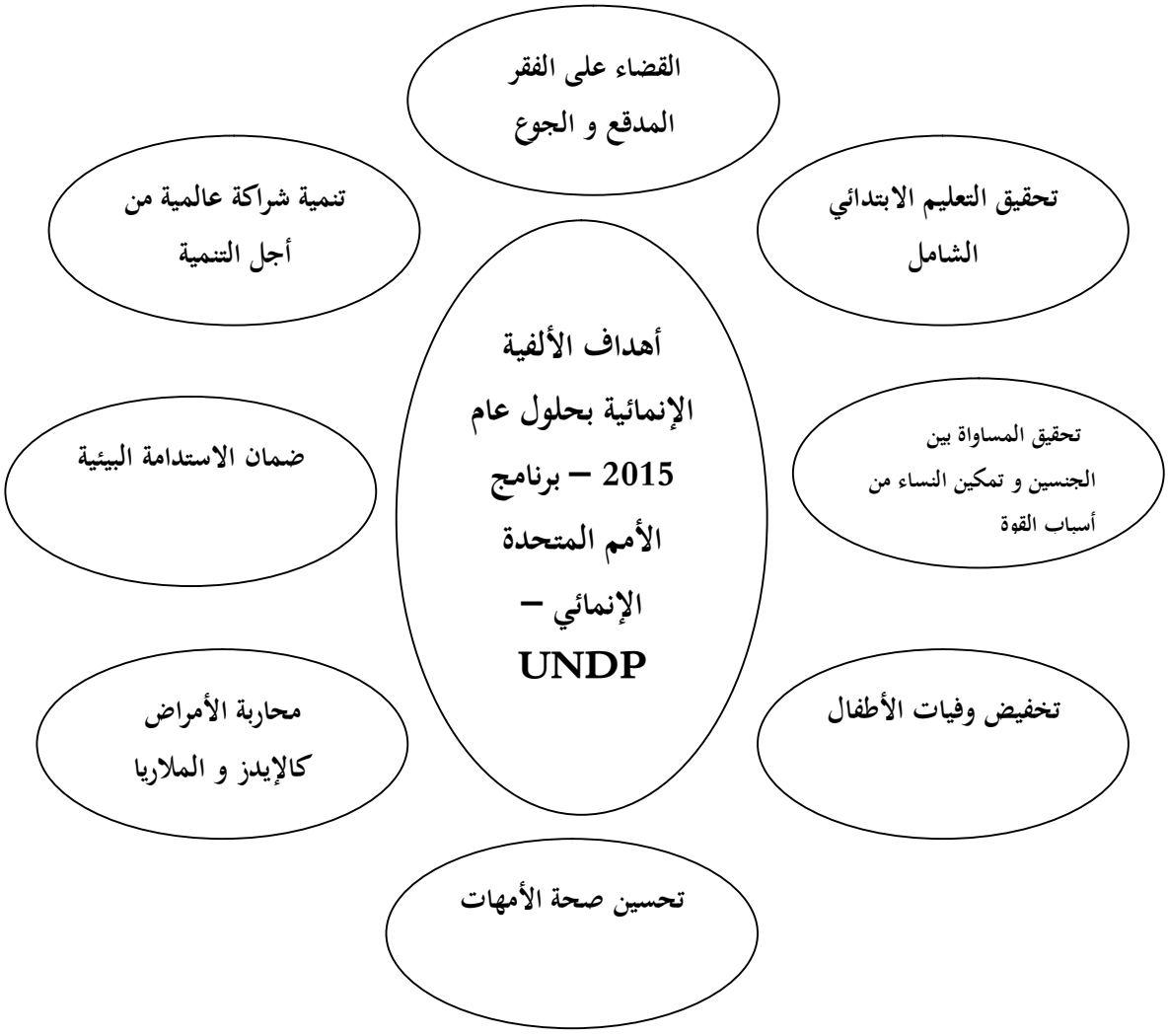

المصدر : مجلة التنمية و التمويل ، صندوق النقد الدولي ، المجلد 39 ، العدد 02 ، جوان 2002 ، ص 40 .

و في توصيف المشهد يبدو أن الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي قد منيت بفشل ذريع ، في التقليص من التهديدات التي تجابهها ، حيث كان مطلع عام 2015 عنوانا لتصاعد فجوة الفقر العالمي ، تزايد نزيف البيئة مع عدم القدرة على احتواء مسبباتها ، التي ازدادت تشابكا و تعقيدا ، حتى فجوة الأمراض و الأوبئة باتت أشد فتكا .

3/ أما المجاعة فتجمع تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها الخطر الاقتصادي الأكثر حدة آنيا في تقويض الأمن الإنساني ، و بمسح أشهر المجاعات التي كابدتها البشرية نجد عشرا منها أساسية في الفترة الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر إلى النصف الثاني من القرن العشرين ، حيث حصدت الهند و الصين نصيب الأسد منها .

4/ تفسيرها يعود لمحددات طبيعية مرتبطة بظروف التغير المناخي ، الجفاف و الكوارث الطبيعية ، على غرار ما شهدته الصين سنوات (1878/1876) قضى فيها 12 مليون ، البنغلادش (1770) بـ10 مليون و الهند تحصيلا لموجة جفاف اجتاحت المنطقة و عوامل سياسية ارتبطت باختلال سياسات الإصلاح السياسي والاقتصادي و تبعهاتهما ، مثل ما شهدته الصين أيضا (1962/1958) و أوكرانيا (1933/1932) بمجموع ضحايا بلغ 35 مليون([1]) .

و مع أن أكبر موجات الجوع حدثت و تحدث في العالم الثالث ، إلا أنه يساهم الكثير في معادلة إنتاج الغذاء العالمي الذي يستهلك معظمه في الغرب .

س : لماذا تجتاح موجات المجاعة دولا مثل الصين و الهند تحديدا؟

إذ رغم الإنتاج الزراعي الضخم في البلدين إلا أن معدل ما يستهلكه الفرد لا يقارن مع ما يحوز عليه نظيره في الغرب ، و هنا نؤكد أن الجوع ينجم عن عدم امتلاك الشعوب ما يكفي من غذاء و ليس عدم وجوده ، فهي قبل أن تكون أزمة جوع هي أزمة توزيع و شتان بين الندرة و التوزيع ، بين العوامل الطبيعية البيئية و بين السياسات الوطنية المنتهجة التي تحدد كيفية تقاسم الثروة .

فالقضية المحورية ليست في توفر الغذاء للفرد بل في توزيعه و ضمان الاستدامة له ، ما يحدد قدرة هذا الفرد أو ذاك على إثبات أهليته و استحقاقه له . و يشير في هذا الصدد **خوسيه دي كاسترو** ، المدير السابق لمنظمة الأغذية

([1]) Peter Hough , op.cit , pp 86/87 .

العالمية و الزراعة "أن المشكلة في العالم هي مشكلة توزيع و ليست مشكلة نقص"([1]) ، فالساحة الصالحة للزراعة تغطي الحاجة ، لكن قلة المستغل منها ، أوقع العالم في هوة غذائية كبرى .

5/ إذا كانت الكوارث الطبيعية كالجفاف تقوض الأمن الإنساني ، فهي لا تقوض أمن الجميع بشكل متساو ، حيث يمكن أن ينجم اللاأمن من بنى السلطة ذاتها التي تخول من له الحق في التمتع بالأمن و من لا يمكنه ذلك ، على مستويات محلية وطنية و إقليمية إلى عالمية .

و قد طور باحثون اقتصاديون مقاربة فريدة تقوم على الجمع بين الديمقراطية و المجاعة أو قضايا الجوع من خلال قدرة الأولى على توفير الحماية للأفراد و تقويتهم ، فمن شأن إشاعة المناخ الديمقراطي عالميا المساعدة على القضاء على هذا الخطر الجسيم ، حيث أكد الخبير الاقتصادي **أمارتيا سن** (Amartya Sen) على ضرورة استيعاب أداة الحكم لمخاطر الجوع و تفعيل قدرته التطويرية بشكل يستجيب لضغوط البيئة المعنية انعكاسا لاختلال ميزان التمويل بالغذاء الناجم عن الضغط السكاني و ارتفاع الطلب أو لتغيرات مناخية جسيمة .

6/ باتت قضايا الفقر ، الجوع و المجاعة انشغالا أمنيا عالميا ، دلالة على توسيع أجندة الأمن العالمي التي باتت تظم شؤونا غير تقليدية مثل مسائل البيئة ، الصحة و الفقر ، و مع فجر القرن الواحد و العشرين و رغم خمسين سنة من التنمية الرسمية ، و بالرغم من التقدم العظيم في العلوم و التكنولوجيا ، فإن التفاوت ما بين وداخل الدول في تنام مستمر ، و يواصل قرابة ثلث الإنسانية العيش خاضعين لرحمة للفقر .

و يوضح **دان سميث** (Dan Smith) الارتباط بين الفقر ، اللامساواة و الأمن ، ففي عالم يستحوذ فيه سدس سكانه على 80% من الدخل العالمي ، لا يستهلك 57% من بقية سكانه سوى 6% من الدخل حيث يبدو القلق حول الفقر و الأمن شرعيا ، ينشأ رابط آخر بين الفقر ، التفاوت و حقوق الإنسان ، فإذا كان من قتلوا في الحربين العالميتين الأولى و الثانية قدر بحوالي 30 مليون مقارنة مع من يموتون حاليا كل سنة لأسباب مرتبطة بالجوع بلغ 15 مليون([2]) ، إذ تبدو الأرقام مخيفة و تبعث على القلق .

كما ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1999 ، سجل القرن العشرون في ما يخص توزيع الثروة ، حيث كانت الفجوة بين أغنى خمس سكان العالم و الخمس الأفقر على النحو التالي([3]) :

- 1 إلى 3 عام 1820 .

([1]) عبد المنعم مصطفى المقمر ، مرجع سابق ، ص 131 .

([2]) كارولين توماس ، **الحوكمة العالمية ، التنمية و الأمن الإنساني** ، ترجمة محمد الصديق بوخريص ، على الرابط التالي : (2013/11/10)
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3093.html

([3]) فريد هاليداي ، مرجع سابق ، ص 116 .

- 1 إلى 11 عام 1913 .
- 1 إلى 20 عام 1970 .
- 1 إلى 60 عام 1990 .
- 1 إلى 86 مع نهاية القرن .

و تشير تقديرات أخرى إلى أنه مع بداية ستينات القرن الماضي ، كانت مداخيل 20% من أفقر شعوب العالم ثلاثون مرة أقل من 20% من أغنى الشعوب ، ليتضاعف الرقم حاليا 75 مرة([1]) ، فيما يوحي أن الهوة تزداد اتساعا عقد بعد آخر ، رغم ما تعرفه البشرية من فورة تكنولوجية لم يصاحبها تحسن في الظروف التنموية و المعيشية للشرائح الهشة عبر العالم .

و مع أن الاقتصاديات الوطنية أو العالمية ليست معادلة صفرية ، فزيادة ثروات البعض لا تعني بالضرورة زيادة فقر البعض الآخر ، برغم الحقائق التي تتصدى لهذا الطرح بقوة ، غير أن ثلث دول العالم الثالث (80 من 195 دولة) معدل دخل الفرد فيها نهاية عقد التسعينات أكثر انخفاضا مما كان عليه قبل عشر سنوات ، و إذا كان ربع سكان العالم يعيشون بأقل من دولار لليوم الواحد ، فنصفهم يعيش بدولارين أو أقل ، حيث انخفضت ظروف الحياة بسبب أزمات العالم الحديثة مع انتشار الأيدز و التدهور البيئي .

و ننتهي إلى ما خلص إليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الذي حاول في تحليله للفقر التمييز بين الجوانب الكمية و الكيفية ، حيث تنصرف الأبعاد الكمية إلى الكفاية المادية ، و في هذا السياق لاحظ وزير الخارجية الكندي **لويد أكسوورثي** (Axworthy) أنه "في الحد الأدنى يتطلب الأمن الإنساني إشباع الحاجات الأساسية"([2]) ، تتفوق هذه الحاجات عن تلك التي تتبناها الدولة ، المرتبطة بمستويات الدخل كالطعام السكن التعليم و الرعاية الصحية و هي مسائل جوهرية لبقاء الجنس البشري .

أما المستوى الكيفي فيتعلق بتحقيق الكرامة الإنسانية ، الاندماج دون عوائق في حياة الجماعة و ما تشمله من انعتاق من بنى السلطة القمعية محلية كانت أم واسعة النطاق .

و عليه يمكن القول أن مفهوم الأمن الإنساني في ارتباطه بتحديات الجوع و الفقر يشمل بشكل ترابطي الفقر المادي و الفقر المعنوي ، و إن كان هذا غير صحيح دوما ، فدول الخليج مثلا ليست فقيرة ماديا في ظل مستويات دخلها المرتفعة ، و مع ذلك تعاني شعوبها فقرا إنسانيا .

([1]) Sami Nair , **L'empire face à la diversité** (Paris : Hachette littératures , 2003) , p 304 .

([2]) كارولين توماس ، مرجع سابق .

إذن فقد تراجعت مؤشرات الأمن في ظل الوعود بالسلام مقابل تنامي التوقعات من أن الحرمان و عدم المساواة المادية على الصعيد العالمي سوف تتراجع ، بسبب توفير موارد أكبر كانت في السابق موجهة لتغذية سباق التسلح ، و تشير تقديرات منتصف تسعينات القرن الماضي إلى تراجع الإنفاق العسكري بنسبة 3,6% ، و مع ذلك لم يحدث تقدم ملموس على صعيد الإنفاق حول التنمية([1]) .

إذن ليس هناك ارتباط أو على الأقل غياب ما يدل على علاقةمؤكدة بين تراجع الإنفاق العسكري و تزايد الإنفاق على التنمية الإنسانية ، رغم شعارات الوعد بالسلام التي بقيت حتى الآن مفرغة من محتواها في ظل الانفلات الحاصل في المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية العالمية : كالتعليم ، الصحة ، التزود بالمياه ، و وفيات الأطفال في ظل عالم تغمره الموارد ، الثروة و التكنولوجيا .

فنقص الغذاء أو سوء التغذية و حتى الجوع ، ظواهر لها الوقع الكبير على الأفراد من الناحية الصحية ، على المجتمعات من الناحية المجتمعية ، و على الدول من الناحية السياسية و الاقتصادية ، و تمتد التداعيات عالميا ، نحو تعزيز جيوب الفقر ، المجاعة و معضلاتها الناجمة إنسانيا و إيكولوجيا([2]) .

و سيبقى خطر الفقر و الجوع على الصعيد العالمي أحد أهم مؤشرات المعضلة الأمنية حاضرا و مستقبلا ، كما أنه ليس بعيدا أن تكون الثورات القادمة منقادة من جوعى العالم و فقرائه ، الذين يموتون في صمت .

المطلب الثالث : أزمة التنمية في الجنوب

قد يختزل معطى التنمية و تحدياتها جل أو معظم أزمات الجنوب ، سواء اكتست المظاهر السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية و الثقافية ، أو هي مجتمعة بالنظر لما آلت إليه الأوضاع في المنطقة .

و مع أننا حاولنا عبثا الفصل بين ما هو اقتصادي ، سياسي ، مجتمعي و بيئي كمصادر أخذت تفرز تحديات جسيمة تجاه المنظومة الأمنية العالمية ، إلا أن الاصطدام بتداخل أبعادها ، محدداتها و بالتالي تداعياتها حاصل لا محالة ، كما لا إمكانية لضبط فواصل محددة فيما بينها .

و قد أشرنا آنفا إلى أن تطور المنظومة الاقتصادية الدولية و تشابك تفاعلاتها جعل من الأمن الاقتصادي بعدا محوريا ، و قد اتضح هذا بشكل جلي في سياسة الو م أ في العقد الأخير من القرن العشرين ، حيث تحولت التجارة الخارجية إلى سياسة للأمن القومي .

و في تحليلنا لأزمة التنمية في الجنوب نبتغي إصابة هدفين :

([1]) J.Ann Tickner , Re-visioning security , op.cit , p 180 .

([2]) أنيسة أكحل العيون ، **الأمن على اختلاف أبعاده : الغذائي – البيئي – الإنساني** (الدار البيضاء : إفريقيا الشرق ، 2012) ، ص 8 .

الأول : فهم العلاقة المتعدية بين الأمن و التنمية ، ما مدى إمكانية تحقيق الأمن و الاستقرار في غياب تنمية و تنمية مستدامة ؟ و هل تتأسس التنمية و الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي في ظل أوضاع غير مستقرة مشوبة بهشاشة المعادلة الأمنية ؟ و عن أيهما نبحث أمننة التنمية أم تنمية الأمن ، أم هما معا ؟

الثاني : خلاصة تجارب العالم الثالث تفيد أنها لازالت في تحد مفتوح مع مظاهر العولمة الاقتصادية ، مع ما أفرزته من إصلاحات لم تكن مثمرة بل زادت مشكلاتها عمقا و تعقيد سبل حلها ، فما المطلوب من الجنوب ليتحول إلى نام و آمن ؟

في محاولة للوقوف على مدى ارتباط الأمن بالتنمية ، نشير إلى اهتمام بعض الواقعيين من أمثال **ريتشارد يولمان و جيسكا ماتيوس** بالأبعاد الاقتصادية علاوة على السياسية في إطار توسيع مفهوم الأمن .

مع أن البعد السياسي ظل حاضرا منذ الحرب الباردة في النقاش حول الأمن القومي في الو م أ ، بينما لم تظهر الأبعاد الاقتصادية إلا مطلع سبعينات القرن الماضي ، حينما تم ربط الاعتماد المتبادل و التبعية النفطية بين دول المركز و المحيط بالأمن القومي([1]) .

و التأصيل التاريخي لعلاقة الأمن بالتنمية يعود بنا إلى قرون خلت ، إلى مرحلة تأمين حركة القوافل التجارية في البر و البحر ، فكانت الدول التي نجحت في تأمين حركة تجارتها الداخلية و الخارجية عبر كل السبل هي التي استطاعت تحقيق معدلات نمو اقتصادي و الحفاظ على أمنها([2]) ، لتتطور العلاقة مع الثورة الصناعية وولادة النظام الرأسمالي مع مفهوم الدولة القومية صاحبة السيادة و السلطة المركزية في تأمين حدودها و سلامة ترابها داخليا و خارجيا ، و قد شهدت متطلبات تحقيق الأمن تطورا ملحوظا ، حيث تنوعت أساليبه بتنوع الوسائل التي امتلكها الإنسان منذ العصور البدائية إلى عصر وسائل الاتصال و تكنولوجيا المعلومات .

و تجدر الإشارة إلى أن علاقة الأمن و التنمية لم تشهد نفس الوتيرة لاختلاف السياقات المنهجية والمعرفية التي عرفتها و التي مست هرمية النظام الرأسمالي ذاته ، إذ تحول إلى اقتصاد قائم على إنتاج المعرفة في عصر المعلوماتية و ذوبان الجغرافيا السياسية التي جعلت من الدولة قزما أمام حدة التدفقات عبر و تحت الوطنية مست هي الأخرى إستراتيجيات التنمية ، التي باتت أكثر تحديثا في كفاءتها و قدراتها بشكل يستجيب للتحديات

([1]) عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 23 .

([2]) محمد سعد أبو عامود ، **الأمن و التنمية : أمن التنمية و تنمية الأمن** ، مركز الإعلام الأمني بجامعة حلوان ، جمهورية مصر العربية ، على الرابط التالي : (2013/08/07)

http://www.policemc.gov.bh/reports/2012/February/6-2-2012/634641386643428825.pdf

المطروحة و التي أنبأت عن تفاقم القضايا الاجتماعية و الاقتصادية ، البيئية و الثقافية علاوة على الأمنية والسياسية ، في ظل عجز الدولة منفردة عن مواجهتها و انعكاس ذلك على الأمن العالمي .

و قد ربط العديد من الباحثين بين الأمن و التنمية أو بين المحددات الاقتصادية و السياسية ، إلا أن أبرز من ناقش الإشكالية كان روبرت مكنمارا ، وزير الدفاع الأمريكي ستينات القرن الماضي و رئيس البنك الدولي سابقا في مؤلفه المعنون "جوهر الأمن" الذي أورد فيه المتغيرات التالية([1]) :

1- لا يعكس مفهوم الأمن القومي الأبعاد العسكرية فحسب ، بل ضرورة تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي و السياسي في الدول النامية تحديدا و في العالم أجمع .

2- التأكيد على وثاقة الصلة بين الأمن و التنمية ، إذ هما وجهان لعملة واحدة ، لا تنمية دون استقرار و حفظ للنظام و الأمن العام داخليا و خارجيا ، كما أنه لا أمن دون توفر الحد الأدنى من الظروف أو المتطلبات الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية التي تضمن الحياة الكريمة للأفراد و الجماعات .

3- يعكس مفهوم التنمية نظرة شمولية ، من التقدم الاقتصادي ، السياسي و الاجتماعي مع ملاحظة أن ما هو مقبول في المراحل الأولى للتنمية قد يصبح غير معقول في المراحل التالية .

4- ارتباط مفهوم الأمن بالتنمية بعلاقة ترابطية عضوية و في تناسب تراكمي ، إذ كلما زادت التنمية تعزز الأمن ، و كلما انتظم الناس سلميا للتعبير عن طموحاتهم في شكل بدائل عامة مع مراعاة الصالح العام قنن التنافس ، مما يعني عدم اللجوء للعنف أو التطرف في التعبير عن الذات و الوجود ، و هنا يربط مكنمارا بين العنف و التخلف الاقتصادي الذي يؤثر على ضمور القدرات التنموية .

على اعتبار التنمية أحد المداخل الأكثر شمولية في الاقتصاد و السياسة ، فإنها ما انفكت تعنى بالتقدم الكيفي للدول و المجتمعات الذي يراعي ترقية حقوق الإنسان ، نظرا للعلاقة التبادلية الكامنة بين الاثنين . فالتنمية بإمكانها خلق الثروة الكفيلة بضمان الحاجات الأساسية المرتبطة بالحياة و تحقيق الكرامة ، أما حقوق الإنسان ، فيكرسها التمكين الفعلي المقترن بانتعاش الحياة الاقتصادية ، بشكل ينمي حركية التنمية ذاتها([2]) وهو ما جعل أرضية فينا 1993 ، تروج للحق في التنمية كحق أساسي في النسق الحقوقي العالمي ، فالتنمية لا

([1]) روبرت مكنمارا ، مرجع سابق ، ص ص 14-25 .

([2]) سالم برقوق ، "التنمية الإنسانية : مقاربة معرفية" ، **فكر و مجتمع** ، العددان الخامس و السادس ، يوليو/أكتوبر 2010 ، ص 109 .

يمكن إلا أن تتأسس على منطق حقوق الإنسان ، كما ورد حسب المفكر الهندي أمارتيا صن ، تعريف "التنمية كحرية"([1]) .

و بمنطق جدلية الأمن ، التنمية و حقوق الإنسان بقي القسم الجنوبي من الكرة الأرضية يكابد تحديات التحديث و النمو بعد أشواط هائلة – على امتداد عقود – من السياسات التنموية الفاشلة التي لم تحقق لا أمنا و لا تنمية .

فالأمن لم يعد الغاية التي ينتهي إليها تراكم المصالح التنموية بل أهم أدواتها ، إذ يساهم في توليد القيمة المضافة للاقتصاد الوطني على المستويين الكلي و الجزئي ، كما بات آلية لإبراز المزايا النسبية و توليد و إنتاج المزايا التنافسية للدولة من خلال زيادة المردود الذي يشمل المجتمع ككل و الاستجابة لطموحات المؤسسات ، و غيرها من الفواعل المجتمعية وصولا إلى الأفراد بإرساء مناخ من الرخاء يضمن العيش الكريم للجميع .

في زمن العولمة الاقتصادية و المالية و في ظل إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات ، منظمة التجارة العالمية ، صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، باتت اقتصاديات الدول خاصة الفقيرة أقل استقرارا من خلال التحرر المالي و التجاري ، سياسات التقشف و عمليات الخصخصة التي مست أكثر من سبعين دولة في العالم الثالث و أوربا الشرقية ، ما أفرز زعزعة نظمها الاقتصادية و الاجتماعية ، كما جعلها رهينة لاقتصاديات المركز والسياسات المملاة من قبل المؤسسات المالية الدولية ، التي كانت و لا زالت خدومة لاستراتيجية الاحتواء العالمية الشاملة ، في عالم تعمقت فيه الضبابية ، باتت الحدود الفاصلة بين مفاهيم الحرب و السلم ، الشؤون الداخلية والخارجية ، بين العسكري و السياسي ، الفواعل الحكومية و غير الحكومية ، بين المجالات السياسية و الاقتصادية غير واضحة .

و تجدر الإشارة من جديد أن مقاربة الأمن شهدت تحولا بمستوى ما مع أزمة النفط سبعينات القرن الماضي ، من خلال اتساع مضامينه و تشعب قضاياه ، غدت معه معضلة تنمية و أمننة الجنوب مفارقة صعبة إن لم نقل مستعصية لعدد من المحددات كما تبدو فيما يلي([2]) :

1/أن الدولة مهما كان وضعها معرضة لمواجهة صعوبات لضمان الأمن تفرضها محددات داخلية وخارجية .

2/ المخاطر الحاصلة من طبيعة مركبة و متشعبة ، بأبعاد اقتصادية ، مجتمعية ، ثقافية و بيئية ، مما حذا بالمحللين لتطوير مفاهيم جديدة بأبعاد إنسانية و مجتمعية .

([1]) سالم برقوق ، مرجع سابق ، ص 110 .

([2]) محسن بن العجمي بن عيسى ، **الأمن و التنمية** (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011) ، ص ص 06-09 .

3/ انهيار مفهوم الحدود و ذوبانها أدى لعولمة التهديدات خاصة العرقية و الدينية ، و جعلها تتداخل مخلفة انهيارا و تدميرا لمقومات الحياة في بعض الدول ، خاصة تلك التي باتت مسرحا لنمو مظاهر الإرهاب والجريمة المنظمة .

4/ أصبحت الظروف الأمنية داخل أي بلد خاضعة لتأثيرات إقليمية و عالمية متعددة ، فلا أمن وطني في الجزائر مثلا دون أمن جيرانها في الدائرة المغاربية ثم الإفريقية ، و لا استقرار لأي مجتمع دون أمن صحي و غذائي يتمتع به الجميع .

5/ لم تعد الاستراتيجيات الأمنية الشاملة توضع فقط لوقف نزيف الحرب أو إدارة النزاع ، إنما تعدته لتحقيق التنمية الاقتصادية و البشرية ، هذه الأخيرة لفتت الانتباه إلى ضرورة الاستثمار في الموارد البشرية لأنها كنز الشعوب الذي لا ينضب .

6/ حاجة الجنوب للاستجابة لتحديات الصوت الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقليص نسب الأمية و الفقر و تحسين مؤشرات التعليم و البحث العلمي ، مواجهة أخطار التلوث البيئي ، وهذا لن يتأتى إلا بترشيد الحكم في مجتمعاتها عن طريق تعزيز إجراءات الشفافية ، النجاعة و المساءلة بما يتوافق وبناء نظام الجودة السياسية .

7/ نمو النظام السياسي و قدرته على التكيف محليا من شأنه استيعاب الانشغالات الأمنية العالمية في المرحلة المعاصرة في مقدمتها قضايا الأمن ، السلام و احترام الحقوق و الحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية و المشاركة الديمقراطية ، و قد يكون هذا المدخل الأكثر نجاعة في الجنوب ، إذ من شأنه الدفع ببرامج التنمية والإصلاح قدما .

8/ على دول الجنوب أن تدرك أخيرا أنه لا جدوى من الفصل بين ما هو سياسي أمني و ما هو اقتصادي اجتماعي ، فالمعركة من أجل السلام ينبغي أن تدار على جبهتين ، **أولهما** : الجبهة الأمنية ، حيث يعني النصر فيها تحررا من الخوف ، و **الثانية** : هي الجبهة الاقتصادية و الاجتماعية ، التي يعني حسمها تحررا من العوز والفاقة ، و يبقى الفوز على الجبهتين هو الضامن الوحيد لسلم دائم و عالمي .

و عليه أخذ يترسخ الإدراك بأن الأمن مطلب ضروري لحماية عملية التنمية و انجازاتها ، و مع سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدول النامية بهدف تحسين ظروف الحياة بشكل عام ، سرعان ما كشفت أنها لا تضمن الحد الأدنى للأمان الاقتصادي ، فقد استأثر بعائدات النمو فئة نخبوية دون غيرها ، لذا كان لزاما تطوير فكر تنموي في هذه المجتمعات يركز ليس فقط على الأبعاد الكمية بل حتى الكيفية في ضمان حد معقول من

العدالة المجتمعية ، من خلال توزيع عائدات التنمية و مكتسباتها ، حيث بات الاستقرار مرهونا بقدرة الدولة ومختلف الشركاء على الإدارة المثلى للتعددية المجتمعية و إلا تحولت إلى محددات للعنف الأهلي ، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن معظم نزاعات الجنوب تجد تفسيرها في التوزيع غير المتكافئ للثروة محليا و إقليميا و في ظل تحول البيئة المجتمعية إلى قطاع أمني مستقل .

و نضيف إلى المؤشرات السابقة طبيعة اقتصاديات الجنوب التي تعتمد على عائدات مادة أو اثنتين من موارد طاقوية أو معدنية أو زراعية ، و هي لا تملك استقلالية القرار في إدارتها .

و هناك من يتحدث عن نضوب هذه الموارد في المستقبل المنظور ، ما يؤكد غياب استراتيجية أمنية واضحة تجاه الأجيال القادمة ، و من ناحية أخرى فهي مهددة في أمنها الغذائي و هو قطاع حيوي و حساس ، و من شأن الاعتماد الخارجي على مصادر الغذاء أن يشكل تهديدا حقيقيا لقرارها السياسي لا سيما تجاه القوى الكبرى الممولة في ظل استشراء الفساد السياسي و التعفن الإداري ، هذا الأخير أصبح طابورا خامسا في ظل عوامل مشجعة ، مما أثر سلبا على النهوض بالعملية التنموية و تحصين الأمن .

المبحث الثالث : العامل/ المخاطر الاجتماعية

يعتبر القطاع المجتمعي أحد الميادين الأساسية للأمن بمفهومه الموسع علاوة على الانشغال بقضايا الموارد البيئة و المشكلات الديموغرافية ، من خلال إثارة مفهوم "**الأمن المجتمعي**" (societal security) ، الذي يمثل أحد القطاعات الأمنية الأربعة ، يرتبط حسب بوزان بالتنمية المستدامة لمختلف الأنماط و القوالب التقليدية الأولية للغة و الثقافة ، الدين و الهويات الوطنية و العادات و التقاليد([1]) ، فالتطور التقني الذي مس وسائل النقل والاتصالات ساهم في شيوع بعض مظاهر الأزمة التي كانت في مراحل سابقة ضمن الحدود السياسية للدول .

فكما أن البقاء قيمة أساسية للأمن الوطني ، حيث تضمحل الدولة متى ما فقدت هويتها ، فالهوية كذلك نسبة لأمن المجتمعات ، التي لا تقوم لها قائمة في غياب أو ضياع هويتها التي تمثل خزان ذكرياتها وضميرها الجمعي ، و إذا كان الأفراد يعرفون بانتمائهم للمجموعة ، تتحدد هوية المجتمعات بمضمون الهوية الجماعية نفسها([2]) .

و لعل أبرز المخاطر تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي و تحصين الأمن الهوياتي ، إذ أن ارتباط قضايا الهوية ، الثقافة و المشروع المجتمعي حاضرا بتأثيرات العولمة ، يجعل منها مصدر تهديد حقيقي لمختلف مضامين

([1]) Paul Roe , op.cit , p 42 .

([2]) Ibid , p 43 .

الأمن من أبعاد الهوية الاجتماعية إلى بروز الهجرة كمسألة أمنية مجتمعية ، و انتهاء بتهديد الإرهاب و الجريمة المنظمة .

المطلب الأول : الهوية المجتمعية

ارتبطت الهوية المجتمعية بتشكل المجتمعات ، إذ تعبر عن بناء متعدد الأوجه و الأبعاد يتخطى الإيديولوجية ليلج جوهر الشخصية المجتمعية التي محورها الفرد ، و يتبع ذلك وعي بلغة ، إثنية ، تاريخ ، دين وأعراف تشكل في مجملها هوية الذات ، التي يبدو شاقا أمر التعبير عنها ، أو استرداد الضائع منها دون أثمان باهظة تدفع([1]) .

و لما كان الغرب بثقافته و اقتصاده السياسي هو الشكل المسيطر في مسيرة العولمة ، مقابل ردود فعل ثقافية معاكسة تبناها غير الغربيين ، الذين سوف لن يبقوا مجرد متلقين للسياسة الغربية ، بل سيصبحون القوى الجديدة المحركة للتاريخ ، و بالتالي ستزيد العولمة من احتمال الصدام الحضاري و الاحتقان الاجتماعي بين المجموعات ، إذ العالم آخذ في التحول إلى رقعة أصغر ، ما يرفع درجة الوعي بالخلافات و التهديدات الجديدة .

لا شك أن للهوية المجتمعية وجوه متعددة بل حتى متناقضة ، فالاختلافات العرقية ، الدينية و اللغوية ليست بحد ذاتها محددات للنزاع بقدر ما هي انعكاس لظروف و عوامل داخلية و خارجية ، و التنوع الهوياتي قابل لأن يكون قوة إنسانية محررة و خلاقة كما أن يكون قوة مدمرة و عشوائية .

و تثبت خلاصة تجارب التاريخ باختلاف تأثيرها من دولة لأخرى لعوامل عديدة و متشابكة ، تتعلق ببيئة النظام السياسي و موقع الأقلية فيه و كذا بنية الأقلية ذاتها من حيث تفاعلاتها الداخلية بين كافة المستويات النخبوية والجماهيرية ، إلى جانب عامل البيئة الخارجية بدينامياته و فواعله .

و هناك العديد من المعطيات التي تجعل من الاستقرار السياسي متغيرا تابعا لقضايا الانتماء أو الهوية المجتمعية من قبيل :

1- يتحول الفرد و المجموعات البشرية بموجب التعبئة الاجتماعية من الوعاء أو المنظومة التقليدية إلى الحديثة ، و مع التعرض للإعلام و التكنولوجيا و التغير بأنماط العمل ، الإنتاج و المعيشة يتولد لدى الأفراد وعي جديد يتعزز معه تضامنهم و تمسكهم بهويتهم ، ما يفرز تحديا أمنيا جديدا([2]) .

([1]) Marysia Zalewski and Cynthia Enloe , "Questions about identity in international relations" , In : Ken Booth and Steve Smith , op.cit , p 286 .

([2]) شفيق الغبرا ، "الاثنية المسيسة : الأدبيات و المفاهيم" ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، عدد 03 ، خريف 1988 ، ص 50 .

2- قيام الدولة بمحاولة احتواء الأقليات قصد فك أو على الأقل زعزعة الارتباط الوثيق بين الأفراد لتحوله لصالحها ، و يكون القمع و الاستيعاب القسري وسائلها في ذلك ، حيث يبدو أن وهم السيطرة الكاملة لم يعد يوجد ما يبرره ، في ظل فشلها في تحقيق الاستقرار ،كما سبق للاتحاد السوفييتي اعتماد الدمج بالقوة لجمهوريات القوقاز و شرق أوربا ، فالذوبان القسري و الاضطهاد الثقافي هي سياسات ذات تكلفة باهظة و فائدة محدودة .

3- في حال كانت ظروف الأقلية سيئة اقتصاديا و اجتماعيا ، فإنها تلجأ إلى مهادنة السلطة المركزية والوضع القائم بشكل عام لتحقيق مكاسب تتدرج صعودا تحصيلا لمستوى و وتيرة التعبئة الاجتماعية ، مع العلم أن وضع الأقلية السياسي ليس إلا انعكاسا لمركزها الاجتماعي و الاقتصادي ، و لعل التساؤل الذي يطرح دائما هو ما مدى سيطرة الأقلية ؟ على اعتبار أن علاقات القوة و السيطرة تولد لدى أعضائها الأدنى نفوذا و المسيطر عليها شعورا بالدونية ، الحرمان و عدم الأمان ، مما يبلور روح التضامن بينهم أكثر و ربما التمرد لقلب الوضع القائم لصالحها ، ما يهدد بخلق كيانات سياسية جديدة و إعادة ترتيب التحالفات على المستويات المحلية والإقليمية .

بالموازاة مع الدول المتجانسة و التي تكون أكثر استقرارا يشكل التنافر العرقي ، الديني و اللغوي عاملا مهددا للوحدة الوطنية و عقبة أمام عملية البناء الوطني ، خاصة إذا ما سطر المشروع العام أهدافا و قيما تتعارض مع قيم باقي المجموعات ، و إذا ما حاول فرض تلك القيم فإن تمسك الأقلية بهويتها يزداد قوة و إصرارا ، مما يفرز عواقب وخيمة على الأمن و الاستقرار الدوليين ، و كلما كانت الهوية في خطر تفجر الأمن المجتمعي ، فالنزاعات الدولية ليست إلا انتشارا لمستوى الصراع والاحتقان المجتمعي الداخلي .

هذا و قد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة ، عجز الدول في النزاعات الإثنية ، سواء كانت مصدرا أو محصلة لها ، حيث تظهر عدم قدرة الدولة على التحكم في إقليمها و لجوئها إلى القوة ، في المقابل تعمل الجماعات المتناحرة على نشر الفوضى بغرض تحقيق أهدافها ، وهذا ما يدفعها إلى اللجوء لاستخدام أساليب جديدة للمواجهة مثل الميليشيات شبه العسكرية ، الجماعات الإجرامية و غيرها ، إنه أسلوب العنف فيما بين الجماعات أطراف النزاع ، و يظهر ذلك في استهداف المدنيين و الإبادة الجماعية .

من هذا المنطلق اتجه **دافيد بالدوين** (David Baldwin) للإقرار بأن حقل الأمن لم يكن قادرا على التعامل مع حيثيات عالم ما بعد الحرب الباردة ، حيث خرجت الدراسات من هذه الحرب بمفهوم ضيق للأمن الوطني من خلال التركيز على جوانبه العسكرية دون النظر إلى غيرها ، من بينها الاهتمام بالاستقرار المجتمعي([1]) .

([1]) عادل زقاغ ، إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي ، مرجع سابق .

هذا الاستقرار الذي يمكن أن تهدده تلك الخلافات بين المجموعات المختلفة أو حتى بينها و بين السلطة السياسية القائمة ، كما قد تتصاعد حدة الخطر من خلال التحول من التنافس بشكل أساسي بين المجوعات على الموارد الطبيعية إلى التصفية العرقية ، التي تستهدف بالأساس المدنيين من النساء و الأطفال .

و قد يتخذ هذا التنافس – حسب مدرسة كوبنهاجن – في صميم اهتمامات الأمن المجتمعي ، إذا أضيفت له قضايا الهجرة ، أحد شكلين([1]) :

- التنافس العمودي (Horizontal competition) ، حيث تلجأ الجماعات بفعل المؤثرات اللغوية و الثقافية إلى تغيير طريقها نحو وجهات مغايرة .
- أما التنافس الأفقي (Vertical competition) فيعكس مشكلات الاندماج و اللااندماج ، عندما تضطر المجموعات للامتثال لضغوط الاندماج من عدمه ، حيث تتسع الهويات أو تضيق .

و معروف في أدبيات الأقليات ، أنها كلما تحسست خطرا تزداد تمسكا بهويتها ، كما أنها تتحين لحظات ضعف و هشاشة الدولة ، لتحقيق مطالبها التاريخية في الانفصال أو شكل من الحكم ترتضيه .

وقد ساهمت هذه المتغيرات في تعقيد حقل الدراسات الأمنية ، الذي تخلى عن التزامه اتجاه النزعة المحافظة ، و هنا يطرح **ميلر** (Muller) ثلاثة مستويات للتحليل كما يلي:

- **الدولة** : التي تكون مهددة في سيادتها وقوتها .
- **المجموعة** : تهدد في هويتها .
- **الأفراد** : يهددون في بقائهم و رفاههم .

كما أن الحديث عن المأزق المجتمعي يعني غياب الأمن المجتمعي ، المرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار والحفاظ على خصوصياتها في ظل الظروف المتغيرة و التهديدات القائمة أو الممكنة ، خاصة من خلال إحساس المجموعة بالمساس بمكونات هويتها من لغة و ثقافة و دين و غيرها([2]) .

و عندما تحس مجموعة ما باللاأمن إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم ، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه بوزان "**المعضلة الأمنية المجتمعية**" ، التي تعكس مستوى التهديدات التي تستشفها

([1]) Paul Roe, op.cit , p 49 .

([2]) عادل زقاغ ، إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي ، مرجع سابق .

هذه المجموعة أو تلك تجاه تطورها وفق ظروف مقبولة([1]) ، ما يعكس حالة التشظي التي تحياها مختلف شعوب الجنوب ، حيث فلسفة الحكم عقيمة إزاء بناء مقاربة أمنية مجتمعية موحدة و موحدة .

و يمكن للمعضلة الأمنية المجتمعية التموقع ضمن ثلاث مستويات للتحليل([2]) :

- مستوى بين الدول (Inter-states) : حيث الوطن الأم للأقلية القومية يتجاوز الحدود ، ضمن نفس الفضاء الجغرافي .
- مستوى عبر الدول (Extra-state) : هي مشكلة عابرة للحدود ، من قبيل ظاهرة اللجوء و الهجرة على الصعيد العالمي .
- مستوى ضمن الدول (Intra-state) : حيث تعيش الهويات و الأقليات تنافسية شديدة حول جملة أو بعض القيم المجتمعية ، من أهم ما ينتج عنها التنافس العرقي ، الذي كثيرا ما يفجرا تطهيرا و جرائم إبادة .

و رغم أن الفارق بين المستويات الثلاث ليس حادا للتمييز الواضح بينها ، لكن الواضح أن جميعها يطرح تحديات مجتمعية سياسية ، عسكرية ، اقتصادية و بيئية وخيمة ، بحاجة لمقاربة حكم ناجعة و فعالة ، تقوم على فلسفة احترم الآخر ، في ظل قبول صريح بالعيش وفق منطق بوتقة الانصهار التي تذوب فيها كل الهويات و تفقد تميزها أمام تفوق منطق الوطن و المواطن ، حيث تكون المحصلة الدفع بتلك المشكلات نحو الخارج ، فتتحول المشكلة من وطنية إلى عابرة للحدود .

المطلب الثاني : الهجرة و المعضلة الأمنية المجتمعية

ارتبطت مسألة الهجرة بالوجود الإنساني ، حيث شهدت البشرية حركات الانتقال بحثا عن ظروف اجتماعية و اقتصادية أفضل ، و قد ساهمت التحولات المجتمعية التي شهدتها البيئة الدولية ثمانينات القرن الماضي في كثافة تدفق الحركات الهجرية على مستوى العالم لعدة أسباب([3]) :

1- تراجع سلطان و رقابة الدولة ، جعل حركة التنقل الدولي خاضعة لأطراف أخرى .

2- التدفق السريع للبنية الديموغرافية عالميا ، و التي لا زالت تشهد نموا مطردا خاصة في الجنوب .

([1]) عادل زقاغ ، "المعضلة الأمنية المجتمعية : خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة" ، **دفاتر السياسة و القانون** ، عدد 05 ، جوان 2011 ص 107 .

([2]) Paul Roe , op.cit , p 56 .

([3]) Sita Bali , "Population movements" , In : **Security studies** : **an introduction** , Paul D.Williams (London and New York : Taylor and Francis group , 2008), p469 .

3- ساهمت العولمة في مظاهرها التكنولوجية من خلال تطور وسائل الاتصال و التنقل في جعل الأفراد أكثر وعيا بالظروف و الفرص المتاحة في القسم الآخر من العالم .

4- سعي الأفراد و الجماعات للبحث عن ظروف أفضل تضمن لهم شروط الكرامة في عالم غابت فيه قيم احترام الكرامة الإنسانية .

و مع نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفييتي شهدت الهجرة الدولية أبعادا جديدة إثنية ، دينية وطائفية ، خاصة أوربيا و الحركة من الشرق إلى الغرب من خلال تدفق الألمان ، ثم عدم الاستقرار الذي سجل في بعض الدول كفيجي و باكستان التي كانت من أهم موردي الهجرة الدولية ، علاوة على حملات التصعيد النزاعي و التطهير العرقي في البلقان ، و الذي أدى صعود اليمين في بعض الدول الأوربية إلى تغذيته .

و قد قدر عدد الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بحوالي أربعين دولة ، تحل في المركز الثالث عالميا من حيث خطورتها الإجرامية بعد تجارة المخدرات و الأسلحة ، بالشكل الذي يؤكد ترسخ مشهد الأخطار اللاتماثلية.

و هو ما يدفعنا للبحث في المبررات الذاتية و الموضوعية التي جعلت من الهجرة مسألة أمنية ، كيف و لماذا تم أمننتها لتتحول إلى جوهر المعضلة الأمنية المجتمعية ؟

لطالما اعترف الباحثين أن الأمن المجتمعي يقع في صميم اهتمام الدراسات الأمنية على حساب القطاعات الأربع الأخرى ، و الأمر كذلك برهان الهجرة كمرجعية أساسية للأمن الذي يمكن أن يلم بالمجتمعات([1]) ، نظرا لتداعياتها المباشرة و البعيدة المدى على الدول المستقبلة .

يقول ويفر أن مسألة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا محددا للسلوك بممارسة الفاعلين الاجتماعيين ، و متى ما تم أمننتها فهي بحاجة للحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع أمننة والتي تبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية([2]) ، فالذي يجعل قضية ما مشكلة أمن ، هو اعتبار النخب لها كذلك وفقا لمدركاتهم ، مما يسمح لهم بتعبئة الوسائل الضرورية للتكفل بها .

و قد اتجه بوزان و زملاؤه في مدرسة كوبنهاجن إلى جعل الأمننة مرجعية للسياسة العامة للحكومات من خلال التأكيد على أن "الأمن و كل ما هو أمني يتم عبر تحويل بعض القضايا السياسية من حيز العمل السياسي العادي

([1]) Jef Huysmans , op.cit , p 45 .

([2]) عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص ص 30-31 .

إلى حيز القضايا الحساسة التي تقتضي معالجة خاصة ، أو أكثر من ذلك قد يتم المداولة بشأنها ضمن الأطر السياسية الاعتيادية" حيث تتحول معها الأمننة إلى الصورة الأكثر تشددا لعملية التسييس([1]) .

فالسياسة العامة الأمنية تمثل إحدى المحاور الحيوية للسياسة العامة في مجملها ، تنصرف لحفظ النظام العام و صون الأمن الوطني ، علاوة على السياسة العامة الاقتصادية و الاجتماعية ، مرجعية كل منهما قضايا النمو الاقتصادي و تحسين ظروف الحياة في المجتمعات المعنية على التوالي([2]) .

و يعود بوزان ليؤكد على مجموعة قيود تضبط خطاب الأمننة و إلا تحول الأمر إلى ذريعة للتعسف من خلال ثلاث خطوات متدرجة هي([3]) :

1- توضيح كيف أن التهديد المزعوم يمس بقاء الأفراد أو الجماعات أو الدول .

2- تحديد التدابير الطارئة التي تمكن من ضبط التهديدات و السيطرة عليها .

3- مدى نجاح الخطاب السلطوي في الحصول على رضى المواطنين إزاء ما يرفق عملية الأمننة ، مما يعني خرق القواعد المعمول بها كالشفافية و الرقابة .

و عليه بات الربط بين الهجرة و الأمن أكثر من أمر ملح مقارنة بطرح تفاعلات الهجرة بقضايا العلاقات الدولية ، نظرا لتداعياتها على الجبهة الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية و السياسية ، دون استثناء البيئية منها فالمهاجر يتنقل و ينقل معه جملة إخفاقاته السوسيواقتصادية و البسيكوثقافية من دولة المنشأ إلى دولة الملجأ ، ما يشكل تهديدا للهوية الوطنية والانسجام الثقافي للمجتمعات المعنية .

فقد أحصت المنظمة العالمية للهجرة (IOM) و تقارير أممية ارتفاع معدل الهجرة الدولية من 75 مليون عام 1960 إلى 154 مليون عام 1990 ، نحو 191 مليون عام 2005 إلى 232 مليون عام 2012 ، ما يشكل معدلا هائلا من مجموع سكان البشرية .

و إذا كان يعتقد حتى عهد قريب أن الهجرة و التدفقات الهجرية تمثل عاملا مؤاتيا للتنمية الاقتصاديةو الاجتماعية غير أنها باتت الآن من بين أهم الانشغالات الأمنية ، إذ هي بحاجة لإمكانات هائلة لإدارتها و ضمان التدفق

([1]) Barry Buzan and all , **Security** : **a new framework for analyses** (USA : Lynne Rienner publishers, 1998) , p 23 .

([2]) Bouriche Riad , **Approches et conceptions des politiques publiques sécuritaires** . في : الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع و آفاق ، ضمن أشغال الملتقى الدولي الذي نظمه قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ، أيام 29 ، 30 أفريل 2008 .

([3]) Barry Buzan and all , Ibid , p 24 .

الآمن لها ، و مع تشديد الرقابة استفحلت الظاهرة و ظهرت طرق و أساليب جديدة لتطبيقها خاصة بين ضفتا المتوسط الشمالية و الجنوبية([1]) .

فالانشغال الأمني بها وصل حد تهديد النظام البيئي و الدخول في صراعات ، فدولة مثل هندوراس في أمريكا اللاتينية ، و نظرا لكونها عبارة عن تلال و جبال شديدة الانحدار ، أكثر الأراضي خصوبة و إنتاجية هي المنحدرات البركانية الوسطى و السهل الساحلي ، فأدى الاستنزاف السريع للتربة إلى هجرة كثيفة للسلفادوريين إلى هندوراس المجاورة ، و ساعد البحث اليائس عن الأراضي من جانبهم على إشعال حرب بين البلدين عام 1969 ، قيل حينها أنها كانت أول حرب في التاريخ يسببها الانفجار السكاني([2]) ، علاوة على أن ربع مليون من مواطني أمريكا الجنوبية يجتازون الحدود المكسيكية الأمريكية كل سنة بطريقة غير شرعية([3]) .

ثم أتت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتؤكد أن الهجرة باتت من قبيل الرهانات الأمنية ، التي على اختلاف أنماطها من الطوعية إلى القسرية و أصناف كل نمط من الاثنين ، تطرح تحديات جسيمة إزاء الأمن التقليدي من خلال تهديد بقاء الدولة ، إشاعة مناخ الحرب ، النزاع و العنف ، و الأمن الموسع من منظور زعزعة الاستقرار الاجتماعي و الرفاه الاقتصادي ، ثم التأثير في السياسات الداخلية للدول و علاقاتها مع الدول الأصلية لتلك المجموعات ، و في ظل التوظيف السياسي لها تتحول إلى بوصلة تبدأ منها و تنتهي إليها أبرز إشكاليات الأمن في بعدها الاجتماعي ، و السؤال هنا كيف ؟ و لماذا ؟

نعني هنا الربط بين الهجرة ، الصدام الحضاري و الأمن ، إذ يرى بوزان أن المسألة أضحت أكثر أهمية في العلاقة بين المركز و الأطراف من خلال احتمالية التصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة ، إذ تعتبر الهجرة المتدفقة من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز ، لانعكاسها على انسجام و تماسك الوحدة الثقافية الحضارية للغرب([4]) .

مع أن هذه النظرية تغلفها المعيارية الشديدة نظرا لأهمية الأمن الغربي عكس أمن الأطراف أو العالم الثالث ، و ما تحذير هنتنغتون من الهجرة الإسلامية نحو الغرب و اعتبارها قنبلة موقوتة إلا تأكيد على تهديدها للأمن الغربي ، فالشباب المسلم نتيجة ما يعانيه من مشاكل اجتماعية و قمع سياسي قد يندفع إلى تكوين مجموعات متمردة و عنيفة ينجم عنها بث عوامل عدم الاستقرار .

([1]) غربي محمد ، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط : الجزائر أنموذجا" ، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية** ، العدد 8 ، 2012 ، ص 53 .

([2]) فرانسيس مولاربيه ، جوزيف كولينز ، مرجع سابق ، ص ص 41-42 .

([3]) غربي محمد ، المرجع نفسه ، ص 53 .

([4]) عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 32 .

و تبدو أوربا شأن غيرها من الكيانات الجيوسياسية تتجه لتعريف حدودها وفقا لمدركاتها و ممارساتها الأمنية ، من خلال إرادة معلنة لتكوين دائرة من الجيران – الأصدقاء الودودين([1]) ، فالاتحاد في نهاية المطاف لا يمكن أن يتوسع إلى ما لا نهاية ، و بغرض تلافي الآثار السلبية للتوسع لجأ لإقامة أحزمة واقية و مناطق للعزل يتم من خلالها تصفية الوافدين إلى أوربا ، رغم أنها لم تنتج فاعلية كافية في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها القلعة الأوربية .

فأوربا نفسها وقعت في حرج بين حاجتها لهؤلاء الوافدين الذي مثلوا منذ العقدين الأخيرين دافعا قويا لنهضتها الاقتصادية و الحضارية ، لكن باتت الآن تتوجس مما تنطوي عليه الهجرة غير الشرعية ، و تهديدها للتماسك المجتمعي ، و احترام منظومة القيم الغربية ، حيث يمثل هذا أهم نقاش معاصر في أروقة الاتحاد الأوربي([2]) .

و بعيدا عن تقييم الغرب للظاهرة الذي لازال رهينة العداء و الخوف من كل ما هو إسلام ، تجدر الإشارة إلى أن مسألة الهجرة باتت تنطوي على تحديات أمنية يلخصها المشهد التالي([3]) :

1/ المساس بأمن الأفراد ، الجماعات و الدول سواء كانت وافدة منها أو مستقبلة لها ، ثم تهديد مستوى العلاقات بين الطرفين .

2/ تصعيد النزاع من الأبعاد المحلية إلى العالمية ، من حرب أهلية إلى نزاع دولي ، و يزداد الأمر تعقيدا بوجود متغيرات الإثنية ، الدين و الفروقات بشكل عام التي يصل التصادم معها إلى نقطة اللارجوع ، مما يعقد مسألة إدارتها أو حسمها .

3/ تساهم التدفقات الهجرية في تسهيل حركة الإرهاب و الجريمة المنظمة ، نظرا لقدرة تلك الشبكات في اختراق و استغلال هذه الفئات لتحولها إلى حاضنة مجتمعية تدعم نشاطها و تزكيه .

4/ ما تخشاه دول الملجأ دوما هو التنافس حول تقاسم المنافع بين المهاجرين و السكان المحليين .

و يزداد المشهد تعقيدا على مستوى الموارد التي تتسم بالندرة أصلا من قبيل : الوظائف ، الإقامة ، البيئة الاجتماعية و الاقتصادية ، مما قد يؤثر سلبا على أداء قوى و مؤسسات الدولة المعنية بشكل يتسبب في إضعاف أهليتها و قدرتها على الاستيعاب بكفاءة ، ناهيك عن تهديد الهوية الثقافية و التماسك الاجتماعي أمام تشبث

([1]) زهير بوعمامة ، "السياسة الأوربية للجوار : دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوربي" ، مجلة **المفكر** ، العدد الخامس ، مارس 2008 ، ص 242 .

([2]) Jef Huysmans , op.cit , p 48 .

([3]) Sita Bali , op.cit , p 471 .

المهاجرين بهويتهم وعدم القابلية للاندماج في المجتمع الجديد ، و قد تجد في هذا تنظيمات الإرهاب الدولي و عصابات الجريمة العابرة للأوطان مرتعا خصبا للنمو و التكاثر .

المطلب الثالث : تهديد شبكات الإرهاب للأمن

تحولت شبكات الإرهاب في المرحلة المعاصرة إلى أهم تحد أمني على الصعيد العالمي ، حيث ارتبط الإرهاب تاريخيا بالعنف الذي شهدته المجتمعات ، و لقد تزامن نشوء العنف بمختلف أشكاله في المجتمعات مع التناقضات المجتمعية([1]) ، بما يعني أن كافة الجهود لاستئصال العنف يفرض القضاء على تلك التناقضات بأبعادها السياسية الاقتصادية و الإيديولوجية .

يشكل الإرهاب ظاهرة تقليدية ، ارتبطت تاريخيا بعهد الرهبة في الثورة الفرنسية ، تستهدف في المجمل الاستقرار السياسي ، الأمن الدولي و العيش الكريم الآمن للأفراد .

كما يمثل شكلا خاصا من أشكال العنف غير المشروع ، إن لم يكن دوما غير شرعي نسبة للمجموعة الدولية([2]) لا يمكن أبدا تفسيره بإسناده إلى عامل واحد ، كما أنه لا يعرف بالضرورة نفس الشكل و النتائج و حجم التأثير البالغ الذي يمكن أن ينجم عنه .

و قد ساهمت عدة عوامل في شيوع و انتشار الظاهرة ، حيث سهم تفجر متغير القومية مع انهيار الاتحاد السوفييتي في استفاقة كل الانتماءات من غيبوبتها الهوياتية ، فأدت في الدول التي تعاني ضعف الاندماج الاجتماعي و الثقافي إلى خلق أزمات ، غذت إرهابا يهدف للانفصال السياسي ، حال ما شهده البلقان وتشهده إفريقيا الوسطى و القرن الإفريقي([3]) ، و منها ما ارتبط بالأطر الفكرية المنهجية التي وقفت عاجزة أمام إمكانية الوصول إلى توصيف شامل يعتد به محليا ، إقليميا و عالميا ، فالشك امتد إلى أن ما يعتبره البعض إرهابا هو من وجهة نظر آخرين نضال مشروع من أجل التحرر من أي شكل من أشكال السيطرة تقليدية كانت أم حديثة أو معاصرة ، حيث أصبح التحرر من الفساد و الخوف آنيا مما قد تناضل الشعوب من أجله .

و على هذا تحولت مسألة مكافحة الإرهاب باعتبارها مصلحة عالمية في ظل ازدواجية المعايير ليس إلا رياء من قبل الأقوياء للتدخل في الشؤون الداخلية للضعفاء .

([1]) غزلاني وداد ، **العولمة و الإرهاب الدولي بين آلية التفكيك و التركيب** ، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2010/2009) ، ص 207 .

([2]) Alex P.Schmid , "Frameworks for conceptualising terrorism" , **Terrorism and political violence** , Vol 16 , N°02 , Summer 2004 , p 197 .

([3]) Mhand Berkouk , "Conceptualising international terrorism" , **Horizon de la géostratégie** , N°01 , Mars 2010 , p 12 .

و رغم أننا اصطدمنا بتعريفات متعددة و ليس تعريفا موحدا ، و هذا ليس اعتباطيا إنما هي نية مبيتة لإيجاد التبريرات المطلوبة دوما لتسويق سياسات القوى الكبرى من قبيل الو م أ و حلفائها ، إلا أننا سنحاول استنباط أهم متغيراته على النحو التالي :

1/ هو عبارة عن عنف منظم ، متصل و ممنهج قصد خلق حالة من الرعب و تهديد الأمن العام لدولة أو جماعة سياسية ما ، ففي عصرنا الحالي غالبا ما يعد الفعل العنيف عملا إرهابيا ، خاصة إذا قام به من يوسم بالتطرف ، و لا يعد نوع الفعل نفسه إرهابا ، إذا قام به من لا يعد متطرفا أو منتميا لجماعة متطرفة([1]) ، بمعنى أن كل إرهابي هو متطرف ، لكن ليس كل متطرف إرهابيا بالمحصلة .

2/ يهدف لإحداث مستوى من التأثير السياسي ، يرى **برايان جيكنز** (Brian Jenkkins) و هو أحد أكبر اختصاصيي بحوث الإرهاب أن "الإرهابيين يريدون أن يتفرج الكثير من الناس ، و لا يريدون أن يموت الكثير منهم"([2]) ، فهدف الإرهاب هو الاعتراض على وضع سياسي يعتقد أنه لا يحتمل ، تسبب في شعوره بالاغتراب الديني أو السوسيوسياسي ، يتبعه إحساس بغياب العدالة و الضعف([3]) ، يتحول القتل إلى وسيلة للتعريف ببعض المطالب ، لاهتمام الفعل الإرهابي بالدعاية واسعة النطاق ، و لا يعني ذلك انفصاله عن بقية المظاهر الاجتماعية الأخرى ، فقد يبدأ أو ينتهي سياسيا ، و هو الذي يمثل شكلا من أشكال العنف السياسي .

3/ يتدرج صعودا من الأسفل إلى الأعلى ، من إرهاب الفرد مرورا بإرهاب التنظيم أو الجماعة إلى إرهاب الدولة ، مع وجود الغطاء الإيديولوجي و المبررات السلوكية لهذا الفعل .

4/ تطوت وسائل الإرهاب مع تطور نسقه المعيشي و وفق ما أتيح له من إمكانيات ، من الوسائل التقليدية إلى الحديثة ، هذه الأخيرة لم يعد استخدامها مشروطا بتخصص ، إنما تدريب بسيط كفيل بالغرض من قبيل تقنية الجمرة الخبيثة و نحوها من الأدوات التي باتت أصغر حجما و أرخص ثمنا و متوفرة بشكل أيسر .

5/ سخرت ثورة المعلومات السبل للاتصال و التنظيم ، ما سمح لجماعات كان نشاطها منحصرا في نطاق سلطة الشرطة المحلية بالخروج إلى نطاق العالمية و انتشار نظام الشبكات ، كما بات ما يتوافر للتنظيمات الإرهابية من وسائل الاتصالات و قواعد المعلومات التي تزداد تطورا و تعقيدا ، يمكنها من توسيع دائرة جماهيرها فضلا عن

([1]) عزمي بشارة ، "في ما يسمى التطرف" ، **سياسات عربية** ، العدد 14 ، آيار/مايو 2015 ، ص06 .

([2]) جاك فونتانال ، **العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي : مدخل إلى الجيواقتصاد** ، ترجمة محمود إبراهيم (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006) ، ص 91 .

([3]) Mhand Berkouk , op.cit , p 12 .

تضخيم الرسالة التي تريد إيصالها([1]) ، فتنظيم القاعدة بات شبكة تغطي أكثر من خمسين دولة على الصعيد العالمي – على الأقل وفق التصور الأمريكي للتهديد – ، كما بات في مقدور هذه التنظيمات تحقيق مستوى أعلى من الاستقلال المالي و الاقتصادي .

و ستتبدى زيادة تحول الإرهاب إلى عابر للحدود الوطنية نوعيا لا كميا ، حيث سيعمد الإرهابيون وأولئك الذين لا تتعدى أهدافهم سياقات محلية نسبيا ، إلى إضفاء صفة الإرهاب العابر للحدود الوطنية بشكل متزايد([2]).

بمعنى أن الإرهاب لم يعد ظاهرة معزولة ، إنما عالمية الأهداف و التداعيات ، و قد حالت كل الجهود المبذولة على كل المستويات في التصدي لها أو حصرها في الزاوية .

6/ إذا كان تعبيرا عن عنف سياسي إذ ما تنفك الاعتبارات السياسية تمثل دوافع لتحريك بعض أو جل نشاطات الإرهابيين([3]) ، فهو لا ينصرف فقط للمؤشرات المادية للعنف حال الجريمة المنظمة ، فهو محصلة له بأبعاده المادية و غير المادية ، هذه الأخيرة قد تكون تبعاتها أكثر حدة و بلاغة تدميرية ، إذ نردد مرارا أن العنف المادي كفيل بأن يزول بزوال آثاره الفزيولوجية ، بينما النفسي اللامادي من الصعب محو وقعه على النفس البشرية ففي عصر الفورة التكنولوجية اكتسب أبعادا ارتبطت بالتهديدات الرقمية (cyber-threat)([4]) ، حيث الهجوم يمكن أن يوقع ضحايا و دمارا في اي بنية مستهدفة معرفيا .

و على الرغم من نسبية الهدف ، و مع أن المدنيين ظلوا يمثلون أولى ضحاياه ، إلا أنهم ليسوا المتلقي النهائي للرسالة التي يبعث بها الإرهابيون ، فالإرهاب هو عرض درامي لاستخدام العنف أو التهديد باستخدامه ، ضد المدنيين على وجه التحديد ، كي يلفت انتباه لاعب أقوى ، قد يكون دولة أو مجموعة دول([5]) .

7/ بطبيعته القائمة على المفاجأة و بحكم الصدمة التي من الممكن أن يحدثها ، يتحول إلى وسيلة فعالة للدعاية المعلنة لقضاياه ، فالإرهاب قد يتحول إلى إحدى سبل التعبير و التنفيس عن الشعور بالإخفاق أو الإحباط الكامن في المجتمع عندما تعجز القنوات الشرعية و المؤسسات الدستورية عن استيعابها ، ليكون تعبيرا بائسا عن الأوضاع البائسة هي الأخرى .

([1]) إيكاترينا ستيبانوفا ، **الإرهاب و التطرف** ، في : جرايمي هيرد ، مرجع سابق ، ص 69 .

([2]) إيكاترينا ستيبانوفا ، الاتجاهات المستقبلية للتهديدات الأمنية العنيفة ، مرجع سابق ، ص 209 .

([3]) Alex P.Schmid , op.cit , p 197 .

([4]) Johan Ericsson and Giampiero Giacomello , "The information revolution , security , and international relations :(IR) relevant theory?" , op.cit , p 226 .

([5]) إيكاترينا ستيبانوفا ، الإرهاب و التطرف ، المرجع نفسه ، ص ص 53-54 .

إذن فتفاعل كل هذه الأطر و المؤشرات هو الذي يمكن أن نحدد على ضوئه مفهوم الإرهاب ، أبعاده ومختلف سياقاته و الخروج بطرح محايد عن فخ المركزية الثقافية الغربية و بعيدا عن تفسير السيناريو المفتعل بمنطق نظرية المؤامرة .

فالظاهرة عالمية ، معقدة ، بأبعاد سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية و ثقافية ، في ظل ظروف و عوامل داخلية وخارجية ساهمت في تفاقمها ، تراوحت بين أزمة بناء الدولة الوطنية ، أزمات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، في ظل تآكل شرعية نظمها و استشراء الفساد السياسي الذي أصاب التعددية المجتمعية في مقتل يغذيه الفكر المتطرف و زيادة الضغوط و الأعباء على الفئات الفقيرة و المحرومة ، التي عادة ما تستقطبها هذه التنظيمات الإرهابية ، في ظل لا عدالة النظام الاقتصادي العالمي و تزايد الهوة في توزيع الثروة العالمية بين الفقراء و الأغنياء ، وما زاد من تعميق المعضلة هو اعتماد دولها على الحلول الأمنية دون البحث في جذور المشكلة أو العوامل التي أدت إلى شيوعها و شموليتها على صعيد الوسائل التي تتبناها و الأهداف التي تصبو إليها .

أما ما تعلق بمؤشر الفساد يعد توأمة الإرهاب و الجريمة المنظمة ، يعكس إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة ، عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو الغش و نحو ذلك ، و إذا كان الفساد يوجد في كل المجتمعات ، إلا أن مشكلاته تبرز بحدة في البلدان التي تمر بمراحل من التطور السياسي ، الاقتصادي و الاجتماعي ، تولى فيها الأولوية القصوى لمسائل إدارة الحكم و الاستقرار فالكثير من الديمقراطيات الناشئة تسعى إلى تحديد سبل مكافحة آثار الفساد المضرة في الوقت الذي يبدأ فيه المواطنون في المطالبة بمساءلة قادتهم([1]) ، فرغم صعوبة و حساسية المرحلة الانتقالية ، إلا أنها عادة ما تكون مستهدفة من الفساد و الفاسدين ، مستثمرة في حالة الاحتقان و الصراع الاجتماعي و السياسي ، لكن العبرة تكمن في قدرة مؤسسات و قوى التحديث الوليدة أن تمتص و تكافح تلك التحديات و الحيلولة دون تصلب عودها ، لأنه متى ما حدث ذلك يصبح صعب إلى مستحيل استئصالها .

و هنا نلفت الانتباه إلى الزخم الذي اكتسبه التحدي الإرهابي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، حيث استهدف أقوى منظومة أمنية في العالم ، فما طبيعة و ما جدوى هذا الزخم الجديد ؟

([1]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم** ، شعبة التطوير الإداري و إدارة الحكم : مكتب السياسات الإنمائية ، نيويورك ، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1998 ، ص 09 ، على الرابط التالي : (2010/12/02)

http://www.nazaha.iq/search_web/edare/4.pdf

الإجابة عن التساؤل تعود بنا إلى التأكيد على قدم الظاهرة في ارتباطها بالوجود الإنساني ، فالإشكال المطروح هو صعوبة الاتفاق بين الفواعل الدوليين على حدود الظاهرة ، مكوناتها و نطاقها ، و مرد ذلك اختلاف الرصيد الفكري و العقائدي لكل طرف من زاوية نظرته للمسألة .

و مع أن عدد ضحايا الأحداث لا يقارن مع من ماتوا و يموتون سنويا جراء النزاعات المسلحة و الفقر مثلا ، غير أن الآثار السياسية للأحداث ما تزال جديرة بتشبيهها بزخم تلك الأحداث ، إذ أمست التداعيات المثيرة للقلاقل على نحو غير تناسبي ، و ما تتسم به من خداع و مناورة سياسية السمة المميزة للإرهاب ، بما يدعونا إلى عده تهديدا استراتيجيا للدول و المجتمعات([1]) .

ثم أن الو م أ نفسها كانت تنظر للإرهاب في مرحلة من المراحل على أنه شكل من أشكال العنف والصراع السياسي المشروع ، هذا إن لم تمثل قاعدة خلفية لدعم نشاط بعض التنظيمات الإرهابية عالميا ، لكن لما وصل إلى تهديد الأمن القومي الأمريكي تحول إلى كابوس عالمي ، بات لزاما حشد الفكر الأمني و الإستراتيجي للتصدي له و مجابهته عالميا ، من قبيل التركيز على تصفية الصراعات المستديمة من فلسطين إلى أفغانستان ، و من الشيشان إلى الصومال ، التي لا زالت تقدم مبررات شرعية للإرهابيين هنا و هناك .

فمن زاوية ساهمت الأحداث في إحياء مقاربة الأمن الجماعي من منطلق أن نجاح التنظيمات الإرهابية في اختراق أمن أمريكا كفيل بإزالة دول بكاملها من خارطة العالم ، و بالتالي تتحول المشاريع المستقلة إلى ضرب من الخيال و اللاعقلانية ، و هو ما نجحت الولايات المتحدة في الحشد له مع غزو العراق و أفغانستان .

و قد قدمت الأحداث للو م أ الفرصة لهندسة اجتماعية جديدة للشرق الأوسط و المنطقة العربية ، فأحداث المنطقة لم تدع مجالا للخيار بين الفوضى أو سيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة على السلطة ، و هذه الفوضى الناجمة عن عملية التحول الديمقراطي هي من نوع الفوضى الخلاقة التي قد تفضي في نهاية المطاف إلى وضع أفضل مما تعيشه في المرحلة الراهنة ، و هو ما يتقاطع مع ما عبر عنه المفكر محمد الرميحي من أن "مسارات التغيير في الشرق الأوسط و المجتمعات القريبة منها هي راكدة سياسيا ، و لكي يتحرك ركودها السياسي لا بد من إحداث شيء من الفوضى و الخلخلة حتى يحصل التغيير ، و هو في ضنهم تغيير أفضل ، أو ربما كان تغييرا من أجل التغيير فحسب"([2]) .

من زاوية أخرى ، إذا كان مجموع ضحايا الأحداث وصل أو تجاوز ثلاثة آلاف شخص ، فإن نفس العدد يلقى حتفه يوميا في الجنوب من الأطفال جراء الأمراض و الأوبئة المتنقلة عبر المياه الملوثة ، و بالمحصلة قد تزداد معاناة

([1]) إيكاترينا ستيبانوفا ، الإرهاب و التطرف ، مرجع سابق ، ص 48 .

([2]) غزلاني وداد ، مرجع سابق ، ص ص 285-286 .

الإنسان جراء الفقر و التخلف أضعاف ما عاناه و يعانيه من النشاط الإرهابي([1]) ، أم أن المسألة مغايرة تماما فضحاياهم ليسوا كضحايانا ، تلك إذن مشكلة كبرى ؟!

و يدرج تصاعد النشاطات الإرهابية ضمن النزعات و الاتجاهات الرئيسية لعمليات العنف السياسي ومنها([2]) :

- الديناميات المضادة التي تجلت في جميع أشكال العنف الأحادية المرتكبة بحق المدنيين منذ مطلع تسعينات القرن العشرين .
- تعاظم الدور الذي يلعبه عناصر لا ينتمون إلى دولة بعينها ، بالمقارنة مع التراجع النسبي لدور الدول .

و إذا كان الإرهاب اليوم من القوة بما كان في البلاد الإسلامية ، فلأن المصالح الاقتصادية القائمة جد معتبرة ، و هذه الأخيرة موضع صراع لا هوادة فيه من أجل الاستحواذ عليها ، صراع على البترول بين الدول والمداخيل العائدة منه بين النخب ، فينتج عن ذلك فوارق و إجحاف صعب تحملها ، تجعل الحياة الاجتماعية جد متفجرة ، و في هذه الظروف يمثل الدين الرابط الضروري([3]) .

مع ذلك يبقى الإرهاب أحد أشكال العنف الذي ما برح يمثل مكمن الهشاشة الأشد في الدول الديمقراطية رغم ما توليه من اهتمام لحياة مواطنيها ، مقابل غيرها من الدول التي أمست أهدافا مجزية لعمليات الابتزاز التي يمارسها الإرهابيون ضدها([4]) ، ففي الوقت الذي أصبح الدور الذي تؤديه الدول الفاشلة ، بوصفها ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية ، من الحقائق المسلم بها ، إلا أن منابع الإرهاب لا يمكن اختزالها في مناطق لا يمكن السيطرة عليها أو التحكم فيها كهذه فحسب ، فالظاهرة أشمل من ذلك و أكثر تعقيدا .

المطلب الرابع : الجريمة المنظمة عبر الوطنية و الأمن

في ظل نمو الإرهاب نمت مختلف صور الجريمة ، أو كما يحب البعض الاصطلاح عليها الجريمة المنظمة متخطية القوميات ، ففي عالم يتجه فيه كل شيء نحو التعولم باتت الجريمة المنظمة هي الأخرى خطرا عالميا حيث يتوقع حدوث جريمة منظمة كل يوم أكثر من مرة ، و قد أشار الأمين الأممي الأسبق بطرس بطرس غالي عام 1994 ضمن أشغال المؤتمر الدولي الوزاري حول الجريمة المنظمة بنابلي الإيطالية إلى : "أنها كانت تقليدية

([1]) Paul Rogers , "Terrorism" , In : Paul D.Williams , op.cit , p 172 .

([2]) إيكاترينا ستيبانوفا ، الإرهاب و التطرف ، مرجع سابق ، ص ص 48-49 .

([3]) جاك فونتانال ، مرجع سابق ، ص 103 .

([4]) إيكاترينا ستيبانوفا ، الإرهاب و التطرف ، المرجع نفسه ، ص 51 .

لارتباطها بمجال النشاط التقليدي كتجارة السلاح و تهريب المخدرات ، أما الآن فقد أصبحت ظاهرة عالمية في أوربا ، آسيا و أمريكا ، تعمل تحت جنح الظلام و لا يوجد أي مجتمع في مأمن من شرورها"([1]) .

و يتسم هذا التنظيم بكونه ذو بناء هرمي محكم ، يتدرج من القمة حيث المستويات القيادية إلى القاعدة و أجهزة التنفيذ ، محاط بهالة كبيرة من السرية و الغموض ، نجاحه متوقف على مدى احترافية ذاك المستوى في ظل نظم و لوائح تضبط إيقاع سير العمل ، باستخدام كل ما أمكن توظيفه من وسائل : عنف ، تهديد ، ابتزاز تصفية ، مشروعة كانت أم غير مشروعة ، تضمن أقصى استفادة تحديدا ما تقاطع مع المكاسب المادية .

و قد تكون هذه العلامة الفارقة – رغم عدم نجاعتها – في الميز بين الإرهاب و الجريمة المنظمة ، في ظل تحول الإرهاب إلى إحدى أهم صور الجريمة ، ثم شدة تماثل نظمهما و قوانينهما الداخلية و حتى أساليب النشاط وأدواته ، إذا علمنا سهولة التنقل بين التنظيمين ، حيث يشكل كل منهما داعما للآخر .

و رغم كون الإرهاب ظاهرة سياسية تهدد الأمن الاجتماعي ، فالجريمة ظاهرة اجتماعية تهدد الأمن العام على تعدد صورها و مظاهرها من تجارة المخدرات ، الاتجار بالسلاح ، جرائم تبييض الأموال ، الاتجار بالبشر الإرهاب البيئي ، الجرائم الإلكترونية و نحو ذلك ، ما انعكس سلبا على حجم الظاهرة من جهة و عقد سبل التعاطي معها من جهة ثانية .

و قد اصطدمنا في هذا الإطار بجملة من الإشكاليات المفهومية من قبيل :

1/ اتساع نطاق أعمال هذه العصابات من البلد المصدر إلى البلد الوجهة ، ثم الطرف الثالث الذي يشكل نقطة العبور ، ما يعني صعوبة أي طرف الجزم بثقة أنه خارج نطاق هذا النشاط أمام القدرة التغلغلية الهائلة لهذه العصابات ، التي نجحت في اختراق الهرمية السياسية لكثير من دوائر صناعة القرار سواء برلمانات أو أجهزة حكومية بيروقراطية على الصعيد العالمي .

2/ فشل الأطر القانونية مهما كانت شمولية في التصدي للظاهرة ، حيث لا يعني تفكيك عصابة أو تعريض أفرادها للنفي تعبيرا عن وضع حد لمثل هذه التنظيمات ، التي سرعان ما تتعافى مما تعرضت له و تبدأ نشاطها في إقليم آخر و هكذا ، إذ لا بد من التصدي للظاهرة جذريا من خلال وسائل و أدوات تهدف لاستئصالها لا نقلها من إقليم لآخر ، فنشاطات هذه المجموعات متخطية القوميات عادة ما تقحم مشاكل السياسة الداخلية في خضم السياسة العالمية .

([1]) نسرين عبد الحميد نبيه ، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية** (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2006) ، ص 37 .

3/ تنامي حجم التدفقات المالية التي تتجاوز كل الأرقام التي من الممكن التكهن بها ، إذا علمنا أن أكثر ما تسعى إليه هو الكسب المادي حتى و إن أدى ذلك للتقاطع مع دوافع سياسية أو اجتماعية .

4/ بهدف القضاء على مخاطر الجريمة المنظمة ينبغي على الدول القبول بمبدأ تخطي الحدود السياسية من جهة و تدعيم وجود الفواعل غير الدولاتيين من جهة أخرى ، فهم أكثر الشركاء أهلية لاحتوائها دون رد الاعتبار لارتباطات سياسية أو مصلحة قومية عليا ، و تحت أي نوع من الضغوط أو الذرائع .

و ثلاثي الجريمة المنظمة هو : تجارة المخدرات ، الاتجار بالبشر و تجارة السلاح .

فإذا تعلق الأمر بتجارة المخدرات مثلا تمثل أوسع قطاع للاقتصاد الموازي ، حيث يتداول فيه ما بين 45 و 280 بليون دولار حسب مسح قامت به الأمم المتحدة مع بداية الألفية (2005) ، و فيما يتعلق بإنتاج القنب الهندي فهو يغطي حوالي 176 دولة لتلبية حاجات 162 مليون مستهلك حول العالم ، يتقاسم تجارته ثلاث أسواق رئيسية هي([1]) :

1- السوق الأوربية : يصل إليها من المغرب ، كولومبيا ، جنوب إفريقيا ، نيجيريا و الهند .

2- السوق الأمريكية : ثاني أكبر سوق ، تمول من كندا ، المكسيك و الكاريبي .

3- الشرق الأوسط و جنوب آسيا : من المزارع في أفغانستان ، باكستان و لبنان .

و عليه باتت الجريمة المنظمة أهم المخاطر الأمنية منذ تسعينات القرن الماضي ، بالنظر للتهديدات التي أفرزتها أو من الممكن حدوثها على مستويات ثلاث([2]) :

- **السياق الدولي** : حيث تهدد قيم و مؤسسات و استمرارية النظام العالمي .
- **السياق الوطني** : من خلال المساس بالتجانس الداخلي للدولة أو الإقليم .
- **السياق الفردي** : في نهاية المطاف ، تلعب كل تلك المستويات تأثيرا كبيرا على الأمن الإنساني على ضوء المساس برفاه الفرد و بقائه .

و نخلص إلى القول أنه إذا كان الإرهاب مدخلا لمختلف صور ، أشكال و مظاهر الجريمة عبر الوطنية فهذه الأخيرة في تفاعلها مع ظاهرة الإرهاب باتت قاعدته الخلفية من خلال تقديم الدعم و المساندة اللوجستيكيين ، حيث ساهم التفاعل بين مختلف المجموعات ضمن دائرة مجتمعية معينة بتداول خطابات الخطر وزيادة مستويات الاستقطاب ، مما ينذر بتفجر العنف الذي تجري تغذيته من حركات الإرهاب و المنظمات

([1]) John T.Picarelli , "Transnational organized crime" , In : Paul D.Williams , op.cit , p 457 .

([2]) Ibid , p 462 .

الإجرامية ، يسود معها اقتصاد موازي غير رسمي تديره تلك المجموعات ، و هو ما يظهر بشكل جلي في دول الساحل الإفريقي ، حيث تتآلف تنظيمات إرهابية مع مجموعات تنشط في التهريب ، ليتقاطع الجميع مع تطلعات مجموعات إثنية مشتتة تعرضت للقمع و التهميش من قبل دول آيلة للعجز ، و عندما يمتزج العنف السياسي بسقوط الاقتصاد بيد المجرمين يصبح الإجرام متساندا و مستديما ، ما يجعله تهديدا للسلم و الأمن الدوليين .

و يبدو أن مستقبل الإرهاب في المنطقة مرشح لاستقطاب جديد ، يخطه خطر استنساخ النموذج الداعشي ، أو ما بات يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام ، الذي بات ينشط لخلق جبهات جديدة في ليبيا ، الجزائر و تونس ، في ظل استفحال و تمدد الجماعات الراديكالية المسلحة ، التي لم يجد بعضها حرجا في نقل ولاءاته من تنظيم القاعدة نحو إمكانية دعشنة الساحل الإفريقي ، ما يفرض تضافر الجهود للوعي بالخطر القادم على المنطقة و الفضاءات الجيوسياسية القريبة .

و مع أن شبكات الإرهاب و الجريمة المنظمة باتت تمثيلا لنموذج واقعي لطبيعة الأخطار التي ظلت تهدد البشرية جمعاء ، إلا أن ذلك لا ينفي تبلور تحديات لا تقل خطورة ، لها تبعات مدمرة على الوجود الإنساني في حد ذاته ، و هي من قبيل ما تفرضه كوارث البيئة طبيعية كانت أم نتاجا لسياسات مجحفة لا مسؤولة و غير عقلانية .

المبحث الرابع : العامل/ المخاطر البيئية

مثل الحديث عن العلاقة بين البيئة و الأمن من صميم الاهتمامات الأمنية لأكثر من عقد من الزمن بالنظر لما باتت تفرزه البيئة من حركيات مسببة لعولمة التهديدات ، ساهمت في إعادة هندسة نظرية العلاقات الدولية و معها التفاعلات الأمنية .

و تدرك حساسية العلاقة من زاويتين :

- توجه سياسة الجماعة المناخية للاهتمام بانعكاسات التغير المناخي .
- نظر الجماعة الأمنية للبحث عن مفاهيم جديدة للأمن الوطني في مدلول تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة .

و تشير النقطتان إلى أهمية القضايا البيئية في أجندة العلاقات الدولية ، بالنظر إلى أن الانشغالات الأمنية باتت أكثرها ضرورة و حساسية ، و سنركز في تحليل العلاقة على إثارة ثلاثة متغيرات :

يتعلق **الأول** بما سمي بعصر الطاقة ، تعبيرا عن اتجاهات التنافس الدولي للحظوة بالإمدادات الطاقوية على الصعيد العالمي ، و تداعياتها على الأمن المستدام .

ثم **ثانيا** : الوقوف على أبعاد و مؤشرات التغير المناخي و ارتباطه بتداعيات النزاع و معه تفجر الأزمة الأمنية .

بينما **الثالث** فسنحلل فيه بعض مظاهر الندرة خاصة المتعلقة بالموارد المائية و التداعيات المترتبة عنها من تصحر ، جفاف باتت من العناوين البارزة في مشهد مطلع الألفية الثالثة .

المطلب الأول : الطاقة و الأمن المستدام

رغم أن العالم يعيش اليوم عصر ثنائية الطاقة و المناخ ، إلا أن تداعيات الإمدادات الطاقوية و ما يمكن أن تخلفه على الأمن ليست بالمسألة الجديدة ، فقد أثيرت منذ عقود إشكالية اعتماد المعمورة على الوقود الأحفوري في مقدمته الفحم ، البترول و الغاز الطبيعي كعوامل حاسمة في رفاهية البشرية و رخائها الاقتصادي بما بات ينظر لها من زوايا أخرى تعكس([1]) :

- الاتساع الجغرافي لنطاق التنمية الصناعية في العالم ، ما أدى إلى ارتفاع معدلات الطلب العالمي على الطاقة ، فعدد كبار مستهلكي الطاقة اليوم ، يفوق عددهم في أي وقت مضى .
- أصبح الإنتاج العالمي للطاقة حكرا على مناطق بعينها و تتجه لتقل أكثر ، نتيجة بلوغ الإنتاج ذروته في التقليدية منها ، حيث تنامت مشاعر القلق حيال استخدامات هذه الطاقة على المناخ ، نتيجة تركز انبعاثات الغازات السامة في الغلاف الجوي ، بفعل احتراق الفحم ، النفط و الغاز .

هذا و قد تعدت المنافسة الدولية على مصادر النفط ، التي كانت بادئ الأمر مدفوعة بالمؤثرات التجارية لتكتسب بعدا استراتيجيا/عسكريا بعد ذلك ، منذ ما سبق الحرب العالمية الأولى ، عندما باتت الإمكانات القتالية للأسلحة كالدبابات ، الطائرات و السفن الحربية تدار بالنفط ، دخلت الدول الكبرى الأوربية فصلا جديدا من الصراع للسيطرة على مصادر النفط الرئيسية([2]) ، في الوقت الذي بقيت الو م أ مكتفية بالاحتياطات المحلية .

([1]) تاباني فاتورانتا ، "الطاقة و التغيرات المناخية : تهديد محتمل للأمن المستدام" ، في : جرايمي هيرد ، مرجع سابق ، ص 145 .

([2]) مايكل تي.كلير ، "المنافسة الدولية على مصادر الطاقة" ، في : عصر النفط : التحديات الناشئة ، مرجع سابق ، ص 188 .

و مهما يكن من أمر ، فقد باتت قضايا الطاقة/المناخ/الأمن تفرض نفسها على دينامية الأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة ، بما يؤكد الاستخدام الموسع و الضيق لمفهوم الأمن ، ضمن ما يتقاطع و مفهوم **"الأمن المستدام"** ، هذا الأخير يجمع بين مفاهيم : الأمن القومي ، الأمن الإنساني و الأمن الجماعي([1]) .

- يشير الأول إلى سلامة الدولة ، ففي أمريكا و أوربا تزيد المخاوف من تهديد أمنها القومي نتيجة الاعتماد على مصادر خارجية للإمداد بالطاقة .
- أما مفهوم الأمن الإنساني ، فرأينا فيه تركيزه على رفاه الفرد و سلامته ، فلم يعد من شك من أن التغيرات المناخية تودي بالفعل بأرواح البشر ، خاصة من أبناء المناطق المحتضرة الفقيرة .
- أما توظيف مقاربة الأمن الجماعي ، فنذير تفاؤل بضرورة تحمل الدول الصناعية الكبرى لمسؤولياتها تجاه البشرية جمعاء .

إذن لا جدال من ضرورة تضامن المفاهيم الثلاث و تشابكها لتجنيب العالم مغبة سباق جيوسياسي خطير للاستحواذ على النفط و الغاز ، و ما يمكن أن يفرزه من مخاطر بيئية خارج نطاق السيطرة ، رغم أن صراع القوى العظمى الآن يفرز رؤى متنافسة للنظام العالمي ، من قبيل القوى التقليدية في مقدمتها الو م أ و أوربا ، تحديدا فرنسا و بريطانيا ، و القوى الصاعدة ، متراوحة بين روسيا ، الصين الهند و اليابان ، حيث تزداد المخاوف من خوض هذه الدول صراعات مسلحة و حروب كتلك التي قادت اليابان للتحرك نحو قاعدة بيرل هاربر في عرض المحيط الهادي ، يكون محركها الأساسي السباق حول موارد الطاقة .

فوفقا لدراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، فإن محاولات استغلال الموارد الطبيعية ، مطلع تسعينات القرن الماضي ، كانت كفيلة بإشعال ما لا يقل عن ثمانية عشر من الصراعات المسلحة ، دخل النفط و الغاز سببا في خمسة منها .

كما تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية ، إلى أن الطلب العالمي على الطاقة في غياب أية تحولات جذرية سينمو بنسبة 40% بحلول العام 2030 ، تستحوذ الهند و الصين على نصف هذه الزيادة تقريبا ، من خلال :

- احتلال الو م أ المركز الأول عالميا بـ20 مليون برميل يوميا (إحصائيات 2013) ، أعلنت منذ فجر الألفية (2001) على لسان بوش الابن من أن أمن الطاقة ينبغي أن يكون أولوية في سياسة أمريكا الخارجية([2]) .

([1]) تاباني فاتورانتا ، مرجع سابق ، ص 148 .

([2]) Michael T. Klare , Energy security , In : Paul D.Williams , op.cit , p 484 .

- تأتي الصين ثانية بـ13 مليون برميل يوميا ، و إذا كانت الصين مطلع التسعينات قد حققت لنفسها اكتفاء ذاتيا من النفط ، فهي اليوم تستورد 80% مما تستهلكه .
- ثم تحل اليابان ثالثة بـ05 مليون برميل يوميا .

فقد بات الطلب المتزايد ناجما عن ظهور مستهلكين كبار جدد ، مقابل اقتصار الإمدادات على مناطق بعينها قليلة نسبيا ، و غير قادرة على الاستجابة لحجم الطلب المتزايد باطراد ، فأخذت مسائل النفط و الغاز أبعادا جيوسياسية ، مع احتمال تأجج تنافس كبير للمحافظة على استقرار مناطق الإمدادات و سلامة خطوط النفط منها و إليها .

فبناء على تقرير الطاقة العالمية لعام 2008 ، حذرت من أن الحقول القائمة بالعالم ، يتجه إنتاجها النفطي للنضوب بمعدل متزايد مع بلوغها أقصى مستوى إنتاجي لها ، و مساحة الحقول المكتشفة حديثا أصغر من أن تلبي الطلب المتزايد على الطاقة في العالم ، ففي عام 2009 تراجع الإنتاج من 68 مليون برميل يوميا إلى 16 مليون برميل فقط عام 2035 ، بما يعني انخفاضا بمعدل ثلاث أرباع([1]) .

و يمكن الوقوف على بعض المناطق الجغرافية و أدوار الفواعل المؤثرة فيها بهدف ضمان أمنها الطاقوي ، بما يثير الحقائق التالية([2]) :

- مع بلوغ إنتاج النفط ذروته في العديد من الدول ، فإن الكثير غيرها ماض لتحقيق ذلك ، و من المتوقع أن يأتي القدر الأعظم من أية زيادة في الإنتاج النفطي العالمي من دول منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) .
- من المرجح أن تحتفظ المملكة العربية السعودية بمكانتها كأكبر منتج للنفط في العالم ، مقابل حظوة منطقة الشرق الأوسط بنصف إنتاج الغاز الحالي ، في الوقت الذي تمتلك فيه روسيا ، إيران و قطر نصف احتياطات الغاز الطبيعي العالمية .
- عزم روسيا على إبقاء آسيا الوسطى ضمن مجال نفوذها ، للسيطرة على مخزون بحر قزوين من الغاز من خلال التحكم في خطوط النقل و الاستحواذ على مشاريع التنقيب في الكثير منها .
- بحث الصين عن فرص جديدة لزيادة النفوذ أينما كان ، فكانت الوجهة تعزيز علاقاتها بإيران ميانمار و جمهوريات آسيا الوسطى من جهة ، و توجيه الأنظار بعيدا صوب القارة الإفريقية من جهة

([1]) مايكل تي.كلير ، مرجع سابق ، ص 203 .

([2]) تاباني فاتورانتا ، مرجع سابق ، ص ص 150-153 .

أخرى ، ما من شأنه الحد من قدرة أمريكا و أوربا على تأمين مصالحهما و إضعاف نفوذهما في تلك المناطق ، حيث لم يعد خافيا أن سياسات الصين الطاقوية باتت تميل بالفعل إلى فتح آفاق جديدة للتعاون و الاستناد أكثر إلى نظام السوق و آلياته .

- أما أوربا فتدين بتبعيتها لروسيا للتزود بربع احتياجاتها من الغاز ، ما أفضى لسواد حالة من القلق الأوربي من نزوع روسيا المستمر لاستغلال ذلك لتحقيق مصالحها السياسية ، و تحاول أوربا من خلال خط أنابيب باكو/تبليسي/جيهان لنقل نفط آسيا الوسطى عبر أذربيجان/جورجيا/تركيا ، دون الحاجة للمرور عبر الأراضي الروسية ، ثم السعي للاستثمار في الطاقة المتجددة ، كالشمسية مثلا التي من المرشح توليدها في صحراء شمال إفريقيا .
- بينما أمريكا بوصفها أعظم مستهلك للطاقة في العالم ، و رغم الاحتياطيات الهائلة التي تحوز عليها إلا أنه يساورها شك معتبر من صعود دول استهلاكية جديدة ذات كثافة سكانية عالية ، تحديدا الهند و الصين ، و مزاحمتها في مناطق نفوذها التقليدية ، التي يبدو أن أمريكا باتت مضطرة للانسحاب منها و إيجاد البديل ، و المقصود هنا منطقة الشرق الأوسط ، التي من المرجح أن يمتد التنافس الجيوبوليتيكي مع الصين إليها .

و يعكس تراجع أهمية المنطقة أمريكيا جملة من العوامل هي :

1- تضاؤل احتمال قيام حرب باردة في المنطقة بين الولايات المتحدة ، الصين و روسيا .

2- انتهاء الحرب على الإرهاب التي باتت تدار في المنطقة بالطائرات دون طيار .

3- قلة الحاجة و التبعية لنفط الخليج بعد ثورة النفط و الغاز الصخري أمريكيا .

4- انهيار حلفائها في المنطقة الواحد تلوى الآخر ، و التفوق النوعي لإسرائيل .

و يبدو أن سياسة الطاقة الأمريكية ، بدأت تحول أنظارها نحو المناطق المنتجة للنفط خاصة في إفريقيا وحوض بحر قزوين ، و قد كان هذا التحول نتيجة قرار استراتيجي اتخذته واشنطن لتنويع مصادر الطاقة الأمريكية الخارجية ، لتقليل تعرض الدولة لمشكلات تعطل الإمداد من منطقة الخليج الدائمة الاضطراب و التأسيس لروابط جديدة .

و مع أن الصين المستفيد الأكبر من التوجه الأمريكي نحو آسيا ، إلا أن البلدان يتشاطران مصلحة مشتركة ، قوامها المحافظة على استقرار إنتاج الطاقة عالميا و تأمين طرق النقل و خطوطه ، و الاستثمار في المصالح المشتركة لتفادي الدخول في حسابات الحصيلة الصفرية ، ما من شأنه زيادة التوتر على الصعيد العالمي .

و بينما يسيطر الصراع و الاضطراب السياسي على الكثير من مناطق تواجد النفط ، يبدو القطب الشمالي منطقة مستقرة يعمها السلام ، ما زاد الاهتمام بما تخبئه الأرض في الشمال الأقصى و القطب الشمالي حيث يتوسع تطوير الحقول النفطية البرية و البحرية ، نحو الجزء الروسي من بحر بارنتس([1]) ، ما رأى فيه الخبراء حاجة لتقنية مفرطة و تمويلا هائلا ، ليتم الإنتاج بكميات مناسبة و تكلفة مقبولة .

كما تتخذ مسائل الطاقة و الأمن أبعادا أخرى لا تقل أهمية في ما يسمى بفرضية "البترول السياسي" التي أطلقها توماس فريدمان ، و ذاع صيتها ، فالبترول فرضا عن كونه نعمة اقتصادية ، فهو نقمة سياسية ، من منطلق جدلية العلاقة بين سعر الطاقة و الديمقراطية([2]) ، و تحول استخدام عائدات النفط من عامل لترسيخ أسس الاستقرار الاجتماعي و تعزيز القدرات الوطنية ، إلى آلية لشراء السكوت الجماهيري و تآكل الديمقراطية ، من خلال إغداق المنح ، الهبات و النفقات ، دون الاضطرار للامتثال للضغط الجماهيري الذي كلما اشتد ازدادت السلطة التسلطية تعنتا .

فلعنة الثروة إذن تضاف على ما يتخبط فيه العالم الثالث ، لعدم انعكاسها الإيجابي على عملية التنمية كما لم تسهم في تحسين أوضاع شعوبها الاجتماعية و الاقتصادية ، و هي الظاهرة التي يصفها **بول كولير** (Paul Collier) "فخ الموارد الطبيعية" ، كأحد الأسباب الرئيسية التي تقف وراء عجز الدول الفقيرة عن الخروج من مستنقع الفقر ، و واقع بعض دول الساحل خير ما يستدل به على هذا الطرح القوي .

و مع أن شرارة تنافس خطير بين القوى العظمى قد اندلعت ، من شأنها قلب ما هو تنافس تجاري لافتكاك الحاجة و ما يزيد عنها من الموارد الطاقوية ، إلى أهم أسباب انعدام الأمن الجماعي ، بما يعكس اصطدام القوى العظمى في رؤيتها لمصالحها .

يضاف على ما سبق من مؤشرات التدهور البيئي في علاقته بالمعادلة الأمنية ، شح الموارد البيئية والاستغلال العشوائي لها ، و حدوث تحولات جسيمة مست توازن النظام الإيكولوجي ، ما ألقى بتبعاته على حياة الإنسان في أرجاء المعمورة .

([1]) آربي والتر ، "العوامل الجيوسياسية المؤثرة في النفط و أمن الطاقة العالمي" ، في : عصر النفط : التحديات الناشئة ، مرجع سابق ، ص 229 .

([2]) تاباني فاتورانتا ، مرجع سابق ، ص 154 .

المطلب الثاني : التغير المناخي و الأمن

أدخلت البيئة للمرة الأولى في أجندة العلاقات الدولية كتعبير عن عولمة التهديدات و التماثل لمرحلة اللايقينية البيئية كما عبرت عنها **سوزان سترانج** (Susan Strange) في مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في ستوكهولم عام 1972 ، الذي أسس أرضية برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) .

كما ارتفع مستوى الوعي الدولي بالآثار المحتملة للتغير المناخي من خلال تشكيل اللجنة العالمية للبيئة و التنمية المتمخضة عن الجمعية العامة مطلع ثمانينات القرن الماضي ، حيث أثير النقاش حول البعد البيئي للتنمية ، إذ لا تنمية في ظل بيئة متدهورة ، كما أن أي برنامج تنموي ينبغي أن يتضمن أسس حماية البيئة ، و سبل مكافحة تدهورها على ضوء ثلاثة أبعاد تعكس مفهوم التنمية المستدامة هي : البعد الإيكولوجي ، الاجتماعي و الاقتصادي.

ثم جاء الميثاق العالمي للطبيعة سنة 1982 ، حيث تم التنصيص على أن الإنسانية امتداد للكون ، فبقاء أحدهما رهن استمرار الآخر ، ثم اللجنة العالمية للبيئة و التنمية في السنة الموالية مباشرة قصد الوصول إلى تنمية مستدامة([1]) ، و انتهت الجهود إلى تقرير "مستقبلنا المشترك" (Our Common Future) عام 1987 .

و من ضمن التحديات الجسيمة التي أخذها على عاتقه مؤتمر ريو دي جانيرو (1992) و قمة التنمية و البيئة التي قدمت مساهمات جليلة في القناعة حول ارتباط المحددات البيئية ، الاقتصادية و الاجتماعية ، كتعبير عن توافق دولي من أجل تنشيط "الدبلوماسية الخضراء" ، لتتوالى اللقاءات و الاجتماعات عالميا و حتى إقليميا للتأكيد على معطى واضح يؤكد مقاربة "إعادة صياغة مفهوم الأمن الوطني وفق ما يتسق و متطلبات البيئة" .

هذا و قد تضاعفت الجهود الدولية للحد من تفاقم التدهور الإيكولوجي ، حيث تداعت الكثير من الدول للتوقيع على بروتوكول كيوتو للعام 1997 ، و الذي جاء معدلا و مطورا لاتفاقية ريو دي جانيرو ، و كان الهدف وضع حد للتلويث المتعاظم للكرة الأرضية بالغازات المتنوعة ، ما أدى لظاهرة الانحباس الحراري و ارتفاع درجة حرارة الأرض ، و الغازات هي : ثاني أكسيد الكربون ، غاز الميثان ، أكسيد النتروز و غازات أخرى([2]) ويمثل الاتفاق خطوة لامعة صوب عولمة القضايا البيئية ، كونه منح الإطار التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المبرمة مطلع التسعينات ، رغم انسحاب الو م أ من البروتوكول عام 2001 بحجة تداعيات ذلك على آلتها الاقتصادية مع أنها المتسبب الرئيسي بانبعاث الغازات المسببة للتدهور البيئي .

([1]) أنيسة أكحل العيون ، الأمن على اختلاف أبعاده : الغذائي – البيئي – الإنساني ، مرجع سابق ، ص 72 .

([2]) أيوب أبو دية ، **مفهوم الانحباس الحراري : عوامله و أسبابه و سبل مواجهته** ، على الرابط التالي : (2013/01/10)
http://www.noorsa.net/files/file/en7ebas%207rary.pdf

هذا و قد ناقش مجلس الأمن مطلع عام 2007 التغيرات المناخية بوصفها قضية أمنية للمرة الأولى ، في وقت أقرت فيه كثير من الدول الصلة بين ارتفاع درجة حرارة الأرض و الأمن ، كما أكدت الجمعية العامة الأممية منتصف عام 2009 ، مؤكدا قلق الهيئة من التأثيرات الضارة للتغيرات المناخية([1]) ، و تداعياتها الأمنية المحتملة بما يهدد الاستقرار الداخلي للدول لانعكاساته السلبية على الأرواح ، الممتلكات و المصالح الأمنية ، حيث يشير تغير المناخ إلى التباين في متوسط حالة المناخ لفترة تمتد عقودا أو أكثر ، و قد يكون التغير ناتجا عن عمليات طبيعية أو بشرية ، فالأمر يرجع بصفة مباشرة أو غير مباشرة للنشاط البشري .

و المعلوم اليوم أن معدل درجة حرارة الأرض قد ازداد بمقدار 0,2°C في القرن التاسع عشر عن القرن الذي سبقه ، كما زاد بمقدار 0,6°C خلال القرن العشرين ، و من المتوقع مع نهاية القرن الحادي و العشرين ارتفاعها عدة درجات مئوية ، تتراوح بين درجة واحدة – على أقل تقدير- و 5 إلى 6 درجات في حدها الأقصى هذا إن لم تحدث كوارث من العيار الثقيل كثوران البراكين الضخمة ، سقوط النيازك النشطة على الأرض و حتى اشتداد مفاجئ في نشاط الشمس([2]) ، كما مثلت موجة الحر التي اجتاحت أوربا مطلع الألفية ، و إعصار كاترينا الذي ضرب الو م أ (2005) عودة التغيرات المناخية بوصفها قضية دولية ، و إطلاق حملة دولية واسعة تستهدف التخفيف من حدة هذه التغيرات ، و منعها من تخطي حدود قدرة الإنسان على التحكم فيها .

و تنصرف أبعاد و انعكاسات التغير المناخي في بعض مظاهرها إلى المؤشرات التالية :

1/ مثل التدهور البيئي نتيجة لنوعين من العوامل و المسببات :

أولا : ينصرف إلى ندرة الموارد الطبيعية ، تحصيلا لنقصها أو سوء التصرف في توزيعها من قبيل : الأرض الزراعية ، المياه الصالحة للشرب ، الغطاء النباتي ، ذوبان الأغطية الجليدية ،...إلخ ، و قد مثلت التوترات الناتجة عن الوصول إلى الموارد أو توزيع النادر منها و حتى الاستغلال المفرط لها أهم مخاطر الأمن البيئي .

ثانيا : البحث في العوامل المفسرة للتدهور البيئي سواء كانت طبيعية أو نتاجا لتدخل العنصر البشري على ضوء تعددية العلاقات التفاعلية بين الإنسان و النظام البيئي ، فمنذ آلاف السنين أحدث الإنسان تغييرات في البيئة الطبيعية ، حيث أقام المشاريع الزراعية و المائية ، و بدأ يكتشف قوانين الطبيعة و يحلم بالسيطرة عليها وتسخيرها لخدمته و رفاهيته منذ مطلع القرن السابع عشر و إرهاصات الثورة العلمية الكبرى .

([1]) تاباني فاتورانتا ، مرجع سابق ، ص 159 .

([2]) أيوب أبو دية ، مرجع سابق .

2/ يعبر الضغط البيئي عن ظاهرة عابرة للحدود لها انعكاسات عبر وطنية دون رد الاعتبار للحدود السياسية المحلية و الدولية ، و جاءت الكوارث البيئية لتضيف زخما جديدا للجدل الدائر حول سيادة الدولة بسبب عدم اقتصار المشكلة البيئية على مكان محدد ، بل تخطته لتصبح من الهواجس العالمية المعاصرة ، لا سيما أنها لطالما كانت نتاجا لسياسات متعمدة ، عن تأثيرات جانبية لعمليات اقتصادية و اجتماعية أوسع نطاقا فعلى صعيد آخر بات ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ ، يتهدد وجود الدول الجزر الصغيرة نفسها ومحوها من الخارطة الكونية .

3/ يمثل التدهور البيئي واحدا من بين عدة عوامل أفرزت و لا زالت تفرز النزاع كما أشار لذلك الباحث **هومر ديكسن** (Homer Dixon) ، من خلال ما سماه **"بنزاعات الندرة"** (scacity conflicts)([1]) حيث تؤدي الآثار السلبية للتدهور البيئي إلى تفجرها ، مع شح الموارد ، خاصة المائية منها ، فواعلها الأساسية هي الجماعات الاجتماعية في مستوى ما بين الدول ، و ضمن إطار الدولة الواحدة ، هذا و تعكس اللافعالية الاقتصادية و النظام الاجتماعي غير العادل في ظل بناء حكومي يمارس الضغط على شعوبه إلى إشاعة اللااستقرار في المجتمع و تعزيز مشكلات البيئة ، ما يعزز احتمالات التفجر على أي مستوى من المستويات .

4/ يعكس التدهور البيئي المصدر الرئيسي لما اصطلح عليه مورتن كابلن **"الفوضى القادمة"** (Coming anarchy) ، كما أشار ديكسن في تحليل نوعي إلى ثلاثة أنماط لنزاعات البيئة هي([2]) :

أولا : نزاعات ندرة بسيطة تحت مسببات شح الموارد و الثروات الطبيعية ، كالمياه العذبة و الأراضي الصالحة للزراعة ، مساحات الصيد و الاستغلال الزراعي .

ثانيا : نزاعات متصلة بالحرمان الناجم عن التدهور الإيكولوجي ، من خلال تحديد النمو و التسبب في سخط جماهيري واسع النطاق .

ثالثا : نزاعات هوية الجماعة تحصيلا لمشاكل الاستيعاب المجتمعي للمهاجرين و الحركات البشرية ، إذ يفضي التنافس على الموارد الشحيحة إلى الهجرة إلى مناطق و بلدان أخرى ، ما يفجر بيئة صراعية وهناك اتفاق عام في الرأي على أن الدول الأشد فقرا هي المرشحة لأن تكون مسرحا لها .

([1]) Dario Battistella , op.cit , p 527 .

([2]) Amitav Acharya , **Beyond anarchy ? Third world instability and international order after the cold war** . Available online at : (11/02/2012)
www.amitavacharya.com/.../Third%20World%20Instability%20and%20International%20Order.pdf

5/ إذا كانت مشكلات البيئة لا تؤدي دوما بالضرورة إلى النزاع فإنها عادة تفرز مشكلات من طبيعة اجتماعية و اقتصادية ، من قبيل مسائل الهجرة و النزوح ، الفقر ، انعدام الأمن الغذائي ، تدهور مؤشرات الصحة و تغذية هذه الظروف المجتمعية يشكل أرضية خصبة للنزاع .

و تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن ضحايا التغيرات المناخية سيتجاوزون 300 ألف شخص سنويا بحلول العام 2030 ، أما المنتدى الإنساني العالمي ، فيرفع الرقم إلى الضعف في توقعات تضمنها تقريره السنوي في 2009([1]) .

و إذا كانت الأخطار في بعدها العسكري ، تتطلب رد فعل بعدي ، فإن الأخطار البيئية تفترض إجراءات وقائية استباقية ، كما تفرض المخاطر العسكرية على البيئة ، كالحروب و التجارب النووية إجراءات وقائية قبلية و بعدية من أجل ضمان الأمن في بعديه البيئي و العسكري([2]) ، و مرد ذلك تداخله (الأمن البيئي) مع كل مظاهر الحياة المجتمعية ، و شمولية التداعيات التي يمكن أن يفرزها ، كما يوضح ذلك الشكل التالي.

الشكل رقم 03 : تداعيات التدهور البيئي

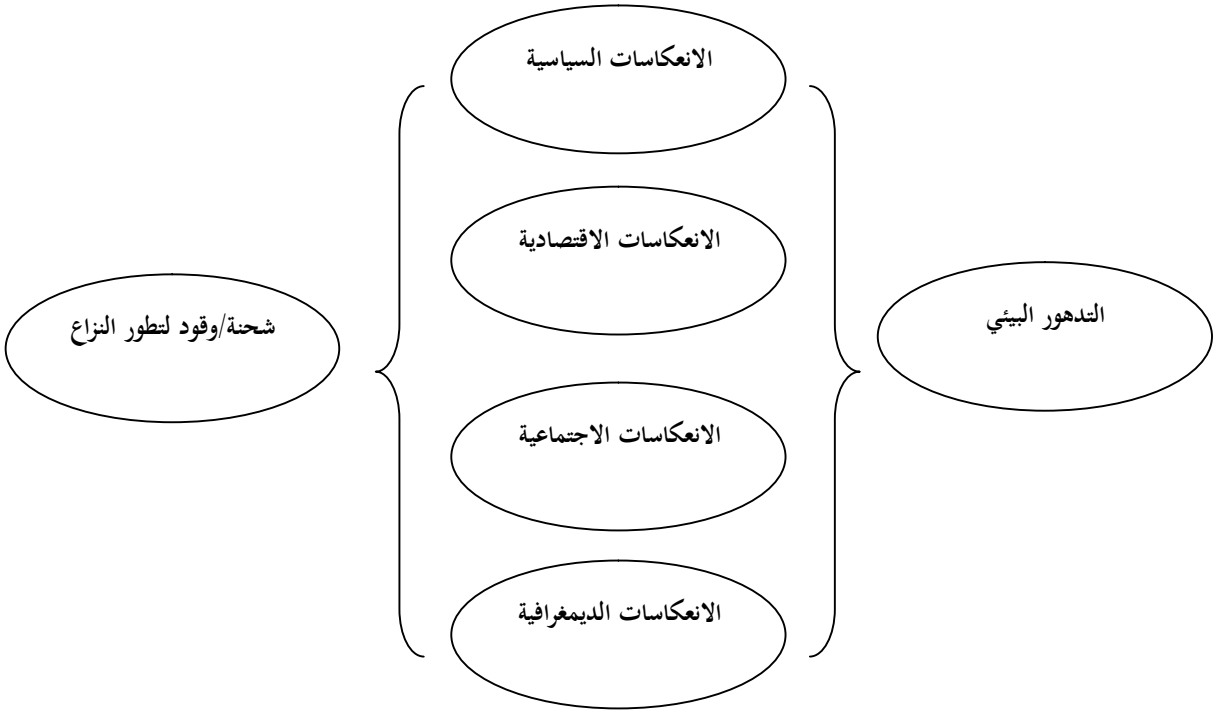

المصدر : من تصميم الباحث .

و يوحي الشكل بأن علاقة التدهور البيئي و النزاع أكثر من كونها سببية ، هي تبادلية (Reciprocity/Feedback loops) ، إذ النزاع بين عدة مجموعات يمكن أن يؤدي إلى تدهور البيئة الحيوية

([1]) تاباني فاتورانتا ، مرجع سابق ، ص 161 .

([2]) أنيسة أكحل العيون ، مرجع سابق ، ص 106 .

متى ما سعت إحداها إلى تجاهل نصيب مثيلاتها من الثروة أو الموارد ، مقابل تحول العوامل السوسيواقتصادية و السياسية الناجمة عن كوارث البيئة إلى وقود لإشاعة مناخ التوترات ، نتاجا للندرة أو التوزيع غير المتكافئ أو الاستغلال المفرط و العشوائي .

و أحسن مثال يعبر عن هذه المعضلة قضية الهجرة و ما تطرحه من تحديات للطرفين : الدولة مصدر التدفقات و الدولة المستقبلة لموجة الحركات الهجرية ، خاصة في حال ما كانت تعبيرا عن ظاهرة اللجوء ، كما يذهب كثيرون إلى القول أن التغيرات المناخية تمثل إحدى القوى المحركة للصراع في دارفور مثلا (سنصل للتفصيل في ديناميات هذا الصراع في أقسام لاحقة من هذا البحث) ، فيما يحذر آخرون من أن ذوبان الغطاء الجليدي في القطب الشمالي ، قد أطلق شرارة التسابق للاستحواذ على مخزونات المنطقة من المواد الهيدروكربونية ، ما يمكن أن يؤدي إلى انتهاج سياسات مسلحة مدمرة بين الدول المطلة على القطب([1]) .

6/ في وقت احتلت فيه قضايا البيئة موقعا متقدما في جدول الأعمال لجيل كامل من الزعماء السياسيين و صناع القرار ، باتت المضامين السوسيواقتصادية و السياسية أهم المحددات المفسرة لتراجع و تدهور النظام الإيكولوجي ، من جهة ثانية أضحى أمرا ملحا الأخذ بعين الاعتبار مدلول تلك المضامين وتداعياتها ، نظرا لمساهمتها في تقديم مقاربة شاملة لفهم و إيجاد حلول للمخاطر الجديدة ، من خلال خلق حالة من التوازن بين التنمية الاقتصادية ، التنمية الاجتماعية و حماية البيئة .

نخلص إلى وجود متلازمة بين عجلة التنمية و التدهور البيئي ، فقبل دخول عصر التنمية الصناعية كانت التأثيرات البشرية على البيئة محلية الطابع ، لا إقليمية و لا عالمية ، لكن مع تدفق آلة التنمية الاقتصادية انصب الاهتمام على تحقيق المكاسب و إشباع الحاجات ، نتيجة لذلك اتجه التدهور البيئي ليزداد تفاقما شيئا فشيئا تضاعف مع عملية التصنيع و عدد السكان ، و بالتالي السعي أكثر للاستجابة للحاجات المضاعفة دون إيلاء أهمية تذكر لإمكانية الجمع بين المصلحة و خدمة "بيئة نظيفة" ، و يبدو تبلور الثقافة المدنية البيئية العالمية مع ظهور أحزاب الخضر في واجهة المشهد السياسي في أوربا ، بارقة أمل للاهتمام بقضايا الاستنزاف البيئي ، من حرائق الغابات و تلوث الأنهار حتى في أماكن نائية ، تأكيدا عن أنه لا أحد سيسلم من الأذى في نهاية المطاف .

و يبدو أن العبرة ليس في تبادل الاتهامات ، أو أيها أكثر تسببا في ما يعيشه كوكبنا من تآكل ، فالغرب المتسبب في نصف الانبعاثات عالميا ، كما تتقاسم الاقتصاديات الناشئة المتسارعة النمو القسم الآخر المتبقي وتبدو حصة الهند و الصين معتبرة هنا ، كما يبدو أن الهند عبرت بشكل صريح أفريل 2009 في أروقة الهيئة

([1]) تاباني فاتورانتا ، مرجع سابق ، ص 160 .

الأممية أنها لن تلزم نفسها بأية تعهدات تجبرها على تخفيض الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري ، و هي التي ترى أنه : "من الخطأ أخلاقيا الموافقة على تقليل هذه الانبعاثات ، في وقت لا يحصل فيه 40% من الهنود على الكهرباء"([1]) ، هو رهان ترى فيه الهند خاسرا ، فما بالك بالتزامات المتسببين الرئيسيين لهذا النزيف البيئي على الصعيد العالمي إن كان أمريكا أو أوربا .

المطلب الثالث : أزمات الندرة المرتبطة بالمياه

نتيجة الإحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولتي ، المجتمعي و البشري ، أمكن للتوترات والأزمات الأمنية أن تكون تحصيلا لمشكلات بيئية ، إذ تتعلق أساسا بمظاهر الندرة في المصادر الطبيعية المعرضة أكثر من غيرها للاستنزاف كالماء ، البترول و الغاز ، حيث يمكن لهذه الندرة التسبب في خلافات و أزمات حول كيفية استغلالها أو تقاسمها .

و يمثل الماء المؤشر الأكثر تغذية للأمن على الصعيد العالمي ، من منطلق ارتباطه بالوجود البشري ، إذ يرتبط ببقاء و استمرار الأصناف/الكائنات الحية و الحضارة البشرية ، كان ذلك أدعى لإقراره من خلال العهد الدولي للحقوق الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية (1966) كحق من حقوق الإنسان و تعبيرا عن الكرامة الإنسانية (البندين12/11)([2]) ، و هذا ما يدفعنا للتساؤل عن جدوى السباق حول المياه العذبة مع مطلع القرن الواحد و العشرين؟ في الوقت الذي يعيش فيه أكثر من بليون شخص في العالم النامي محروما من الوصول إليها .

نؤكد بداية على ارتباط الماء/الأمن المائي بقضايا الغذاء/الأمن الغذائي عالميا ، فكلاهما مكمل للثاني وضروري له ، و تزيد أهمية الماء لأنه يشكل قاعدة أساسية للتطور الصناعي ، التنمية الاقتصادية و الاستقرار الاجتماعي و السياسي والنمو الحضاري([3]) ، كما أنهما من أهم مثيري اللاأمن القومي و العالمي ، إذ بإمكاننا الاستنباط لهذا المؤشر في منطقة الساحل ، و قد أملت الطبيعة الصحراوية للمنطقة ، أن تحول الماء أو الصراع حوله إلى أهم محددات التنافس الدولتي و المجتمعي .

في الوقت الذي وجدت للطاقة بدائل ، يقول المحللين أن الأمم لن تكون آمنة خارج أمنها الاقتصادي فذروته الأمن الغذائي ، و لب هذا الأخير هو الماء([4]) ، الذي هو بالتأكيد مادة صراعات سابقا ، و ستكون أكثر حدة فيما هو آت ، ذلك أن كل أسباب التنمية يمكن الاستعاضة عنها بمعطيات أخرى إلا المياه ، كما أن

([1]) تاباني فاتورانتا ، مرجع سابق ، ص 167 .

([2]) Vivienne Bennet , Sonia Davila-Poblete and Maria Nieves Rico , **Journal of International Affairs** , Vol 58 , N°01 , Spring/Summer 2008 , p 108 .

([3]) عبد الله محمد مسعود ، علي عباس مراد ، مرجع سابق ، ص 77 .

([4]) طروب بحري ، "المؤسسات الدولية و أزمة المياه في العالم" ، **فكر و مجتمع** ، العدد الخامس عشر ، يناير 2013 ، ص 142 .

حجم الدمار الاقتصادي الذي تخلفه أزمة الندرة و الصرف الصحي يفوق ما يمكن أن تخلفه هجمات إرهابية حتى .

و قد كان الماء تاريخيا محركا للأحداث ، من حوض الأردن (إسرائيل و دول الجوار العربي) ، نحو حوض الهندوس (بين الهند و باكستان) ، و حوض كورا أراكس (بين جورجيا ، أرمينيا و أذربيجان)([1]) ، إذ شهد العالم أشكالا من الصراعات الدولية بتوترات مختلفة محورها الماء (في الفترة 1980-1990) ، لأسباب متعددة ومتشعبة تراوحت بين التلوث الصناعي ، التدفق أو حصة كل طرف ، المجرى/تغيير المجرى ، كما يظهر ذلك في النماذج التالية([2]) :

- النيل (بين مصر ، السودان و إثيوبيا) .
- الفرات (بين العراق ، سوريا و تركيا) .
- البراهما بوترا و الغانج (بين الهند و بنغلادش) .
- بحر الآرال (بين كازاخستان ، أوزباكستان و تركمنستان) .
- الأردن ، اليرموك و الليطاني (بين إسرائيل ، الأردن ، سوريا و لبنان) .
- الدانوب (بين هنغاريا و سلوفاكيا) .
- الراين (بين فرنسا ، ألمانيا ، هولندا و سويسرا) .

و فيما اضطرت دول للتعاون فيما بينها للوصول إلى صيغة جيدة لتلافي الصراع ، غيرها خاض حروبا بهدف التقاسم فكان العنوان الأبرز في القرن الحالي هو حروب المياه و ما يمكن أن تقود إلية في ظل تزامنها مع التدهور البيئي .

و قد حذا هذا بعديد الباحثين إلى دق ناقوس الخطر حول كارثة ماء عالمية أمثال : **بيتر غليك** (Peter Gleick) ، **ساندرا بوستل** (Sandra Postel) ، **بول إيلريش** (Paul Elrich) و آخرون .

([1]) Aaron T.Wolf , "Healing the enlightenment rief : rationality, spirituality and shared waters" , **Journal of International Affairs** , Vol 61 , N°02 , Spring/Summer 2008, p 51 .

([2]) Michael Renner , "Fighting for survival : environmental decline , social conflict , and the new age of insecurity" , In : **Security in a post-cold war world** , Robert G.Patman (New Zeland : university of otago , 1999) , p 113 .

و على لسان بوستل ، و في الوقت الذي يستخدم فيه الشخص في الغرب مئات اللترات من الماء يوميا ، يقضي سكان الجنوب ساعات من المشي بحثا عن المياه للشرب ، و المشي بين خمس و ست ساعات يوميا للحصول على الخشب للطهو و لأغراض أخرى([1]) ، كل ذلك على حساب أنشطة إنتاجية أخرى يمكن أن يبذلها .

و توصيف المعضلة حسب الباحثين يعكس ثلاثة أبعاد أفرزتها أزمة الماء العالمية هي كما يأتي([2]) :

الأولى : أزمة الوصول إلى المياه العذبة الصالحة للاستهلاك البشري ، بما يتضمن القدرة و القابلية على تمويل البنى التحتية و الاحتياج العالمي لهذه الثروة الحيوية ، التي خصصت لها الأمم المتحدة يوما في السنة احتفاء بها (22 مارس : اليوم العالمي للمياه) و لفتا للانتباه الدولي لحجم المخاطر الناجمة عن الاستخفاف بالمخاطر التي يمكن أن تنجم عنها .

الثانية : أزمة التلوث الناجمة عن كثافة النشاط الصناعي ، خاصة في المراكز الكبرى ، التي باتت مصدرا للنفايات السامة المتنقلة عبر المياه ، ما انعكس بدوره على تغير المناخ و تدهور التوازن الإيكولوجي .

الثالثة : أزمة الندرة المرتبطة بمختلف الموارد الطبيعية ، فقد حدد سقف احتياجات الفرد المائية على مدار السنة بما لا يقل عن معدل 1000م3 كحد للفقر المائي العالمي([3]) ، بما يضمن الحفاظ على الموارد المتاحة والبحث عن مصادر جديدة تفاديا لمعضلة اللاتوازن بين زيادة الطلب العالمي و الموارد المائية المتاحة .

و يوضح الشكل فيما يأتي توصيفا لأهم محددات أزمة الماء العالمية .

([1]) عبد المنعم مصطفى المقمر ، مرجع سابق ، ص 81 .

([2]) Upmamu Lall et all , "Water in the 21st century : Defining the elements of global crisis and potential solutions" , **Journal of International Affairs** , Vol 61 , N°02 , Spring/Summer 2008 , p 02 .

([3]) بحري طروب ، مرجع سابق ، ص 142 .

الشكل رقم 04 : تحديات معضلة الموارد المائية

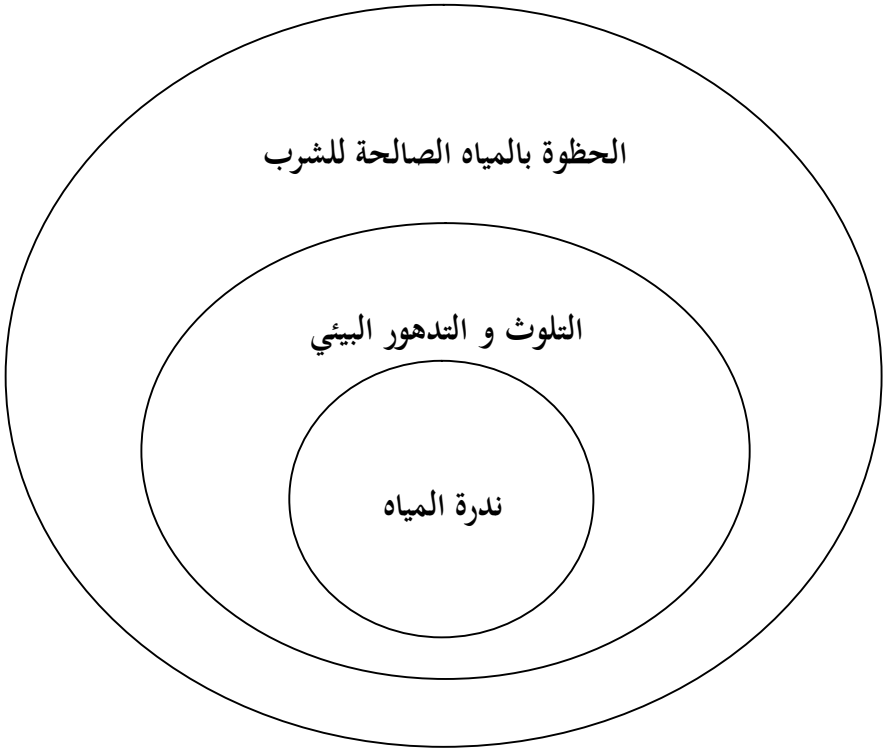

المصدر : Upmamu Lall et all ,op.cit , p 03 .

فأما المظهر الأول للأزمة ، فقد مثل أهم التحديات التي رفعتها الأمم المتحدة على عاتقها في أهداف ألفيتها الإنمائية و منتدى الماء العالمي (World Water Forum) ، ليتحول البليون محروم إلى نصف البليون على الأقل .

و لكن تحقيق هذه الغاية واقعيا اصطدم بتحديات جسيمة خاصة في العالم الثالث مسرح الأزمة ، حيث يثبت واقع الحال أن أزمة المياه تتناسب مع النمو السكاني المطرد نتيجة تحسن الظروف الصحية و المعيشية واتساع الإنتاج الزراعي ، و من جهة أخرى زيادة النشاط الاقتصادي و التدهور البيئي الناجم عن ذلك([1]) لكن غياب البنى التحتية من خزانات ، خطط و برامج لمعالجة المياه و حتى أنظمة للتوزيع العقلاني .

فطبقا لتقديرات الهيئات الدولية المعنية بتغير المناخ ، فإن عشرات الملايين من الأفارقة سيعانون ندرة متزايدة في المياه ، كما ستلحق بالإنتاج الزراعي أضرار فادحة في كثير من تلك البلدان ، علاوة على ما سيخلفه ارتفاع مستوى سطح البحر من آثار سلبية في المناطق الساحلية المنخفضة ذات الكثافة السكانية العالية ، مقابل

([1]) Karin R. Bencala and Geoffrey D.Dabelko , "Water Wars : obscuring opportunities" , **Journal of International Affairs** , Vol 61 , N°02 , Spring/Summer 2008 , p 22 .

اتساع مساحات المناطق القاحلة وشبه القاحلة([1]) ، إذ بات معروف أن ما بين 50% و 60% من سكان العالم يعيشون في مناطق لا يزيد ارتفاعها عن 200 متر فوق سطح البحر ، و ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 80% في مناطق لا يزيد ارتفاعها عن 500 متر فوق سطح البحر ، و هي نسب معتبرة تشكل تهديدا للأمن الإنساني ، في بعده المرتبط بالحاجات الأساسية الضرورية للبقاء .

و هو ما قاد نحو الشكل الثاني لأزمة المياه ، و هو التلوث بالمواد السامة التي كان لها بالغ الأثر على الحياة الطبيعية ، حيث يؤثر تلوث المياه مباشرة على الإنتاج الفلاحي و الزراعي الذي يعتمد في المقام الأول على الماء والمناخ الملائم ، إذا علمنا أنه يستهلك حوالي 70% من المياه المستغلة ، ما يهدد دون شك حياة تجمعات بشرية بأكملها و تهديد أمنها المجتمعي ، على غرار الوضع الكارثي الذي يشهده نهر الغانج في الهند و خليج المكسيك في أمريكا الوسطى .

و يتحدث المحللين عن أن المياه ما كانت مطلقا سببا في حرب بين دولتين حديثا ، رغم أنها ما انفكت تكون من بين جملة أسباب الصراع قديما و حديثا([2]) على غرار منطقة الشرق الأوسط ، غرب إفريقيا و علاقات دول مصب ومجرى نهر النيل ، و بشكل ما أدت أزمات التلوث إلى تفجر معضلة الندرة ، و هو ما دفع ديكسن للتأكيد على أن الديناميكيات الديموغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية قد تؤدي إلى صراعات بنيوية عنيفة خاصة ما تعلق بالسعي إلى الوصول أو مراقبة المصادر المائية ، التطور العمراني و الهجرة([3]) .

و بالتالي التأكيد على أن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية ، إذ بإمكانها أن تفرز نزاعا مسلحا ، كما باتت تعتبر هذه القضايا من صميم حاجات الإنسان الأساسية([4]) ، في الوقت الذي أصبحت فيه رفاهية/سعادة الأفراد أكثر أهمية من مسائل المصلحة الوطنية و السيادة .

و قد ساهم تواتر هذه الأزمات البيئية إلى سهولة تنقلها بين الأقاليم و الدول مع تنامي حدة الاعتماد المتبادل البيئي ، فالأزمة في أمريكا أو أوربا يمكن أن تتسبب في كوارث بيئية في ضفاف البحر المتوسط أو المحيط الهادي ، و هو ما من شأنه تغذية أسباب الخلافات بين الدول ، و تزداد التهديدات خطورة في سياق تفاعلاتها المعقدة مع النمو الديموغرافي السريع نحو تغذية حقل البطالة ، الهجرة و اللجوء نتيجة التدهور البيئي .

([1]) تاباني فاتورانتا ، مرجع سابق ، ص ص 165-166 .

([2]) Karin R. Bencala and Geoffrey D.Dabelko, op.cit , p 22 .

([3]) Upmamu Lall et all , op.cit , pp 06/08 .

([4]) Ibid , p 06 .

و بصفة عامة نستنتج أن المظهر الأكثر أهمية فيما يتعلق بالأمن البيئي على اعتباره قطاعا أمنيا مستقلا هو تأثير تدهور النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية ، سواء في شكل تنامي تدفق حركة الهجرة و ما تحمله من تهديد للمنظومة القيمية ، الثقافية و المجتمعية ، أو في شكل تنامي ظاهرة الندرة القادرة على خلق وضعيات صراعية دقيقة لارتباطها بأزمات التوزيع ، الاستنزاف نتيجة الاستغلال الكثيف و المفرط ، و لا شك أن خطورة هذه التحديات تكمن أساسا في تجاوزها الأبعاد المحلية إلى عبر الوطنية .

لذلك باتت الأوساط الدولية حكومية و غير حكومية تولي اهتماما متزايدا لمعرفة الدور الذي تؤديه نظم الإدارة البيئية في التنمية المستدامة ، بما يلبي احتياجات التنمية المتوازنة من خلال المواءمة بين الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية ، و قدرة النظام البيئي بعناصره الأساسية على الاستمرار([1]) ، حيث تحول هذا النمط من أساس طوعي إلى شرط مهم في التعامل بين كثير من الشركات و الهيئات ، و صولا إلى تطبيق نظم الإدارة البيئية .

باختصار يمكن القول أن التنمية في دول العالم بشقيه الفقير و الغني ، لم تنتج إلا مزيدا من النمو الاقتصادي المشوه خلف مجتمعات غنية و أخرى فقيرة ، فضلا عن كم هائل من المشكلات البيئية التي وقف العالم عاجزا عن وضع الحلول المناسبة لها .

يضاف على مجموع المخاطر التي حاولنا رصدها فيما سبق ، تحديات لا تقل خطورة باتت تفرض نفسها في خارطة الأمن القومي و الدولي ، من قبيل فجوات الصحة و التعليم ، فمن شأن تصعيد الاهتمام السياسي بالأمراض و الأوبئة أن يوجه لها اهتماما أكبر و موارد أوفر ، فبالنسبة لأعضاء الصحة العامة و قطاعات التنمية البشرية ، فإن الأمن يعني وسيلة لتعبئة الدعم و المساندة السياسية و الموارد المالية اللازمة لمواجهة بعض الأزمات الصحية ، حيث يرى بوزان و زملاؤه أن اعتبار قضية ما تهديدا أمنيا يخضع للحكم الذاتي لواضعي السياسة ، فهو اختيار لا يمكن اعتباره موضوعيا([2]) ، بمعنى أنه حتى تصبح أية مسألة تهديدا أمنيا ، لا بد أن تخضع لشروط ومعايير محددة تميزها عن مجرد كونها قضايا سياسية ، تحديدا لا بد أن يكون هناك مرجع موضوعي يحدد أنها تشكل بالفعل تهديدا وجوديا يقتضي إجراءات خاصة .

([1]) مطانيوس مخول ، عدنان غانم ، "نظم الإدارة البيئية و دورها في التنمية المستدامة" ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، المجلد 25 ، العدد الثاني ، 2009 ، ص ص 33-34 .

([2]) كريستيان إينمارك ، "وباء الإنفلونزا : قضية جديدة على جدول أعمال قضايا الأمن القومي" ، في : إيمي إيكرت و لورا سجوبرج ، مرجع سابق ، ص 345 .

فصعود قضايا الإنفلونزا ، الإيبولا ، الإيدز ،... إلى مستوى القضايا الأمنية يجعلها أولوية على الأجندة السياسية ، فدولة جنوب إفريقيا حتى عهد قريب كانت تنفق على مكافحة الإيدز أكثر ما تخصصه من إيرادات كميزانية للدفاع ، بالنظر لقدرة هذه التحديات على هدم النسيج الاجتماعي ، إفقار الملايين لسرعة الانتشار و العدوى ، ثم الفزع المجتمعي الناجم عنها و المصاحب لها ، حيث تستشعر الجماهير خطرا خارج السيطرة خاصة مع ظهور الحكومة بمظهر ضعيف أو عاجز عن تحقيق السيطرة المطلوبة و ضمان أمان المواطنين ، أو ما وصفه ريتشارد أولمان بأساس التهديد الأمني ، الذي هو حدث أو سلسلة من الأحداث تهدد بشكل مأساوي وفي فترة وجيزة نسبيا بتدمير أو تقليص مستوى معيشة المواطنين بدولة معينة([1]) .

إذن يعكس تأثر البيئة الحيوية بهجين من العوامل الاقتصادية ، البيئية و الصحية ، إذا تصلب عودها يضع حدا لكفاح الشعوب و يضعف ثقتها في حكوماتها التي من المهم أن توجد مقاربات هجينة هي الأخرى لوقف نزيف مجتمعاتها .

فعلى النقيض من إستراتيجيات الحماية ، يهدف نهج المرونة و القدرة على التكيف إلى تبني أنظمة صمت لتتعاطى مع المتغيرات في ظل انعدام اليقين ، حيث يؤدي تعدد المخاطر ، بما في ذلك نقاط الضعف الداخلية و الخارجية ، و التنوع المتزايد للأطراف الاجتماعية ، السياسية و الاقتصادية المسلحة إلى خلق عوامل الشك بما يعرقل التقدم الأمني ، فمحصلة الأخير استراتيجيتان([2]) :

أولا : استراتيجيات الحماية و التوقع للتحوط ضد مخاطر محتملة و متوقعة جدا .

ثانيا : استراتيجيات لزيادة القدرة على التأقلم و التكيف مع تهديدات غير متوقعة .

حيث يكون التوازن الدقيق بين نوعي الاستراتيجيات متباينا بالتأكيد بين الدول ، المناطق و المنظومات الأمنية ، كما ستؤدي الحاجة لتقييم التهديدات/المخاطر إلى توظيف كلا النوعين ، على أساس ما هو متوقع أو يكون حدوثه مفاجأة .

علاوة على أشكال جديدة من العنف الجماعي غير المنظم ، الناجم عن أعمال الشغب المتعلقة بالغذاء و الوقود التي تمثل موجة الاحتجاجات الجماهيرية شبه العفوية ، الاجتماعية/الاقتصادية و ما ينتج عنها من اضطرابات عنيفة ، و يرتبط ما بات يعرف بشغب الغذاء و الوقود بعنصرين([3]) :

([1]) كريستيان إينمارك ، مرجع سابق ، ص 347 .

([2]) إيكاترينا ستيبانوفا ، الاتجاهات المستقبلية للتهديدات الأمنية العنيفة ، مرجع سابق ، ص 200 .

([3]) المرجع نفسه ، ص 214 .

أولا : الارتباط بتدهور بعض جوانب الاقتصاد العالمي ، و تأثر شرائح واسعة من السكان عالميا ، خاصة أزمة الغذاء .

ثانيا : تحول العمليات الاقتصادية و المعلومات إلى معولمة ، بما يعني ازدياد الضغوط بسبب ارتفاع الأسعار و تداعياتها في الدول المعتمدة كليا على استيراد الغذاء و الوقود .

و قد لعبت بعض أو جل هذه العوامل الاقتصادية الاجتماعية في تحريك أحداث الربيع العربي عام 2011 ، إذ كانت جزء من شبكة الأسباب المعقدة مع الارتفاع السريع و الهائل في أسعار الغذاء و الوقود فكانت المحفز القوي للاحتجاجات الجماهيرية ، من ناحية أخرى فاقت هذه الاحتجاجات أشكال العنف الأخرى في غرب إفريقيا في العقد الأول من الألفية الثالثة ، ففي المناطق التي تعاني بالأصل من النزاعات المسلحة تميل هذه الاضطرابات الأوسع إلى زيادة ديناميات العنف المعقدة .

خلاصة الفصل :

إذن فقد دخلنا مع نهاية الحرب الباردة عهدا دوليا جديدا من التحديات و المخاطر الأمنية تعكس عولمتها على الصعيد العالمي ، من قبيل الطبيعة الصلبة التي تمس الأمن العسكري و تستهدف الكيانات الدولاتية إلى ذات الطبيعة المتشابكة و المركبة ، من هوياتية مجتمعية و سياسية إلى إيكولوجية و اقتصادية ، تختصر تحديات تصدير الفشل الأزموي على الصعيد الإقليمي و العالمي ، ما يلخص مشهد ساحل الأزمات الذي نحن بصدده فملخص القول أن التهديدات لا تنشأ من العنف المسلح وحده ، بل قد تأتي في هيئة أوبئة و اضطرابات بيئية كوارث طبيعية و حوادث مرورية ، سوء تغذية و مجاعات و جرائم خطيرة ، ما يشكل جملة التحديات التي يواجهها الأمن البشري ، و قد انعكس هذا الواقع المشوب بالتوجس على التساؤل حول شكل و مستوى التفكير الاستراتيجي في ظل عولمة التهديدات ، بما يتيح للدول خاصة الصاعدة منها بناء تصورات استباقية و إجراءات وقائية بهدف التكيف و من ثم التموقع في حيز الديناميات المعقدة اقتصاديا ، سياسيا ، ثقافيا و أمنيا .

ففي ظل تعقيد خريطة المخاطر ، المجتمع الآمن المستقر لا يعني حالة من الثبات أو الجمود ، بل قد تطرأ تغيرات تكون تدرجية و بطيئة كفيلة بإعادة التوافق المجتمعي ، دون أن تؤدي إلى اضطراب أو تفكك ، حينها فقط يكون المجتمع مستقرا .

الفصل الثالث :

العوامل الداخلية للأزمة الأمنية في منطقة الساحل و الصحراء

تمثل منطقة الساحل الإفريقي إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي اكتسحت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية ، بعد أن كانت منطقة هامشية و معزولة زمن الحرب الباردة ، لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد و ارتباطات مصالح الأطراف و القوى التي باتت لها تطلعات في المنطقة ، مع الاستثمار في الوضع الجيوسياسي و التحديات الأمنية المتدفقة من هناك .

و قد كان للتحولات التي أفرزتها العولمة و تعددية المخاطر أن تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية بحكم خصوصية الصحراء ، التي جعلها واقعها الجيوبوليتيكي إقليما مترامي تصعب مراقبته و التحكم فيه ، ومنطقة انكفاء استراتيجي للإجرام و الجماعات الإرهابية التي استثمرت في مناخ الفساد السياسي و العجز البنيوي والمؤسساتي للدولة الساحلية .

و لفهم تشابك هذه المعطيات سنحاول تفكيك المتغيرات الجيوسياسية ، تحليل الواقع السوسيواقتصادي والوقوف على أهم المعضلات التي تلخص الخارطة الجيوأمنية في الساحل و الصحراء .

المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية و السوسيواثنية لمنطقة الساحل و الصحراء

يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا و إفريقيا ما وراء الصحراء ، كامتداد إقليمي بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ، بين خطي طول 20° و 12° درجة شمالا على مساحة ارتفاع تتراوح بين 500 و 700 كلم ، شاملا دول السودان ، النيجر ، تشاد ، مالي ، موريتانيا ، السنغال ، و كثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو ، نيجيريا ، جزر الرأس الأخضر و الصحراء الجزائرية([1]) معظمها دولا حبيسة باستثناء موريتانيا و السنغال ببوابتهما الأطلسية ، و امتداد مساحي يفوق العشرة ملايين كيلومتر مربع ، 64% منها تغطيها الصحراء ، بينما 30% هي أراض صالحة للزراعة([2]) ، تجتاح الصحراء منها ثمانية ملايين كيلومتر مربع ، من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر[3] ، تعد المنطقة بفضاء السفانا و الصحراء الخط الفاصل أو المعبر بين إفريقيا الشمالية "البيضاء" و إفريقيا جنوب الصحراء "السوداء" و كلاهما فضاء جيوسياسي محدد بذاته و متميز بخصائصه ، و هو ما توضحه الخريطة المرفقة مباشرة .

([1]) امحند برقوق ، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية" ، **العالم الاستراتيجي** ، العدد 01 ، الأحد 06 جانفي 2008 ، ص 12 .

([2]) الحسين الشيخ العلوي ، **منطقة الساحل الإفريقي و معبر الموت الدولي** ، سلسلة تقارير الجزيرة ، 31 أوت 2015 ، على الرابط التالي : (2016/01/06)

http://studies.aljazeera.net/reports/2015/08/201583193522703203.htm

([3]) André Bourgeot , "Sahara : espace géostratégique et enjeux politiques (Niger)" , **Autrepart** (16) , 2000 , p 22 .

الخريطة رقم 01 : الامتداد الجغرافي للساحل الإفريقي

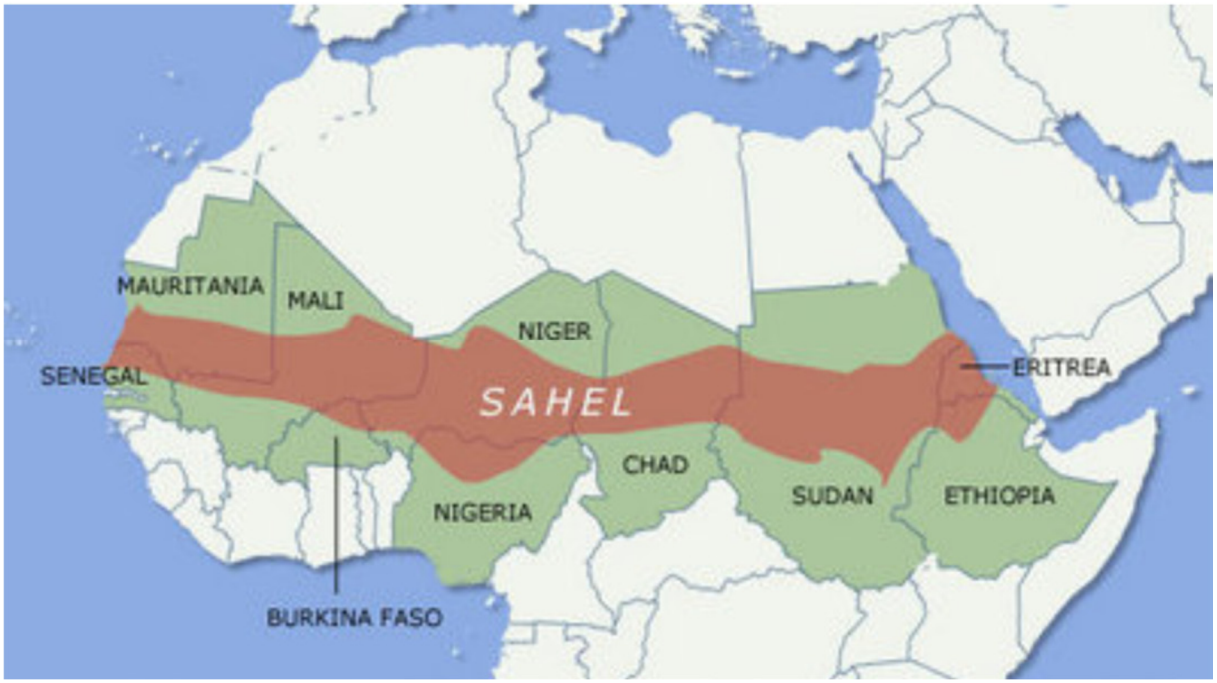

المصدر : **Crisis in the Sahel** : Possible Solutions and the Consequences of Inaction , April 9, 2013 , A report following the OASIS Conference (Organizing to Advance Solutions in the Sahel) hosted by the University of California, Berkeley and African Institute for Development Policy in Berkeley on September 21, 2012 . Avalaible on line at : *http://bixby.berkeley.edu/wpcontent/uploads/2013/04/potts_2013_oasis_crisis_in_the_sahel.pdf*

المطلب الأول : الخصائص الجغرافية

إن البعد المكاني في المحدد الجيوسياسي يدفع باتجاه رسم و تحديد نمط العلاقات الدولية ، و يؤثر على أشكال التفاعل الدولي لتأخذ أبعادا تعاونية أو صراعية أو مزيجا بين هذه الأبعاد([1]) ، أما ما تعلق بالفضاء الساحلي الصحراوي ، لا يمكن فهمه و إدراك الإشكاليات الأمنية و الاستراتيجية المرتبطة به دون الوقوف على طبيعة الصحراء و استحضار خصائصها الجغرافية .

1/ هي إقليم يستلهم وظيفته الجيوبوليتيكية من أهمية آفاقه الرحبة الشاسعة و ضعف كثافته السكانية كما تستنبط خصائصه الجغرافية من شح الموارد المائية و جفاف المحيط([2]) .

([1]) صايل فلاح مقداد السرحان ، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات العربية – التركية : 2011/2002" ، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية** ، المجلد 6 ، العدد 2 ، 2013 ، ص 219 .

([2]) Aymeric Chauprade , **Introduction a l'analyse géopolitique** , (Paris : Ellipses éditions , 1999) , p 90.

2/ هشاشة و ميوعة الحدود ، حيث اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخصا أو اثنين في الكلم المربع الواحد ، إذ نجد التمركز السكاني جنوب إقليم الساحل ، في حين تمثل الصحراء الكبرى معظم موريتانيا ، مالي ، النيجر و تشاد([1]) ، و الإنسان تاريخيا في تنقلاته يبحث عن الاستقرار في المناطق التي تتوفر على مزايا تفضيلية لا يمكن أن يمنحها في المقدمة سوى المورد المائي .

3/ إذا كان من خصائص الصحراء الجغرافية أنها إقليم مفرغ ، جاف و موحش ، إلا أنها من منظور جيوسياسي باتت تقدم بدائل أفضل :

- تحوز على جيوب مائية و هبت غطاء نباتيا غير معهود في الصحاري هو الواحات .
- هي شريان الحياة للقوافل و الحركية التجارية تقليديا في المنطقة ، و بمنظور الفجوات التكنولوجية المعاصرة لم تعد الصحراء منطقة خالية و معزولة ، أمام ذوبان الحدود و تقليص المسافات مع تطور وسائل الاتصال و المواصلات .
- لم تعد الصحراء مرادفا للمنطقة القاحلة مع الاكتشافات المهولة التي جاد بها باطن الأرض ، و باتت منطقة الساحل و الصحراء غنية بالموارد الطاقوية من البترول إلى الغاز و اليورانيوم ، و بالتالي مسرحا جديدا للتنافس الاستراتيجي متعدد الأطراف([2]) .

و تشير المعطيات الجيوسياسية إلى أن المنطقة بحكم ما تتمتع به من خصوصية تحولت إلى فضاء انكفاء استراتيجي و منطقة العبور المثالية لمختلف أشكال التجارة المحظورة ، بالنظر لصعوبة الرقابة عليها و التحكم فيها أو الدفاع عنها ، من الاتجار بالبشر إلى تجارة السلاح و المخدرات ، و قبل المرور إلى تحليل المقاربة الجيوأمنية للساحل الإفريقي ، سنحاول التعريج على بعض محطات تاريخ المنطقة لنفهم إرهاصات التفاعلات الجيوبوليتيكية المعاصرة و التي على تشعبها سننظر لها من زاويتين :

الأولى : تعكس النفوذ العربي الإسلامي في المنطقة .

و **الثانية** : تحلل مفرزات و سياسة التكالب الاستعماري و دلالاتها على تدفق الاهتمامات الخارجية بالساحل في ظل صعود قوى نامية من آسيا و الشرق الأوسط .

([1]) Fréderic Deycard , "Une région a l'importance internationale croissante" , **Questions Internationales** , N°58 , Novembre/Décembre 2012 , p 08 .

([2]) Mehdi Taj , **Sécurité et stabilité dans le Sahel africain** : **situation présente et prospective** , recherche académique, Collège de défense de l'OTAN , p 07 .

أولا : وصل النفوذ العربي الإسلامي إلى المنطقة مع ابن حوقل في القرن العاشر ميلادي ، حيث قادته رحلته الجغرافية إلى غانا غرب إفريقيا و اكتشاف أرض النيجر الحالي ، ثم حكم المرابطين الذي امتد في الفترة ما بين القرنين الحادي عشر و الثاني عشر ، و تشكل أصول قبيلة صنهاجة إحدى روافد الهوية الساحلية ، كما عرفت عهد الدولة الموحدية مع مؤسسها ابن تومرت ، و وصل في القرن الرابع عشر ابن بطوطة في رحلاته الماراطونية من تومبوكتو و غاو (الماليتين حاليا) حتى إقليم آيير في النيجر .

و قد كان وعي شعوب الساحل و غرب إفريقيا بهويتهم الإسلامية جليا ، و تشير الأدبيات المنقولة شفويا عن المنطقة أن المماليك و السلطنات التي ظهرت هناك كان بعضها يدعي النسب العلوي مثل مملكة غانة الإسلامية و هي أقدم مملكة ظهرت بالمنطقة ، أما مملكة كانم و برنو فتعود أصولها للخليفة عثمان بن عفان ، أما قبائل الفولاني إحدى أكبر المجموعات انتشارا في المنطقة ، يرجع البعض نسبها إلى الفاتح عقبة بن نافع الذي توغل في إفريقيا حتى بلغ منحنى نهر النيجر و مصب نهر السنغال (موطن قبائل الفولاني حاليا)([1]) ، رغم أن مبررهم في ذلك كان تأكيدا لشرعية بقائهم في الحكم .

كما كان للحكم العثماني إشعاعا كبيرا في الساحل و منطقة غرب إفريقيا من خلال دولة سكت الإسلامية (Sokoto) التي تداول عليها أحد عشر خليفة منذ تأسيسها على يدي الشيخ عثمان بن فوديو 1804م إلى عام 1903م – حيث سقطت على أيدي الإنجليز–([2])

ثانيا : عرفت شعوب الساحل و الصحراء ظاهرة الاستعمار الغربي شأنها شأن غيرها من الدوائر الإقليمية و وصلت المنافسة بين فرنسا ، بريطانيا ، هولندا و البرتغال إلى أشدها من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر ، بهدف الرقابة على أهم طرق الموارد التجارية بالنظر للإجماع الحالي حول أهمية موارد الصحراء([3]) .

و قد كان مؤتمر برلين (1884-1885) تعبيرا عن تلك التنافسية و اتجاها نحو التقسيم و الأقلمة في إفريقيا من خلال ثلاث مسارات([4]) :

1/ برنامج منظمة الصحراء (Plans d'organisation du Sahara) عام 1912 حرره **شارل دوفوكول** (Charles defoucaul) يجد مبرره في تحييد المنطقة من تأثير الحركة السنوسية ، إقامة تنظيم عسكري و إداري يكون رتيبا على الوجود التارقي في الصحراء الوسطى .

([1]) آدم بامبا ، "الإسلام و تشكيل الهويات في إفريقيا" ، **قراءات إفريقية** ، العدد 11 ، يناير/مارس 2012 ، ص ص 13-14 .

([2]) علي يعقوب ، "الخلافة العثمانية في دولة سكت و دورها في غرب إفريقيا" ، **قراءات إفريقية** ، العدد 11 ، يناير/مارس 2012 ، ص 4 .

([3]) André Bourgeot , "Sahara de tous les enjeux" , **Hérodote** , N°142 , la découverte , 3eme trimestre 2011 , p 14 .

([4]) Ibid , p 45 .

2/ الحرص على خلق صحراء فرنسية تمتد شمالا من سانت لويس في السنغال إلى الجنوب الشرقي نحو تبستي في تشاد ، حيث تظم المنطقة أقاليم كلها مستعمرات فرنسية امتدادا جغرافيا لما يفوق اثني عشر مرة مساحة المتروبول فرنسا .

3/ انتهاء بالمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (l'organisation commune des régions sahariennes) ، و هي عبارة عن إطار إقليمي يظم كلا من([1]) :

- الصحراء الجزائرية
- مناطق من إفريقيا الاستوائية الفرنسية
- مناطق من إفريقيا الغربية الفرنسية

في استراتيجيه لربط الخريطة الجيوسياسية بالرهانات الجيوقتصادية ، لكن سرعان ما أجهض المشروع الذي اصطدم بموجة الاستقلال السياسي ، ثم رفض الجزائر أيا من المساومات على فصل صحرائها ، و تعبر الخريطة المرفقة مباشرة عن حقبة من التاريخ الإفريقي ، كانت فيه تحت نير الاستعمار الأوربي ، الذي دام ردحا من الزمن .

([1]) منصور لخضاري ، **الارتباطات الاستراتيجية و الجيوسياسية الفرنسية بمنطقة الساحل** ، ورقة قدمت في إطار أشغال الملتقى الوطني للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 04 مارس 2014 .

الخريطة رقم 02 : التواجد الاستعماري في إفريقيا (1914)

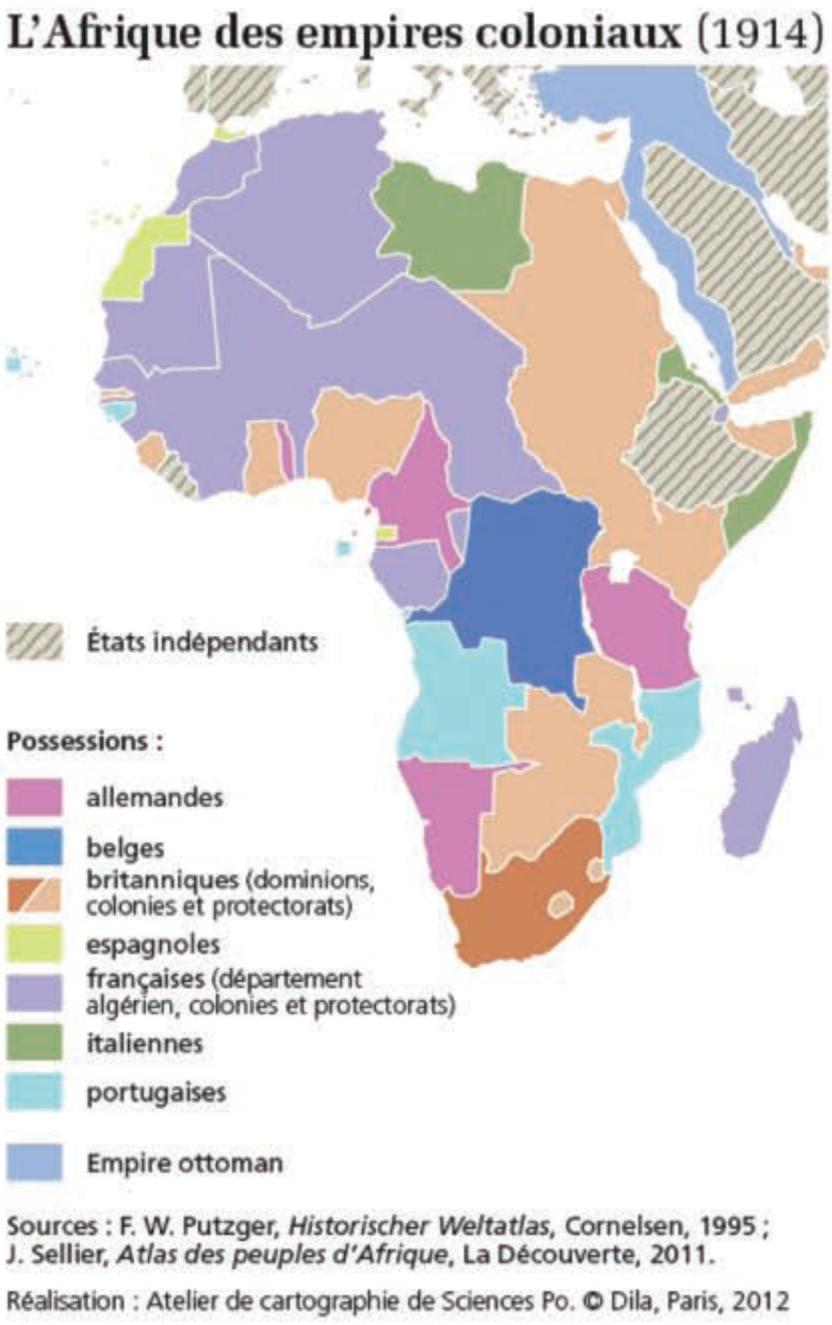

المصدر : . Fréderic Deycard , , op.cit , p 11

و يتضح من خلال الخريطة أن منطقة الساحل و الصحراء ، ثم غرب إفريقيا كانتا من نصيب الإمبراطوريتين الاستعماريتين الحديثتين : فرنسا و بريطانيا .

و إذا كان الوجود الفرنسي مكتسحا ساحليا في دول : النيجر ، مالي ، تشاد ، السنغال ،... إلا أن الوجود البريطاني كان نوعيا في اختراق مستعمرات ، كان لها لاحقا دور مهم في توازنات المنطقة و ترتيباتها ، و تجدر الإشارة إلى أن الاستعمار تركز وجوده على محاربة الهوية المحلية خاصة الإسلامية منها .

و مهما اختلفت وجهة هذه المسارات أو الترتيبات إلا أنها كانت سباقة في فهم قوة الصحراء و قدرتها على امتصاص التفاعلات الجيوسياسية و الاستراتيجية و كانت اكتشافات النفط و الغاز منتصف و نهاية الخمسينات جنوب الجزائر و الساحل العلامة الفارقة في تاريخ المنطقة ، و بحكم الخصوصية الجغرافية التي تتمتع بها باتت مسرحا سريا للتجارب الحساسة (الأسلحة الكيميائية ، الباليستية و التدريبات الجوية)([1]) .

و قد أفضت موجات التحرر التي شهدتها المنطقة إلى شيوع مظاهر التوتر و النزاع و تشابك تفاعلاته وارتباطاته و من ثم تداعياته ، و نؤكد هنا على بعض النقاط فيما يلي :

- كان للاستعمار الغربي اليد الطولى في تعزيز الشتات المحلي بين البيض ، السود و مختلف الانتماءات الدينية و الطائفية التي تجد امتدادا لها في قراءة تفاعلات المشهد النزاعي المعاصر و المعقد .
- خرج الاستعمار تاركا ميراثا ثقيلا بترسيم حدود لم تراع الامتدادات العرقية و القبلية لشعوب المنطقة أغلبهم من البدو الرحل الذين يقوم نمط عيشهم على التجوال و التنقل في الصحراء .
- مع الاكتشافات الطاقوية باتت المنطقة مسرحا للصراع و التنافس الدولي بين قوى تقليدية عالمية و أخرى نامية حديثة ، و أضحى البترول و اليورانيوم من عناوين الحرب الاقتصادية الساحلية مطلع الألفية .
- غداة الحادي عشر من سبتمبر تحولت المنطقة إلى نقطة العبور المثالية لمختلف التنظيمات الإرهابية المتطرفة و شبكات الجريمة المنظمة ، و أضحت بتوجه عالمي فضاء استراتيجيا لا بديل عنه للمكافحة و أرضية لهندسة السياسات و الاستراتيجيات ، على ضوء مبادرات أطلقتها فرنسا و الو م أ .

المطلب الثاني : الطبيعة الاجتماعية المفككة

بالنظر لخارطة القلاقل الداخلية التي تعرفها إفريقيا ، يعرف الساحل بالمنطقة الرمادية أو قوس الأزمات بالنظر لمسألة الأقليات الدينية ، العرقية و القبلية و المشكلات الاثنية المستعصية بالسودان و جنوبه ، الانقسامات على الهوية الوطنية في النيجر و تشاد ، مالي و موريتانيا ، و من المنتظر أن تتوسع و تتفاقم هذه التهديدات للطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا ، قبليا و عرقيا ، مما انعكس على ضعف مستوى التجانس الاجتماعي و عقد حركية الاندماج المجتمعي خاصة في ظل غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة و موحدة .

([1]) Mehdi Taje , op.cit , p 08 .

فمن ناحية كان للموقع و خصائصه الجغرافية انعكاساته على النسيج السكاني ، و تشير الإحصائيات مع بداية الألفية إلى تعداد حوالي 81 مليون نسمة للعام 2012 ، أي بمعدل خمسة أضعاف ما كان عليه منتصف القرن الماضي (17 مليون عام 1950)([1]) ، و ترشحه التقديرات أن يصل 117 مليون نسمة مطلع 2025 ثم 150 مليون مع عتبة 2040 ، و انتهاء بـ 202 منتصف الألفية الثالثة 2050 .

تتمركز الغالبية الساحقة منهم في الجنوب ، و تمثل الصحراء القسم الأكبر من الساحل المترامي ، بنسبة نمو متسارعة من شأنها التأثير سلبا على الأمن الإنساني خاصة في بعده الغذائي ، الذي قاد لكوارث إنسانية مستديمة في المنطقة تأثرا بالظروف المحيطة للحروب و التوترات البينية و الأزمات البيئية .

و لتفكيك الخارطة الاثنية في المنطقة التي باتت تعبيرا عن اتجاه للأفغنة في إفريقيا ، لا بد من تحليل أهم التفاعلات السوسيوديموغرافية من تشابك التركيبة المجتمعية بين البدو الرحل و المقيمين ، ارتفاع معدلات الفقر حيث تتذيل دوله الترتيب العالمي بمقدار ما يحوز عليه الفرد من الثروة المحلية ، ثم إفلاس السياسات الحكومية و تدفق الهجرة بحركيات سببية متعددة و متباينة ، ثم دور العوامل الخارجية في تغذية الوضع المتأزم من الخلفية الاستعمارية إلى التنافس الدولي الجديد .

و تعكس الخريطة أدناه التوزيع الجغرافي للمجموعات الكبرى في المنطقة و هي : العرب ، الأمازيغ التبو و السود ، ما كان له دلالات كبرى على التفاعلات الصراعية ، التي تتأرجح حدتها من إقليم لآخر ، حيث تتجه أطراف محلية ، إقليمية و دولية للاستثمار في تموقع المجموعات الاثنية الكبرى هناك .

([1]) Gérard François Dumont , "Des dynamiques sociodémographiques génératrices d'instabilité" , **Questions Internationales** , N°58 , Novembre/Décembre 2012 , p 45 .

الخريطة رقم 03 : التنوع الإثني في الساحل الإفريقي

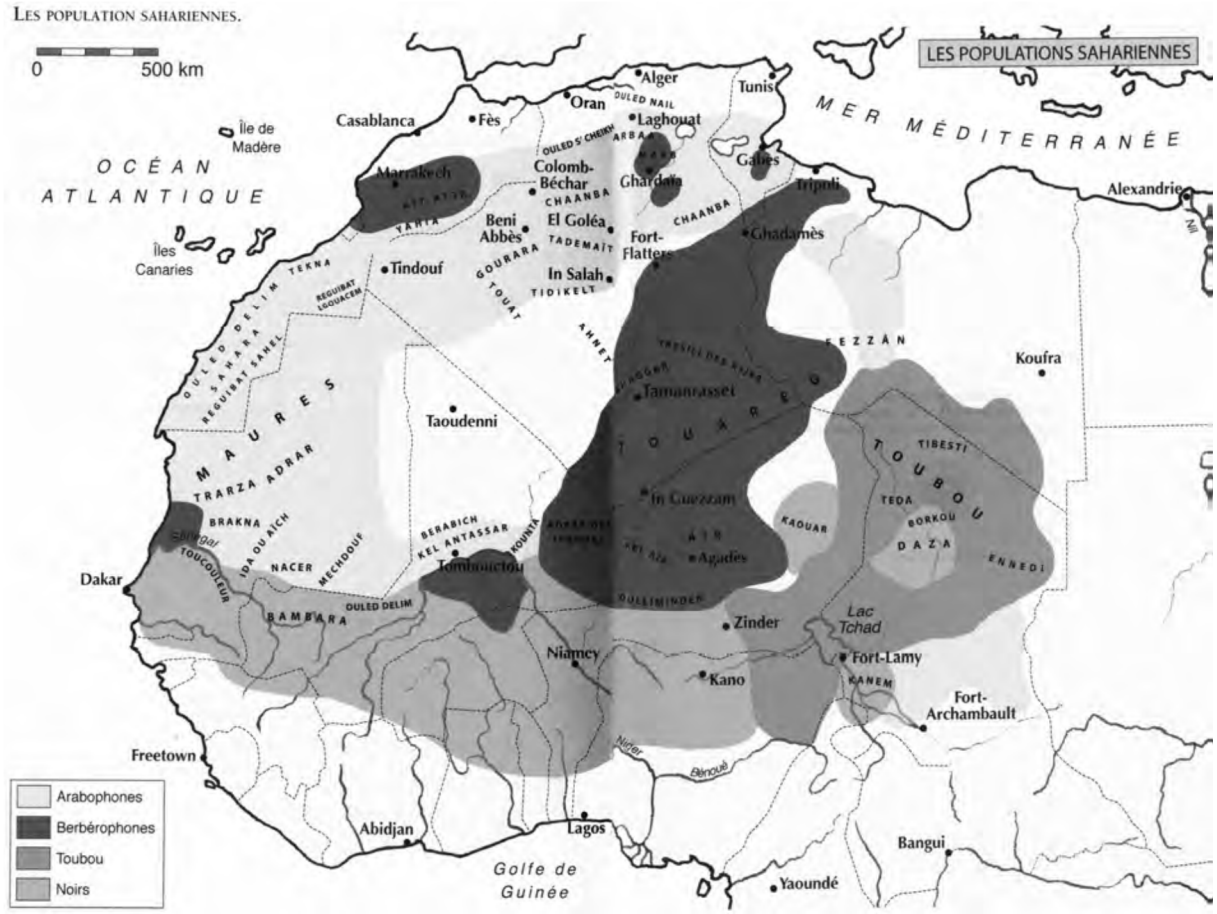

المصدر : Raffray Meradec , **Les rébellions touarègues au sahel** (Paris : cahier de la recherche de CDEF , Janvier 2013) , p 21 .

و سنقف فيما يلي على ثلاثة محركات للنسيج المجتمعي تتراوح بين العوامل العرقية ، الدينية و القبلية .

1/ تأثير القبلية من خلال التنافس بين البدو و المقيمين

يشكل الساحل تعبيرا عن الفسيفساء الإفريقية التي كان للاستعمار دور في تكريسها ، إذ كانت الحدود بمثابة اللعنة التي أفرزت أشكالا متعددة من التنافس العرقي و القبلي بين اثنتين من التشكيلات البشرية :

الأولى : يمثلها البدو الرحل ، و هو مسمى لعدد كبير من الانتماءات أهمها : التبو ، المورو ، الفولاني والطوارق (Maures , Toubou , Touareg , Peuls) ، و هي شعوب تعتمد في نشاطها الأساسي على تربية المواشي و الأنعام كمصدر للرزق ، يقوم نمط معيشتهم على التنقل و الهجرة تبعا للظروف المناخية في مناطق تمركزها ، المهددة دوما بالجفاف و التصحر و هي سمة الفضاء الذي تشغله في الساحل و الصحراء .

الثانية : من فئة المقيمين (les sédentaires) و هم أكثر تعدادا مقارنة بالبدو الرحل من قبيل أقليات المالينكي ، دوغونز و السونغاي في مالي ، الهوسا و الزارما في النيجر , songhaïs , Malinkés , Dogons)

(Haoussas , Zarmas ، حيث سعوا إلى تطوير زراعة متنوعة و إن كانت تقليدية في المناطق الجنوبية حيث التمركز السكاني أكثر كثافة([1]) .

و مع أن الفرد الساحلي غير مشبع بفكر المواطنة و الهوية الوطنية ، إلا أنه حمل قناعاته ليدين بها لانتمائه القبلي ، و يعتبر البعض أن شكل و وتيرة التفاعلات بين البدو و المقيمين لم تتعد حدود التنافس حول مقتضيات المعيشة البسيطة التي يحيونها ، من قبيل الاحتكاك حول الحصول على المراعي للأنعام و التزود بالمياه للسقاية ، مما يعني أن الصدامات لم تصل حد التطرف كالتصفية العرقية و التنافس الديني كما يوضح ذلك العاملان العرقي والديني .

2/ تأثير العرقية من خلال الصراع : سود/بيض

يعرف فضاء الساحل على أنه الخط الفاصل بين إفريقيا البيضاء و إفريقيا السوداء ، أو بما يشار له في النصوص العربية القديمة ببلاد المغرب و بلاد السودان ، و لكل من العالمين خصائصه و مميزاته ، و بات الساحل معبرا بين الفضاءين و تحول مع مرور الزمن إلى خط لعلاقات تصادمية بين البيض و السود .

و تشير الأدبيات إلى أن العديد من النزاعات في الساحل تجد مبررها في هذا الشكل من الانقسام العرقي ، التي كان محركها الأول العبودية الأوربية الكولونيالية([2]) .

و مع أن تدفق الإسلام إلى شرق و وسط إفريقيا لم يكن دافعه عرقيا ، حيث لا تمييز على أساس الجنس و اللون و احتضنه البيض كما السود أو الملونين ، إلا أن الاستعمار من التقليدي إلى الحديث برمجة سياساته على أساس المعاملة التفضيلية للبيض على حساب الملونين الذين عادة ما يوسمون بالهمجية و البربرية ، و بالتالي لا مفر من استعبادهم لتمدينهم و دفعهم للتحضر .

ثم جاءت سياسات الحكم المحلي التي شلت كل مبادرات بناء إحساس وطني بهوية مشتركة موحدة و موحدة .

و في ظل التفاعلات النزاعية بين البدو الرحل و المقيمين ، مثل اللون و أصول السلالة أرضية للصراع فإحدى مظاهر التفكك الاثني في تشاد يبدو من حيث الشكل قبليا بين القبائل في الشمال و نظيرتها في الجنوب بينما في مضمونه مطعم بأبعاد عرقية دينية ، حيث الشمال من البيض المسلمين و الجنوب من السود المسيحيين ولطالما أدى الاستقطاب شمال/جنوب إلى تهديد استقرار الساحل بأكمله الذي بات قوس أزمات يهدد الاستقرار السياسي و الاجتماعي لدول الجوار الإقليمي ، حيث تبقى محددات النزاع كامنة و مرشحة للتفجر في أية لحظة

([1]) Paulin Poupart , "Identités religieuses , ethniques , tribales au cœur des crises" , **Questions Internationales** , N°58 , Novembre/Décembre 2012 , p 34 .

([2]) Mehdi Taje ,op.cit , p 09 .

كما أن تقود إلى حرب أهلية إقليمية في ظل إفلاس نظم الحكم القائمة و ترويجها لقيم تفتيتية أضعفت الأداء الجيوبوليتيكي لدول الساحل .

3/ دور العامل الديني على ضوء الاحتكاك : إسلام/مسيحية

مع هيمنة العوامل الاثنية و القبلية ساهم الدين من جهته في تعزيز الانقسامات المجتمعية في الساحل في ظل غياب الولاء لديانة واحدة أو هوية مشتركة يتقاسمها الدين مع مقومات أخرى ، و يشكل الإسلام الديانة المهيمنة بنسبة تشارف على 94% من مجموع سكان النيجر و مالي ، و تجد الهوية الإسلامية هناك إيحاءاتها من المذهب المالكي علاوة على تفشي الطرائقية من قبيل القادرية و التيجانية .

لطالما كان الدين محركا للنزاعات في المنطقة نتيجة تشعب الولاءات الدينية بين الإسلام ، المسيحية ، و تجدر الإشارة إلى أن الاستعمار تركز وجوده على محاربة الهوية الإسلامية في المنطقة من خلال سياسات التقسيم والتجزئة ، و ظهر على لسان بعض العلماء الفرنسيين مسمى "الإسلام الأسود" مقابل الإسلام المغربي أو العربي من أمثال : كلوزيل ، بونتي و ألفونس غويي ، و قدوج هؤلاء الدعوات بالتحذير من التقلب الإفريقي/العربي و أفاض المبعوث الفرنسي إلى بلاد السودان الغربي آنذاك ويليام بونتي في التحذير مما أسماه التأثير المغربي (influence maghrebine) في إفريقيا الغربية الفرنسية ([1]) .

يزيدها تعقيدا تحريك المتغيرات العرقية ، الاثنية و القبلية و يتحول الصراع من ديني إلى شامل بالنظر لتداعياته الجسيمة . و تمثل حالات تشاد و السودان تعبيرا عن الشك و الحساسية الدينية ، أدت لحالة نزاعية مزمنة عكست الاستقطاب المجتمعي في توزيع الولاءات و المساندة ، فالسودان مثلا يواجه منذ استقلاله حركة صدام و ندية بين الشمال العربي المسلم و أقلية البنتو المسيحية و الملحدين في الجنوب ، و التي قادت لحرب أهلية قطعت أوصال الوحدة مع انفصال الجنوب و ليس من المرجح – على الأقل في المديين القريب و المتوسط- أن يكون ذلك إيذانا بنهاية الصراع الأهلي ، إنما هو مرشح ليتخذ أشكالا و أبعادا أخرى أكثر تفاقما كما هو واضح في العلاقات البينية المشوشة اجتماعيا ، سياسيا و ثقافيا بين السودان و دولة جنوب السودان ، ثم مضاعفات النزاع في إقليم دارفور غرب السودان .

([1]) آدم بامبا ، مرجع سابق ، ص 24 .

مع أهمية الأزمة ثلاثية الأبعاد قبلية ، دينية و عرقية ، هناك أزمات أخرى ما تنفك تطفو إلى السطح لتختزل مشهد التشوه الأمني في الساحل الإفريقي منها معضلة الطوارق ، و ما يجعلها الأكثر حساسية في المنطقة دوما ثلاثة أسباب([1]) :

الأول : مرتبط بالحركة عبر الوطنية للطوارق الموزعين بين خمس دول ، ما عقد مسألة إدارتها و التحكم في تفاعلاتها .

الثاني : يعكس إفلاس سياسات الحكم الوطني خاصة في النيجر و مالي ، ما أفرز اضطرابات جمة .

الثالث : يرجع للتوظيف الخارجي للمسألة ، خاصة مع دعم بعض الأطراف للجماعات الطوارقية لتبني مطالب متطرفة لا تتوافق و طبيعة المجتمع المحلي و أولوياته .

و عليه فقد ساقت فسيفساء التركيبة الاجتماعية المفككة بمختلف أبعادها إلى تعقيد مسألة الاندماج الاجتماعي و غياب الإجماع حول الهوية الوطنية ، هذه الأخيرة تعكس التزاما ظاهرا و واضحا لمفهوم الثقافة الوطنية المتناغمة و المشتركة بين أفراد الوطن الواحد ، حيث يصبحون مدركين لوحدتهم و مصيرهم المشترك بمنطق أن الوطن هو خزان الضمير الجمعي و خلاصة وعيه بهويته الفردية و المجتمعية ، و هو ما عجزت دول الساحل عن إنتاجه لشعوبها من منطلق تأرجح نظمها الاجتماعية و السياسية بين المنهار ، الفاشل و الذي يدق ناقوس الخطر .

المطلب الثالث : الدولة الساحلية بين فاشلة و آيلة للفشل

رغم الجدل الواسع الذي مس حقل الفواعل الدوليين من قبيل أن النظام الدولي بات مفتوحا غير منقاد بفواعل بعينها هي التي تتحكم فيه و تدير تفاعلاته ، في مقدمتها الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي ، إلا أن هذه الأخيرة كانت و لا زالت و ستبقى الرهان الوحيد الفعال في إدارة المعادلة السياسية و المجتمعية المحلية ، من خلال تعزيز مشروع البناء الوطني كخطوة للانتقال إلى الاندماج و التوحيد على المستوى الفوقي ، و كآلية لتوسيع التمثيل السياسي للأقاليم ، و احتواء التعددية الاثنية ، القبلية و الدينية للأقليات تذوب معها مشكلات التفتيت و الانقسام .

و قد أفضت تفاعلات الحياة السياسية في الساحل إلى فشل مزمن تعانيه دولها و إن تفاوتت درجاته بين الفشل ، الانهيار أو السقوط و الآيلة للفشل أو الضعيفة .

([1]) امحند برقوق ، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية ، مرجع سابق ، ص 13 .

ينصرف دور الدولة المحوري إلى استحداث منهجية مركزية لتوزيع القيم السياسية للأفراد المقيمين على حدودها بما يستجيب بشكل أو بآخر لمطالب و حاجات مواطنيها في ظل التحديات التي تواجهها محليا و دوليا و هذا هو المحدد الأساسي الذي نميز على أساسه بين الدول القوية و تلك الضعيفة ، ثم ما يحدد فروقا بين الضعيفة و الفاشلة ، و بين الفاشلة و المنهارة([1]) .

حيث تسود حالة من الفوضى نتيجة انهيار النظام العام و اختفاء السلطة المركزية مقابل بروز مراكز متعددة ومتصارعة تكون تعبيرا عن حالة من الانقسامية الشديدة في إطار الدولة و على مستوى كل جماعة و تنظيم .

و يؤكد في هذا الإطار بوزان و ويفر على أن أهم مشكلة أمنية في إفريقيا ارتبطت بفشل الدولة الموروثة عن عهد ما بعد تصفية الاستعمار ، التي عرفت موجتين : **أولى** موسعة تمتد من نهاية الخمسينات إلى منتصف الستينات و**ثانية** أقل اتساعا مع أواسط السبعينات ، حيث تأكد بعد عقود (الأربعين سنة الماضية) ارتباط الفشل الاقتصادي بالسياسي ، مع عجز الدولة عن توفير الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية ، رغم كونها الرهان الوحيد الحقيقي لها في المنطقة([2]) .

و قد كان لفشل الدولة حديثة النشأة في الساحل التي ورثت حدودها السياسية دون مراعاة نسيج الامتدادات المحلية و تأثيرها في عمليات البناء السياسي و الاجتماعي للدول ، أن اصطدمت بأشكال من الهيمنة الاثنية و الجهوية على الحياة السياسية .

و سنحاول فيما يلي استطلاع دور الدولة في الساحل و قياس مدى و وتيرة الفشل على اختلاف و تعدد حالات التشرذم و التفتيت ، من السودان إلى النيجر و مالي ، ثم تشاد و موريتانيا و انعكاسات ذلك على دول الجوار الإقليمي من قبيل ليبيا ، الجزائر و غرب إفريقيا مثل السنغال و بوركينافاسو ، فهو فضاء موحل و مثقل بالأزمات الأمنية و التحديات السوسيواقتصادية والسوسيوثقافية على ضوء محددين اثنين :

- تراجع فلسفة المواطنة
- ضعف أو غياب العدالة التوزيعية

أما ما تعلق **بالمحدد الأول** و الذي يعكس أداء فلسفة المواطنة ، فنشير إلى كونها عملية استدخال بمعنى دمج القيم التابعة للثقافة العامة ضمن البنية النفسية للفرد و اعتبارها أساسا من نسقه القيمي و تركيبته ، و هي

([1]) Robert I.Rotberg , **State failure and state weakness in a time of terror** (Cambridge : the world peace foundation , 2003) , p 02 .

([2]) Barry Buzan and Ole Waever , **Region and powers : the structure of international security** (Uk : Cambridge university press , 2003) , pp 220-221 .

المحدد للعمل الاجتماعي و ثمرة أي تفاعل بين الفرد و محيطه ، كما تقدم الجواب عن السؤال المطروح : لماذا يتصرف الأفراد ضمن وطن ما على نحو مشترك و بشكل منسجم و متناغم؟ و لماذا يؤثرونه بالولاء عن غيره من الأوطان؟([1]) ، الجواب ببساطة تعبير عن التزام واضح و بين لمفهوم الثقافة الوطنية المشتركة التي يتقاسمها أفراد الوطن و التي تضفي عليهم جميعا بعدا حضاريا ، قيميا و نفسيا .

فأين دول و شعوب الساحل من كل هذا؟ كيف و تحت أي طائل من المبررات نفسر ضعف أو غياب فلسفة المواطنة في هذه المجتمعات ؟

للإجابة عن هذا التساؤل نحن بحاجة للبحث في مؤشرات هذا الضعف كالتالي :

1/ ضعف الأداء المؤسساتي لبناء الدولة في الساحل الإفريقي من خلال هياكل و أجهزة بيروقراطية هشة تغيب معها القدرة الاستيعابية لمجمل التفاعلات المجتمعية من قمة الهرم إلى قاعدته ، فهي أجهزة قائمة على الولاءات الاثنية و القبلية بعيدا عن البنيوية المؤسساتية التي يقام عليها جهاز الدولة الحديث في الهندسة الجديدة لنظم الحكم على الصعيد العالمي .

و تشير التقارير إلى أن الدول الإفريقية كانت منهارة منذ التسعينات ، رغم ظهور جيل جديد من الزعماء في نفس المرحلة ، لكن حال التورط في العنف الدائر محليا و إقليميا دون العناية بتطوير بيروقراطية مؤسساتية قادرة على أن تحكم بفعالية على ضوء التغلغل في المجتمع و إتاحة الخدمات الاجتماعية ، في المقابل برهنت على قوة الدولة الناهبة للموارد و دفع النشاط الاقتصادي نحو السوق الموازي([2]) ، و هذه لم تعد مفارقة في الواقع الإفريقي التي كان لها تداعيات بليغة على السلم و الأمن الأهليين .

2/ إفلاس نظم الحكم في المنطقة مع انتشار الفساد السياسي و ضعف الأداء المؤسساتي الذي كان وبالا على شعوب المنطقة ، فدول مثل النيجر ، تشاد و مالي تتذيل الترتيب العالمي في مؤشرات قياس الشفافية العالمية سياسية كانت أم مالية و اقتصادية ، انعكس ذلك على تعقيد بناء آليات للوقاية و الرقابة فعالة و ذات مصداقية فتح المجال لنمو مافيا نشطة محلية يسرت التغلغل الأجنبي من قبل قوى غربية و إقليمية .

3/ عجز الدول الحديثة عن إدارة التعددية المجتمعية لامتصاص أزماتها الأمنية الكامنة في ظل بنية مجتمعية معقدة موسومة بـــ :

([1]) علي أحمد الطراح ، "الأوطان و الهويات الوطنية : إشكالية علاقة الناس بالأوطان" ، في : **الهويات الوطنية والمجتمع العالمي و الإعلام دراسات في إجراءات تشكل الهوية في ظل الهيمنة الإعلامية العالمية** ، غسان منير حمزة سنو ، علي أحمد الطراح (بيروت : مركز النهضة العربية ، 2002) ، ص ص 36-40 .

([2]) Barry Buzan and Ole Waever , op.cit , pp 224-226 .

- نظام قبلي و عشائري
- الانقسام أو الهو ة بين إفريقيا البيضاء/إفريقيا السوداء و ميراث الاسترقاق المثقل بين القبائل الإفريقية .

فمالي مثلا بالنسبة للماليين ليست سوى إثنية "البومبارا" المسيطرة على مؤسسات الحكم منذ استقلال البلاد في عام 1960 ، فالدولة الحديثة لم تفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بين أقاليمها فحسب ، بل فشلت فشلا ذريعا في دمج مواطنيها في إطار هو ية جمعية واحدة أساسها المواطنة ، تتجاوز حدود الانتماءات الإثنية والقبلية([1]) .

و قد عجزت سياسات الحكم الوطني في إيجاد مقاربة توافقية قائمة على المساواة في الحقوق و الالتزامات التي تقدم للجميع ضمانا بالتكافؤ في الفرص وفق مبدأ الاستحقاق لا اللون أو الجنس أو العلاقات التي يحوز عليها ، و نستشف هذا العجز بجلاء في المناطق التي تشهد انجراحية مجتمعية و هوياتية ، حيث أثبت واقع الحال أن مناطق الصراع ارتبطت بالغنى بالموارد طاقوية كانت أم معدنية و طبيعية يؤمها المورد المائي ، فيما هو حال مسألة الطوارق في النيجر و مالي ، فالذي حدث أن الدولة كفاعل باتت قزمة و أقل محورية مقابل قوة و تنامي دور فواعل غير دولاتية من قبيل : المليشيات ، الحركات المتمردة و أمراء الحرب([2]) .

في مقابل ضعف فلسفة المواطنة نتقاطع مع **محدد ثان** لا يقل أهمية هو غياب العدالة التوزيعية في معادلة حكم الدولة الساحلية ، و هنا نثير نقطة مهمة تتعلق بالأسباب العميقة المحركة للصراعات الداخلية و الاحتقان المجتمعي الذي يجد تفسيره في غياب العدالة في توزيع القيم و مقدرات الثروة الوطنية ، بما لا ينفي دور العوامل العرقية ، الدينية و القبلية و لكن ينقلها من حيز الثراء في التركيبة و الهوية الوطنية إلى الشقاق ، فالانقسامات والنزاع .

و لسنا نبالغ إن قلنا أن جل النزاعات التي تشهدها المنطقة تجد تفسيرها في التوزيع غير المتكافئ للثروة ، و تندرج تحت هذا الطرح جملة من المؤشرات كالتالي :

([1]) وحدة تحليل السياسات ، **أزمة مالي و التدخل الخارجي** ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الدوحة ، على الرابط التالي : (2014/08/11)

http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad

([2]) Muna A Abdalla , **Understanding of the natural resource conflict dynamics** : **the case of tuareg in north Africa and the Sahel** , Institute for Security Studies , paper 194 , August 2009 , p 02 .

1/ عجز الدولة الساحلية عن تحصيل الموارد المتاحة لديها من البيئتين المحلية و الدولية ، ما جعلها مطية للاختراق المتزايد من قبل قوى اقتصادية و سياسية عالمية ، تقليدية كانت أم حديثة مثل : فرنسا ، الصين ، الهند و الو م أ .

2/ تقاس كفاءة أي نظام سياسي بمدى قدرته على الاستجابة لمدخلات البيئة المحلية و بالتالي مستوى فعاليته في استيعاب مطالب و حاجات الأفراد ، حيث أصبح مفهوم الدولة الذكية ينصرف إلى نفس الشأن بعيدا عن بناء القدرات العسكرية و التسلحية ، و بهذا المنطق الدولة الساحلية هي الأكثر فشلا على الإطلاق قاريا وعالميا .

3/ أدى ضعف العدالة التوزيعية اجتماعيا ، سياسيا و اقتصاديا إلى خلق حالات من الإحباط السياسي و التمرد المجتمعي و بالتالي ظهور حركيات تتبنى العنف السياسي في التعبير عن وجودها و آلية لافتكاك مطالبها في ظل سياسة التعنت و افتقار نظم الحكم لشرعية ما ، مثال ذلك مطالب حركة الأزواد في مالي ، و تمرد طوارق النيجر للمطالبة بحصص الاستفادة من عائدات إنتاج و تصدير اليورانيوم .

4/ في ظل انعدام الشفافية و ارتفاع معدلات الفساد الحكومي و تراجع الأداء الاقتصادي ، لم تفرز السياسات المنتهجة سوى إفقار شعوبها في ظل مؤشرات اجتماعية حساسة موسومة بالاحتقان نتيجة البطالة والفقر الناتج عن الضغط الديموغرافي و التوترات الاثنية ، القبلية و الهوياتية .

كما سمح ذلك بتعاظم أدوار الفواعل غير الحكومية ، و نتحدث هنا عن الحركات المتمردة ، المليشيات التي باتت محتلة للمساحات التي انسحبت منها الدولة كناية عن الضعف و العجز ، و باتت تقوم بالرقابة على الأقاليم ، السكان و النشاط التجاري ، تارة بدعم خارجي و تارة بدونه ، و هو ما يؤكد من جديد أن أهم انشغال أمني في إفريقيا هو لحساب الداخل رغم أهمية مستوى التحليل الإقليمي .

كما عدت الدول الفاشلة مرتعا خصبا تفرخ فيه التنظيمات الإرهابية ، فالسودان مثلا ، قد اشتهر باستضافته اثنين من الإرهابيين الأسوأ صيتا في العالم ، هما كارلوس و أسامة بن لادن ، علاوة على عناصر و حركات خفية أصبحت ضليعة في بناء شبكات واسعة ، إلى الحد الذي أتاح لها ضرب أهداف بعيدة عن ملاذاتها الآمنة([1]) .

فشبكة القاعدة رغم اتخاذها من أفغانستان معقلا لها ، إلا أن من عناصرها من يتلقون تدريباتهم في الخارج منذ أمد ليس بالقصير .

([1]) كاتي كليمان ، مرجع سابق ، ص 120 .

و بالنظر لشدة هذه المتغيرات وطبيعتها المرضية المزمنة يمكن القول أن الساحل كمنطقة رمادية ساهمت في خلق هجين من التفاعلات الشبكية بين مجموعات التجار التقليديين و التزاوج مع نخب سياسية و أمنية ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى فواعل الاقتصاد الإجرامي العالمي([1]) .

حيث باتت المنطقة تعاني فراغا أمنيا و استراتيجيا فاضحا ، نجحت معه تلك العصابات عبر القومية في اختراقها و الاستثمار في العجز المستديم الذي تعانيه دولها سياسيا و اجتماعيا ، و بنت لنفسها اقتصادا موازيا كانت له تداعيات كارثية على اقتصاديات المنطقة نتيجة الكوارث الإنسانية و الأزمات البيئية التي تجتاحها ، و هذا ما ستحاول المؤشرات السوسيولوجية و الاقتصادية الوقوف عليه .

المبحث الثاني : الواقع السوسيواقتصادي

تعكس المحددات السوسيولوجية و الاقتصادية خصوصية البيئة الاجتماعية و تفاعلها مع الفضاء العام سواء كان اقتصاديا أو غير ذلك ، بما يدلل على طبيعة المشهد و التفاعلات الاقتصادية في هذا الإقليم أو ذاك وإذا كنا بصدد الساحل الإفريقي علينا التوقف مليا عند ثلاثة نقاط هي :

1- الضغط السكاني و انعكاساته في خلق بيئة مجتمعية غير آمنة .

2- مشكلات الأمن الغذائي ، و تربع دول الساحل على عرش فجوة الغذاء عالميا .

3- الأمن الطاقوي بين سوء الإدارة و التنافس الخارجي .

كنا قد وقفنا فيما سبق على المحددات الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل و الصحراء ، و أكدنا أن هذا الفضاء الجغرافي ذو خصوصية معينة حددتها طبيعة المنطقة و تفاعلات الفضاء السوسيوديموغرافي ، الاقتصادي والبيئي ، الذي يستدل به عادة على الدول المنضوية تحت إطار تجمع "اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل" (Comite Inter-états de lutte contre la Sécheresse au Sahel) ، التي تعتبر امتدادا لمنطقة شمال إفريقيا ، بمناخ مداري شبه جاف يميزه طول فصل الصيف و ضعف منسوب تساقط الأمطار التي يتراوح معدلها بين 200 و 600 ملم في السنة([2]) ، كان لها بالغ الأثر على وزن و حجم التفاعلات السوسيوديموغرافية في المنطقة ، حيث يقبع أغلب سكانها تحت خط الفقر مما قاد إلى موجات من الإحباط الاجتماعي قادت هي الأخرى نحو الهجرة و التطرف أحيانا ، العنف و الإجرام أحايين أخرى .

([1]) Olivier Vallée , Jérôme Spinoza , "Un système de crises complèxe" , **Questions Internationales** , N°58 , Novembre/Décembre 2012 , p 22 .

([2]) Gérard-François Dumont , op.cit , p 42 .

المطلب الأول : الضغط السكاني بين فقر البيئة و بيئة الفقر

تمثل منطقة الساحل أكثر المناطق تأثرا بالكوارث الإنسانية ، و يجد ذلك تفسيره في مسببات طبيعية كالتصحر و موجات الجفاف و التغير البيئي التي تجتاح المنطقة ، و رحكيات سوسيوديموغرافية ، سياسية و اقتصادية معقدة ، نقف على أهم مؤشراتها كالتالي :

1/ الخاصية السوسيوديموغرافية الأولى تنصرف إلى الفقر ، إذ تعد من أكثر الشعوب فقرا عالميا ، يعاني 30% من سكانها من لا أمن غذائي مزمن ، مقابل 50% تحت خط الفقر بأقل من دولار لليوم الواحد ، 80% من سكان تشاد و أكثر من 60% من سكان مالي و النيجر في نفس الحالة المعيشية ، مما دفع الكثير منهم للالتجاء لبعض النشاطات المحظورة في صراع مع البقاء ، و تطور ليصبح اقتصادا موازيا تغذيه عصابات السلاح المخدرات و مافيا الطاقة و الموارد([1]) . حيث تستدل الخريطة فيما يأتي على الامتدادات المساحية مقابل نقاط التمركز السكاني ، من كثيفة إلى متوسطة و حتى معدومة في عرض إقليم الصحراء ، الذي يشهد مناطق مفرغة .

الخريطة رقم 04 : ضعف الكثافة السكانية في الساحل

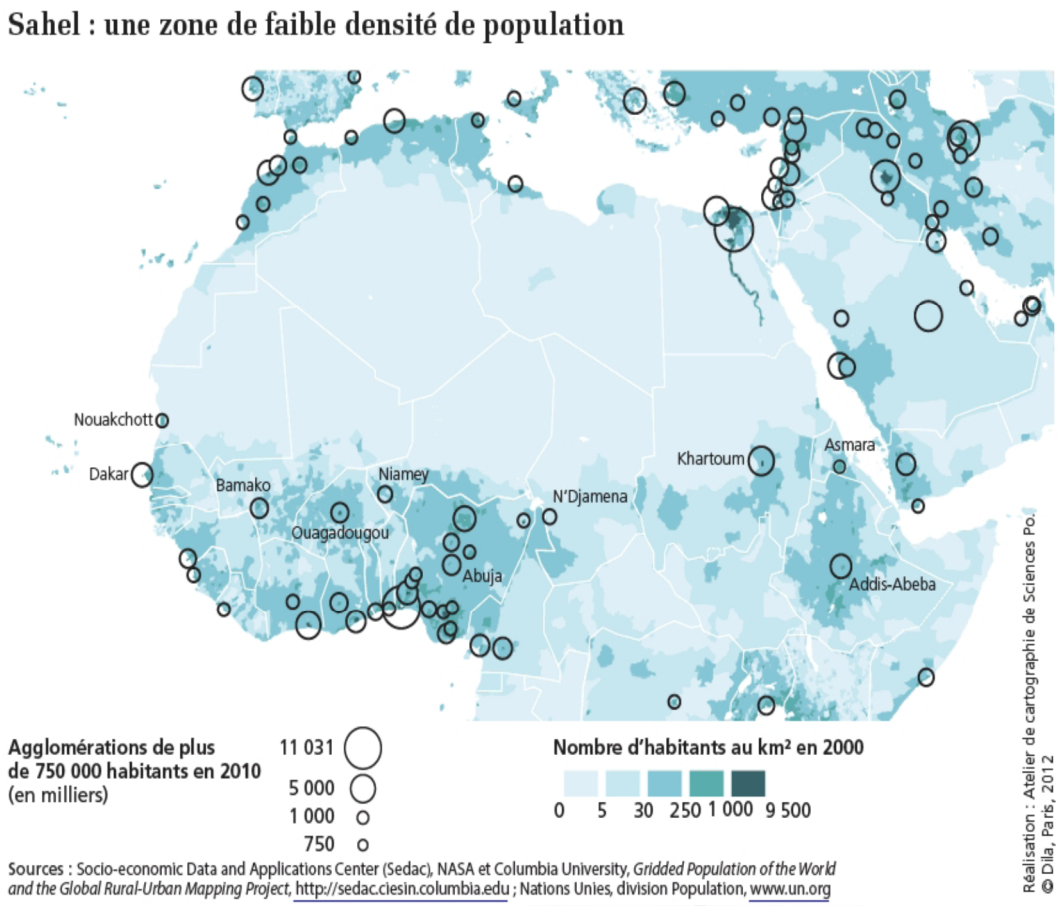

([1]) Louisa Ait Hamadouche , "Le sahel ou la politique sépare ceux que la géographie rapproche", **La Tribune** , 29 Avril 2008 .

المصدر :. Gérard-François Dumont , op.cit , p 48

و من خلال قراءة معطيات الخريطة ، يبدو جليا أن الكثافة تقل لتتحول إلى شبه معدومة في المناطق الصحراوية الرابطة بين إقليم السفانا و شمال القارة الإفريقية ، مقابل تحسنها إلى ارتفاعها النسبي في الجيوب الجنوبية للساحل ، لتشتد كثافة في أقصى غرب القارة على ضفاف الأطلسي جنوبا و غربا ، و تشكل العوامل الجغرافية المحدد الأساسي في تزايد فجوات التوزيع السكاني هناك .

2/ أما الخاصية الثانية فهي ارتفاع نسبة الخصوبة ، و تشير إحصائيات العام 2012 عن مرجع معطيات السكان عالميا (World Population Data Sheet) ، إلى أن نسبتها في الساحل تتجاوز المعدل العالمي الذي بلغ 2,4 طفل بـ 6 أطفال للمرأة الواحدة ، أي بما يفوق ثلاثة أضعاف ، و تتجاوز دولة النيجر في قلب الساحل المتوسط العالمي بـ 7,1 طفل ، فمن بين الدول الأكثر خصوبة في العالم هي عشرة تقع جميعها في إفريقيا ما وراء الصحراء([1]) ، و قد انعكس هذا على الحالة المعيشية للسكان من تردي الأوضاع الاجتماعية و انعدام ضمانات الحياة الكريمة من مياه صالحة للشرب و صرف صحي ، علاوة على تراجع مؤشرات التعليم و الرعاية الصحية مقابل انتشار الأمراض و الأوبئة بأشكال خطيرة كالملاريا ، السل و الإيدز .

3/ تحصيلا للمؤشرات السابقة تعيش شعوب الساحل على وقع ارتفاع معدلات وفيات الأطفال مقابل انخفاض معدل الحياة ، فعلاوة على الأزمات الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية و الإقليمية ، يواجه الساحل من جهة تحد وفيات الأطفال الذي يفوق 128 في تشاد ، بعيدا عن المتوسط العالمي بـ41 وليد لكل 1000 من الولادات في عمر السنة و 67 في السودان ، و إذا كانت تشاد تمثل الحد الأقصى عالميا ، فالسودان تكون الحد الأدنى و لكن إفريقيا .

و في الجهة المقابلة تدني معدلات الحياة سواء للرجال أو للنساء ، حيث يقضي الفرد نحبه تحت وطأة الحروب و الصراعات و التحديات المجتمعية الإنسانية ، فمعدل الحياة للفرد في تشاد يقدر بـ 50 سنة للرجال و62 سنة للنساء([2]) ، بما يوحي بهوة كبيرة مع الأرقام العالمية ، التي تفوق 68 و 72 عاما للرجال و النساء على الترتيب .

([1]) Gérard François Dumont ,op.cit , p 44 .

([2]) Idem .

تحصيلا لما سبق بات الساحل من المناطق التي تشهد نموا ديموغرافيا قويا و بوتيرة متسارعة تصل حد 31% ، تحصيلا لأثر الخصوبة المرتفعة رغم ارتفاع نسب الوفيات من الأطفال و النساء ، يقع 42% منهم فريسة للأمية من مجموع السكان في موريتانيا ، إلى 83% في النيجر([1]) ، و هي من أعلى معدلات الأمية عالميا .

و إذا أخذنا بعين الاعتبار الطبيعة الجيوستراتيجية للمنطقة التي تتسم بتلاشي مفهوم الحدود في ظل الاختراق السياسي و الأمني ، فقد أصبحت أرضية ملائمة لتطوير الخلايا النائمة للإرهاب ، العصابات و الجريمة المنظمة التي وجدت فيها البيئة المناسبة لحشد الهمة و إعادة بناء قدراتها ، و يمثل الجدول التالي اختصارا للمؤشرات السوسيوديموغرافية التي أثرناها سابقا بشكل مقارن بين دول الساحل ، دول إفريقيا ما وراء الصحراء مع دول القارة على نحو أشمل .

الجدول رقم 04 : البنية الديمغرافية لدول الساحل الإفريقي

(المساحة/عدد السكان/الكثافة السكانية)

المساحة / الدول	عدد السكان (بالمليون نسمة) منتصف عام 2012	المساحة (1000 x كلم2)	الكثافة السكانية (نسمة/كلم2) منتصف عام 2012
موريتانيا	3,6	1026	3,5
مالي	16	1240	12,9
النيجر	16,3	1267	12,9
تشاد	11,8	1284	9,2
السودان(الشمال)	33,5	1861	18
مجموع دول الساحل	81,2	6678	17,2
دول إفريقيا ما وراء الصحراء	902	21789	41,4
القارة الإفريقية	1072	30314	35,4

المصدر: Gérard-François Dumont , op.cit , p 46 .

هذا و قد أثرت تلك البنية على التفاعلات المجتمعية الساحلية ، فالضغط السكاني في دولة السودان التي تحتل المركز الأول ساحليا متبوعة بالنيجر و مالي مباشرة ناجم عن وتيرة النمو المتسارعة و غير المتوازنة المشوبة بضعف الإمكانات و القدرات تارة ، و غياب الآليات و الأجهزة البيروقراطية تارة أخرى كان له وقعه على انهيار مفهوم الأمن الإنساني لا سيما الغذائي ، الذي بات من العلامات الفارقة في واقع شعوب دول الساحل .

([1]) الحسين الشيخ العلوي ، مرجع سابق .

المطلب الثاني : مشكلات الأمن الغذائي

تعيش دول الساحل على وقع فجوة غذاء مزمنة ، فبحكم ضعف النسيج الاقتصادي تعيش مستويات استدانة و تبعية كبيرة في ظل فقر الهيكل الإنتاجي الأحادي الجانب ، حيث يرتكز في أحسن حالاته على زراعات تقليدية (القطن) أو تعدين و استخراج الموارد الطاقوية ، و تصنف هذه الدول ضمن الأقل نموا في العالم كما ساهمت الأزمات البيئية في إنتاج أكثر من مليوني ضحية لأزمات المجاعة في الثلاثين سنة الماضية بالإضافة إلى انتشار الفقر المدقع ، و يبدو استقراء الوضع قد دق معه ناقوس الخطر في الكثير منها ، بين تلك التي تحيا ظروفا معيشية جيدة أو مقبولة ، من قبيل مناطق تعد على الأصابع في الساحل ، أو حرجة دقيقة تحديدا منطقة شمال مالي ، كما هو مبين في الخريطة التالية مباشرة .

الخريطة رقم 05 : تحديات فجوة الغذاء في الساحل و غرب إفريقيا

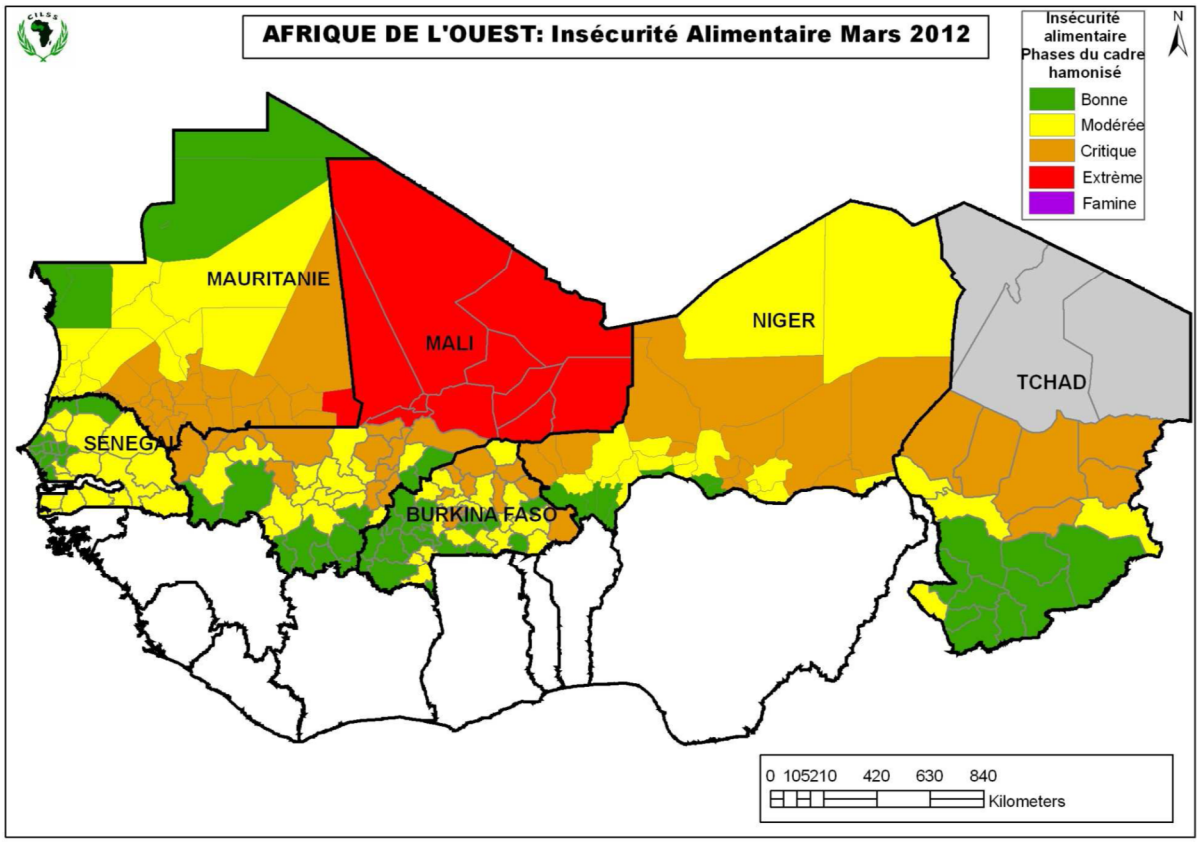

المصدر : La situation agricole et alimentaire au sahel et en Afrique de l'ouest , sur le site internet *www.oecd.org/fr/csao/publications/38417511.pdf*

و إذا قلنا أمن غذائي نؤكد على التحول البنيوي الذي شهده المعطى بين سبعينات و ثمانينات القرن الماضي ، إذ انتقلنا من التأكيد على وهب الموارد الغذائية على الصعيد المحلي إلى مسألة الوصول للغذاء للأفراد والجماعات([1]) و هي تطرح في الساحل ببعديها ، إن نقص الغذاء أو غياب العدالة في توزيع المتاح منه .

و نستخلص من مسيرة صراع الساحل مع تأمين الغذاء النقاط و المحطات التالية :

1/ ساهم الاستعمار بعد دخوله المنطقة في العبث بالتركيبة و التنوع الحيوي للتربة وما تجود به من خيرات من خلال إجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل الموجهة للتصدير مثل الفول السوداني و القطن ، كان الثاني حيويا لمصانع النسيج الفرنسية ، كما تسيطر بريطانيا على معظم مصادره .

أما الفول السوداني فكان لتوفير بديل رخيص لزيت الجوز الشائع الاستخدام في فرنسا آنذاك([2]) ، وبينما كانت المحاصيل مثل الشوفان و البقول تزرع سابقا في دورة تبادلية ، زرع محصول إثر الآخر من الفول السوداني أو القطن تسبب في إرهاق التربة التي فقدت كثيرا من خصائصها .

2/ واجهت شعوب الساحل أزمة الغذاء منذ عقود بسبب عجز السياسات الاقتصادية المنتهجة عن تبني مقاربة ناجعة و فعالة للأمن الغذائي ، علاوة على خصوصية المنطقة جغرافيا و غياب الأمان الإيكولوجي ، لكن مطلع ثمانينات القرن الماضي اتجهت السياسات الحكومية إلى التنسيق مع القوى و الأطراف المانحة للعمل على برنامج تأمين الغذاء كونه مدخلا هاما للتنمية و السلم الاجتماعي .

3/ اصطدمت تلك السياسات بنقص الوسائل و محدودية المعطيات ، حيث قاعدة البيانات المعتمد عليها بعيدة عن الواقع و الأرقام الحقيقية ، و تم في هذا الإطار تبني عدة استراتيجيات خاصة مطلع الثمانينات منها :

- مشروع ترقية أدوات التشريح الدائم لقطاعات الحبوب و تربية الحيوانات (DIAPER) الذي دخل حيز التنفيذ عام 1984 بتمويل أوروبي ، يتمركز نشاطه الأساسي حول جمع أكبر قدر من المعطيات في المناطق المعنية حول مؤشري الإنتاج و الاستهلاك بهدف تأسيس قاعدة بيانات محكمة .
- مشروع أو نظام الإنذار المبكر (SAP) الذي تم تبنيه في تشاد ، مالي و نحو ذلك ، يقوم على تفعيل رقابة مستمرة للسكان في دائرة الخطر و التهديد الغذائي في المناطق المعنية([3]) .

([1]) Johny Egg , Jean-Jacques Gabas , "la prévention des crises alimentaires au sahel et le rôle des dispositifs d'information" , **Stateco** , N°87/88 , Aout/Décembre 1997 , p 07 .

([2]) فرانسيس مولاربيه ، جوزيف كولينز ، مرجع سابق ، ص 81 .

([3]) Johny Egg , Jean-Jacques Gabas , op.cit , p 09 .

إضافة إلى عدة مشاريع تحت رعاية الأمم المتحدة و وكالة الأغذية العالمية و اللجنة ما بين الدول لمكافحة التصحر في الساحل ، التي أجمعت على أن الخطوة الأولى ينبغي أن تنصرف إلى جمع المعطيات و تبويبها حول المناطق و الشعوب المهددة ، و كلما كانت المعطيات قوية و دقيقة تم الاكتشاف المبكر لنذر الأزمة و بالتالي التدخل السريع .

4/ أفرزت المشاريع و الخطط المعتمدة نتائج متأرجحة في المنطقة ، فرغم أن بوركينافاسو كانت سباقة في اتخاذ الخطوة الأولى إلا أنها كانت من أواخر من اتجه لتكييفها في الواقع المعيش ، نفس الوضع تقريبا في موريتانيا التي أبدت النخب الحاكمة فيها برودا تجاه خطط الإنذار المبكر لأزمة الغذاء ، بالنظر للدعم الغذائي الخارجي الذي تحصل عليه ، في حين كانت مالي من الدول التي أبدت تجاوبا مشجعا مع تلك الإجراءات الجديدة سواء SAP أو SIM و كانت من بين أكثر من تعاطى معها بفعالية إجرائية ضمن دول تجمع مكافحة التصحر (CILSS) ، أما في النيجر و تشاد ، فلم تأت أكلها بالنظر لتواتر الأزمات السياسية التي كانت لها تداعيات وخيمة على تخبط المنطقة في أزمات أمن و غذاء خطيرة ، و يؤكد هذا مؤشرات النمو المحلي بالنظر لحجم الناتج الخام و نصيب الفرد و المعدل العالمي .

5/ تشير إحصائيات البنك العالمي (للعام 2010) إلى أن المعدل العالمي للناتج القومي وصل إلى 10760 دولار أمريكي ، بينما معدله في الساحل الإفريقي بين 2410 في موريتانيا و 720 في النيجر ، و تشكل موريتانيا الأعلى ساحليا و هي تستفيد من نافذة أطلسية تدر عليها المنافع ، يليها السودان بـ2030 بإطلالته على البحر الأحمر و الريع البترولي ، بينما تشاد و مالي يتأرجح المتوسط بين 1220 و 1030 على التوالي ، في حين تأتي النيجر في ذيل الترتيب ساحليا و عالميا رغم حظوتها باحتياطات لليورانيوم ، القصدير و الحديد([1]) والخريطة المرفقة مباشرة تقف على التفاوت القوي بين دول الساحل و غرب إفريقيا من الناتج الخام القومي و نصيب الفرد ، حيث تتضارب الأرقام مع واقع شعوب المنطقة ، التي لا تزال تكابد عسر العيش و ظروفه .

([1]) Gérard-François Dumont ,op.cit , pp 43-44 .

الخريطة رقم 06 : معدل الدخل الخام و نصيب الفرد في الساحل و غرب إفريقيا للعام 2011

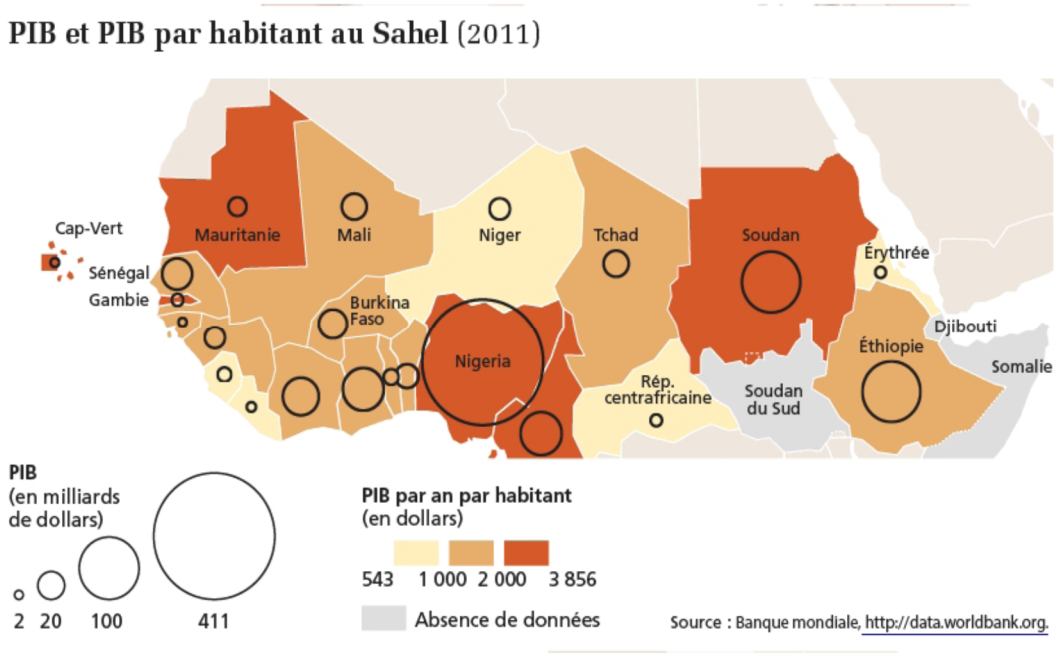

المصدر : Alain Antil , David Vigneron , "Le sahel entre rentes et économie de subsistance" , **Questions Internationales** , op.cit , p 55 .

بالمحصلة تشير معطيات الخريطة إلى أن نيجيريا تكتسح القمة من حيث المعدل الأعلى إقليميا تليها السودان ، و يعزى ذلك كون الدولتين من أهم منتجي الطاقة في المنطقة ، بينما يعاني غيرها مثل دول القلب الساحلي : النيجر ، تشاد و مالي حالة انحباس شديد أعاق جهودها في التنمية الاقتصادية و أضعف دورها السياسي و أدائها الجيوبوليتيكي .

المطلب الثالث : اقتصاد الحزام الساحلي بين سوء الإدارة و التنافس الخارجي

تعكس المؤشرات الاقتصادية ، الاجتماعية و الإنسانية تموقع دول الساحل في ذيل الترتيب العالمي فمعروف أنها تصنف ضمن أربعين دولة الأقل نموا عالميا ، حيث يقبع أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر . و هي مؤشرات دالة على بنية و هيكلة الاقتصاد الوطني الذي تتجاذبه تحديات الصحراء القاسية من خلال تأثير العوامل البيئية و الاهتمام المتزايد للأطراف المحلية و الخارجية بالموارد و الطاقات الجديدة التي تزخر بها .

و بالإضافة إلى المؤشرات التي ساق التحليل إلى طرحها في محطات سابقة من البحث ، نورد غيرها كالتالي :

1/ يقوم منطق النشاط الاقتصادي الساحلي على الريع و الصناعات الاستخراجية و الاقتصاد المعاشي فبحكم موقع الساحل و ارتباطه بإقليم غرب إفريقيا و خليج غينيا بيساو ، فتح منافذ استراتيجية من شأنها تيسير التعامل و المبادلات التجارية ، خاصة لدول لها إطلالات بحرية مثل السنغال و موريتانيا .

2/ تنصرف أهم دعامات الاقتصاد الساحلي نحو الزراعة ، تربية الأنعام و الصيد .

أما النشاط الزراعي فيتمحور حول زراعة القطن ، الأرز و الحبوب ، و وفقا للإحصائيات المحلية في الفترة 2010/2002 نجحت دول بوركينافاسو ، مالي و النيجر في تغطية الطلب المحلي على الحبوب تحديدا ، بنسب 116% ، 99% و 94% على التوالي([1]) ، و هي تبدو مفارقة لحاجتها المستمرة للدعم الغذائي خاصة أنها أكثر الدول تهديدا بشبح المجاعة .

من جهة أخرى فقد بقيت أسواق القطن و الأرز رهينة لتقلبات السوق العالمي ، اتجهت معها الدول إلى تبني إجراءات الخوصصة و التصحيح الهيكلي بالشراكة مع البنك العالمي و بعض الدول الأوربية مثل هولندا .

في المقابل تشكل تربية الحيوانات قطاعا اقتصاديا مهما و رمزا للهوية الساحلية خاصة للمقيمين الذين يتقاسمون مع الجمل خلاصة تجاربهم و صراعهم من أجل البقاء ، و يساهم الإنتاج الحيواني بما نسبته 07 إلى 12% من الناتج القومي ، و رغم تواضع هذه النسبة تبقى مهمة بالنظر لطبيعة المنطقة الوعرة جغرافيا و قدرتها على امتصاص ربع معدل البطالة للسكان المحليين([2]) .

و رغم القيمة الثقافية و الحضارية التي تنطوي عليها هذه الرموز ، إلا أنها لم تلق الدعم الحكومي اللازم للنهوض بها و حمايتها من الاندثار ، حيث بقيت رهينة بدائية الوسائل و ضعف الخبرات سواء البشرية أو التقنية .

أما الصيد فلم يكن ليشكل قطاعا حيويا باستثناء السنغال و موريتانيا بإطلالتهما الأطلسية ، بينما الصيد في الأنهار و البحيرات مثل بحيرة تشاد ، نهر النيجر و السنغال ، هذا الأخير يصل إنتاجه إلى 130 ألف طن في السنة ، و هو يمثل موردا إضافيا للسكان ، لكن هناك تحذيرات من نقص هذه الموارد خاصة في بحيرة تشاد([3]) ، نظرا للاستغلال غير العقلاني لها و عدم مطابقة وسائل و أدوات الصيد ، و التي من شأنها أن تخلق آثارا بليغة على الحياة البيولوجية في المنطقة .

3/ علاوة على الاقتصاد المعاشي يمثل اقتصاد الريع سمة الدولة الساحلية ، يزخر هذا الحزام بالعديد من الثروات الطبيعية ، فإضافة إلى الملح و الذهب نجد البترول ، الحديد ، النحاس و اليورانيوم ، و هي تثير أطماع مختلف القوى الراغبة في التمركز بالمنطقة و من شأن استراتيجيات الإحاطة و الإحاطة المضادة أن تساعد على

([1]) Alain Antil , David Vigneron , op.cit , p 53 .

([2]) Ibid , p 54 .

([3]) Ibid , p 55 .

تحديد الرهانات الجيوسياسية ، الجيواقتصادية و بالتالي الجيوأمنية التي تشكل هيكلة الفضاء الساحلي([1]) .

و مع دخول موريتانيا ، النيجر و تشاد نادي الدول المنتجة للنفط و اكتشاف حوض تاوديني (Bassin de Taoudeni) و ما يحتويه من ثروات معدنية (بترول و يورانيوم) تغيرت النظرة للساحل إقليميا و دوليا .

فاليورانيوم يمثل 68% من صادرات النيجر ، محتلة بذلك المركز الرابع عالميا و دخولها نادي الدول المنتجة للنفط عام 2011 ، و هي المدرجة ضمن أفقر الدول عالميا ، أما مالي فيمثل الذهب 70% من تعاملاتها الخارجية وتحتل المركز الرابع إفريقيا (بعد جنوب إفريقيا ، غانا و تنزانيا) و التاسع عشر عالميا (يحتل المراتب الثلاث الأولى : الصين بـ 340 طن ، أوستراليا بـ 260 طن و الو م أ بـ 228 طن)([2]) .

علاوة على قطاع الحديد و النحاس في موريتانيا ، الزنك في بوركينافاسو ، إلا أن الدول المعنية لا تستفيد الكثير من قطاع الطاقة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الإنسانية ، بالنظر إلى أن أغلب المؤشرات الاستراتيجية تقر باحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلا مع ضعف الاندماج الاجتماعي ، العجز الاقتصادي و هشاشة بناء الدولة حديثة النشأة ، مما يلقي بتبعاته إقليميا و عالميا .

4/ و بالنظر لحساسية قطاع الطاقة ، يمثل أهم جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في ظل طرح مشكل تسيير القطاع و الفساد الذي يؤثر سلبا على إنتاجيته ، فقطاع الذهب في مالي متمركز في الجنوب الغربي حيث المناخ الرطب و التمركز السكاني و النشاط الزراعي ، على طول الحدود السنغالية ، الإيفوارية و الغينية في مناطق كايس (Kayes) و سيكاسو (Sikasso) ، و قد ترتب عن منح الامتياز للشركة الأسترالية (Resolute Mining Limited) التي تستحوذ على 80% ، مقابل 20% لدولة مالي لاستغلال منجم سياما (Syama) في إقليم سيكاسو ، بمقتضى إعادة فتحه في 06 ماي 2010 بطلب من الرئيس الأسبق أمادو توماني توري (Amado Toumani Toure) ، تحديات للتنمية الاقتصادية والبشرية ، حيث اصطدمت برفض السكان المحليين ، علاوة على المخاطر البيئية التي تمخضت عن نشاطها نتيجة الآليات و التقنيات المستخدمة لاستخلاص الذهب و التي تسببت في مستويات تلوث عالية كانت لها آثار وخيمة على الغطاء النباتي([3]) .

أما استغلال يورانيوم النيجر فيعود حتى مطلع 2007 لعملاق الطاقة النووية الفرنسية مجمع أريفا في مناجم أرليت (Arlit) و أكوتا (Akouta) ، لكن مع وصول مامادو تانغا (Mamadou Tandja) للحكم

([1]) مهدي تاج ، **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي** ، على الرابط التالي : (2013/08/16)
http://www.aljazeera.net/portal/templates/posting/pocketpcdetail-ledpage.aspx?print.

([2]) Damien Delterne , "Gestion des ressources minérales et conflits au Mali et au Niger" , **Note d'analyse du GRIP** , Bruxelles , 12 décembre 2012 , pp 3-4 .

([3]) Alain Antil , David Vigneron , op.cit , p56 .

وتبنيه خطة دعم إنتاج الطاقة تحولت المنطقة إلى جاذب قوي لشركات كندية ، بريطانية ، أمريكية ، روسية وصينية هذه الأخيرة نجحت في الحظوة باستغلال حقل جديد في تقيدا (Tegguida)([1]) .

بالمحصلة هي اقتصاديات ضعيفة و هشة رغم ما تحوز عليه من إمكانيات و موارد ، كما تعاني تبعية مرضية بالنظر للدعم و حجم المساعدات المتدفقة إلى المنطقة و التي عجزت عن امتصاص حالة الاحتقان السياسي و الهوة المجتمعية ، ما كان له تبعاته على أمن بيئة المواطن الساحلي ، فكيف و بأي شكل أثر المناخ والتفاعلات البيئية في الساحل على الأمن الإنساني ؟

المبحث الثالث : مقاربة البيئة و الأمن الإنساني في الساحل

بات معروفا أن البيئة و القضايا المرتبطة بها تموضعت في قلب المسائل الأمنية ، على وقع ربط التغير المناخي بالأمن الإنساني و خطر تصاعد النزاعات المسلحة .

و يمثل الساحل الإفريقي تعبيرا جليا عن كثافة الأخطار البيئية سواء من قبيل خصوصية المناخ الذي تعكسه الطبيعة الجغرافية للصحراء و تداعياته على النظام الاجتماعي و التوازن الإيكولوجي الذي كانت له تبعات وخيمة على المشهدين السياسي و الأمني محليا و إقليميا ، و قد أجمعت التقارير الصادرة منذ عقود – قد ترجع إلى ستينات القرن الماضي – إلى أن الساحل يمثل أكثر المناطق انجراحية على الصعيد العالمي بالنظر لحساسية رهاناتها الأمنية ، الطاقوية و الجيوبوليتيكية([2]) .

و تعكس مقاربة البيئة و الأمن في الساحل مسألة تحليل تموضع ثلاث مؤشرات نفهم على ضوئها مخاطر البيئة على الضرورات الحياتية كميا و نوعيا :

1/ طبيعة المناخ في الساحل .

2/ تحليل نقاط الوصل بين الأمن و التغير المناخي .

3/ و أخيرا الأمن الغذائي و أدوات الصراع من أجل البقاء ، و تطرح هنا معضلة مرتبطة بمدى وجود الدولة و الضمانات التي تقدمها للفرد ، حيث لا ينفصل الأمن الإنساني عنها (أي الدور المحوري للدولة) .

فإذا جئنا إلى **المؤشر الأول** ، أفضت كل الدراسات في تحليل مناخ الساحل إلى نتيجتين :

تحدد **الأولى** أهم خاصية يتسم بها مناخ المنطقة و هي التغير الموسمي و العقدي في نسبة الهواطل التي تصل حدها الأقصى .

([1]) Damien Delterne , op.cit , p 05 .

([2]) Philippe Heinrigs , "Incidences sécuritaires du changement climatique au sahel" , **perspectives politiques** , CSAO 2010 , p 08 .

أما **الثانية** فتعكس وجود تفاوت معتبر في الأنظمة البيئية للمنطقة ، حيث يتكهن البعض بساحل أكثر خضرة ورطوبة و آخرون بالجفاف و القحط ، و هو ما يبث الشك في نتائج البحوث حول مناخ الساحل و تداعياته .

و قليلة هي المناطق على الصعيد العالمي التي تتقاطع مع الخصوصية الجغرافية و المناخية للساحل ، و على امتداد العقود السابقة عرفت تأرجحا كبيرا بين تحسن طفيف في التساقط خمسينات القرن الماضي متبوعة بموجة جفاف غير مسبوقة نهاية ستينات حتى ثمانينات القرن الماضي .

و يعتبر معيار المناخ أساسيا في ضبط الحيز الجغرافي الذي تغطيه المنطقة الساحلية الصحراوية ، بما يؤشر على المنطقة الانتقالية بين جنوب الصحراء و الحزام السوداني الساحلي الأقل جفافا ، فعندما يحل فصل الصيف في النصف الشمالي للكرة الأرضية يبرز تأثر الساحل بالمنطقة الاستوائية الرطبة لأواسط إفريقيا ، حيث تبلغ نسبة التساقط ذروتها شهر أوت ، كما تتلقى المنطقة حوالي 200 إلى 600 ملم في السنة من منسوب الأمطار التي تنزل معظمها شهور جانفي ، ماي إلى جويلية و سبتمبر بفضل موسم الرياح الموسمية المسماة "الهارماتون" التي تميز المنطقة في هذه الأشهر من السنة تحديدا([1]) .

و من المهم الإشارة إلى أن الانعكاسات المناخية هي مسألة معقدة و متشابكة ، و على امتداد القرن العشرين لم يتوصل الباحثون إلى محددات و سمات موحدة حول المنطقة ، لكن في المقابل لم ينف البحث دور مؤشر الحرارة الذي يشهد تحولا محسوسا خاصة فصل الصيف ، حيث يتجاوز المعدل العالمي بارتفاع يتراوح بين 03 و 04 درجات عن المتوسط خلال الأربعين سنة الأخيرة ، و قد تأثر بهذا التغير المناخي خاصة منطقة غرب الساحل من المحيط على الحدود الجنوبية .

و تشير التقارير حول الساحل إلى ثلاث بؤر هي الأكثر حساسية للتغير المناخي "hot spots" ([2]) :

- تشمل الأولى القسم الغربي حيث السنغال و موريتانيا .
- تتموقع الثانية بين النيجر و مالي .
- أما الثالثة فتحيط بالمشارف الغربية لإثيوبيا و تمتد نحو الشمال حتى السودان .

هذه المناطق الثلاث كانت و مازالت مسرحا لموجات جفاف قاسية و تحديدا الأقاليم الشرقية و الغربية .

و عليه فقد كان للعامل المناخي تأثير كبير في رسم الخريطة الاقتصادية و حتى الأمنية في المنطقة امتدادا للصحراء الكبرى ، حيث يعتمد النشاط الأساسي للسكان بدوا كانوا أم مقيمين على الزراعة ، الصيد و تربية

([1]) Edmond Bernus et autres , "Le sahel oublie" , **Revue Tiers monde** , Vol 34 , N°134 , 1993 , p 313 .

([2]) Philippe Heinrigs , op.cit , p 14 .

الحيوانات ، و قد تأثرت هذه النشاطات أيما تأثر بالتذبذب المناخي مفرزة أزمة غذاء حادة و مستديمة ، و هو ما يقودنا للمؤشر الثاني من خلال تحليل العلاقة التبادلية بين مخاطر البيئة و مقتضيات الأمن الإنساني .

حري بنا في البداية التأكيد على أن التحول العميق الذي مس مضمون الأمن انعكس على انتقال الحوار من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف ، من أمن الدولة القوية السيدة إلى أمن الفرد ، فالأمن البشري الإنساني على اعتبار الفرد هو المرجعية الأساسية يطرح مفهوما بنيويا أكثر تهذيبا للأمن ، بداية لأن هذا يسمح له بتغطية حقل مهم للمعضلات الأمنية ، كتلك التي يفرزها التغير المناخي في الساحل ، ثم تمركز النقاش السياسي حول الأبعاد السوسيواقتصادية لقضايا البيئة .

و في المقابل هذا لا يعني إقامة الحجة على إهمال العوامل غير المناخية حيث تغيب الدقة إمبريقيا في التأكيد على حيادية عوامل من قبل الإفلاس الحكومي ، التفكك الاجتماعي و الأمن الاقتصادي كمحددات للأمن .

و يخيم على معضلة الأمن و الظروف البيئية وفق الخصوصية الساحلية وجهان للمعضلة تتسم بـ([1]) :

- تعقيد متغيرات العلاقة التبادلية بين المتغيرين ، عدا عن هيمنة المحددات الاقتصادية ، التاريخية و السياسية تجاه الوضع الأمني و بالأخص الوضعية النزاعية .
- صعوبة تكييف و قياس أثر التغير المناخي على الأمن بمفهومه الموسع ، فكانت المحصلة علاقة تبادلية وليس تفاعلا ، إنها سلسلة من الأسباب و النتائج ، حيث يفترض التفاعل مستوى من التكافؤ من جهة ، ثم ارتباط التأثير بالتأثر ، على سبيل علاقة الأخذ و الرد بين المتغيرين .

و مع تحول التغير المناخي إلى خطر يهدد الاستقرار الوطني و العالمي على حد سواء ، انفردت عدة بحوث في العقود الأخيرة التي أعقبت مطلع القرن الواحد و العشرين إلى تحليل الظاهرة و محاولة فهم تعقيداتها و نشير في ذات السياق إلى التقرير الذي طرحه خافيير سولانا مطلع مارس 2008 ، الذي ضمنه جملة من النقاط المهمة ، منها التوقف عند التغير المناخي كخطر مضاعف من شأنه زيادة الميول ، التوترات و اللااستقرار الموجود أصلا ، هذه المخاطر أو بالأحرى تلك الأشكال من النزاع تغطي معظم دول الساحل ، و يردف سولانا قائلا : "أن إفريقيا باتت تعرف على أنها واحدة من أكثر القارات عرضة و انجراحية للتغير المناخي بسبب عراقيل متشعبة و قدرة ضعيفة على التكيف ، و هو ما كان له تأثير على الأمن العالمي كتهديد مباشر للمصالح الأوربية" ، حيث

([1]) Philippe Heinrigs , op.cit , p 17 .

حاول التقرير توصيف التهديد من خلال ثلاث محددات هي : صعود مستوى منسوب المحيطات ، ارتفاع مؤشر الحرارة عن المتوسط المعهود و مضاعفة و تدهور الظواهر الحادة([1]) .

و مع أن الساحل يعبر عن تنوع بيئي قوي ، غير أنه لم تكن له آثارا عامة و مباشرة على الأمن ، إذ لعبت العوامل البيئية و المخاطر التي أفرزتها دورا ثانويا في تفسيرها مقارنة بدور المتغيرات السياسية ، التاريخية و الاقتصادية التي أشرنا لها سابقا ، فمستوى النمو الاقتصادي ، مضمون النزاع مع الهيمنة و الاستقطاب العرقي ثم الخصوصية الجغرافية ، شكل و وتيرة التوازنات السياسية و السوسيوثقافية المفسرات الحقيقية لمضمون المشكلة الأمنية المزمنة في الساحل ، بالشكل الذي نفهم صيرورة الصراع من النزاع المسلح إلى الأشكال اللاتماثلية للتوتر الاثني ، القبلي و الديني ، صراع الموارد الطبيعية و الطاقوية ، ثم أشكال التنافسية و الاستقطاب للنشاطات المحظورة كالإرهاب و الجريمة المنظمة بمختلف أشكالهما ، حيث باتت المنطقة ملتهبة على كل الجبهات مما عقد مسألة التعاطي معها .

و بذا ننتهي إلى المؤشر الثالث المرتبط بتبعية أزمة الغذاء في الساحل للطبيعة الجغرافية و خصوصية الظروف المناخية التي استعصت قدرات التكيف معها و مستوى الاستجابة لها .

في ذات السياق نشير إلى طبيعة الاقتصاد المعاشي ، حيث يتركز نشاط أغلبية السكان على الزراعة و تربية الحيوانات التي يتسق نظامها البيولوجي و طبيعة المنطقة ، و لطالما كان هذا النشاط عرضة للتقلبات المناخية نظرا لبدائيته و افتقاره للخطط الاستراتيجية ، التي عجزت عن تحديد الموارد المتاحة طبيعيا ، فها هي التربة تعاني التآكل و انعدام الخصوبة لافتقارها للفحم و المواد المغذية التي تدخل في تركيبتها ، ما انعكس على قدرتها على تنويع النشاط منها و إليها ، فكانت المحصلة أزمة غذاء حادة يتخبط فيها أكثر من 18 مليون شخص بين إفريقيا الوسطى و الغربية حسب ما أوردته منظمة أوكسفام (Oxfam)([2]) .

و تفسر تبعية الفرد للمناخ بحاجته للتزود بالموارد الطبيعية في مقدمتها المياه ، إذ يعيش حوالي 80% من سكان الساحل دون حقهم في التزود بالمياه الصالحة للشرب ، و ما لذلك من عواقب على نوعية الحياة و الفجوات الصحية التي تنتج عنها من قبيل أزمة دلتا نهر النيجر ، و أزمة بحيرة تشاد التي فقدت 90% من امتدادها في الفترة بين 1960 و 2008 ، بمعنى من 26000 كلم2 إلى 2500 كلم2 ، لذلك لجأت الدول المعنية و هي تشاد ، الكامرون ، النيجر و نيجيريا إلى إنشاء لجنة تعنى بحوض بحيرة تشاد مطلع ستينات القرن الماضي

([1]) Philippe Heinrigs , op.cit , p 16 .

([2]) Lucile Maertens , "Défis écologiques : environnement fragile , populations vulnérables" , **Questions Internationales** , N°58 , Novembre/Décembre 2012 , p 63 .

بهدف إدارة هذا المورد الحيوي و حمايته من العبثية و الاستغلال غير العقلاني([1]) ، أما بحيرة فاقيبين (Faguibine) المالية فظلت جافة من 1976 حتى 2004 .

و إذا كان في هذا انتقاص من إنسانية الفرد الساحلي فقد فعلت فيه المجاعة فعلتها التي تحصد المئات سنويا نتيجة موجات الجفاف و القحط ، في ظل ارتفاع معدل الزيادة السكانية ، حيث تشكل نسبة كبيرة منهم ممن هم دون سن الـ 14 سنة ، يعيش أغلبهم حياة العزلة و البدائية أمام ضعف مؤشرات التنمية البشرية التي باتت الشغل الشاغل للدول و الحكومات منذ فجر القرن الحالي .

و إذا كان لأزمة الغذاء محددات اقتصادية و سياسية ، تبقى المشكلات الاجتماعية السبب العميق في تفسيرها لأن من شأنها خلق ؤرة توتر تتحول إلى بيئة تنمو فيها الصراعات ، مع أن العنف لم يكن يوما الطريقة المثلى لتحصيل الحاجات في ظل غياب أو تقاعس الدولة عن لعب دورها المحوري في توزيع القيم و الموارد على أساس من التكافؤ ، و مع تعالي الأصوات بموتها أو تهميشها و تقزيم دورها ، إلا أنها ستبقى واقعيا الشريك الأساسي في تحصيل الحقوق الإنسانية ، التي لا ينفصل عنها مفهوم الأمن القائم على الفرد كموضوع مرجعي فهي الأقدر على تقديم الضمانات أمام عجز الشركاء و الفواعل المجتمعية عن تقديم مثل تلك الضمانات أو تملصهم من مسؤولياتها للعودة للاستنجاد بالدولة .

و إذا كان التغير المناخي أو الأخطار البيئية بصورة عامة قد أضافت مؤشرا جديدا لفشل الدول بالنظر لعواقبه على محصلة العائدات القومية و مستوى الشرعية و الانسجام المجتمعي([2]) ، إلا أنه على الحكومات الساحلية أو الفواعل المجتمعية أن تستوعب أن الإنتاج الزراعي و الأمن الغذائي أكثر القطاعات حساسية إزاء تبعات هذا التغير ، و بالتالي لا بد من استراتيجيات بعيدة الآفاق للأجيال المقبلة لاستدراك ما يمكن استدراكه في هذا المجال و امتصاص الاحتقان الاجتماعي و الثقافي .

و بغض النظر عن أولوية القضايا البيئية مقارنة بالمحددات الأخرى فقد أضافت رقما معقدا في معادلة الأمن في الساحل حيث باتت سلة مثقلة بالتحدياتو المخاطر ، سنحاول النظر لها الآن من زاوية جيوأمنية .

([1]) Lucile Maertens op.cit , p 63 .

([2]) Jon Barnett , w.Neil Adger , "Climate change , human security and violent conflict" , **Political Geography** , N°26 , 2007 , pp 646-647 .

المبحث الرابع : المحددات الجيوأمنية

تجمع البحوث و الدراسات على أن الساحل بات بؤرة توتر كبرى قاريا و دوليا ، بمنطق التفاعلات الجيوبوليتيكية التي أخذ يفرزها ، استدلالا على ما سماه رواد مدرسة كوبنهاجن "بالاعتماد المتبادل الأمني"([1]) ، فعلى شاكلة أنماط الاعتماد المتبادل الأخرى ، باتت ديناميات اللاأمن في المنطقة تعبيرا عن تعميم و انتشار الحركيات الداخلية و تصدير الفشل إقليميا وقاريا .

بحكم المميزات الجغرافية للمنطقة و ميوعة مسألة الحدود لامتدادها في الأعماق الإفريقية ، عرفت المنطقة سيولة في نشاط التهريب و تجارة المخدرات و سلسلة الاعتداءات و الاختطافات لأفراد و رعايا محليين و إقليميين في ظل فشل مؤسساتي ذريع منيت به الحكومات المحلية و تنافس أجنبي ، لم ير في الساحل إلا منجما يدر ذهبا على وتاديه دون رد الاعتبار إلى إمكانية إدارة الأزمات فيه و فك معضلة الاستقرار و التهديد الأمني ، الذي انعكس على تقطيع أوصال النسيج الاجتماعي و السياسي للمنطقة ، و سنحاول فيما يلي تفكيك الحركيات المسببة للاأمن في منطقة الساحل و الصحراء .

المطلب الأول : الساحل بين تجاذبات التطرف و الإرهاب

بمنطق جيوأمني باتت التوترات الداخلية و الاضطرابات السياسية في بلد ما كفيلة بتهديد أمن دوائر عديدة قريبة و بعيدة .

و قد اكتست المنطقة أهمية مزدوجة بخصائص جغرافية وعرة تسهل التواجد ، الانتشار و التنقل ، و أخرى اقتصادية استراتيجية من تواجد النفط و الغاز إلى انتعاش السياحة الدولية ، تحولت إلى بؤرة انتشار للخلايا النائمة للإرهاب و التطرف لضرب مصالح محلية أحيانا و تبليغ رسائل دولية أحيانا أخرى .

هذا و تجمع عدد من الدراسات خاصة الأمريكية منها ، أن الساحل سوف يصبح مجالا خصبا لنمو و تطور إرهاب إفريقي ، مع بروز مجموعة من المؤشرات على النحو التالي :

1/ عرفت مجتمعات الساحل و الصحراء الإسلام عبر خطوط التجارة و قوافل التجار التي احتك بها السكان البدو من توارق ، تبو ، مور ، نمت معها الصوفية و طرق عرفت بالتسامح و الوفاء للقرآن الكريم أخذت طريقها شيئا فشيئا نحو المجتمعات التقليدية لتكون أسلوب حياة ، حيث يمكن له أن يكون آلية التسيير تحت مسمى "الإسلام السياسي" أو ما بات يتداوله خطاب الربيع العربي بالإسلام المؤسساتي .

([1]) Barry Buzan and Ole Waever , op.cit , p 229 .

2/ شهد هذا الأخير (الإسلام السياسي) انتكاسة كبرى مع أزمة الجزائر مطلع تسعينات القرن الماضي التي قادت إلى توقيف المسار الانتخابي و إقصاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الحكم ثم حلها ، و الحكم على بعض قادتها بالسجن .

عقب هذه الأحداث تحولت الجماعة إلى الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) ثم إلى الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) ، تمخض عنها عام 1998 الجماعة السلفية للدعوة و القتال (GSPC) ، التي ظهرت في المشهد الدولي مطلع 2003 بعد عملية الاختطاف الاستعراضية لإثنان و ثلاثين سائحا أوربيا في أقصى الصحراء الجزائرية بقيادة عماري صايفي الملقب بالبارا (المظلي) ، حيث استغلت الولايات المتحدة العملية لتبرير فتح جبهة الصحراء/الساحل في الحرب العالمية على الإرهاب([1]) ، ليخرج الرجل الثاني في تنظيم القاعدة الأم أيمن الظواهري يوم 11 سبتمبر 2006 معربا عن إعلان التنظيم الولاء ، و في 25 جانفي بعدها مباشرة يغير التنظيم اسمه إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (Al Qaida au Maghreb Islamique)([2]) ، و هو ما شكل منعرجا في تاريخ الساحل ، من الإسلام المتسامح إلى الحركات الجهادية المتطرفة و نفوذ الإرهاب المتعدد الجنسيات و العابر للأوطان .

3/ تستلهم هذه الحركات الأصولية إيديولوجيتها من التيار السلفي الذي وضع معالمه منذ القرن الثالث عشر ميلادي شيخ الإسلام ابن تيمية الذي يتمركز فكره حول نقاء الإسلام من الشوائب ، وضرورة تمسك المسلم بنهج السلف الصالح .

و السلفية في أصل الطرح هي حركة دينية غير عنيفة ، بينما اتجهت تلك الحركات إلى وضع التفصيل الذي تشتهيه من الإسلام و إعلان الجهاد وفق مصالحها و ارتباطاتها ، و نسج علاقات مع الحركات و الفواعل المحلية ثم التحالف مع تنظيمات إقليمية و دولية تتقاطع معها في لعبة المصالح الكبرى ، حيث سقط السلاح في أيدي هذه الجماعات التي تحولت إلى تنظيمات ، فحركات شبكية تفرز تهديدات متنامية للاستقرار في المنطقة التي باتت مخيما للعسكرة المتطرفة([3]) .

([1]) جيريمي كينان ، "التحدي الأمني في الساحل : المنظور الجزائري و المغربي و الليبي" ، في : المعهد الأوربي للبحر الأبيض المتوسط ، **الكتاب السنوي المتوسطي 2011** (الأردن : دار فضاءات للنشر و التوزيع ، 2012) ، ص ص 158-159 .

([2]) Michel Masson , "Les groupes islamistes se réclamant d'Al-Qaïda au Maghreb et au nord de l'Afrique" , **confluence méditerranée** , N°76 , Hiver 2010/2011 , p 157 .

([3]) Terje ,Ostebo , "Le militantisme islamique en Afrique" , **Bulletin de la Sécurité Africaine** , N°23 , Novembre 2012 , p 01 .

و يمثل الفكر الراديكالي السمة الرئيسية التي تتشاطرها كافة أشكال التطرف السياسية ، الدينية و الإيديولوجية الأوسع نطاقا ، بما فيها الإرهاب ، الموسوم بالتشدد و الولع بالقتال ، بما يوحي أن كل ما هو تطرف لا يفضي بالضرورة إلى الإرهاب أو العنف ، و هو ما ينكشف عبر سلسلة واسعة من السبل ، تبدأ من الحملات الدعائية و الوعظ الديني ، انتهاء بطائفة من النشاطات الاحتجاجية العنيفة و غير العنيفة([1]) .

و يعكس الجدول فيما يلي حقيقة أن التطرف ليس حكرا على العالم الإسلامي ، ففي نهاية القرن الماضي ظهرت بقوة الحركات الأصولية من العالم الإسلامي إلى الغرب ، و لما كان التطرف ينتشر حيث تنخفض مستويات التعليم و تنتشر الثقافة غير العقلانية ، فإن الديمقراطية الأكثر ارتباطا بالعقلانية قد تمثل إحدى الحلول للتطرف و الإرهاب عكس المناخات الشمولية و التسلطية ، الأكثر قابلية لإنتاج الهروب إلى الجماعات المتطرفة المغلقة .

الجدول رقم 05 : المنظمات الإرهابية و المتطرفة في القارات الخمس و العالم الإسلامي

القارة	أمريكا	أوربا	أمريكا اللاتينية	آسيا غير الإسلامية	العالم الإسلامي	إفريقيا	المجموع
المنظمات المتطرفة	250	1300	250	450	200	100	2550
المنظمات الإرهابية	75	50	55	35	25	12	252

المصدر : محمد المصالحة ، "التطورات في البنية الدولية و تأثيرها في ظاهرة الإرهاب" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، عدد 21 ، شتاء 2009 ، ص 73 .

و يمثل هذا الفضاء ملجأ آمنا نسبيا لتكوين جماعات لترويج و تسريب الأفكار الإسلامية المتشددة لهندسة شبكات الجماعات المسلحة ، التي تستثمر في التسهيلات للتدريب العسكري و انتداب المقاتلين من أنحاء العالم لتنفيذ الاغتيالات و عمليات تفجيرية انتحارية و اختطاف و قرصنة .

4/ أصبح النشاط الإرهابي الذي شب عبر منطقة الساحل يثير التساؤل عن مسرح جديد لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي و أرض الفرص للتنظيم المركزي و غيره من التنظيمات ، التي وجدت في حدود

([1]) إيكاترينا ستيبانوفا ، الإرهاب و التطرف ، مرجع سابق ، ص 56 .

منطقة الصحراء ذات الكثافة الضئيلة و الحراسة الفضفاضة ، أرضا خصبة لنمو الحركات الجهادية غير المضبوطة لشن هجمات في جميع أنحاء إفريقيا([1]) ، في حين أن الإرهابيين قاطبة يتشاطرون اعتناق فكر متطرف .

و على الصعيد العالمي ، يكشف تنظيم القاعدة جليا عن ترابط الفكر المتطرف العابر للحدود الوطنية والإرهاب العالمي ، من خلال التلاعب بالمعتقدات الدينية و الإيديولوجية ، من قادة الإرهاب و منظريه ، كما قد يمثل ردة فعل حيال التحولات الاجتماعية و السياسية و الثقافية العميقة التي طرأت على العالم الإسلامي ، مما كرس الاعتقاد لدى شرائح عدة أن الأمة الإسلامية مستهدفة دون غيرها([2]) .

و قد بدت هذه النسخة من التطرف الإسلامي ، التي يروج لها تنظيم القاعدة تؤدي دور "إيديولوجيا المقاومة" المناهضة للنظم الحاكمة على المستوى العالمي ، فما الذي يجعل هذه النسخة من التطرف الإسلامي فكرا بالغ الأهمية و التأثير في مجال المقاومة و المعارضة تفسيرا لمفهوم الجهاد أو الحرب المقدسة؟

قد يجد ذلك بعض مبرراته في المؤشرات التالية([3]) :

أولا : علاوة على كونها جماعة متطرفة بنزعات دينية ، قد تمثل إيديولوجيات شبه دينية تتجاوز حدود القضايا المذهبية ، مطعمة باحتجاجات سياسية ، اجتماعية و ثقافية ، مع إيمان بإمكانية إقامة نظام بديل يستند إلى الحاكمية الإلهية .

ثانيا : استنادها لأجندات بأهداف لا سقف لها ، فمن الدفاع عن بلاد المسلمين إلى خوض مواجهة ضد الغرب ، "فالموضوع الرئيسي هو البشر بأسرهم ، و ميدان العمل هو الكون كله" ، فهذه مبررات أكثر من كافية لإعلان الجهاد .

ثالثا : أن هذا الفكر ليس أمميا أو عابرا للحدود الوطنية فحسب ، إنما يتخطى فكر السلطة الوطنية مع انتقال طموحه من فرض السيطرة على الدول القائمة ، إلى رفض وجود الدولة القومية ذاتها ، بما فيها جميع الدول الإسلامية الحالية ، العاجزة عن اتخاذ نظام المبادئ و الأحكام التي أنزلها الله.

رابعا : تمثل القاعدة حسب المحللين التنظيم الأول في التاريخ الذي حقق النقلة من الفضاء الطبيعي

([1]) جان بيار فيلو ، "هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل" ، **أوراق كارنيجي** ، العدد 112 ، آيار/مايو 2010 ، ص 04 .

([2]) إيكاترينا ستيبانوفا ، الإرهاب و التطرف ، مرجع سابق ، ص ص 57-58 .

([3]) المرجع نفسه ، ص ص 58-59 .

(الواقعي) ، نحو النشاط في الفضاءات الافتراضية([1]) ، إذ نجح التنظيم في تسخير التقدم التكنولوجي الحاصل للحشد ، التجنيد و ضرب الأهداف ، دون العازة للحشد العسكري الكثيف .

و بالنظر للجذور الضحلة للتنظيم ، فقد انطلق في جانفي 2007 بوصفه النسخة العالمية المطورة من الجماعة السلفية للدعوة و القتال التي تعد الحركة الجهادية الأكثر تكيفا في الجزائر ، إذ وجد فرع نشط لها في الصحراء يركز بشكل رئيسي على موريتانيا ، المرشحة لأن تكون الحاضنة الإستراتيجية المستقبلية للإرهاب العالمي ثم السعي لتطوير شبكات جديدة من خلال التعاون مع عصابات التهريب في الصحراء ، و اليوم يشكل مقاتلو الكوماندوس التابعين للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تهديدا خطيرا للأمن في شمالي مالي و النيجر ، وسط القلق الدولي من عمليات الاختطاف الدراماتيكية للرعايا الغربيين .

5/ رغم أن زعيم القاعدة أسامة بن لادن لم تكن له مخططات كبرى لإفريقيا بإمكانها صناعة جيل جديد من المجندين في منطقة الساحل و بالتالي إثبات التزامها بجهاد "مؤفرق" ، في ظل الانقسام الاثني و العرقي الذي يشهده التنظيم ، و الذي أبقى المجندين الأفارقة خارج أدوار الزعامة([2]) ، إلا أنه في المقابل نجح في إيجاد موطئ قدم له في المنطقة ، و يعكس ذلك هرميته الثلاثية :

- **كتيبة الغرب** : و تتخذ من مدينة كيدال المالية معقلا لها ، يديرها الناشط الجزائري مختار بلمختار تشير التقارير إلى أنه قاتل في أفغانستان و لعب دورا ضليعا في الحرب الأهلية الجزائرية ، ليصبح أهم زعماء الجهاد في الصحراء الكبرى و هو الملقب بـ"الأعور" و السيد "مالبورو" كأحد بارونات تهريب السجائر ، حيث سمح له هذا النشاط بتنامي شراكاته مع الشبكات الإجرامية و ثبت تورطه في تهريب المخدرات ، السلاح و المهاجرين غير الشرعيين .
- **كتيبة الشرق** : يتزعمها حمادو عبيد أبو زيد ، الذي يقود الجناح الأكثر تطرفا في القاعدة .
- **كتيبة الشمال** : في تاوديني ، تتموضع في قلب حوض البترول أو ما يسمى بمثلث الذهب الأسود يتراوح نشاطها بين موريتانيا ، الجزائر و مالي([3]) .

6/ و إذا كانت القاعدة تستمد مرجعيتها الدينية من الفهم المؤدلج للنهج السلفي كمبرر فكري إيديولوجي ، فقد سعت أن يكون لها طموح تسعى لوقعنته و إقامة حلم الإمارة الإسلامية في الفضاء الجغرافي

([1]) Magnus Ranstorp , "The virtual sanctuary of al-Qaeda and terrorism in an age of globalization" , In : Johan Ericsson and Giampiero Giacomello ,op.cit , p 31 .

([2]) جان بيار فيلو ، مرجع سابق ، ص 03 .

([3]) André Bougeot , Sahara de tous les enjeux , op.cit , p 57 .

للصحراء الكبرى ، تحول معها الساحل و الصحراء إلى مسرح لعمليات الخطف ، الاغتيالات ، التفجيرات الانتحارية ، القرصنة على السواحل و التفجيرات الإرهابية ، و الجدول التالي يحاول قياس هذا المعطى على ضوء مستوى العمليات و ضحاياها في دول القلب :

الجدول رقم 06 : الهجمات الإرهابية و الحوادث الناجمة عن نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI

النشاط / السنة	الهجمات الإرهابية	تقارير حوادث AQMI			
	المغرب/الساحل	عدد الهجمات		عدد الضحايا	
		الجزائر	موريتانيا	مالي	النيجر
2006	غير معلوم	98/ 20	0	0	9/1
2007	161	785/40	8/2	0	0
2008	152	347/23	17/2	3/1	0
2009	104	167/38	10/5	22/4	2/3
2010	غير معلوم	133/15	0	14/2	2/1

المصدر : Jacques Roussellier , **Terrorism in north Africa and the sahel : al Qaidas franchise or freelance** , middle East Institute Policy brief , N°34 , August 2011 .

هذا و أفادت تقارير متخصصة عن إدارة أوباما بتوسع نشاط القاعدة كتنظيم مركزي بمختلف فصائله بحوالي 40% منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، و توقعت بأن تنتهي إلى إدارة حقول النفط و الغاز في المنطقة ، تحديدا موريتانيا ، مالي و النيجر([1]) ، التي تتسم بضعف الحراسة الأمنية مقارنة بالجزائر التي تعتبر نفسها و مواقعها الحساسة محصنة عن الهجمات الإرهابية ، رغم أن حادثة تيغنتورين أثبتت خرقا قويا لهذه المنظومة .

ويبدو على ضوء معطيات الخريطة (المرفقة مباشرة) أن القاعدة وجدت بشكل أو بآخر موطئ قدم لها على امتداد الساحل و الصحراء ، من خلال رزع خلاياها المتطايرة هنا و هناك ، فباتت المنطقة تعبيرا عن اتجاه جديد نحو الأفغنة .

فازدهرت صناعة الاختطاف و معها دفع الفدية ، في البداية كانت تهدف إلى الضغط على دولة ، أو دول معينة ، لتغيير سياستها حيال أزمة ما ، و كثيرا ما يقتل الرهائن لإجبار الدول على تنفيذ شروط للإفراج عن

([1]) Laurence Aida Amour , "Flux , réseaux et circuits de la criminalité organise au sahel et en Afrique de l'Ouest" , **les cahiers du CEREM** , la sécurité du Sahara et du sahel , N°13 , Décembre 2009 , Paris , p 12 .

رهائن آخرين ، لكن مع تنامي الظاهرة وافتقارها لقاعدة جغرافية محددة ، تحوّل احتجاز الرهائن من ورقة ضغط سياسية إلى مصدر تمويل أساسي بالنسبة لجماعات إرهابية ، كتلك النشطة في منطقة الساحل ، التي تتجه لتتمدد في الفراغ الذي خلفه ضعف الدولة أو غيابها في أجواء الاستبداد النافذة هناك ، كما صار في مقدورها تحقيق مستوى أعلى من الاستقلال المالي والاقتصادي ، من خلال توسيع نطاق ضلوعها في النشاطات الإجرامية .

الخريطة رقم 07 : نشاط القاعدة في ساحل الأزمات

المصدر : Yonah Alexander , **Terrorism in North Africa and the sahel in 2014** , sixth Annual Report , inter-university center for terrorism studies , February 2015 , p 02 .

7/ إن قياس التهديد الذي تنطوي عليه القاعدة في المغرب الإسلامي على بلدان الساحل ، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار استخدامها للقوة و جاذبيتها للسكان المحليين ، ثم قدرتها على إقامة جذور سياسية عميقة بشكل يجعل منها تهديدا أمنيا لا مشكلة سياسية ، حيث من مصلحتها إحياء الجدل الجهادي لـ"العدو البعيد"

ممثلا في المصالح الغربية ، و "العدو القريب" ممثلا في نظم الحكم المحلية ، فعقدة اللاأمن عند الغرب لم تتوقف عند الفزاعة التي يثيرها التنظيم المعروفة رؤوسه لأهم وكالات الاستخبارات الغربية ، بقدر ما باتت ترهب من حجم تعاطف السكان المحليين مع تلك التنظيمات تشبها بوضع طالبان في أفغانستان .

8/ شهدت الدائرة الإفريقية مطلع تسعينات القرن الماضي تهديدات نجمت عن نشاط حركات التمرد في شمالي مالي و النيجر ثم تشاد التي تعيش على وقع أزمة مستديمة ناجمة عن اضطرابات داخلية بين الشمال والجنوب و بين مختلف الاثنيات في ظل وجود أطماع تاريخية لأطراف إقليمية (ليبيا) و دولية (فرنسا) ، ما كان أدعى لبروز عدة تنظيمات اختلط على الكثيرين أمر فرزها ، ضمن أي الجماعات تصنف؟ هل هي إرهابية أم لا؟ و ثار التساؤل حول علاقاتها و تحالفاتها ، ثم الأهداف و المساعي التي تتبناها و تطالب بتحقيقها من قبيل : تنظيم بوكو حرام ، حركة أنصار الدين المتطرفة ، الحركة الوطنية لتحرير الأزواد ، جماعة التوحيد و الجهاد في إفريقيا الغربية ، جماعة التبليغ و غيرها كثير .

و إن كان من غير الجائز وضعها ضمن نفس السلة ، منها الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي ناضلت من أجل حقوق اجتماعية تطورت لتغدو سياسية – سنعود للتفصيل فيها لاحقا – إلا أن غيرها و جميعها استثمرت في حالة الانفلات الذي تعيشه دول الساحل و غرب إفريقيا ، و غياب الفعالية الاقتصادية التي ازداد معها الوضع الإنساني سوءا في ظل استشراء الفقر و الفساد .

و تشير المؤشرات الحالية إلى أن تنظيم القاعدة و الجماعات المتحالفة معه استطاعت التأقلم مع واقع ما بعد عملية سرفال بإعادة تنظيمه و اندماج بعض مكوناته فيما سمي بحركة المرابطين ، و هيكلة الصفوف في تشكيلات صغيرة متحركة ، تشكل المناطق الجبلية تحصينات شبه آمنة لها([1]) .

يبدو راهنا تفوق منطق الإرهابي تارة والمجرم تارة أخرى ، فما بالك بتحالف الاثنين معا؟ ، إذ ساهم في تغذية عدم الاستقرار و اندماج منطق الإجرام في تنمية المطالب الهوياتية و الطائفية ، بما يعد تعبيرا عن مرحلة "إدارة التوحش" التي يتحدث عنها رواد الفكر الجهادي العالمي ، حيث تنهار الدول ، دون السيطرة عليها من قوى أخرى وهنا تتقدم السلفية الجهادية بمشروعها لإدارة الحاجيات المجتمعية ، حفظ الأمن و القضاء بين الناس و تأمين الحدود و نحو ذلك .

([1]) محمد عبدالله ولد آدّا ، **الوضع الأمني بالساحل والصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي بمالي** ، على الرابط التالي : (2014/11/15)
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/02/201422385727314727.htm

المطلب الثاني : تأثير الجريمة المنظمة : التواطؤ ، الفساد و المنافسة

مع أن منطقة الساحل تعج بالحركات و التنظيمات المتطرفة المسلحة ، إلا أن تصوير القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على أنها المعترض الثائر ضد المصالح الغربية و الحكومات المحلية العميلة يشوبه قدر من المبالغة فالحملة الإعلامية التي واجهها التنظيم خدمته أكثر مما سببت له ضررا ، و إن كان ما تعلق بعجزها عن اختراق المجتمع المحلي و التحالف مع بعض الحركات السلفية المحلية حجة لذلك ، غير أن ردعها ليست مسألة سهلة بعد تشابك مصالحها مع شبكات الجريمة المنظمة النشطة هناك بين تجارة المخدرات ، السلاح و تهريب المهاجرين غير الشرعيين .

و الجزائر كانت على بصيرة في الضغط واسع النطاق نحو قيام تعاون إقليمي لمواجهة التهديد و المساعدات الغربية المعلنة و المتكتمة لدعم دول المنطقة على استعادة سيطرتها على أراضيها من عناصر القاعدة و منعها من بسط نفوذها في إفريقيا .

تعرف منطقة الساحل تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أشكالها بمستوى غير مسبوق ، و تحولت إلى نقطة العبور المثالية لتجارة المخدرات في المقام الأول ، ثم قوافل المهاجرين غير الشرعيين من أعماق إفريقيا ، و قد تداخلت هذه النشاطات مع تهريب السجائر التجارة الرائجة جدا في المنطقة ، ثم تجارة السلاح و تبييض الأموال خاصة بعد تفجر الحرب الليبية و النزاع المسلح شمالي مالي ، حيث ضاعفت هذه المخاطر أزمة استقرار الفضاء الساحلي ، و نسجل قراءة هذه المخاطر في التالي :

1/ لفهم موجة عدم الاستقرار المتزايد في المنطقة ، لا بد من تجاوز دور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و التنظيمات الجهادية الأخرى ، حيث مكن التنافس للسيطرة على عمليات التهريب و تسامح المسؤولين تجاه النشاط الإجرامي من ازدهاره ، كما كان للتواطؤ المحلي والسكوت الغربي دور في انتعاش صناعة الاختطاف و الموت([1]) .

2/ بحكم أهمية المنطقة الاستراتيجية و طبيعة المحددات السوسيواقتصادية الموسومة بزيادة التدفقات السكانية و مستوى الظروف المجتمعية ، مع ارتفاع معدلات الفقر و التهميش بما فيها الاستعباد الذي لازال يرزح تحت وطأته أكثر من ستة آلاف مواطن موريتاني ، في ظل تراخ سياسي كرسته دول عاجزة أو آيلة للعجز غابت عنها المشروعية السياسية و القانونية .

([1]) ولفرام لاخر ، "الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء" ، **أوراق كارنيجي** ، أيلول/سبتمبر 2012 ، ص 03 .

و قد نفسر نمو الجريمة في الساحل في بعض مظاهرها تحت وطأة العوامل السوسيولوجية ، ففي ظل التهميش و ظروف الحرمان و المعاناة التي تحياها شعوب المنطقة خاصة فئة الشباب مع استفحال الفساد السياسي و الاقتصادي على وقع التواطؤ و المنافسة ، لجأوا إلى الجريمة كهروب و ردة فعل ، و مهما اختلفت سياقات كل منها و بسبب قلة مصادر الدخل البديل و عدم وجود أي مصدر قادر على منافسة المكاسب التي يمكن تحقيقها بفضل النشاط الإجرامي ، فكان اتخاذ أية خطوة لتفكيك هذه الشبكات يمكن أن تكون له تبعات واسعة النطاق على المجتمعات المحلية .

2/ تمثل الجريمة المنظمة و غيرها من محددات الأمن اللين من القضايا التي تعالج خارج منطق الحدود السيادية للدولة ، فإذا كانت لا تعترف بالحدود سياسية أم أمنية ، فهي من ناحية أخرى استغلت الفراغ الذي تركته الدولة ، ما زاد الخصوصية المتعدية للجريمة في إفريقيا حيث :

أولا : باتت عاملا قويا للاندماج في تفاعلات العولمة ، حيث نمت الجريمة من رحم هذه الدولة منذ الحرب الباردة و التي وجدت في الفساد ، التواطؤ و الحروب الأهلية أرضا خصبة ، و تشير تقارير دولية ، إلى أن تداولات الفساد عالميا بلغت مطلع العام 2014 ، 40 مليار دولار ، 20 مليار دولار منها ناتجة عن عمولات تجارة السلاح بمعدل 50% ، بما يؤكد أن الفساد أضحى آفة الدولة الحديثة ، يوازي خطورة الإرهاب و الجريمة المنظمة .

ثانيا : تعكس طبيعة الجريمة عدم التخصص ، إذ تنشط الواحدة منها – على الأقل – في أكثر من مجال ثم تعديها من المستوى المحلي إلى الإقليمي فالعالمي .

ثالثا : تتسم بقدرة هائلة على التكيف وفق مقدرات الوضع الجديد الذي يمكن أن نصادفه فتتراوح بين الجماعة ، الحركة ، الشعبة و نحو ذلك ، بما يعكس احترافية عالية لدى هذه التنظيمات التي تبقى لها الإمكانية للنمو في كل الظروف و الحالات([1]) .

3/ باتت منطقة الساحل و الصحراء وفق تقارير أممية و غير حكومية ممرا محوريا للجريمة العابرة للحدود وتنبع أهمية هذا النشاط من قلة الوظائف البديلة ، و ينطبق هذا خصوصا على ثلاثة أنماط للتجارة غير المشروعة ازدهرت بشكل ملحوظ مع بداية الألفية الثالثة و هي : تجارة المخدرات و السجائر ، تهريب السلاح ، و المتاجرة في المهاجرين غير الشرعيين ، و ما تنطوي عليه الأخيرة من سلسلة الاختطافات بغرض الحصول على الفدية حيث تحول نشاط الضالعين إلى نفوذ سياسي و عسكري معا ، فالاختطاف و الفدية أصبحا مصدر استرزاق

([1]) Laurence Aida Amour , op.cit , p 02 .

لبعض الفواعل الإقليمية ، لكنه مصدر قلق دائم لفواعل إقليمية أخرى منها الجزائر ، فدفع الفدية يشجع الجماعات الإرهابية على تكثيف نشاطها في هذا المجال .

– يتربع على عرش التهريب في الساحل مادة السجائر ، و تشكل منطقة كيدال المالية الحلقة الأساسية لها ، بدأت أسواقها بالازدهار نهاية الثمانينات من موريتانيا ، إلى المغرب و الجزائر ، و من غرب إفريقيا عبر الساحل نحو الأسواق في ليبيا و الجزائر ، و أفضل تفسير لهذه التجارة أنها :

أولا : استراتيجية متعمدة من شركات التبغ العالمية للتحايل على الأنظمة الضريبية .

ثانيا : السعي لكسر احتكار الدولة في شمال إفريقيا لتوزيع هذه المادة([1]) .

و قد أدى هذا النظام إلى تآكل الأجهزة الجمركية بسبب الفساد و التواطؤ بين المهربين و المسؤولين في الدولة ، فخلال جزء من رحلتها ، يتم نقل البضائع عبر الطرق الرئيسية بتواطؤ أجهزة أمنية من مالي و النيجر مع شبكات تهيمن عليها بعض القبائل الليبية ، في مقدمتها قبيلة القذاذفة النشطة في هذا النوع من التهريب في المثلث الواقع بين موريتانيا ، مالي و النيجر ، و أفراد من حركة البوليزاريو الصحراوية ، و يشتهر في هذا الإطار بلمختار بوصفه إحدى الشخصيات البارزة في عمليات القاعدة في بلدان الساحل ، حيث أدار لفترة طويلة نشاط تهريب السجائر عبر الصحراء ، كما لم تتورع تقارير عن تأكيد تورط حزب الله اللبناني في نشاطات نقل المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى منطقة الساحل .

هذا و قد ساهم تهريب السجائر إلى حد كبير في ظهور الممارسات و الشبكات التي سمحت بنمو الاتجار بالمخدرات بكل أصنافها .

– فأما تجارة المخدرات فتشكل الخطر الأكثر و الأسرع نموا مثل : الهروين ، الكوكايين و الكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوربا عبر إفريقيا ثم الساحل الإفريقي مرورا بالمغرب العربي([2]) ، و يعزى هذا النمو لارتفاع الطلب في أوربا و الشرق ، و كذا بفرض ضوابط مشددة و إجراءات أكثر احترازية على طول الحدود الجزائرية المغربية و قبالة سواحل الضفة الجنوبية للمتوسط و جزر الكناري ، الأمر الذي جعل الطرق المارة عبر الساحل حيث الإجراءات الرقابية هشة منطقة مثالية جذابة للمهربين .

– و تمثل تجارة الكوكايين الأكثر ازدهارا ، و رغم كونه منتج غير إفريقي ، وفقا للأنتربول تتحرك حوالي 50 طن ، بقيمة 1,8 مليار دولار بطريقة غير مشروعة في إفريقيا الغربية كل عام ، بما يقارب 15% في المعدل

([1]) ولفرام لاخر ، مرجع سابق ، ص 05 .

([2]) امحند برقوق ، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية ، مرجع سابق ، ص 13 .

العام من الإنتاج العالمي([1]) . لا شك أن تجارة الكوكايين عبر الساحل و غرب إفريقيا يعبر عن تحولات جيواقتصادية عالمية في تجارتها ، نتيجة الرقابة التي فرضت على تحركاتها عبر أمريكا الشمالية بداية مطلع 2005 عبر منفذين/طريقين :

* يتمحور الأول حول غينيا بيساو و غينيا كوناكري ، ليتوسع نحو السنغال و موريتانيا ، و هذا هو الطريق الرئيسي .

* بينما الثاني ، فهو ثانوي عبر خليج غينيا ، بتمركز شديد في غانا و بنين([2]) .

أصبحت المنطقة استهلاكية للقنب الهندي ، الكوكايين و المخدرات الصلبة من المستوى العالي ، حيث عادت كارتلات أمريكا الجنوبية نهاية التسعينات التي شهد إنتاجها معدلات غير مسبوقة ، و تختص في زراعة الكوكايين دول : كولومبيا (70%) ، البيرو (20%) و بوليفيا (10%) ، ليتخذ طريقه نحو خليج غينيا بيساو و سواحل سيراليون باتجاه السنغال و موريتانيا ، نحو المغرب و الجزائر باتجاه أوربا([3]) ، حيث استفادت تلك الشبكات من حالة اللااستقرار السياسي و المجتمعي و ضعف الإجراءات الرقابية خاصة في غينيا ، غينيا بيساو توغو وبنين و غانا ، كونها تشكل المنافذ من المصدر في أمريكا اللاتينية نحو إفريقيا ، و قد أشارت تقارير أممية خاصة منظمة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة (LONUDC) إلى ارتفاع نسبة المحجوز منها في الفترة بين 2003/1998 بمعدل 0,6 طن سنويا ، وصلت مطلع عام 2010 قرابة 8,2 طن([4]) .

– في حين أن الهيروين القادم من أفغانستان عبر إيران و اليمن و الصومال ، توصله عصابات تهريب مسلحة من دار السلام (تنزانيا) أو من مومباسا (كينيا) إلى دارفور في الغرب السوداني ، لتتولى ميليشيات ليبية من قبيلتي التبو و الزوية إيصاله إلى مدن الكفرة و تازربو و الواحات (مدن :جالو، وأوجلة و أجخرة) ، لتتسلمه داعش الليبية ، التي تهربه إلى أوروبا عبر موانئ الزويتينة و أجدابيا و درنة([5]) ، ما جعل إفريقيا الفلك الذي تدور حوله تجارتهم حسب **روبرتو سافيانو** (Roberto Saviano) ، الذي أردف بالقول أن : "سواد إفريقيا تحول

([1]) Simon Julien , "Le sahel comme espace de transit des stupéfiants : acteurs et conséquences politiques" , **Hérodote** , N°142 , la découverte , 3eme trimestre 2011 , p 130 .

([2]) Idem .

([3]) Laurence Aida Amour , op.cit , p 06 .

([4]) محمد أحمد ، "حجز 8,2 طن من الكوكايين في الساحل و غرب إفريقيا" ، **الخبر** ، عدد 6240 ، 2011/01/25 ، ص 16 .

([5]) الحسين الشيخ العلوي ، مرجع سابق .

بياضا بسبب الكوكايين"([1]) ، بما يؤكد أن تجارة الكوكايين المتدفقة نحو الساحل عبر بوابة غرب إفريقيا لم تكن في البداية موجهة للاستهلاك المحلي ، إنما نحو سوق الاستهلاك الأوربية و الأمريكية الواسعتين .

– أما التدفق الرئيس الآخر فهو تهريب الحشيش المغربي باتجاه ليبيا ، مصر و الجزيرة العربية و هي تجارة مستمرة دون انقطاع ، و إذا كان المغرب يحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاجه (21%) ، و رغم تحدث تقارير عن تراجع الإنتاج في العقد الأخير ، إلا أن 800 ألف مغربي مرتبطين بشكل مباشر أو غير مباشر بعائدات ذات المنتوج ، كما أشارت أجهزة المخابرات الموريتانية إلى أن حوالي ثلث الإنتاج المغربي يمر عبر دول الساحل منذ نهاية سنة 2000 ، بما يفوق 300 طن ، و إذا كان الكيلوغرام الواحد يقدر في المغرب بـ 800 أورو ، إلا أن اجتيازه البحر الأحمر يرفعه إلى سقف 4000 أورو([2]) .

و مع تداخل جنسيات الضالعين في هذا النشاط ، إلا أن إدارة الجزء الأكبر من عمليات التهريب يتم عن طريق شبكات من الطوارق ، الجاليات العربية في مالي اعتمادا على الروابط الأسرية و القبلية في موريتانيا و النيجر ، بتواطؤ مع من لهم علاقات وثيقة مع جبهة البوليزاريو ، القادرة وحدها على تأمين طريق الصحراء المحفوف بالمخاطر خاصة تهديد الكمائن الإرهابية .

و قد منحت في هذا الإطار إفريقيا بقسميها الشمالي و الجنوبي جملة من الامتيازات للشبكات المتخطية الحدود النامية في أمريكا اللاتينية ، نلخصها في التالي :

- هي أقاليم مستوية تقل أو تصعب فيها الرقابة على الحدود .
- تكوين الأجهزة الأمنية المحلية قائم على حفظ النظام العام لا على فك ألغاز تلك الجرائم ، التي تستوجب قدرة عالية من التحري و التمحيص .
- استشراء الفساد في عموم مستويات الأجهزة الحكومية البيروقراطية ، إذ يشكل الفساد البيئة الخصبة التي ينمو فيها الإجرام متساندا مع التفاعلات المجتمعية المحلية ، و في استطلاع للرأي العام العربي غداة أحداث الربيع ، ثبت أن 72% من الشعوب العربية انتفضت ضد الفساد ، إذا علمنا أن المعدل عالميا هو 43% ، مقارنة بـ38% في الشرق الأوسط([3]) .
- ضعف الأجهزة القضائية القادرة على ردع اللاعبين المؤثرين و فك ارتباطهم بالاقتصاد غير المشروع ، مع الالتزام بتعقب مختلف تلك الجرائم .

([1]) Laurence Aida Amour , op.cit , p 04 .

([2]) Simon Julien , op.cit , pp 126-127 .

([3]) وردت الإحصائيات في تقارير صحفية لقناة الجزيرة الفضائية .

4/ بالمقابل ساهم الاتجار بالمخدرات و ترويجها في انتعاش سوق السلاح بالمنطقة الموبوءة بالصراعات إذ ساهمت و بشكل غير مسبوق في إذكاء الصراعات المحلية و زيادة ثراء أمراء الحرب و المتواطئين من الانتهازيين المنتفعين من حالة الغليان و عدم الاستقرار الأمني .

و تشير بعض الوكالات منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن إفريقيا الغربية أصبحت سوقا للسلاح المحظور المتدفق إليها عبر أوربا الشرقية و الوسطى ، روسيا و الصين ، حيث يتم تداول 08 مليون قطعة سلاح خفيف مقابل 100 مليون في قارة إفريقيا مجتمعة ، منها 100 ألف كلاشينكوف و نحوها من سلاح خفيف وثقيل([1]) .

و قد حولت الصراعات في الجزائر ، شمالي مالي الذي تغيب فيه سيادة الدولة ، النيجر و تشاد المنطقة إلى محور للاتجار بالأسلحة ، كما كانت الشبكات التي تسيطر على عمليات تهريب البضائع (إمدادات الغذاء والبنزين) تدير عمليات تهريب السلاح ، و هي سلسلة معقدة من البائع ، الوسطاء ، مؤمني الطريق نحو الوجهة تشاد ثم مالي ، و من تندوف إلى زويرات حيث يتشكل سوق معروف لدى من يرتاد المنطقة بمخزونه الكبير من الأسلحة المحظورة([2]) .

بخلاف مروجي المخدرات بكل أصنافها ، مهربي السجائر و غيرها من المواد القابلة لأن يتم نقلها في المنطقة ، لا يمكن لبارونات السلاح تمرير نشاطها دون تورط أطراف نافذة و من مختلف المستويات في جهاز الدولة ، من ضباط سامين ، أجهزة جمركية و حتى ممارسين للخدمة العمومية ممن استطاعوا بشكل أو بآخر تقديم الحماية لهذه الشبكات مقابل الامتيازات التي يمكن أن يحصلوا عليها ، فتجارة السلاح لطالما كانت تدار على أعلى مستوى داخليا و خارجيا ، و لو على حساب المتاجرة بدماء الشعوب الفقيرة .

و مع تزايد الحساسية الجيوأمنية لمنطقة الساحل ، باتت تجلب اهتمام الفواعل الدولية الأساسية خاصة أمريكا التي توسع مجال اهتمامها الاستراتيجي بالمنطقة المرشحة للتأزم أكثر ، بالنظر للتناقضات التي أصبحت تتجاذبها بين جريمة و إرهاب و التي يبدو الفاصل بينهما معدوما ، فحسب جون **فرانسوا غيلوديس** (Jean-Francois Guilhaudis) "الإرهاب ليس إلا الوجه الأكثر استعراضية لجريمة متعددة الأشكال"([3]) .

و على الرغم من أن الأواصر القائمة بين منظمات الإرهاب و الجريمة المنظمة ، قد ازدادت تشعبا و قوة منذ مطلع تسعينات القرن العشرين ، يدفع —و إن جزئيا– من تقلص دعم الدول للإرهاب ، فإن تكلفة الأعمال

([1]) Louisa Ait Hamadouche , op.cit .

([2]) Laurence Aida Amour , op.cit , p 09 .

([3]) Ibid , p 10 .

الإرهابية الكبرى مؤخرا تبدو منخفضة نسبيا ، فالجماعات الإرهابية المتاجرة بالدين الإسلامي مثلا كانت حتى عهد قريب تحصل على القدر ذاته من الأموال ، من مصادر قانونية كالتبرعات الدينية الخيرية ، أو من نشاطات غير مشروعة .

و ما حدث في الساحل هو عملية إخصاب صعبة أدت للسقوط في هوة العصابات الإجرامية ، التي بات نشاطها وقودا لإذكاء الحروب الأهلية و الصراعات الدينية ، العرقية و الطائفية في ظل سياسات حكم فاشلة أهم ما قامت به هو تدعيم حكم الفاسدين المتاجرين في الأرواح و الدماء ، و لعل الهجرة السرية هي إحدى الحركيات الإنسانية المعبرة عن إنتاج بيئة داخلية عاجزة عن استيعاب تطلعات شعوبها .

المطلب الثالث : حركة الهجرة السرية

تمثل التدفقات الهجرية من أهم أوجه التفاعل الإنساني ، حيث يطمح الفرد مع تنقله بظروف حياة أفضل أو قدرة استيعابية أكثر جودة ، و إذا قلنا القارة الإفريقية أو الساحل تؤر إشكالية بؤر التوتر و الصراعات حيث باتت حدة عامل عدم الاستقرار من أهم دوافع الهجرة أو التهجير هروبا من ظروف الحياة القاتمة ، و قد تقاطع هذا مع ظاهرتي اللجوء و الهجرة السرية غير الشرعية .

1/ فأما ظاهرة اللجوء فتنجم عنها مشكلات أمنية للدول المستقبلة لهم ، ذلك أنه عادة ما يتجه هؤلاء اللاجئون لتشكيل منظمات مسلحة تقوم بعمليات عسكرية انطلاقا من تراب البلد المستقبل ، كما أن تواجد الآلاف منهم يجلب عادة اهتمام المعونة الدولية و ما يترتب عنه من حساسية للبلد الأصلي و المستقبل معا .

و هذا ما حدث تقريبا في أقصى الجنوب الجزائري بداية العقد الماضي ، فجراء تواجد أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين السريين عرفت المنطقة عمليات تهريب ، تجارة مخدرات و سلسلة من الاعتداءات و العمليات الإجرامية و قد أحصت الصحافة الجزائرية في مدينة تامنراست وحدها تواجد ما يقارب أربعين جنسية إفريقية([1]) .

من جهة أخرى عادة ما تكون مناطق تواجد اللاجئين ملاذا للحركات المتطرفة و شبكات الجريمة المنظمة توظفه لخدمة مصالحها لا تطلعات اللاجئين ، و هي مناطق عادة خارج سيطرة أو على الأقل يصعب الحكم فيها بقبضة من حديد للسلطات المركزية ، ما من شأنه توسيع دائرة الصراع و الانفلات الأمني الذي بعد أن كان طرفان تحول إلى عدة أطراف ، و لطالما كانت مناطق تمركز اللاجئين عبر العالم – ليس فقط إفريقيا – أرضا خصبة تغذي التطرف ، الإجرام و بالتالي السقوط في بحر من التناقضات .

([1]) عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 55 .

2/ مهما اختلفت دلالات الهجرة بين شرعية و غير شرعية ، فقد ميزت نهاية القرن العشرين حركات بشرية هامة فردية و جماعية جراء النزاعات و التوترات التي عرفتها المنطقة ، حيث يعد عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الحروب الأهلية و انتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية ، أحد الأسباب الرئيسية لحركة الهجرة ، التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا ، و هو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي .

3/ تنم الهجرة غير الشرعية عن طرق غير قانونية نسبة للأطر المعمول بها في تنظيم حركة تنقل الأفراد باتت في الساحل تعرف على نحو ما يصطلح عليه بهجرة "الموت اليائس"([1]) ، اهتدى إليها الشباب هروبا من واقعهم البائس و وقوعهم فريسة سائغة للحركات الإرهابية و المتطرفة ، متطلعين إلى ظروف أفضل للعيش المادي في المقام الأول ، حيث تواجه دول المنطقة تحديات الفقر و الأزمات المجتمعية ما دفعهم للبحث عن أي سبيل للإقلاع إلى القارة الحلم ، و إن كان على حساب فقدان حياتهم ما دامت مجتمعاتهم لا تملك المقومات الحقيقية لولوج أي خيار قادر على الإجابة على الإشكالات التي تعانيها التنمية ، و أكيد جدا أن الذي سيتأخر في محاولته الفاشلة لإيجاد منفذ لأزماته سيخلق أزمات أخرى جديدة .

4/ لرصد خريطة الهجرة في الساحل علينا أن نفهم أنها لطالما كانت محور العلاقات الدبلوماسية بين أوربا شمال إفريقيا و إفريقيا ما وراء الصحراء ، حيث تم و يتم هندسة كل علاقات التعاون مع الاتحاد الأوربي بناء على ملف الهجرة ، كما هيمنت هواجس هذا التحدي على مختلف لقاءات القمة و الاجتماعات رفيعة المستوى بين الاتحاد الأوربي و ضفتي الصحراء([2]) ، رغم أن الهجرة في حد ذاتها ليست عاملا للأمن بعكس الاستثمار فيها واستغلال ظروفها و ملابساتها الذي هو فعلا كذلك .

و تعكس الخريطة المرفقة أهم نقاط العبور بين ثلاث فضاءات : شمال إفريقيا ، غرب إفريقيا و الساحل ، هذا الأخير تمر عبره كل التدفقات ، فهو نقطة الوصل الأساسية للعبور إلى الضفة الأخرى .

([1]) امحند برقوق ، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية ، مرجع سابق ، ص 13 .

([2]) Julien Brachet , Armelle Choplin , Olivier Pliez , "Le Sahara entre espace de circulation et frontière migratoire de l'Europe" , **Hérodote** , N°142 , la découverte , 3eme trimestre 2011 , op.cit , p 163 .

الخريطة رقم 08 : نقاط التدفقات الهجرية في الساحل و الصحراء

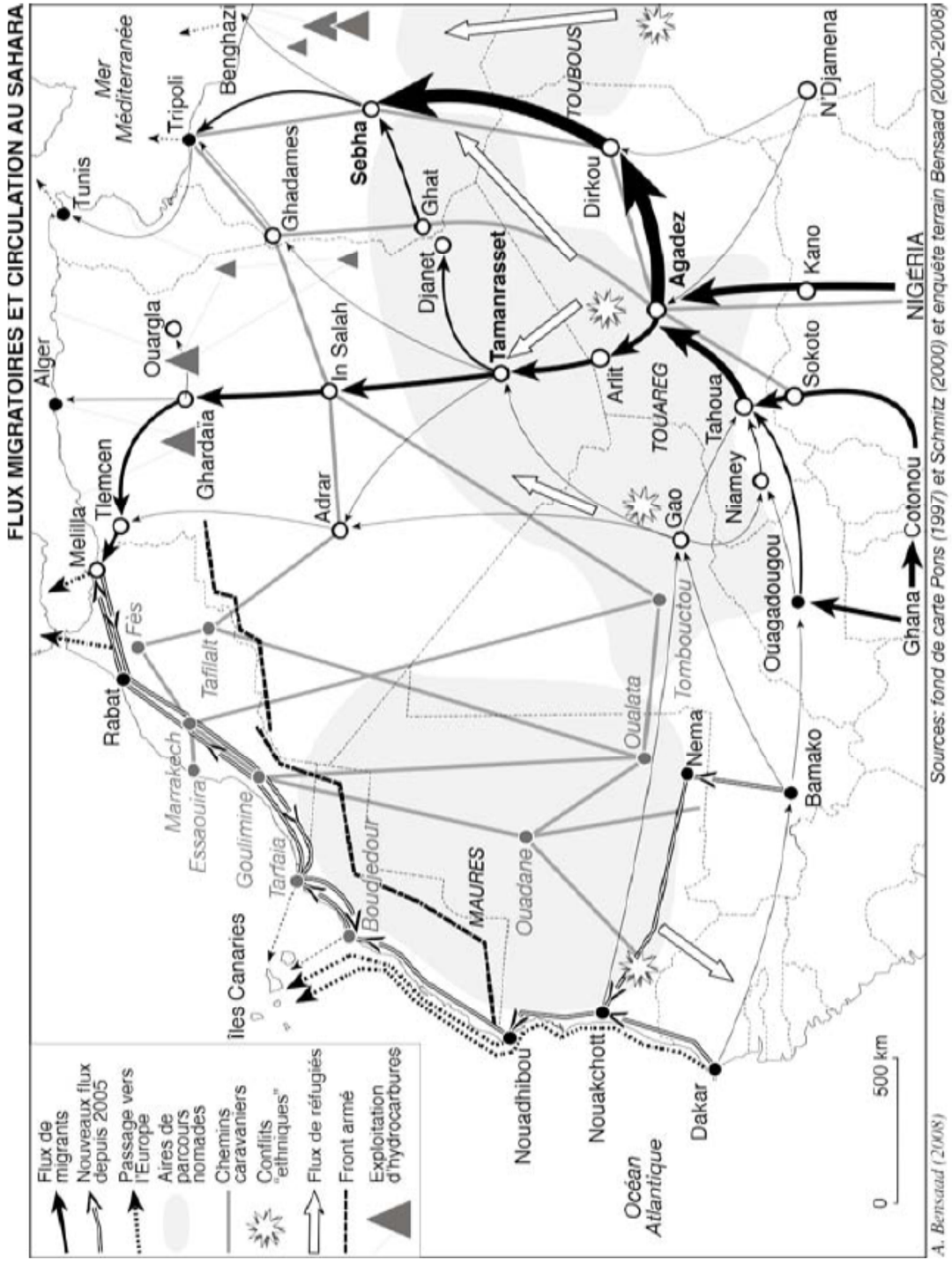

المصدر : **Outre–** Ali Bensaâd , "Le Sahara et la transition migratoire entre sahel , Maghreb et Europe" , **Terre** , 2009/3 , N° 23 , p 287 .

5/ و تعكس خصوصية الهجرة الصحراوية المؤشرات التالية :

أولا : إنها هجرة موسمية (تحدث في المواسم الجافة) يغلفها طابع الشرعية و القانونية ضمن النظام الإقليمي لغرب إفريقيا ، تحت مسمى حق حرية الحركة في دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ، لتتحول إلى ظاهرة عابرة للقارات نحو شمال إفريقيا باتجاه أوربا([1]) .

ثانيا : تعكس استمرارية التدفقات عبر خط الساحل/الجزائر و الساحل/ليبيا ، المنظم منذ منتصف القرن العشرين ، و برؤية غير بعيدة لتاريخ المنطقة مع موجة التحرر (مرحلة الخمسينات والستينات) ثم دورات الجفاف التي اجتاحت المنطقة ، انتهاء بالحروب التي عصفت بها فترة السبعينات و الثمانينات ، ثم مختلف الخطط التنموية التي حاولت محو الفواصل بين شمال إفريقيا و الصحراء الساحلية ، هذه المقاربة التاريخية تعكس ميلادا جديدا لصحراء تتميز بدينامية شعوبها وسلاسة تنقلاتهم مطلع التسعينات بداية باتجاه الصحراء ثم بين ضفتي الصحراء نحو الهجرة عبر الصحراء باتجاه أوربا التي تعدهم بالكثير([2]) (أنظر الخريطة رقم 08) .

ثالثا: بالنظر للكوارث الإنسانية التي يعيشها الساحل و مسبباتها من فقر ، يأس ، أزمات و حروب داخلية ، تشهد حركة غير مسبوقة للمهاجرين بلغت 3% من مجموع سكان غرب إفريقيا ، ما يعكس حوالي 7,5 مليون تختلف أصولهم عن البلدان التي يقطنونها ، و هي نسبة في ارتفاع مطرد منذ تسعينات القرن الماضي ، إذ يأوي الاتحاد الأوربي 0,5% منهم .

و تشير التقارير إلى أن 30 مليون غيروا مكان إقامتهم بين 1900 و 1990 ، بمعدل مليون كل سنة([3]) . لأسباب متعلقة بالنزاعات و انعدام الأمن ، على غرار ما شهدته تشاد ، الصومال ، النيجر و دول الساحل عامة كما قد تدفع العوامل الاقتصادية الناجمة عن بطئ النمو و ارتفاع نسب البطالة و الفقر إلى حالات هجرة قوية بحثا عن ظروف أحسن ، عادة ما يرون فيها انهيارا كاملا في نتائج تنميتهم البشرية ، لكن الهجرة تحميهم من الضرر الأكبر الذي كان سيطالهم إذا بقوا في أماكنهم ، ما ينتج أشكالا من العنف البنيوي ، الناجم عن الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية و التبعية بين الشمال و الجنوب([4]) .

رابعا : رغم صعوبة تقييم الوضع ، إلا أن حجم المهاجرين غير الشرعيين – وفقا لتقارير محكمة – تتأرجح بين 65 ألف و 120 ألف إفريقي ما وراء الصحراء يتنقلون سنويا إلى المغرب العربي (موريتانيا ، المغرب ،

([1]) Laurence Aida Amour , op.cit , p 14 .

([2]) Julien Brachet et autre , op.cit , p 165 .

([3]) Laurence Aida Amour , Ibid , p 14 .

([4]) تقرير التنمية البشرية 2009 ، **التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشري و التنمية** ، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (القاهرة : مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، 2009) ، ص ص 62-63 .

الجزائر ، تونس و ليبيا) بمعدل 70 إلى 80% نحو ليبيا ، بين 20 و 30% نحو الجزائر ثم المغرب ، السودان ومصر([1]) .

أما ما تعلق بسبل الهجرة فقد كانت بالأمس طرقا للتجارة و نقل البضائع مع حركة القوافل العابرة للصحراء ، و بحكم رحابة هذا الفضاء نميز بين ثلاث مناطق :

- نقاط الانطلاق و التي تقع دوما جنوب ، غرب و وسط إفريقيا .
- ثم نقاط الوصول باتجاه المغرب ، حيث يتحول الساحل إلى فضاء للعبور و استحضار ما يلزم لتكملة مشوار التنقل طال أم قصر ، كما باتت بعض مدنه مفترق طرق للتجارة غير المشروعة ، و قد ساعد على ذلك موقعها في قلب الصحراء بعد أن كانت واحة للتجارة الصحراوية التقليدية مثل : تامنراست (الجزائر) ، أغادز (النيجر) ، نواديبو (موريتانيا) ، سبها و كفرا (ليبيا) ، أبيشي (تشاد) ، غاو (مالي) و وجدة (المغرب) .

على غرار شتى صنوف التجارة غير المشروعة في السلع ، السجائر و المخدرات ساعدت التدفقات الهجرية على ظهور شبكات للاتجار بالمهاجرين ، حيث ظهرت "شركات" أو أطراف متخصصة في عمليات النقل على الطرق الوعرة أو وضع ترتيبات مع المسؤولين الفاسدين ، و لم تؤد تجارة الهجرة عبر منطقة الصحراء إلى ظهور شبكات عابرة للحدود على نطاق واسع ، حيث لا تتولى نفس الجهة العملية برمتها ، إنما تتم إجراءات النقل التفاوض و المساومة على مراحل منفصلة ، استفادت من يأس الفقراء و تطلعات الطامحين لإنتاج جيل جديد من نازحي القوارب الذين يموتون سنويا بالآلاف ، و ينتجون أينما مروا حالات من الجريمة المنظمة الكريهة كالدعارة السرقة ، النصب و الاحتيال بدعوى الشعوذة و المخدرات و نحو ذلك .

و تشير تقارير إلى أن عائدات الاتجار بالبشر تتراوح بين مليار إلى ملياري دولار ، تحصد الشبكات الجهادية المتطرفة في الساحل و ليبيا تحديدا ، حصة تتراوح بين 500 و 700 مليون دولار أمريكي([2]) .

و إذا تعلق الأمر باستغلال الأطفال و النساء ، تجني هذه الشبكات أرباحا بين 10 و 20 ألف دولار عن الطفل الواحد ، و بين 12 و 50 ألف دولار عن المرأة ، و تشير منظمة العمل الدولية إلى أن 200 إلى 300 ألف طفل يقعون كل سنة ضحايا هذا الإجرام العابر للأوطان في إفريقيا الغربية وحدها على امتداد أقاليم : البنين كوديفوار ، الغابون ، غانا ، نيجيريا ، النيجر ، مالي ، الطوغو ، الكامرون ، بوركينافاسو و غينيا([3]) .

([1]) Laurence Aida Amour , op.cit , p 14 .

([2]) الحسين الشيخ العلوي ، مرجع سابق .

([3]) Ibid , p 16 .

و عليه مهما كانت نتائج هذه الظاهرة جريمة منظمة أم جماعات إرهابية متطرفة انفتحت شهيتها لتحقيق مطامعها ، إلا أن الأكثر مأساوية هو إمكانية تحالفها فيما بينها ، خاصة و أن ما يجمعها أكثر مما يفرقها من خلال تداول خطابات الخطر و زيادة مستويات الاستقطاب ، مما ينذر بتفجر العنف و الصراعات في ظل تركيبة مجتمعية معقدة ، و حينما يصبح الإجرام متساندا و مستديما نكون بحاجة لتصور إقليمي و مقاربة جماعية تشترك فيها دول الميدان للبحث في السبل الكفيلة لإدارة الأزمة الأمنية ، في ظل القبول غير المشروط باحترام سيادات الدول ، لا سيما و أن كل التجارب عبر العالم تقر بضرورة احترام الوحدة الترابية و سلامة الحدود و رفض التدخل الأجنبي .

و عليه يحاول الشكل التالي اختزال التفاعلات الجيوستراتيجية في الساحل و الصحراء ، بما يحدد البنية الجيوسياسية إلى التفاعلات السوسيواقتصادية ، نحو الخارطة الجيوأمنية ، يلخص ما تم تحليله في الفصل الثالث حتى الآن .

الخريطة رقم 09 : التفاعلات الجيوستراتيجية في الساحل الإفريقي

Les États du Sahel et leur environnement stratégique (fin 2012)

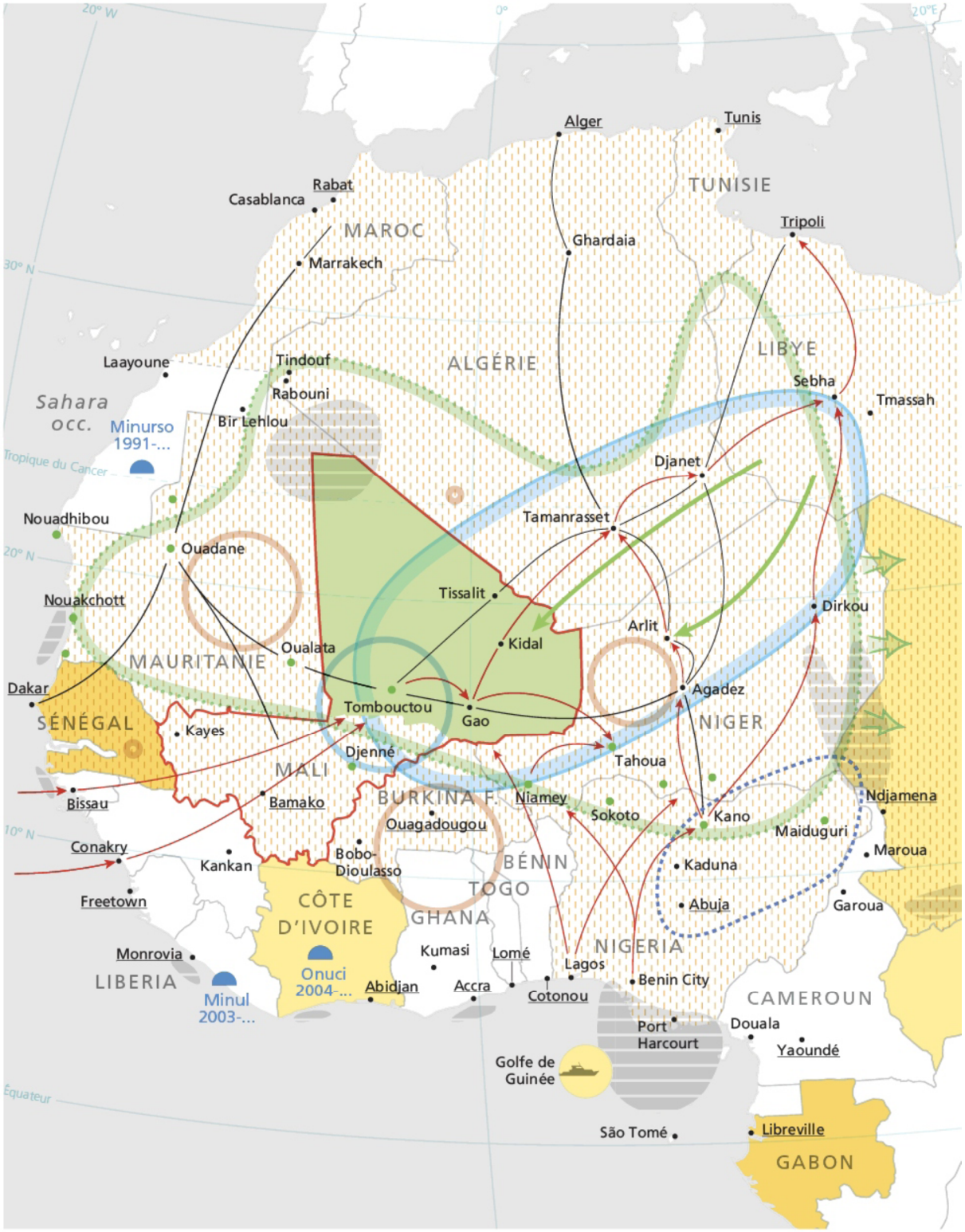

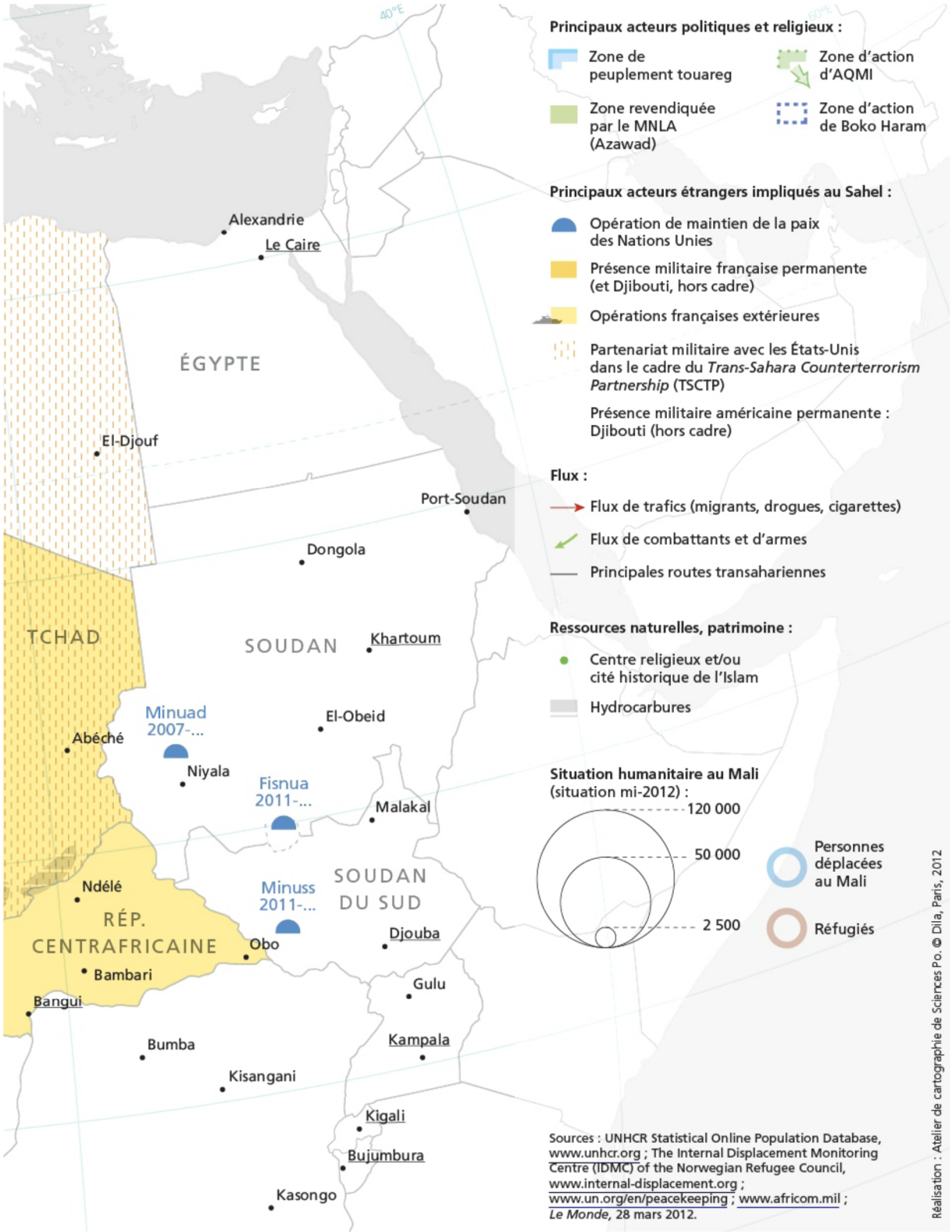

المصدر : Olivier Vallée , Jérôme Spinoza , op.cit , pp 24/25 .

المبحث الخامس : خريطة الأزمات الداخلية :

تعيش منطقة الساحل و الصحراء على وقع هزات عنيفة من الاضطرابات الداخلية مرشحة للتأزم بالنظر للأبعاد ، المحددات و الأطراف المتورطة فيها ، في ظل تصاعد الخطاب الجهادي الذي تقوده القاعدة وتصلب عود شبكات الإجرام التي استثمرت في البنيان المؤسساتي الهش و التراخي الأمني في مواجهة المخاطر المترتبة عن تنامي قدراتها في الساحل و الصحراء .

و إذا كانت الحركة فوق الدولتية للطوارق هي أكثر الأزمات حساسية ، فلا يكاد يخلو الأمر من مظاهر أخرى للأزمة تعكس طبيعتها المركبة ، من قبيل أزمة دارفور و قبلها جنوب السودان ، حالة الانشطار التي تعيشها تشاد ثم مالي المرشحة لإعادة إنتاج النموذج الأفغاني إفريقيا ، دون أن ننسى دولة النيجر التي تختصر أزمة الساحل وأعراضها ، و بعيدا عن الرصد التاريخي لهذه الأزمات سنعتمد على تقنية التفكيك و التركيب ، التي تقوم على دراسة مكونات المجتمع عن طريق تفكيك و تشريح بنيتها الداخلية ، ثم إعادة تركيبها و تحليلها .

المطلب الأول : أزمة دارفور بين رهانات الداخل و حسابات الخارج

من زاوية جيوبوليتيكية يمثل السودان فسيفساء الساحل ، فهو صورة مصغرة للتناقضات التي تشهدها المنطقة ، يحتل قلب إفريقيا ، تمتد حدوده بين تسعة دول حتى عهد انفصال دولة جنوب السودان ، تتعدد ثقافاته و نسيجه الاجتماعي و السياسي ،كما تنام المنطقة على بحيرة من الموارد و الطاقات الحيوية جعلتها محط منافسة شرسة بين النفوذ الغربي و الصيني ، الهندي و الماليزي ، حيث باتت لغة المصالح تطفو على كل الاعتبارات .

و قد أشار في هذا الصدد **أرنولد توينبي** إلى أن قضية السودان هي قضية إفريقيا بأكملها المنشطرة إلى قسمين : إفريقيا الزنجية ضد إفريقيا الشمالية ، و يؤكد توينبي أن المستقبل بيد القادر على التوفيق بين العنصرين ، و هو أمر مازال غير متاح في المدى المتوسط .

و تحاول الخريطة رقم عشرة المرفقة الوقوف على الأبعاد الجغرافية و الجيوسياسية للسودان ، دولة جنوب السودان و إقليم دارفور ، و تلخيص مشهد التفاعلات الجيوسياسية للموارد و النزاعات و حتى أهم الحركات السوسيوثقافية ممثلة في ظاهرة اللجوء .

الخريطة رقم 10 : التفاعلات الجيوسياسية في السودان

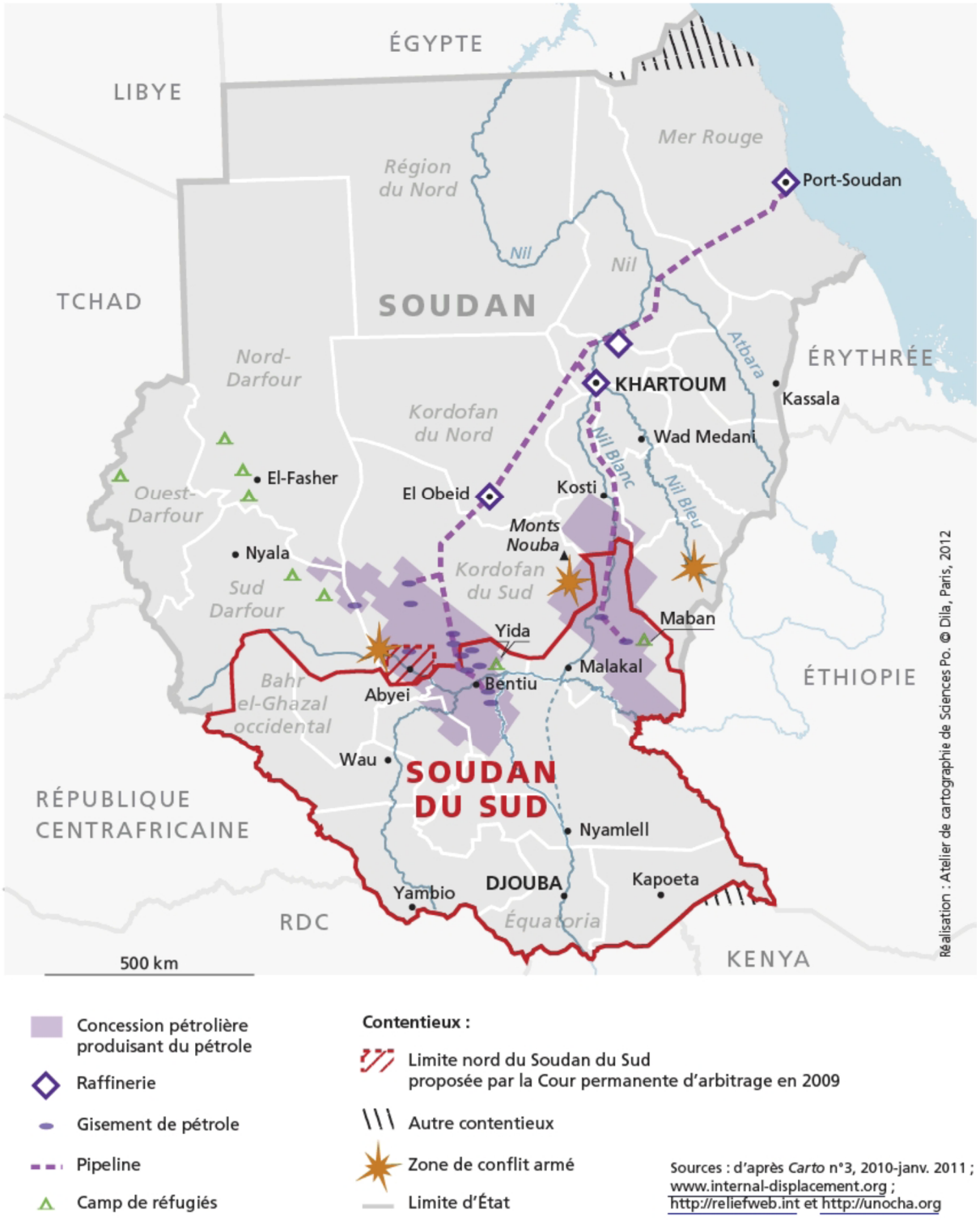

المصدر : Marc Lavergne , "les soudans après la sécessions du sud : des lendemains qui Déchantent" , **Questions internationales** , N°58 , Novembre/Décembre 2012 , p 107 .

و من جام الأزمات التي يتخبط فيها السودان مشكلة دارفور التي تجمع التقارير الإعلامية و الأكاديمية على أنها دراما إنسانية حقيقية بالنظر لحجم الانتهاكات و الكوارث الإنسانية التي تخلفها .

و لنفهم الأزمة بدقة سنحاول تفكيكها إلى جملة من المتغيرات يقضي جمعها و تركيبها إلى تقديم قراءة متأنية للمسألة بمحدداتها ، أطرافها و تداعياتها في سياق تاريخي و سياسي معلوم :

1/ هي واحدة من أهم التحديات التي تعصف بالدولة السودانية من خلال توسع دائرة الأطراف المشاركة فيها و الداعمة لها ، ثم الترويج للنزعات الانفصالية بهدف تفتيت السلامة الإقليمية للدولة ، حيث تحول الولاء لغيرها مع تحصن الفئات الاجتماعية خلف الدفاعات العرقية ، القبلية و الدينية ، التي تضفي على الوعي قدرا من الهوية الاجتماعية و السياسية ، فتختزن طموحات قد تأخذ صبغة الحكم الذاتي أو الانفصال و الاستقلال([1]) ، و لا يقتصر الأمر على أطراف محلية إنما يتجاوزه إلى فواعل إقليمية و دولية لها ارتباط بإحدى ذيول الأزمة ، ما أكسبها أبعادا و مضامين معقدة ، منها الموقع الجيوسياسي ، حيث يحتضن الإقليم حدود ثلاث دول إفريقية (ليبيا ، تشاد و إفريقيا الوسطى) تشهد هي الأخرى حالات تفتيتية مشابهة ، ثم انبساط الحدود وانفتاحها ، حيث لا توجد موانع تعيق انسياب التدفقات البشرية من و إلى الإقليم([2]) ، ما جعل منه بطن السودان الرخو للأمن و الساحل عامة .

2/ تطورت الأحداث في دارفور من مشكلة داخلية أساسها التهميش و طبيعة التركيب الاجتماعي والتكوين البيئي ، حيث كانت النزاعات تنشب من حين لآخر منذ فترات بعيدة بسبب الصراع حول الموارد الطبيعية و الأرض و النزوح بسبب الخلافات القبلية و موجات النهب المسلح ، إلى تدويل الأزمة بما يهدد السلم و الأمن في المنطقة ، حسب توصيف مجلس الأمن لها الذي أدرجها في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، و أضحى ملف دارفور من أهم الملفات التي أخذ يصدر بشأنها القرار تلو الآخر ، وصلت حوالي ثمانية عشر قرارا([3]) .

3/ تبدو المشكلة معقدة الأبعاد و المسببات ، بين ما هو ماض و حاضر ، بأبعاد داخلية ، إقليمية ودولية و أوجه سياسية ، اقتصادية ، مجتمعية و بيئية .

أما ما تعلق بماضي المنطقة فتشير مراجع التاريخ إلى أن دارفور كان موطنا للحكم السلطاني القديم انتعش فيها حكم ما عرف بـ"سلطنة الفور" نسبة للانتماء القبلي للفور ، الذين ترجع إليهم تسمية الإقليم "دار الفور"

([1]) كاظم هاشم نعمة ، "أزمة دارفور : السودنة و العروبة و التدويل و الأفرقة" ، في : **السودان على مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام** ، مجموعة من المؤلفين (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006) ، ص ص 106-107 .

([2]) محمد الأمين عباس النحاس ، **أزمة دارفور : بداياتها و تطوراتها** ، في : السودان على مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام ، المرجع نفسه ، ص 135 .

([3]) موسوعة مقاتل من الصحراء ، **مشكلة دارفور و تداعياتها المحلية ، الإقليمية و العالمية** ، على الرابط التالي : (2013/03/02)
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/index.htm

و لم يصبح جزء من السودان الحديث إلا بعد عام 1917 ، بعد وفاة سلطان مملكة الفور علي دينار([1]) ، و يرى المتتبعون للشأن السوداني أن ما يتخبط فيه الإقليم يمثل نتاجا طبيعيا لسياسة الشمال تجاه الغرب الكبير "دارفور و كردفان" ، و هي سياسة تعتمد زعزعة استقرار المنطقة بجعل القبائل المختلفة تقاتل بعضها بعضا .

4/ إذا كان السودان صورة مصغرة للفسيفساء الإفريقية ، فدارفور هو كذلك نسبة للسودان لما يتميز به من تركيبة قبلية معقدة ، التي إن اتسمت بالتعايش و الانسجام في مرحلة من المراحل في ظل النظام الأهلي الطوعي القديم ، فهي لم تعد كذلك مع تحول النزاع حول المياه و المراعي و الموارد إلى تكتلات قبلية تقود حملات النهب المسلح ، التطهير العرقي و التصفية الجسدية .

يبلغ حاليا تعداد سكان الإقليم حوالي 07 مليون ، بمعدل 20% من سكان السودان ، بكثافة ضعيفة لا تتعدى 14 نسمة في الكلم المربع الواحد ، و ينقسمون إلى مجموعتين :

الأولى : يمثلها ذوو الأصول السامية العربية و هم من الرعاة الرحل ، و هناك من يميز بين البقارة والجمالة (نسبة للنشاط مجال التخصص و هو تربية الأبقار أو الجمال) و إن لم يكن تصنيفا دقيقا كفاية فمعروف عن العرب أنهم يربون الصنفين معا ، إلى جانب أصناف حيوانية أخرى ، تتفرع عنها قبائل : الرزيقات المحاميد والمهيرية([2]) .

الثانية : من ذوي الأصول الحامية الإفريقية من المزارعين المقيمين و تمثلها ثلاث مجموعات من القبائل غير العربية : الفور ، المساليت و الزغاوة([3]) ، و يعكس النسيج السوسيوديمغرافي لهذه القبائل تنوعا اثنيا و ثقافيا كبيرا ، تحول إلى أهم مغذ للصراعات و الصدامات الدموية ، وفق ما تبينه الخريطة المرفقة أدناه .

و يشكل الإقليم في تقسيمه الثلاثي بذور الأزمة على النحو التالي([4]) :

- المنطقة الشمالية ، و تعد الأكثر عرضة للهشاشة الإيكولوجية ، تشكل امتدادا للصحراء الليبية .
- المنطقة الوسطى يقسمها جبل مرة قسمان ، تغطيها طبقة رسوبية من الرماد البركاني الصالح للزراعة و القابل للتعرية و تكوين الأخاديد بفعل تساقط الأمطار و العوامل المناخية .

([1]) آدم محمد أحمد عبد الله ، "قضية دارفور : الأسباب و التداعيات و سبل المعالجة" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 22 ، ربيع 2009 ، ص 31 .

([2]) Fatma-Zohra Filali , **Ethnicisation des conflits en Afrique** : **mythe et réalité** , **cas du Darfur** , ملتقى حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، تاريخ 29/28 أفريل 2010 ، ص 169 .

([3]) Idem .

([4]) رابح بوحبيلة ، "دور المنظمات الدولية و الإقليمية في تسوية أزمة دارفور" ، **فكر و مجتمع** ، العدد الواحد و العشرون ، يوليو/تموز 2014 ، ص ص 82-83 .

- المنطقة الجنوبية ، رغم استقرار المنطقة النسبي ، إلا أنها أهم مصدر للمهاجرين بفعل الجفاف .

الخريطة رقم 11 : التوزيع القبلي في إقليم دارفور

المصدر : على الرابط التالي : ***http://islamstory.com/ar/***

5/ بات إقليم دارفور بولاياته الثلاث (شمال ، جنوب و غرب) مسرحا لصراع لا ينتهي ، يتحول تدريجيا من احتكاك و حساسيات فردية و جماعية ناجمة عن مشكلات مرتبطة بالأرض من قبيل : الزراعة ، المراعي المسارات([1]) و الحواكير([2]) ، إلى عنف ممنهج له استراتيجيات سياسية بعيدة المدى أحيانا ، تنفذ بتكتيك مرحلي([3]) ، عبر العنف و العنف المضاد بين قبائل شارفت على المائة قبيلة في غرب السودان وحدها .

([1]) **المسارات** : في العرف الأهلي للإقليم تعبر عن دروب يتم فتحها للرعاة في رحلاتهم الرعوية من الجنوب إلى الشمال ذهابا و إيابا في فترات محددة من السنة ، تلبي حاجة الرعاة و تحفظ حقوق المزارعين ، كما تراعي الأعراف و التقاليد الكفيلة بحفظ توازن المجتمع و حقوق الجميع .

([2]) **الحواكير** : جمع مفرده حاكورة ، يقصد بها أرض زراعية أو رعوية أو سكنية ، يهبها سلطان من سلاطين الفور لشخص أو جماعة أو قبيلة بمرسوم سلطاني يضع حدودها على الطبيعة ملكا لها يتوارثها ورثته من بعده ، و بات نظام الحاكورة حسب الدارفوريين لا يفي بالحاجة مع وتيرة النمو المتسارع ديموغرافيا و الحركيات السوسيواقتصادية و الثقافية ، هذه الشروحات مأخوذة من متن موسوعة مقاتل من الصحراء ، مرجع سابق .

([3]) أسامة على زين العابدين ، **دارفور : الخلفية التاريخية للأزمة و أسباب تطورها** ، على الرابط التالي : (2011/08/10)
http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&id=1755:2009-07-26-06-29-10&Itemid=33

و بالموازاة مع الفشل في تذليل الفوارق الاثنية ، بقيت العلاقة بين الدولة الوطنية و مختلف الانتماءات الاثنية و القبلية في خانة الإبهام ، إضافة إلى العوامل الاقتصادية المرتبطة بشح الموارد قلة التنمية و نصيبها من الثروة الوطنية ، ناهيك عن الضغوط الإقليمية و الدولية للاعتراف بحقوق تلك الجماعات و تمكينها من المزيد من إثبات الذات و لو على حساب سيادة الدولة ، و بذلك شهدت الأزمة متغيرين جديدين : الاثنية المسيسة و توجيه السلاح إلى الدولة و مؤسساتها ، بعد أن كان الصراع سابقا يدور بين القبائل فيما بينها .

6/ فشل الخرطوم في الوفاء بالتزاماتها إزاء تقسيم السلطة و الثروة في الإقليم ، أدخلها أتون حروب ضارية كبدتها خسائر فادحة استوعبت معها تعقيد فرض قراراتها السلطوية([1]) ، حيث خيم الشك و الريبة على العلاقة البينية ، و هذا معروف في تجارب الأقليات عالميا ، حيث يعتمد كثيرا منها على استراتيجية الرفض المستمر لاقتراحات الحكومة المركزية لافتكاك أكبر قدر ممكن من التنازلات ، هذا إن لم تلجأ للاستقواء بالخارج ، كما فعل الزغاوة مع الدعم المعنوي و اللوجستي الذي حظوا به من الرئيس التشادي إدريس ديبي الذي ترجع أصوله لنفس الانتماء القبلي .

و يبدو أن الخرطوم ستضطر في المستقبل المنظور إلى تعديل خطابها السياسي خاصة بعد التجربة التي خاضتها مع تمرد الجنوب و انتهى بانفصاله إلى كيان مستقل ، و إذا لم تهتد إلى آليات أكثر نجاعة في حوارها مع المتمردين أو ممثليهم من الحركات سواء حركة تحرير السودان أو حركة العدل أو المساواة و غيرها ، يفضي إلى تطبيع العلاقات البينية باستيعاب الأقلية دون هدم أو إلغاء الهوية العامة المهيمنة .

7/ يضاف على العوامل السياسية و الأمنية ثم التركيبة المجتمعية التي يعرفها الإقليم عوامل أخرى مرتبطة بالطبيعة و التكوين البيئي ، إذ لقي الإقليم نصيبه من موجات التغير المناخي التي اجتاحت الساحل و قادت إلى موجات جفاف و تصحر قاسية ، أفرزت مجاعات كبرى صاحبها حراك اجتماعي مواز دفع السكان إلى النزوح جنوبا ، نحو مناطق السافانا المدارية حول جبل مرة و المناطق الحدودية مع إفريقيا الوسطى و تشاد ، علما أن من تضرر هي المناطق الشمالية و الوسطى حيث موطن القبائل العربية و تأثر نشاطها الزراعي و الرعوي .

و هنا نؤكد على العلاقة التبادلية بين عوامل التغير المناخي و نشوب النزاعات ، حيث صاحبت فترات الجفاف اشتباكات مسلحة تطورت إلى صراعات دموية على وقع سواد الفقر و الجوع و انهيار النظام و الأمن . ويحمل العارفين بالشأن السوداني الخرطوم مسؤولية الإخفاق في إيجاد حل وسط يلتقي عنده كل الفرقاء بإعلاء المواطنة المدنية فوق الانتماءات الدينية الضيقة و التركيز على حل إشكالات اقتسام السلطة و الثروة على أساس

([1]) سعد الدين إبراهيم ، "دارفور في السودان" ، **سلسلة حوارات خلدونية** ، العدد 05 ، ديسمبر 2004 ، ص 37 .

العدالة الاجتماعية ، لأن الضغط و قوة القهر سوف لن تزيد هذه الأقليات إلا تمسكا بهويتها الذاتية و شعورا بالتهميش و الإقصاء و بالتالي أحقيتها في أن يكون لها وطن تترجم فيه شعورها بمواطنتها .

8/ في ظل التهميش السياسي ، الاجتماعي و الاقتصادي الناجم عن غياب التنمية و العجز عن استيعاب مقدرات الإقليم و متطلباته من تنمية مستدامة متعددة الأوجه حالت دون إطفاء فتيل الأزمة ، نما الإقليم بعيدا عن دائرة السلطة المركزية ، مع أنه ثبت تورط النظام في تسريب السلاح إلى المنطقة ، ما جعل منها **"ثقب السودان الأسود"** حسب الباحث المتخصص في شؤون المنطقة **مهدي تاج** (Mehdi Taje) ، و بات سلاح قبائل الجنجويد اليد الحديدية التي يضرب بها النظام ، و تحولت إلى أهم القضايا الخلافية في مسار التسوية بين الطرفين حيث تعالت الأصوات المنادية بنزع السلاح عنها كخطوة أولى قبل الجلوس إلى الحوار ، و لا شك أن تسرب السلاح إلى الساحل جعل من دارفور مخزن سلاح القبائل على حدود التماس مع ساحة الاقتتال بين ليبيا و تشاد من جهة و الحرب الأهلية التشادية من جهة أخرى .

باختصار يرى البعض أن توصيف مشكلة دارفور يكمن في اعتبارها قضية تنمية في أبعادها المختلفة (سياسية اقتصادية و اجتماعية)([1]) ، شأنها في ذلك شأن كثير من مشكلات إفريقيا و العالم الثالث .

9/ في ظل الهشاشة الأمنية و السياسية للدولة السودانية في الإقليم تحولت إلى الوجهة الأولى للمصالح الغربية ، ليس اهتماما بالكوارث الإنسانية و الانتهاكات الدورية إنما للبحيرات البترولية التي ينام عليها ، و معروف أن ولايات دارفور الثلاث تزخر بموارد جمة أهمها : الحديد ، الرصاص ، الكروم ، النحاس البترول و اليورانيوم منها ما اكتشف و منها ما لازال طي التنقيب ، و تشير التقديرات الأولية إلى أن الاحتياطات ضخمة .

و معروف أن امتيازات بترول الجنوب حتى جبال النوبة بيد شركات صينية ، هندية و ماليزية ، و هو ما أثار حفيظة الغرب ، ففرنسا لجأت إلى الزحف عبر تشاد – الدولة الحدودية مع السودان – ، بينما الو م أ لم تجد غير معبر الأغراض الإنسانية ذريعة للتدخل ، إذ لجأت للحشد و التعبئة الدولية عبر حملة إنسانية ، مستغلة تصريح منسق الأمم المتحدة الخاص بالسودان "موكيت كابيلا" في 20 مارس 2004 "بأن منطقة دارفور تمر بأسوأ أزمة إنسانية في العالم ، حيث أكثر من مليون شخص يتعرضون لتطهير عرقي ، مما يعرقل عمل منظمات الإغاثة من الوصول إلى المتضررين"([2]) ، و نجحت بالتالي في تدويل الأزمة بما يخدم تطلعاتها ببناء قواعد عسكرية في مناطق اهتمامها لتشمل إفريقيا أيضا في ظل المنافسة التي بات يفرضها النفوذ الصيني في الساحل .

([1]) محمد الأمين عباس النحاس ، مرجع سابق ، ص 133.

([2]) أسامة علي زين العابدين ، مرجع سابق .

و تبقى مسألة الخلاف حول الموارد و نيل الحق في التنمية المحدد الأساسي لتفسير النزاعات و الحروب التاريخية التي شهدها و يشهدها إقليم دارفور ، و يتوقف إنهاء نمط الخلاف على تجاوز الخطاب الإقصائي– الذي ثبت إخفاقه – و شجاعة النخب من الجانبين في النظر إلى أبعد زاوية ممكنة ، و الاستثمار في الفرد كمواطن له الحق في التنمية ، الازدهار و الرفاهية في مناخ و بيئة آمنيين .

المطلب الثاني : الأزمة التشادية و ديناميات الصراع

تعيش دولة تشاد على وقع أزمات داخلية و إقليمية لا حصر لها ، و لا تقل حساسية أمنية عن تلك التي يتخبط فيها السودان ، على ضوء المعطيات التالية :

1/ إذا كان الساحل ذاك الشريط الذي يربط بين المغرب و إفريقيا الاستوائية فعن طريق البوابة التشادية و لا يخفى أن موقع تشاد الجيوستراتيجي جعلها معبرا تجاريا يصل شرق القارة بغربها و شواطئ المتوسط بالصحراء الكبرى ، شهدت هجرات واسعة من وادي النيل و بلاد المغرب و فزان ، حملت معها تيارات الثقافة العربية الإسلامية منذ القرن السابع ميلادي و أدت لتأسيس عدة سلطنات إسلامية مثل : كانم ، فاقرمي و واداي([1]) .

2/ ثمة في إفريقيا من يحيل تردي الواقع إلى أسباب تاريخية تتمثل في "اللعنة الكبرى" التي حلت منذ مؤتمر برلين (1885/1884) الذي تم بمقتضاه تقسيم إفريقيا على هوى الفرقاء الأوربيين ، فتم هدم بنى و تكوينات وثقافات و قيم ترسخت على مدار مئات السنين ، ليخلق واقعا جيوسياسيا مشوها لم يراع عبره سوى تحقيق التوازن في تقاسم الثروات و المغانم([2]) ، دون مراعاة امتدادات المجموعات المحلية .

3/ إحدى أهم ديناميات الصراع في تشاد هو الاستقطاب الحاد بين القسم الشمالي و القسم الجنوبي للبلاد ، و قد أفرز هذا أزمات داخلية شبه دائمة عززتها التركيبة الاثنية المعقدة ، حيث وصلت هذه التعددية القاسية حدود 150 مجموعة ، يطمح كل منها لإثبات هويته و الدفاع عنها تحت وطأة التجاذبات المحلية والإقليمية ، خاصة مع دخول تشاد بوابة الدول المنتجة للنفط .

و لفهم الأزمة التشادية نعرج على المعطيات التالية :

أولا : يعكس المعطى الأول الاستقطاب شمال/جنوب حيث :

1/ يمثل الشمال ثلاثة أرباع مساحة تشاد و يتفرع عنه مجموعتان :

([1]) غازي دحمان ، **تشاد تموت دون الأربعين ليرث الغرب ثرواتها** ، على الرابط التالي : (2011/08/10)

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/2/28

([2]) Mehdi Taje , op.cit , p 37 .

- محيط إقليم الصحراء الذي يشمل منطقة بوركو (Borkou) ، إيندي (Ennedi) و تيبستي (Tibesti) هذا الأخير يمثل أهم الجبهات الملغمة في تشاد بالنظر لتموقعه الجيوسياسي على الحدود الشمالية الغربية بالتماس مع ليبيا([1]) ، تقطن المناطق الثلاث أقليات قوران (Gouranes) ، التبو (Toubou) و هم من البدو الرحل ، السود المسلمين ، و ما زاد الوضع خطورة هو تجاوز الحدود الاثنية للجغرافية ، إذ يمتد التبو نحو النيجر و ليبيا .
- يمثله الهلال الساحلي حيث مناطق كانم (Kanem) و واداي (Ouaddai) ، يتربع على قلب شرق البلاد في مناطق السافانا ، يقطنه العرب ذوو البشرة السمراء من أقلية الفولاني (Peuls) ، و يسود الإسلام أغلبها ، كما يتنوع نشاطهم الزراعي الإنتاجي و نمط معيشتهم بين الحضر و البدو .

2/ أما الجنوب فيمثل أقل من ربع مساحة البلاد ، يتمركز فيه أكثر من نصف تعداد السكان بحوالي عشرة مليون نسمة ، ينحدر أغلبهم من أصول أقلية البنتو ، و هم من المسيحيين المقيمين ، و على كثرة التفرع الاثني لأهل الجنوب تمثل أقلية السارا تلك المجموعات التي سيطرت على الحكم لعقود طويلة منذ الاستقلال بداية الستينات([2]) .

بالنظر للتركيبة الإثنوغرافية الشبكية و العوامل الطبيعية يحل العامل التاريخي ليزيد الوضع تعقيدا ، فقد عاث الاستعمار الفرنسي عبثا بالهرمية السوسيوديمغرافية ، متصرفا في نقل مركز ثقلها السياسي و الاقتصادي نحو الجنوب ، و تجلى ذلك في مقاربة الحكم و الاستيلاء على السلطة منذ الاستقلال و التي بقيت حكرا على الجنوبيين حتى الانقلاب الذي قاد جوكوني عويضي إلى قصر الرئاسة في نجامينا ، و نجح في بناء نخبة صغيرة من الجنوبيين المسيحيين سيطرت طويلا على الحكم و إحداث القطيعة مع الارتباطات التقليدية للمنطقة و امتدادها التاريخي العربي الإسلامي نحو نافذة الأطلسي عبر خليج غينيا ، ما ألقى بضلاله على ما يبدو حاليا واضحا في هوية تشاد المشوهة .

و مع أن العرب هم غالبية سكان الإقليم و الإسلام هو دين السواد الأعظم منهم ، إلا أنهم يعانون التهميش و الإقصاء السياسي ، كما أن الأقاليم الشرقية و الشمالية ترزح تحت حرمان شديد مقصود منذ الاستقلال بدعم و رعاية غربية للنظام الحاكم في تشاد .

([1]) International Crises Group , **L'Afrique sans Kadhafi** : **le cas du Tchad** . Rapport Afrique , N°180 , 21 Octobre 2011 , p 02 .

([2]) Mehdi Taje ,op.cit , pp 36-37 .

ثانيا : أما المعطى الثاني فيعكس ازدواجية المعايير في الخطاب السياسي الغربي تجاه الأزمات السياسية والإنسانية عالميا ، على مقاربتين :

– تعكس وطأة تأنيب الضمير العالمي جراء السكوت عن مذابح روندا و بورندي و الجزم بعدم السماح بتكرار مثل هذا الحدث الفظيع في تشاد أو سواها .

– هي مقاربة التناقض بين مخططات الغرب الاستراتيجية و خطابه السياسي الشعاراتي ، عبر الانحياز الفاضح للنظام التشادي و دعمه عسكريا و دبلوماسيا([1]) ، تارة بوكالة من دول الجوار الإقليمي و أخرى بواسطة الآلة العسكرية الفرنسية ، و هذا ما يثبت ارتباط الوضع في تشاد بالترتيبات التي تنتهجها مختلف الفواعل .

ثالثا : يطرح هذا المعطى إشارات استفهام خطيرة عن دور القوى الدولية في الأزمة ، و دور تشاد هي الأخرى في أزمات الهلال الساحلي الصحراوي بالنظر لموقعها كمفترق طرق في قلب إفريقيا ، كما أنها الحد الذي يفصل شمال القارة العربي المسلم عن جنوبها المسيحي الوثني ، حيث تنشط الإرساليات التبشيرية بتنافس واضح مع حركة الدعوة الإسلامية ، و يتخوف الغرب من تمدد الإسلاميين السمر إلى القارة عبر المنفذ التشادي .

و تبدو هنا دائرتان مؤثرتان في المجال الحيوي التشادي هما :

الدائرة الأولى : يبرز فيها نفوذ فواعل كان لها الأثر الحاسم في تواتر الأزمة ، من الأطماع التاريخية لفرنسا إلى الترتيبات الإقليمية التي تبناها النظام الليبي قبل السقوط و تفاعلات البيئة السودانية و أزمة دارفور التي ألقت بظلالها على تداخل أدوار تشاد و السودان في الأزمة الدائرة رحاها شمال و شرق تشاد .

بالنسبة للدائرة الليبية يمثل محور نجامينا/طرابلس أهم التحالفات الثنائية في منطقة الساحل و الصحراء ورغم ما شهده من فتور في العلاقة و تطبيع لها ، إلا أن الزعيم معمر القذافي ثبت تورطه في كل كبيرة و صغيرة في تشاد و كان الحاضر الأول تقريبا في كل المفاوضات الداخلية ، و معروف أن ليبيا اعتبرت تشاد معبرا للتوغل في المشاكل الإفريقية لما وراء الصحراء ، لكن ذلك لم يمنع من وضع حد للدور الليبي في تشاد خاصة فترة حكم الرئيس ديبي ، خاصة ما تعلق بثلاث قضايا حساسة([2]) :

- الحضور العسكري الفرنسي في تشاد .
- حوارات تشاد مع حلفائها في الغرب .
- السياسة البترولية التشادية .

([1]) غازي دحمان ، مرجع سابق .

([2]) International Crises Group , op.cit , p 04 .

و قد لعب النظام الليبي قبل السقوط دورا محوريا في دعم بعض حركات التمرد في تشاد و غيرها من الدول الإفريقية مثل : السودان و إفريقيا الوسطى ، ليجد في حالة اللااستقرار مسوغا للتدخل و فق استراتيجية بعيدة المدى هي الزعامة قاريا .

أما السودان فاجتمعت فيه عدة عوامل جعلت من تعاطيه مع تشاد مسألة محفوفة بالمخاطر ، نسوقها في جملة من النقاط :

- عدم احترام الحدود الجغرافية بين الطرفين ، رغم اتفاقيات السلام و التسوية التي وقعها الطرفان و التي تصل حدود الستة ، لم يخف أي منهما النية في اختراقها .
- وجود القبائل المشتركة بينهما ، ما دفع إلى حالة من التدافع و التداعي بين الداخل و الخارج ، و لعل دخول ثلاثة رؤساء قصر الرئاسة في تشاد عبر بوابة السودان الغربية خير دليل على ذلك .
- توجس السودان من اللعبة القذرة التي تمارسها تشاد في إقليم دارفور ، فالحركة من أجل العدالة والمساواة (MJT) الدارفورية هي الأكثر حظوة بالدعم التشادي ، نفي زعيمها خليل إبراهيم إلى طرابلس منذ أفريل 2010 ، و ساهمت ليبيا في تسليحها عبر تشاد([1]) ، و تشير بعض التقارير أن الحركة تنحدر من قبائل الزغاوة نفس انتماء الرئيس التشادي ديبي ، التي تمثل 2% من مجموع سكان تشاد .
- رغبة السودان في إسقاط هذا النظام بسبب علاقاته الوطيدة مع الغرب ، فالحكومة السودانية تدرك جيدا أن تشاد تحولت إلى مركز لإدارة العمليات الغربية في المنطقة و مركزا للصراع بين المخابرات الفرنسية و السودانية حسب ما أثارته تقارير صحفية([2]) .
- مع أن الاضطراب السياسي سمة البلدين فقد استثمرت حركات التمرد في الحرب الأهلية التشادية في توتر العلاقة بين الطرفين ، ثم سقوط نظام القذافي الذي إن فقدت معه دعما لوجستيكيا قويا إلا أن شوكتها لم تنكسر بعد ، مع تدفق السلاح و فلول الجريمة المنظمة التي لم تتورع عن المتاجرة حتى في الأطفال .
- كما أن المصالح الاقتصادية قد تنجح في لملمة ما بعثره التناطح السياسي عبر إمكانية استفادة تشاد من موانئ السودان عبر البحر الأحمر في تصدير النفط وهي دولة مغلقة بدون منفذ بحري ، كما تملك

([1]) International Crises Group , op.cit , p 02 .

([2]) بدر حسن شافعي ، **هل سيصمد الاتفاق السادس بين تشاد و السودان** ، على الرابط التالي : (2011/08/10)

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/bf89d429-3cfa-4745-b47a-5097665fbf0a

السودان أطول أنبوب لتصدير النفط في إفريقيا و الشرق الأوسط من شأنه تخفيف تكاليف إنشاء خط فرعي مكمل لتصدير النفط التشادي([1]) .

الدائرة الثانية : بالنظر للأهمية الجيوسياسية لتشاد كحلقة وصل بين عوالم عدة ، أتت الاكتشافات النفطية و الغازية لتضفي على المنطقة بعدا اقتصاديا و استراتيجيا ، حيث جلبت اهتمام الفواعل الدولية الأساسية .

– قياسا على الوجود الفرنسي في المنطقة تعتبر تشاد آخر قلاع الفرنكوفونية في شرق إفريقيا ، إذ تملك باريس قاعدة استراتيجية في نجامينا قوامها 1800 جندي ، تستفيد منها في مهماتها التدخلية العسكرية و الإنسانية .

و إن بدت تشاد مقبلة على مرحلة جديدة من الحياة الاقتصادية باحتياطها النفطي الذي يتجاوز مليار دولار حسب دوائر غربية ، و تجارتها المزدهرة في الغاز ، القطن ، السكر ، الصمغ العربي والمواشي ، و الاحتياطي الكبير من اليورانيوم و الزنك فضلا عن الذهب الذي لم يستثمر بعد([2]) .

و معروف عن تشاد الاختراق الفرنسي القوي ، التي لم تجد حرجا في المقامرة بما تبقى من رصيدها الشعاراتي عن حقوق الإنسان و الديمقراطية بدعم حكم ديبي الذي أضحت بفضله تشاد تتصدر قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم طبقا لتقارير منظمة الشفافية العالمية .

كما أن الاتحاد الأوربي بنظرته الجديدة إلى المناطق المتاخمة لحرمه الأمني ، و في إطار استراتيجية البحث عن هوية أمنية و سياسية خارجية ، لا يمكن أن يغفل إفريقيا ليبقى حبيس الاهتمامات الأوربية([3]) .

– باتت الو م أ أهم المنافسين في المنطقة ، و اتضح ذلك جليا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، حيث أضحت تشاد جزءا من المنظومة الأمنية الجديدة للولايات المتحدة في إفريقيا ، للتنسيق العملياتي في مبادرة الساحل و الصحراء كإجراء استباقي يمنع احتمالات تطور إرهاب أفرومغاربي يهدد المنطقة برمتها .

– تبلور الوجود النفطي الأمريكي في إنشاء أكبر ناقل نفطي في غرب إفريقيا من حقول دوبا التشادية بامتداد يزيد على 1000 كلم ، و استثمارات بلغت أكثر من ملياري دولار و مرشحة لأن تصل إلى ستين مليار دولار خلال خمس سنوات ، كما أن تشاد تبدو إحدى المواقع المنافسة لاستضافة أفريكوم ، مع أن تقديرات أخرى تشير إلى مالي الأكثر حظا لاحتضان إحدى تلك القواعد .

([1]) ياسر محجوب ، **السودان و تشاد : تقارب محفوف بالمخاطر** ، على الرابط التالي : (204/08/20)
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/cb3f5f5f-e568-491f-9dd5-6f66fd405fa6

([2]) غازي دحمان ، مرجع سابق .

([3]) كاظم هاشم نعمة ، مرجع سابق ، ص 109 .

– كل ذلك في ظل تنافس غربي صيني قوي ، و يبدو أن ديبي نجح في الضغط على الغرب و دفعه لمقايضة النفط بالسياسة عبر تلويحه بالخيار الصيني ، و التوجه للبحث عن شركاء جدد في الشرق لدعم حكمه ضد حركات التمرد ، كما استفاد من ورقة عودة العلاقات الدبلوماسية مع الصين بعد بترها مع تايوان ، و في ظل التنافس الصيني ، الفرنسي و الأمريكي على النفط الإفريقي تظهر عمليات المسح الجيولوجي أن الحوض الممتد من ليبيا مرورا بتشاد و الكونغو ، سيؤمن ربع احتياجات الو م أ من الطاقة عام 2015([1]) .

يضاف على المعطيات الثلاث طرح لا يقل أهمية يتعلق بالفساد و العجز السياسي الذي يتخبط فيه النظام حيث تشير مختلف مؤشرات التنمية البشرية إلى وقوع تشاد في المراتب الأخيرة عالميا ، التي تقاس بضعف الحكومة المركزية و عدم شرعيتها ، إذ تشكل الانقلابات العسكرية آلية للتحول السياسي و تفشي الفساد نتيجة تشوه الأجهزة القانونية و غياب الرقابة ، هي مؤشرات لا يمكن أن تفرز إلا انقساما مجتمعيا حادا ، و قد جاء النفط ليضيف على الأزمة محددا آخر ، و تحولت المنطقة إلى مستنقع للحسابات الخارجية و هنا نكون بحاجة للتعامل مع جذور الأزمة و الحركيات المسببة لها لا أعراضها أو الأشكال التعبيرية التي تتمخض عنها .

المطلب الثالث : معضلة الطوارق بين الأبعاد فوق الدولتية و التوظيف الخارجي للمسألة

اجتمعت العديد من العوامل لتجعل من تحدي أزمة الطوارق المسألة الأكثر حساسية و البطن الرخو للأمن في الساحل ، جعلت من الصحراء الكبرى أرضا خصبة لنزاع اثني موسوم بخلفيات تاريخية واجتماعية اقتصادية ، سياسية و أمنية ، يضاف على ذلك التوظيف الأجنبي لصراعات الطوارق في المنطقة سواء دول الجوار أو الامتداد الإقليمي إفريقيا ، و قوى خارجية لها ارتباطات استراتيجية بشكل ما بتوازنات المنطقة التي أصبحت مجالا خصبا لتمرير استراتيجيات التدخل و النفوذ .

و على تعقيد المسألة و حساسيتها عبر الوطنية ، سيتم التركيز على مؤشرين فهمهما كاف للتحكم في أهمية المشكلة و قياس مستوى تأثيرها على استقرار دول الساحل و تداعياتها على الأمن الإقليمي .

الفرع الأول : وضع أقلية الطوارق و طبيعة المناخ السياسي في المنطقة (الثروة و النفوذ السياسي)

يعكس هذا المؤشر وضع الأقلية السوسيواقتصادي ضمن تركيبة هوياتية و بنى سياسية و هرمية اجتماعية محددة ، و بمنطق الهوية البحتة يشكل الطوارق المجموعة الأمازيغية الأكثر توغلا في الصحراء الكبرى و هم في

([1]) غازي دحمان ، مرجع سابق .

أسلوب عيشهم و نمط حياتهم أقرب إلى البدو و العرب ، لطالما مثلوا تاريخيا جسرا بين شمال إفريقيا و إفريقيا السوداء([1]) .

و مع تشكيك المؤرخين في وجود الأمة الطوارقية عبر التاريخ ، إلا أنه لا اختلاف حول هويتها التي تطبع شخصية الرجل الأزرق المعروف بأنه الشريف الحر في لغة الطوارق "تماشاق" (Tamacheq) ، و قد اجتمعت خمسة عناصر لتجمع شمل الهوية الطوارقية و تشكل مصدر اعتزاز لهم في عالم أخذ فيه كل شيء سبيله نحو التعولم هي : اللغة ، غطاء الرأس (اللثام) ، السيف ، الجمل و الترحال([2]) .

أما الامتداد الجيوسياسي للطوارق فقد كان هو الآخر إحدى تبعات لعنة حقبة التكالب الاستعماري ومع شح الأرقام الدقيقة حول تعداد الأقلية التي تتأرجح بين 04 و 05 مليون نسمة ، إلا أن الواضح هو انشطارها في أرجاء الصحراء الكبرى بين دول الجزائر ، مالي ، النيجر ، ليبيا ، بوركينافاسو ، بالإضافة إلى شرود أعداد منهم جنوب تونس ، شمال تشاد و الجنوب الشرقي لموريتانيا ، و الخريطة التوضيحية المرفقة فيما يلي (رقم12) تقف على تلك الامتدادات في عمق الصحراء الإفريقية .

جعل الطوارق لأنفسهم نظاما اجتماعيا و سياسيا قوامه القبيلة كسلطة عليا ، لا يتم الاحتكام إلا إليها و عادة ما تقوم حروبا محلية لاعتبارات تتعلق بالحفاظ على هذا النظام و ضمان الطاعة فيه ، و تعكس التركيبة الاثنية للطوارق – وفق منشورات وزارة الثقافة الجزائرية – تقسيمهم إلى الآتي([3]) :

أولا : طوارق الشمال أو الصحراء ، و ينضوي تحتهم :

أ- كل أهقار (Kel Ahaggar) بالجنوب الجزائري .

ب- كل آزجر (Kel Ajjer) من الطاسيلي آزجر إلى الشمال الشرقي نحو ليبيا .

ثانيا : طوارق الجنوب أو الساحل :

أ- كل آيير (Kel Air) شمال النيجر .

ب- كل أداغ (Kel Adagh) .

ت- كل قرس (Kel Gress) أقصى جنوب النيجر .

([1]) بوبية نبيل ، **آليات الإدارة الجزائرية للأزمة الترقية في مالي و النيجر** ، في : ملتقى وطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الاثنية ، مرجع سابق ، ص 218 .

([2]) Meradec Raffray , **Les rébellions touarègues au sahel** (Paris , cahier de la recherche de CDEF , Janvier , 2013) , pp 23-24 .

([3]) Ibid , p 17 .

الخريطة رقم 12 : توزيع أقلية الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي

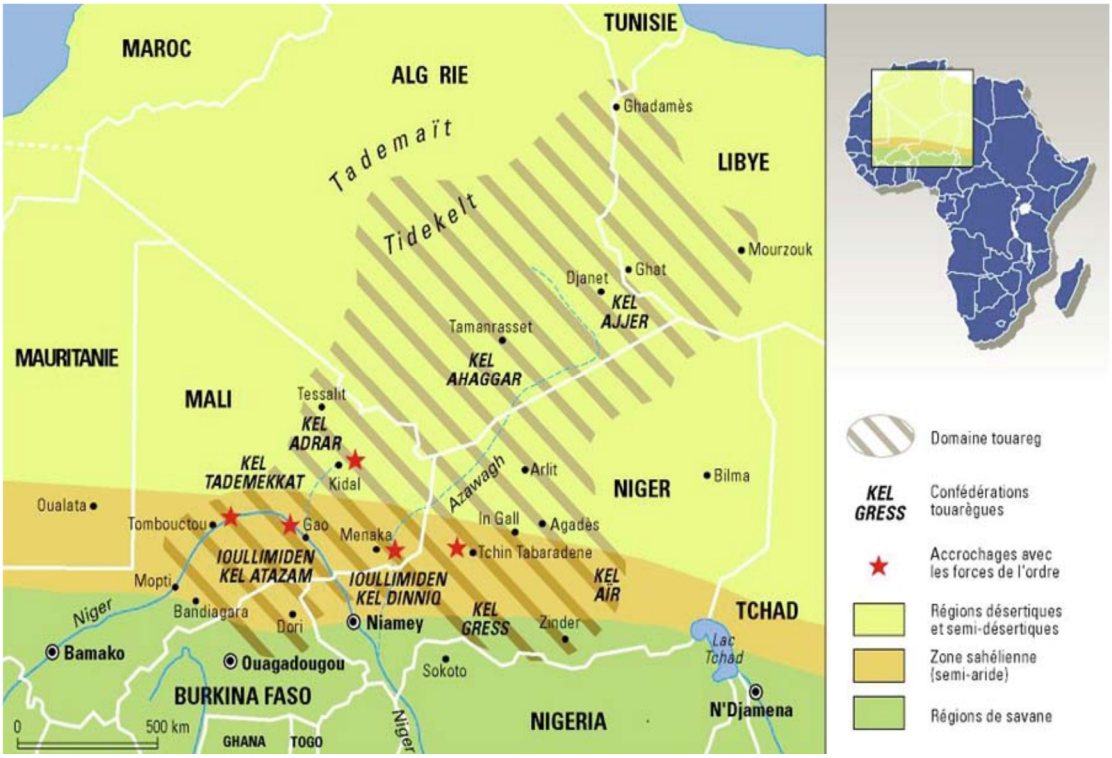

المصدر : Philippe Rekacewicz , **Le conflit touareg** , le monde diplomatique, Avril 1995 .
sur le site internet : ***www.mondediplomatique.fr/cartes/touaregs1995***

و مع أن استقرار الطوارق بالصحراء الكبرى يعود إلى عقود سحيقة من التاريخ ، فهم من بين الأقوام التي عمرت شمال إفريقيا و الصحراء ، غير أن تعقيد الهوية السوسيوثقافية و تشابك التركيبة الاثنية جعلت من الفضاء الطوارقي أكثر المناطق اشتعالا ، حيث أصبح مرتكزا و عمقا استراتيجيا لنشاط القاعدة في المغرب الإسلامي والعديد من عصابات التهريب عبر الوطنية و نحو ذلك من المخاطر الأمنية التماثلية و اللاتماثلية القادمة من وراء الحدود .

و هذا ما يدفعنا لإثارة مؤشر لا يقل أهمية يتعلق بفلسفة الحكم ضمن نفس الفضاء ، و مع أن الصراع مر بعقود من المد و الجزر غير أن الغلبة ظلت دائما لأنظمة الحكم تحديدا في مالي و النيجر ، و مع أنه لا يمكن الوثوق كثيرا في صمت طوارق الجزائر و غيرها بعد سقوط النظام الليبي و سياسات الإذعان الاجتماعي المنتهجة في المنطقة حيث باتت الأقلية كالقنبلة الموقوتة .

يتفق العديد من المحللين على وجود علاقة ارتباط قوية بين أزمة البناء و الاندماج الوطني و الواقع السوسيواقتصادي في الساحل ، بما يؤكد أن التعددية الاثنية في حد ذاتها ليست خطرا بقدر ما تصبح مشكلة

عندما تشعر بحرمانها من بعض الامتيازات التي تعتبر حقا لها ، و تشعر باستبعادها وتهميشها سياسيا واقتصاديا([1]) و هذه بذور الصراعات الاثنية العنيفة ، حيث تشعر الجماعة أنها مقصاة في إدارة المؤسسات و توزيع الموارد .

تعود قضايا المطالب الاثنية إلى ضعف الدساتير و القوانين في الدولة الساحلية التي لم تستطع استيعابها ما يبرر عجز النخب الحاكمة عن تجاوز النظرة السطحية لهذه الهويات الصغرى مقابل الهوية العامة المهيمنة .

حيث أثبت الواقع أن الحركات الاجتماعية الاحتجاجية العنيفة اقترنت دوما بلحظات غير مستقرة للدولة واستغلت ذلك لتمرير مشاريع انفصالية أو معارضة ، و هو حال طوارق النيجر و مالي من خلال رفع احتمال توسع دائرة الصراع لتجاوز تواجد الطوارق حدود الدولة الواحدة .

بالنسبة **لدولة مالي** ، يعد عدم الاستقرار و حركات التمرد في الشمال سمة دائمة من سمات الوضع ، في ظل الصراع السياسي على السلطة ، على وقع الانقلابات و الأنظمة الديكتاتورية ، مع اضطرابات اجتماعية ووضع اقتصادي هش ، و زادت فترات الجفاف والقحط الممتدة من حدته ، إذ تعد مالي من بين أفقر عشرين دولة في العالم([2]) .

كما ظلت الخريطة الاقتصادية و الاجتماعية لمالي على مر عقود الاستقلال ترسم خط فصل افتراضي بين جزأين متمايزين ، شمال هو الأكثر تضورا من الجفاف و الأقل تنمية تمثل تمبوكتو ، غاو و كيدال أهم مدنه ، وجنوب تقع فيه العاصمة باماكو و تتركز فيه الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلاد([3]) .

هي عوامل جعلت مسلسل الصراع بين متمردي الطوارق في إقليم أزواد و السلطة من أطولها في الساحل ، التي استغلت ضعف السيطرة على المنطقة نتيجة تمركز العاصمة في الحدود ، للتحرك عبر الحدود الدولية المشتركة لانتشارهم في أكثر من دولة([4]) .

و قد شهد أربعة فصول : كان أولها غداة الاستقلال بداية ستينات القرن العشرين ، حيث تكونت جمهورية تظم السنغال ، جمهورية السودان الفرنسي (مالي) و صحراء أزواد ، لكن انسحبت السنغال عام 1961

([1]) حمدي بشير محمد علي ، **أثر مشكلة الاندماج على عملية التحول الديمقراطي : دراسة حالة لتمرد الطوارق في النيجر** ، على الرابط التالي : (2011/11/09)

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=215:-zimbz-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7

([2]) وحدة تحليل السياسات ، مرجع سابق .

([3]) المرجع نفسه .

([4]) مهدي دهب حسن دهب ، "الأبعاد الأمنية و السياسية للتطورات الأخيرة في منطقة الساحل مع التركيز على قضية الأزواد بدولة مالي" ، **مجلة كلية الاقتصاد العلمية** ، العدد الثالث ، يناير 2013 ، ص ص 251-254 .

و غيرت الجمهورية اسمها إلى مالي ، فيما ظلت صحراء أزواد ضمن نطاق أراضيها([1]) ، و قد جابهت الدولة الوليدة مخاطر الانقسام ضد نظام موديبو كايتا ، بينما الفصل الثاني للصراع (بين 1990/1996) انتهى بتتويج مساعي الجزائر بإبرام اتفاق تامنراست جانفي 1991 بين الحكومة المالية و حركة الأزواد ، حيث نص على منح منطقة الأزواد حكما ذاتيا و إطلاق الوعود بتنمية المنطقة ، مع العلم أن الطوارق يتقاسمون عرش الأزواد مع قبائل عربية و أخرى غير عربية من أصول قبائل الصونغاي والفولاني أو البولو أكبر القبائل المنتشرة في غرب إفريقيا .

و في 23 ماي 2006 اندلع الفصل الثالث من الصراع بعد أن أعلن زعيما التمرد إبراهيم آغ باهنغا و الحسن فاغاغا الحرب من جديد ضد الحكومة بعد فشل وساطة الزعيم الطوارقي إياد آغ غالي ، الذي يقود حاليا تنظيم أنصار الدين .

و مع أن الصراع انتهى بتوقيع اتفاقية للسلام في الجزائر جويلية 2006([2]) ، إلا أنه لم يسدل الستار نهائيا على تمرد الطوارق الذي عاد ليتجدد مطلع العام 2012 حيث أعلن الطوارق سيطرتهم على كامل أراضيهم في عمق الصحراء الكبرى مستغلين حالة الضعف و الهشاشة الأمنية و السياسية التي تعيشها دولة مالي ، التي وجدت نفسها أمام خيارين([3]) :

الخيار الأول : تدويل قضية السيادة على الإقليم الذي يمثل 70% من مساحة البلاد من خلال التشبث بحقائق الجغرافيا الموروثة عن الاحتلال الفرنسي ، و الاعتماد في ذات الصدد على موقف الاتحاد الإفريقي و بعض دول الجوار التي تتخوف من انتقال عدوى الانفصال خصوصا صوب النيجر ، الجزائر و موريتانيا (أنظر الخريطة رقم 13) .

الخيار الثاني : قدرة الحكومة المالية على التعامل بجرأة مع الأزمة ، من خلال طرح مبادرة سياسية تتيح للأقلية ترجمة وجودها و التعبير بحرية و في نطاق واسع عن هويتها ، خاصة و أن الدين أهم ما يجمعها و يضمن تجانسها ، و قد تجنب مالي نفسها بهذا الخيار خطر الأجندة الدولية .

و مع ذلك يمثل الخيار الثاني ضربا من التفكير المتفائل في ظل ترتيبات وتوازنات القوة المحلية ، ممثلة في أطراف الصراع ، ثم إقليمية و دولية فرضها التدخل الفرنسي مدفوعا بمصالح حيوية في مقدمتها الوصول إلى

([1]) مهدي دهب حسن دهب ، مرجع سابق ، ص 241 .

([2]) الحاج ولد إبراهيم ، **أزمة مالي : انفجار الداخل و تداعيات الإقليم** ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، 12 فبراير 2012 ، على الرابط التالي : (2013/02/14)

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/20122129582152916.htm

([3]) محمد الحافظ الغابد ، **صراع الإرادات في أزواد و مخاطر الصومالة** ، على الرابط التالي : (2013/02/14)

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/d95d237e-b58a-4d8d-a9a7-740fac2c4b97

اليورانيوم ، و تشير تقديرات الطاقة الدولية أن صحراء شمال مالي و شرق النيجر تحتل المرتبة الثالثة في استحواذها على احتياطات اليورانيوم ، فرض هذا تنافسا محموما على الظفر باستغلالها بعد منح النيجر تراخيص التنقيب لشركات هندية ، صينية ، كندية ، أمريكية و أسترالية .

الخريطة رقم 13 : حدود إقليم أزواد في دولة مالي

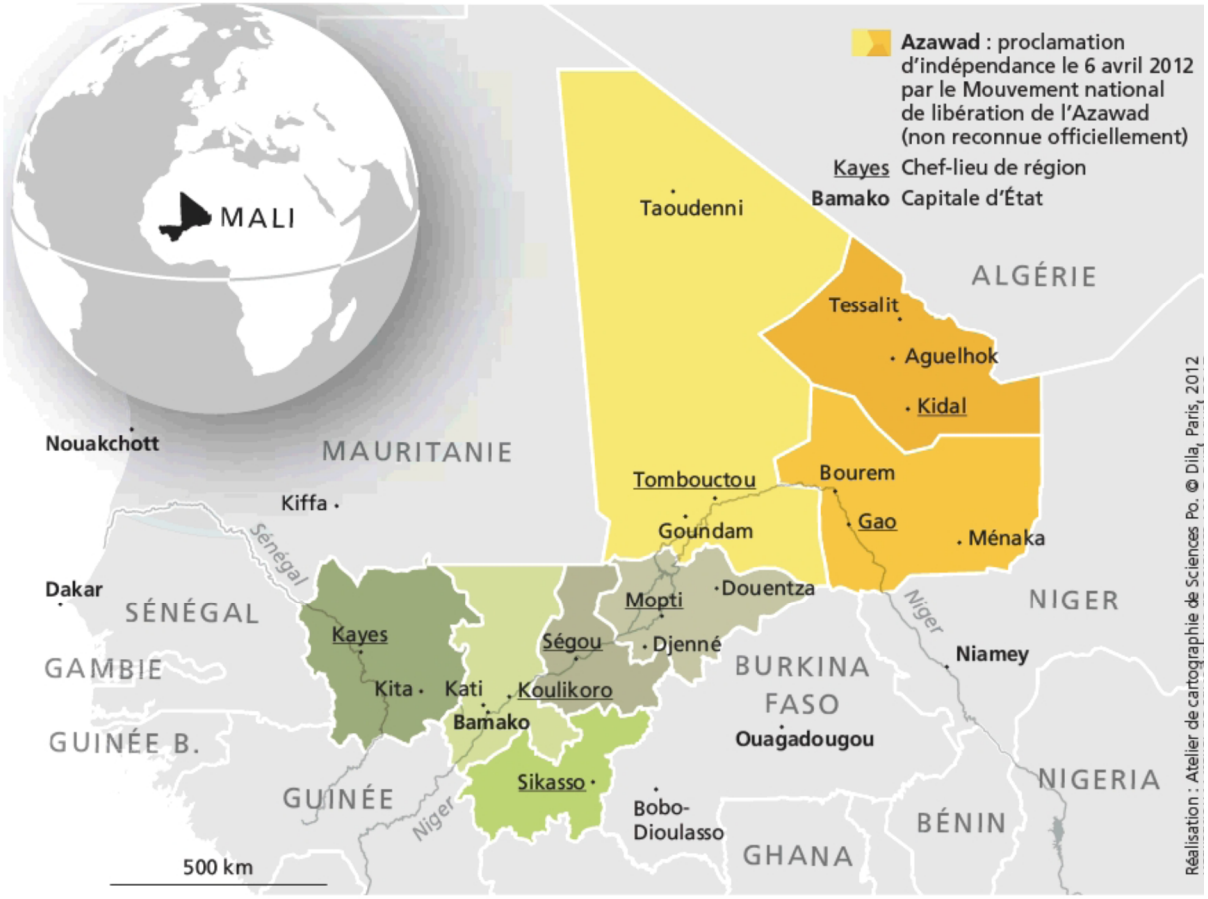

المصدر : Albert Bourgi , "Mali : l'éffendroment d'un mythe" , **Questions internationales** , op.cit , p 87 .

أما فيما يخص **دولة النيجر** ، فإن الصدامات بين الجيش و متمردي الطوارق بدأت نهاية الثمانينات و اشتدت بداية التسعينات ، إلى أن تم التوقيع على هدنة عام 1992 ، التي لم تخط نهاية الصراع بل استمر أمده بين مد وجزر في ظل تورط أطراف قريبة و أخرى بعيدة .

بقيت التجاذبات بين الحكومة النيجيرية و حركات الأزواد المنقسمة على نفسها شأن نظيرتها المالية تشوبها الوعود بالسلام و التنمية ، و مع إذكاء عوامل الحمية و المشاعر القبلية و تنامي الشعور الجماعي بالإحباط و الغبن ، سعت الأقلية في نضالها المسلح لرسم حدود انتمائها و هويتها المجتمعية ، مع العلم أن الطوارق ليسوا كبرى المجموعات في النيجر ، فهي لا تمثل سوى 9,3% من مجموع ما يقارب 15 مليون نسمة

وتشكل قبائل الهوسا الإفريقية أكبر المجموعات([1]) ، و قد أدى استمرار شعور الطوارق بالتهميش الاقتصادي والسياسي في ظل تزايد الاكتشافات التعدينية في أراضيهم إلى تنامي الشعور بالهوية الاثنية و إعلائها على حساب الولاء الوطني ، ما مثل انتكاسة لمعادلة البناء الوطني و الاندماج المجتمعي .

و هي حال النيجر ، مالي و أكثر من واحد و عشرين دولة إفريقية اتجهت لضبط إيقاع التوازن السياسي بواسطة الإذعان الاجتماعي لا الرضى و القبول الناجم عن التفاهم و التوافق في اقتسام الثروة و الموارد على أساس من العدالة الاجتماعية ، و هي الهوة التي وجدت فيها بعض الأطراف الخارجية منفذا للتدخل تحت ذرائع قد تكون سياسية ، إنسانية مبطنة بمصلحة استراتيجيه .

الفرع الثاني : الطوارق و صراع النفوذ في المنطقة

بحكم الأهمية الجيوسياسية و الحساسية الجيوأمنية للفضاء الطوارقي حيث الامتداد الجغرافي و ضعف الكثافة السكانية و البعد عن مراكز صناعة القرار التي عادة ما تكون جنوبا في الساحل ، بات الإقليم مجالا للاهتمام الخارجي و ساحة للمناورة الجيوستراتيجية بين مختلف الفواعل ، نظرا لتأثير عاملين :

1/ تداعيات سقوط نظام القذافي ، و ما نتج عنه من عودة آلاف المسلحين الطوارق الذين وظفهم الزعيم الليبي في حروبه المباشرة مع تشاد ، أو في مناطق اشتباك بعيدة عن الساحل في لبنان و فلسطين ، أعطى نفسا جديدا لحركات التمرد في النيجر و مالي .

2/ نفوذ القاعدة و شبكات الجريمة المنظمة في المنطقة التي تبذل الكثير لاستقطاب الطوارق ، خاصة العائدين من "جبهات الجهاد" ، حتى و إن لم ينخرطوا في صفوف تلك التنظيمات لا نستبعد إمكانية إقامة تحالفات لتقاسم السيطرة على الصحراء ، و عندها سيتحول الطوارق إلى "جمركيين" لمراقبة مرور البضائع المهربة من مخدرات أسلحة ، وقود و سجائر حسب تقارير بعض الخبراء([2]) .

و بات هذا التهديد الأكبر الذي يترصد حكومتي مالي و النيجر ، فقد يلجأ الطوارق إلى حمل السلاح من جديد ، كما لاحظ المتتبعون تغيرا في الخطاب ، فبعد أن كانت تحمل مشروعا مجتمعيا أصبحت لها مطالب استقلالية تحصيلا لتراكمات التعاطي الحكومي مع المعضلة التي أخفقت في إدارتها ، و من خبر الجماعات الاثنية يعرف أن استمرار نمط الحكم المركزي و القبضة الحديدية على مقدرات الدولة و عدم السماح للأقليات بامتلاك

([1]) حمدي بشير محمد علي ، مرجع سابق .

([2]) سرج دانييل ، **الطوارق بعد القذافي : أي مستقبل لمنطقة الساحل** ، على الرابط التالي : (2013/02/14)

http://studies.aljazeera.net/reports/2011/10/201110269521152011 6.htm

نصيبها من التنمية والموارد يدفعها للمطالبة بالانفصال بعيدا عن التحكم السلطوي للحكومة المركزية ، و ربما البحث عن ملاذات أخرى تتيحها أطراف خارجية .

و قد وجد صراع النفوذ بين الجزائر و فرنسا من جهة ، و بين الجزائر و ليبيا من جهة أخرى في المنطقة الساحلية الصحراوية في حركة التمرد شمالي مالي و النيجر ميدانا لمعركته السياسية ، من جهتها الجزائر اتهمت أطرافا خارجية بمحاولة زعزعة أمنها و استقرارها و محاولة توريطها في نزاعات هامشية هي في غنى عنها([1]) .

بينما ليبيا و بإيعاز من فرنسا تسعى لإحياء مشروع الدولة الصحراوية القديم ، كما استثمر كلاهما في حالة التشرذم التي تعيشها القوى المحلية المتناحرة ، التي إن بدت أحيانا تيارا متسقا سرعان ما انشطرت أطرافا جعلت من النزاع شبكيا و معقدا .

أما فرنسا فنجحت في إيجاد موطئ قدم لها من خلال التدخل العسكري المباشر تحت ذريعة ملاحقة فلول التنظيمات الإرهابية المهددة للأمن العالمي و الإضرار بمصالح الشركات الفرنسية و الغربية ، و مع التوظيف الخارجي لمعضلة الطوارق عمل عدد من الجمعيات الفرنسية على دعم بعض الجماعات الطوارقية لتبني مطالب متطرفة لا تتوافق مع طبيعة المجتمعات المحلية و لا بأولوياتها([2]) .

و يرجح المتابعون للوضع أن الجزائر باتت الوكيل الإقليمي الموثوق أمريكيا في إطار مكافحة الإرهاب ضمن مبادرات مشتركة كرد على الهواجس من إمكانية تحالف "ذئاب الصحراء" حيث تجري مقايضة الطوارق بتطهير الإقليم من القاعدة .

و لا خلاف على أن العمل على تحقيق استقرار الإقليم و ازدهاره يعد فكرة قابلة للتسويق دوليا في ظل اجتياح القاعدة و السلفية الجهادية ، و يعد العمل العسكري الأمني الذي تخوضه فرنسا في شمال مالي ماضيا نحو هدفين([3]) .

أولا : منح الطوارق حكما ذاتيا ضمن حكومة فدرالية .

ثانيا : تعهد الطوارق بالمقابل بتصفية الإقليم من نشاط الإرهاب و تعرية هذه الشبكات عن قواعدها الخلفية و خطوط الدعم و الإسناد في الساحل و الصحراء .

([1]) عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 57 .

([2]) امحند برقوق ، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية ، مرجع سابق ، ص 13 .

([3]) محمد الحافظ الغابد ، **الطوارق بين طموح الاستقلال و سيناريوهات التوظيف** ، على الرابط التالي : (2013/02/14)

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/d41dcaff-cc11-42b3-ba82-a3f147fb7f7e

و يتضح من هذه المعطيات ، أن أي خلل على المستوى القاري لابد و أن ينعكس سلبا على المغرب العربي و المنطقة الساحلية الصحراوية ، كما تمثل من أهم الشواغل الأمنية للجزائر لارتباطات تاريخية سوسيوثقافية و دينية ، و هو ما يزيد من أهمية هذه الدائرة بالنسبة للأمن القومي للجزائر و دول الجوار الإقليمي من قبيل : موريتانيا ، السنغال ، نيجيريا و بوركينافاسو ، حيث تحتم التحرك السريع لتسوية مشكلة أزواد و تفكيك عقدة الصراعات في المنطقة سلميا و عبر تعاون إقليمي ناجع و فعال .

خلاصة الفصل :

على امتداد الساحل و الصحراء من الشرق إلى الغرب و من الشمال إلى الجنوب بات بحق هلال عدم الاستقرار الأكثر تفجرا عالميا في الوقت الحالي ، و المنطقة الرمادية التي تنتج الأزمة الأمنية بكل أبعادها ومفاهيمها و إن حاولنا استنباط بعض مؤشراتها فيما سبق ، فهي محاولة لفهم تفاعلات شبكية تتأرجح من الخصوصية الجيوبوليتيكية ، نحو الواقع الاقتصادي و التداعيات الجيوأمنية ، و ذلك كخطوة للاشتغال على وضع حلول لا تتعاطى مع الأعراض فقط لكن جذور أزمة/أزمات هي حتى عهد قريب راسخة و متأصلة .

و بحكم خصوصية الفضاء جغرافيا و جيوسياسيا ، تقر المؤشرات الاستراتيجية بفشل عدد من دوله نظرا لضعف الاندماج الاجتماعي و الهشاشة الاقتصادية و ضعف الأطر القانونية و السياسية الناجمة عن إفلاس السياسات الحكومية ، التي زادت معضلات المنطقة تعقيدا ، و هذا ما سوف تكون له تداعيات جسيمة على الأمن الإقليمي و العالمي بالشكل الذي تنتج هذه المحددات مخاطر عبر وطنية ، بما يعني فتح باب الأجندة الدولية التي ستكو ن خادمة في المقام الأول لمصالح أطرافها ، قبل شعوب الساحل و الصحراء .

الفصل الرابع :

استراتيجيات التنافس الدولي و الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء

يعتبر الساحل من أهم المناطق المفتوحة شساعة عالميا ، بامتداد يفوق تسعة ملايين كلم2 و هو تموقع محوري في العمق الإفريقي محققا الرابط بين عدة عوالم أو بالأحرى فضاءات جيوسياسية : غرب أفريقيا ، المغرب العربي ، القرن الإفريقي و إفريقيا ما وراء الصحراء .

و إلى ماض غير بعيد لم تكن المنطقة تستأثر بأي اهتمام دولي أو إقليمي واسع ، باستثناء تدخل المنظمات الدولية للإغاثة في حالات المجاعة الكبرى ، فهي تعتبر تقليديا منطقة عبور و مسالك تجارية آمنة بين الشمال و الجنوب إلى تفجر النزاع و الصراعات ، من صراع سياسي إلى أزمات انقسام داخلي ، نحو حروب أهلية فتحت الباب على التنافس الدولي في المنطقة بين الفواعل الإقليمية ، فضلا عن وجود أكبر نطاق صحراوي بالعالم يؤهل المنطقة لأن تكون مصدرا هائلا للطاقة النظيفة مستقبلا ، حيث طفت لغة المصالح على متطلبات الأمن الساحلي ذي الامتداد الإفريقي بين الو م أ ، فرنسا و القوى الناشئة في قارتي آسيا و أمريكا .

فالقيمة الإستراتيجية الدولية للمنطقة تغيرت بشكل جذري مع بداية الألفية الثالثة في محركاتها ، آلياتها وتداعياتها على ترتيبات و توازنات الأمن الإقليمي و العالمي ، و سنحاول التركيز على الدوائر الإقليمية القريبة تحديدا : غرب إفريقيا و المنطقة المغاربية .

المبحث الأول : واقع الهشاشة في غرب إفريقيا

يبدو من زاوية نظر جغرافية أن حدود منطقة الساحل و الصحراء واضحة بقدر جلاء امتداد غرب إفريقيا لكن جيوسياسيا و أمنيا لم نعد نبتعد كثيرا في وجهات نظرنا عن إثبات ارتباط أمن الساحل بأمن خليج غينيا والضفة الغربية لإفريقيا على المنفذ الأطلسي ، حيث فرض واقع ما بعد أحداث مطلع الألفية تحديات جديدة تحسب على المشكلات الأمنية التي كانت قائمة ، حيث تأمها قضايا الصراع السياسي و التناحر الهوياتي والمذهبي فقد أضحت الأجندة الأمنية مثقلة بهموم : الفجوات الصحية و تحديات الأوبئة ، الإرهاب و التطرف ، علاوة على الاتجار غير المشروع في مختلف أصناف السلع .

و سنحاول فيما يلي رصد أبعاد الأزمة الأمنية ، مفاهيمها ، خريطتها و محدداتها ، ثم الوقوف على مساعي الدول الغربية للاحتواء الشامل في المنطقة .

المطلب الأول : الأبعاد الجيوسياسية للأمن في غرب إفريقيا

تجد الضرورات البحثية حرجا في الميز بين الساحل و غرب إفريقيا ، تحصيلا لارتباطهما الوثيق ، و هو ما فرضته تحديات الأمن السياسية و الاقتصادية و المجتمعية ، لذلك و جدنا مع التقدم في البحث أن الفهم المعمق

لمعضلات المنطقة لن يتحقق بتجاوز غرب إفريقيا بامتداد يقدر بـ4,7 مليون كلم2 ، بما يوازي ضعفي مساحة أوربا الغربية ، و بما يعكس أهمية جيوستراتيجية مقابل هشاشة أمنية ظاغية .

فجيوسياسيا تتربع المنطقة على حدود خمسة عشر دولة إفريقية ، منها من يقع ضمن الفضاء الجيوسياسي الساحلي ، أغلبها افتك استقلاله قبل ستينات القرن الماضي ، مثل : ليبريا (1847) ، غانا (1957) و غينيا (1958) و دول : البنين ، بوركينافاسو ، جزر الرأس الأخضر ، كوت ديفوار ، غانا ، غامبيا ، غينيا ، غينيا بيساو ، ليبيريا ، مالي ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، سيراليون و الطوغو ، و باستثناء موريتانيا هي أعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) ، التي تشكلت عام 1975 ، و تضم هجينا صعبا من الدول تتأرجح مقدراتها بين : تفاوت الامتداد الجغرافي ، التراث الاستعماري ، الآداء الاقتصادي ، التماسك المجتمعي والارتباطات الخارجية .

ثمان من تلك الدول ناطقة بالفرنسية ، خمس لسانها إنجليزي و اثنتان ناطقة بالبرتغالية([1]) .

و تشير الأدبيات إلى أنه حتى منتصف سبعينات القرن الماضي غابت أية هيكلة للأمن الإقليمي في المنطقة تنصرف أغلب مشكلاتها الأمنية إلى محددات داخلية ، حيث تمتعت على امتداد أربعة عقود من استقلالها بسلم دولي نسبي و حروب أهلية([2]) .

و تختلف الدول في هذا التجمع الإقليمي من حيث حجم السكان ، مستويات التنمية و مراحل بناء الدولة و طبيعة الموارد التي تحوز عليها ، كما تواجه بمستويات مختلفة تحديات في الأمن ، الحكم و التنمية ، إذ توصف إجمالا بأنها دول فقيرة رغم ما تنام عليه من موارد فعلية أو محتملة .

و لما كان التفاوت في حجم الدول جليا ، فقد انعكس ذلك على حجم و أدوار الدولة في الحظوة من عدمها بمساحة للمناورة ، حيث تشير الدراسات إلى أنه عدا دول : بنين ، غانا و جزر الرأس الأخضر ، تعاني الديمقراطية تقهقرا حادا([3]) .

فمن دول تحظى بإمكانيات بشرية و اقتصادية مقبولة ، بدأت مرحلة توطيد ديمقراطيتها مثل : غانا ، نيجيريا والسنغال ، و إذا كانت هذه الدول عاجزة عن لعب دور عالمي ، فهي تملك الوسائل التي تكفل لها لعب دور

([1]) فريدوم سي أونوها ، جيرالد إي إزريم الحناشي ، **غرب إفريقيا : الإرهاب و الجرائم المنظمة العابرة للحدود** (الجزء الأول) ، على الرابط التالي : (2015/01/10)

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/201372483419596750.htm

([2]) Buzan Barry and Ole Waever , op.cit , pp 238-239 .

([3]) Abdel-Fatau Musah , **West Africa** : **governance and security in a changing region** , Africa Program Working Paper Series , International Peace Institute , February 2009 , p 05 .

الزعامة على النطاق الإقليمي من خلال التدخل عسكريا ، سياسيا ، اقتصاديا و حتى إيديولوجيا ، فالإيكواس لا تخلو من الهيمنة النيجيرية الواضحة على سياساتها ، كيف لا ؟ و هي التي تسيطر على 60% من الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة المقدر بـ565 مليار دولار نهاية العام 2011 .

بينما تعيش أخرى على إيقاع مرحلة ما بعد الصراع المسلح مع إمكانية تجدده ، على وقع الحرب الأهلية التي عصفت ردحا من الزمن بدول : ليبيريا ، سيراليون و كوت ديفوار ، رغم أن الأخيرة لعبت أدوارا تاريخية في جوارها الإقليمي زمن النزاع الأهلي النيجيري ستينات القرن الماضي و لا يزال يحسب لها التأثير البالغ في المحيط الفرنكوفوني([1]) .

و تبقى غير هذه الدول لا تشكل فاعلا في التفاعلات الإقليمية ، إنما موضوعا لها ، بالنظر لوضع الهشاشة والانكشاف الذي تتخبط فيه ، في ظل نظم حكم تحركها الزبونية السياسية محليا و عالميا و هيمنة الإجرام المنظم و انعكاسه على المعادلة السياسية ، أمام ما بات يعرف بـ"دولة المخدرات" خاصة في غينيا بيساو في ظل تضامن شبكات التهريب مع عصابات الاتجار بالبشر و المخدرات و فساد آلة الحكم المحلي .

و عموما لدى هذه الدول سمة مشتركة تتمثل في وجود مستويات متعددة من انعدام الأمن ، تلخصها ثلاث محددات ، تعكس في مجملها الأبعاد الجيواستراتيجية للأمن في غرب إفريقيا([2]) :

أولا : دور المحددات السوسيواقتصادية ، من صراع على الموارد ، نحو هشاشة جغرافية و بيئية و انتهاء بأثر العامل السكاني إزاء هذا الخطر الكثيف .

ثانيا : بينما يأتي ثاني مصدر للتهديد ، هو حيثيات مسارات الحكم المحلي و العالمي ، و دوره في إدارة أو تأجيج الصراع في المنطقة .

ثالثا : و أخيرا تأثير ضغط البيئة الإقليمية و العالمية على أجندة الأمن ، على ضوء الاختراقات و تكالب استراتيجيات التنافس للظفر بالمصالح لتعزيز مكاسبها على حساب شعوب المنطقة البائسة .

أما ما تعلق بالتهديد الإرهابي و الإجرام العابر للأوطان المتضامنين عالميا ، نقول أن طرحهما في الساحل و الصحراء ثم في غرب إفريقيا ليس إلا امتدادا لنفس الشبكات ، إذ لم يعد ينظر لهذه المخاطر على أنها ظاهرة جديدة ، كما أن محاولة الكشف عن الكيفية التي تدعم بها الجريمة المنظمة العابرة للحدود بشكل مباشر أو غير

([1]) Abdel-Fatau Musah , op.cit , p 09 .

([2]) Ibid , p 01 .

مباشر التهديد المتنامي للإرهاب غدا أمرا معروفا ، مع تبوأ مسألة الهشاشة في غرب إفريقيا مكانا مركزيا في المناقشات السياسية و الأكاديمية .

و مع أن التهديد الإرهابي و مختلف أصناف النشاط المحظور للأمن و الاستقرار و التنمية ليس جديدا على إفريقيا بشكل عام ، إلا أن أحداث مطلع الألفية بتداعياتها غيرت الوضع بشكل كلي ، فتزايد عدد الهجمات مع تنوع مرتكبيها ، نقلتها من كونها ظاهرة في طور التبرعم إلى تحد أمني حقيقي ، بات الغرب يتزاحم لبلورة استراتيجيات لكبح جماح الظاهرة و الظفر بالمقابل بامتيازات و تسهيلات حيوية .

يتقاسم أدوار النشاط الإرهابي المتنامي في المنطقة ، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و تنظيمات أخرى من قبيل : حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا ، بوكو حرام و حركة أنصارو ، علاوة على خلايا نائمة متطايرة هنا و هناك .

إذا كانت الأخيرة تعتبر جماعات محلية مقارنة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، الذي استثمر في واقع المنطقة ، ليتحول إلى تنظيم متخط للحدود – الذي سبق تغطيته بالتحليل – و هو الذي نجح في هندسة عمليات عابرة للحدود و المساس بأهداف دولية ، مما غير بشكل جذري وصفه و تحديد هويته .

أما حركة الجهاد و التوحيد يعتقد العارفون بشأن المنطقة أنها امتداد لتنظيم القاعدة ، كما تمثل ترجمة عربية لتنظيم أنصار الدين الطوارقي الناشط في مالي تحديدا .

و مع أن الحركة حديثة العهد ، غير أنها أخذت على عاتقها نشر الجهاد في غرب إفريقيا مدعية أن عناصرها "أحفاد إيديولوجيون" لعثمان دان فوديو و الشيخ أحمدو لبو و الحاج عمر تال([1]) ، و بالتالي باتت الحركة تمثل التيار السلفي الجهادي في المجموعات العربية بأزواد ، و في ظل تداول خطابات الخطر بين المجموعات الإرهابية و شبكات الجريمة المنظمة ظهرت فلول ذات صيت في المنطقة ، منها تلك النشطة شمال نيجيريا كبوكو حرام([2]) و حركة أنصارو .

أما الأولى فبرهنت عن جرأة متزايدة جعلت غرب إفريقيا منطقة قلق متزايد من نمو النشاط الإرهابي ومع تنوع أساليبها بين الاختطاف ، التفجيرات و الكمائن ، إلا أنها لم تلفت انتباه العالم لها إلا أعقاب تمردها على الحكومة النيجيرية جويلية 2009 سعيا منها لتدويل قضيتها .

([1]) فريدوم سي أونوها ، جيرالد إي إزريم الحناشي ، مرجع سابق .

([2]) يعني اسم التنظيم بوكو حرام (Boko Haram) بلغة الهوسا تحريم التعليم الغربي ، و هو شكل من العسكرة الإسلامية من نيجيريا نحو غرب إفريقيا والساحل ، أسسها محمد يوسف عام 2002 ، بينما حركة أنصار الدين فتأسست نهاية 2011 على يد إياد آغ غالي ، زعيم سابق للتمرد الطارقي شمال مالي ، و قد حملت لواء الجهاد في الساحل و تطبيق القيم الدينية ، الاجتماعية و السياسية عن طريق العنف .

بينما أضاف صعود حركة أنصارو أو ما يعرف بـ"طلائع حماية المسلمين في إفريقيا السوداء" بعدا آخر لمشهد اللاأمن الذي أخذ يتكشف في المنطقة ، و مع قلة شهرة الحركة مقارنة بغيرها من التنظيمات إلا أن طبيعة و ملامح أهدافها ، ثم نواياها المعلنة تجعل منها حركة جديرة باهتمام الأمن الإقليمي و القاري و ذلك خشية الالتحام مع التنظيمات المتطايرة بين الساحل ، الصحراء و غرب إفريقيا ، و من القرن الإفريقي نحو البحيرات الكبرى .

و لما باتت المنطقة مستهدفة من القوى الغربية لإرضاء شغفها للطاقة ، فقد انعكس ذلك على استهدافها أيضا من الإرهاب العابر للأوطان ، ردا على عملياته العسكرية في الساحل مع التدخل الفرنسي في مالي أو إفريقيا الوسطى ، و غيرها من الدول التي تشهد حشدا كثيفا للوجود العسكري و غير العسكري الغربي بما يفسر أن التحرك الإرهابي في المنطقة جزء من سيناريو التحضير لمشروع سلفي كبير في المنطقة ، تستعد تلك الحركات لإعلانه بعد أن بدأت نذره تتراءى في الأفق القريب .

أما ارتباط الجماعات الإرهابية و العصابات بعلاقات بينية فأمر معروف ، فإن تفشيهما في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر في إفريقيا و تشابك علاقاتهما أصبح يمثل مصدر قلق متزايد على الأصعدة الوطنية الإقليمية و الدولية ، كما وفرت الخصوصية الجيوسياسية لغرب إفريقيا و خليج غينيا ميزات يسرت طرق و قنوات لمختلف أشكال التجارة المحظورة من السلاح إلى البشر .

و تمثل الخريطة المرفقة فيما يلي أهم خطوط تجارة المخدرات ، حيث أصبح بارونـاتها في العالم يدركون المزايا المثالية التي تمنحها منطقتا الساحل و غرب إفريقيا ، فهي منطقة العبور الذهبية من المصدر في آسيا ، خاصة من أفغانستان و باكستان ، أو من أمريكا الجنوبية نحو الوجهة أوربا و منها إلى أمريكا (الدول المنتجة هي : بوليفيا ، بيرو و كولومبيا) و كندا .

و من خلال تحليل معطيات الخريطة ، يبرز خطان لتجارة الكوكايين :

- يمثل **الأول** : سواحل غينيا و غينيا بيساو .
- أما **الثاني** ، عبر خليج البينين ، مرورا بالأراضي النيجيرية ، الغانية ، البينينية و الطوغولية .

و تشير وكالة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة في تقاريرها أن الو م أ تمثل المستهلك الأول للكوكايين في العالم بـ 157 طن (36%) ، تحل أوربا الوسطى و الغربية ثانية بـ 123 طن (28%) ، بينما نصيب إفريقيا هو 5% ، أما غرب إفريقيا 3%([1]) .

الخريطة رقم 14 : طرق تجارة الكوكايين من غرب إفريقيا و الساحل نحو أوروبا الغربية

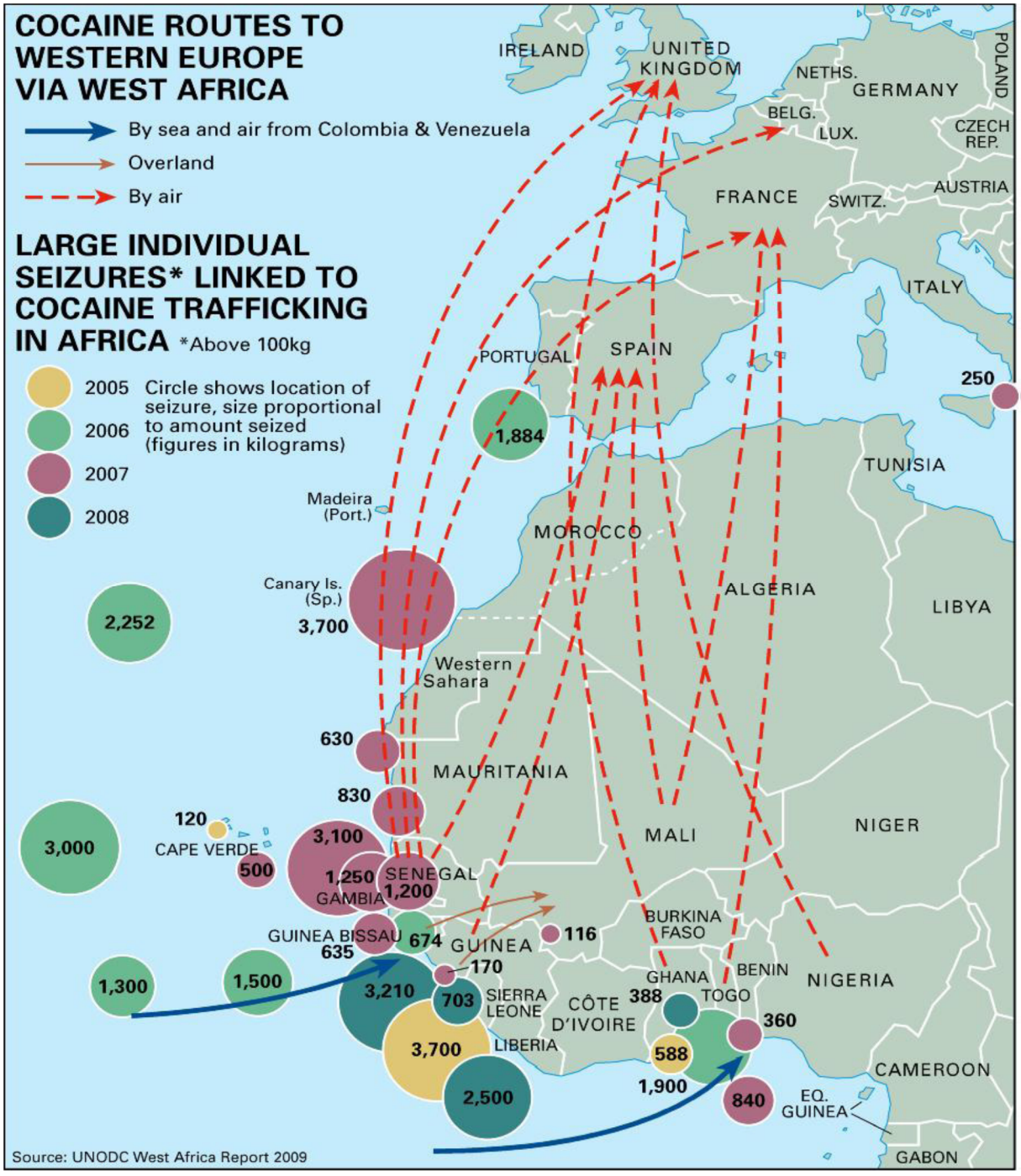

([1]) George Berghezan , "Panorama du trafic de cocaïne en Afrique de l'ouest" , **Rapport du GRIP** , Bruxelles , 6/ 2012 . p 06 .

المصدر : George Berghezan , op.cit , p 07 .

و تكشف تقارير دولية أن تجارة المخدرات تمثل أهم تهديد للأمن في المنطقة ، إذ يعتقد أن الإرهاب يأتي في مرتبة أقل على لائحة التهديدات المتوقعة ، بعد تحول خليج غينيا إلى معبر مثالي لها من المصدر في دول أمريكا اللاتينية نحو شبكات الإجرام المحلية صوب الوجهة الأوربية و الأمريكية .

ففي العام 2007 فقط كشفت قوات الأمن عند كل المداخل برا ، بحرا و جوا عن محاولات بتداول أطنان من الكوكايين في سبعة دول هي : غينيا بيساو ، جزر الرأس الأخضر ، غامبيا ، غانا ، نيجيريا ، موريتانيا والسنغال و تمثل أولى تلك الدول البطن الرخو لهذه التجارة ، و تتجه المنطقة بمستوى ما لتتحول من نقطة عبور إلى منطقة استهلاك واسع النطاق ، و قد ساعد على ذلك عوامل تتراوح بين القرب الجغرافي ثم سلاسة النقل والتنقل على كل المنافذ في ظل بنى و هياكل سياسية فاسدة عفنة ، حيث يثبت واقع الحال تورط نخب من مستويات مختلفة في دوائر صناعة القرار ، كما بات يضرب المثل بدول المنطقة للاستدلال على أن معدلات الفساد تتناسب و تتشابك مع تعقيد عصابات الإجرام العابر للحدود ،كما بات النيجيريون أكثر الشعوب تورطا بحكم ثقل نيجيريا الديمغرافي و معضلاتها السوسيواقتصادية .

و يجمع بين دول المنطقة قواسم مشتركة بأبعاد مجتمعية و اقتصادية كانت لها تبعاتها على المشهد السياسي الذي يبدو متأرجحا من بلد لآخر ، حيث تخوض شعوب المنطقة حربا ضد الجوع و الفقر بمستوى كثافة سكانية تفوق 3,5% لا يناسبها سوى 7% من النمو الاقتصادي ، الذي ما زال طموحا بعيد المنال في كثير من الدول وقد رشحها وضعها الديمغرافي لتتربع عرش العالم ، لكن من حيث أعلى معدلات للزيادة ، من 120 مليون العام 1975 نحو توقعات بـ430 مليون بحلول العام 2020 ، 45% منهم تحت سن 15 سنة ، ما جعل منهم لقمة سائغة للجريمة ، التطرف و الإرهاب في ظل معضلات الصحة وفجوات التعليم التي أخذت تغدو تحديا عالميا ، فوباء إيبولا غدا مع نهاية عام 2014 أهم فجوة صحية تواجها المنطقة و العالم سويا .

أما تحديات البيئة فكشفت أعمق هشاشة و انكشاف أمني في المنطقة ، مع توارد دورات الجفاف و تداعياتها على حياة الإنسان و نظامه الصحي و أمنه الغذائي ، حيث عاشت المنطقة على وقع جفاف نهر فولتا في غانا سنتي 2006/2005 ، المصدر الرئيس للطاقة الكهربائية و المائية لغانا و جاراتها شمالا و شرقا([1]) .

و يأتي الاستغلال المفرط و العشوائي للموارد و الإمكانات الطبيعية كأهم التحديات التي تسببت في إتلاف البيئة الحيوية ، فيشير كثير من المحللين إلى أن مستقبل المنطقة يلخصه مشهد الصراع حول الأرض و الماء في ظل بنية

([1]) Abdel-Fatau Musah , op.cit , p 05 .

مجتمعية و سوسيوثقافية شديدة الانكشاف ، يتنازعها صراع الهويات و الأقليات ، كرسها ضعف إن لم نقل انعدام فلسفة للمواطنة تجعل من حاجات الفرد الأساسية أولى أولوياتها .

و يبدو أن الخوف الأساسي من التهديدات البيئية يتأتى في المقام الأول من أثرها الاقتصادي ، لأنها تقوض دون شك العيش في مناطق بأكملها .

فلا مناص من التأكيد على أن منطقة غرب إفريقيا باتت الوجهة المقبلة لأشكال التهديد الأمني التقليدية والحديثة كما بات ما تفرزه يلقي بتبعاته على الخارطة الجيوأمنية قاريا و عالميا ، مما يفرض اتجاه الدوائر الأمنية لهندسة الاستراتيجيات الكفيلة بكبح جماع هذه المخاطر التي تأخذ طريقها نحو التعولم أمام إتاحة الوسائل لذلك .

المطلب الثاني : تجاذبات المشكلة الأمنية بين الساحل و غرب إفريقيا

عرفنا أن المعضلات الجيوأمنية التي تتخبط فيها دول المنطقة ليست أحسن حالا من تلك التي تكابدها الشعوب في الساحل و الصحراء ، كما بات جليا أن مسائل الهوية ، الأقليات الاثنية و الدينية و تضامن الإرهاب و الجريمة المنظمة تشكل خطرا داهما على وحدة و استقرار جميع الدول في المنطقة وصولا إلى شمال القارة فقد ولد الضغط الذي شهدته تونس ، ليبيا و مصر من أجل الديمقراطية ضمن حراك الربيع العربي فراغا أمنيا استغلته الجماعات الإرهابية و الجهادية كي تجد لنفسها موطئ قدم تعيد من خلاله رص صفوفها في مناطق كانت حكوماتها سابقا تجبرها على التواري عن الأنظار و العمل في الخفاء .

و لما كانت دول غرب إفريقيا فناء الساحل الخلفي ، حتما ستكون امتدادا لمشكلاته ، إذ سيفتح تفجر إقليم أزواد مثلا الباب على مصراعيه أمام سيناريوهات عديدة لدول المنطقة بأسرها ، و سنطرح المواقف والتداعيات على البعض منها على النحو التالي :

ففي **السنغال** ، رغم عراقة التجربة الديمقراطية فيها ، تواجه مشكلة توريث واد الابن للسلطة ، ما ينذر بتفجر حرب أهلية ، موازاة مع تجدد الصراع التاريخي بين الحكومة السنغالية و انفصاليي حركة القوات الديمقراطية في حدود منطقة كازامانس جنوبي البلاد ، إذ سيشكل أي انفصال في دولة مجاورة حجة قوية لمطالب هذا الإقليم الملتهب ، غير أن الإقليم يبقى الوحيد في المنطقة غير المرشح لاجتياحه من الإرهاب العابر للأوطان ، لوعي الجماهير ، و تبني المقاربة غير الأمنية في معالجة هكذا مخاطر .

أما **موريتانيا** مع الدور الذي لعبه الأسلاف الشناقطة كأبرز دعاة القارة الإفريقية الذين أوصلوا الدين الإسلامي إلى أدغال التخوم القصية للقارة السمراء ، حيث ظلوا حتى الحرب العالمية الثانية أبرز حملة الدعوة

الإسلامية في المنطقة([1]) ، فتعيش هي الأخرى على وقع الهوية غير المنسجمة بين المكونين العربي و الزنجي وضمن المكون العربي نفسه ، الذي يضم شريحتي البيضان و الحراطين ، و هم مجموعة هجينة ذات أصول زنجية و ثقافة عربية ، فباتت مشكلات الهوية في ظل التهميش السياسي و الاجتماعي مبررا لانفصال الزنوج عن الكيان الموريتاني الهش([2]) ، علاوة على تهديد القاعدة التي تمثل الخطر الأول للأمن الوطني الموريتاني ، كيف لا و هي التي يمثل مواطنوها 30% من قاعدة التنظيم([3]) .

و تبدو موريتانيا ذات علاقة وطيدة و بنيوية مع بعض مكونات المجتمع الأزوادي ، و صاحبة اليد الخفية في التمرد التي أكد رئيسها الحالي أكثر من مرة أحقية سكان أزواد بتلبية بعض مطالبهم ، بما يلوح بنذر انفجار عنقودي للمنطقة ، التي تعيش أزمات وجودية قد تعصف في أية لحظة بالسلام الهش الظاهري ، و تآكل الوحدة الوطنية بسبب ارتفاع سقف مطالب الشرائح المهمشة من جهة ، وتعنت السلطات من جهة أخرى .

في حين تبدو **نيجيريا** الحاضنة الاستراتيجية للقواعد الجديدة للإرهاب العابر للحدود مع ما توفره المنطقة من مزايا لكل أصناف النشاط و الاتجار غير المشروع ، و بعد انضمام حركة المجاهدين الصوماليين الشباب رسميا لشبكة تنظيم القاعدة ، أصبحت إحدى أضلع "مثلث الإرهاب" في المنطقة ، الذي يضم بوكو حرام و القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي .

و مع أن نيجيريا تمثل القوة البشرية الأولى في المنطقة ، بآداء ديمقراطي متأرجح بين مد و جزر ، و بقدرات اقتصادية هائلة ، في ظل بنى سوسيواقتصادية و مجتمعية هشة ، و لما كانت معنية باختراق التطرف أراضيها ، فهي تحاول عن طريق دورها المهيمن عبر الإيكواس ، خلق محور يكون ظهيرا لمبادرة دول الميدان لصد المخاطر المتدفقة من كل حدب و صوب ، إذ نجحت في أن تكون مفتاح الأمن و التكامل الإقليميين لأكثر من خمسين سنة حتى مطلع الألفية الثالثة ، كيف لا؟ و هي التي أنفقت ملايين الدولارات لوقف نزيف الحرب الأهلية التي كانت ليبيريا مسرحا لها تسعينات القرن الماضي ، علاوة على السعي لدعم جهود الانتقال الديمقراطي المتعثرة إقليميا و مواكبة صيانة الاستقرار السياسي في دول الطوغو و غينيا بيساو .

([1]) الحسين الشيخ العلوي ، **تجمع الساحل الخماسي : تنسيق في ظل التعقيدات** ، على الرابط التالي : (2015/01/10)
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/09/2014921988539708.htm

([2]) الحاج ولد إبراهيم ، مرجع سابق .

([3]) Laetitia Tran-Ngoc , "Monitoring de la stabilité régionale dans le bassin sahélien et en Afrique de l'ouest" , **Note d'analyse du GRIP** , Bruxelles , 12 octobre 2012 , p 14 .

لكن رغم هذا التأثير الإيجابي الذي فرضته و لو بمستوى ما في إدارة الصراعات في المنطقة ، إلا أنها لم تكن بمنأى عن تداعيات المشكلة/الأزمة الأمنية في المنطقة بامتداداتها من الساحل إلى شمال و غرب القارة ، و من شرق نحو وسط القارة و بحيراتها الكبرى .

و رغم كونها من أهم منتجي النفط قاريا و عالميا ، غير أن عائداتها الأسوأ توزيعا هناك ، حيث لا يسطر إلا 1% من النخب على أكثر من 80% من الثروة الوطنية ، 70% تذهب كلها كودائع للبنوك الأجنبية ، في حين يكابد أكثر من 80% من السكان ضنك العيش تحت خط الفقر بأقل من دولار لليوم الواحد([1]) ، فنيجيريا التي تعرف بالمارد الإفريقي ، من الدول التي تشهد أعلى معدلات فساد في العالم .

و يبدو أن بوكو حرام و أنصارو فجرت فصلا جديدا للإرهاب في المنطقة في ظل تجفيف منابعه التقليدية أو على الأقل انحسارها في دول : الجزائر ، المغرب و تونس ، بينما دول كوت ديفوار ، بوركينافاسو ، غانا ، غينيا وغيرها من دول الضفة الغربية التي كانت حتى عهد قريب تعتبر نفسها غير معنية بالإرهاب كونها تعاني فقط صعوبات اقتصادية ، بما لا يخفى أنها ظروف خصبة لإمداد القاعدة بالمقاتلين ، كما أصبحت معبرا للإرهابيين و المجرمين من و إلى معسكراتهم النائمة في الصحراء .

و ها هي **بوركينافاسو** الدولة المرشحة لتكون حلقة الوصل بين الساحل و الصحراء و خليج غينيا بحكم أهمية موقعها الجغرافي و السياسي ، بدا أن التأثير عليها قد يوفر نفوذا نحو غرب إفريقيا و المنظومة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا .

تعد من أهم الدول استيعابا للاجئين الماليين رغم أعبائها الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث يحسب للرئيس بليز كومباوري (Blaise Compaoré) الوساطة في الأزمة المالية بعد انقلاب 2012 ، و إبقاء مناخ الثقة بين بماكو والتجمعات الإقليمية (تحديدا CEDEAO)([2]) ، كما أن التحديات التي تواجهها المنطقة ليست بوركينافاسو بمنأى عنها ، حيث تنشط شبكات التجنيد لصالح التنظيمات الجهادية على امتداد مدن الإقليم في : واغادوغو ، بوبو ديولاسو ، دوري ، هفويا ، توغان و نونا ، حيث بات جليا أن وسطاء التجنيد من أبناء الإقليم ممن يتكلمون اللهجات المحلية ، يجيدون التواصل مع السكان المحليين و على صلة بالمجتمعات الأهلية الإفريقية ، مع دراية واسعة بخبايا الصحراء و تضاريسها([3]) .

([1]) Abdel-Fatau Musah , op.cit , p 07 .

([2]) Laetitia Tran-Ngoc ,op.cit , p 03 .

([3]) الحسين الشيخ العلوي ، تجمع الساحل الخماسي : تنسيق في ظل التعقيدات ، مرجع سابق .

و عليه يبدو البعد الإقليمي للأمن في المنطقة شديد الوضوح ، فالتهديدات ليست معزولة ، حيث تتسبب الجريمة المنظمة و الاتجار بالبشر و تهريب الأسلحة الخفيفة عبر الحدود التي يسهل اختراقها في دوامة من انعدام الأمن ، بما يعرقل التنمية في أي بلد ، و من شأن فشل آليات حل النزاعات المجتمعية أن يزيد من مخاطر تصاعد نزاعات بسيطة إلى حرب أهلية ، و مع أن الضرورات الأمنية لها معان مختلفة باختلاف البلدان و النظم الإقليمية ، إلا أن الاستجابة الأمنية ينبغي أن تكون عابرة للحدود ، فإذا تعاون المجرمون وراء الحدود ، لماذا لا تفعل قوات و أجهزة الأمن الشيء نفسه؟ و ذلك بهدف تجنب الأجندة الخارجية التي ستكون لها تبعات وخيمة على المنطقة ، حال ما تعيشه ليبيا ، مالي و إفريقيا الوسطى بعد التدخل العسكري .

المطلب الثالث : الغرب و جدلية الموازنة بين تحديات المنطقة مقابل التهديد العالمي

من المخاطر التماثلية و غير التماثلية التي تعيش على وقعها شعوب غرب إفريقيا ، ساد الاعتقاد —حتى عهد قريب– أن الإرهاب يأتي في مرتبة أقل بكثير على لائحة التهديدات الفعلية أو المحتملة حاضرا أو مستقبلا و قد كان هذا ذريعة لتبرير الوجود الأمني الدولي في المنطقة و ذلك من خلال المبالغة في التهديد الإرهابي ، حيث عزز هذا الطرح جملة من المتغيرات مثل :

أولا : سقوط النظام في ليبيا ، و ما أدى له من تدفق الأسلحة ثقيلة و خفيفة و مئات المجندين للقتال عبر الحدود .

ثانيا : الصراع التاريخي بين مختلف الهويات المحلية مع حركات الدين ، اللون ، الاثنية و غيرها ، بالإضافة لتورط دول الجوار الإقليمي .

ثالثا : الأزمات التي تعصف بالاقتصاد الأوربي ، جعلت من الثروات الإفريقية ملاذا لتدارك سياسات التقشف القاسية ماليا و مجتمعيا .

رابعا : الخسائر و التنازلات التي بات الاقتصاد و الاستراتيجية الأمريكية مثقلا بها في مناطق النفوذ التقليدية (تحديدا منطقة الخليج العربي) حيث البحث جار عن فضاءات بديلة ، لا سيما مع اشتداد المنافسة مع بعض القوى الصاعدة مثل : الصين ، الهند و روسيا .

و قد بدا أن توجيه الاهتمام العالمي لإعادة تأطير الإرهاب و الإجرام العالمي كتهديد إقليمي و عالمي يجد مبرره في ضرورات الحرب العالمية على الإرهاب ، التي تتحول دوريا إلى محج أمني و سياسي لأغلب دول المنطقة وشكلا جديدا للشراكات مع القوى الأجنبية خشية التأثير المتزايد لهذه المخاطر ، إذ يتردد كثيرا الارتباط بين تنظيم القاعدة و الحركات المحلية ، رغم أنه من الصعب الاستدلال على حقيقة الوصل أو حتى لا جدواه .

بالنسبة للقوى الأوربية تحديدا **فرنسا** و **بريطانيا** ، فنفوذهما في غرب إفريقيا ليس جديدا ، فقد فرض الإرث التاريخي أن تكون المنطقة وجهتهما الأولى للموارد و الطاقة .

إذ أن فرنسا لطالما فرضت رقابة لصيقة للبيئة الأمنية في معظم دول الإيكواس ، أما بريطانيا فتركز نفوذها و معه تأثيرها على دولتي غانا و نيجيريا بحكم ثقلهما السياسي و وزنهما الاقتصادي و الديمغرافي ، فكانت المحصلة اختراقا نوعيا للمنطقة و القدرة على تقديم إملاءات لها ، و إذا كان الوجود الفرنسي ينصرف لحماية قواعده العسكرية في دكار ، بوراك (كوت ديفوار) و لومي ، في حين نجحت نظيرتها بريطانيا في استزراع وكالاتها الإنسانية على غرار مؤسسة أوكسفام([1]) ، مقابل تحول الو م أ إلى لاعب مهم خاصة في السنغال و غينيا و نحو ذلك .

هذا و قد دخل **الاتحاد الأوربي** حديثا على خط المنافسة ليرث عرش القوى الاستعمارية التقليدية منها و الحديثة ، و يغدو مع مرحلة ما بعد الاستقلال أهم شريك تجاري للمنطقة ، فدول الإيكواس وحدها تزود الاتحاد بـ80 ، 15 و 10% من احتياجاته من الكاكاو ، المطاط و الثروة السمكية على التوالي ، ليرتفع حجم الصادرات إلى حدود الضعف من 8,8 بليون دولار ، نحو 14 بليون دولار في ظرف لا يتجاوز ثلاث سنوات (2002-2005)([2]) .

كما ارتفعت حاجة أوربا للبترول و الموارد المعدنية الإفريقية الغربية من 48 إلى 69% في نفس الفترة ، تلبية لتوسع الاتحاد شرقا و جنوبا و تعقد نسيجه الصناعي ، مما يبقيه في حالة نهم دائم للموارد .

أما **الولايات المتحدة الأمريكية** فوجدت في خليج غينيا متنفسا للعلاقة الفضة مع جاراتها الإقليمية وأهم مورد عالمي للطاقة : فنزويلا ، ثم أزمة الخليج العربي التي أصبحت تتذمر منها أمريكا ، فمقابل حصولها على النفط مضطرة لتقديم تنازلات جمة سياسية و اقتصادية ، من قبيل : إدارة الصراع العربي الإسرائيلي ثم حماية النظم التسلطية التقليدية في المنطقة التي يبدو أن شعوبها لم تعد تطيقها و تسقط الآن الواحد تلوى الآخر فالاتجاه للبحث عن مصادر بديلة و عذراء للطاقة في العالم يبدو خيارا لا رجعة فيه ، و قد تكون الوجهة غرب إفريقيا .

و تشير تقديرات إلى أنه بحلول العام 2007 تجاوزت نيجيريا المملكة العربية السعودية كأكبر ثالث ممون نفطي

([1]) Abdel-Fatau Musah , op.cit , p 10 .

([2]) Idem .

لأمريكا ، حررت معه أكثر من 41 مليون برميل مقابل 38 مليون من قبل المملكة العربية السعودية([1]) ، حيث باتت تمول المنطقة أمريكا بحاجاتها الطاقوية في حدود 20% و النسبة مرشحة لتصل بحلول العام 2015 بين 25 و 30% ، بما يعادل 70% من إجمالي الواردات الأمريكية من القارة .

كما أصبح جلي أن التعزيزات العسكرية الأمريكية في القارة ، جاءت من مدخل ضمان و حماية تدفق الإمدادات الطاقوية ، حيث غدا أهم عنوان للمرحلة هو تهديد الأمن الطاقوي الأمريكي ، و من خلال اتجاهها لهندسة مبادرات للدعم و المساعدة العسكرية و اللوجستيكية ، لم تكن قضايا الإرهاب و الجريمة المنظمة غير ذريعة لها (التي سنأتي للتفصيل فيها في محطات قادمة من هذا البحث) .

و من ناحية أخرى الإشراف على عملية الانتقال السياسي ، بما يمهد الطريق لوصول نخب تقبل بها أمريكا و ترضاها ، فوجود "زعماء أقوياء" (Strong Leaders) يجنبها التورط المباشر ، الذي هي على يقين بلا جدواه رغم أنها لم تعد تجد حرجا في الموازنة بين التهديد المحلي و التهديدات العابرة للحدود ، فقد اعترف سفير أمريكا السابق لدى نيجيريا **جون كامبل** أن تنظيم بوكو حرام لا يجب إلا النظر إليه باعتباره تهديدا عالميا ، كما أكدت مجلة النيوزويك الأمريكية أن جميع الدول غربية وإقليمية لها دور تؤديه لوقف نزيف المنطقة أمنيا و مجتمعيا([2]) .

و يبدو أن الانسحاب الأمريكي من دوائر الصراع في أفغانستان و العراق سيكون لصالح اختراق جديد لغرب إفريقيا و خليج غينيا بيساو ، التي تعتبر منفذ العبور الحيوي للمخدرات نحو سوق الاستهلال الأوربية و الأمريكية على السواء ، لذلك أصبح واضحا أن امتدادات الأمن القومي أصبحت هي الأخرى متخطية للقوميات ، رغم اكتساب مفهوم الأمن لمعان مختلفة في بلدان مختلفة تلامس عقدة اللاأمن عند الغرب .

أما **الصين** فظهر دورها العالمي بالتزامن مع بروزها كعملاق اقتصادي ، تحولت معه إلى ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم .

و إذا كان البعض يرى أن نظرة الصين للقارة تختلف عن التصور الأوربي الذي لم ينجح في نزع عباءته الكولونيالية ، بدا للوهلة الأولى أن التوجه الصيني تنموي ، حتى النخب النافذة في المنطقة لم تنفك ترى في الشريك الصيني استثمارا للمنطقة للنهوض ضد الفقر و تحقيق التنمية ، التي أثبت واقع الحال أنها عوامل رئيسية لانعدام الأمن ، فافتقار الشعوب إلى آفاق اجتماعية و اقتصادية من شأنه زعزعة الاستقرار المجتمعي ، لما له من تبعات على القطاعات الأمنية الأخرى .

([1]) Abdel-Fatau Musah , op.cit , p 11 .

([2]) أزاد عيسى ، **التهديد الإقليمي لبوكو حرام و احتمال التدخل الغربي لاحتوائه** ، على الرابط التالي : (2015/01/10)
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/2014817112822788903.htm

و يبدو أن إستراتيجية "**رابح/رابح**" (win/win) التي انتهجتها القوة الناعمة الصينية في القارة قد أتت أكلها من خلال رفع سقف المنح و القروض في مختلف اللقاءات التي جمعت الطرفين ، و نسجل هنا ارتفاع مساعداتها للتنمية من 1,8 بليون دولار إلى 10 بليون سنويا ، كما فتحت باب القروض الميسرة من 24 بليون إلى 100 بليون دولار بحلول العام 2010 بوساطة صندوق التنمية الأفرو-صيني([1]) .

و مع أن الاختراق الصيني للمنطقة يثير حفيظة القوى الكبرى ، إلا أنه يبدو أن الصين استثمرت في عقود التهميش و العزلة التي فرضها الغرب على القارة ، انشغالا عنها بمناطق نفوذ أكثر حيوية ، أو هفوة إدراكية نجحت الصين في اقتناصها ، كما بات واضحا أن الشركات الصينية العاملة في المنطقة مغامرة عكس نظيراتها الغربية ، التي لطالما فرضت سلما للشروط و الضرورات الأمنية و السياسية تحفظ زحف نشاطها الاقتصادي ويبدو في هذا أنها ضيعت على نفسها الكثير هناك ، و تحاول الآن بشتى الطرق استدراكه ، إما عبر نافذة الحرب العالمية على الإرهاب ، أو من زاوية استزراع الديمقراطية و حتى من بوابة إنسانية .

و هاهي **إيران** تقيم مئات المشاريع الاقتصادية الكبرى بدول السنغال ، غامبيا ، مالي ، سيراليون ، بنين ونيجيريا ، غانا وكوت ديفوار و آلاف المشاريع الصغيرة و المتوسطة في ذات الدول بالإضافة إلى النيجر ، تشاد وبوركينافاسو ، ليبيريا و غينيا ، و بدرجة أقل في موريتانيا .

وخلال عقدين من الزمن تعاقب رؤساء إيران الثلاث (رفسنجاني ، خاتمي و أحمدي نجاد) على القيام بزيارات متتالية رفيعة المستوى و بوفود كبيرة إلى هذه الدول ، وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية المشتركة ، هذا التوجه الذي برعت فيه إيران حقق لها مكاسب عديدة([2]) ، كما لعبت البعثات الدبلوماسية الإيرانية دورا محوريا في إقامة شبكة علاقات عامة مع النافذين و رجالات المجتمع المدني و الطيف السياسي ، و كان لبعض رجال الأعمال اللبنانيين دورا خفيا مع عصابات الجريمة المنظمة في تهريب الماس و السلاح من و إلى دول المنطقة .

و رغم أن الدور الإيراني في المنطقة لازال في مرحلة التبرعم و لا يشكل تهديدا للمصالح الغربية الحيوية ، لكن إيران متمسكة بتمركزها هناك عبر إقامة مشاريع صغيرة نجحت من خلالها في اختراق المجتمعات المحلية ، رغم أن النفوذ الذي تسعى إليه إيديولوجي ديني في المقام الأول .

([1]) Abdel-Fatau Musah , op.cit , p 13 .

([2]) الحسين الشيخ العلوي ، **صراع الإرادات السعودي-الإيراني في منطقة الساحل و غرب إفريقيا** ، سلسلة تقارير الجزيرة ، 24 نوفمبر 2015 ، على الرابط التالي : (2015/12/01)

http://studies.aljazeera.net/reports/2015/11/201511191034176386 18.htm

و عليه يبدو أن الاستجابة الإفريقية للمطالب الغربية ، أوربية كانت أم أمريكية ، ثم صينية ، يعني مزيدا من التقويض لسيادة الدولة ، كما قد تتحول إلى محج لأولئك الذين يحملون المشاعر المعادية للنفوذ الغربي .

و يبدو أن دان غلاسبروك كان محقا في تأكيده على أن العديد من الإخفاقات الحالية ، بما في ذلك الحروب الأهلية و الصراعات التي تعيش القارة على وقعها ، غالبا ما تكون نتاجا لتدخل أجنبي ، الذين سرعان ما يعودون بعد ذلك و يبدون على استعداد لتقديم الدعم و المساعدة ضد الأطراف التي كثيرا ما ساعدوا على إيجادها([1]) فكان التدخل العسكري من بين الخيارات في مالي ، نيجيريا وكوت ديفوار ، ليبيا ، السودان و إفريقيا الوسطى على مدى العقدين الماضي و الحالي .

هنا يثور التساؤل عن الدور العربي ، الذي إلى متى ستبقى دوله مجرد متلقي للسياسات و الإملاءات الغربية خاصة و أن الساحل و غرب إفريقيا فيما يكابدانه من تحديات و مخاطر على مرمى حجر منها و لن سلم منها أي أحد .

المبحث الثاني : المستقبل الجيوسياسي لأمن الدائرة المغاربية

إذا كان المغرب العربي جزءا لا يتجزأ من إفريقيا بحكم الجغرافيا ، فإن الوضع مختلف تماما سياسيا واقتصاديا ، إذ لا يمثل وحدة سياسية أو اقتصادية أو فاعلا استراتيجيا ، فهو منسلخ عن جسده الجغرافي لأن وجهته شمالية أوربية تحديدا ، إذ يبدو جليا أن نداء البحر أقوى من نداء الصحراء ، نظرا لقوة الجاذبية الأوربية لكن المنطقة تعرف نوعا من الاهتمام المتجدد بإفريقيا مرده تنامي الإرهاب في الساحل و الهجرة السرية الإفريقية([2]) .

و على الرغم من أن المنطقة المغاربية ظلت هامشية من وجهة أمريكية ، عكس منطقة الشرق الأوسط التي ظلت محور الاهتمام الاستراتيجي ، غير أن الأولى تستعيد أولويتها في الأجندة الأمريكية ، أمنيا من خلال إمكانية تسجيل تفوق في الحرب العالمية على الإرهاب ، مغاربيا ، متوسطيا و حتى في الساحل و الصحراء و منح الطاقة ، فرص الاستثمار و التبادل الحر ، علاوة على مضاعفات ملف الصحراء الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية المثيرة للحساسية([3]) ، رغم ظهور تفاعلات فوق إقليمية تتجاوز الإطار المغاربي من الارتكاز على المنطقة لتشكيل التحالفات تجاه الشرق الأوسط ، فهاهي موريتانيا تكافأ على تطبيعها العلاقات مع إسرائيل ومواجهة

([1]) أزاد عيسى ، مرجع سابق .

([2]) عبد النور بن عنتر ، "العلاقات المغاربية الإفريقية" ، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** ، عدد 04 ، فبراير 2011 ، ص 01 .

([3]) Abdennour Benantar , "Regain d'intérêt américaine pour le Maghreb : quelques réflexions préliminaires" , In : **les Etats –Unis et le Maghreb** : **regain d'intérêt**? , sous la direction de Abdennour Benantar , (Alger : CREAD, 2007) p 06 .

تحدي انتشار السلاح و وصوله إلى أيدي الجماعات المتطرفة و المناوئة ، ثم المنافسة الأمريكية الأوربية فالأخيرة تعتبر المنطقة بفعل التاريخ و الجغرافيا ميدانا محفوظا لها .

و يختلف وزن و حجم أطراف الدائرة المغاربية كل على حدى ، و يجد ذلك الاختلاف ضالته في متطلبات الأمن و الحسابات التي يقدمها أي منها في قراءة التهديدات الصلبة و اللينة التي باتت تنتجها البيئة الساحلية ، فمتطلبات و ضرورات الأمن الجزائري تختلف عن نظيراتها في موريتانيا ، أو ليبيا ، أو المغرب و بذلك أصبح الرسو السياسي المغاربي في الساحل الإفريقي محل خلافات ليس فقط بينية ، بل إفريقية و أصبح الساحل بين مطرقة صراع النفوذ المغاربي و سندان التنافس الأجنبي .

المطلب الأول : التحرك الجزائري في الرواق الساحلي

في الوقت الذي تنبئ فيه الأزمة المالية عن كابوس أمني و إنساني مطبق ، تتطلع دول الجوار التي ينتابها القلق إلى الجزائر لإدارة الصراع ، التي ترغب باستمرار أن يعترف بها كدولة إقليمية قائدة و محورية ، مقابل القلق الذي يساورها (دوائر صناعة القرار في الجزائر) من الانزلاق إلى المستنقع الصحراوي ، حيث بدت غير قادرة أو بالأحرى مترددة في الحفاظ على الاستقرار في فنائها الخلفي ، و هو مقصد يتحقق بفكرتين أو تصورين هما : تبلور عقيدة أمنية واضحة و قرارات و إجراءات تتكئ عليها الدبلوماسية الجزائرية ، تكون منطلقا لتفسير السلوك الخارجي .

الفرع الأول : متطلبات العقيدة الأمنية الجزائرية

نشير بداية إلى أن عقيدة الأمن القومي لأي بلد تختصر مجموع الآراء ، الاعتقادات و المبادئ التي تشكل نظاما فكريا قادرا على تقديم قراءة جيدة للتهديدات و المخاطر التي تواجهها([1]) ، فهي تمكنها من تفسير الأحداث ، التفاعل معها ، و امتلاك أدوات الرد الناجع و السريع ، بما يمكن الفاعلين الأمنيين من تحقيق أهداف المجال الأمني للدولة ، على كافة الميادين و المستويات .

و الجزائر امتلكت هذه العقيدة منذ السنوات الأولى للاستقلال ، ساهم في بلورتها عوامل كل من التاريخ و الجغرافيا و الايدولوجيا ، التي أصبحت مع مرور الوقت المرتكزات المفتاحية لتلك العقيدة .

بداية يشير **العامل التاريخي** إلى أثر ثورة التحرير الوطني التي رسمت أولى معالم الدبلوماسية الجزائرية أصابت المشروع الحضاري الأوربي في مقتل ، و أثبتت أن رسالة التمدين ليست سوى شعارا مزيفا يستهدف

([1]) صالح زياني ، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة" ، **مجلة المفكر** ، عدد 05 ، مارس 2010 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 290 .

طمس الثقافة و الهوية الوطنية ، و باتت جزائر ما بعد الاستقلال ترى نفسها قائدا لحركات التحرر الإفريقية والعالم ثالثية عموما ، و مع أن الشرعية الثورية مثلت أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية ، حيث رفعت تحديات عملية البناء الوطني فهي تستثمر في رسم التزاماتها داخليا و خارجيا .

و مع تآكل هذه الشرعية التاريخية في زخم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي ظاهرة العولمة ، إلا أن تأثير الهاجس التاريخي ظل حاضرا و يطبع السلوكية الأمنية لصناع القرار في ما تعلق بالقضايا المفصلية من قبيل التطبيع مع إسرائيل أو التعاطي مع نظم الحكم العنصرية و التمسك بمبدأ رفض الوجود العسكري على أراضيها رغم الإغراءات خاصة الأمريكية منها .

أما موجة الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة ، فكانت من بين من مست جيران الجزائر الشرقيين (تونس و ليبيا) لم تحجم بدورها عن إعلان موقفها في ترك الشعوب تصنع تاريخها ، مقابل احترام سيادات الدول و الامتناع عن دعم المعارضة أو الحكومات([1]) ، و هو موقف اتهمت من خلاله أطراف قصور السياسة الخارجية عن التحلي بنزعة استباقية ، كما فعلت دول كثيرة ، لكن ما انفكت تدعم الجزائر سياسة اللاموقف نأيا بنفسها عن السقوط في مستنقعات هي في غنى عنها نتيجة لما خبرته فيما مضى .

أما **المحدد الجغرافي** فيرصد موقع الجزائر الجيوسياسي في نقطة تقاطع استراتيجية بين كيانين ضخمين الأول شمالي يمثله الاتحاد الأوربي ، بينما الثاني هو العمق الإفريقي ، و قد جعل هذا الموقع من الجزائر([2]) :

- عاشر أكبر دولة عالميا مساحة ، الأولى إفريقيا و مغاربيا .
- الدولة المغاربية الوحيدة التي تجمع حدودها كل جيرانها ، 40% من مساحة المغرب العربي و 47% من ناتج دخله الخام .
- تحتل المركز الخامس عالميا في احتياطات الغاز و الرابعة عشر للبترول ، المرتبة اثني عشر من حيث الإنتاج و التاسعة على مستوى الصادرات ، هي ثالث مصدر للغاز و ثاني ممول لأوبا بنفس المادة .

لا شك تبعث الأرقام برسالة قوية من أن الجزائر مؤهلة لتكون فاعلا في العلاقات الدولية و ليست مفعولا فيه كما جعلتها هذه القدرات الطاقوية و الجيوسياسية دولة محورية للأمن في المنطقة في نظر الفاعلين الدوليين ، حيث يتقاسم الأدوار هناك عدة عوالم من أوربا ، إلى إفريقيا و المنطقة العربية ، ما جعل الأمن الجزائري منكشفا على

([1]) Salim Chena , "Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine" , **Hérodote** , N°142 , la Découverte , 3e trimestre 2011 , p 111 .

([2]) Abdelhamid Merauani ," La dimension stratégique de l'Algérie dans l'ensemble méditerranéen : atouts , enjeux et limites" , In : **le Maghreb stratégique** , éditeur : Jean Dufourcq , NDC , occasional paper 6 , Rome , June 2005 , pp 18-21 .

عدة جبهات : من جو المزاحمة و الإرباك مغاربيا نحو الساحل المضطرب الذي بات ممرا لكل المخاطر ، ثم هواجس الأمن الإفريقي مع التوظيف السياسي للأزمة و تسويقها نحو فواعل إقليمية من قبيل الإيكواس بإيعاز من أطراف خارجية ممثلة في فرنسا و الو م أ .

و مع أن التزام متطلبات الأمن القومي الجزائري ارتبطت في المقام الأول بدعم حركات التحرر و القضايا العادلة ، إلا أن التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة و على رأسها الانكشافات الأمنية ، اتجهت هذه العقيدة للارتكاز على عناصر جديدة تأمها قضايا محاربة الإرهاب ، تجارة المخدرات و أمن الدولة ، أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل فاضح في صياغتها([1]) .

و أخيرا ظل **البعد الإيديولوجي** بثقله أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية ، إذ مثلت الإيديولوجية الاشتراكية لأكثر من ثلاثة عقود منذ الاستقلال مصدر إلهام لصناع القرار ، و بحكم مناهضتها للاستعمار والإمبريالية عرضت نفسها كقائد للعالم الثالث([2]) ، و رفعها شعارات العدالة الاجتماعية باتت وعاء للتدبير الجزائري للعلاقات الدولية ، و تشكيل وعي النخب الحاكمة بالقضايا العادلة و النضال المشروع للشعوب من أجل الاستقلال و التحرر من دعم القضية الفلسطينية إلى الالتحام بالمسائل الإفريقية كدائرة انتماء و تحرك جيوسياسي .

هذا و كان للثقل التاريخي ، السياسي ، الاقتصادي ، الجغرافي و السكاني أثره في صياغة التصور الأمني الجزائري وفق ما عبر عنه بالتوازن الطبيعي في المغرب العربي([3]) ، حيث ظلت الجزائر على عكس جاراتها ملتزمة بخياراتها الدستورية و المؤسساتية التي يعكسها الخطاب الرسمي و التوجهات الاستقلالية للبلاد ، و هو ما يختصر مجموعة من الثوابت التي تتراوح بين عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و ضبط إيقاع التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية ، مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمورد مهم لفهم التفاعلات الخارجية الجزائرية .

و مع أن العارفين بالشأن الجزائري يتهمون هذه العقيدة الأمنية بالقصور و الوقوع في فخ الإيديولوجية والسير بثوابت تآكلت و تجاوزها الزمن في عصر التحولات الهيكلية و البنيوية الجذرية ، إلا أن الدوائر المهتمة في الجزائر اعتبرتها استخلاصا للدروس من الاحتقان الداخلي الدموي الذي خبرته لعقود ، حيث أدت عزلة و ترهل نظام الحكم إلى شرخ عميق بين النخب الحاكمة و عموم الجماهير متبوعا بأزمة اقتصادية و مجتمعية ، أدركت

([1]) صالح زياني ، مرجع سابق ، ص 291 .

([2]) Salim Chena , op.cit , p 110 .

([3]) عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوربا و الحلف الأطلسي ، مرجع سابق ، ص 41 .

معها الجزائر أن التدخل الأجنبي سيكون وبالا على المجتمعات ، من قبيل الدور القذر الذي لعبته فرنسا في الأزمة الجزائرية و دور بعض دول الجوار سواء المغرب أو ليبيا في ظل سواد مناخ المزاحمة الإستراتيجية على الاستئثار بالزعامة الإقليمية ، ثم تفاعلات القضية الصحراوية التي لا زالت الجزائر تديرها بمنطق دفاعي و ليس هجومي حيث تنصب عقيدة الأمن القومي عند مبدأ عدم القبول بأي تغيير إقليمي في منطقة أمنها دون الاتفاق معها .

و قد كان لانهيار الاتحاد السوفييتي و اضمحلال إيديولوجيته أثره البالغ على توجهات أولويات الأمن الجزائري التي اتجهت محليا على ضوء إدارة الصراع و الاحتقان السياسي و المجتمعي الداخلي ، اختزلت تجربة مريرة ضد التطرف ، العنف و الإرهاب ، إذ لطالما دعت إلى ضرورة وضع أسلوب عمل دولي من شأنه حماية البشرية من خطر لا يعترف بأية حدود سياسية ، كما لا يحترم أي قيم دينية أو ثقافية([1]) ، و إن كنا لسنا هنا بصدد تقييم آداء النظام ، إلا أن الجزائر خرجت بخلاصة دروس جعلتها شريكا دوليا واعدا في مكافحة الإرهاب و العنف إقليميا و دوليا و في التعاطي مع القضايا الإقليمية و التهديدات القادمة من الساحل ، حيث ما تزال متمسكة بخيار الحل السلمي وفق مقاربة تعاونية إقليمية لا التدخل العسكري ، الذي إن لم تعتبره الجزائر الخيار الأمثل فهي لا ترفضه مطلقا .

نصل مما سبق إلى أن منطلقات العقيدة الأمنية الجزائرية تأثرت بعوامل و محددات تختصر التجربة المجتمعية منذ الاستقلال حتى الوقت الراهن ، حيث أدرك أخيرا مهندسوا هذه العقيدة أن المخاطر اللينة باتت التهديد الجسيم في زمن عولمة المخاطر ، مما يلح على ضرورة تطوير مقاربة ناجعة لإدارتها و تفادي مفرزاتها ، خاصة مع انكشاف الأمن القومي على عدة جبهات : مغاربية ، متوسطية ثم ساحلية إفريقية .

الفرع الثاني : الجزائر في مواجهة المخاطر المتدفقة من الفناء الخلفي

رغم أن الدستور الجزائري يعد من أكثر الدساتير إفريقية ، إذ يؤكد على اعتزاز الأمة الجزائرية بالانتماء الإفريقي إلا أن هذا الإقرار لم يشفع لهامشية الدائرية الإفريقية مقارنة بالدائرتين العربية و المتوسطية ، أم أن الجزائر انتظرت تفجر الساحل على كافة المستويات لتستفيق من غيبوبتها الهوياتية و توجه أنظارها جنوبا نحو المنطقة!

تمثل الجزائر بحكم موقعها الجغرافي قلب منطقة جيوسياسية مغاربية قريبة من أوربا ، يفصلها عنها المتوسط و في الجنوب تشكل الصحراء عمقها الإفريقي مع تموضعها في اتصال مباشر مع إفريقيا السوداء ، اضطرت إلى النظر للساحل باعتباره ممرا لكل المخاطر ، و يجمع التصور الاستراتيجي الجزائري إزاء الساحل المؤشرات التالية :

([1]) امحند برقوق ، "التعاون الأمني الجزائري – الأمريكي و الحرب على الإرهاب" ، **أوراق كارنيجي** (تعليق على حدث) ، بيروت 16 حزيران/يونيو 2009 .

1/ تزعم خطاب "الساحل للساحليين"([1]) ، الذي إن وجد الصدى المطلوب لدى الجيران ، لكن تنقصه الفعالية المطلوبة نتيجة ضعف دول الساحل و استثمار الأطراف الخارجية في تنافسية المحاور بالمنطقة مغاربيا ، ساحليا و ساحليا–مغاربيا .

2/ لطالما كان الساحل الشغل الشاغل للحكومات الجزائرية لأسباب متعددة ، و يكفي القلق من تطور مسألة الطوارق ، تفجر الإرهاب ، الجريمة المنظمة و جحافل الهجرة الإفريقية .

فالدبلوماسية الجزائرية تتحرك في فضائها الجيوسياسي الإفريقي مدركة أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم تختصر معضلات الهشاشة السياسية و المؤسساتية ، ضعف الهوية و تنامي الصراعات الاثنية ، ثم تفكك البنى الاقتصادية و الاجتماعية ما سمح باستفحال الإرهاب العابر للأوطان و مختلف أشكال العنف البنيوي([2]) .

3/ تمثل معضلة الطوارق أم الانشغالات الأمنية في الساحل و مع أن الجزائر لطالما كانت الإدارة الفعالة للقضية إحدى ركائز استراتيجيتها في المنطقة ، إلا أنها نظرت إليها من زاويتين :

الأولى : النظر بنوع من التعاطف للرجل الأزرق ، إذ كانت من أوائل الدول المعترفة بحقوق الأقلية و ترى أنه يتوجب على دول و حكومات المنطقة معالجة المطالب المشروعة للأقلية ، فالحل السياسي هو السيناريو الأمثل و لطالما احتضنت لقاءات الأطراف المتنازعة و الحكومات المعنية خاصة في النيجر و مالي .

الثانية : رغم هذا التعاطف ترفض الجزائر التعامل مع الحركات الانفصالية أو أي تكتل سياسي أو اجتماعي أو عرقي يحمل مطالب يمكن أن تهدد الوحدة الترابية لدول المنطقة([3]) ، و لن يتحقق ذلك ما لم يتم تحييد دور العامل الخارجي ، و تؤكد الجزائر على معطيين تتأسس عليهما نظرتها لتحدي الطوارق فوق الدولتي :

- ضمان الفصل بين حركات/أطراف التمرد/الصراع في الساحل عن الحركات الجهادية المتطرفة ، التي تنضوي تحت عباءة القاعدة و مختلف فصائلها ، مما يحقق غايتين في الآن عينه :
  - معالجة المطالب المشروعة للطوارق .
  - ضرب الحركات الإرهابية و قطع الإمداد عنها كائنا أو ممكنا مع أطراف التمرد .

([1]) Salim Chena , op.cit , p 114 .

([2]) بوحنية قوي ، **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي** ، على الرابط التالي : (2013/08/27)
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/2012631042920890 4.htm

([3]) يحي زبير ، **الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل : منع الحرب و مكافحة الإرهاب** ، على الرابط التالي : (2013/08/27)
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/11/201211289594704997.htm

- التزام الجزائر بقضايا الساحل كان و لا يزال مدفوعا بمكافحة الإرهاب و ليس محاربة التمرد ، رغم أن البعض اعتبره موقفا مبهما إلا أنها مقاربة انتظار و ترقب دون التورط([1]) ، رغم أن التريث و الحذر أو الارتباك في بعض الأحيان قد يكون دلالة على غياب رؤية استراتيجية .
- سعي الجزائر لاستيعاب مطالب طوارق مالي الاستقلالية خوفا من تأثير دومينو الانفصال على الأقلية المنتشرة في مالي ، النيجر ، ليبيا ، الجزائر و بوركينافاسو ، إضافة إلى أن أي تدخل أجنبي سيزيد الأزمة تفاقما من خلال التوظيف الخارجي للمسألة .

4/ مع أن الساحل ليس فقط بؤرة حرجة للأمن القومي الجزائري بل كذلك منطقة نفوذ طبيعي للجزائر وهو أمر معترف به من الفاعلين الإقليميين و حتى الدوليين ، و إن كان ذلك الاعتراف على مضض في أحيان كثيرة ، بداية من دول الدائرة الأولى ثم الثانية للفناء الخلفي للامتداد الإقليمي للجزائر ، و الذي أضحى ساحة للتنافس الاستراتيجي في ظل المزاحمة المغربية و السلوك المربك الليبي لإسقاط حلم الزعامة الجزائري .

المطلب الثاني : المغرب و الساحل : من الإطلالة الأطلسية إلى دعم التنمية في الساحل

تعد منطقة المغرب العربي إقليما جيوسياسيا بهوية تاريخية تكرست عبر قرون طويلة ، تأرجحت الدولة المركزية بين مختلف وحداته ، على أن المغرب الأقصى كان الأكثر حظوة بموقع المركزية في أغلب الفترات التاريخية([2]) ، و لا نختلف على الأهمية الجيوسياسية للموقع الذي يحتله المغرب ضمن المنطقة المغاربية التي تمثل نقطة الارتكاز الجغرافي للأمن الغربي ، أمريكيا كان أم أوربيا ، كما أن هويته الهجينة بين الانتماءات : العربية والإسلامية ، الإفريقية و المتوسطية ، ساهمت في حسم الموقف المغربي مبكرا زمن الحرب الباردة ليكون واحدا من أقرب الحلفاء الاستراتيجيين للو م أ ، متلافيا تأرجحا طويلا بين الشرق و الغرب([3]) .

و تشير البحوث إلى أن المغرب لطالما كان حليفا تقليديا لأمريكا ، من تاريخ التوقيع على معاهدة الصداقة معها عام 1787 ، ليتحول الآن إلى أهم حليف خارج حلف الناتو ، علاوة على أنه الحليف الأول ذو الثقل

([1]) أنوار بوخرص ، "الجزائر و الصراع في مالي" ، **أوراق كارنيجي** ، أكتوبر 2012 ، ص ص 12-13 .

([2]) وليد عبد الحي ، "العلاقات المغربية الجزائرية : العقدة الجيوستراتيجية" ، **سياسات عربية** ، عدد 6 ، كانون الثاني/يناير 2014 ، ص 32 .

([3]) م.م مجيد كامل حمزة ، "العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 و آفاقها المستقبلية" ، **المجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العدد 36 ، 2011 ، ص 128 ، على الرابط التالي : (2014/01/10)

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=35992

مغاربيا([1]) ، حيث استثمر المغرب في هذا التحالف على ضوء الاستفادة من المساعدات المالية و العسكرية الأمريكية و من صديقاتها من دول الخليج ، في مقدمتها المملكة العربية السعودية ، مقابل بعض التنازلات السياسية منها قبول دولة إسرائيل في النظام الإقليمي الشرق أوسطي و اتجاه بعض الدول العربية نحو التطبيع .

لا شك أعطى هذا دفعا قويا للسياسة الخارجية المغربية للرهان على التأييد الأمريكي للقضايا المصيرية من قبيل :

- الملفات السيادية : ملف الصحراء الغربية و مدينتي سبتة و مليلية و الجزر المجاورة لهما ، ضمن نطاق الوحدة الترابية للدولة .
- الهواجس الأمنية و العسكرية مثل : الهجرة ، الإرهاب و مسيرة الإصلاح الديمقراطي .

هذا الأخير نجحت المغرب في تفادي كبوته من خلال مقاربة ناجحة للحكم في الموازنة بين إرادة الإصلاح السياسي و الدستوري و امتصاص غضب الجماهير ، التي لم تناد بإسقاط النظام على الشاكلة التونسية و المصرية ، إنما تحجيم صلاحيات المؤسسة الملكية على شاكلة الملكيات البرلمانية الدستورية المقيدة في الغرب و جاءت الإصلاحات متجاوزة لسقف المطالب ، رشح هذا المغرب لتكون ضلعا لا غنى عنه في الحرب العالمية على الإرهاب ، و هي التي تستجيب للمعايير و الضمانات المطلوبة غربيا ، حتى و إن أفرز ذلك تنافسا أوربيا أمريكيا كان المغرب المستفيد الأكبر منه .

و تشير الأدبيات إلى أن المشكلة الأساسية التي تعانيها المنطقتين المغاربية و الساحلية هو غياب ثقافة أمنية مشتركة([2]) ، ما انعكس على ضبابية تحديد الخطر بدقة و تقديم قراءة مشتركة للتهديدات المحدقة ، مع أن التحولات الجسيمة التي يعيشها الساحل وفرت فرصة ذهبية للتعاون الوثيق مغاربيا ، ما انعكس على أمن المنطقة احترام سيادتها و تنميتها ، لكن السائد هو عكسي تماما ، إذ تحولت إلى منبر جديد للمناورة السياسية و المزاحمة الجيوسياسية بين المغرب و الجزائر من جهة و بين بعض دول الساحل ، الجزائر مقابل ليبيا من جهة أخرى .

أما المغرب فقد تزامن تصوره لأمن الساحل مع إرادته في الزعامة مغاربيا ، و لعب نفس الدور مع الجزائر مما أدى إلى تنافس حاد بين الجارين مضيفا على العلاقة المتوترة أصلا ، بملفات ثقيلة منها مسألة الحدود والقضية الصحراوية و تبعاتهما .

هذا و قد بني التوجه المغربي نحو الساحل على المعطيات التالية :

([1]) Abdennour Benantar , "Relation d'alliance américano-marocaine : enjeu d'équilibre américain entre le Maroc et l'Algérie ", In : sous la direction de Abdennour Benantar , op.cit , p 266 .

([2]) Salim Chena , op.cit , p 116 .

1/ توجيه الدبلوماسية المغربية إفريقيا للتعاطي مع الدول المحورية ، نيجيريا في منطقة الإيكواس ، كينيا في منطقة الكوميسا و جنوب إفريقيا في منطقة السادك([1]) ، في استراتيجية للتنسيق مع الدول الإفريقية ذات الثقل لاحتواء المخاطر عبر الحدود ، خاصة في "المناطق السائبة" ، حيث يتراجع نفوذ السلطة الحاكمة ، و ترتفع معدلات الفقر و انسداد الأفق السياسي .

2/ الاستثمار في مناخ الرياء السياسي السائد مغاربيا ، حيث يبدو أن نظيراتها المغاربية الأكثر نشاطا على الساحة الإفريقية (ليبيا و الجزائر) لا تعي ضرورة دفع تكلفة نفوذها في المنطقة ، بما بات يقاس بحجم ما تغدقه من نفقات و تدره من معونات و مساعدات ، فإذا كانت تنادي لتحييد المنطقة من النفوذ الأجنبي ، عليها تحمل تبعات ذلك سياسيا و ماليا ، و الحديث عن التضامن الإفريقي و المصير المشترك الذي لوث مسامعنا لعقود لم يعد مهما أمام المصالح و المنافع المتبادلة([2]) .

3/ تركز المملكة المغربية على إطلالتها الأطلسية على ضوء تدعيم علاقاتها مع دول إفريقيا الغربية خاصة السنغال و نيجيريا ، ثم نسج تحالفات مع القوى الصاعدة مثل البرازيل ، و ذهبت المملكة بعيدا في تبني برامج للتنمية البشرية في غرب إفريقيا و الساحل و هو نوع من الإصرار لإيجاد موطئ قدم لها في الساحل الإفريقي عبر البوابة الخلفية ، الذي غيبت عنه أمام الإصرار الجزائري و المزاحمة الليبية .

4/ في المقابل إذا كانت الجزائر لا ترفض مبدأ التعاون الإقليمي الموسع فهي تنظر بريبة لمحاولة حلفاء المغرب خاصة الغربيين ضمه إلى الآليات الإقليمية في المنطقة خاصة لجنة الأركان العليا المشتركة ، حيث ترى أن قبول المغرب في المستنقع الساحلي يعني اعترافا لا مشروطا بسيادته على الصحراء الغربية ، التي تشكل أم القضايا التي تعيق توثيق العلاقات الأمنية و العسكرية بينهما([3]) .

5/ ينبني الموقف المغربي في الساحل على احتواء القوة الجزائرية و سحب البساط منها ، و هي التي تعتبر نفسها الشريك القوي و الصادق في إدارة الصراعات المعقدة في المنطقة .

إذن لجأ المغرب إلى تأسيس كتلة مناوئة بدعم فرنسي و بعض دول الساحل الضعيفة خاصة مالي ، النيجر وموريتانيا المعروفة بحلفها مع المستعمر الأوربي التقليدي ، مقابل الاستثمار في موجة التغيرات السياسية التي تجتاح بعض دول الجوار كتونس و مصر ، كما زادت مؤشرات تقارب ليبيا مع المغرب في مرحلة ما بعد القذافي من

([1]) محمد الهزاط ، "دول الجوار و الساحل ، الفرص و التحديات : السياسة المغربية نموذجا" ، **شؤون عربية** ، عدد 159 ، خريف 2014 ، ص 209 .

([2]) عبد النور بن عنتر ، العلاقات المغاربية الإفريقية ، مرجع سابق ، ص 03 .

([3]) يحي زبير ، مرجع سابق .

مخاوف الجزائر([1]) ، في ظل ضبابية موقفها ، تاركة الفرصة للمغرب و فرنسا لتسجيل نقاط جيوسياسية على حسابها ، و هي لا تخشى على موقعها بقدر تخوفها على التوازن الذي أقامته بمشقة بين أولوياتها الداخلية و الخارجية بعد عقود من الحرب الأهلية الدموية .

6/ في مناخ يسوده التنافس و التوتر بين دول المغرب العربي ، و في الوقت الذي تسعى فيه الجزائر للبروز تدريجيا كقوة إقليمية خاصة في مكافحة الإرهاب ، تسعى المغرب لما تملكه من قوة عسكرية و اقتصادية انتزاع الجزائر هذا الفضاء من المناورة ببناء تحالفات إستراتيجية مع الغرب خاصة الو م أ ، إذ عرضت إيواء أفريكوم وسط الحملة التي تقودها الجزائر إفريقيا للنأي عن القيادة ، أمام ارتيابها الشديد من جيرانها غير الودودين خاصة بمنافسها المغربي في الغرب ، و تشعر بالقلق إزاء ارتفاع منسوب السخط و عدم الاستقرار في مخيمات البوليزاريو في الجنوب الغربي و التهديد الآتي من الشرق بسبب الاضطرابات في ليبيا([2]) .

و إذا كانت الدول المغاربية تتحدث لغة إستراتيجية لا تفهمها دول الساحل من ناحية و إفريقيا من ناحية ثانية ، أو تتوجس من مقاصدها فهي رغم كل الطروحات لم ترتق إلى صفة الفاعل بعد ، إذ باتت المنطقة موضعا لتحرش القوى الكبرى ، مما زاد من تعميق الهوة لا تجسيرها ، بل أصبحت بعض الدول المغاربية تستقوي على بعضها البعض من خلال ربط علاقات و الدخول في تحالفات استراتيجية هنا و هناك ، ما أفقدها الثقة فيما بينها .

و مع أن العلاقات المغاربية الساحلية شهدت بؤرتين للصراع : الصراع المسلح بين ليبيا و تشاد حول شريط أوزو و النزاع الموريتاني السنغالي ، إلا أنه غابت الصراعات المرتفعة الحدة ، فسرعان ما عادت الأمور إلى مسارها الطبيعي و لم ينجم عنها كتلة مغاربية في مواجهة الآخر الإفريقي ، و في المقابل لم تجعل منها كتلة واحدة ملتحمة مع ترسخ صورة نمطية مفادها أن "إفريقيا لا تصبح ضمن دائرة اهتمام المغاربة إلا حين يشعرون بالحاجة إليها ، وتدخل بالمقابل مصدر الاهتمام عندما لا تضطرهم ظروفهم للانفتاح عليها"([3]) و يبقى المغرب العربي بحاجة لجرأة للاعتراف بتهميشه للقارة و تواضع علاقاته معها ، رغم أنها تمثل عمقه الاستراتيجي و أحد روافد امتداده التاريخي ، الثقافي و الحضاري .

([1]) أنوار بوخرص ، مرجع سابق ، ص ص 17-18 .

([2]) المرجع نفسه ، ص 19 .

([3]) أحمد مالكي ، "نحو رؤية جديدة للعلاقات المغاربية الإفريقية" ، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** ، عدد 04 ، فبراير 2011 ، ص 03 .

المطلب الثالث : ليبيا و الدور الملتبس في الساحل

من البديهي أن يكون لليبيا دورا في سياق العلاقات البينية المغاربية و المغاربية الساحلية ، و هذا بحكم موقعها الجيوستراتيجي ، فهي بوابة إفريقيا المتوسطية و تأثير قائدها الزعيم الراحل القذافي ، و رغم تشكيك المحللين في تبلور عقيدة أمنية ليبية واضحة في التعاطي مع القضايا الإقليمية التي اختصرها البعض في سلوكيات مزاجية ملتبسة ، هدفها إرباك دول الجوار شرقا و غربا كنوع من تصفية حسابات سياسية نتيجة استبعاد مقصود أو غير مقصود في ترتيبات و توازنات الأمن الإقليمي و القارة الإفريقية .

و مع ذلك نقف على الدور المزدوج الذي لعبته ليبيا في الساحل الإفريقي و الصحراء قبل و بعد الثورة وتصفية القذافي على وقع التدخل العسكري لحلف الناتو .

أما قبل الثورة فكان توجه القرار السياسي الليبي على النحو التالي :

1/ حاولت من ناحية الظهور كقوة إقليمية و لعب دور الشريك الحيوي على ضوء التوسط في النزاعات الإفريقية و مسارات الحوار الأوروأفريقي ، حيث ساهمت في فض الاشتباك بين تشاد و إفريقيا الوسطى و إدارة الصراعات في الكونغو الديمقراطية ، السودان ، الصومال ، إفريقيا الوسطى ، إريتريا و أثيوبيا ، كما كان لها دورا بارزا في دعم حركات التحرر الإفريقية و حتى الإطاحة بنظم كانت تنعت بالعميلة للاستعمار و الإمبريالية التقليدية على الأقل من وجهة نظر الزعيم الليبي الراحل .

و مهما قيل فمعروف أنه منذ فجر الثورة الليبية عام 1969 تمحورت أهداف سياسته الخارجية حول التشبث بنهج القومية العربية و الحد من الهيمنة الأجنبية ، لكن بعد تخلي جل القادة العرب عن مؤازرة ليبيا عمليا و ليس خطابيا بعد الحصار الدولي عليها تسعينات القرن الماضي ، أدارت ظهرها لدعم المشروع الحضاري العربي و التوجه للبحث عن فضاء بديل و لو تكتيكيا ، فكان المسار الإفريقي .

أعطت التكامل الإفريقي دفعة قوية مع الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي ، و هي صاحبة الفكرة لتأسيس نادي دول الساحل و الصحراء (يعرف اختصارا تحت مسمى تجمع س/ص) الذي يحوي في عضويته 28 دولة إفريقية بما فيها الدول المغاربية باستثناء الجزائر ، و لتوسيع دائرة نفوذها في المنطقة قامت بتسخير إمكانيات ضخمة عبر تقديم المساعدات المالية و تحفيز القطاعين العام و الخاص الليبيين للاستثمار في القارة كتوجه أشمل .

2/ و من ناحية ثانية كان لسياسة القذافي الوقع الكبير على إرباك التفاعلات البينية المغاربية و التوازنات المغاربية الساحلية من خلال الأوجه التالية :

– لا يختلف اثنان على دور القذافي في زعزعة الاستقرار و خلق الاضطرابات في المنطقة الموبوءة أصلا من خلال التحريض على التمرد ، التورط في النزاع الدارفوري من خلال دعم العرب على حساب غيرهم والمطالب الترابية له بإقليم أوزو على الحدود التشادية الليبية ، متخطيا كل الأعراف و القوانين الدولية التي تنظم و تهيكل هذه المسائل ، و التي كان نفسه يتشدق بها غداة الانقلاب الذي قاده للحكم في طرابلس .

– التورط بشكل مباشر و غير مباشر في تحريض الطوارق على التمرد خاصة في الدول الضعيفة مثل النيجر و مالي التي سمحت بالتدخل الليبي ، و قد أدى هذا الدور الملتبس إلى إرباك الجارة الجزائر التي ما فتئت تبذل الكثير لامتصاص ملابسات المعضلة الطوارقية ساحليا .

– طموح طرابلس للزعامة في المنطقة كان على حساب الجارتين الشرقية و الغربية ، مسببا حرجا تحديدا للجزائر في الإخلال بالتوازنات القائمة على ضوء استغلال الفراغات و النقاط الخلافية في ميراث العلاقات البينية خاصة محور الجزائر/المغرب

لكن مع هبوب رياح حركة الربيع العربي على ليبيا ، سقطت كل التوازنات التي حاول القذافي على امتداد عقود رسمها ، كما غير التدخل العسكري مختلف المعطيات الجيوسياسية و التراجع التدريجي لليبيا من قوة إقليمية رائدة ، إلى الدولة التي تشهد استقطابا قبليا و جهويا حادا ، ما فتح المجال أمام سيناريوهات معقدة من بينها :

- دخول القاعدة و الحركات الجهادية و المتطرفة مرحلة متقدمة من التسليح السريع بعد انتشار السلاح الليبي الخفيف و الثقيل ، و انتقلت المجموعات المسلحة من الإرهاب العابر للأوطان إلى حروب عصابات([1]) ، تقودها القاعدة و نظيراتها .
- رغم غموض الدور الليبي في الساحل إلا أن اندثاره قلب عدة موازين ، منها قنبلة الطوارق الموقوتة التي تشهد حاليا انفجارا على كل المستويات ، فيما استفحلت أصوات فاعلين صغار و كبار أمام خفوت أو تشويش الصوت المغاربي .
- لنفهم تشويش الصوت المغاربي يكفي الوقوف على مواقف هذه الدول إزاء الأزمة الليبية ، ففي الوقت الذي تمسكت الجزائر ، تونس و موريتانيا بخيار الحل السلمي ، و ترك الليبيين يقررون مصيرهم بقي المغرب يتذرع على الجامعة العربية ثم الأمم المتحدة و القوى الغربية للتدخل العسكري و هو ما كان في النهاية .

([1]) أحمد إدريس ، "الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي" ، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** ، عدد 06 ، سبتمبر 2011 ، ص 01 .

و إذا كان تباين المواقف يجد مبرره في الانشغالات الأمنية للجزائر و نظيرتها (جحافل اللاجئين و التهديد الأمني) أو السياسية نسبة للمناورة المغربية ، إلا أنه مما لا شك فيه أن كليهما لا زال يواصل لعبته التنافسية على الأنقاض الليبية([1]) .

فبحكم الجغرافيا و إذا كان الوضع المعقد في ليبيا لا يمثل تهديدا مباشرا للأمن المغربي فهو ليس كذلك نسبة للجزائر ، و عوض أن يؤدي ذلك إلى تلطيف الأجواء فقد زاد من حدة التعارض بينهما ، مما يعني أن المنطقة قد تدخل سياسة المحاور مجددا : محور ليبي/مغربي يقابله محور جزائري/موريتاني ، في الوقت الذي تسعى تونس للحفاظ على مسافة معقولة بين المحورين تفاديا لاستعدائهما([2]) .

و من المرجح أن العلاقة بين الجزائر و ليبيا ما بعد القذافي ستكون متوترة على الأقل في المدى القريب في حين قد تكون مقبولة أو عادية مع تونس و المغرب ، و في كل الحالات لن تخرج هذه العلاقات سليمة من المحنة الليبية التي أضافت على محن المنطقة .

كما أن التوازن النسبي في موازين القوى بين الجزائر و المغرب هو العامل المفسر لتمركز الخلاف بين الدولتين من دون بقية دول المغرب العربي ، فتونس و ليبيا و موريتانيا ، تدرك جيدا أن كلا منها لا يملك مؤهلات احتلال موقع الدولة المركزية .

و عليه يمكن القول أن المغرب العربي الوسيط سياسيا و اقتصاديا بين إفريقيا و أوروبا ، فتح غيابه المجال للأخيرة لتشكل برزخا يفصله عن عمقه القاري ، كما تحولت بعض دوله إلى جدار عازل يزول عند رغبة أوروبا يحميها من جحافل المهاجرين و مخاطر الفكر الجهادي السلفي و مختلف أعراض المجتمع المريض ، و هذا خلل استراتيجي و بنيوي من شأنه مضاعفة الهوة بين ضفتي القارة الشمالية و الجنوبية ، و إذا كان عدم الاستقرار سمة الاثنين فإن المغرب العربي المنقسم على نفسه بات يشكل عبئا على الساحل لا متنفسا له ، و في كل الحالات سيتحول الطرفان إلى ساحة للتنافس الدولي بين القوى التقليدية و تلك النامية .

المبحث الثالث : استراتيجيات التنافس الدولي في الساحل

ينصرف هذا القسم لاستعراض أدوار الفاعلين الممثلين "للمراكز الرئيسية للقوة العالمية" ، حيث يسعى كل منها لاستعراض مستوى قدرات أكبر مما يعرضه الآخر داخل المنظومة الدولية ، و هي التي تحتل منزلة لا يتم

([1]) عبد النور بن عنتر ، "الأزمة الليبية : غياب جماعي و خلافات ثنائية" ، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** ، عدد 06 ، سبتمبر 2011 ، ص 06 .

([2]) المرجع نفسه ، ص 07 .

بلوغها إلا بتوافر مزيج من الإيمان بالقدرات الذاتية و الإعلان الصريح عنها ، ما يمكنها من لعب دور رئيسي في الشؤون الدولية([1]) .

لطالما مثلت القارة محط صراع محموم بين القوى العظمى ، و مسرحا لتنافس القوى الإقليمية الصاعدة ، إذ تعرضت منذ قرون لمختلف أشكال الاستعباد و الاستغلال ، على الرغم من أفول نجم القوى الاستعمارية التقليدية و بروز قوى جديدة و صاعدة تتحدث نظريا على الأقل عن الحقوق و الحريات .

إدراك الغرب للأهمية الاستراتيجية للساحل ليس أمرا مستحدثا سواء نسبة للو م أ أو فرنسا و حتى لاحقا الاتحاد الأوربي ، إنما الجديد هو شمولية الساحل بعمقه الاستراتيجي لعقدة اللاأمن الغربية ، ففي الوقت الذي اتجهت أمريكا نحو تبني مقاربة بإعادة الانتشار الجيوستراتيجي في القارة الإفريقية و المنطقة تحديدا ، تعيش فرنسا تخبطا في سلوكها الخارجي إزاء الساحل بين محاولة إحياء إرثها الكولونيالي أو لبس عباءة الاتحاد الأوربي بحثا عن الشرعية و المسوغات الرسمية و الشعبية لدعم التدخل ، تحت مسمى ما عبر عنه البعض بدور المرتزقة أو حين ترضى فرنسا على نفسها أن تكون مرتزقة أوربا .

المطلب الأول : الدور الفرنسي بين الوعاء الأوربي و إحياء إرث الكولونيالية

يبدو أن سلوك فرنسا الخارجي يشهد تحولا منذ التدخل العسكري في ليبيا ، ففرنسا الرسمية و الشعبية التي كانت تجنح نحو السلم باتت تتحدث بمنطق الحرب و تدفع الغير لتبني نفس القرار ، إذ في الوقت الذي حافظت فيه بعض القوى الاستعمارية الأوربية على علاقات ثقافية ، اقتصادية و عسكرية وطيدة مع مستعمراتها السابقة اتجهت فرنسا نحو تدخلات سافرة مباشرة و ضمنية منذ حملات الاستقلال الأولى في إفريقيا التي بدأت نهاية خمسينات القرن العشرين .

و من المعروف أن السياسة الفرنسية اليوم بشقيها السياسي و الاقتصادي تنبع من المشروع الذي أعدته وزارة الخارجية الفرنسية عام 1997 و عرف باسم "مشروع إفريقيا" ، من أهم ملامحه([2]) :

1- تأييد إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الإفريقية وفق مبادئ الديمقراطية الفرنسية .
2- دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية ، و العمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية .
3- إعداد نخب سياسية واعية من الشباب ، و تثقيفهم وتدريبهم سياسيا و حزبيا ، لكي تكون القيادات السياسية الحاكمة في المستقبل تابعة لباريس .

([1]) جرايمي هيرد و بال دوناي ، مرجع سابق ، ص ص 13-15 .

([2]) يوناس بول ديمانيال ، "الدور الفرنسي في إفريقيا : تاريخه و حاضره و مستقبله" ، **قراءات إفريقية** ، مرجع سابق ، ص 63 .

4- دعم برامج التنمية و الإصلاح الاقتصادي ، مع التركيز على الدول التي تمتلك بنية أساسية معقولة .

5- إعادة تنظيم الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا ، بحيث يضم الخبراء و المستشارين أكثر مما يضم وحدات عاملة .

و يلاحظ أن هذه الخطة التي اعتمدتها فرنسا تبدي حرصها الرسمي على الالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ، بعد الانتقادات الدولية الحادة التي وجهت لحكومة باريس ، بسبب إصرارها على دعم الأنظمة الفاسدة ، فكان صياغة هذه السياسة ضرورة استراتيجية لتحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي .

و يفسر هذا التحول في الموقف الفرنسي الاعتبارات و الأولويات التالية :

أولا : إحياء إرثها الكولونيالي في القارة ، الذي باتت تنازعها إياه أمريكا ، الصين و إيران ، و مثل التدخل العسكري في مالي استمرارا لخبرة العقود الماضية التي شهدت تدخلات فرنسا في كوديفوار ، تشاد و إفريقيا الوسطى ، فضلا عن معسكراتها في جيبوتي التي بقيت على أهبة الاستعداد للدفاع عن مصالح فرنسا الاستراتيجية متى ما دعت الحاجة لذلك .

ثانيا : يفسر الاهتمام الأوروبي الفرنسي بالمنطقة تداخلها المحوري مع إفريقيا الشمالية و الغربية وصولا إلى البحر الأحمر ، و بات استقرار الساحل و الصحراء يعني استقرار المصالح الفرنسية و الأوروبية فيما يخص مصادر الطاقة و اليورانيوم ، حيث تمثل موريتانيا مخزونا معتبرا من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا و تأتي النيجر رابعة في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8,7% من الإنتاج العالمي و يغطي هذا 12% من احتياجات الاتحاد الأوربي([1]) فضلا عن المخزون المهم من البترول في دول القلب (موريتانيا ، النيجر و مالي) و تشاد حسب دراسات و تقارير الاتحاد الأوربي .

ثالثا : يمثل الساحل إحدى أهم الشواغل الأمنية الأوربية و الفرنسية التي اعتبرت من خلال عملياتها العسكرية في مالي أن تلعب لعبة دومينو معكوسة مع الجماعات الإرهابية و درء أي عدوان مماثل على دول الجوار الواقعة تحت النفوذ الفرنسي (النيجر ، تشاد ، بوركينافاسو و موريتانيا) و قد عبر وزير الدفاع الفرنسي **جون أيف**

([1]) Luis Simon , Alexander Mattelaer , Amelia , **Une stratégie cohérente de l'UE pour le sahel** , p 09 Available online at : (26/08/2013)

http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/etudes/join/2012/433778/EXPO-DEVE_ET(2012)433778_FR.pdf

لودريان بوضوح عن القراءة الفرنسية للتهديدات التي أملت على بلاده التدخل ، إذ يتعلق الأمر بتهديد "إقامة دولة إرهابية على أبواب أوربا و فرنسا" ، مضيفا أن بلاده لن تترك جيوبا إسلاموية مقاومة([1]) .

و قد نجح الموقف الفرنسي في تعميم التهديد الإرهابي ، و جاء في سياقه جملة من الأحداث على غرار عملية احتجاز الرهائن في موقعة عين أميناس لتدعم هذا الموقف ، حيث بات الإرهاب الساحلي لا يستهدف فرنسا أو دول الجوار فحسب بل المجموعة الدولية بأسرها ، مما يوفر غطاء شرعيا و ضروريا لعمليات التدخل العسكري في المنطقة التي يحدث أغلبها تحت إشراف فرنسي .

و بالعودة لأصول التوجه الفرنسي نحو الساحل و خاصة إفريقيا ما وراء الصحراء نجده حتى بداية تسعينات القرن العشرين يتمحور حول ثلاثة معطيات:

- قواعد عسكرية دائمة .
- تعاون عسكري .
- تدخل عسكري .

تترجم القناعة الراسخة بأن فرنسا لن تنسحب من إفريقيا تحت أي ظرف ، حتى و إن اضطرها الأمر لإحداث تصويبات قوية في رؤيتها للقارة و مصالحها هناك ، و تأمل الخريطة المرفقة مباشرة ، يؤكد أن الحضور العسكري لا زال قويا ، مهما كان الشكل الذي يتخذه : تدخل مباشر (مالي ، إفريقيا الوسطى، ...) أو اتفاقات دفاع (الغابون ، الطوغو ، جزر القمر ، ...) ، حتى المحافظة على قواعدها العسكرية هناك (جيبوتي ، الغابون والسنغال) ، في ظل اتجاه أمريكا للحشد العسكري الكثيف في القارة .

([1]) عبد النور بن عنتر ، **التدخل في مالي : نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي و الشعبي** ، على الرابط التالي : (2014/04/30)
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201312710115164585.html

الخريطة رقم 15 : التواجد العسكري الفرنسي في الساحل و غرب إفريقيا

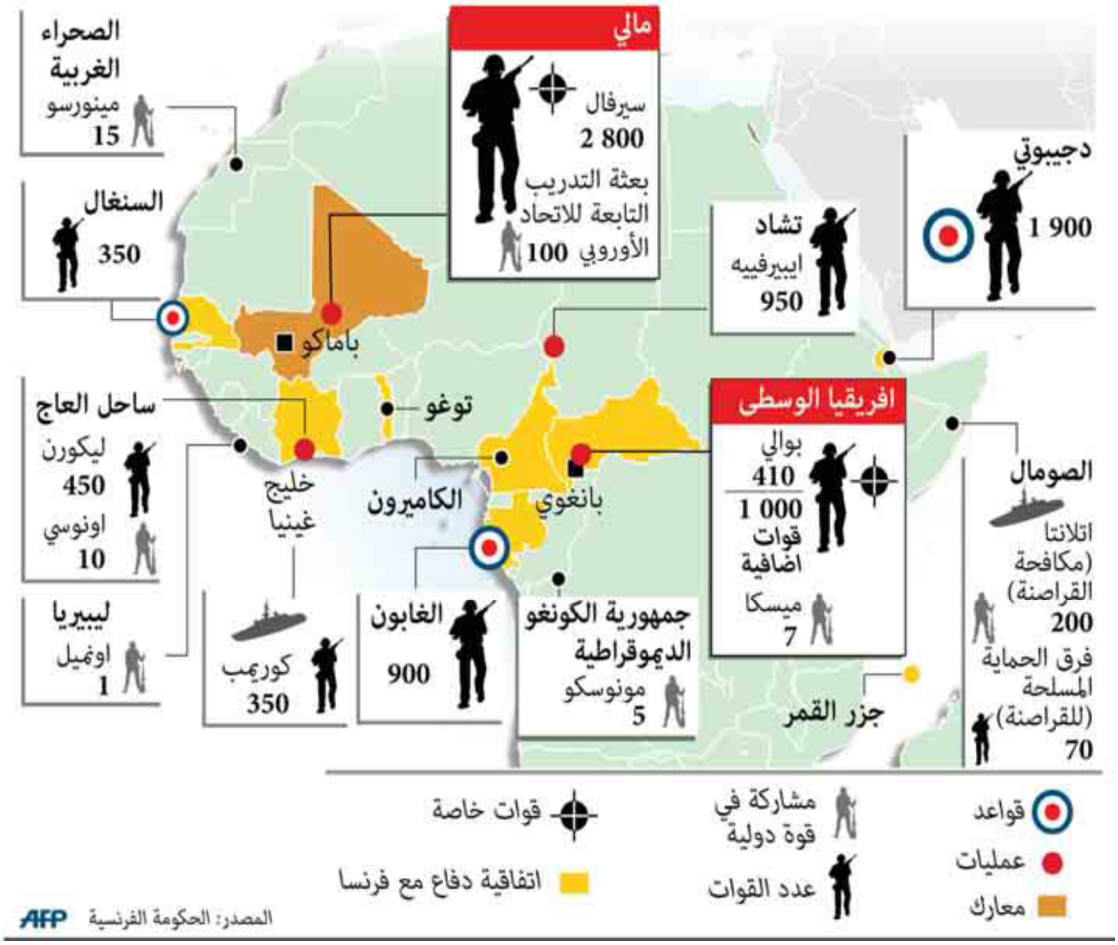

المصدر : جريدة العرب ، الجمعة 2014/02/21 ، السنة 36 ، العدد 9476 ، ص 06 .

ما يعكس استراتيجية واقعية بحتة ، أداتها الأساسية عسكرية ، هدفها القريب المدى احتواء ليس فقط نفوذ الاتحاد السوفييتي المتعاظم في المنطقة آنذاك بل تحجيم المنافسة البريطانية و الأمريكية لتحقيق المرامي البعيدة المدى و هي المصالح الفرنسية البحتة([1]) ، لكن هذه المقاربة سرعان ما شهدت تبديلا لها و ليس بديلا عنها على وقع تحولات أفرزت الانتقال من السلوك الفرنسي إلى الأوربي ، و إن كان الأخير لم يتملص كلية من أن يكون ذا نكهة فرنسية ، ثم تعاظم الأهمية الاقتصادية للساحل على وقع المنافسة الصينية و الأمريكية ، إذ بات الساحل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء من نيجيريا نحو أوربا مرورا بالأراضي النيجرية و الجزائرية .

([1]) Tobias Koepf , M.A , **France and EU military crisis management in sub-Saharan Africa , no more hidden agenda** , paper to be presented at : the European union in international affairs 2010 , A garnet conference , Brussels , 22/24 April 2010 , pp 03/04 .

و بالتالي اضطر الاتحاد الأوربي أن يتبنى خيارات تفرض عليه التأسيس للأمن و دعم جهود التنمية في هذه المنطقة شديدة الحساسية .

هذا التحول من زاوية النظر للساحل عبر عنه البعض بالانقلاب من لعب دور الدركي الأحادي الفرنسي إلى دور الإطفائي الأوربي([1]) ، الذي لا تزال تشوبه إشكاليات جمة نختصر أهمها في التالي :

1/ صعوبة صياغة سياسة خارجية أوربية موحدة أمام زيادة حدة التنافر بين الاتجاهين التقليديين الثقيلين داخل الاتحاد الأوربي الذي تتنازعه فرنسا ، ألمانيا ثم بريطانيا و مساعي أي منها في قيادة الاتحاد نحو الوجهة التي يريد .

2/ يعيش الاتحاد حالة تخبط في النظر للآخر نظرا لغلبة الاعتبارات المصلحية على الأخلاقية في سياساته تجاه إفريقيا أو الساحل ، فهو من جهة يدرك ارتباط المنطقة بعمقه الاستراتيجي ، حيث الأمن الأوربي بات يتجاوز حدود تأمين أوربا إلى إفريقيا الشمالية ، الوسطى و الغربية ، ثم النظر بعين الريبة لها و تحميلها مسؤولية جحافل الهجرة ، اللاجئين و التطرف و الجهادية الإسلامية .

3/ تحاول أوربا جاهدة أن تبقي على مسافة بينها و بين العوالم الأخرى حفاظا على هويتها و تماسكها المجتمعي ، و في المقابل لن تستطيع النأي عنها لارتباطات التاريخ و الجغرافيا و التحولات المجتمعية التي أفرزت حركة الربيع العربي ، انهيار النظام الليبي و تبعاتها التي وصلت الحصن الأوربي على أبواب اسبانيا و اليونان .

هذه المؤشرات كان لها وقعها على مقاربة الاتحاد الأوربي و من خلفه فرنسا لمحاولة ضمان و حماية مصالحها في المنطقة في ظل اشتداد المنافسة الدولية على وقع مشاريع أمريكية اتجهت لتعزيز الشراكة الأمنية عبر الساحل و الصحراء لمحاربة الإرهاب ، التطرف و موجات هجرة الشارع المريض ، مما يعني مزاحمة و تهديد النفوذ الفرنسي في مستعمراته و مناطق تواجده الحيوية .

و عليه لطالما تبنى الاتحاد الأوربي مقاربة يحكمها "مبدأ المزيد من أجل المزيد" ، المزيد من الإصلاحات أو بالأحرى التنازلات يفضي إلى الحظوة بالمزيد من المساعدات ، يؤمها مشروع **"استراتيجية من أجل الساحل"** الذي يركز على معادلة الأمن و التنمية في المنطقة كمدخل للإصلاح و استتباب الأمن و السلام في أقاليم تشهد تفككا اجتماعيا و انجراحية سياسية و اقتصادية بالغة .

([1]) Tobias Koepf , M.A , op.cit , p 09 .

تبلورت هذه الاستراتيجية في 22 سبتمبر 2011 عن جهاز المصالح الأوربية من أجل العمل الخارجي (SEAE) يهدف لتوحيد السلوك الخارجي الأوربي و جعله منسجما و فعالا حسب ما عبرت عنه الممثلة السامية للشؤون الخارجية و سياسة الأمن **كاثرين آشتون** (Catherine Ashton)([1]) .

فحوى هذه الإستراتيجية يقوم على الربط بين الأمن و التنمية في حل مشكلات المنطقة ، كما اتجهت بالدرجة الأولى نحو ثلاث دول بعينها هي : النيجر ، مالي و موريتانيا حيث سمتهم بدول قلب الساحل ، و تتمحور إستراتيجية من أجل الساحل حول أربعة محاور هي([2]) :

المحور الأول : ترقية التنمية ، الحكم الراشد و حل النزاعات الداخلية ، حيث الهدف حل المشكلات السوسيواقتصادية من خلال تحسين ظروف معيشة السكان في الساحل و منحهم فرصا اقتصادية تضمن تحجيم التيارات المتطرفة و الإجرام الذي يستثمر في تلك المتغيرات ، مع تعزيز الكيانات المؤسساتية و بلورة الحوار الوطني لامتصاص التوترات الاجتماعية ، السياسية و الاثنية .

المحور الثاني : ترقية التعاون الإقليمي من خلال دمج دول المنطقة في حوار إقليمي فعال يتيح لها إدارة التهديدات و التحديات التي تواجهها .

المحور الثالث : تقوية القدرات الأمنية الوطنية و تعزيز دولة القانون ، حيث اتضح أن سبب عدم الاستقرار في المنطقة مرده غياب التنمية و هشاشة رقابة الأجهزة الحكومية ، فانصرفت الاستراتيجية نحو دعم الأجهزة الأمنية و تقوية القدرات المؤسساتية المؤهلة لمواجهة الإرهاب و الجريمة عبر الوطنية .

المحور الرابع : تحسين الوضع الاقتصادي و منع التطرف ، العنف و الراديكالية ، حيث يعيش الشريط الساحلي على وقع المشكلات السوسيواقتصادية التي عززت التهميش ، تردي الانسجام و التوازن المجتمعي ، ومن شأن العمل على هذا المحور محاربة الفقر و عوامل العنف و التطرف .

و قد خصص الاتحاد لتنفيذ هذه الاستراتيجية غلافا ماليا بحوالي 650 مليون أورو منها 450 مليون أورو موجهة لدول القلب ، أما 200 مليون أورو فوجهت لبقية دول غرب إفريقيا و المغرب العربي

([1]) William Assanvo , **Réflexions sur la stratégie européenne pour la sécurité et le développement dans le Sahel** , sur le site internet : (26/08/2013)
www.ovida-afrido.org/fr/.../StratégieUE_Sahel_5_Octobre11.pdf

([2]) Ibid .

إضافة إلى 150 مليون أورو كمنح من الصندوق الأوربي للتنمية([1]) .

و يوضح الجدول التالي منح استراتيجية الاتحاد من أجل الساحل فيما تعلق بمحاور التنمية و الحكم الراشد ، الأمن و دولة القانون و مكافحة الإرهاب كما يلي :

الجدول رقم 07 : منح استراتيجية الاتحاد من أجل الساحل

الدولة / المحور	مالي			موريتانيا			النيجر			المجموع
	(1)*	(2)**	(3)***	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)	
التنمية و الحكم الراشد	245	50	15	19	12	20	10,7	23,1	65,6	501,4
الأمن و دولة القانون	04	08	28	10,5	09	07	9,2	18	05	129,2
مكافحة التطرف			6,5			06	05	9,5	3,1	30,1
المجموع	249	58	49,5	29,5	21	33	24,9	50,6	73,7	660,7

المصدر :. Luis Semon et autres , op.cit , p 29

*التحويلات الجارية ، ** التحويلات الأولية ، *** التحويلات المرتقبة في المستقبل المنظور .

على وقع هذا المشروع انطلقت العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي منها برنامج مكافحة الإرهاب في الساحل الممول على المدى البعيد بـ 6,7 مليون أورو (خلال الفترة بين 2014/2012) تتعزز بها القدرات المحلية و التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة ، كما طرحت إمكانية تأسيس كلية افتراضية للأمن في الساحل لتكوين قوات التدخل و القمع ، تضمن تداول المعلومات و الخبرات بين كل الشركاء.

كما يسعى جهاز الاستقرار هو الآخر لتمويل برنامج نظام معلومات شرطة إفريقيا الغربية بغلاف قدره 2,2 مليون أورو ، تتمحور المبادرة على تأسيس قاعدة تبادل معلومات بين أجهزة الشرطة في خمسة دول هي : البنين ، غانا ، مالي ، موريتانيا و النيجر بالشراكة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و الإنتربول ، يضاف إلى ذلك منحة الصندوق الأوربي للتنمية بـ 41 مليون أورو (في الفترة 2017/2012) لصالح مشروع السلم

([1]) شمسة بوشنافة ، **إستراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن و التنمية في منطقة الساحل "إستراتيجية من أجل الساحل " الرهانات و القيود** ، على الرابط التالي : (26/08/2013)

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=223:-algerie-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7

و الأمن لدول الإيكواس بدعم و تقوية قدراتها المؤسساتية ، أما برنامج العمل لمكافحة تجارة المخدرات و الجريمة المنظمة في نفس المجموعة فتم تدعيمه من الصندوق الأوربي للتنمية بـ19,7 مليون أورو([1]) .

يضاف لذلك عشرات المشاريع التي حاولت النظر للساحل من زاوية أوربية لوقف زحف الأزمات المجتمعية و الاقتصادية ثم المشكلات الأمنية و السياسية ، حيث يبدو أن الاتحاد الأوربي لم يقتنع فعلا أن أمنه رهن بمواجهة هذه المعضلات ، و لا يكفي النظر لها نظرة أمنية فحسب .

و الملاحظ على المبادرة رغم حداثتها – ما يجعل تقييمها صعبا – إلا أنها منذ البداية اتخذت النهج الأمني الذي بدا واضحا في جهود الاتحاد الأوربي إزاء من أسماهم دول القلب ، و هذا فيه تشويه للساحل على حساب إقصاء و تهميش دور أطراف فاعلة في مقدمتها الجزائر ، و قد كشفت المبادرة تشويش البيت الأوربي من خلال التالي :

1/ رغم محاولة المبادرة الربط بين الأمن و التنمية كمدخل فعال لإدارة المعضلات في المنطقة إلا أنها لم تتعد مستوى تقديم المساعدات المالية ، في الوقت الذي لا تزال فيه دول الساحل المعنية تشكو قلة هذه الأغلفة المالية ، مما يثبت أن المساعدات لا تقود إلى التنمية ، إن لم تشكل وقودا لحرب جديدة في ظل استفحال الفساد في المنطقة ، و هي إستراتيجية لطالما انتهجها الاتحاد الأوربي و ثبت فشلها لغلبة الاعتبارات المصلحية و التغطية على خططه الاستنزافية لا أكثر .

2/ سرعة القرار الفرنسي بالتدخل عسكريا في أزمة مالي الأخيرة يعبر عن ضرب للإستراتيجية و يؤكد الاعتماد الأوربي على المقاربة الأمنية البحتة في إدارة الأزمات خاصة إفريقيا ، كما كشف ذلك لا وحدوية القرار الأوربي ، حيث طرحت إشكاليات عدم جدية الدول الأوربية و اختلاف رؤاها ثم تناقض مصالحها ، و هو ما برز جليا إزاء التدخل في ليبيا ثم مالي لاحقا .

3/ يبدو أن الاتحاد الأوربي و من خلفه فرنسا لم يستخلص الدروس من الحروب الخاسرة في أفغانستان العراق و ليبيا ، و على ذريعة مواجهة الإرهاب تعطي نفسها أحقية الانفراد بالقرار في منطقة الساحل و إعلان الحرب على القاعدة و الجماعات الإرهابية و هو ما رأى فيه منتقدوه بالكولونيالية الجديدة و يفسرونه بحماية مصالح استراتيجية هناك من نفط ، يورانيوم و غاز .

([1]) Luis Simon et autres ,op.cit , pp 29-30 .

4/ باتت أوربا في قفص الاتهام ، وقد عبر **بيار لولوش** (سكرتير الدولة المكلف بالشؤون الأوربية في عهد ساركوزي) منتقدا الموقف الأوربي و مصرحا بأن فرنسا تقوم دائما بحروب بدل الآخرين ، مردفا "ليست وجهتنا أن نكون مرتزقة أوربا"([1]) ، في المقابل وضعنا القرار الانفرادي الفرنسي أمام معضلة :

– إن رفضت التدخل اتهمت بالتخاذل و عدم التضامن مع فرنسا و تقديم الدعم المطلوب لها .

– و إن تدخلت تورطت في حرب لا تنتهي ، فكل حرب هي تحضير لحرب أخرى و يصبح قرارها الاستراتيجي تابعا لقرار دولة واحدة ، وهذا أمر لا تقبله كثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي .

5/ كما مثل التدخل من ناحية أخرى انتكاسة حقيقية لتعهدات الرئيس فرانسوا هولاند بانتهاء عصر ما يعرف بسياسة " فرنسا – إفريقيا" (France-Afrique) التي لطالما مثلت امتدادا للهيمنة الفرنسية على إفريقيا وهو التوجه الذي جزم هولاند بوضع حد له في زيارة قادته إلى السنغال أكتوبر 2012 ، مردفا أن العلاقة الفرنسية الإفريقية ستقوم على الشراكة و الاستقلالية ، فيما تمثل إفريقيا إحدى ثلاث عوامل داعمة لمكانة فرنسا الدولية إلى جانب مقعدها في مجلس الأمن و القدرة النووية .

لكن حرب فرنسا أصبحت تقع ضمن "الحرب على الإرهاب" ، التي أصبحت تعبيرا هلاميا و غير محدد لكنه مبرر و مقبول على الصعيد الدولي في ظل استهداف حركات في بلدان عدة ، و بغض النظر عما تعنيه من اختراق لسيادة تلك البلدان ، بل من دون أن تثير أسئلة أو أزمات في منظومة العلاقات الدولية([2]) .

و فيما استفحلت الذريعة الإرهابية كمبرر سياسي و أخلاقي للتدخل ، اتجهت فرنسا من خلال إستراتيجيتها إلى تقليص أدوار أطراف أخرى لا غنى عنها في توازنات الساحل و الصحراء في مقدمتها الجزائر وتهميشها في تنفيذ المخططات الغربية أوربية كانت أم أمريكية ، و عليه باتت المنطقة حلبة صراع فرنسية ، أوربية أمريكية و هذا فيه تهديد للأمن القاري ، إذ من شأن الرهان على المقاربة الأمنية العسكرية تفتيت مواقف الدول الإفريقية و تركيز الضغوط عليها ، و من ثم تقويض جهودها في البناء لحوار و تعاون إقليمي مثمر وفق مقاربة توافقية لا تقصي أحدا .

([1]) عبد النور بن عنتر ، التدخل في مالي : نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي و الشعبي ، مرجع سابق .

([2]) وحدة تحليل السياسات ، مرجع سابق .

المطلب الثاني : الو م أ و إعادة الانتشار الجيوستراتيجي في العالم خاصة منطقة الساحل والصحراء

مثلت نهاية الحرب العالمية الثانية منعرجا حاسما اتجه معه العالم نحو إعادة التقسيم من وجهة النظر الاستراتيجية الأمريكية و السوفييتية آنذاك ، إلى مناطق نفوذ سياسية مدعومة بالقوة العسكرية اللازمة ، من ذلك اتجهت أمريكا لنشر قواتها في شكل قيادات عسكرية بإمكانيات قتالية متفوقة (برية ، جوية و بحرية) في شكل وجود مستقر و بالتنسيق مع حكومات دول تلك المناطق ، هي : قيادة أوربا ، قيادة الباسفيك و القيادة الوسطى المركزية ، كانت إفريقيا ضمن اختصاص القيادات الثلاث([1]) .

- **قيادة أوربا** : يمتد نطاقها الجغرافي من السواحل الشرقية للو م أ عبر الأطلسي ، مرورا بالجزر البريطانية نحو شرق أوربا حتى الحدود الروسية و حوض البحر الأبيض المتوسط ، مدعومة بالأسطول السادس ، و يقع في نطاقها تسعون دولة ، منها إسرائيل و إحدى و أربعون دولة إفريقية .
- **قيادة الهادي** : و هي أكبر و أهم قيادة أمريكية موحدة على الإطلاق ، يمتد قطاع مسؤوليتها من السواحل الغربية الأمريكية و أمريكا اللاتينية ، نحو السواحل الشرقية الإفريقية ، بما يعادل تقريبا نصف سطح الكرة الأرضية ، بما يشمل ستة و أربعون دولة ، منها : الصين ، اليابان ، الكوريتين روسيا ، أستراليا و معظم دول شمال شرق و جنوب آسيا ، بالإضافة للجزر المترامية في ذات النطاق الجغرافي ، مدعومة بالأسطول السابع .
- **القيادة الوسطى** : و تقع حدود مسؤولياتها ضمن الفضاء الممتد بين القيادتين السابقتين ، شاملة بذلك شرق إفريقيا نحو الحدود الغربية للصين ، مقرها قاعدة "ماكديل" للقوات الجوية الأمريكية بولاية فلوريدا ، مسؤولة عن المصالح الأمنية الأمريكية في سبعة و عشرين دولة ، تمتد من القرن الإفريقي إلى أواسط آسيا ، مرورا بالخليج العربي ، أنشأت القيادة في جانفي 1983 لترث قيادة قوات الانتشار السريع (RDF)([2]) .

([1]) عبد القادر رزيق المخادمي ، **قيادة أفريكوم الأمريكية : حرب باردة ام سباق للتسلح؟** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011) ، ص 52 .

([2]) خيري عبد الرزاق جاسم ، "قيادة عسكرية جديدة لإفريقيا : فرصة أمريكية و محنة إفريقية" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 12 ، شتاء 2009 ص ص 90-91 .

حيث لم تهتم أمريكا في سياستها الخارجية بإفريقيا إلا بقدر محسوب ، و غالبا ما كانت توكل مهام إفريقيا لحليفتيها فرنسا و بريطانيا ، تاركة لهما بذلك عناء التدبير في مستعمراتهما التقليدية([1]) ، فمصالحها في أوربا شرق آسيا و الشرق الأوسط كانت أكثر أولوية ، و بات جليا أن إفريقيا تموقعت في الزاوية الميتة للسياسة الخارجية الأمريكية حسب تعبير بعض المحللين([2]) .

و واضح في عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر أن أمريكا اتجهت لتعويض و جودها العسكري الثقيل في أوربا و أقصى شرق آسيا ببنى جديدة مرنة و بحجم أقل ، شرط أن تغطي المناطق التي غابت عنها و تكون قادرة على توجيه المصلحة أينما كانت بنجاعة و سرعة .

و يبدو أن الولايات المتحدة أدركت أن وجودها في إفريقيا مسألة حيوية و أثبت واقع الأمر أن الاهتمام بها لا يقل عن مستوى إدراكها لمناطق حيوية أخرى في العالم ، رغم تعالي الأصوات التي تؤكد تهميش القارة بعد الحرب الباردة متروكة لحروبها الأهلية و صراعاتها الداخلية ، هذه الأخيرة فرضت في نهاية المطاف هندسة جديدة للسلم و الأمن في القارة تحت وطأة أن الاستراتيجيين الأمريكيين يقدرون الأهمية المتزايدة للقارة و إمكانية أن تصبح الجبهة القادمة في الحرب العالمية على الإرهاب([3]) .

فانتقال الاهتمامات الأمنية الأمريكية من آسيا إلى منطقتي شمال و غرب إفريقيا ، بعدما باتت أجهزتها الأمنية تعتقد أن تنظيم "القاعدة" نقل مركز عملياته إلى هذه المنطقة .

و بمنطق دوراني لمقولة صعود و نزول القوى ، و على الرغم من أن الو م أ ستحافظ على هيمنها ردحا من الزمن إلا أن هذه القوة لم تعد كافية وحدها لضمان أمن الأمريكيين و المحافظة على مصالحهم ، فالأولوية أصبحت الآن في إمكانية محاربة الأخطار الحقيقية و انتهاز الفرص الجديدة على الوجه الأمثل فقط بالتعاون مع الدول الأخرى و تنسيق السياسات و المشاورات .

و في إطار الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة العالمية ، اتجهت لتبني مقاربة إعادة الانتشار الجيوستراتيجي في عدة مناطق على الصعيد العالمي ، إفريقيا باتجاه الساحل و الصحراء و المغرب العربي بالنظر للروابط الجيوسياسية و الأمنية بين الفضاءين .

([1]) خيري عبد الرزاق جاسم ، مرجع سابق ، ص 88 .

([2]) Cherif Driss , "Etats-Unis et Afrique sahélo-saharienne : Agenda énergétique et sécuritaire" , In : sous la direction de Abdennour Benantar , op.cit , p 52.

([3]) خالد محمد دفع الله ، **الاتجاهات الأمريكية لإدارة سياسة تحالفات مكافحة الإرهاب : إفريقيا نموذجا** ، سلسلة قضايا إفريقية (6) (السودان : المركز العالمي للدراسات الإفريقية ، 2009) ، ص 41 .

إذ بدا واضحا منذ مطلع تسعينات القرن الماضي أنها تريد توسيع مجالات اهتماماتها الإستراتيجية لتشمل إفريقيا و الساحل ، و بدأت ذلك بجولتين مكوكيتين لكلينتون بالقارة السمراء ، كما سبق مرور روزفلت بغامبيا عام 1943 ، و زيارة غير رسمية للرئيس جيمي كارتر إلى ليبيريا ونيجيريا عام 1978 ، كما مر بوش الأب على الصومال عام 1992 لتفقد القوات الأمريكية المرابطة هناك في إطار عملية إعادة الأمل([1]) ، طابع كل هذه الزيارات كان لا رسميتها و دون أجندة واضحة حول القارة السمراء سياسيا و أمنيا ، في إطار التوجه الأمريكي منتصف القرن العشرين نحو أوربا و محاصرة المد الشيوعي أكبر فزاعة دعمت تماسك التحالف الغربي ردحا من الزمن .

إلا أن ذلك لم يمنع الرئيس بيل كلينتون من المرور على عشر دول إفريقية عامي 1998 و 2000 أغلبها دولا أنجلوسكسونية باستثناء السنغال ، و استثني من الجولة كل دول شمال إفريقيا([2]) ، و قراءة هذه الجولات يعكس الرغبة الأمريكية في التوغل في العمق الإفريقي ، و الارتكاز على الدول ذات الثقل في مختلف الأروقة لتحقيق و دعم النفوذ الأمريكي قاريا ، بعد خيبة الصومال و الخشية من تكرار ذات السيناريو ، منها : الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، السنغال ، نيجيريا ، إثيوبيا و غيرها .

استهلت الو م أ مسلسل مبادراتها في الساحل و الصحراء مباشرة غداة نهاية الحرب الباردة مع طرح مبادرة **"إيزنستات"** (نسبة لأحد أعضاء إدارة كلينتون ، صاحب فكرة المشروع) بهدف تقوية الروابط التجارية مع شمال إفريقيا : المغرب ، تونس و الجزائر تحضيرا لدمجها في اقتصاد السوق ، من خلال تحرير التجارة ، تطوير الاستثمار و تعزيز الإصلاحات الاقتصادية لدول المنطقة ، تمهيدا لخلق ما يشبه منطقة للتبادل الحر أمريكية مع الدول المعنية ، لكن فشل المشروع في تحقيق أهدافه لاعتبارات سياسية و اقتصادية منها([3]) :

- توتر العلاقات المغربية الجزائرية ، على خلفية قضايا ثقيلة باتت معروفة .
- عزل أطراف مغاربية عن المشروع لاعتبارات سياسية و حسابات إستراتيجية (ليبيا و موريتانيا) .
- هشاشة البنى الاقتصادية المغاربية ، في ظل تزايد الاستقطاب الأوربي .

لكن هذا الفشل لم يكن إيذانا بالانسحاب من المنطقة و إلغاء الفكرة ، بل بداية الحديث عن تراجع التهميش الأمريكي للقارة مع جولتين مكوكيتين لبلكلينتون و وزيرته للخارجية مادلين أولبرات عام 1998 ، إلا

([1]) كوثر عباس عبد الربيعي ، "السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية : الأبعاد و الدلالات" ، **مجلة المرصد الدولي** ، العدد 15 ، كانون الأول 2010 ، ص 05 .

([2]) Cherif Driss , op.cit , p 52 .

([3]) م.م مجيد كامل حمزة ، مرجع سابق ، ص 131 .

أن مطلع الألفية الثالثة تزامن مع إعلان الإستراتيجية الأمنية الجديدة لأمريكا ، مما يعني دخول إفريقيا ضمن نطاق الأمن العسكري و النفطي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 التي مثلت تهديدا لمكانة أمريكا كقوة دولية .

إذن اتجهت إدارة بوش نحو بلورة ثلاث اتجاهات لسياستها في الساحل و الصحراء ، تحمل أبعادا : أمنية طاقوية و اقتصادية ، و العمل على دمج المغرب العربي في مشروع الشرق الأوسط الكبير([1]) ، حيث هدفت إلى حشد التأييد الدولي لمكافحة الإرهاب عبر الوطني و تجفيف منابع الإجرام العالمي ، و هو ما أفرز على الأرض سياسة شديدة الضبابية تحكمها المصالح المتضاربة و التوجهات المعيارية ، قادت هذه الطموحات بوش بلقاء إحدى عشر رئيسا من رؤساء الدول الإفريقية سبتمبر 2001 ، رغم أن ما يحرك الو م أ أنماط من المصالح :

أولا : البحث عن مصادر بديلة للطاقة قد تكون إفريقية (الساحل و خليج غينيا) بعد أن حددت إدارة بوش الابن النفط "كمصلحة قومية إستراتيجية للدولة الأمريكية" ، و من شأن النفط هناك تخفيض تكاليف النقل بحوالي 40% من حجم الإنفاق على نقل نفط الخليج ، حيث تسيطر على الاستثمار في المنطقةشركات أمريكية كبيرة مثل : إيكسون موبيل (Exxon Mobil) ، أميرادا هيس (Amerada Hess) ، شيفرون تكساكو (Chevron Texaco) و ماراثون أويل (Marathon Oil)([2]) ، و ليس من خلاف من أن الأمن و الطاقة كانت و ستظل من أهم الركائز التي تحرك علاقات الو م أ الخارجية و تضبط إيقاع تفاعلاتها الدولية .

هذا و ألح الرئيس بوش الابن مع نائبه و وزرائه للخارجية ، الطاقة و التجارة ، على ضرورة الاجتماع بكبار المسؤولين في الدول المنتجة للنفط لإقناعهم بزيادة الكميات التي تضخ إلى أمريكا ، و السماح للشركات الأمريكية برفع مستوى مشاركتها في الصناعات النفطية في دولهم في مقدمتها نيجيريا و دول غرب القارة .

ثانيا: التوجهات المرتبطة بمكافحة الإرهاب ، و ذلك إشارة إلى الاهتمام الأمريكي بمحاصرة الإيديولوجيات المعادية للوجود الأمريكي ، و هنا سعت لاحتواء بعض القوى الإقليمية في المنطقة مثل ليبيا والجزائر و توجيهها نحو مقتضيات الأمن الأمريكي .

فرغم أن الجزائر عجزت أن تتحول إلى شريك أمريكي في التنسيق السياسي و الأمني في المنطقة مكتفية بلعب دور التابع و المنفذ ، فإن المغرب نجح في تعزيز الروابط العسكرية و الإستراتيجية مع أمريكا ، التي ترى فيه شريكا يحتل الصفوف الأولى في التعاون و التنسيق الأمني لمحاربة الإرهاب في شمال إفريقيا و الحوض الغربي للمتوسط

([1]) Bérangère Rouppert , "Les états sahélien et leurs partenaires extrarégionaux ; le cas de l'union européenne en particulier" , **note d'analyse du GRIP** , Bruxelles , 6 décembre 2012 .

([2]) أيمن شبانة ، "النفط الإفريقي : عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد" ، **قراءات إفريقية** ، العدد 11 ، يناير/مارس 2012 ، ص 72 .

وقد عزز هذا الحشد العسكري ما يكفي من القواعد الجوية و البحرية الأمريكية في المغرب : كقاعدة القنيطرة الجوية ، قاعدة سيدي سليمان و محطتين للاتصال في سيدي رحي و بحتال([1]) .

ثالثا: المصالح المرتبطة بالنفوذ الأمريكي من المغرب الإفريقي إلى الساحل ، غرب و شرق إفريقيا و البحر الأحمر عبر تعزيز وجودها العسكري و تنمية دور قوى إقليمية تلعب دور الحليف الموثوق للولايات المتحدة مثل : تونس ، المغرب ، إثيوبيا ، ... إلخ .

رابعا : المزج بين الاهتمامات الإنسانية و المصالح الحيوية ، فالتموقع الإفريقي في قلب الاستراتيجية الأمريكية لم ينف كونها مصدر قلق إنساني مهم ، ففي عالم الفرص الاقتصادية و التحديات الأمنية ، تصبح أية سياسة مستندة على المخاوف الإنسانية لوحدها غير مجدية ، لذلك يجري العمل على استراتيجية أكثر شمولية تجاه القارة([2]) .

خامسا : تحجيم الدور الصيني الذي أخذ يتعاظم بشكل مطرد ، ففي ديسمبر 2005 أصدر مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية تقريرا حذر فيه أمريكا من مواجهة صينية ضارية ، خاصة ما تعلق بإمدادات النفط داعيا واشنطن إلى انتهاج أسلوب استراتيجي تجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد ، و تجاوز أسلوب التعامل مع القارة من منظور إنساني إلى اعتبارها شريكا([3]) ، و هي استراتيجيات تبدو ذات جدوى في تقليل التكاليف عسكريا و إنسانيا على خلفية نكسة الصومال ، روندا أنغولا و مناطق أخرى إفريقيا و عالميا .

و بالنظر للحساسية الجيوأمنية للساحل الإفريقي التي جعلت منه مستنقعا لكل الأزمات وجدت أمريكا نفسها مدفوعة لإيجاد موطئ قدم في ظل تزايد الاهتمام و الاستقطاب الدولي للمنطقة على وقع المحركات التالية :

1/ تزايد النفوذ العربي في المنطقة ، فليبيا – قبل السقوط – ما انفكت تتدخل في جام الشؤون ، وهاهي الجزائر تتحرك مدفوعة بحلم الزعامة من خلال رعاية جهود تسوية الصراعات ، و تبني برامج شراكة للتنمية وترشيد الحكم ، و هو ما بات أمرا مقلقا لأمريكا و حلفائها .

2/ تنامي مصالح الاتحاد الأوربي و فرنسا و قوى دولية أخرى كالصين ، روسيا ، الهند و إيران في المنطقة على وقع الاكتشافات المذهلة من البترول ، الغاز و موارد أخرى جلبت اهتمام الفواعل الدولية الأساسية في ظل ضعف النظم الحاكمة و تآكل شرعيتها الدستورية و الوطنية ، و بالتالي تأمين الوصول إلى مصادر الطاقة في ظل ارتفاع الأصوات من الداخل الأمريكي على تقليل الاعتماد على النفط العربي و تنويع مصادره .

([1]) م.م مجيد كامل حمزة ، مرجع سابق ، ص 121 .

([2]) حمدي عبد الرحمان ، **إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة : أي مستقبل** (القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 2007) ، ص 99 .

([3]) خيري عبد الرزاق جاسم ، مرجع سابق ، 102 .

3/ احتواء النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة بعد أن استثمرت في الرغبة الإفريقية للتخلص من ربق الشروط السياسية و الاقتصادية التي تفرضها أوربا و الولايات المتحدة في تعاملاتها ، حيث بات النفوذ الصيني واضحا في مجالات استغلال النفط و مشروعات البنية الأساسية في الساحل و القارة السمراء عامة .

و مع نهاية العام 2015 تخوض الصين مفاوضات ماراطونية مع جيبوتي لإقامة قاعدة بحرية على أراضيها ، لحماية مصالحها العسكرية و التجارية هناك .

4/ طغيان المبررات الأمنية على التوجه الأمريكي نحو الساحل و الصحراء ، إذ لم تنجح في النظر للإقليم إلا من زاوية جيوأمنية ، من خلال ما ينطوي عليه من تهديد للأمن و المصالح الأمريكية المنتشرة عالميا .

و أمام عدم إمكانية أن يكون لأمريكا الحضور الاستخباراتي المناسب في كل بلد ينسج فيه الإرهابيون مخططاتهم ، فهي تعتمد بشدة على قدرات الدول التي تدعم اليقظة الأمريكية([1]) .

و تبرز الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في الساحل عبر آليات ثلاث أو محطات انتهت إلى ضرورة أن يكون لها حضور عسكري قار و دائم في القارة هي :

- مبادرة عموم الساحل
- الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب
- القاعدة الأمريكية في إفريقيا – أفريكوم –

أولا : مبادرة بان ساحل (Initiative Pan-sahel-IPS-) تهدف لإنشاء تعاون عملياتي يمنع تحول المنطقة إلى ملاذ آمن للإرهاب العالمي ، عرف البرنامج طريقه للتنفيذ عام 2002 مباشرة غداة التفجير الإرهابي الذي استهدف معاقل الأمن القومي ، بميزانية قدرت بنحو 08 مليون دولار موجهة نحو تكوين و تجهيز فرق من جيوش بعض دول المنطقة هي تشاد ، مالي ، موريتانيا و النيجر بمعدل 150 شخصا عن كل دولة ، أي بالقدر الذي يفي باحتياجات قيادة حملة لمكافحة الإرهاب([2]) .

حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها غداة نهاية الحرب الباردة متورطة عالميا في حالات فشل سياسي واقتصادي بين الصومال ، روندا و يوغوسلافيا سابقا ، حيث اقتنصت أقسى دروسها التاريخية في لا جدوى التدخل العسكري الذي أدى لعسكرة تلك المناطق ، و ولادة الفكر المتطرف المناوئ للوجود الأمريكي و مصالحه

([1]) سلسلة ترجمات الزيتونة ، **التعاون الاستراتيجي : كيف يمكن للو م أ أن تزدهر مع تصاعد القوى الأخرى** ، عدد 34 ، فبراير 2009 ، ص 03 .

([2]) Antonin Tisseron , **Quels enseignements de l'approche américaine au Sahel ?** , sur le site internet : (20/09/2013)

www.gabrielperi.fr/IMG/pdf/tisseron-sahel.pdf

كما أدى تواتر الفشل إلى نمو خلايا الإرهاب و الجريمة عالميا ، حيث يستغل الإرهابيون ظروف الفشل للتخطيط التنظيم ، التدريب و التحضير للعمليات ، هذا و أشارت سكرتيرة الدولة السابقة **كوندوليزا رايس** (Condoleezza Rice) إلى أن الدولة الهشة و الفاشلة خادمة و ميسرة لحركة المجرمين و الإرهابيين([1]) .

و تجدر الإشارة إلى أنه ليس الجنود الأفارقة وحدهم من استفاد من هذا البرنامج ، بل حتى القوات الأوربية المعروفة تحت اسم (Soceur) استفادت من التدريب العملي و الميداني في الصحراء الإفريقية ، كما صاحبت التدريبات العسكرية برامج ثقافية ، لغوية و بيئية بتمويل من وزارة الخارجية الأمريكية([2]) .

ثانيا : أما **الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب** (Le Partenariat Transsaharien Contre le Terrorisme –TSCTP-) فخرجت إلى النور ثلاث سنوات بعد تبني مبادرة بان ساحل وطرحت كبديل عنها عام 2005 ، علاوة على الدول التي تعاملت معها المبادرة السابقة امتدت الشراكة إلى دول : الجزائر ، المغرب ، تونس ، بوركينافاسو ، نيجيريا و السنغال([3]) ، و هي مبادرة أكثر طموحا من سابقتها بالنظر لشموليتها الجيوسياسية بين الساحل ، المغرب العربي و غرب إفريقيا كإيحاء لعمق مطلب الأمن في المنطقة ، ثم تعدد آفاقها من خلال العمل على تحسين قدرات الدول المعنية لمواجهة التنظيمات الإرهابية و تجفيف منابع الإمداد و التوظيف للمنخرطين الجدد ، استثمارا في التعاطف الشعبي للسكان المحليين خاصة في دول مالي النيجر و موريتانيا .

ثم دعم جهود التعاون البيني و تنسيق الجهود بين ضفتي الساحل الشمالية و الجنوبية مع الشراكة لدعم جهود البناء المؤسساتي الوطني و جعله في مستوى تحدي مخاطر الإرهاب و التطرف التي انطلقت فعلا في عمليات التدريب و المناورات المشتركة .

بالإضافة إلى ذلك تشير الشراكة عبر الصحراء على كونها مقاربة شمولية ، ليست فقط عسكرية بل سياسية ، اقتصادية و ثقافية بشكل يستجيب للتحديات التماثلية و اللاتماثلية التي تواجه الدول العاجزة هناك .

و اتجهت الو م أ لتدعيم وجودها في المنطقة و القارة عبر فتح مخيم/ القاعدة العسكرية (le monier) في جيبوتي عام 2002 ، رغم حرص بوش و إدارته على تحجيم الوجود الأمريكي في القارة السمراء بسبب الخشية من تواتر سيناريو الصومال (الذي فقدت معه 19 من جنودها و طائرة هيليكوبتر) في مواجهات مع المليشيات الصومالية

([1]) Anna Simons , David Tucker , "The misleading problem of failed states : a socio-geography of terrorism in the post 9/11 era" , **Third World Quarterly** , Vol 28 , N°02 , 2007 , p 387 .

([2]) خالد محمد دفع الله ، مرجع سابق ، ص 44 .

([3]) Antonin Tisseron , op.cit .

بداية تسعينات القرن الماضي([1]) ، لذا وجدت أن الأولوية هو بناء علاقات شراكة و تعاون مع الحلفاء المحليين من خلال دعم قدراتهم المحلية و تشييد أجهزتها الأمنية لتلعب دور صمام الأمان بديلا عن القوات الأمريكية ، و هذا يجنبها مشكلات سياسية و فاتورة عسكرية .

لكن في حقيقة الأمر لم تقدم المبادرة للساحل و الصحراء و غرب إفريقيا و منطقة المغرب العربي البديل الحقيقي لضمان الأمن ، الاستقرار و تحقيق التطلعات السياسية ، المجتمعية و الثقافية بوضع أفضل ، و يجد ذلك مبرره في طغيان المتغير العسكري ، فهي لم تنفك تأخذ الصبغة العسكرية و إن لم تكن كذلك ما انفكت تنتهي عسكرية خالصة ، على حساب أعباء الشراكة و التعاون التي شكلت الغاية الأساسية التي نشأت من أجلها :

1/ تحوز ميزانية الدفاع على ثلاثة أرباع مقدرات البرنامج سنوات 2006 ، 2007 و 2008 ، بهدف مواجهة الجماعات المسلحة كتعبير عن تهديد واقعي للأمن المحلي و العالمي .

2/ دعم مقدرات الدول المعنية عسكريا بالقدر الذي يمكنها من حماية مقدراتها من الثروة الوطنية و يضمن استمرارية تزود الشركات الأمريكية و الأوربية بالطاقة ، إذا اعتبرنا أن سبعة من الدول التي ضمتها الشراكة تحوز على احتياطات نفطية هائلة .

و قد دفعت هذه الانتقادات الو م أ إلى تقليص مستحقات قسم الدفاع مقارنة بالأقسام و الأجهزة الأخرى خاصة مع مطلع العام 2012 ، بما لم ينجح في تخفيف وطأة الاتجاه نحو عسكرة المنطقة التي تحولت إلى حلبة صراع لفرض الوجود العسكري الأوربي ، الأمريكي و نحوهما ، و قد قاد هذا التنافس أمريكا إلى إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا .

ثالثا : القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (Le Commandement des Forces Américaines en Afriques-AFRICOM-)

رغم أن فكرة إنشاء قيادة عسكرية مستقلة لإفريقيا كانت مطروحة منذ عهد إدارة بيل كلينتون ، ثم طرحت مجددا بداية القرن الواحد و العشرين ، فإن الخطوات العملية لإنشاء هذه القيادة جاءت تعبيرا عن التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا منذ أكتوبر 2007 ، مقرها مدينة شتوتغارت الألمانية ، و ينطوي إنشاؤها على دلالات عميقة بشأن مضمون السياسة الأمريكية في القارة ، لا سيما الاتجاه نحو العسكرة بشكل غير مسبوق .

و قد رأى البعض في مهمة أفريكوم غامضة و غير واضحة إفريقيا ، رغم سعي المسؤولين في البنتاغون تقديم تفسيرات مثالية ، فعلى لسان **تيريزا ويلان** ، نائبة مساعد وزير الدفاع للشؤون الإفريقية بررت "نريد منع

([1]) Antonin Tisseron , op.cit .

تحول المشكلات إلى أزمات ، و منع تحول الأزمات إلى كوارث"([1]) ، فالقارة التي تمثل مساحتها 20,5% من مساحة اليابسة في العالم ، بتعداد سكاني يصل عتبة المليار نسمة ، بما يتراوح بين 15 إلى 16% من عدد السكان الإجمالي عالميا ، تزداد أهميتها بصورة مطردة ، فقد حان الوقت للو م أ أن تعي هذه الأهمية و تدركها فبقاء إفريقيا قارة مستقرة بات مصلحة قومية أمريكية ، بالشكل الذي يتيح لها مجابهة الإرهاب و التطرف والمساهمة في إرساء السلام و الأمن و التصدي للأزمات في القارة .

حيث تسعى أمريكا للتذكير دوما بأنها متواجدة عسكريا في جيبوتي ، إثيوبيا ، كينيا ، كما توظف أطروحة محاربة الإرهاب لإعادة بناء التحالفات مع الأنظمة الديكتاتورية التي ما انفكت تعبر عن ولائها لها مقابل ما تستفيد منه من امتيازات سياسية عسكرية و مساعدات اقتصادية و تجارية ، خاصة بعد أحداث مطلع الألفية و ازدياد تدفق حلفاء أمريكا على الصعيد العالمي .

و في الوقت الذي تغازل فيه أمريكا الدول الإفريقية لاستضافتها ، تتحفظ نيجيريا و جنوب إفريقيا ، الدولتان ذات الثقل إقليميا ، ترفض ليبيا (قبل السقوط) و الجزائر و تحشد موجة الرفض في القارة السمراء لاستيعاب هذا الوجود العسكري الكثيف في المنطقة ، بما يؤكد أفضلية أن يضطلع الأفارقة بقضاياهم الأمنية و الدفاعية ، و عن طريق الهياكل الإفريقية المتاحة .

تتأسس الأفريكوم على مدخلين([2]) :

- يتجه المدخل الأول نحو تحسين فعالية قوات الجيش المحلية من خلال المناورات ، التدريب و تقاسم المعطيات و المعلومات و الدعم اللوجستيكي ، ففي شهر جانفي 2012 نزل فريق أمريكي متخصص بعتار (Atar) الموريتانية للقيام بمهام تكوين و تدريب عسكري .
- بينما ينصرف الثاني لفرض التعاون العسكري الإفريقي على ضوء تكثيف التنسيق بين قوات الجيش الأمريكي مع نظرائه الإفريقيين و بعض أعضاء حلف الناتو ، خاصة فرنسا و إسبانيا ، اصطلح على العملية "فلنتلوك" (Flintlocks)([3]) التي انطلقت جوان 2005 و تعمل بمنطق دوراني ، بدأت بالساحل في السنغال مرورا بمالي ، تضم سبعة دول بالإضافة للقوات الخاصة الأمريكية هي : الجزائر تشاد والنيجر ، المغرب ، موريتانيا و تونس .

([1]) خيري عبد الرزاق جاسم ، مرجع سابق ، ص 93 .

([2]) Antonin Tisseron , op.cit .

([3]) في الترجمة الحرفية للمصطلح ، يفيد بمعنى : بندقية ذات زند صواني ، أي زر أمان البندقية ، كناية عن كثرة حجر الصوان في المنطقة .

و تؤكد الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا لتصبح فضلا عن كونها مجرد مصدر للموارد الطاقوية و المعادن الثمينة إلى حالة أمنية يؤمها برنامج مكافحة الإرهاب ، مع ملاحظة أن الأفريكوم لن تكون مؤسسة عسكرية خالصة بل حكومة أمريكية في إفريقيا بممثلين من كل الإدارات المدنية : الرزاعة ، الصحة ، التنمية و غيرها([1]) .

و في الأخير نخلص إلى أن التوجه الأمريكي في الساحل و إفريقيا أصبح رهن مقاربتين :

الأولى : تتعلق بمكافحة الإرهاب من منظور جماعي مشترك و هو ما تسبب في إهدار القدرات المالية للدول المعنية منها الجزائر في محاربة الإرهاب دون القضاء عليه ، و هو ما يفسر التحفظ الأمريكي على نقلها إلى ليبيريا مثلا التي عبرت عن قبولها الاستضافة ، لكن يبدو أن ليبريا ليست ضمن الحسابات المرجوة ، ربما لبعدها عن المنطقة المرغوب التمركز فيها ، ثم الربط الأمريكي لمقر القاعدة بنشاط الإرهاب ، بما يعني تحديدا : الساحل أو شمال إفريقيا أو غربها .

أما **الثانية** : فتعكس رؤية استباقية إزاء قوى منافسة دوليا للاستفادة من ثروات المنطقة ، و يبرز هذا في زيادة واردات أمريكا من النفط الإفريقي ، إذ يتوقع أن تفوق في المجموع نسبة 25% بحلول عام 2015 بعد أن كانت بحدود 15% منذ خمس سنوات .

و يؤكد الخبراء في مجال النفط إلى أن غرب إفريقيا تمنح العديد من الفرص الجاذبة للاهتمام الأمريكي منها([2]) :

- احتياطات بكميات هائلة ، بميزة ما يسمى النفط الخفيف ، الذي تنخفض فيه نسبة الكبريت ، بما يعني تخفيض التكاليف أثناء عملية التكرير ، و توفير نسبة عالية من البنزين المطلوب بقوة أمريكيا ، وهي التي تستهلك 50% مما ينتج عالميا من البنزين .
- تواجد حقول النفط في الأحواض البحرية في خليج غينيا ، بعيدا عن الاحتكاك بالسكان المحليين وتوفير بيئة آمنة نسبيا ، ثم تقليل مخاطر التهديدات الإرهابية ، حيث تعزم أمريكا زرع قاعدتين عسكريتين في جزر ساوتومي و برانسيب المحاذية للمنطقة .
- توفير نسبة من التكاليف ، فالحقول الغربية لإفريقيا القريبة من السواحل الشرقية الأمريكية ، لا تستغرق ناقلة نفط ضخمة أكثر من أسبوع للوصول إلى نيويورك مثلا ، علاوة على أن استراتيجية الطاقة القومية تشير إلى ضرورة أن يتوافق الحشد العسكري مع جميع منافذ النفط ، من كازاخستان و آسيا الوسطى نحو

([1]) خالد محمد دفع الله ، مرجع سابق ، ص ص 35-36 .

([2]) خيري عبد الرزاق جاسم ، مرجع سابق ، ص 99 .

أنغولا وسط و غرب لإفريقيا ، فالقوات الأمريكية في الساحل الغربي لإفريقيا ، من بين أهدافها تأمين أنبوب "تشاد/الكامرون" ، الذي يضخ 250 ألف برميل من النفط يوميا([1]) .

و نشير إلى أن ما انصرف لصراع المصالح في الغرب يعكس تكامل أدوار في سبيل إعادة الانتشار الذي تخطط له فرنسا و أوربا و أمريكا ، و الدليل على ذلك الدعم اللوجستيكي الأمريكي لفرنسا في عملية سرفال "الهر الوحشي" ، و يتوقع أن ينجم عن هذه الشراكة تقسيم الأدوار بين الدولتين في المنطقة ، يتم بموجبه تقليص التواجد الفرنسي في جيبوتي ، على أن تعزز الولايات المتحدة حضورها في شرق إفريقيا لمحاربة المجموعات المسلحة و يتوقع مواصلة العمليات النوعية في الصومال و اليمن ، إضافة إلى دعم الدول الإفريقية المشاركة في الحرب في الصومال وتكثيف التواجد في اليمن الذي يشكل نقطة تواصل بين فروع القاعدة في إفريقيا و آسيا .

ولا شك أن هذه الشراكة وإعادة الانتشار العسكري الجديد تؤشر لخطة طويلة الأمد للتدخل والسيطرة في منطقة الصحراء و الساحل ، و تحول نمط الصراع من منطق مباريات صفرية إلى مقاربة الربح للجميع بعد الحرب الباردة ، و الشراكة في تقاسم النفوذ في القارة ، ولعل هذا ما يفسر التطور في سياسات القوى الكبرى و أدواتها في القارة ، بما يراعي مصالحها الثابتة و المتغيرة من منظور الصراع بين الفرقاء المتنافسين لا الأعداء .

المطلب الثالث : تصاعد الاختراق الصيني للساحل و إفريقيا

وسط القلق المتنامي من نفوذ جمهورية الصين الشعبية الآخذ في الانتشار عالميا ، تتجه أنظار بكين صوب القارة الإفريقية و هو ليس بالأمر الجديد ، ففي ستينات و سبعينات القرن الماضي تركز الاهتمام على بناء جسور التضامن العقائدي مع البلدان النامية لتعزيز الشيوعية الصينية و محاصرة الإمبريالية الغربية ، و في أعقاب الحرب الباردة تطورت الاهتمامات الصينية إلى مساع ذات صبغة براغماتية لهندسة علاقات تجارية وطيدة في ميدان الاستثمار و الطاقة ، حيث أضحت تنظر للقارة في العقود الأخيرة على أنها ذات أهمية اقتصادية ، من خلال ما تطرحه من امتيازات التزود بموارد الطاقة الأحفورية ، و إستراتيجية عسكرية كوجهة لسوق السلاح الصيني ويمثل هذان المحددان أهم الرهانات الجيوبوليتيكية في العلاقات الصينية الإفريقية([2]) .

و لنفهم صيرورة العلاقات التفاعلية الصينية الإفريقية سنقف على محطتين تميزان بين حقبتين شهدهما هذا الارتباط بين الطرفين :

([1]) نجلاء محمد مرعي ، "الثروة النفطية و التنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا" ، **تقارير البيان** ، التقرير الاستراتيجي السابع ، 22 آذار/مارس 2013 ، ص 423 .

([2]) Olivier Mbabia , **la chine en Afrique** : **Histoire** , **géopolitique et géoéconomie** (Paris : Ellipses édition marketing S.A , 2012) , p 65 .

الفرع الأول : حقبة المصالح الإيديولوجية

لم يعد خافيا على أحد الارتقاء الصيني الحثيث لشغل أحد مراكز القوة العالمية ، و هي التي ترشحها المؤشرات الديموغرافية ، الاقتصادية و العسكرية لتكون كذلك ، كما لم يعد خافيا الحضور البارز للشركات الصينية و رجال الأعمال و المستثمرين الصينيين ، من عواصم العالم الرأسمالي ، و انتهاء بأبعد المناطق النائية في إفريقيا و أمريكا اللاتينية ، بما يثبت لثقل متنام لهذه القوة على تحديد معالم النظام العالمي المستقبلية .

يجد التوجه الصيني مرجعيته في إفريقيا بعد تولي ماو تسي تونغ الحكم عام 1949 و إنشاء جمهورية الصين الشعبية ، التي بدأت تحركاتها منذ الخمسينات في القارة إزاء موجة الصراع ضد القوى الاستعمارية و دعم التحرر و هو ما أكد عليه ماو في افتتاح المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي عام 1956 ، و ألح على التزام الصين بدعم نشيط للاستقلال الوطني و الحركات التحررية بالسلاح ، المال ، الغذاء ، التكوين العسكري و إقامة مراكز للتدريب .

و كانت تلك الركيزة الأساسية للعلاقات البينية ، إذ اتجهت لمساندة عديد الحركات السياسية ذات التوجه اليساري في إطار سياستها لنشر الأفكار الماوية ، كما قدمت نفسها لإفريقيا على أنها حلقة مهمة في النضال لمقاومة الاستعمار و الهيمنة و كنموذج لقدرة حركة تحررية شعبية يسارية على تأكيد الهوية الوطنية و الاستقلال ، حيث كانت الصين آنذاك مصدر إلهام لشعوب العالم من خلال تشكيل "جبهة موحدة" للشعوب الإفريقية ، الآسيوية و الأمريكية لمكافحة الإمبريالية .

بدأت أولى اتصالاتها الرسمية الثنائية مع مصر عام 1956 ، لتشمل فيما بعد أربعة دول مستقلة حديثا هي : الجزائر ، المغرب ، السودان و غينيا([1]) ، و في إطار سعيها لافتكاك الاعتراف داخل المنتظم الدولي اتجهت لهندسة علاقات دبلوماسية مع أربعة و أربعين دولة إفريقية مبنية على مبادئ التعايش السلمي المحددة من طرفها ، التي تؤكد الاعتقاد الراسخ باحترام سيادات الدول و منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول من منطلق مفهوم المصالح المشتركة التبادلية في إطار من التعايش و القبول الذي لا يقصي أحدا .

و بذلك وجدت الصين في إفريقيا مساحة للمناورة السياسية في ظل مزاحمة أجواء الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي و غريمه الرأسمالي .

([1]) Sous la direction de Laurent Bossard , **L'Afrique et la chine** , Atlas de l'intégration régionale en Afrique de l'ouest (Paris et Abuja : CEDEAO-CSAO/OCDE , décembre 2006) , p 01 .

و قد عزز شوان لاي واقعية هذا التوجه مع الجولتين المكوكيتين اللتين قادتاه للقارة بداية الستينات (1964/1963) شملت عشر دول هي : الجزائر ، المغرب ، تونس ، إثيوبيا ، غانا ، غينيا ، مالي ، الصومال والسودان([1]) .

و يمكن إرجاع الاهتمام الصيني بإفريقيا خلال تلك الحقبة إلى اعتبارات عدة نذكر منها :

- تقديم الصين نفسها على أنها دولة عالمثالثية اختبرت الاستعمار ، و ناضلت شعبيا و ثوريا للتحرر منه و بالتالي تطرح لإفريقيا على أنها النموذج الأقرب لأن يحتذى و السعي لنشر مبادئها .
- الرغبة في محاصرة النفوذ السوفييتي هناك ، خاصة بعد تصاعد حدة الصراع الإيديولوجي بينهما حول تفسير النظرية الماركسية ، و اتهام الصين للاتحاد السوفييتي بالشرود عنها و عدم احترام مضمونها في تعاملاته الخارجية خاصة ما تعلق بالقضايا التحررية .
- سعي الصين لتأمين الدعم الدولي ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني ، إذ أدركت أهمية إفريقيا في كسب معركة الاعتراف الدولي عام 1963 ، حينما اشتدت المنافسة مع تايوان للحظوة بالدعم الإفريقي بعد أن حصلت الأخيرة على 17 صوت إفريقي مقابل 14 للصين([2]) .

أفرزت المساعي حظوة الصين بعلاقات رسمية مع 19 دولة إفريقية مقابل 41 كانت مستقلة نهاية الستينات .

و قد كان لهذا المحدد دوره في جعل إفريقيا مسرحا لبعض أشكال الصراع السياسي بين بكين و تايبيه وإذا تحقق للصين دخول مجلس الأمن ضمن المقاعد الخمسة الدائمة (1971) ، فلم يكن ذلك إلا بفضل الأصدقاء الأفارقة ممن مثلوا 26 صوتا من بين 76 في الجمعية العامة الأممية ، و في مقابل الدعم السياسي والدبلوماسي الذي قدمته للصين تم مكافأتها بمساعدات اقتصادية شملت عدة دول في غرب و وسط إفريقيا ، وهو الأمر الذي دفع بعض الأصدقاء إلى التخلي عن تايبيه لصالح بكين خاصة مع بداية تسعينات القرن الماضي مثل اللوزوتو (1994) ، النيجر (1996) ، إفريقيا الوسطى و غينيا بيساو (1998) ، و حاليا بقيت فقط خمس دول على علاقات بتايوان هي : بوركينافاسو ، غامبيا ، ملاوي ، سوازيلاند و ساوتومي و برانسيب([3]) .

بهذه العزلة التي فرضتها الصين على تايوان توجت أولى انتصاراتها السياسية إيذانا بميلاد عهد جديد من المصالح الإستراتيجية و الحاجة الاقتصادية لإفريقيا خاصة منطقة الساحل و غرب إفريقيا .

([1]) منى حسين عبيد ، السياسة الصينية تجاه دول شرق إفريقيا ، السودان نموذجا ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 29 ، شتاء 2011 ، 74 .

([2]) المرجع نفسه ، ص 75 .

([3]) Sous la direction de Laurent Bossard , op.cit , pp 2/3 .

الفرع الثاني : حقبة المصالح الاقتصادية و الاستراتيجية :

مع نهاية الحرب الباردة دشنت الصين عهدا جديدا في ملف علاقاتها مع إفريقيا ، انتقلت من الدعم القوي للاتجاهات الإيديولوجية إلى منهج براجماتي يعطي الأولوية للتجارة و الاستثمارات مع دول القارة ، أمام انهيار مبررات تقديم نفسها باعتبارها الحليف الوفي للعالم الثالث في مواجهة الهيمنة السوفييتة و الاستعمار الغربي .

طيلة العقدين الماضيين و مع توسع الاقتصاد الصيني بمعدل نمو سنوي قوي ، انعكس على ازدياد الطلب على الطاقة و الحاجة المتزايدة للموارد مقابل ضعف أو على الأقل عدم قدرة الإنتاج المحلي للموارد من الوفاء بالطلب المتزايد عليها ، فكان لا مفر من توجيه الأنظار إلى الخارج للبحث عن مصادر بديلة تضمن التزود بها بوتيرة سلسة و مستقرة .

في العام 2004 باتت الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الو م أ ، كما شارفت بحلول العام 2010 على استهلاك 9,5 مليون برميل يوميا بما يعادل 10,6% من الاستهلاك العالمي([1]) ، و من المتوقع أن يزداد استهلاكها للنفط و الغاز من 33% حاليا إلى 60% بحلول عام 2020 ، في ظل قصور الإنتاج الآسيوي من النفط والغاز على النمو بالسرعة الكافية لتلبية الاحتياجات الصينية([2]) .

و تشير التقديرات إلى أن 25% من واردات الصين الإجمالية تأتي حاليا من إفريقيا ، مما حدا بها أن تضع في سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الإفريقيين من خلال :

1/ الالتزام بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك البلدان من خلال دعم و مساندة الديكتاتوريات القمعية في الحظوة بالشرعية و القبول المطلوبين ، و قد سعت الصين لمكافأة أصدقائها الأفارقة بالدعم السياسي و المساعدات الاقتصادية و العسكرية .

2/ في نضالها التاريخي ضد الإمبريالية و خدمة قضايا التحرر و الوطنية تقدم بكين النموذج التنموي الصيني الفريد من خلال الثناء على النمو الاقتصادي الكبير الذي تحقق تحت إشراف دولة شمولية مضبوطة بإيقاع الحزب الواحد ، و هو النموذج الذي يصلح أن يحاكيه الأفارقة كونه الكفيل بتحقيق الاستقرار لهم ، و شعور الحكام الديكتاتوريين بالراحة بما يضمن استمرار تدفق موارد الطاقة التي تحتاجها الصين .

3/ تجاوزت الصين مرحلة الدخول البطيء إلى القارة إلى بناء العلاقات الإستراتيجية مستندة لقوتها الاقتصادية المتسارعة ، إذ تمكنت من أن تصبح الشريك التجاري الأول لعدد واسع من دولها ، و سجل التبادل

([1]) Olivier Mbabia , op.cit , p 67 .

([2]) بيتر بروكس و جي هاي شين ، **النفوذ الصيني في إفريقيا تهديد كبير لمصالح واشنطن** ، على الرابط التالي : (2011/03/24)
http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&aid=897

التجاري قفزة نوعية وصلت إلى 107 مليار دولار عام 2009 ، بما يمثل عشرة أضعاف حجم المبادلات التجارية قبل ثماني سنوات([1]) ، رغم أنها لم تمثل مع بداية الألفية سوى 2,5 % من حجم التجارة الخارجية الصينية ، لكن سرعان ما تحولت إلى ثالث شريك تجاري للقارة بعد الو م أ و فرنسا .

أما ما تعلق بمنطقة الساحل و غرب إفريقيا فتحولت إلى أهم شريك للصين في التزود بالبترول و القطن . بالنسبة للقطن اعتبرته الصين مصدرا استراتيجيا لصناعة النسيج الصينية ، أما البترول فتمول المنطقة بالحصة الهامشية نوعا ما ، مقابل حظوة السودان بحصة الأسد ساحليا بنسبة 7% من واردات الصين الإجمالية من النفط و تعتبر الشركة الوطنية الصينية للبترول أكبر مساهم في شركة النيل الكبرى التي تسيطر على حقول النفط في السودان ، و هو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 08 : واردات الصين الإفريقية من البترول و القطن (2004)

الواردات الصينية	إفريقيا		غرب إفريقيا	
	بالمليار دولار	%	بالمليار دولار	%
البترول	10,1	64,2	0,65	44,8
القطن	0,7	4,2	0,60	37,8
موارد أخرى	4,9	11,6	0,25	17,4
المجموع	15,7	100	1,50	100

المصدر :. Sous la direction de Laurent Bossard , op.cit , p 05

و مع أن أرقام الجدول تقول بهامشية غرب إفريقيا مقارنة بالقارة ، إلا أن الصين ما فتئت تخط فصلا جديدا من الصراع على القارة السمراء ، و تتأسس استراتيجية الشركات الصينية على البحث عن البترول في المناطق التي يغيب فيها نفوذ الشركات الأمريكية و الأوربية ، رغم أن احتياطات القارة لا تتعدى 10% من الاحتياطات العالمية المؤكدة([2]) ، ما سيفضي إلى إعادة تشكيل التوازنات الدولية ، بما يقلص حجم المناطق الخاضعة للنفوذ الغربي لمصلحة امتداد الصين ، و تمكنت في ظرف سنوات من أن تصبح الشريك التجاري الأول لعدد واسع من الدول الإفريقية ، كما نجحت في اختراق الساحل عبر سياستها الموجهة لتأمين تمويلها بالموارد

([1]) عمر كوش ، "إفريقيا : صراع دولي و مسرح لتنافس قوى إقليمية صاعدة" ، **الاقتصادية** ، العدد 6122 ، 16 يوليو 2010 ، على الرابط التالي: (2011/03/24)

http://www.aleqt.com/2010/07/16/article_419329.html

([2]) Olivier Mbabia , op.cit , p 68 .

الطاقوية من جهة ، و من جهة ثانية ضمان تنمية الطاقة النووية السلمية ، و قد نجحت كبرى الشركات الصينية العاملة في المجال (la china national petroleum corporation , la chinese national off-shore oil company et Sinopec) من تأكيد حضورها في الساحل من النيجر إلى موريتانيا ، تشاد ومالي و أصبحت ترى فيها خزانا للموارد الأولية المهمة للصناعة الصينية في مقدمتها النفط ، بالإضافة لاعتبارها سوقا استهلاكية واسعة ، فإفريقيا الغربية وحدها تمثل ثلث سكان القارة بـ300 مليون نسمة (2006) ، و نيجيريا وحدها تحوي 45% من تعداد السكان إقليميا و تحوز على 43% من وارداتها من الصين([1]) .

لذا أصبحت الصين تتبنى نمطا جديدا لتفعيل علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا من خلال المؤتمرات والمنتديات كأسلوب للتعاون ، و هو ما تبين من خلال منتدى التعاون الصيني- الإفريقي منتصف عام 2000 وهو آلية للتشاور الثنائي تهدف لتعميق العلاقات ، تشجيع التعاون المشترك و السعي إلى توطين التنمية المشتركة من خلال التفاوض و التعاون .

و قد مثل المنتدى خارطة طريق لمئات اتفاقات التكامل لتقديم المساعدة الاقتصادية (تعاون تقني ، مشاريع دعم ومنح مالية) ، فقد قامت الصين تحت إطاره بإلغاء ديون تصل قيمتها إلى 1,38 مليار دولار كانت مستحقة على واحد و ثلاثين من البلدان الإفريقية الأقل تقدما و المثقلة بالديون ، كما منحت تسعة و عشرون دولة من القارة الأقل نموا و المرتبطة بعلاقات دبلوماسية مع الصين بين 440 و 190 نوعا من المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية([2]) .

و مع دخول بعض دول الساحل نادي الدول المنتجة للنفط : تشاد (2000) ، موريتانيا (2006) ومالي (2008) ، اتجهت الصين لتفعيل "دبلوماسيتها النفطية" مؤكدة على لسان رئيسها هو جينتاو أن : "البلدان التي تساعد الصين في الحصول على الذهب الأسود ستجني مكاسب سياسية و تجارية" ، في زيارة قادته مطلع 2006 إلى كل من : المملكة العربية السعودية ، نيجيريا و كينيا([3]) ، أدى ذلك إلى مضاعفة واردات الصين للنفط الإفريقي ثماني مرات من 100 ألف إلى 900 ألف في الفترة الممتدة بين 2005/1998 ، و بذلك أصبحت كما أسلفنا ثاني مستهلك عالمي للبترول ، ليصل حجم الطلب الصيني بحلول العام 2013 إلى حوالي 13 مليون برميل يكون 80% منها مستوردا([4]) ، يأتي معظمها من الشرق الأوسط ، لكن الترتيبات التي أفرزتها أحداث الحادي

([1]) Sous la direction de Laurent Bossard , op.cit , p 06 .

([2]) خيري عبد الرزاق جاسم ، مرجع سابق ، ص 100 .

([3]) المرجع نفسه ، ص 101 .

([4]) Ibid , p 10 .

عشر من سبتمبر أجبرت الصين على إعادة جدولة حساباتها في المنطقة بعد الخيارات التي فرضتها الو م أ مع غزو العراق وموجة التزكية التي حظيت بها خليجيا .

و بعبارة أخرى بات إيجاد منافذ للحصول على إمدادات مستقرة يمكن التعويل عليها بأسعار معقولة من موارد الطاقة ، سيصبح عاملا حاسما يضمن ديمومة التنمية و النمو للمحافظة على الاستقرار الداخلي ، و علاوة على ذلك فقد أدرك القادة الصينيون أن الحضور الصيني الأكثر فعالية في أسواق الطاقة الخارجية ، بما في ذلك العلاقات السياسية و الاقتصادية مع دول كالسودان ، كثيرا ما أوقع بكين في مشكلات دبلوماسية مع حكومات غربية رئيسية([1]) .

و بالتالي وجدت الصين في إفريقيا الساحل ، غرب إفريقيا و السودان البديل لتنويع مصادر تمويلها بالطاقة من جهة و تأمينها بمنأى عن النزاعات و الصراعات من جهة ثانية ، رغم أن المنطقة باتت أكبر تعبير عن أهم الصراعات من ذوات البنية المتشعبة إفريقيا و عالميا ، و هو ما بات يربك الغرب و يثير قلقه خاصة الو م أ وفرنسا ، رغم أنه ليس بالأمر الجديد .

فأمطر الغرب الصين بحزمة من الانتقادات كرد على هذا النفوذ المتنامي ، من قبيل دعمها لنظم قمعية تسلطية و تزكية انتهاكها لحقوق الإنسان ، مقابل التغطية على ممارساتها غير الديمقراطية و السماح بحظوتها بقروض و مساعدات ، يقابله مأزق المشروطية السياسية الذي تتخبط فيه نظرة الغرب لسياسة القروض و المنح للمنطقة ، و يشير البعض إلى أن الصين فعلا مسؤولة عن تيسير عمليات الإبادة الجماعية في دارفور و هي التي تسيطر على 60% من نفط السودان تذهب جميع عوائده دون شك إلى دعم الإرهاب([2]) .

([1]) بيتس جيل ، "الصين : مركز ناشىء للقوة العالمي" ، في : جرايمي هيرد ، مرجع سابق ، ص ص 244-245 .

([2]) لحسن الحسناوي ، "التنافس الدولي في إفريقيا : الوسائل و الأهداف" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 29 ، شتاء 2011 ، ص 121 .

الجدول رقم 09 : الشركاء التجاريين العشر الأوائل الإفريقيين للصين (حسب الواردات 2004)

البلد	القيمة (مليون دولار)	التجارة بين الصين و إفريقيا (%)
أنغولا	3,422.63	27.4
جنوب إفريقيا	2,567.96	20.6
السودان	1,678.60	13.4
الكونغو برازافيل	1,224.74	9.8
غينيا الإستوائية	787.96	6.3
الغابون	415.39	3.3
نيجيريا	372.91	3.3.0
الجزائر	216.11	1.7
المغرب	208.69	1.7
تشاد	148.73	1.2
الإجمالي	11,043.72	88.4

المصدر : أيان تايلر ، "دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا" ، **دراسات عالمية** ، العدد 63 ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط1 ، 2007 ، ص 08 .

في لمحة على معطيات الجدول ، يبدو أن بكين اتجهت لتعزيز علاقاتها التجارية الرئيسية في القارة الإفريقية مع دول هي بالأساس منتجة للنفط ، بما ينعكس على استدامة تدفق النفط الخام و تكلفته لدعم الاقتصاد النفطي الصيني المتطلع إلى الخارج منذ عام 1995 تقريبا ، في مقدمتها أنغولا ، التي وصفت بأنها بلد تحول من الإفريقية الستالينية إلى رأسمالية النفط و الماس ، في ظل استشراء الفساد و النزاعات الأهلية ، ما لم تر فيه بكين مشكلة توقف تقديم القروض و حتى تدفق الاستثمارات تقديرا لسياستها غير التدخلية .

كما تعد السودان مثالا آخر على الدول الغنية بالنفط ، على حين أجبرت الشركات الغربية أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ، على تخفيض عملياتها في السودان بسبب انتهاكات حقوق الإنسان و تداعيات الحرب الأهلية ، حلت الصين بتطوير صناعة النفط و إجازة تصدير السلاح ، أمام تحررها من اتفاقيات متعددة الأطراف

تمنع نقل السلاح للمنطقة ، حيث زودت الحكومة السودانية بطائرات مقاتلة و تشكيلة من الأسلحة (طائرات شينيانج المقاتلة ، طائرات إف-7 نفاثة)([1]) .

و تشير الإحصائيات على امتداد نهاية عقد ثمانينات و بداية تسعينات القرن الماضي (1999/1989) إلى إبرام الصين اتفاقيات لتمويل حلفائها الأفارقة بالأسلحة الصينية وصلت قيمتها إلى 1,9 مليار دولار ، 200 مليون منها وجهت لشمال إفريقيا ، بينما كانت حصة دول إفريقيا الوسطى و إفريقيا ما وراء الصحراء 600 و500 مليون على التوالي ، و إذا ما قورنت بالأرقام الروسية و الأمريكية في نفس الحقبة كان هناك تفاوت بمستوى ما ، بين 7,6 و 2 مليار دولار على الترتيب([2]) ، و هو ما يقدم قراءة على إبقاء روسيا على ميراث حلفاء الاتحاد السوفييتي الأفارقة ، حيث استدعى الوجود الصيني محاصرة ما بقي من نفوذ له هناك ، و دفعه لخسارتهم الواحد تلو الآخر .

كما يرى المحللون أن "سعي الصين لتحقيق أمن الطاقة ، هو أكثر من مجرد علم اقتصاد بسيط ، إنه يتعلق باستراتيجية الصين التنموية ككل ، و بالاتجاه الذي يسلكه برنامج التحديث الصيني ، فصين اليوم بدأت تأخذ مكانها ، بوصفها قوة عالمية"([3]) .

و يبدو أن إفريقيا تجد ضالتها في استيعاب دروسها من التاريخ في تحويل أنظارها من الحلفاء الغربيين التقليديين إلى البحث عن شراكات و آفاق أكثر رحابة لها ، و يبدو أنه يوجد ما يبرر "مقاربة أنظر إلى الشرق" على المستوى الإفريقي ، و يبدو الطرفان نجحا في التأسيس لأرضية فعالة للتفاهم و التعاون الإستراتيجي الاقتصادي ، التجاري ، الطاقوي و العسكري ، هذا الأخير جعل من الديكتاتوريات الإفريقية أو الدولة/العصابة زبائن دائمة لسوق السلاح الصيني .

و مع أن أكبر المحافل الدولية تقصي دور الصين و غيرها من القوى النامية عالميا ، إلا أن نفوذها يتجه ليتوسع عالميا عبر البوابة الإفريقية ، إذ بات عدد كبير من المشكلات العالمية الملحة تتطلب التعاون النشط للقوى الست الكبرى في العالم : الصين ، الإتحاد الأوربي ، الهند ، اليابان ، روسيا و الو م أ ، و تبدو الحاجة ملحة لفضاء مشترك يجمع هذه القوى ، فمجلس الأمن يقصي الهند و اليابان ، مجموعة الثماني تقصي الصين و الهند ومنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية علاوة على الناتو تقصي الهند ، الصين و روسيا([4]) ، و يبدو أن حلم هذا

([1]) أيان تايلر ، مرجع سابق ، ص 23 .

([2]) Olivier Mbabia , op.cit , p 71 .

([3]) المرجع نفسه ، ص 15 .

([4]) سلسلة ترجمات الزيتونة ، مرجع سابق ، ص ص 12-13 .

الفضاء يتحقق مع مجموعة "بريكس" (BRICS) و هو التجمع الذي يتنبأ لدوله أن تشكل مجموعة اقتصادية جبارة ممثلة في البرازيل ، روسيا ، الهند ، الصين و جنوب إفريقيا([1]) ، و مرشحة دولة المكسيك للانضمام للتجمع في المستقبل المنظور .

و منذ منتصف تسعينات القرن الماضي اتجهت الصين لتجعل من تحجيم الشرور الثلاث و هي : الإرهاب ، النزعات الانفصالية و التطرف ، هدفا مركزيا لتحركاتها سواء في إطار "مجموعة شنجهاي الخماسية" وهي تجمع غير رسمي يضم الصين و أربعا من دول آسيا الوسطى المتاخمة لها ، هي : كازاخستان ، قيرغستان روسيا و تركمنستان ، أو داخل "منظمة شنجهاي للتعاون" ، التي انطلقت رسميا مطلع الألفية ، و هي تتكون من دول مجموعة شنجهاي الخماسية مع أوزبكستان ، علاوة على انضمام دول بصفة مراقب هي : أفغانستان ، الهند باكستان و إيران([2]) ، و قد نجحت من خلال هذه المنتديات في التنسيق واسع النطاق لمكافحة الإرهاب والتطرف و التضييق على النزعات الانفصالية التي تعج بها المنطقة .

كما تجدر الإشارة إلى أن التوسع الصيني في إفريقيا هو امتداد طبيعي لانفتاح الصين على العالم و سعيها للرأسمالية ، و هي سياسات ما فتئت الحكومات الغربية في التشجيع عليها ، بيد أن بعضها بات يشجب الآن نتائج هذا الانفتاح ، حين يرى أن الصين تمارسه بتوسعها الأفقي و العمودي في إفريقيا .

و في ظل العوائق التي تعترض تشكيل مثل هذه المجموعة تبقى منطقة الساحل بحاجة لقراءة متأنية لتداعيات سياسة التنافس الدولي على القارة و المنطقة ، التي إن كانت لها نتائج إيجابية من خلال تطوير بناها التحتية ، فهي بالمقابل ليست بمنأى عن التداعيات السلبية التي جعلت منها فريسة سهلة للشركات الكبرى وتحت رحمة آلتها الاستنزافية ، و إذ تقتضي الضرورة جعل الأمن الساحلي و متطلبات الأمن الإفريقي ضمن سلم الأولويات كمدخل لتحقيق التنمية الشاملة من خلال تنسيق مواقف الدول المعنية .

و يبدو واضحا من خلال المعطيات السابقة ، أن متغيرات جديدة في القارة ينسخ خيوطها لاعبون كبار و أقوياء للظفر بمقدرات القارة ، عنوانها الأبرز المصلحة و منطق "ماذا تريد" ، و ليس الهوية "من أنت" ، المنطق الذي عمر زمن الحرب الباردة([3]) ، رغم ما تحمله هذه المتغيرات من مخاطر للقارة و شعوبها .

و المؤسف أن الصراع الدولي على المنطقة يجري في ظل غياب أي دور عربي ، رغم أن القارة ككل باتت تشكل عمقا استراتيجيا حيويا لمنظومة الأمن القومي العربي ، نظرا للروابط التاريخية ، الثقافية و العلاقات الاقتصادية بما

([1]) جرايمي هيرد و بال دوناي ، مرجع سابق ، ص 16 .

([2]) بيتس جيل ، مرجع سابق ، ص 254 .

([3]) محمد الهزاط ، مرجع سابق ، ص 207 .

يحتم فرضية البحث في مقاربة للتعاون الإقليمي تحترم حدود الدول دون الانتقاص من سياداتها على حساب المصالح الإستراتيجية ، و قد بات هذا مدخلا مهما ناجعا في استشراف مستقبل أكثر إشراقا للمنطقة سواء من خلال الآليات الموجودة أصلا كالمنظمات الإقليمية و التجمعات الوظيفية أم بضرورة استحداث غيرها تكون كفيلة بلعب دور صمام الأمان لامتصاص أزمات المنطقة ، تخفيف وطأة الصراعات العرقية و المجتمعية ، فالوقت حان بأن تتغير النظرة إلى القارة السمراء إيذانا بفتح عهد جديد يرسم ملامح أكثر تفاؤلية مع دخولها معترك التجارة و الاقتصاد العالميين ، و تراجع وطأة التهميش و الاقتصاد السياسي عالميا .

خلاصة الفصل :

و عليه تبقى منطقة الساحل بحاجة لقراءة متأنية لتداعيات سياسة التنافس الدولي ، إقليمية كانت أم عالمية واسعة النطاق ، التي إن كانت لها نتائج إيجابية من خلال تطوير بناها التحتية ، فهي بالمقابل ليست بمنأى عن التداعيات السلبية التي جعلت منها فريسة سهلة للشركات الكبرى و تحت رحمة آلياتها الاستنزافية ، و إذ تقتضي الضرورة جعل الأمن الساحلي ضمن متطلبات الأمن الإفريقي كمدخل لتحقيق التنمية الشاملة .

و المؤسف أن الصراع الدولي على المنطقة يجري في ظل غياب أي دور عربي أو مغاربي ، رغم أن القارة ككل باتت تشكل عمقا استراتيجيا حيويا لمنظومة الأمن القومي العربي ، نظرا للروابط الشبكية بين الفضاءين بما يحتم فرضية البحث في مقاربة للتعاون الإقليمي ، تحترم حدود الدول دون الانتقاص من سياداتها ، و النظر للمصالح الإستراتيجية بعيدة المدى و تلافي زاوية النظر الضيقة أو الآنية ، و يبقى المغرب العربي بحاجة لجرأة للاعتراف بتهميشه للقارة و تواضع علاقاته معها ، فما يعيشه الساحل راهنا كسف مع الأسف عمق الشرخ في العلاقات المغاربية/المغاربية ، المغاربية/الساحلية و المغاربية/الإفريقية .

الفصل الخامس :

نحو استراتيجية لبناء مستقبل الساحل و الصحراء في ظل متطلبات الأمن الإفريقي

تعودنا في الأدبيات السياسية على استشراف المستقبل على خطى هندسة سيناريوهات للمستقبل بين الأكثر و الأقل احتمالا ، بناء على معطيات واقعية ظهرت بوادرها أو هي آخذة في البروز ، و في حدود اطلاعنا بدا العمل بهذه المقاربة عاريا عن العلمية ، خادما للطموح و التفكير الرغبوي مناشدة لما ينبغي أي يكون بغض النظر عن واقعيته من عدمها .

و لما كانت تفاعلات السياسة العالمية المعاصرة تعكس شبكية العلاقات النزاعية و تعقيد طبيعتها ، من ذات الطبيعة الدولية ، إلى أخرى داخلية ، ما انعكس على الحلول الممكنة لها ، من هذا المنطلق تحول التفكير تدريجيا من التركيز على الوسائل الشكلية لحل النزاعات و إقرار السلام ، من وساطة اتفاقيات و تحكيم دولي إلى مقاربة أوسع و أشمل لتحويل النزاعات تقوم على مسار **"بناء السلام"** من خلال اجتثاث الأسباب الجذرية للنزاعات و الحيلولة دون عودة دورة العنف .

لذلك اهتدينا إلى بناء النظرة المستقبلية للساحل من خلال تحديد بعض الجبهات التي ينبغي العمل عليها و الاستثمار فيها ، تقدم إجابات دقيقة أو عملية واقعية على الأقل ، عن سبل تجاوز التحديات التي تتخبط فيها المنطقة من خلال بناء و غرس ثقافة التعايش و الإصلاح نقيض ثقافة التعصب أو الحساسية ، عرقية أو دينية و غيرها ، تكييف تغير مفهوم الأمن مع عملية بناء الدولة ثم تعزيز التحرك الجماعي الإقليمي مغاربيا وإفريقيا ، بما يستوجب وضع مخطط أمني إقليمي كفيل بالمحافظة على السلم و الأمن الإفريقيين في المقام الأول .

المبحث الأول : تمكين التعايش و المصالحة

من أهم التحديات التي تواجهها المجتمعات هو معضلة إعادة البناء في واقع ما بعد الصراعات العنيفة حيث بات العالم من كوسوفو ، إلى روندا و البوسنة يقدم ثروة هائلة من التجارب ، الخبرات و الحلول العملية بما يفترض قفزة تخيلية من المجتمعات التي عايشت و عانت الانقسامات و التمكين للانتقال من المواجهة إلى التكامل و الاندماج .

إنه شكل من بناء و إعادة هندسة المجتمعات لتصبح لافظة للنزاع و نتائجه المدمرة على البيئة و الإنسان بما يتقاطع و مفهوم بناء السلام ، الذي يعكس في أدبيات السلم و النزاع نقل التفكير من حل نزاع معين ، إلى العمل على الكيفية التي يمكن من خلالها تلافيه مستقبلا ، من خلال إصلاح جذوره .

و قد بدأت الملامح المبكرة للمفهوم مع مبادئ ويلسون الأربعة عشر ، التي نظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلم بعد الحرب العالمية الأولى ، و إقامة مؤسسة دولية راعية له ، هي عصبة الأمم .

لكن المفهوم استخدم للمرة الأولى من قبل **يوهان غالتونغ** (Johan Galtung) في مقال له عام 1975 تحدث فيه عن ثلاث مقاربات للسلام : صنع السلام ، حفظ السلام و بناء السلام([1]) ، فبعد أن كان السلام ينحصر في غياب العنف ، أرسى غالتونغ المعطى من خلال التأسيس لأرضية التمييز بين السلم السلبي ، الذي يعني غياب العنف المباشر ، إلى السلم الإيجابي و غياب العنف البنيوي ، الهيكلي أو غير المباشر([2]) .

فإن كانت المجتمعات في المرحلة المعاصرة قلت فيها بمستوى ما الحروب و أشكال المواجهة التقليدية المباشرة لا يزال كثير منها يعج بأشكال العنف الطائفي ، الفقر ، غياب العدالة الاجتماعية و الفساد الحكومي .

و قد راج المفهوم مؤسساتيا بعد تبنيه في تقرير الأمين العام الأسبق لهيئة الأمم المتحدة بطرس بطرس غالي مطلع تسعينات القرن الماضي (1992) ، تحت عنوان **"خطة السلام"** (Agenda for peace) ، معرجا فيها على أربعة أهداف رئيسية هي : الدبلوماسية الوقائية ، صنع السلام ، حفظ السلام و بناء السلام في المجتمعات التي خرجت لتوها من صراعات([3]) ، و على اختلاف المفاهيم ، إذ لكل منها مرامي معينة ، لكن ذلك لا ينفي تقاطعها في التعبير عن حساسية الربط بين وضع حد للنزاع ، إدارة العلاقة بين أطرافه و الأهم من ذلك كله واقع ما بعد النزاع ، بما يعني تقديم حلولا مستديمة تضمن توقف دورته و رأب الصدع الذي يمكن أن يكون خلفه ، إن بأبعاده المادية و حتى النفسية و المجتمعية ، و هذه عملية شاقة و معقدة و بحاجة لتضافر كافة الجهود .

و في جانفي 1995 أصدر ذات الأمين الأممي "ملحق خطة للسلام" ، و ذلك تقييما للخطة الأولى عقب الفشل الذريع الذي منيت به عمليات حفظ السلام الأممية في الصومال و يوغوسلافيا سابقا ، حيث وجدت القوات الأممية في الكثير من الحالات نفسها متورطة في الصراع و تتحول إلى أحد أطرافه ، ما أفقد مهمتها الجوهر الذي تأسست من أجله ، لذا كانت الدعوة ملحة للتركيز على مزيد من المعونات السياسية العسكرية و المالية لعمليات حفظ السلام .

([1]) منصر جمال ، "بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات : المضامين و النطاقات" ، مجلة **المفكر** ، العدد الثالث عشر ، جوان 2015 ، ص 380 .

([2]) هارالد مولر ، مرجع سابق ، ص ص 07-08 .

([3]) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، **خطة للسلام و الدبلوماسية الوقائية ، صنع السلام و حفظ السلام** ، الوثيقة رقم : A/47/277-S/24111 ، على الرابط التالي : (2015/02/02)

http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=A/47/277

و قد عني ببناء السلام عقب الصراعات ، تحضير الدعائم التي تقوي السلام من خلال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية([1]) ، إذ يمنح المفهوم فرصة إنشاء مؤسسات اجتماعية ، سياسية و قضائية جديدة تكون بمثابة القوة الدافعة نحو التطور ، و مثلما ترمي الدبلوماسية الوقائية إلى الحيلولة دون نشوب صراع معين فإن عملية بناء السلام تبدأ في أثناء سياق هذا الصراع لتفادي تكراره([2]) .

و قد أشار من جديد بطرس غالي في تقريره عام 1998 عن "أسباب النزاع و العمل على تحقيق السلم الدائم و التنمية المستدامة في إفريقيا" ، إلى القول : "ما أقصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء النزاع ، هو الإجراءات المتخذة في نهاية النزاع لتعزيز السلم و منع عودة المجابهة المسلحة"([3]) .

و عليه يعبر بناء السلام عن مرحلة من إصلاح الصراع أو تحويله (conflict transformation) تعبيرا عن إعادة هندسة العلاقة بين الأفراد و تشييد البنية و الهياكل الأساسية ، التي تساعد الأطراف المتنازعة على العبور من مرحلة النزاع إلى إرساء قواعد السلم الإيجابي .

فكيف يمكن تحقيق هذه القفزة ساحليا ، ضمن سياق إعادة بناء مجتمعاتها المدمرة ماديا و نفسيا ، و ما مدى نجاعة هذه المقاربة في إعادة بناء و ترميم السلام الهش هناك ؟

لا بد من لفت الانتباه في المقام الأول ، إلى أننا حاولنا استشراف إمكانية بناء السلام في الساحل على ضوء ما جادت به بعض الكتابات ضمن التصور الذي قدمته الرئيسة السابقة لوكالة الأمم المتحدة للاجئين **ساداكو أوغاتا** ، و تضمنه المرجع المشترك : **تخيل التعايش معا** : **"تجديد الإنسانية بعد الصراع الإثني العنيف"** ، تتويجا لحملة "تخيل التعايش معا" التي شنت عام 1999 و اختارت البوسنة و روندا كمواقع لمشاريع التعايش الريادية .

فبحكم الملامسة اليومية للوكالة و أعضائها للصراعات و في محاولة للإجابة عن السؤال الصعب : ما الذي يمكن أو يجب أن نواجهه حيال الماضي؟ وجدنا الإجابة تدور في فلك جدلية العنف و التسامح ، و المقدرة على مواجهة التاريخ بعد الانتهاكات و العنف الجماعي ، لذلك سعينا فيما يلي لاستخلاص بعض الدروس منه التي قد تكون ذات نجاعة في واقع الساحل الإفريقي الهش و المأزوم .

([1]) موسوعة مقاتل من الصحراء ، **نشاط هيئة الأمم المتحدة في حفظ السلام** ، على الرابط التالي : (2015/02/02)
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/UN/sec11.doc_cvt.htm

([2]) مارتن غريفيش و تيري أوكلاهان ، مرجع سابق ، ص 105 .

([3]) منصر جمال ، بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات : المضامين و النطاقات ، مرجع سابق ، ص 381 .

في البداية تعتبر عملية الانتقال بين الانتقام و التسامح بطيئة و محبطة ، تتحرك بخطى قد تصطدم مع الآمال الضاغطة و حاجات الأطراف المشاركة ، و تزداد فرص الاتهامات بسوء النية نحو الطرف الآخر ، بما يشكل نذير شؤم على انهيار العملية بأسرها ، و في الحقيقة أن الدراسات التي أجريت حول تقدير الوقت الكافي للانتعاش الاقتصادي و الاجتماعي بعد الحرب تشير إلى أنه تحتاج عادة إلى عقدين من العمل المستدام على الأقل([1]) ، بينما يظل خطر الارتداد قائما و في أوقات مختلفة ، حيث الخطوة أو الخطوتان إلى الأمام قد تعقبهما خطوة أو أكثر إلى الوراء .

و على ضبابية هذا الموضوع ، فإن بعض الباحثين قدموا عروضا عن تسلسل الخطوات التي تميز الدرب الطويل من الحد الأقصى للنزاع المفتوح إلى الحد الآخر للاندماج المتكامل ، عبر استكشاف الصفات البارزة التي تميز كل تلك المراحل .

و لعل تسلسل عناصر هذا النموذج التطوري ، يقدم إطارا لرسم عمليات التدخل و التقييم ، في الوقت الذي يظهر فيه احتمال قوي بتجاوز بعض هذه الخطوات في تخطيط و تنفيذ عمليات المصالحة و السلام ، بما يقلل من احتمالات نجاحها ، و هو ما يحاول الجدول التالي رصده :

الجدول رقم 10 : الطريق نحو المصالحة

المرحلة	المقولة	المشاعر
النزاع	العداء هو الخيار الوحيد	عداء ، ازدراء ، زهو
التعايش	نحن مستعدون للقيام بأعمال عدائية عند الحاجة	حقد ، غضب ، ريبة
بداية التعاون	لقد وضعنا خيار العداء وراء ظهورنا	تضارب و ازدواجية
التعاون	الأعمال العدائية تشكل ضررا رئيسيا	تراحم حذر
الاعتماد المتبادل	نحن بحاجة لبعضنا البعض	تقبل الماضي ، ثقة حذرة
الاندماج	نحن شعب واحد	تضامن ، ثقة ودودة

المصدر : كارلوس أي سلوزكي ، مرجع سابق ، ص 51 .

([1]) كارلوس أي سلوزكي ، "الطريق نحو المصالحة" ، في : أنطونيا تشايز و مارثا ميناو ، مرجع سابق ، ص 49 .

من خلال تحليل معطيات الجدول ، يبدو أنها تقدم مقاربة لسلسة تطورية ، توقع **كارلوس أي سلوزكي** أن معظم علاقات النزاع تتحرك عبر الأشكال الست (النزاع ، التعايش ، بداية التعاون ، التعاون ، الاعتماد المتبادل و الاندماج) ، يسود كل منها قاموس معين من المفاهيم ، و بالتالي القيم و المشاعر التي تهيمن على إحساس الأفراد و الجماعات ، رغم أن احتمالات توقف العملية عند أية مرحلة تبقى قائمة ، أو تراجعها باتجاه مراحل أكثر تنازعا ، في حين أنه لا يتم تخطي المراحل ، لأن كل مرحلة تتبع الأخرى و ترتبط بها أشد الارتباط كما يمثل كل منها تجارب إذا جمعت تشكل البذرة لنمو المرحلة التي تليها ، رغم أن الانتقال من مرحلة لأخرى غاية في الصعوبة و التعقيد([1]) .

و مع أن هذا الطرح يبدو جيدا و مثاليا للخروج من حالات الاحتراب التي تعيشها المجتمعات ، غير أن الرجوع إلى أرض الواقع يبدو غاية في الصعوبة ، أو على الأقل ليس بهذه السلاسة ، فالنظم المعقدة حال الساحلية منها حيث تتشابك التركيبة بين الطغمة العسكرية ، سيطرة فلول الفساد و الإجرام ، نحو نفوذ المجتمع المحلي التقليدي الذي تمثله القبائل و المرجعيات الدينية ، لا تتطور بشكل خطوط متواصلة ، بل على مراحل قد تكون متقطعة أيضا ، متبادلة التغيرات النوعية عبر مراحل انتقالية معينة .

و مع أن التعايش يقدم نموذجا لاستئناف حياة منتجة و آمنة ، و نظاما اجتماعيا يمكن للأفراد الذين انخرطوا في أعمال عدائية ضد بعضهم البعض أن يعيشوا و يعملوا معا دون أن يدمر أحدهم الآخر ، فهو العملية التي تدار بشكل حذر لتلافي تجدد العداءات ، وهو القادر لأن يصبح شكلا لدولة مستقرة نسبيا ، مع احتمالات تحقيق اندماج اجتماعي و اقتصادي أكثر عمقا([2]) .

و إذا كان منطق التعايش يستلزم أن يعيش الناس من مختلف الجنسيات ، الأعراق و الأديان منسجمين مع بعضهم البعض ، فإنه يستلزم أو يسير متساندا مع إيجاد حلول فعالة و إجرائية لمشكلات تنجم عن موجة الاحتقان المجتمعي المعقد ، حيث على الرغم من أن كل سياق من العنف الداخلي يعتبر فريدا بطبيعته ، إلا أن هناك مسائل تبدو متكررة في جميعها ، بهدف التخلص من الأحقاد و التوترات :

- السعي في برامج إعادة اللاجئين إلى مجتمعاتهم المدمرة ، بما يساهم في إعادة خياطة نسيج المجتمع حيث شهدت نهاية عام 2014 عودة عشرات الآلاف من اللاجئين النيجيريين و الماليين إلى أوطانهم من دول الجوار ، في استكمال أولى خطوات البناء الوطني .

([1]) كارلوس أي سلوزكي ، مرجع سابق ، ص 55 .

([2]) سفن م . سبينجيمان ، "ثمن الحرية الخفي : تأطير عراقيل التعايش الاقتصادي" ، في : أنطونيا تشايز و مارثا ميناو ، مرجع سابق ، ص 181 .

- ترافق العنف مع تدمير الاقتصاد و البنية التحتية ، لذلك تشمل عملية إعادة الإعمار وجود شبكة للصرف الصحي ، شبكة للمياه و الكهرباء ، الطرق و المواصلات ،...إلخ ، بما يعطي معنى لإعادة بناء الحياة في المناطق المتضررة ، و إذا كانت البنية التحتية المدمرة تعكس رمزيا آثار الجروح في المجتمع و تذكر الناس دوما بما خبروه ماضيا ، فإن مسألة إعادة الإعمار خطوة أولية نحو استعادة الحس العام بوجود النظام .
- رغم أن الأمن الاقتصادي لا يضمن تعايشا سلميا ، غير أنه بإمكانه التخفيف من وطأة التوتر وتثبيط عزيمة الانخراط في نزاع مسلح ، من شأنه عرقلة النمو الاقتصادي ، ففي كل الحالات تشكل التنمية الاقتصادية و تحسين الأحوال المعيشية قضايا بالغة ، تتطلب مختلف أنواع التأييد و النشاط الاجتماعي([1]) ، و تبدو هنا مشاريع "توليد الدخل" المكفولة من الوكالات الأممية المتخصصة من الأعمال الريادية في هذا المجال .
- حاجة السكان للشعور بالأمان من خلال إتاحة الفرصة لإعادة بناء الثقة بين من كانوا يعرفون أنفسهم بانتماءاتهم العرقية أو الدينية المختلفة ، و هذا لن يتحقق إلا بإعادة النظام و القانون فاستعادة الحكم المبني على احترام الحقوق و الحريات ، يشكل التزاما دوليا يترافق مع الجهود المبذولة لنزع السلاح و تحييد جماعات الرفض و تسييسها ، حيث تهدف عمليات بناء السلام إلى تغيير علاقات القوة بين الأطراف المتنازعة ، من خلال تحويل التحركات المدمرة التي يقف وراءها مبدأ الهيمنة ، إلى علاقات بناءة متوازنة ، تتحول معها العلاقات التعسفية إلى قوة مشتركة([2]) .
- يمثل الإنعاش الاقتصادي العامل الأساسي في التعايش المستقر ، حيث يخفف العمل المربح من نزعة إلقاء المسؤولية و تبادل الاتهامات ، كما يشجع التعاون في المشاريع على عمل الجماعات المتناحرة معا لتحقيق أهداف مشتركة و منفعة متبادلة ، فالعلاقة المتبادلة بين النزاع و الفقر المدقع تؤكد أهمية التنمية الاقتصادية في ذلك ، حيث هناك خمس عشرة دولة من بين العشرين الأفقر في العالم عانت نشوب نزاعات خلال العقود الأخيرة ، فالعبرة أن كل دولة ذات دخل منخفض كانت قد مرت

([1]) محمد أبو النمر ، "نحو نظرية و ممارسة المقاربات الإيجابية لبناء السلام" ، في : **المقاربات الإيجابية لبناء السلام** ، تحرير سنثيا سامبسون و آخرون ، ترجمة : فؤاد سروجي (الأردن : الأهلية للنشر و التوزيع ، 2007) ، ص 43 .

([2]) المرجع نفسه ، ص 42 .

بصراع رئيسي ، أو أنها تقع في جوار دولة أو أكثر من الدول التي تعاني نشوب نزاع([1]) ، حال الفسيفساء الساحلية و الإفريقية بشكل عام .

و مع أن التعايش لا يسير متلازما مع المصالحة بكل معانيها ، فهو يقبل بمستوى التفاهم مع الواقع ، أو إدراك العالم كما هو حقيقة دون مصارعته ، فرغم أن التسامح أكثر برودة من المصالحة التي تخاطب الوجدان والأحاسيس ، من خلال التسامح و من ثم النسيان ، فعقلانية التعايش تعكس مشكلة تحرك جماعي ، فالقيادة السياسية و الصفقات المؤسساتية ضرورية لإيجاد الظروف التي تمكن الأفراد من استيعاب عقلانية التعايش([2]) .

بمعنى أن التعايش لا يمكن أن يسير في غياب ظرفين هما : صفقة سياسية بين الأعداء ، و صفقة أمنية لضمان سلامة جميع الأطراف مع تصالح الضحايا ، و حقيقة أن رغباتهم الفردية بالانتقام و الثأر لم يعد بالإمكان تحقيقها ، فالتعايش لا تحققه فقط النوايا الحسنة ، لكن وجود أطر للاتفاق الأمني و السياسي .

فغرب إفريقيا و رغم ما تتخبط فيه من مشكلات معقدة و متعددة الأبعاد ، تطرح مثالا حقق نقلة نموذجية من التوجه نحو النزاع إلى السير نحو السلام ، و من المخاطرة إلى الفرصة ، و ذلك مطلع الألفية الثالثة برعاية الأمم المتحدة و بعض وكالاتها ، حيث تركز البحث على جمهورية غينيا ، التي تقدم ظروفا تشكل قوى دافعة نحو السلام و الاستقرار هي([3]) :

- حمولات الماضي و التاريخ ، الذي رغم عبث الاستعمار الفرنسي فيه ، يملك قدرة تراكمية لاستلهام الأحداث حاضرا و مستقبلا ، فالتاريخ الوحيد الذي له إمكانية توليد المشاعر الإيجابية و السلبية ، و مع أنه يبقى حقيقة مؤلمة و ممزقة في معظم المجتمعات الإفريقية ، فلا بناء لمجتمع جديد و لا تقدير المستقبل دون ترميم الماضي ، و تجربة جنوب إفريقيا تعتبر رائدة على ذات الصعيد .
- سواد مستوى قوي من التعايش العرقي و التماسك الاجتماعي ، شكل مصدرا مهما للاستقرار ، فغينيا على عكس جيرانها : مالي ، سيراليون و ليبيريا حافظت على العنف العرقي في أدنى مستوياته .
- ظهور الإسلام كعنصر داعم للاستقرار ، فالهوية الغينية المسلمة (80%) على خلاف نيجيريا ، الصومال و مالي لم تشهد تصاعدا في الحركات الإسلامية المتشددة ، بما يوحي أن الدين ليس محددا أساسيا

([1]) أنيله أفضالي ، لوراكوليتون ، "بناء التعايش : مسح لمشاريع التعايش في مناطق النزاعات العرقية" ، في : أنطونيا تشايز و مارثا ميناو ، مرجع سابق ، ص ص 38-40 .

([2]) مايكل إغناتيف ، "كلمة أخيرة : تأملات في التعايش" ، في : أنطونيا تشايز و مارثا ميناو ، المرجع نفسه ، ص ص 419-420 .

([3]) سام غبايدي دو ، "بناء السلام الوقائي في جمهورية غينيا : بناء السلام من خلال استثمار الإيجابيات" ، في : سنثيا سامبسون و آخرون ، مرجع سابق ، ص ص 231-243 .

للتطرف ، إنما قد يدفع الحرمان الأفراد و المجتمعات لإعادة صياغة أفكارهم و معتقداتهم لاستلهام الطاقة و القوة في صراعهم .

- ثقافة الصمت التي تنتشر في المجتمع الغيني المسالم و المتقبل للأمر الواقع منذ تصفية الاستعمار نهاية خمسينات القرن الماضي ، غير مكترث بالقضايا الحساسة التي قد تستشيط لها مجتمعات أخرى حشدا ضخما ، و يعتبرها البعض ظرفا يثبت السلام السلبي الذي قوامه غياب العنف ، و ليس سلما إيجابيا ففي سياق تثبيت الحقوق و عولمتها مفاهيم العدالة و الكرامة الإنسانية ، يعتبر الاستسلام لثقافة الصمت و الخضوع أمرا مبالغا فيه .

و عليه بدت العبرة في تسليط الضوء على الطرق الخلاقة لتعزيز التعايش ، في مختلف الميادين ، فمع اختلاف السياقات الاجتماعية ، الاقتصادية و السياسية للنزاعات و التغيير من إقليم لآخر ، إلا أنه تتحكم فيه عوامل **داخلية** : تأتي من قدرة المجتمع على التجديد ، حيث استعادة الثقة ، يمكن أن تخلق القبول للآخر ، و قد تكون مختلف البنى القائمة موارد/قدرات مفسرة للاستقرار النسبي الموجود في المجتمعات ، أما التغيير **الخارجي** : فيكون محصلة للمواجهات ، و كل مواجهة تمثل فرصة للتعلم ، النمو والتطور([1]) ، من خلال بناء مؤسسات تعمل على تعزيز قيم السلم الإيجابي الدائم وتهيئ الأرضية لبناء علاقة مستدامة ، و رغم صعوبة العملية وتعقيداتها لكن تبقى خطوة جبارة للمضي قدما في إعادة البناء السياسي ، الاقتصادي ، الديني و الثقافي للمجتمعات كما ينظر للعمل التعايشي على أنه أداة لتسهيل عقد وفاق بين القاعدة و القمة و اتفاق سياسي بعد أن يضع العنف المسلح أوزاره .

المبحث الثاني : تكييف تغير مفهوم الأمن مع عملية بناء/إعادة بناء الدولة

دخلت دول الساحل شأن غيرها من دول العالم الثالث منذ اللحظة الأولى للاستقلال مرحلة الدفاع عن حدودها ضد أعداء خارجيين ، كما حركت شعوبها ليدعموا ذات الخيار ، لكن سرعان ما ولجت المجتمع الدولي ليس كوحدات آمنة بل فاشلة و هشة([2]) ، بفعل ما تعيشه من أزمات مجتمعية هوياتية ، صراع على السلطة و موجات انفصال مسلح قطعت أوصال الوحدة الوطنية .

([1]) سام غبايدي دو ، مرجع سابق ، ص 247 .

([2]) Joel S. Migdal , state building and the non-nation-state , **Journal of International Affairs** , Vol 58 , N°01 , Fall 2004 , p 21 .

تمثل عملية البناء في واقع ما بعد الصراعات أشق الجهود التي يمكن أن تبذل و أكثرها أهمية على الإطلاق تنطلق من إرساء أسس مؤسساتية تلعب دورها في تأمين الشرعية اللازمة لممارسة السلطة السياسية في المجتمعات التي فككتها الصراعات الدينية و العرقية([1]) ، و يسبق هذا كل خطوات البناء الاقتصادي و التنمية .

ففي عرف الأدبيات السياسية ، تمر عملية البناء عبر قناة التعايش و التنافس السلمي بين السلطة الحاكمة و بقية النخب في المجتمع بحكم الدور الحاسم الذي تلعبه هذه النخب في الضغط على الطبقة الحاكمة ، بممارسة الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية ، يحترم فيه مبدأ التداول على السلطة ، سواد منطق دولة القانون و احترام حقوق المواطن([2]) .

مع حركة الربيع العربي خطت بوادر تحول جوهري في ميزان القوى الإقليمية ، بالنظر للارتباط الجيوستراتيجي بين الفضاءين الساحلي و المغاربي أو حتى العربي بشكل عام ، و إذا كان ذات الربيع ثمرة تراكمات دفينة و مستديمة فمن أهم الإشكالات التي قذف بها للسطح قضايا تدعيم فلسفة المواطنة و صيرورة صياغة عقد اجتماعي جديد يركز على إصلاح القطاع الأمني و العدالة الانتقالية ، التي تشهد إعادة انبعاث لها مع مفرزاته حيث يتجاوز مضمونها النهج القانوني الرسمي أو التقليدي مثل الانتقال من نزاع مسلح إلى حالة السلم و الانتقال الديمقراطي ، من انهيار النظام القانوني إلى إعادة بنائه بالترافق مع إعادة بناء الدولة من خلال([3]) :

- كشف الحقيقة و تعويض الضحايا .
- الإصلاح المؤسسي .
- إشاعة الثقافة الديمقراطية و الحقوقية .

و هو ما ذهبت إليه أمانة الأمم المتحدة (كوفي عنان) عند معالجتها سياقات "مجتمعات الصراع و ما بعد الصراع" بتأكيد ترابط العدالة ، السلام و الديمقراطية ، بدعوى معالجة تركة الماضي و كفالة المساءلة و تحقيق المصالحة([4]) ، و تبدو دول الساحل أحوج الدول لاستخلاص تجارب العدالة الانتقالية عبر العالم التي تجاوزت الأربعين بخبراتها و خلاصة نجاح و إخفاق ، و هي التي تقع في مفترق الطرق من الأحداث الدولية بين المنطقة

([1]) Samuel Issacharoff , "Constitutionalizing democracy in fractured societies" , **Journal of International Affairs** , Vol 58 , N°01 , Fall 2004 , p 74 .

([2]) زياني صالح ، بن سعيد مراد ، "الإخفاق النخبوي لمساعي التغيير السياسي في الجزائر" ، مجلة **المفكر** ، العدد الثاني عشر ، أكتوبر 2015 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ص 57 .

([3]) عبد الإله بلقزيز و آخرون ، **الطائفية و التسامح و العدالة الانتقالية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013) ، ص ص 164-165.

([4]) المرجع نفسه ، ص 172 .

العربية ، أوربا و إفريقيا . و اعتبرت آثار الربيع العربي واضحة إفريقيا من منظور ثلاث عوامل جديرة بالرصد من أجل فهم هذا السيناريو وهي([1]) :

- كل بلد له حركات و ديناميات داخلية تسهل أو تعيق نجاح هذه المبادرات .
- الطابع غير السياسي المشهود لثورات تونس و مصر ، هو الذي مكن من التعبئة الشعبية متجاوزا الانقسامات الاجتماعية ، السياسية و الدينية في البلاد ، و هذا من أهم الدروس التي يمكن استخلاصها إفريقيا .
- الدور الهام الذي لعبته مسألة التسلسل ، "فالقادة المستنيرين" يأخذون الدروس من نظرائهم في الشرق و الغرب .

و مع أن الربيع العربي انتقل من موجة رابعة للديمقراطية ، غير أنه واقعيا انتقل من حركة فجرت ثورة إلى لا يقينية سياسية مشوبة بعدم الاستقرار([2]) ، و بالنظر لطرح مدى قدرة الشعوب الإفريقية خاصة جنوب الصحراء على تنظيم ثورات شعبية مماثلة لتلك التي حدثت في دول الربيع العربي ، فليس من المبالغة القول أن الشمال الإفريقي يلحق بركب أقرانه الأفارقة منذ الثمانينات و التسعينات ، رغم معيقات و تحديات تلك التجارب التي سرعان ما شهد بعضها الارتداد عن التحول الديمقراطي و العودة لاسترجاع السلطة الاستبدادية لكن الأكيد أن العديد من مهندسي التسلطية الإفريقية تم إقصاؤهم مع تلك الفورات الشعبية من جزر الرأس الأخضر إلى بينين ، زامبيا ، الكونغو ، مالي ،... مطلع تسعينات القرن الماضي .

فالمنطقة ليست محصنة من موجة الثورات ، بحكم الجوار الجغرافي ، رغم أن عوامل التحرك تختلف من بلد لآخر([3]) ، و إن كانت آثارها السلبية بدت أكثر وضوحا حتى الآن مع ازدياد ثقل العبء الاقتصادي و الاجتماعي لتلك الدول الفقيرة في مقدمتها النيجر و تشاد ما أفرز تصاعد حدة الصراع على الموارد الشحيحة . و واقع الساحل الآن يفرض أكثر من أي وقت مضى – بهدف تجاوز تحديات الحاضر و التحصن إزاء ما يمكن أن يحمله مستقبلها الأزموي – ضرورة توحيد جهود مختلف الفواعل للعمل على ثلاث جبهات رئيسية :

([1]) إسحاق كافومبا سواري ، "إمكانية إصابة إفريقيا جنوب الصحراء بعدوى الثورات الشعبية في شمال إفريقيا" ، في تقرير المؤتمر : **نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا و تداعياتها** (بريتوريا : معهد الدراسات الأمنية ، 2011) ، ص 25 .

([2]) Nathanial D Danjibo , "The aftermath of the Arab spring and its implication for peace and development in the Sahel and sub-Saharan Africa" , **Strategic review for southern Africa** , Vol 35 , N°2 , November 2013 , p 17 .

([3]) Ibid , p 20 .

المطلب الأول : المرونة مقابل الهشاشة

يشكل الربيع العربي أكبر مفاجأة استراتيجيه للمراقبين المحليين و الدوليين ، خطت معه نهاية أو وشك نهاية مرحلة انسحاق الشعوب أمام الأنظمة الحاكمة منذ فجر الثورة التونسية عام 2011 ، التي أطلقت شرارة هذا الحراك السياسي و الاجتماعي ، و من المرجح أن تغير الكثير من ملامح الحياة السياسية ونوعية العلاقات القائمة بين الحاكم و المحكوم ، بما يشعر المواطنين بإنسانيتهم أكثر ، و ليس هناك ما يمنع تداعي هذه المتغيرات إلى المشهد الساحلي الأكثر حاجة لهذه التغيرات .

و إذا كان تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة يكشف الكثير من الدروس في مجال البناء و التعمير لكيان الدولة ، إلا أن سجل النجاح في الدول التي عايشت صراعات هو خليط من النجاح و الفشل ، إذ لطالما ارتبطت هوية الدولة الساحلية بثلاثة أبعاد رئيسية للهشاشة هي :

- الفشل في بسط السلطة و ضمان استقرارها .
- توفير الخدمات و توزيعها .
- والحفاظ على الشرعية الحكومية خاصة مرحلة الأزمات .

و هو أمر يحدث عندما تعجز الدولة عن حماية مواطنيها من العنف ، بما يعكس التقاعس عن توفير الخدمات الأساسية لهم ، ما يحرمها الحصول على اعتراف بشرعيتها منهم ، إذ تعد الدول هشة ، عندما تفتقر هياكلها إلى الإدارة و/أو القدرة السياسية على أداء الوظائف اللازمة للحد من الفقر و تحقيق التنمية وحماية أمن سكانها و حقوقهم الإنسانية([1]) .

فعملية بناء الدولة كل متكامل لا ينفصل عن تحقيق التنمية الاقتصادية ، إرساء قواعد السلم و الأمن وضمان حقوق الأفراد و حاجاتهم الأساسية ، بما يستجيب لإشكالية تقاطع الهويات و يأخذ بالحسبان التركيبة الإثنية و العرقية المعقدة ، حيث بات الاستثمار في الرأسمال البشري هو جوهر المواطنة ، كما أن مفهوم الدولة الذكية لم يعد ينصرف لإحصاء القدرات العسكرية و الاقتصادية أو لتلك الأطراف الأكثر فعالية للحشد الداخلي و الخارجي ، إنما ببساطة اتجه المفهوم ليتكيف مع قدرات الدول في الاستجابة لحاجات و متطلبات أفرادهم الأساسية من مأكل ، ملبس ، صرف صحي ، هواء نقي ، كما باتت مفاهيم التباين السلطوي ، التعقيد المؤسساتي ، المواطنة الديمقراطية و العقلانية السياسية أهم مفاهيم نظام الجودة السياسية الذي ينصرف معناه إلى

([1]) التقرير الأوربي حول التنمية لعام 2009 : **التغلب على الهشاشة في إفريقيا : صياغة نهج أوربي جديد** ، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة ، المعهد الجامعي الأوربي سان دومينيكو دي فيسولي ، 2009 ، ص 16 .

"بناء نظام حكم يقوم على الأداء الفعال ، العقلانية و الشفافية الديمقراطية المشاركاتية و حقوق الإنسان ، يؤمن بالتداول ، التعددية ، المحاسبة و الجزاء"([1]) .

و بالنظر لثقل أعباء الدولة الساحلية في مختلف القطاعات سياسية كانت أم اقتصادية و مجتمعية ، تبدو الجودة السياسية المنطق الوحيد القادر على بناء الدولة هناك ، إذ من شأنها خلق حركة فعالة تجمع المشروعية فلسفة التداول و عمليات الفعالية لبناء دولة الذكاء و الرشادة .

و مع أن تكاليف الهشاشة الاقتصادية ، الأمنية و التنموية مكلفة في الحزام الساحلي ، و في الوقت الذي تكون فيه الدولة غائبة أو ضعيفة ، غالبا ما تتولى جهات غير حكومية أداء وظائف شبيهة بوظائف الدولة فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأمنية و الاجتماعية ، مثلما نجح مشايخ القبائل و تجمعات الطوارق و الزوايا في مالي في خلق نظام قانوني في ظل غياب الحكومة ، كما تبنت نظما تعليمية على مستوى ما .

نستنتج أن ترسيخ و إنعاش قيم الديمقراطية يمثل الضامن الوحيد لمستقبل و حياة أفضل ساحليا من خلال مجموعة من الشروط و العمليات كما يلي([2]) :

- جعل فلسفة الحكم متمحورة حول منطق أمن الإنسان .
- التأسيس لديمقراطية مشاركاتية بتشجيع بناء مجتمع مدني ناضج و مبادر وطنيا و محليا .
- تعزيز مبدأ المحاسبة كقيمة أساسية للحكم لتحقيق الفعالية و العقلانية .
- تقريب الإدارة من المواطن لتلبية حاجاته و تحقيق الاستقرار السكاني منعا للتهميش و الشعور بالإحباط .
- الرفع من مستوى الأداء الوظيفي للمؤسسات المحلية من خلال خلق آليات رقابية .

و بعيدا عن منطق التفكير الرغبوي ، يبدو أن تحقيق هذه المقتضيات مسألة معقدة في الساحل ، لكن إلحاحنا عليها يجد مبرره في كونها الضامن الوحيد لمستقبل مشرق ، تكون الغاية المنشودة في ما عبر عنه **ليجفارت** بالتوافق الأكبر في المجتمع([3]) مهما كانت التكاليف مرهقة و الطريق محفوف بالمخاطر ، فلا أمن و لا تنمية و لا عدالة دون بناء نظام الجودة السياسية ، بما يكفل ولادة جديدة بعد تلك المشوهة و المنهكة بإخفاقاتها و تحدياتها ، إذ أصبحت من معايير تقييم جودة النظام السياسي درجة العقلانية السياسية ، فالنظام السياسي العقلاني هو

([1]) امحند برقوق ، **مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة** ، على الرابط التالي : (2014/03/24)
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/cours/مفاهيم-في-السياسة-المقارنة-الجديدة/index.1.htm

([2]) امحند برقوق ، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة ، مرجع سابق .

([3]) Samuel Issacharoff , op.cit , p 74 .

الذي يضمن درجات عالية من العدالة الاجتماعية و السياسية من جهة ، و الاستقرار السياسي المزمن من جهة أخرى بعيدا عن البرامج و المخططات الغربية .

و يبدو أن السبيل للخروج من هذا المأزق في الصحراء الإفريقية عبر عنه عيسى نداي وزير التعليم والثقافة السابق في مالي بقوله : "علينا بناء عالم جديد يقوم على الحرية و العدالة و التضامن بين الشعوب ، عالم يسوده السلام و التقدم الاجتماعي ، و لتحقيق هذه الغاية ينبغي التخلص من المخططات الحالية و وقف الأكاذيب التي تلوث أسماعنا ليل نهار ، و عوضا عن ذلك نقوم بتصميم سياسات وطنية بعيدا عن هيمنة الغرب بحيث تصبح غايتها هي الإنسان قبل البنيان"([1]) ، و يبدو أن من أهم متطلبات التأسيس لنظام الجودة السياسية العمل على صياغة عقد اجتماعي جديد ، يحدد أوجه ارتباط المواطنة الفعالة بالوطن .

المطلب الثاني : صيرورة إعادة صياغة مضمون العقد الاجتماعي

لم يكن الانتباه إلى محورية سلطة الدولة و نخبتها من إفرازات اللحظة الراهنة ، بل تجد بوادرها منذ نهاية ثمانينات و بداية تسعينات القرن العشرين ، و باتت الأدبيات المفسرة للفجوة بين الدولة و المجتمع تنادي بضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد يرصد العلاقة بين الحاكم و المحكوم بتحقيق متطلبات إعادة بناء شرعية الدولة والسلطة في دول العالم الثالث بشكل عام .

تشترك دول الساحل في بنية و هرمية السلطة رغم اختلافها في شكلها و تنظيمها ، التي مهما تعددت بقيت متأرجحة بين النظم الفرعية للنظام التسلطي ، مع الحفاظ على الولاء الجماهيري عن طريق الإذعان الاجتماعي المبني على القوة و القهر ، و هو ما يدفعنا لطرح إشكالية مدى قدرة القوى المجتمعية و السياسية على تغيير نمط القوة السائدة ، التي تستثمر فيه النخب الفاسدة محليا مع شبكات خارجية من مصلحتها استمرار الوضع على حاله ، شرط أن لا يصل حدودا مأساوية؟

يبدو أن الأمر ليس بهذه البساطة ، لكن من خلال تحليل الواقع في الحزام الساحلي و الوقوف على بنية المشكلات الجيوأمنية فيه ، وجدنا أن هذه إحدى أهم المقاربات التي يمكن أن تؤسس لأرضية السلام الاجتماعي و الاستقرار .

اعتمدنا في الخطوة الأولى على محاربة الهشاشة و الفشل الأزموي الذي تتخبط فيه الدولة الساحلية حيث لا تتاح لها إمكانية مواجهة التحديات التماثلية و غير التماثلية التي تكابدها في ظل عجزها الاجتماعي

([1]) حمدي عبد الرحمان ، **الغرب و عسكرة الساحل** ، على الرابط التالي : (2014/12/06)
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/3/7/

والسياسي ، إعادة بناء الدولة بحاجة لخطوة ثانية تصورناها في بناء آليات فعالة قادرة على ترتيب شؤون البيت الداخلي ، و في ظل اعتماد الدولة الساحلية على مصادر شرعية غير تلك التي تستند لها الممارسة الديمقراطية سواء كانت دينية أم تاريخية ثورية ، أم باستغلال العناصر الجاذبة في شخصية الحاكم ، إلا أن تحديد المداخل الممكنة لإعادة بناء الشرعية في سياق أثر المحاكاة من ديناميات الحراك الاجتماعي العربي ، و تبقى أقوى الحركيات المسببة للانتقال السلمي للسلطة تكمن في صياغة دستور ديمقراطي يعيد توزيع السلطة على قدر من التوازن والتكافؤ و الفعالية .

و مع وعينا بمحدودية الجانب المعياري القانوني في تحصيل التحولات المنشودة و حاجته الماسة للبعد الثقافي و القيمي ، إلا أن القسمة غير المتوازنة للسلطة في الدساتير إحدى أعقد الإشكاليات القانونية و السياسية في البلدان المعنية ، و لا يختلف اثنان على أن احتكار السلطة إلى جانب سوء توزيع الثروة ، ثنائية مدمرة أعاقت كل إمكانيات التطور نحو الديمقراطية ، التنمية و العدالة ، لذلك باتت مسألة إعادة بناء السلطة في المجتمعات وإعادة توزيعها من أهم الأولويات ، ليس بإصلاحات تقنية شكلية ، إنما عن طريق هندسة دستورية جديدة تقيم توازنات من شأنها الاستدلال على سلامة المناخ التفاعلي بين الدولة و المجتمع .

و تبدو المؤشرات السياسية في دول الساحل مبشرة بعد وصول كايتا للحكم في مالي في انتخابات عام 2013 ، غير أن تكرير عدوى التجربة يبدو غير متاح على الأقل في المدى المتوسط ، بالنظر إلى أن آليات التمكين للسلطات و المؤسسات الرسمية تبدو عاجزة عن أن تخلق منها قوى فعالة قادرة على التأثير الإيجابي في الحياة العامة بسياسات عمومية متتابعة تتعرض للرقابة و التقييم الدوريين ، و ذلك لن يتأتى إلا بالمشاركة الواسعة للمواطنين .

و نشير إلى أن خبرات تجارب الانتقال الناجحة في العالم تقدم أكثر من دليل على حقيقة التلازم بين بناء الدساتير بالتوافق و دمقرطة المؤسسات ، ففي دول أمريكا الجنوبية لعبت قاعدة التحالفات دورا استراتيجيا في صياغة جيل جديد من الدساتير ، شكلت في عمومها جسرا لا مناص منه لانبثاق مؤسسات سياسية تحظى بقدر من الثقة و تساهم في تمثيل المواطنين و التعبير عن تطلعاتهم([1]) ، و لعل الأمر نفسه يتجه ليحصل في إفريقيا في واقع ما بعد الصراعات الذي ميزه عهد الإصلاحات الكبرى دستورية ، قانونية و مؤسساتية ، لأن التجارب أفادتنا أنه لا تنمية ، لا أمن و لا استقرار في ظل هشاشة سياسية و بنى دولاتية منهكة ، إذ أن تشييد مفهوم

([1]) أحمد مالكي ، "متطلبات إعادة بناء شرعية الدولة و السلطة في بلاد المغرب" ، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** ، عدد 08 ، سبتمبر 2012 ، ص 1 .

الدولة و إنعاش ميثاق العقد الاجتماعي بين الدولة و المجتمع كفيل وحده بأن يلعب دور صمام الأمان لامتصاص تواتر أزمات المنطقة .

و تبدو حاجة الساحل الإفريقي شعوبا و حكومات ملحة لتتماشى و صيرورة صياغة عقد اجتماعي جديد يستجيب لموجات التحول التي تشهدها المنطقة و إرهاصات الموجة الديمقراطية الرابعة التي قذف بها الربيع العربي و تداعياتها إقليميا و حتى عالميا ، إذ وصلت آثارها إلى أوربا ، و باتت دول مثل إسبانيا تستلهم مما حدث في دول الربيع خاصة تونس ، مصر و اليمن ، التي تبدو حتى الآن باستثناء تونس تحول الربيع فيها إلى لعنة ، فهي مازالت تعيش على وقع الثورة المضادة التي أتت على الأخضر و اليابس .

و تبدو مسألة هندسة عقد اجتماعي جديد في الساحل رهينة بأم المعضلات في المنطقة و هي انعدام العدالة التوزيعية انعكاسا لضعف فلسفة المواطنة ، فدول الساحل بحاجة لتعاقد ينصرف للجوانب الشكلية و الموضوعية للمواطنة ، التي رغم عمقها في الفكر السياسي الغربي إلا أنها أصبحت من المفاهيم الأكثر عرضة للجدل والنقاش عند مستهل الألفية الثالثة .

و بالنظر لواقع الحزام الساحلي المثقل ينبغي الوعي بجملة من الضرورات لتقديم فهم مشترك و متكامل لمعنى المواطنة و حمولاته الحقوقية ، السياسية و الاجتماعية :

1/ ضرورة إدراك المضمون الحقيقي للمواطنة ، فبعيدا عن الجوانب الشكلية و القانونية التي ينصرف لها معنى الجنسية و الوطنية ، التي تعني الشعور الجماعي بالانتماء لوطن بامتداداته الجغرافية و السياسية ، يذهب علماء الاجتماع للقول ، أن الحاجة لفكرة المواطنة تظهر جليا كلما واجه مجتمع ما تساؤلات حول وجوده و صيغة العقد الاجتماعي التي يقوم عليها ، بل أكثر من ذلك ، كلما تهددت وحدة الوطن و الدولة([1]) .

لذا كان لزاما التركيز على بعد أعمق يعكس وعي الأفراد بالانتماء لجماعة اجتماعية ذات هوية سياسية ، فهي تعبير عن الهوية ، وصيرورة منتظمة و معقدة من النضالات الدؤوبة التي ينهض بها المجتمع كافة([2]) .

2/ ينبغي أن تدرك الفواعل المجتمعية الساحلية سبل إشاعة ثقافة المواطنة القائمة على التوازن بين المطالبة بالحقوق و الالتزام بالواجبات ، و هي مسألة في غاية الأهمية في ظل التدفقات المتسارعة للضغوط و التأثيرات على الصعيد العالمي .

3/ تحدثنا عن الولادة الجديدة للدولة في الساحل ، التي ستكون حتما عسيرة ما لم تبن مقوماتها وتؤسس نهضتها على مبدأ المواطنة و هذا لا يعني إلغاء حقيقة وجود مكونات عرقية ، دينية ، ... إنما يتطلب الأمر خلق

([1]) على خليفة ، مرجع سابق ، ص 10 .

([2]) أحمد مالكي ، "من أجل تصورات جديدة للمواطنة" ، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربين** ، عدد 09 ، نوفمبر 2012 ، ص 01 .

مناخ ملائم و إطار عملي للتعاون و التعايش السلمي بين مختلف التكوينات ، عكس سعي نظم حكم لطمس هويات على حساب أخرى .

4/ تمثل ثقافة المواطنة نظير ثقافة الديمقراطية ، فكلاهما كل متكامل لا يتجزأ و نموهما بالتوازي يعطي المواطن الثقة و القدرة على المشاركة الفعالة ، كما يسمح بتدبير كل الخلافات و الاختلافات ، فالمواطنة لا تتماشى و منطق التسلط بل سواد ثقافة دولة الحق و القانون ، و هو درس ينبغي أن تستوعبه دول الساحل كثيرا لأنه يختصر أغلب أزماتها من وجهتين :

أولها : العلاقة التفاعلية بين المواطنة و التعددية ، فطغيان التعددية الحزبية غيبت معه التعددية السياسية .

ثانيها : مركزية المنظومة التربوية في بناء/تشويه المواطنة و تركيز الأنظمة الحاكمة على صياغة منظومة تربوية على مقاسها تضمن لها الاستمرار في الحكم إلى جانب أجهزتها القمعية([1]) .

و إذا كان هم المواطنة هو تقويم اعوجاج الحكام و مراقبة تسيير و إدارة الشأن العام بتشاركية مع المواطن فقد لجأت النظم المغلقة شأن الساحلية منها إلى عرقلة بنائها عمدا ، خوفا من المساءلة و تدفق الرأي و الاختلاف و هي بحاجة لأن تركب الموجة التي ركبها الغرب مع ولادة حركات اجتماعية وضعت المواطن في قلب الشأن العام انبنت معها مواطنة راسخة مقابل تلك الناشئة أو قيد التشكل ، و المشكلة أنها كانت نشأة معاقة سياسيا فالأنظمة الحاكمة تعي جيدا أن ميلاد مواطنة غير مشوهة يعني وضع شرعيتها على المحك و اعتبارها المشكلة وليس جزء من الحل([2]) .

و يبدو أن خشية النظم من تبلور ثقافة المواطنة و التوجس من نواياها الانقلابية لم يعد له ما يبرره بالنظر لواقع التحولات المتسارعة إقليميا و عالميا ، كما أن النخب الساحلية ستكون مجبرة على تغيير مدركاتها و التفكير بواقعية أكثر للتجاوب مع خيارات الساحل الإقليمية الأمنية ، استجابة لمقتضيات الحكم الراشد الذي بات يعبر عن مرحلة ما بعد الديمقراطية ، حيث تحولت الأصوات التي كانت تنادي بالتحول الديمقراطي حتى عهد قريب إلى المطالبة بترشيد السياسات و خلق موازنة بين العقلانية السياسية و المالية من خلال جملة من المقتضيات([3]) :

1- تعزيز منطق دولة القانون و المؤسسات .

([1]) عبد النور بن عنتر ، "المواطنة كمدخل للتعددية : ثقافة المواطنة نقيض ثقافة التسلط" ، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربين** ، عدد 09 ، مرجع سابق ، ص 06 .

([2]) المرجع نفسه ، ص 08 .

([3]) امحند برقوق ، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد : مقاربة في الحسبة الديمقراطية" ، **العالم الاستراتيجي** ، العدد 08 ، جانفي 2009 ، ص 03 .

2- ضبط حركية المشروعية السياسية عن طريق انتخابات تعددية حرة و نزيهة .

3- ضمان أمن الفرد ، حريته و ممتلكاته .

4- أولوية منطق حاجات الإنسان في فلسفة الخدمة العامة .

4- تكريس الشفافية كآلية للتسيير المؤسساتي و محاسبة الحاكم وفق أطر قانونية ناجعة و فعالة .

و يبدو أن مبادرة النيباد و الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء تحولتا إلى المطالبة بترشيد الحكم كأحد أهم مداخل التحول الديمقراطي ، علاوة على محاربة الرشوة و الفساد ، حيث يبدو أن كل هذه القيم لن تنمو إلا في بيئة تعترف بالحريات الليبرالية في مقدمتها الحرية السياسية و ثقافة التعدد ، الرأي و الرأي الآخر رغم ما يبدو من تحول إصلاح القطاع الأمني هو الآخر إلى ضرورة ديمقراطية يمكن أن تساهم في إنعاش ثقافة المواطنة المشاركاتية التي تدعو لها الديمقراطية ، يكون الإنسان المواطن أهم فواعلها ، منطقها السلامة و إنتاج الاستقرار الاجتماعي و السياسي ، بآليات تتعزز مع هيكلة دستورية و مؤسسات سياسية و إدارية ذات كفاءة يحميها فضاء مستقل و فعال .

المطلب الثالث : إصلاح القطاع الأمني ضرورة لترشيد الحكم

اكتسى موضوع إصلاح القطاع الأمني خلال السنوات الأخيرة أهمية بالغة ، نظرا للتركيز الغربي و الدولي عليه من خلال مختلف برامج الأمم المتحدة لاسيما في الدول التي خرجت لتوها من صراعات ، إذ يأتي في مناخ سياسي و اقتصادي غير مشجع ، و في سياق لاأمن إقليمي حاد([1]) .

وجدنا فيه مدخلا إصلاحيا ضروريا للنهوض بالساحل ، رغم أن واقع الحال في تجارب كثيرة أثبت أن عملية الإصلاح الأمني شأنها شأن الديمقراطية و التنمية الاقتصادية تخلو من مقاربة أو مجموعة حلول شاملة ، بل هي مجرد خارطة طريق أو برنامج عمل يحاول الاسترشاد بالتجارب العالمية ، مع مراعاة التنوع في الديناميات السياسية و الثقافية ، و قد بات جليا أن تحقيق السلم الاجتماعي ثم الأمن و الأمان قد يغدو مستحيلا من دون إقامة نظام أمني يكتسب شرعيته من القانون ، و تقوم فاعليته على الالتزام بالشفافية ، المحاسبة و المسؤولية([2]) ، و من بين المحاور التي يركز عليها إصلاح القطاع الأمني([3]) :

([1]) Joseph Vitalis , "La réforme du secteur de sécurité en Afrique : contrôle démocratique de la force publique et adaptation aux réalités du continent" , **Afrique contemporaine** , N°209 , Printemps 2004 , p 66 .

([2]) يوسف محمد الصواني ، "التحديات الأمنية للربيع العربي : من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن" ، **المستقبل العربي** ، العدد 416 تشرين الأول/ أكتوبر 2013 ، ص 21 .

([3]) عبد النور بن عنتر ، "إصلاح القطاع الأمني : ضرورة ديمقراطية" ، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** ، عدد 08 ، مرجع سابق ، ص 03 .

- تبني ترسانة تشريعية واضحة ، حيث تكون العملية جزء أساسيا من بناء المؤسسات في الديمقراطيات الناشئة أو تلك التي تشهد عملية انتقال و تحول .
- تعزيز الرقابة الديمقراطية على الأجهزة الأمنية التي تمس مستحقاتها من الميزانية و إخضاعها لإجراءات محاسبية صارمة .
- الإشراف على عملية التكوين و التدريب لبعث احترافية جديدة تواكب التحديات التي باتت مطروحة على عاتقها ، خاصة مع تفجر جبهة الإرهاب و الجريمة المنظمة .

و مع أن أغلب دول الساحل انخرطت في مبادرات تعاونية إقليمية و تحالفات إستراتيجية مع قوى غربية إلا أنها فهمت من إصلاح القطاع الأمني تحديث أجهزتها القمعية داخليا و التودد للغرب بدعوى مكافحة الإرهاب خارجيا ، ما انعكس على إفراغ المعطى من محتواه بدفعهيرل كز على الجوانب التقنية ، رغم أن التغيرات المجتمعية المعاصرة تدفع به ليتحول إلى مطلب و ضرورة شعبية لا مساومة حولها .

و لما كان إصلاح القطاع الأمني ضرورة أولى في مرحلة ما بعد الصراع و تدعيم السلام و الأمن ، بات أيضا واضحا أنه لا يمكن تنفيذها إلا بطريقة شاملة في إطار الإصلاح الديمقراطي الشامل و ربطه بالسياسات العامة الأخرى ، مثل إصلاح العدالة أو ما بات يعرف بمفهوم العدالة الانتقالية ، تطور العملية السياسية و التنمية الاقتصادية بما يتواءم و عمليات التغيير الديمقراطي الأكبر([1]) .

و مع أن الحديث عن إصلاح الأجهزة الأمنية في ظل التسلطية السياسية التي تعيشها دول الساحل برمتها يمثل ضربا من التخبط السياسي ، غير أن ما لا شك فيه أنه لا انتقال ديمقراطي حقيقي دون إصلاح القطاع الأمني ، و لا معنى لهذا الأخير في سياق تسلطي ، و قد اعتبرنا أن العملية هي جزء من كل هو الانتقال الديمقراطي ، و أن النظم التسلطية سرعان ما تحمل بذور فنائها بمجرد الاتجاه لإصلاح أو إعادة هيكلة أدواتها القمعية (المنظومة الأمنية) و تشير الأدبيات إلى أن العملية تمس ثلاثة فروع هي :

أولا : إصلاح **الشرطة** من خلال ترميم العلاقة بينها و بين المواطن ، و نقلها من لعب دور وكيل التسلطية السياسية إلى الوقوف في الخطوط الأمامية للحكم الديمقراطي بتفاعلية مع متطلبات المواطنين و استجابة لضرورات التغيير المؤسساتي التي تنشد المشاركاتية ، الشفافية و المحاسبة .

([1]) دونالد جيه بلانتي ، **تحول قطاع الأمن في ضوء الصحوة العربية** ، معهد السلام الأمريكي ، تقرير خاص رقم 317 ، سبتمبر 2012 ، ص 01 .

و للشرطة وظائف متعددة ، منها ما هو أمني و منها ما هو اجتماعي ، مع الحفاظ على الوظائف التقليدية ، جدواها ضبط الأمن و النظام العام و حفظ الآداب ، تعتمد فاعليتها ليس على الكفاءة المهنية لأفرادها إنما لمساندة المجتمع ضمن ما بات يعرف بالشرطة الجوارية أو المجتمعية ، ببناء جسور للثقة و التعاون بين جهاز الشرطة و جموع المواطنين ، و لا غرابة أن النظم الحديثة تصنف جهاز الشرطة نظاميا ضمن الهيئات المدنية لا العسكرية ، قد تتبع وزارة الداخلية أو العدل([1]) ، إنها فعل اجتماعي تبادلي من خلال اقتراب الشرطة من المواطن ، ثم دفعه للمساهمة بفعالية لتحقيق الأمن ، عن طريق تعاونه الفعال و المباشر مع الجهاز .

ثانيا : ترويض **القوات المسلحة** لتحصين الإقليم ضد أي تهديد خارجي و تجنب أي دور أمني داخلي لقهر شعوبها بما يكفل إنشاء سلطة مدنية عليا فوق القوات المسلحة([2]) ، فمجرد الانتقال من أمن النظام إلى أمن الدولة سيحدث نقلة نوعية في وظيفية هذا القطاع الأمني ، مراجعة بصفة جذرية العلاقة بين النظام و الأجهزة الأمنية .

ثالثا : ينبغي أن يمس الإصلاح الركن الثالث لقطاع الأمن و هو جهاز **الاستخبارات** ، و هو مستوى معقد و حساس ، إذ تكمن المشكلة في خلق توازن بين تحديث القطاع و حداثته من خلال الرفع من كفاءة واحترافية و قدرات الأجهزة الأمنية لتستجيب للمخاطر الجديدة مقابل ضمان عدم انفلاتها من عقال الرقابة القانونية و المالية .

و مع أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد رفعت من جاهزية القوات العسكرية في المنطقة نتيجة التنسيق الأمني المشترك و الدعم الغربي و الأمريكي ، غير أن التركيز على الجوانب التقنية يمكن أن ينعكس سلبا على أمن المواطن ، لأن القطاع الأمني المعصرن من حيث التجهيزات و المعدات يجعل منه أكثر انتهاكا لحقوق الإنسان ، مما يعني ضرورة الربط بين الفعالية و المهنية لآداء الوظيفة المتجددة خدمة للوطن و المواطن لا الحاكم وحاشيته([3]) .

و عليه فإن الحديث عن إصلاح القطاع الأمني بمختلف فروعه التي تحدثنا عنها ينطبق على إصلاح العدالة و استقلاليتها في سياق تسلطي لأنهما يمثلان أهم أدوات السلطة في الأنظمة غير الديمقراطية و إحدى أفرع الفساد فيها ، إذ لا يمكن للتسلطية أن تنتج إلا عدالة فاسدة و أجهزة أمنية وبالا على شعوبها خاضعة لأهواء الحكام و مصالحهم .

([1]) براردي نعيمة ، "الشرطة الجوارية : مفهومها ، أهدافها و تطبيقاتها" ، **فكر و مجتمع** ، العدد الرابع عشر ، أكتوبر 2012 ، ص ص 37-39 .

([2]) دونالد جيه بلانتي ، مرجع سابق ، ص ص 03-04 .

([3]) عبد النور بن عنتر ، إصلاح القطاع الأمني : ضرورة ديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 04 .

و بالتالي بات المؤشران معيارين مهمين لقياس التسلط و الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات ، و تبدو العملية معقدة حتى في الديمقراطيات الراسخة ، كونها تنشد قدرا هائلا من الإرادة السياسية يقبل فيها المشاركون الحاجة الملحة للتغيير و التجاوب مع تداعياتها السلبية و الإيجابية .

ترتبط مسألة العدالة الانتقالية بالكيفية ، الشروط و الأهداف التي ينطوي عليها أي إصلاح أمني و يمر عبرها ، فهي ليست مجرد إدارة انتقالية ، بل وثيقة الصلة بالسلم الأهلي بما يتضمن الحاجة إلى موازنة بين الرغبة في تطهير مؤسسات الدولة و الحيلولة دون نفاذ الفساد و الفاسدين إليها ، بشكل يتجاوز خطابات تعميم العزل السياسي أو الانتقام العكسي([1]) .

هذا الطرح لا يختصر مفهوم العدالة الانتقالية في مفهوم المصالحة ، إنما أحد أوجهها لا أكثر ، فمفهوم العدالة بات مرتبطا بضرورة تحسين الجزاء الظاهر من السلطة السياسية ، و هذا لن يتحقق في غياب عاملين :

- بناء مؤسسات ترمم الشرخ بين الدولة و المجتمع ، و تعيد الثقة في كفاءة الأجهزة القضائية التي كانت جزءا من النظام السابق .
- إصلاح العدالة هو منظومة متكاملة بين المصالحة و إنشاء لجنة لتقصي الحقائق ، حيث يمثل تحقيق التوازن بين العدالة و الحاجة إلى السلام و الاستقرار تحديا رئيسيا يواجهه الساحل برمته و دول الجوار الإقليمي من شمال إفريقيا إلى إفريقيا ما وراء الصحراء .

و في ضمن السياقات التي طرحت ، نخلص إلى أن عملية الدمقرطة تمر عبر إصلاح المنظومة الأمنية القضائية و نظام العدالة ، و هذا ما يفرض الحاجة لصياغة عقد اجتماعي جديد يرمم صدع التفاعلات المجتمعية و يسهم في بناء و استعادة الثقة المفقودة بين الحاكم و المحكوم ، كما باتت الأدبيات تتحدث عن إخضاع الجماعات المسلحة التقليدية إلى عملية تحول سياسي من خلال تحفيزها بشكل متزايد على تسييس نفسها والانخراط في نشاطات غير قتالية عبر تبني أجندة سياسية .

و من أنجع السبل لتحييد الميزات الهيكلية للحركات و التنظيمات التي توظف الإرهاب في بيئة الصراعات المسلحة الواسعة ما يلي([2]) :

- تطبيق بعض عناصر التصميمات الشبكية على مؤسسات الدولة الأمنية ، على ضوء تعزيز التعاون المشترك ، و إضفاء الطابع الرسمي على الروابط غير الرسمية .

([1]) يوسف محمد الصواني ، مرجع سابق ، ص 29 .

([2]) إيكاترينا ستيبانوفا ، الإرهاب و التطرف ، مرجع سابق ، ص ص 72-73 .

- تحويل الشبكات الإرهابية اللامركزية الهجينة إلى هياكل بسيطة تنظيميا ، ليتيسر في مرحلة لاحقة محاورتها كما مجابهتها .
- إحباط محاولات عسكرة النشاطات السياسية ، نحو السعي لامتلاك قدر من الشرعية ، من خلال الاندماج في العملية السياسية على اختلاف مفاهيمها .

و رغم ما يشوب العملية من تعقيدات ، على أن تحول جماعة لا تنتمي إلى دولة/دول بعينها إلى وعاء سياسي قد يشكل عملية مؤلمة ، قد تؤدي إلى انقسامات ، و اشتداد وتيرة العنف ، إلا أنه ربما يظل السبيل الأمثل لتوسيع الفجوة بين ذوي النزعات المعتدلة ، ممن أمكن تنازلهم عن السلاح و الانضمام إلى العملية السياسية و العناصر المتشددة الأكثر تطرفا ، من خلال محاولة عزلهم و قطع الإمدادات المادية و اللوجستيكية عنهم كخطوة لتفكيكهم بمزيج من العمليات العسكرية الخاصة ، و لنا فيما مضت فيه الجزائر مع فتح عهد المصالحة و الحوار الوطني خير مثال على مدى صدقية هذه الأفكار النظرية .

كما يتحول التمكين المجتمعي و السياسي للفواعل من غير الدولة إلى أمر له ضروراته القصوى ، منها المجتمع المدني القادر على لعب دور مثمر في خفض منسوب توتر المشهد السياسي في ظل التجاذبات الاستراتيجية للمصالح الغربية هناك ، و بات واضحا أن إصلاح الأمن و قطاع العدالة قد يغدو سلاحا ذا حدين إما مطية للقهر و القمع أو أداة لحفظ الأمن و الاستقرار ، مما يقتضي أولا و قبل كل شيء تعزيز الثقافة الديمقراطية و تكريس إشراف مؤسسات مدنية و بيروقراطيات كفأة و فعالة .

المبحث الثالث : المقاربة الجماعية للتحرك و إعادة الاعتبار للسياقات الإقليمية

في سياق جيوسياسي عالمي ملتهب فرضته مقاربة مكافحة الإرهاب و ملاحقة فلول التنظيمات المتطرفة تحولت إفريقيا إلى مسرح للتنافس الدولي ، و بات الساحل ضحية لصراعات مغاربية/إفريقية بينية لا ناقة و لا جمل للدول الساحلية فيها ، بل لعلها زادت الوضع سوءا في المنطقة ، و سنطرح فكرة العمل الجماعي المشترك من خلال فضاءين جيوسياسيين لا يقل أحدهما أهمية عن الآخر : الرواق المغاربي ثم الرواق الأوسع القاري الإفريقي في محاولة للخروج من المقاربة الصفرية للتنافس الإقليمي إلى التعاون المثمر لكل الأطراف رابح/رابح ، على ضوء بناء الاندماج المغاربي الإفريقي من خلال مقاربة تنموية تشاركية تكون بديلة لسياسة المواجهة .

المطلب الأول : تدعيم العمل المغاربي المشترك

تمثل منطقة المغرب العربي من المحيط الأطلسي غربا إلى مصر و السودان شرقا ، و من البحر المتوسط شمالا حتى الساحل و غرب إفريقيا جنوبا نقطة التقاء مهمة في الاتصالات و التفاعلات الاستراتيجية الدولية كما بات معلوما أن بناء اتحادها ضرورة حتمية في ظل تطلع شعوبها للارتقاء في مستوى العلاقات إلى درجة من التنسيق و الاندماج ،و تعزيز البناء الاقتصادي و التوحيد السياسي .

و كان من الممكن أن تكون فرضية أن الأزمة متعددة الأبعاد التي يشهدها الساحل أن تكون عاملا للتوحيد للتكامل الإقليمي ضمن فضاء مغاربي و أورومغاربي نموذجي([1]) ، غير أن مجموعة من العوائق تحول دون أن تكون الأوضاع في المغرب العربي على النحو الذي تمليه حقائق التاريخ و الجغرافيا ، و معطيات الاقتصاد السياسة و الاجتماع نلخصها في ثلاثة متغيرات لفهم صيرورة العمل المشترك في ظل التحديات و التحولات الإقليمية الراهنة ، خاصة تلك الزاحفة من الرواق الجنوبي (منطقة الساحل و غرب إفريقيا) .

الفرع الأول : نمو الحس الإقليمي المغاربي :

تشير بعض المصادر إلى أن التاريخ الحضاري للمغرب الكبير بدأ مع المرحلة الفينيقية حوالي القرن العاشر قبل الميلاد ، حينما دخلوا شمال إفريقيا و أسسوا المدن التجارية الكبرى (قرطاجة ، اللوكوس أو العرائش حاليا في المغرب) ليتوج الفتح الإسلامي الذي قاده عقبة بن نافع مسيرة الاندماج بين العنصرين الأمازيغي و العربي([2]) .

غير أن تبلور الوعي الإقليمي بوحدة المغرب العربي كان مطلع القرن العشرين مع الحركات الوطنية التي اتخذت بعدها الوطني ثم الإقليمي المغاربي في مؤتمر طنجة 30/26 أفريل 1958 الذي ضم ممثلين عن الأحزاب المغاربية الثلاث : جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، حزب الاستقلال المغربي و حزب الدستور التونسي ، و قد مثلت المرحلة بداية التأريخ للمشروع المغاربي ، ثم استكملت مسيرة البناء مع استقلال دول موريتانيا و ليبيا في قمة زرالدة 1988 التي ضمت قادة الدول الخمسة ، رغم أن القمة لم تأت أكلها على وقع أحداث أكتوبر 1988 و تداعيات العلاقات المغربية الجزائرية التي تمر بين عشية و ضحاها من حالة عداء شديد إلى مشاريع تكاملية سريعة و العكس صحيح و هذا تقليد في العلاقات العربية/العربية بشكل عام ، لتتوج معاهدة مراكش سنة 1989 معاهدة الاتحاد في 17 فيفري .

([1]) Aomar Baghzouz , "La nouvelle géopolitique du sahel , une opportunité pour refonder partenariat euro-maghrébin" , **Cahiers de la Méditerranée** , 89 , 2014 , p 02 .

([2]) عادل مساوي ، عبد العلي حامي الدين ، **المغرب العربي : التفاعلات المحلية ، الإقليمية و الإسلامية** ، في التقرير الاستراتيجي : العالم الإسلامي : عوامل النهضة و آفاق البناء (القاهرة : المركز العربي للدراسات الإنسانية ، 2007/1428) ، ص 377 .

و هنا نطرح التساؤل عن جدوى الاتحاد بعد مسيرة ربع قرن ؟ ما موقعه ككتلة إقليمية في تعزيز العمل المغاربي المشترك و تشكيل هوية موحدة من مجالات السياسة الدنيا إلى العليا ؟ و هل استطاع ككيان تنمية الحس الإقليمي في ظل التجاذبات التي تفرضها التنافسية الأمريكية الأوربية و التهديدات الجديدة التي يصدرها عمقها الإفريقي بحكم الجوار الجغرافي؟

للتعليق على هذه التساؤلات نثير متغيرات انفردت بها التجارب التكاملية العربية :

1/ جسر الهوة بين ثقل الخطاب و بؤس الواقع ، من خلال غلبة الاعتبارات الإيديولوجية فيما أهملت العوامل المادية و الموضوعية ، فالتكامل هو صيرورة اقتصادية و اجتماعية معقدة و طويلة الأمد تبدأ من مجالات السياسة الدنيا إلى التعميم و الانتشار عبر مسار مرحلي تراكمي أفقيا و عموديا ، لكن من زاوية مغاربية ، تم النظر فقط لعامل القواسم المشتركة رغم أهميتها في التأسيس لأرضية تكاملية إلا أنها ليست كافية ، و يبدو أن القواسم المغاربية حملت ما لا طاقة لها به ، فالدول الأوربية لا تشترك فيما بينها في شيء إلا في الديمقراطية لكنها كانت كافية كقاسم مشترك لتهيئة و دعم المسار التكاملي الأوربي ، الذي بني أساسا على المصالح المشتركة والمتبادلة([1]) .

2/ غلبة الهواجس السياسية في واقع الاتحاد على حساب الهاجس الاقتصادي الاجتماعي ثم الأمني أو كلها مجتمعة ، فكل التجارب الناجحة تعتمد سياسات الاندماج القطاعي ثم تحقيق التوسع و الانتشار أفقيا وعموديا ، مغاربيا تبع موجة الاستقلال حمولات بخلافات سياسية ثقيلة للدول المعنية ، قادت لتجميد الاتحاد عدة مرات تماشيا و بورصة أمزجة النخب الحاكمة نتيجة عقدة الريبة و انعدام الثقة ثم عقدة السيادة و النزعة القطرية الضيقة المهيمنة في صيرورة العلاقات البينية ، أو كما عبر عنه البعض بصيغة اللاءات الثلاث : اللايقين اللاتواصل و اللاثقة([2]) ، هذه الأبعاد تصيب التكامل في مقتل و تفرغ دعاوي العمل المغاربي من محتواه .

و مع أن واقع تلك اللاءات يمثل تقليدا عربيا ، إلا أن مجلس التعاون الخليجي في المقابل نجح في الحفاظ على وجوده منذ نشأته بداية ثمانينات القرن الماضي ، و رغم كونه نمط تعاون انعزالي إلا أنه نجح في لم الشمل الخليجي على وقع التهديدات أو الهواجس الأمنية المشتركة مع موجة الاحتقان الداخلي بين الدول الأعضاء و الهيمنة

([1]) عبد النور بن عنتر ، **الاتحاد المغاربي بين الافتراض و الواقع** ، على الرابط التالي : (2010/10/09)

http://aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa

([2]) يوسف محمد الصواني ، المغرب العربي زمن الربيع العربي : السياقات الكونية و إعادة الاعتبار للسياقات الإقليمية و المحلية ، **في : ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة** ، الدوحة ، 18/17 فبراير/شباط 2013 ، مركز الجزيرة للدراسات .

السعودية الواضحة عليه ، مما جعل مسألة التمسك به أمرا ملحا في ظل الدور غير المقنع للجامعة العربية ومشاريع التحالف الإقليمية .

3/ مسلسل تأزم العلاقات الثنائية الذي يتقاسمه محوران : ثنائية الجزائر/المغرب ، ثم ليبيا و العلاقات المغاربية (التونسية ، الجزائرية ، المغربية و الموريتانية) .

أما محور الجزائر/المغرب فبحكم ثقلهما السياسي و الاقتصادي يمثلان الفاعلين الأكثر نفوذا في المنطقة وباتت معوقات التطبيع بينهما عمليا من معوقات العمل المغاربي المشترك المثقل بملفات : القضية الصحراوية قضايا الحدود العالقة و الخلاف حول التعاطي مع الملف الإسلامي ، ثم طغيان روح التنافس الجيوستراتيجي في إدارة الأزمة في الساحل ، من مقاربة الجزائر الإقصائية إلى سعي المغرب لهندسة التقارب مع حلفائه الإستراتيجيين في الغرب ، و يبدو أن الاحتكام الجزائري المغربي لهذه الخلافات كبوصلة حصرية – خاصة ما تعلق بملف الصحراء الغربية – لعلاقاتهما الإقليمية مضرا بالمصالح المغاربية في المقام الأول .

ثم جاء السياق الدولي لنهاية الحرب الباردة ليزيد الشرخ المغاربي مع تداعيات قضية لوكربي و مصادقة مجلس الأمن في جانفي 1992 على القرارين 731 ثم 748 ، فاتجهت ليبيا لرص الصفوف الإفريقية نكاية في البيت المغاربي ، الذي برهن على غياب الحس الإقليمي إزاء ما تعرضت له ليبيا من حظر جوي و عقوبات فاتجهت كرد فعل للتهديد بالانسحاب من الاتحاد ثم إلغاء الوزارة المكلفة بالعلاقات المغاربية ، وصولا إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الشريك موريتانيا احتجاجا على تطبيع الأخيرة لعلاقاتها مع دولة إسرائيل([1]) .

فمسألة ترميم العلاقات البينية من أهم تحديات تفعيل الاتحاد في ظل ما أفرزه الربيع العربي من انهيار النظم السلطوية في دولتين مغاربيتين هما تونس و ليبيا ، مقابل ما عززه من تنامي حالة اللاثقة بين الأطراف المغاربية ، لاسيما الرسمية منها ، فتح المجال أمام الاختراق الدولي ، خاصة من قبل الاتحاد الأوربي والتحرش الفرنسي تحديدا ، ثم التوجه الأمريكي للتموضع في المنطقة ، التي لم تعد تجد حرجا في توظيف علاقات إسرائيل مع المغرب و موريتانيا([2]) .

4/ استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المنطقة على حساب الأفقية ، إذ لا زال الاتحاد الأوربي شريكها التجاري الأول مستغلا الخلل البنيوي في هيكلها الاقتصادي ، و يجد ذلك تبريره في

([1]) عادل مساوي ، عبد العلي حامي الدين ، مرجع سابق ، ص 381 .

([2]) على محمد ربيج ، "واقع و آفاق العلاقات الجزائرية المغاربية ضمن اتحاد المغرب العربي" ، **فكر و مجتمع** ، العدد الواحد و العشرون ، يوليو/تموز 2014 ، ص 449 .

السياسة الاستعمارية التي هندست اقتصاديات المنطقة لتبقى عند الطلب([1]) ، إذ تعاني من قلة تنوعها وهي التي تعتمد على 95% من صادراتها على المواد الأولية : المحروقات بالنسبة لليبيا و الجزائر ، المعادن و النسيج بالنسبة للمغرب ، الصناعة الغذائية و المنتوجات الزراعية لتونس أما موريتانيا فالحديد و الثروة السمكية .

إذ هي اقتصاديات طفيلية تعيش على هامش عمليات التبادل استيراد و تصدير لا أكثر ، في حين لا يتجاوز حجم التعاملات البينية معدل 3% من التجارة الخارجية المغاربية مقابل 10% عربيا و 60% أوربيا .

و هي نسبة تحمل أكثر من دلالة على الفشل الذريع الذي منيت به هذه الهيكلة المؤسساتية التي بقيت حبرا على ورق ، وعوض أن تسعى الدول المغاربية لتجسير هذه الفجوة في اقتصادياتها ، من خلال توحيد الجهود و التنسيق المشترك ، تتهافت بقوة في سباق محموم نحو الاتحاد الأوربي للحظوة بامتيازات تجارية و اقتصادية و مزيد من الدعم و المساعدات ، لكن مقابل المزيد من التنازلات أدت لتوسع أوربا على حساب تقويض التكامل المغاربي ، في ظل تفاقم الأوضاع الاقتصادية و تفجر الجبهة الاجتماعية في الدول المعنية .

و عليه فإن الحديث عن تجسير الهوة مغاربيا تمس في المقام الأول مسألة الإحساس بضرورة هذا الكيان ومبرراته ، ثم ما هو منتظر منه أن يقدمه للمنطقة نخبويا و جماهيريا ، لكن يبدو أن كل الاختلالات أو الإخفاقات التي تحدثنا عنها حالت دون التعاون السليم بين الدول الأعضاء ، زادت من حدة سلوكها الأناني الوطني الضيق في ظل غياب الهاجس الاقتصادي و القراءة المشتركة للتهديدات الأمنية التي باتت المنطقة مقبلة عليها .

الفرع الثاني : تفعيل الاتحاد على وقع الضغوط الداخلية و الخارجية

لفهم سر محاولات تفعيل الاتحاد المغاربي في هذا الظرف بالذات ، علينا وضعه في سياق الأحداث الإقليمية و الدولية ، إقليميا انعكاسا لربيع عربي قد يلحقه ربيع مغاربي أفرز إرادة سياسية تحمل على عاتقها أبعاد هذا التفعيل ، أما دوليا ففي سياق الضرورات التي فرضها التنافس الغربي الأوروأمريكي و الصيني للظفر بما تغدقه المنطقة من مكاسب استراتيجية ، و بعيدا عن خطاب الأمنيات و مهما كان السياق الذي يتحرك فيه الشركاء المغاربيين إقليميا أو دوليا ، تفسره فرضية أساسية مؤداها اللهث وراء مشاريع إقليمية أخرى أيا كانت متوسطية أفرومغاربية أو شرق أوسطية ، و مديرة ظهرها للاتحاد ظنا منها أن تلك المشاريع تحقق مكاسب أكبر ، لكن بعد أن انهارت الأحلام و الأمنيات عادت لتتحدث عن ترميم البيت المغاربي و إنعاشه من جديد ليعبر فعلا و واقعا عن مكانة و أهمية المنطقة و ثقلها السياسي في التوازنات الدولية .

([1]) Abdelhamid Merauani , op.cit, p 17 .

و بعد أن استهلكت الفكرة المغاربية مخزونها التاريخي و العاطفي الذي لعب دوره كإطار مرجعي منذ الخمسينات لكل حركات التحرر الوطني و الجمعيات و التنظيمات الحزبية ، إلا أنه بات مدفوعا الآن بجملة من الضغوط الخارجية ، نتصورها إيجابية و داخلية هي سلبية تدفع بالتجربة للوراء ، و قد ساهمت الهواجس الأمنية القادمة من الساحل في تعرية و كشف هشاشة البنيان المغاربي ، و سنحاول فيما يأتي تحليل المحددين وانعكاسات كل منهما على عملية الهدم و إعادة البناء التي يتعرض لها الاتحاد مثلما تتعرض له دول الربيع العربي .

1/ أما الاستراتيجيات الوطنية فرغم تشابه منطلقاتها ، غير أن مآربها مختلفة و بالتالي قراءتها للتهديد متشعبة و متناقضة أحيانا ، ما يعني الإضرار بالمصالح البينية ، و يعكس ذلك توجهات محورين([1]) :

أ- **المحور الثنائي** : **الجزائري/المغربي** المتنافر أصلا ، و الذي جعل من أزمة الساحل مطية للتنافس لكسب رهانات إقليمية و دولية .

ب- **المحور الثلاثي** : **الجزائر ، ليبيا و تونس** ، هو محور متعاون تعيش أغلب دوله على أشلاء هواجس و هموم الداخل مع تداعيات الثورات الشعبية في تونس و ليبيا .

هذا لا ينفي وجود محور ثالث مغاربي ساحلي ، عبر ما سمي بمبادرة دول الميدان يسمح بتعاون جزائري ساحلي مع دول : موريتانيا ، النيجر و مالي .

بحكم كون الساحل الجوار الإفريقي الأقرب للمنطقة المغاربية ، و مع أن واقع ما بعد الحادي عشر من سبتمبر بات يقدم دلالات كبرى على حجم واقعية التهديد الإرهابي و عولمة مخاطره ، إلا أن هذا التهديد المشترك لم يخلق الحد الأدنى من التنسيق و التعاون الأمنيين بين الشركاء العرب في المقام الأول ، ثم هندسة ترتيبات أمنية مغاربية ساحلية ، بل على العكس باتت المنطقة مسرحا و ضحية للعبة التنافس الإقليمي خاصة بين المغرب والجزائر بحكم الوزن و الثقل الذي يحوز عليه كلاهما .

هذا و قد أثبتت خبرة العمل المغاربي المشترك فشله في اختبارين إقليميين في المرحلة المعاصرة :

الأولى : لما وقفت موقف المتفرج على الأزمة الليبية ، و هي أول امتحان من هذا الحجم يواجهه الداخل المغاربي .

الثانية : حينما لعبت دورا هامشيا منساقا وراء القرار الخارجي في حل إحدى أزمات الساحل الراهنة مع استيلاء الجماعات المتطرفة على شمال مالي و تداعيات ذلك إقليميا و عالميا .

([1]) عبد النور بن عنتر ، **الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي** ، في : ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات 18/17 فبراير/شباط 2013 .

و بحسابات جيوسياسية كان المفروض أن تؤدي هذه الأزمات إلى رأب الصدع المغاربي من خلال رص الصفوف و التأسيس لتحالف استراتيجي في ظل سواد خطاب الشك و انعدام الثقة ، حيث أثبت واقع الحال أنه لا يجمعهم سوى مخزون ثقافي ، حضاري و عاطفي يبدو استنفذ عن آخره لأكثر من عقدين من الزمن .

و عليه تركت الدول المغاربية أطرافا أخرى تتصرف وفقا لمصالحها في غياب البديل مع الدور المغاربي :

- بالنسبة للمغرب لا زالت استراتيجيته محكومة بثالوث تقليدي هو :
  - الاصطفاف على مواقف الحلفاء الغربيين (الو م أ و فرنسا) .
  - إرث نزاع الصحراء الغربية .
  - التنافس مع الجارة الجزائر .

و هي اعتبارات متداخلة فيما بينها و متبادلة التأثير .

- أما تونس فتخشى مع انكشاف حدودها مع الجارتين الجزائر و ليبيا من تحالف السلفية الجهادية الناشئة مع الشبكات عبر الوطنية ، و بالتالي التوجس من تحول تونس بحكم الانتقال العسير الذي تشهده إلى ساحة انكفاء للإرهاب العالمي ، رغم أنها حتى الآن باتت مقتنعة أنه ما كان للثورة التونسية أن تؤتي أكلها لولا الدرع الذي تمثله الجزائر لها في المنطقة .
- في حين تعيش ليبيا على هواجس التفاعلات العكسية غير المرغوبة لما يحدث على الأرض ، فهي التي صدرت عدم استقرارها للساحل غير المستقر أصلا ، حيث هيأ سقوط النظام و تداعياته الظروف لأزمة مالي و الساحل مع تفجر المنطقة بالسلاح الخفيف و الثقيل و الجماعات الجهادية المتطرفة نحو الجزائر ، مالي و النيجر .
- أما موريتانيا و بحكم كونها الحلقة الأضعف مغاربيا ، نظرا لهشاشة النظام و انكشاف الدولة وضعف قدراتها عدة و عتادا ، فهي تتوجس من استهدافها من قبل الجماعات الإرهابية ، حيث من المرجح أن تؤدي محاصرتها ساحليا مع التدخل الأجنبي إلى الانكفاء الاستراتيجي نحو موريتانيا([1]) ، و تظهر جميع المؤشرات أنها ستصبح في المستقبل الحاضنة الإستراتيجية لجميع عوامل الفشل الدولتي الجواري و تهديد العنف .

2/ إذا كانت الضغوط الداخلية التي أفرزها المحور المتنافس و حتى المتعاون دعمت الخيار الأسوأ مغاربيا وهو عدم القدرة على تقديم قراءة متناغمة للتهديدات القادمة من الفناء الخلفي ، و بالتالي كانت ضغوطا سلبية

([1]) عبد النور بن عنتر ، الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي ، مرجع سابق .

بانعكاساتها على مسيرة الاتحاد ، غير أن الضغوط الخارجية يمكن أن نفهم منها بعض الأوجه الإيجابية في الدفع نحو التفعيل من خلال المبررات التالية :

أولا : من الغريب أن يدفع الغرب إلى وحدة الصوت المغاربي ، ليس بالمعنى الحرفي للمصطلح ، لكن أوربا التي كانت في مفاوضتها تتبنى المدخل الثنائي من خلال الشراكة المتوسطية ، بدأت تدرك أن المشاكل التي تؤرقها لا يمكن حلها من زاوية ذات المدخل ، فالهجرة غير الشرعية تمثل هاجسا إقليميا هو الآخر ما يلح على تنمية منطقة جنوب المتوسط بأسرها .

ثانيا : رغم أن أطر الشراكة الأورومتوسطية تمثل تحديا للاقتصاديات المغاربية ، التي تجعل من منتجاتها في وضع حرج أمام جودة المنتوج الأوربي ، إلا أن هذا يمثل ضغطا إيجابيا من شأنه دفع الدول المعنية للتعاون فيما بينها من خلال إبرام شراكات تعزيز التعاون و المبادلات البينية التي تزيد القدرة التنافسية لاقتصادياتها ، فالتوسع الأفقي يجعل التكامل العمودي مثمرا و ليس زيادة الأعباء و التحديات .

ثالثا : تمثل التنافسية التي يعيشها البيت الأوربي في صالح التكامل المغاربي ، ففي مقابل ألمانيا التي تدفع الاتحاد نحو شرق أوربا ، تسعى فرنسا لتكثيف علاقاتها مع الجنوب ، و مع رغبة أوربا أن تبقى الشريك التجاري الأول للمنطقة تعزز إستراتيجيا ارتباط الأمن الأوربي بأمن المتوسط ، لذا ليس غريبا أن تسعى أوربا للبحث عن حل لمشاكلها في الفضاء المتوسطي من : الهجرة ، التطرف ، الإرهاب و الجريمة المنظمة .

رابعا : في ظل تزايد الاهتمام الأوربي بالضفة الجنوبية للمتوسط باشرت الإدارة الأمريكية إستراتيجيتها لاستمالة المنطقة ، فطرحت مبادرة إيزنستات تروم إقامة شراكة اقتصادية مع دول المنطقة دون ليبيا و موريتانيا تسمح لها بالاستثمار في سوق تصل إلى 93 مليون نسمة (2013) بدلا من أسواق وطنية ضيقة ، كما أعلن الرئيس جورج بوش منح المغرب صفة حليف استراتيجي خارج منطقة حلف الأطلسي ، تعطيه امتياز الاستفادة من شراكة أمنية وثيقة كعقد صفقات للأسلحة ، تنظيم دورات تدريبية لوحدات خاصة من الجيش المغربي و نحو ذلك([1]) .

نستنتج مما سبق أنه مهما كان مصدر هذه الضغوط و إذا كانت قدمت دفعة إيجابية للعمل المغاربي حينا فهي ما انفكت تدير لعبة التوازن الأمريكي القلق في المنطقة بين المغرب و الجزائر من جهة ، و لعبة التحالف/الانحياز التي تؤديها فرنسا لصالح المغرب على حساب الجزائر ، و ما لذلك من تداعيات سلبية على التنافس العكسي في هرمية العلاقات البينية ، مما أفقد الضغوطات إيجابيتها .

([1]) عادل مساوي ، عبد العلي حامي الدين ، مرجع سابق ، ص 383 .

الفرع الثالث : القراءة المغاربية للتهديدات المتدفقة من الحزام الجنوبي

يهدد التخوم الساحلي غير المستقر ميدانيا الأمن المغاربي من خلال رواقين جيوسياسيين ، شرقي و غربي في غاية الانكشاف و رواق ثالث أقلهما انكشافا .

أما **الأول** فهو الرواق الليبي نتيجة تداعيات الحرب الليبية و مخاض عملية الانتقال العسير ، نتيجة تكون المليشيات المسلحة و تعزيز الانقسامات القبلية و العشائرية ، و قد أفرزت التفاعلات العكسية لما تعيشه ليبيا اليوم تصدير اللاأمن و اللااستقرار ساحليا و مغاربيا ، خاصة إلى تونس و الجزائر نتيجة الحدود الصحراوية المترامية و المنكشفة .

بينما الرواق **الثاني** القلق فعبر البوابة الموريتانية ، نتيجة هشاشة حدودها الشرقية و الشمالية مع إقليم أزواد المشتعل ، و قد استثمرت الجماعات الإرهابية المتطرفة في حالة الضعف و الهشاشة البنيوية التي تعانيها موريتانيا التي تحولت لمنطقة انكفاء استراتيجي لمثل تلك التنظيمات العابرة للحدود و الأوطان .

في حين تمثل الجزائر الرواق الجيوسياسي الثالث ، يتوسط الرواقين لكن هو أكثر صلابة منهما بالنظر للخبرة الجزائرية في التعاطي مع التنظيمات النشطة و الخلايا النائمة في المنطقة([1]) .

و عموما تعد كل الدول المغاربية دون استثناء تربة خصبة لانتقال العدوى الساحلية بسبب نشاط سلفية جهادية محلية فيها ، و بالتالي هناك خشية من تحالفها مع شبكات المافيا و العصابات عبر الوطنية التي لا تعترف بالحدود و الانتماءات الثقافية و الحضارية .

يمثل الأمن أهم الإشكاليات في المنطقة ، إذ أنه لا يمكن المراهنة على أمن كل قطر مغاربي ضمن إطار حدوده السياسية ، إذ باتت تفرض الالتزامات الإقليمية و واقع التجزئة تحديات كبرى مغاربيا ، كما اقتنعت أوربا أن عقدة اللاأمن لن تحل إلا بربط أمنها بالضفة الجنوبية للمتوسط ، و على الدول المغاربية أن تقتنع أن أمنها لن يكتمل في حالة التشرذم و التفتيت الذي تعيشه منطقة الساحل بحكم كونها الجوار الإقليمي الأقرب .

و كما أشرنا سابقا يعود هذا المشهد المفكك في جزئه الكبير إلى الجو المشحون للعلاقة الجزائرية المغربية من خلال تناقض مقاربة كل منهما في تصوره لأمنه الوطني و الأمن المغاربي الإقليمي([2]) :

([1]) عبد النور بن عنتر ، الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي ، مرجع سابق .

([2]) المرجع نفسه .

- فمن جهة يربط المغرب بين أزمة مالي و الأزمة الليبية و الصحراء الغربية و بين معضلة الإرهاب للدفاع عن رؤيته للمسألة الصحراوية ، على أنها شأن داخلي بعيدا عن دائرة تصفية الاستعمار الأممية كشكل من أشكال النضال المغربي ضد فلول إرهابية معارضة .
- من جهة ثانية تتبنى الجزائر مقاربة إقليمية إقصائية للمغرب بحجة أنه ليس بلدا ساحليا ، و يبدو أن الاحتكام الجزائري للمنطق الجغرافي الخالص مفرغ من محتواه و يضر بالمصالح البينية ، كما أن التشبث المغربي بنزاع الصحراء الغربية في هندسة علاقاته الإقليمية خاصة مع الجزائر يسيء هو الآخر للصف المغاربي .

كما أدى سعي الجزائر إلى تسويق نظرتها للأزمة في الساحل مغاربيا و ساحليا من خلال ضرورة عدم وضع كل أطراف الصراع خاصة في الأزمة المالية في نفس السلة إلى التشويش على الحل ، و اتسم موقفها بالتناقض ، فهي تتبنى مقاربة الحل السلمي و عدم التدخل ، لكن في المقابل حاولت حشد الرفض الإقليمي والقاري للتدخل الفرنسي ، لتعود في نهاية المطاف لفتح مجالها الجوي أمام المقاتلات الفرنسية ، و إن بدت المقاربة في البداية صحيحة ، لكن سرعان ما فقدت معناها بسيطرة الجماعات الإرهابية على الحركات الأزوادية ، و لم يعد ممكنا التمييز بين تلك السياسية بمطالبها الاجتماعية و الإرهابية العابرة للأوطان ، المحلية المنشأ .

و يبدو أن الموقف الدولي الفاتر من هذه المجموعة يعود لتفرق دولها و شلل قراراتها و عدم تفعيل مواثيقها و لجان عملها ، فمن بين 37 اتفاقية وقعت في إطار الاتحاد ، صادقت الجزائر على 29 ، تونس على 27 والمغرب على 05 فقط ، في ظل هذه الظروف كيف يمكن أن نصل إلى مقاربة تشاركية تعزز الاندماج الإقليمي لحل المشكلات؟ حيث يمتاز الفضاء المغاربي بخاصية فريدة في البناء الجغرافي و الترابط الاجتماعي ، ما يجعل شعوبه أكثر قدرة على بلورة كيانه ، و تعزيز الرؤى و الأهداف على كافة الأصعدة([1]) .

مع ذلك فقد لقنت الأزمة الأمنية المركبة في الساحل جملة من الدروس البليغة للشركاء المغاربيين ، نلخص بعضها فيما يلي :

أولا : قراءة التهديدات الجديدة المتدفقة من الفناء الخلفي تتطلب مقاربة جديدة هي حتما غير دولاتية وغير عسكرية ، من خلال محددات بسيكوثقافية ، تقنية و تنموية ، فلا يمكن تجفيف منابع الإرهاب و الجريمة المنظمة الضليعة هناك بمنطق عدم التدخل ، في غياب ضمانات عدم انتشار التهديد أفقيا و عموديا .

([1]) محمود أحمد الديك ، "قراءة في أمن المغرب العربي" ، **المغرب الموحد** ، العدد السادس ، 01 ماي 2010 ، ص ص 10-11 .

ثانيا : الثقة في الحل الأممي ، يضع جزءا من الأمن القومي المغاربي بيد الآخرين ، كما أنه لا يوجد ما يبرر استمرارية لعبة التنافس المحموم الجزائري المغربي ، الذي لا زال يكبدها أعباء كبرى ، منها ما يصرف سنويا كميزانية للدفاع جعل منهما الدولتين الأكثر إنفاقا على التسلح قاريا ، و الأولى أن تتجه تلك المقدرات إلى قطاعات أخرى خاصة التنموية منها .

و عليه لا بد من قناعة كليهما أن الدور الريادي سيلعبه الطرفان بحكم الوزن السياسي و الثقل الاقتصادي وليس بمزايدة أحدهما على الآخر ، كما آن الإدراك أن المنطقة ما دامت مستهدفة في واقع عولمة المخاطر ، فعليها المبادرة بضربات استباقية لوقف نزيف المنطقة ، و هو ما لن يتحقق دون البحث و التفكير الجدي في مصالحة جزائرية مغربية ، ثم مغاربية مغاربية .

ثالثا : بعد دخول الو م أ على الخط في إدارة الصراع باتت الدول المعنية تتخبط في خلل بنيوي كبير من خلال دفاعها المستميت عن استقلالية الدول و دعم خيار الحل السلمي ، مقابل دعمها بكل ما أوتيت من إمكانات لمنظومة الكفاح أو الحرب العالمية ضد الإرهاب ، و هذا يعكس تناقضا في رؤيتها للأزمة ، ما حاولت الجزائر الدفاع عنه في شكل تعاطي الجيش الجزائري مع أزمة الحقل الغازي في منطقة عين أمناس ، إذ مثل رادعا للجماعات الإرهابية و للمساومة الخارجية في تسوية الأزمة ، مع العلم أن الاستراتيجيات الغربية (الأمريكية والفرنسية) ما تزال متوجسة في الدور الجزائري في الفضاء الساحلي الصحراوي ، و تبدو حتى الآن غير مستعدة لترك منفردة هناك([1]) .

رابعا : يبدو أن أزمات الفضاءين الجيوسياسيين يجد بعض مبرراته في غياب الحس الإقليمي ، فعامل الثقة مركزي في التعاون بين الدول ، من خلال تبادل المعلومات و تقديم التسهيلات اللوجستية و الاستخباراتية فالتهديدات المشتركة تتطلب تصديا مشتركا أو على الأقل اتساقا و انسجاما في صيرورة التسوية ، و قد يكون عدم وصول مبادرة دول الميدان للأهداف المرجوة منها بسبب إقصاء المغرب ، حيث التنسيق الإقليمي لضرب الإرهاب بات أكثر من ضرورة تحت طائل أن الوقاية الأمنية تكمن في تحييد الإرهاب في مصادره و القضاء على بؤر التوتر التي يتغذى منها و يغذيها .

و مع أن محن المنطقة تؤكد مرة أخرى على اتساع الشرخ في العلاقة الجزائرية المغربية ، و عدم انسجام الاستراتيجيات الوطنية ، إلا أن رياح الربيع العربي تنبئ بإمكانية تحريك المشروع المغاربي ، فأفق تحسن العلاقات البينية تعززه الزيارات المتبادلة لمسؤولين رفيعي المستوى في المنطقة ، من ذلك جولة عدة مسؤولين تونسيين للجزائر

([1]) Tewfik Hamel , "L'Algérie face au dilemme de la sécurité régionale au sahel/Maghreb : Nœud gordien et dilemme cornélien" , 2015 يناير ، العدد الأول ، **مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية** , p 163 .

مطلع 2011 ، دشنها رئيس الحكومة المؤقتة القايد السبسي ثم الشيخ راشد الغنوشي عدة مرات و رؤساء الحكومات المتعاقبة .

و كذا زيارة وزير العلاقات الخارجية المغربي سعد الدين العثماني للجزائر مطلع 2012 ، طرح خلالها النقاش حول منهجية جديدة لتحسين العلاقات و تطوير التعاون المؤجل بين البلدين ، علاوة على الجولة المكوكية التي قادت الرئيس التونسي المرزوقي إلى كل العواصم المغاربية لبحث الشأن التونسي و تداعياته على بناء الاتحاد في ظل التحديات الراهنة .

لكن يبدو أن الأهم من كل تلك الزيارات ذاك اللقاء الذي جمع رؤساء الحكومات الثلاث (الجزائر تونس و ليبيا) في غياب الشريكين المغرب و موريتانيا ، على هامش لقاء بين وزراء الدفاع و الداخلية مطلع 2013 ، و تم الاتفاق على مجموعة من التدابير الأمنية لمراقبة الحدود و محاربة الجماعات الإرهابية العابرة للأوطان ، ما يمثل إقرارا صريحا بالترابط العضوي بين الأمن في المغرب العربي و نظيره في الساحل .

و في الأخير نخلص إلى أن تفعيل الاتحاد ليكون مؤثرا في ضبط التوازنات الإقليمية السياسية ، الاقتصادية و الأمنية و شريكا عالميا معترفا به ، أصبح رهن عدة عقد تتطلب حلا ، أو على الأقل تحييدا لها عن مسيرة الاتحاد .

ففي الوقت الذي يؤكد البعض على أنه لا تفعيل دون ربيع مغاربي ، إلا أن انهيار النظام في ليبيا و تونس قد يمنح الأمل في أفق تحسن العلاقات البينية ، رغم أن جوهر المعضلة لا زال قائما مع استمرار التسلطية الجزائرية و المغربية و مع أن ما تحقق على طريق الانتقال الديمقراطي يبدو هشا حتى الآن و لا يكفي لتقدير الأثر الذي سيتركه العامل الديمقراطي في إعادة تشكيل الفضاء المغاربي ، إلا أن كسب الرهان الديمقراطي يبقى التحدي المغاربي الحيوي .

كما أن النظر من زاوية إفريقية يبقي الجزائر حجر الارتكاز ، باعتبارها تحاول إدارة صناعة الاستقرار في العمق الإفريقي الذي يمثله ساحل الأزمات ، و تظل معضلة الأمن المغاربي تطبعها مواسم سياسية باردة و أخرى دافئة بتعاون أمني تفرضه ضرورات الجوار الإقليمي .

المطلب الثاني : الأمن في الساحل على وقع المبادرات الإقليمية

تعتبر الفضاءات الإقليمية إحدى الأوعية التي تولى لها الأهمية البالغة في هندسة الأمن و التعاون في أي تجمع كان ، فهي من المفروض أن تكون دلالة على الدول المعنية بضرورة تنسيق الجهود و توحيدها ، ثم اهتمامها بصيانة أمنها القومي ، ففي النهاية ليس هناك ما هو مجاني في السياسية ، فأمن الجار في كل الحالات يلقي بظلاله

علي ، بينما لا استقراره تكون له عواقب وخيمة ، و في النهاية تسعى الدول من خلال مبادراتها الإقليمية قطع الطريق على الأطراف الدولية و التسوية الخارجية للتخطيط للنهاية التي تريدها شبكة مصالحها ، لا الدول المعنية و شعوبها .

لا شك منطقة الساحل لا تشذ عن ذات القاعدة ، رأينا فيما سبق تنافسية دول الرواق المغاربي كيف زاد من معضلات دوله ، و عزز من لا أمن المنطقة ، أما التدخل الخارجي فقد عكس في بعض أوجهه تكامل أدوار أمريكي/فرنسي و تنافس غربي/صيني ، مطعم بأبعاد أمنية سياسية ، لكن حتما لم يخلو من اعتبارات التنافس للنفاذ إلى مصادر الطاقة و الأسواق .

و إذا كان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قد حول منطقة الساحل و الصحراء بشكل جدي إلى أحد العناصر الأساسية في الإستراتيجيات الأمنية الغربية و الأطلسية ، التي تخشى معها تحالف السلفية الجهادية المحلية مع التنظيمات المتطرفة العالمية ، لذا ليس غريبا تحول المنطقة إلى محج أمني و سياسي متعدد الأطراف ، و نقطة استقطاب على أساس العقيدة الجهادية لمن دربتهم الحرب تدريبا لا يستهان به في العراق أفغانستان و باكستان و هو ما يخشاه الخبراء الأمنيون .

ففي مقابل الأطر القارية يأتي دور دول الجوار كآلية لتقريب وجهات النظر ، تجميع المصالح وتجسير الخلافات ، خشية وصولها إلى المواجهة المسلحة ، ولا تزال صيغة دول الجوار قائمة و قابلة للتحول إلى آلية ثابتة يمكن العمل بها ، و ربما دمجها ضمن آليات العمل الإقليمية و الدولية لمواجهة المشكلات الداخلية والإقليمية .

و قد استهل الساحل مسلسل مبادراته نهاية تسعينات القرن الماضي مع "**تجمع الساحل/الصحراء**" الذي تأسس بمبادرة ليبية ، يظم في عضويته بعض دول القارة و كل الدول المغاربية باستثناء الجزائر ، التي لطالما عبر عن امتعاضها من التدخل الليبي لإجهاض مساعيها في تسوية مشكلة الأزواد في مالي و النيجر و التأثير على دورها الإقليمي([1]) ، لكن المبادرة لم يكتب لها النجاح ، بسبب ما هو معهود عن الزعيم الليبي الراحل من تقلب المزاج ، لعب الدور الوصائي على الدول الإفريقية دون السماح بتبادل والمعلومات ، علاوة على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي وصل في الكثير من الحالات دعم التمرد و الحركات ما دون الدولة ، فبقي التجمع بعيدا عن التأثير الحقيقي في تغيير مسارات أزمات الساحل و معضلاته الأمنية .

([1]) عبد النور بن عنتر ، "الأمن في منطقة الساحل و تعدد المبادرات" ، **العربي الجديد** ، السبت 2015/01/24 ، على الرابط التالي : (2015/12/10)

http://www.alaraby.co.uk/opinion/3f8319f8-0b13-488d-b4d5-cfe249655b64

و ها هي الجزائر بحكم وزنها و موقعها الجيوستراتيجي الذي جعلها تتباهى بأكبر ميزانية دفاعية في القارة (9,5 مليار دولار عام 2011 ثم 20 مليار دولار مطلع 2014) و خبرة معترف بها في مجال مكافحة الإرهاب تطلق **"مبادرة دول الميدان"** مطلع 2010 ، و تتحول إلى عضو مؤسس و بارز في العديد من المحافل الإقليمية و العالمية لمكافحة الإرهاب ، و تستضيف([1]) :

- لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل – (comité d'état major opérationnel conjoint – CEMOC) : تظم القيادات العامة لجيوش الدول المشاركة هي : الجزائر ، النيجر ، مالي و موريتانيا ، مقرها تامنراست في أقصى الجنوب الجزائري .
- و وحدة الدمج و الاتصال (l'unité de fusion et de liaison –UFL) : هي بنية استخباراتية ، مهمتها التعاون بين أجهزة الاستخبارات الوطنية ، و تقاسم المعلومات المتعلقة بالشبكات الإرهابية و عصابات الجريمة ، حيث تنشط في المنطقة صناعة الاختطاف ، مقرها الجزائر تظم ثمانية دول : الجزائر و مالي و النيجر وموريتانيا و بوركينافاسو و تشاد و ليبيا و نيجيريا .

و هما آليتان تمثلان الفضاءات الأرحب للجزائر في معركتها الإقليمية ضد الإرهاب ، في الوقت الذي تمنع التدخل الأجنبي ، و تحت نفس المسمى رفضت إيواء أفريكوم و تسعى لإقناع دول إفريقية بعدم استضافتها و تمثل المبادرة أول إطار إقليمي للتعاون ، تستند إلى بعد عملياتي واضح([2]) .

لكن ما يعاب على المبادرة ، هو إقصاء المغرب و تونس لاعتبارات تبدو مبهمة نوعا ما .

- أما المغرب فتتمسك الجزائر بطرحها في أنه لا يمثل دولة ساحلية ، و هو الذي لا يملك حدودا مباشرة مع الساحل ، مع العلم أن فهم الموقع الجغرافي في ارتباطه بالامتدادات المساحية و لعب الدور ، يأخذ فيه الجوار و الإقليم أبعادا جديدة ، لا تعني بالضرورة القرب الجغرافي ، و المغرب رغم عدم العضوية في الاتحاد الإفريقي تسعى للنشاط على الصعيد الثنائي و تحت إقليمي مستغلة علاقاتها المميزة مع الاتحاد الأوربي ، تحديدا فرنسا و اسبانيا لفرض نفسا كقوة إقليمية في المنطقة منافسة للجزائر([3]) .

([1]) أنوار بوخرص ، مرجع سابق ، ص 14 .

([2]) عبد النور بن عنتر ، الأمن في منطقة الساحل و تعدد المبادرات ، مرجع سابق .

([3]) Aomar Baghzouz , op.cit , p 04 .

- أما تونس ، فتبدو قبل و بعد الثورة عاجزة عن حل معضلاتها الأمنية في غياب الدور الذي تلعبه الجزائر هناك ، و يؤكد مراقبون أنه لو لا الدور الذي لعبته و تلعبه في المنطقة بعد موجة التغيير التي اجتاحت الدول المغاربية لغرقت المنطقة في الإرهاب ، فهي الحلقة الأضعف .
- علاوة على اتهام الشركاء الإفريقيين أو على الأقل إحساسهم بالشك و التوجس من الجزائر ، فهي التي تأخذ منهم المعطيات و المعلومات اللوجستيكية ، دون أن تقوم بمبادلتهم ما تمتلكه من معلومات استخباراتية ، و هي التي يعترف لها الخاص و العام بالخبرة و القدرة على معرفة نشاط الخلايا النائمة في عمق الصحراء و مسالكهم .

إن مبادرة دول الميدان قد وضعت كافة الدول المشاركة فيها على المحك ، فقد بدا بوضوح عدم تكافؤ القدرات العسكرية و غير العسكرية ، و نثير في هذا الإطار المؤشر العسكري المرتبط بضعف الميزانية العسكرية لمقاومة الإرهاب ، ما انعكس على جاهزيتها للتصدي للتحديات الجسيمة ، كما أكدت التفوق الواضح للجزائر و بالتالي هيمنتها عليها ، و الجدول التالي (رقم 11) مباشرة يقدم قراءة لنفقات الدول العسكرية ، و بالتالي وزنها في مسار التنسيق و التعاون الإقليمي لتحقيق أمن الساحل ، حيث يبدو حتى الأنصراف نحو المقاربة العسكرية دون سواها .

الجدول رقم 11 : النفقات و القدرات العسكرية في دول الساحل الإفريقي (2010/2009)

الدولة	النفقات العسكرية (مليون دولار)	القوات العسكرية
الجزائر	5,300	147,000
بوركينافاسو	110	11,200
تشاد	436	23,350
مالي	174	7,750
موريتانيا	115	15,870
النيجر	53,1	5,300

المصدر : Laurence Aida Ammour , "Regional security cooperation in the Maghreb and sahel : Algeria's pivotal ambivalence" , **Africa security brief** , N°18 , February 2012 , p 02 .

يبدو من خلال معطيات الجدول التفوق الواضح للجزائر ، التي تبقى المرشحة للوقوف في الصف الأول للعب الأدوار الإقليمية الأولى ، بينما لم تتعد الميزانية في دولة مالي للعام 2009 ، 180 مليون دولار ، في حين فاقت 5,3 مليار دولار للجارة الجزائر ، لتكون مطلع جانفي 2014 مقدرة بـ20 مليار دولار ، و قد أهلت هذه المعطيات الجزائر لاحتلال المركز الأول مغاربيا ، الثاني إفريقيا (بعد جنوب إفريقيا) و التاسع عالميا من حيث حجم ميزانية الدفاع([1]) ، بالمحصلة يبدو هذا الحشد العسكري الكثيف ، إندفاعا إقليميا ، بما يعني زيادة الأعباء ، لكن يستحق الدور الإقليمي أن تقدم الدول التضحيات لأجله .

أما تعداد القوات العسكرية في باقي دول الساحل يبدو ضعيفا بالنظر لما هو منتظر منها أن تجابهه من تحديات ، قدرت بحوالي 147 ألف عسكري جزائري ، 76 ألف في ليبيا ، 25350 في تشاد ، 15870 فيما يخص موريتانيا و أخيرا 11200 ثم 7750 و انتهاء بـ 5300 لكل من بوركينافاسو ، مالي و النيجر على الترتيب علاوة على ضعف التأطير و رداءة الوسائل ، ثم غياب الحافز عن شروط الالتحاق بهذا النوع من الوظائف([2]) .

و أشار رئيس وحدة الإنذار و الوقاية للمركز الإفريقي للدراسات و البحث حول الإرهاب إدريس لعلالي أن مبادرة بلدان الساحل الأربعة هي "أحسن ممارسة في مجال مكافحة الإرهاب ، و في مجال التنمية على مستوى القارة نظرا للرهانات الإستراتيجية للمنطقة" ، حيث أصبحت "تستفيد من تغطية دولية و أنها تجد صدى إيجابيا جدا لدى الولايات المتحدة شركائها"([3]) .

و عليه تلوح في الأفق بوادر للتنسيق بين الفواعل في الساحل مع الدول الإفريقية مثل المغرب ، حيث أثبت واقع الحال أن إقصاءه من مبادرات الجزائر في المنطقة لم يكن لصالح استتباب الأمن بقدر زيادة توتر المحور المتنافس أصلا .

و بدا واضحا أن المغرب بدأ مؤخرا زحفا روحيا و اقتصاديا على منطقة الساحل و غرب إفريقيا ، و يبدو أن السنوات الأخيرة تشهد نشاطا دبلوماسيا محموما بين الجارين اللدودين في إفريقيا ، أفضى إلى إحياء تجمع الساحل و الصحراء و تنامي الدور المغربي إفريقيا و تجدده على حساب تقلص و تراجع دور الجزائر ، وهناك أكثر من

([1]) Laurence Aida Ammour , Regional security cooperation in the Maghreb and Sahel : Algeria's pivotal ambivalence , op.cit , p 06 .

([2]) Antonin Tisseron , "Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara" , **Hérodote** , N°142 , la découverte , 3eme trimestre 2011 , op.cit , pp 103/104 .

([3]) النهار الجديد ، **الاتحاد الإفريقي يشيد باستراتيجية دول الميدان في مكافحة الإرهاب** ، على الرابط التالي : (2015/01/10)
http://www.ennaharonline.com/ar/specialpages/international/90874.html

مؤشر على أن هذا الصراع هو للاستفادة من تركة القذافي في إفريقيا ، و العمل على خلق زعامة شمال إفريقية تكون المرادف الموضوعي لغياب الدور الليبي([1]) .

كما تأسست يوم الخميس 15 نوفمبر 2012 هيئة تضم علماء ما بات يعرف بدول الميدان وتحمل هذه الهيئة العلمية اسم : **"رابطة علماء وأئمة ودعاة منطقة الساحل"** ، وتضم أئمة ومشايخ دين من أربعة بلدان من الساحل (الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا) بالإضافة إلى نيجيريا .

شارك في الاجتماع التأسيسي بالعاصمة الجزائر ثمانية أئمة : اثنان منهم من الجزائر هما أحمد تيخماريت (تمنراست) ، و بشير كاسل (تيسمسيلت) ، و اثنان من النيجر هما خالد يحي ومحمد حسين ماماديا ، واثنان من موريتانيا هما صار موسى خالي و شيخ سيدي امحمد الشواف ، أما السابع فهو من مالي محمادو توري ، بينما ثامنهم من نيجيريا هو محمد عبد الله([2]) .

و عن هوية الهيئة العلمية ، تحدث العلماء عن أنها تحاكي خطابا معينا في المنطقة من خلال([3]) :

- التمسك بالمذهب المالكي ، الأكثر انتشارا في المنطقة و الهوية العلمية لأغلب دولها .
- الحرص على إحلال السلم في المنطقة ، بنشر الإسلام ، الاعتدال و اعتماد سلوك الوسطية منهجا وأسلوبا ، لمحاربة كافة أشكال التطرف و التضليل الديني .
- تشكيل مرجعية دينية لدول المنطقة ، و دعوة العلماء للانضمام للرابطة .

و رغم أن التطرف و الإرهاب ينخر جسم المنطقة منذ عقود ، لكن يبدو راهن الحال ، لم يعد يسمح بتضييع مزيد من الوقت و الاكتفاء بأشباه الحلول ، أو العويل على ما يجود به الغرب ، إذ تسارع دول المنطقة ودوما بإيعاز من الجزائر للحشد على كافة الجبهات ، حتى الدينية منها للتمسك بالمقاربة السلمية في احتواء الأزمة الأمنية ، و تلافي الخيار العسكري و الأجندة الأجنبية .

و رغم طعن بعض الأوساط خاصة المغربية منها في الرابطة ، من أنها تأتي في هذا الظرف بالذات لتخط فصلا آخر للتنافس المحموم بين الجارتين اللدودتين (الجزائر/المغرب) ، في محاولة لنقل الجزائر للمرجعية الصوفية التيجانية في القارة السمراء من المغرب نحوها ، لكن مهما قيل أو قد يقال ، تأتي الرابطة في سياق تعددت فيه مبادرات التنسيق الإقليمي لتشكيل أرضية للعمل الإقليمي ، ذلك أن الحرب على الإرهاب ينبغي أن تكون

([1]) الحاج ولد ابراهيم ، مرجع سابق .

([2]) سعيد الكحل ، **الأهداف الحقيقية من تأسيس رابطة علماء الساحل** ، على الرابط التالي : (2015/01/10)
http://www.assakina.com/center/parties/19434.html

([3]) المرجع نفسه .

متعددة الوسائل و المداخل ، تنموية ، دينية إيديولوجية ، إلا أن هذا لا يلغي الدور الأمني أو العسكري في التصدي للمجموعات الإرهابية و إفشال مخططاتها التدميرية .

فكثف المغرب من نشاطه الدبلوماسي لمنع استئثار الجزائر بملف الساحل ، وفي هذا الإطار شارك الملك محمد السادس في تنصيب الرئيس المالي إبراهيم بوبكر كيتا خلال شهر سبتمبر الماضي ، كما نظمت الرباط أعمال المؤتمر الإقليمي بشأن أمن الحدود في نوفمبر الماضي بحضور ممثلين عن ستة عشر دولة من دول تجمع الساحل والصحراء واتحاد المغرب العربي([1]) ، وتم الاتفاق خلاله على تنسيق جهودهم في مجال تعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بأمن الحدود بين دول المنطقة ، و التعاون لمحاربة تزوير الوثائق ، وخاصة "تزوير وثائق الهوية" وإقامة مركز إقليمي للتدريب لضباط أمن الحدود .

من هنا تبرز أهمية التنسيق المحلي فالإقليمي ، الذي تعتبره كل الأطراف جوهريا للتغلب على التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة بما يتجاوز لا محالة الخلافات التي تهيمن على علاقات بعض الجيران ، فالإقصاء المتبادل يقود حتما إلى خطط متنافسة تدمر بعضها البعض ، و قد يؤول إلى ظهور محاور متصارعة بما لا يخدم مصالح أي طرف محلي ، وهذا ما يندرج في خانة **"مسار نواكشوط"** الذي أطلقه الاتحاد الإفريقي في 17 مارس 2013 وزكته إحدى عشر دولة إفريقية في مقدمتها الجزائر ، بوركينافاسو ، كوت ديفوار ، غينيا ، ليبيا ، مالي ، موريتانيا النيجر ، نيجيريا ، السنغال و تشاد ، يروم إلى تعزيز التعاون الأمني و تفعيل الهندسة الإفريقية للسلم و الأمن في الساحل ، بما يدحض تلافي اللاتكامل بين مختلف المبادرات الإقليمية و المحلية ، هذا و تحاول الجزائر عبر مسار نواكشوط تسويق تصورها الشامل حول التعاون الإقليمي .

واتفق الاجتماع الرابع لرؤساء مصالح الاستعلام و الأمن لدول منطقة الساحل الصحراوي المنعقد يومي 17 و18 فيفري 2014 بنيامي (النيجر) ، على اتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل تقليص آجال إرسال المعلومات العملياتية العاجلة ، ما بين مختلف مصالح الاستخبارات لدول الساحل ، كما أعرب المشاركون في الاجتماع مجددا عن التزام منظماتهم و بلدانهم على مواصلة العمل دعما لمسار نواكشوط .

و من جهته أكد محافظ السلم و الأمن للاتحاد الإفريقي الدبلوماسي الجزائري إسماعيل شرقي أنه أمام التهديد المحدق بحدودنا ، يتعين على مسار نواكشوط إعطاء طابع منتظم أكثر لمسعاه و الابتكار باستمرار

([1]) أميرة عبد الحليم ، **نذر الانهيار : تأثير الاضطرابات الداخلية على الأمن الإقليمي للساحل و الصحراء** ، على الرابط التالي : (2014/01/10)

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3430.aspx

للتكيف مع التحولات المسجلة في الميدان ، حيث نجح هذا المسعى التضامني في خلق وحدة في العمل حيال المبادرات المتفرقة التي تؤخذ من أجل الساحل غالبا دون استشارة الدول المعنية والاتحاد الإفريقي"([1]) .

و على ما يعاب على تعدد هذه المبادرات ، لقد نجح مسار نواكشوط في تقديم حصيلة ، و لو بدت للوهلة الأولى متواضعة ، لكنها ساهمت في إطلاق المفاوضات بين الأطراف المالية ، التي ينبغي أن تفضي إلى اتفاق شامل و نهائي ، نجاح الأطراف البوركينابية في إرساء مرحلة انتقالية تشاركية و طنية([2]) ، و الأهم من ذلك تفعيل المقاربة الإفريقية للسلم و الأمن في المنطقة الساحلية الصحراوية ، على ضوء توظيف كافة المعطيات الأمنية و المقدرات التنموية للسيطرة المثلى على الحدود المشتركة بوصفها المجال الحاضن لنشاط المجموعات الإرهابية و عصابات الإجرام .

و آخر مبادرة تشهدها المنطقة حتى الآن هي التجمع الخماسي ، حيث هرعت بوركينافاسو مع جاراتها (موريتانيا ، مالي ، النيجر و تشاد) لإطلاق "**تجمع الساحل الخماسي**" بمقتضى اجتماع للدول المعنية احتضنته العاصمة نواكشوط فبراير 2014 ، في ظرف حساس للغاية ، رأى فيه مراقبون مجارات للاستفادة من الظرف الدولي أكثر منه استجابة للاستحقاقات الملحة للواقع الأمني و التنموي في المنطقة ، إذ أعطى الانطباع أن الهاجس التنموي يشكل أولوية لدى قادة دول التجمع ، نظرا لتقاطع ظروف خمسة دول ، بعضها أو جلها الأشد فقرا في القارة ، و بالتالي التخبط في مشكلات أمنية و تنموية متعدية تتجاوز قدرات حكامها و معه التجمع الوليد .

و إذا كانت أطراف ترى فيه خيارا سليما و قراءة واعية للظرف الدولي و بالتالي استجابة ملحة لاستحقاقات الواقع التنموي و الأمني بالمنطقة ، غير أن مراقبين لم ينظروا بتفاؤلية للمبادرة ، التي ليست جديدة إنما محاولة موريتانيا لعب دور محوري مستغلة رئاستها الدورية للاتحاد الإفريقي ، و عملا منها على تزعم كيان تحقق من خلاله غايات مزدوجة ، ليس بالإمكان تحقيقها في وجود الزعامة الجزائرية الطاغية و هيمنتها على كل المبادرات الإقليمية .

كما يبدو من زاوية أخرى بأن دوافع التجمع هي الهاجس التنموي ، نظرا لتقاسم دوله الفقر ، التخلف و تخبطها في مشاكل أمنية و سياسية جمة ، و بالتالي طموحاتها لإدارة البنية المتشعبة للتهديدات التقليدية

([1]) ع . إبراهيم ، "في اجتماع لمسار نواكشوط في نيامي : دور الجزائر محوري في تعزيز السلم والأمن في الساحل الصحراوي" ، **الخبر** ، 19 فبراير 2014 .

([2]) عبد الله مولود ، "قمة لمسار نواكشوط لدول الساحل تختتم و تجمع على مواجهة مشددة للإرهاب" ، **القدس العربي** ، السنة السادسة و العشرون ، العدد 7963 ، السبت 20 كانون الأول/ديسمبر 2014 ، ص 09 .

والحديثة تفوق إمكانيات و قدرات هذه الدول ، و يبدو أن بوركينافاسو هي الأخرى امتدت إليها مؤخرا عدوى الربيع العربي ، حيث تشهد مخاضا سياسيا معقدا ، مع عودة سيطرة الجيش على مقاليد الحكم في البلاد ، رغم تعهده بإعادة الأمور إلى نصابها لما تحين الفرصة ، و لكن هي حجة لم تعد تقنع الخاص و العام العارف بالواقع الإفريقي .

أما الحديث عن إمكانية انخراط دول غرب إفريقيا مثل : السنغال ، ساحل العاج ، نيجيريا ، غامبيا غينيا بيساو ، سيراليون ، ليبيريا ، غانا ، الطوغو و بينين مكونة جدارا أمنيا يمكنه خلق طوق جغرافي نعتبره قادرا على التضييق على الجماعات الإرهابية و توفير خريطة أكبر لتتبع نشاطاتها و منع التنسيق بينها .

و مع أن نطاق الجوار لم يعد جامدا ، بحيث يقتصر على الجوار الجغرافي فحسب ، إنما قد يضم قوى دولية محورية أو أطرافا مهتمة و ذات مصالح ، و تفيد خبرة دول الجوار من السعي لإدارة الصراع في ليبيا ، إلى النزاع في مالي والتوسط في ملف السودان و دولة جنوب السودان ، إلا أنها تبقى قاصرة عن بلوغ مراميها دون تحقيق المسارات التالية([1]) :

- تفادي الارتباط و التأثر بالأطراف الخارجية ، و تخفيف سلم الانقسامات الداخلية ، تحت أي مبرر كان ، على غرار ما يشبه "مدونة سلوك" ، تضع القواعد التي على دول الجوار احترامها .
- عدم استبعاد أي طرف معني بشكل مباشر أو غير مباشر ، لخلافات سياسية أو إيديولوجية ، فذلك يعني حتما شلل الآلية و تحولها إلى منصة للمزايدة الإقليمية .
- أما المسار الثالث ، يتعلق بالربط بين مستويي العمل الجواري و الدولي ، عبر توسيع دائرة المشاركة والتنسيق بين تلك الآلية ، و الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية المعنية ، فمن ناحية سيسهم ذلك في تأطير عمل تلك المنظومة و إكساب تحركاتها و قراراتها شرعية إقليمية و دولية .

كل هذه المبادرات توحي من الوهلة الأولى أن دول المنطقة لم تكن قادرة على الاضطلاع بمعضلاتها الأمنية ، فجل المبادرات بقيت حبيسة نزعة الهيمنة من جهة أو ضرب تجمع بآخر ، بهدف تحقيق مرامي أطراف على حساب أخرى ، ما كان له عواقب وخيمة على إرجاء الحل في ليبيا ، مالي ، النيجر و السودان ، كما يؤكد مرة أخرى أن مستقبل المنطقة يبقى رهن قرارات الدول الكبرى خاصة فرنسا و الولايات المتحدة ، حيث بدا تأثير هذه الأطراف واضحا خاصة في ظل التجمع الخماسي ، الذي مثل لها غطاء إقليميا تبقى دوما بحاجة له .

([1]) سامح راشد ، "المفهوم و الدور و الفعالية : دول الجوار كآلية للعمل الجماعي الإقليمي" ، **شؤون عربية** ، عدد 159 ، خريف 2014 ، ص ص 135-137 .

تبدو العبرة في كل المبادرات الإقليمية هو وجوب بنائها على أرضية من التوافق المقبول ، و تقديم المطلوب من التنازلات و التسهيلات إن شكلا أو مضمونا ، ثم الأهم بناؤها على ثقة متبادلة يتقاسمها كافة الشركاء ، و إلا كيف يمكن محاربة الإرهاب و الجريمة ، حيث تبادل المعلومات الاستخباراتية هو عصبها الأساسي ، حيث التضليل و ما شابهه يؤدي إلى نتائج مدمرة .

المطلب الثالث : تشجيع التعاون الإفريقي

يكتسي موضوع العلاقات الإفريقية الإفريقية أهمية خاصة ، ليس لأن العمق الإستراتيجي للقارة يختزل مخزونها التاريخي و الحضاري و القادر على أن يقدم إجابات وافية للإشكاليات الأمنية قاريا ، و لكن لأن تنامي الإرهاب ، الجريمة عبر الوطنية و الهجرة الإفريقية فتحت النقاش من جديد على مصراعيه في قدرة القارة على التعاطي بالنجاعة المطلوبة مع مشكلاتها ، و التي ساقت للتأكيد في عالم ما بعد الحرب الباردة على أن([1]) :

1- ولادة الاتحاد الإفريقي مثل خطوة مؤسساتية حاسمة في مقاربة إفريقيا الجديدة حول الأمن و التنمية و مبادرة النيباد كتعبير عن آلية واقعية لبرمجة الإصلاحات الإفريقية .

2- نمو مكانة إفريقيا في السياسة الدولية ، إذ لم تعد رهينة التصورات التقليدية لبرامج مكافحة الفقر العالمية ، الألفية الإنمائية و خبرات التدخل الدولي الإنساني ، و باتت تؤثر على المصالح الشمولية لمجموعة الثماني حول الأمن ، في تقرير للمجلس الأمريكي للشؤون الخارجية .

3- ولادة جيوستراتيجية لإفريقيا جعلت منها ممولا مهما للبترول ، ما أفرز تبعية أمريكية و صينية في أمنها الطاقوي للقارة .

4- نمو مقاربات جديدة للسلم هناك ، تتأسس حول مهمات جديدة نحو سلام دائم و الوقاية من النزاعات بعد المسارات الفاشلة التي قادت إلى نتائج مخزية للعالم في أنغولا ، روندا ، الصومال و ليبيريا نهاية القرن الماضي ، حيث يبدو حتى عهد قريب أن مشكلات القارة ، بقيت حبيسة نظرة ضيقة ساهمت فيها عوامل من قبيل :

- إفريقيا كدائرة انتماء أو دائرة تحرك جيوسياسي تبقى مهمشة ، إذ أمكن القوى المؤثرة قاريا من الاستثمار في المبادرات الإقليمية و الدولية على حساب القارية في هيكلة التعاون الأمني الإفريقي .

([1]) Stephan Klingebiel ," Africa's new peace and security architecture : converging the roles of external actors and African interests" , **African Security Review** , 14 (02) , 2005 , p 36 .

- الاعتماد على معارف أنتجها الغير للتعاطي مع قارتنا على ضوء ما تدره علينا دوريا مراكز البحث الأمريكية و الأوربية ، و بالتالي تبقى منظومة الأمن و السلم الإفريقية مؤسسة على قاعدة بيانات ليست حتما محلية إفريقية .
- الواقع في التعاطي مع القضايا الإفريقية لا تصنعه الانتماءات المؤسساتية الهيكلية ، إنما السلوكيات والانعكاسات العملية للالتزامات المؤسساتية ، و بالتالي باتت الدول الإفريقية تتحدث لغة إستراتيجية لا يفهمها الآخرون ، أو على الأقل يتوجسون خيفة من تطبيقاتها و عبء تبعاتها .

و إذا حاولنا البحث عن قراءة إفريقية للتهديدات الجديدة ، فليس لنا إلا النظر لمنظومة السلم و الأمن الإفريقية من خلال إطارها المعياري و خطتها السياسية ، حيث اعتبر الإعلان الرسمي لسياسة الأمن و الدفاع العام الإفريقي أمن البشر مقياسا لنظام الأمن الجماعي و يلح التركيز على حقوق الإنسان ، الحكم الرشيد ، الديمقراطية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية العادلة([1]) ، و من طبيعة مجلس السلم و الأمن ، الذي نشأ مع اجتماع الاتحاد عام 2002 ، يمثل أداة دائمة لاتخاذ القرارات بشأن الوقاية من النزاعات ، حلها و إدارتها ، كما يتضمن نظاما للأمن الجماعي و الإنذار المبكر ، بما يعني تفاعلا بناء و سريعا للوضعيات النزاعية و الأزمات في القارة الإفريقية([2]) ، و يبين هذا أن التهديدات الشائعة ليست فقط النزاعات و الاضطرابات بين الدول و التهديدات الخارجية ، إنما كلها مجتمعة ، علاوة على الصراعات الأهلية ضمن الدول بطبيعتها المعقدة ، و يشكل هذا أسوأ المخاطر على الأمن و الاستقرار في القارة ، التي يرى محللون أن الخطوة الأولى في مسيرة الحل هي تعزيز التكامل والاندماج بمقاربة واضحة لتقاسم السلطة([3]) .

و إذا كان الاتحاد الإفريقي الهيئة المكلفة أساسا بالأمن في القارة لم يأخذ هذه التهديدات على محمل الجد ، أو وقع فشله في التصدي لها و مواجهتها ، بما يفتح الباب على مصراعيه للعبة المزاحمة الغربية في المنطقة التي زاد التدخل الأجنبي من معضلاتها

([1]) سولومون أ.ديرسو ، "تأملات حول كفاءة و إمكانيات منظومة الأمن و السلم الإفريقي APSA في التعامل مع الثورات الشعبية" ، في : تقرير المؤتمر : نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا و تداعياتها ، مرجع سابق ، ص 29 .

([2]) Dominique Bangoura , **l'union africaine et la gestion des conflits sur le continent** , In : sous la direction de Pascal Chaigneau , **Enjeux diplomatiques et stratégiques 2007** (Paris: Economica , 2007) , p 199.

([3]) Ian S.Spears, **civil war in African states** : **the search for security** (London : first form press , 2010) , p 10 .

و يأتي تأسيس المركز الإفريقي للدراسات و البحث حول الإرهاب سنة 2004 وفقا لمخطط عمل للاتحاد الإفريقي من أجل الوقاية من الإرهاب و مكافحته ، الذي تمت المصادقة عليه بالجزائر سنة 2002 (مقره الجزائر العاصمة) .

و مع أن مقاربة الأمن الإفريقي لا زالت تطغى عليها النزعة الدولاتية من منطلق أولوية الداخل والانشغال بهواجس الاقتصاد و السلم الاجتماعي الأهلي ، على حساب صناعة الاستقرار الإفريقي انكفاء على الذات وتجنبا لأية تهديدات يمكن أن تزحف من الخارج ، حيث يعاب على الدول تطويرها مقاربات للأمن و صناعة الاستقرار داخليا على حساب الانشغال بقضايا القارة مجتمعة ، فجاءت مبادرات التنسيق الإقليمي مجتشمة وهشة .

لكن يبدو أن الاهتمام بالقارة عاد ليكتسح دوائر البحث و الاهتمام السياسي و الإعلامي في ظل حالة الأفغنة التي تشهدها أربعة مناطق أو بؤر قاريا هي : الساحل الإفريقي ، غرب إفريقيا ، البحيرات الكبرى و القرن الإفريقي .

و يبدو أن إدارة مفهوم الأزمة الأمنية المركبة في ساحل الأزمات لن تخرج عن إطار الفضاء الإفريقي الهش و المأزوم أصلا ، رغم ما أوجدوه لأنفسهم من أطر تكاملية و أدوات من شأنها دعم التدخل السريع لإدارة الأزمات محليا ، إلا أن ما يعاب عليها هو مغازلتها ثقل الخطاب على حساب الواقع البائس ، ثم استشراء النفوذ الأجنبي الذي نجح في تنمية دور بعض القوى الإقليمية تعزز وكالة المصالح الغربية ، أمريكية كانت أم أوربية مثل إثيوبيا ، تشاد ، نيجيريا ، غانا ، جنوب إفريقيا ،...إلخ .

و مع أن الاتحاد الإفريقي يحتاج إلى رسم حقيقة جديدة لإفريقيا في القرن الحادي و العشرين ، تنطوي على استراتيجية القضاء على الفقر و التمكين لشروط الحكم الديمقراطي ، إلا أن تقوية قدرات الدول تبقى الرهان الأفضل إفريقيا ، إذ ما تزال المحرك لعملية التغيير من خلال تقديم مشروعات تنمية أكثر استدامة و بدونها تبقى جهود السلام عديمة الفائدة و مشروعات التنمية عقيمة .

الخريطة رقم 16 : المنظمات الإقليمية في منطقة الساحل و إفريقيا

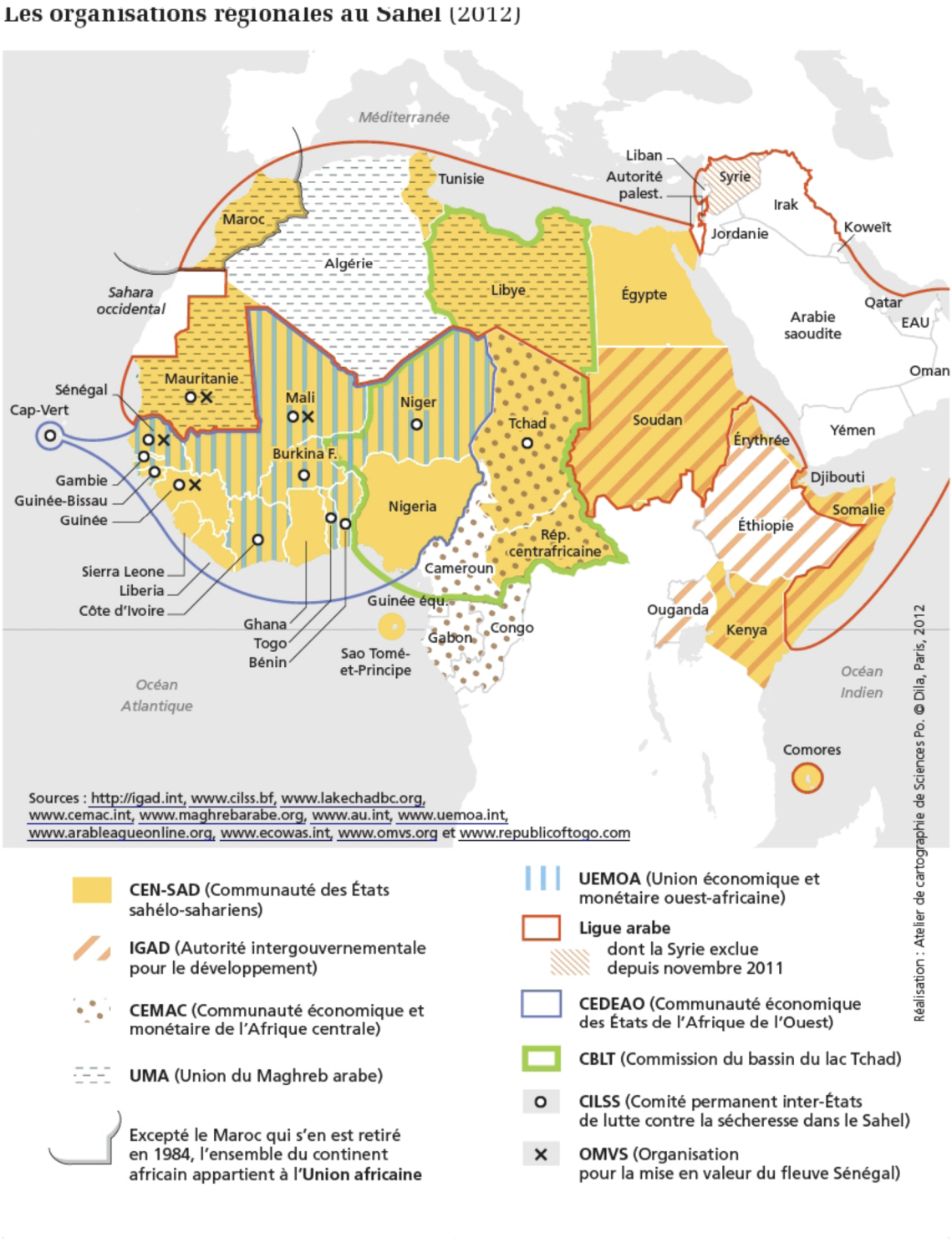

المصدر : Lucile Maertens , op.cit, p 69

و رغم ما توحي به الخريطة المرفقة مباشرة من أن الواقع الإفريقي يعج بالتنظيمات و التجارب الإقليمية شمالا و جنوبا ، شرقا و غربا ، إلا أن ذلك لم يفرز إلا مبادرات متطاولة هنا و هناك على حساب التنسيق و التعاون المشترك ، و هي كلها عوامل كانت وراء الوافدين الجدد أو القديم الجديد من أطراف اللعبة الإقليميين

والدوليين في المنطقة ، و عوض أن يكون التنافس بهدف توحيد الجهود للقضاء على ما يتهدد المنطقة و الأمن و السلم الدوليين ، راح كل طرف يهندس تحالفات تخدم مصالحه الضيقة و الآنية بما يترجم طغيان النزعة القطرية متناسيا أن ذلك ستكون له تبعات وخيمة على المنطقة في الأمدين المتوسط و البعيد ، و قد استثمرت في هذا القوى الغربية خاصة فرنسا و الو م أ .

أما الأولى فحاولت تأليب المواقف لتحييد الدور الجزائري و تقزيمه ، فكان التباين في معالجة قضايا الإرهاب دافعا قويا لفرنسا للبحث عن شركاء جدد .

بينما واشنطن فاتهمت الجزائر أكثر من مرة بالتراخي في محاربة الإرهاب في الجنوب ، تبعه رفض جزائري بالتواجد العسكري الأمريكي على أراضيها ، فكان رد الفعل الأمريكي إلغاء صفقة لاقتناء طائرات بدون طيار كانت الجزائر قد تقدمت بطلبها فيما سبق .

إذن فقد حان الوقت لتلافي تناقض وجهات النظر ، النزعات الشخصية و المصالح الضيقة ، إذا أرادت الدول وقف نزيف المنطقة سياسيا ، أمنيا و مجتمعيا ، بما لا يعني تجاوز مصالحها ، و لكن جعلها متسقة مع مصالح جيرانها تحديدا ، فلا الجزائر رابحة في إقصاء المغرب ، و لا موريتانيا قادرة على التحليق خارج السرب و لا المغرب الذي بدأ مؤخرا زحفا روحيا و اقتصاديا على المنطقة ، بالمحصلة دخول أكثر من لاعب في المنطقة لن يزيد أزماتها إلا تعقيدا ، و يثبت واقع الحال أن الغرب لم يكن يوما مؤمنا بقضايا المناطق التي يتدخل فيها بشتى الطرق بقدر إيمانه بمصالحه و هيمنته الإستراتيجية التي يدرك تمام الإدراك أنها حتما على حساب الآخر .

فالجزائر مثلا باعتبارها أهم الفواعل الإقليمية في الفضاء الساحلي الصحراوي ما انفكت تسوق نظرتها حول انشغال الإفريقيين بحل مشكلاتهم ، ففي اجتماع للخبراء الأمنيين لمجموعة الثمانية في باماكو أكتوبر 2010 ، بمشاركة مغربية لكن بامتعاض جزائري([1]) ، مؤكدة مرة أخرى التزامها الثابت برفض أي قرار تتخذه الدول الغربية بشأن السلم و الأمن في المنطقة تحديدا .

و رغم ما يعاب عليها (الجزائر) من التركيز على المقاربة الأمنية للحلول و المبادرات التي تتبناها ، مهملة الأبعاد التنموية و الاقتصادية ، و ربما شكل هذا قصورا في إدراك طبيعة التهديد في حد ذاته ، رغم ما خبرته طيلة العشرية السوداء ، التي نجحت الجزائر أن تحولها إلى ملهم بالحلول السلمية التوفيقية ، بعيدا عن الآلة العسكرية .

هذه الأخيرة من خلال دخول نادي دول الساحل والصحراء أصبحت من مهندسي سيناريو الأزمة في مالي .

([1]) Laurence Aida Ammour , Regional security cooperation in the Maghreb and Sahel : Algeria's pivotal ambivalence , op.cit , p 04 .

أما المغرب و بحكم علاقاته القوية داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وجد فيها محفلا مجديا لتطوير قوته الناعمة و تعويض غيابه عن الاتحاد الإفريقي و عرقلة تصميم الجزائر على تهميشها في الشؤون الساحلية .

و هو ما اتجهت الأدبيات في الدراسات الأمنية للتأكيد عليه مع أهمية متغير الإدراك في بناء الأمن ، من منطلق افتراض أساسي قوامه أن انتشار المعرفة المشتركة بين الجماعات ، يمكن أن يؤدي إلى توحيد المدركات حول الاهتمامات الحيوية و الوعي المشترك بالمصالح ، التي تكون في الغالب محددا للنزاعات المتشابكة إقليميا و عالميا و قد بات إدراك التهديدات خطوة نحو بناء استراتيجيات احتوائها و الخيارات الآمنة و الممكنة للقرارات الواجب اتخاذها إزاء المشكلات ، و هي كلها عناصر تتدخل بطريقة أو بأخرى في بناء الأمن([1]) ، بما يعني ساحليا الاتجاه نحو الأقلمة ، احترام الانسجام المجتمعي ، الذي تعرض للتشتيت و إعادة التكوين على يد الخبرة الاستعمارية ، و هو ما من شأنه التخفيف من وطأة التفاعلات النزاعية بطابعيها العرقي أو الديني .

نخلص إلى أنه في ظل تجاذبات القوة و المصلحة بين القوى الإقليمية و الدولية في منطقة الساحل والصحراء ، أصبح ملحا أكثر من أي وقت مضى أن تستوعب دول مثل : الجزائر و المغرب من جهة ، و دول الساحل من جهة ثانية الدروس من الحروب الخاسرة التي خاضها العالم و لا يزال أمريكيا أو أوربيا (فرنسا) لذلك لا يتوسم مطلقا الحل فيها ، و هي التي قد تكون ساهمت في إشعال فتيل كثير من الأزمات ، ثم تأتي في مرحلة لاحقة ملوحة بالحل ، كما أن الجزائر ستبقى الدولة المفتاح للأمن الإقليمي (l'état clé de la sécurité régionale) ، أما غيرها فتبقى دولا هامشية في غدارة معضلات المنطقة([2]) ، و من بعض ما هو مطلوب منها جميعا :

– رغم أن مقاربة الجزائر شاملة و متعددة الأبعاد اقتصادية ، تنموية و سياسية في إطار تحاوري يجمع كل الأطراف دون إقصاء أو تهميش ، لا بد من الذهاب بعيدا في تعميق الاندماج الاقتصادي بين الشركاء المغاربيين الساحليين ، حتى ما وراء الصحراء ، ترتبط بأولويات القضايا الأمنية التي تشغل هذه الدول ، من قبيل ذلك قضية تأمين الحدود التي تعد من أهم القضايا التي تركز عليها في تعاونها المشترك ، و من ثم تصبح المعالجة الأمنية هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها في مواجهتها للتهديدات .

– أصبح تفاقم التهديدات الحدودية أحد المؤشرات الأساسية لحالة عدم الاستقرار السياسي في الإقليم الساحلي الصحراوي ، فلم تعد الحدود آمنة و مصونة بل سائبة و لينة ، تفرض على الدول المعنية مستويات رفيعة

([1]) عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص 71 .

([2]) Tewfik Hamel ,op.cit , p 153 .

من التنسيق و التضامن المشترك لفرض الرقابة على ما يمكن أن يمر عبر ها من موجات اللجوء و النازحين ، أنشطة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود و شبكات تهريب السلاح ، المخدرات و المهاجرين غير الشرعيين ، التي لا تهدف لتحقيق مكاسب مادية فحسب ، بل يتبنى أغلبها أهدافا إيديولوجية متطرفة ، تهدف لبث الرعب و الخوف في المجتمعات .

– تلافي الخلاف الجزائري المغربي الذي برز على سطح الأحداث ، و إعاقته للتعاون و التنسيق بين دول الإقليم في المجالات المختلفة ، سواء في إطار ثنائي ، أو في إطار التجمعات الإقليمية ، كالاتحاد المغاربي ، أو مجموعة 5+5 ، حيث يتهم كل طرف الآخر بمحاولة السيطرة و القيادة وضرب مصالحه ، و هذا كله في إطار التنافس حول ضمان المصالح الذاتية في المنطقة ، و ترى المغرب أن تشكيل طوق في الساحل بقيادة الجزائر يعتبر تهديدا لها و لهذا أثار المغرب قضية غيابه عن التنسيق في الساحل منذ ظهور مبادرة دول الميدان ، و حاول منافسة الجزائر عبر توسيع التنسيق خارج الإطار الجزائري .

– ضرورة استثمار الجزائر في واقع ما بعد سقوط النظام في ليبيا ، من خلال إقامة المشاريع الصغيرة على غرار ما تديره إيران في منطقة الساحل ، من شأنها التصدي للمعضلات المجتمعية والسوسيواقتصادية في المنطقة مقابل بناء نفوذ قوي هناك ، تستطيع من خلاله إدارة كل التوا نات في المنطقة ، ففي ظل بقاء الشواغر على حالها سيعطي المجال لقوى خارجية للنفاذ للمنطقة وتسجيل نقاط جيوسياسية على حسابها .

– تلافي تعدد المبادرات التي إذ كانت تعبر عن مستوى من التنسيق الإقليمي ، لكن لم يكن متعدد الأطراف بالشكل الكافي ، فتحولت إلى مبادرات لضرب مصالح أطراف على حساب أخرى ، كما خلقت جبهة جديدة للتنافس بين مختلف الأروقة ، المنطقة الساحلية هي في غنى عنها ، كما لا يجب الثقة كثيرا في الحل الأممي الذي انصرف نحو القضايا الإنسانية البحتة ، و هي الرؤية التي عمرت طويلا في الموقف الدولي إزاء الساحل . ففي مهمة المبعوث الأممي الخاص بمنطقة الساحل رومانو برودي (M.Romano Prodi) لحفظ السلام بموجب قرار مجلس الأمن 25 أفريل 2013 (القرار 2100) ، تأكيد على إنشاء صندوق دولي لدول الساحل([1]) فقد تكون الخطوة لها نتائجها الملموسة في إدارة أزمات المنطقة الإنسانية و المجتمعية ، التي يعيش أغلب سكانها فريسة للفقر و الجوع ، رغم ما تحوز عليه دولها من موارد و طاقات .

– بالموازاة مع البنى المحلية للحل و المصالحة ، يقتضي الأمر وجود ذات الأطر على الصعيد الإقليمي يعطي صدى أكثر فعالية ، من ذلك يتحدث البعض عن تجمع 5+5+5 على شاكلة تجمع غرب المتوسط ، لكن

([1]) Mehdi Taje , "Les défis sécuritaires au sahel : une analyse géopolitique" , **Tribune Libre** , N°39 , Novembre 2013 , p 14 .

يجمع بين الدول المغاربية الخمس (الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، تونس و ليبيا) مع خمس ساحلية (مالي ، النيجر ، تشاد بوركينافاسو و السنغال)([1]) ، فإذا وجد هذا الفضاء من شأنه أولا إضفاء الطابع الإفريقي على مشكلات القارةو أزماتها الأمنية ، ثم قطع الطريق على الأطراف الخارجية لمحاولة إيجاد الحلول التي تتخبط فيها المنطقة .

– تكونت قناعة لدى بعض المحللين السياسيين – خاصة عقب الربيع العربي – أن مقاربة "**الحل الجذري**" لعدم الاستقرار مجرد أسطورة ، لذلك تحولت الأنظار من التنقيب عن الحلول السحرية التي لا يمكن تحصيلها ، نحو البحث عن حلول لحالة عدم الاستقرار عبر منظور متكيف مع الظاهرة نفسها ، من خلال التعايش معها و التقليل من آثارها ، في ظل قبول مجتمعي لمعطيات البيئة الجديدة التي خلفها عدم الاستقرار واللاأمن ، حيث الرؤى حول تحقيقه تتباين من حالة إلى أخرى ، تتوقف على خصوصية الدول ، و طبيعة القيم الثقافية و كذا التفاعلات بين القوى المجتمعية المختلفة .

خلاصة الفصل :

إذن يبدو أن الساحل الإفريقي و الصحراء أصبح مسرحا للتنافس الدولي بين القوى الكبرى التقليدية وتلك النامية الصاعدة ، و بحكم تنافسية الأروقة الإفريقية سواء ساحلية كانت أم مغاربية ، فقد انعكس ذلك على تعقيد أجندة الصراع و تشابك تفاعلاته ، حيث لم يرق أي منها إلى صفة الفاعل ، مما يعني الارتباط بمسارات ثنائية متنافرة و متنافسة ، إذ كلما زاد الالتحام خارجيا تعمقت الهوة محليا (إفريقيا) ، مما يدخل هذه القوى في تنافس عكسي ، قد تضطر معها لتقديم تنازلات للطرف القوي مقابل الحظوة بفتات على حساب الجيران ، من قبيل ذلك لعبة التوازن القلق بين الجزائر و المغرب ، تنافسية دول غرب إفريقيا و الصراع حول الزعامة الذي مثل مشكلا حقيقيا اصطدمت به كل مبادرات التنسيق الإقليمي .

إنه لمن الضروري التفكير في مواطن الخلل للخروج من المأزق الحالي ساحليا و إفريقيا ، و التخطيط لتوظيف ذكي لكل مقومات بناء مشروع حضاري على الشاكلة الأوربية مثلا ، الذي وفر لها شيئين نفيسين : السلام و التنمية و هذا ما تخوض إفريقيا معركتها لأجله ، فهو المدخل الوحيد الكفيل برفع تحديات المنطقة ، في وقت لم يعد الأمن إلا حلقة في سلسلة التنمية ، السلم الاجتماعي و احترام الحقوق و الحريات .

([1]) Mehdi Taje , Les défis sécuritaires au sahel : une analyse géopolitique , op.cit , p 14 .

خاتمـــــــــة

خاتمة :

اكتسب مفهوم الأمن نطاقات معرفية مختلفة وفقا لظروف البيئة المحيطة و تحولات السياسة العالمية ، و قد حاولنا الوقوف عليها من المرحلة التقليدية حيث انزوى المفهوم تحت مظلة الأبعاد العسكرية ، إلى المرحلة المعاصرة و النظريات الحديثة التي حاولت بناء مقاربات أمنية غير تقليدية و لا عسكرية ، تستجيب لخارطة التحولات أرغمت معها حقل الدراسات الأمنية على التكيف مع عمق ، سرعة و وتيرة تلك التحولات .

فقد دخلنا مع نهاية الحرب الباردة عهدا دوليا جديدا من التهديدات و المخاطر الأمنية تعكس عولمة المخاطر على الصعيد العالمي ، من قبيل الطبيعة الصلبة التي تمس الأمن العسكري و تستهدف الكيانات الدولاتية إلى ذات الطبيعة المتشابكة و المركبة ، من هوياتية مجتمعية و سياسية ، إلى إيكولوجية و اقتصادية تختصر تحديات تصدير الفشل الأزموي على الصعيد الإقليمي و العالمي ما يختصر مشهد ساحل الأزمات ، و قد انعكس هذا الواقع المشوب بالتوجس على شكل و مستوى التفكير الاستراتيجي في ظل عولمة التهديدات ، بما يتيح للدول خاصة الصاعدة منها بناء تصورات استباقية و إجراءات وقائية بهدف التكيف و من ثم التموقع في حيز الديناميات المتفاعلة و المتشابكة اقتصاديا ، سياسيا ، ثقافيا و أمنيا .

و بناء عليه توصلت الدراسة إلى جملة من **النتائج** ، نستعرضها فيما يلي :

أولا : سيظل الأمن مطلبا حساسا لدى كل الفواعل المجتمعية من أدناها إلى أقصاها ، و رغم المضامين المعرفية المتعددة و حتى المتناقضة التي اكتسبها أحيانا ، يعود في القرن الواحد و العشرين ليتقاطع مع الأصوات التي تنادي بحماية و صون البقاء الإنساني ، فبعد أجيال حقوق الإنسان لم يعد الأمن سوى مفهوم "الحاجات الأساسية" بما يكفل البقاء من مأكل ، ملبس ، مشرب و صرف صحي .

ثانيا : كما أنه (الأمن) مفهوم ديناميكي و ليس حقيقة ثابتة ، تحققه الدولة مرة دون رجعة ، إنه مسار متغير ، فالدولة قد تكون آمنة في مرحلة ما ، لتتحول إلى غير آمنة في مراحل أخرى و هكذا ، إضافة إلى كونه متعدد الأبعاد السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية و البيئية .

ثالثا : تمثل المخاطر الأمنية الجديدة إعلان وفاة الدولة الهشة ، فهي إما أن تكون قابلة للحياة للمجابهة أو الزوال ، و الدولة الذكية في معايير القرن الواحد و العشرين ليست الأقوى تسلحا و غيرها من معايير القوة المادية و البشرية ، إنما تلك القادرة على إشباع حاجات أفرادها الأساسية .

رابعا : تمثل "الثورة الصامتة" ملخص مسلسل الموت البطيء بسبب الفقر ، سوء التغذية و الأمراض المختلفة ، أهم من أي خطر قد نتصوره مهددا للأمن ، فمن يموت سنويا جراء الجوع و الفقر في العالم يفوق من قضى في أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، الذين قدروا ببضعة آلاف ، كما يتجاوز ضحايا الحربين العالميتين .

خامسا : تعتبر منطقة الساحل و الصحراء الأكثر تفجرا عالميا في الوقت الحالي ، و المنطقة الرمادية التي تنتج الأزمة الأمنية بكل أبعادها و مفاهيمها ، ما كان له تداعيات وخيمة على معضلة الأمن متعدية المستويات الفردية ، المجتمعية و الدولاتية و متخطية القوميات .

سادسا : تقر المؤشرات الاستراتيجية بفشل عدد من دول المنطقة (النيجر ، مالي ، موريتانيا و تشاد) نظرا لضعف الاندماج الاجتماعي و الهشاشة الاقتصادية و ضعف الأطر القانونية و السياسية الناجمة عن إفلاس السياسات الحكومية على ضوء مؤشرين يتقاطعان مع مكرة أساسية تتمحور حول إفلاس السياسات الحكومية :

- **غياب فلسفة المواطنة** ، حيث معايير نظام الجودة السياسية تستند لتحليل سلامة المناخ التفاعلي بين الدولة و المجتمع ، فهي حكومات مستغرقة في نهب شعوبها ، و هي مجتمعات وقعت صيدا بيد كل المحظورات أمنيا و مجتمعيا .
- **انعدام العدالة التوزيعية** ، و هي التي تحوز على احتياطات من المعادن الاستراتيجية (اليورانيوم و الذهب) كما دخل بعضها مطلع الألفية نادي الدول المنتجة للنفط (موريتانيا ، مالي ، تشاد) .

سابعا : بحكم خصوصية الفضاء جيوسياسيا ، فهو الرابط بين إفريقيا البيضاء و إفريقيا السوداء ، ما كان له تداعيات جسيمة على تصدير الفشل الأزموي و المخاطر عبر الوطنية ، إلى الفضاءات الإقليمية المجاورة و العالمية عجزت الدول المعنية في ذات الفضاء عن مجابهتها منفردة .

ثامنا : في إجابة صريحة عن الإشكالية المطروحة ، وجدنا من خلال البحث ، أن العوامل الداخلية التي تنصرف إلى مناقشة دور المحددات السياسية ، الاقتصادية ، البيئية و المجتمعية كانت المتسبب الأساسي في طبيعة الأزمة الأمنية في حد ذاتها ، لكن العوامل الخارجية هي الأخرى ساهمت بشكل أو بآخر في تعقيد الأزمة ، ما أدى لشمولية مفرزاتها من المستويات المحلية ، إلى الإقليمية فالعالمية .

تاسعا : إن محصلة المخاطر الأمنية الجديدة في الساحل لا تنصرف عن القراءة اليقظة لثلاث منها :

- **الإرهاب** ، و هو التهديد الأبرز ، رغم الميوعة التي يمثلها على الصعيد العالمي ، لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر جعلت منه تعبيرا عن واقعية هذا الخطر ، فإن كان قادرا على تهديد الأمن الأمريكي

فدول مثل الساحلية كفيل بأن يزيلها من الخارطة ، هنا لا بد من تنسيق السياسات الأمنية ، و الربط بين الأمن الوطني ، الإقليمي و العالمي .

- نجحت **الجريمة عابرة للأوطان** في هندسة شبكة علاقات من و إلى الساحل و غرب إفريقيا ، فالكل يدرك استثمار الغرب في مقايضة الماس بالسلاح في سيراليون ، البترول مقابل السلاح في جنوب السودان و إقليم دارفور ، و دفع الفدية للجماعات التي تحترف صناعة الاختطاف في الصحراء ، لينتقل الآن للعب دور المكافح لتجفيف منابع الإجرام المنظم مهما كانت جنسيته .
- تساند الإرهاب و الجريمة مع **هجرة الموت** ، الخطر الذي لا يقل تهديدا للأمن الوطني ، الإقليمي والعالمي ، فالأرقام تتحدث عن ملايين يغيرون مكان إقامتهم سنويا في إفريقيا ، و هذا إنما يدلل على أن الحلول الأمنية ستبقى قاصرة عن استئصال المشكلة ، إذ نحن بحاجة لمقاربة تنموية ، استيعابية في فلسفة الحكم .

عاشرا : باتت المنطقة مسرحا للتنافس الدولي بين القوى الكبرى التقليدية و تلك النامية الصاعدة ، إذ يبدو أن أمريكا لم تعد تجد حرجا في التمركز في المنطقة ، بل باتت بشتى الوسائل تحاول هيكلة إعادة انتشارها على الصعيد العالمي ، من خلال البحث عن مناطق نفوذ جديدة بعيدا عن الفضاءات التقليدية ، و من الخيارات المطروحة الآن : التموقع في الساحل و غرب إفريقيا .

إحدى عشر : إن ما انصرف لصراع المصالح في الغرب يعكس **تكامل أدوار** ، و الدليل على ذلك أن توجه الكل أو البعض ، تحديدا : الو م أ ، فرنسا و بريطانيا ، لم يتغير في مضمونه و هدفه ، إنما شمل إعادة صياغة في الطريقة و الأسلوب لا غير ، و تحول نمط الصراع من منطق مباريات صفرية إلى مقاربة الربح للجميع بعد الحرب الباردة ، بما يعني الشراكة في تقاسم النفوذ في القارة ، و لعل هذا ما يفسر التطور في سياسات القوى الكبرى و أدواتها في القارة ، و يراعي مصالحها من منظور الصراع بين الفرقاء المتنافسين ، و ليس حتما الفرقاء الأعداء ، فالتنافس متحكم فيه و لا يمكن أن يصل حدا مأساويا .

إثنى عشر : في المقابل مرشحة المواقف للتصادم مع الشرق ، مع نمو مصالح العملاق الصيني ، الهند و ماليزيا ، إذ لا مبالغة في القول أن بعض أوجه الصراع تخوضها المنطقة وكالة عن تشابك و تناقض مصالح تلك القوى ، خاصة بين الغرب و الصين ، و ما يعيشه إقليم دارفور غرب السودان ليس إلا دليلا على ذلك :

- فأمريكا و من خلفها بريطانيا تقف متفرجة على نشاطات الشركات الصينية في غرب السودان التي تشير المسوح الجيولوجية إلى أنه ينام على بحيرة من النفط .

- التلويح الغربي بما تبقى من شعارات الديمقراطية و حقوق الإنسان ، ضد تورط الصين في انتهاكات حقوقية و دعم الحكومات الاستبدادية في المنطقة و القارة .
- لكن العنوان الأبرز كان التكالب الدولي على موارد الطاقة ، خاصة في ظل تقارير الطاقة الدولية السوداوية التي تشير بأن حقول النفط العاملة تشهد استنزافا ، و أن المكتشف من حقول جديدة لا يلبي الطلب العالمي المتزايد .

ثلاثة عشر : بحكم تنافسية الأروقة الإفريقية ساحلية كانت أم مغاربية ، فقد انعكس ذلك على تعقيد أجندة الصراع و تشابك تفاعلاته ، حيث لم يرق أي منها إلى صفة الفاعل بما في ذلك الجزائر و المغرب الدولتين ذات الثقل في الجزء الشمالي للقارة ، مما يعني الارتباط بمسارات ثنائية متنافرة و متنافسة ، أحيانا تجود بها فرنسا وأخرى الو م أ .

أربعة عشر : تؤكد تجارب التاريخ أنه كلما زاد الالتحام خارجيا تعمقت الهوة محليا (إفريقيا) ، مما يدخل هذه القوى في تنافس عكسي و تقديم تنازلات للطرف القوي ، مقابل الحظوة بفتات على حساب الجيران من قبيل لعبة التوازن القلق بين الجزائر و المغرب ، تنافسية دول غرب إفريقيا (تحديدا بين نيجيريا والسنغال) .

خمسة عشر : يبقى مستقبل التفاعلات الجيوسياسية في تداعياته على المنطقة المغاربية حبيس تنافسية محور الجزائر/المغرب ، حيث سياسة التعنت التي يتبناها كل منهما لن تزيد إلا المآسي الإنسانية و المجتمعية هناك فما تجابهه المنطقة من انتشار خلايا الإرهاب ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية و الهجرة غير الشرعية فوق كل اعتبار أيا يكن ، و إذا كان المغرب متهما دوما بسياساته التضليلية في المنطقة ، فالجزائر هي الأخرى ليست الأوفر حظا من الانتقاد و هي تتحمل تبعات سياساتها الإقصائية ، و كلاهما حتما زاد من أعباء المنطقة المثقلة .

ستة عشر : تمثل الجزائر نقطة الارتكاز الوحيدة في المنطقة ، إذ هي التي تجمع بين كل الدول المغاربية في امتداداتها المساحية (تونس ، ليبيا ، موريتانيا و المغرب) ، يعول عليها الكثير في لعب الدور الريادي ، و احتلال الصفوف الأمامية ، فهي تسابق الزمن في شراكات دبلوماسيتها النشطة مع مختلف مؤسسات التعاون الدولي إقليمية كانت أم دولية لأفرقة مشاكل القارة ، في خط نهاية بعض مشاهد الصراع في المنطقة ، من قبيل الوضع في الجارتين مالي و النيجر ، مما يلقي بتبعاته على تحسن أداء الأمن الإقليمي و الإفريقي .

سبعة عشر : بات من الضروري التفكير في مواطن الخلل للخروج من المأزق الحالي إفريقيا ، و التخطيط لتوظيف ذكي لكل مقومات بناء مشروع حضاري على الشاكلة الأوربية مثلا ، الذي وفر لها شيئين نفيسين : السلام و التنمية ، و هذا ما تخوض إفريقيا معركتها لأجله ، إذ أن صناعة الأمن في المنطقة لا تسير بمعزل عن

تحقيق التنمية و الخروج من التخلف ، و قد تبدو كلها طموحات بعيدة المنال بمنأى عن ضمان الأمن و الاستقرار الإنساني و المجتمعي .

ثمانية عشر : مع أن الحديث عن الحل الإفريقي للمعضلات الإفريقية يبقى يخاطب الطموح لا الواقع إلا أنه حتما يبقى الرهان الحقيقي للخروج مما تتخبط فيه القارة ، فالحلول الوافدة تبقى دوما تعاني خللا ما ،و هنا الباب مفتوح أمام الجزائر لتلعب فعلا و واقعا الأدوار الأولى ، و البحث عن ميكانيزمات جديدة لخلق نفوذ فعلي يمكن الارتكاز عليه للانتشار إقليميا .

تسعة عشر : تجنب الخلط بين مكافحة الإرهاب و الحرب عليه ، و تسليط الضوء على خصوصية طبيعة عمليات محاربة الإرهاب ، بوصفها نشاطا أمنيا يستهدف في المقام الأول منع وقوع النشاطات الإرهابية و توجيه ضربات استباقية لها لإحباطها بشكل فعال ، عوض اللجوء بعد و قوعها إلى تدابير قسرية صارمة و شن ضربات انتقامية .

عشرون : أثبت واقع الحال أن تحول منطقة الساحل و الصحراء إلى ساحة تدار فيها عمليات الحرب على الإرهاب ، لا يخلو من الاعتبارات المصلحية لاختراق المنطقة أمنيا و حماية حقول النفط و الغاز هناك من السقوط بأيدي الجماعات المتطرفة كما حدث في ليبيا ، و التفجير الذي استهدف الحقل الغازي في عين أميناس حيث لم تتورع أمريكا عن إقناع دول المنطقة باستضافة أفريكوم التي تعبر عن الحشد العسكري الأمريكي الكثيف في القارة ، بعد أن كانت قضاياها من اختصاص قواعدها المنتشرة عبر العالم .

واحد و عشرون : يمثل الإطار الإقليمي لأية دولة عمقها الاستراتيجي ،كما قد يتحول إلى مصدر من مصادر التهديد ، في ظل أوضاع موسومة باختلال توازن القوى الإقليمي لصالح إحدى دول الإقليم ، ما يزيد احتمال تعرض الأطراف الأقل قوة للاعتداء أو الضغوط من قبل الدولة الأقوى في الإقليم .

أما تبلور قوتين إقليميتين متنافستين أو أكثر يؤدي إلى تولد مصادر تهديد أمنية لباقي دول الإقليم ، بل نستطيع القول أن توصل القوى الإقليمية الكبرى في إقليم معين إلى تسوية للخلافات القائمة بينهما ، يجنب الصدام و يخدم المصلحة المشتركة ، و هكذا نستطيع القول بأن ما يشهده الإطار الإقليمي من تحولات يمكن أن يتحول إلى مصدر من مصادر التهديد الأمني إذا ما توافرت شروط و ظروف معينة .

و في الختام و رغم المتغيرات التي حاولت الدراسة الانصراف إلى تحليلها ، إلا أن الموضوع بتشعباته قد يطرح أفاقا أخرى أكثر تشعبا تكون منطلقا لبحوث مستقبلية من قبيل :

- لفت الانتباه إلى قضايا الفقر و الجوع في أجندة الأمن العالمي المعاصرة ، فالاهتمامات البحثية التي تفرضها ليست بالأقل حساسية من تلك التي تفرزها الحروب و الصراعات المسلحة ، و في الوقت الذي يتحدث البعض عن حروب الفضاء كشكل من أشكال حروب المستقبل ، تبقى صرخة الجوع الصامتة مرشحة للحشد واسع النطاق أكثر من أي وقت مضى ، فهي من بين محركات الربيع العربي و ما هو آت قد يكون أكثر جسامة .
- لم تغط الدراسة البعد العسكري كخامس قطاع أمني ، لا لشيء إلا لأن البحث اهتم بالقطاعات الأربع الأخرى الأكثر قابلية للإسقاط في منطقة الساحل الإفريقي ، في المقابل يشهد ذات القطاع تحولات كبرى جديرة بالبحث راهنا من خلال :

أولا : العلاقات المدنية العسكرية التي باتت من أساليب الحكم الديمقراطي ، في ظل برهنة الدولة الديمقراطية على إبقاء السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية أو تحقيق التوازن بين الاثنين ، و تشير تقديرات إلى انتقال عدد المدنيين المتخصصين العاملين في المؤسسة العسكرية من 10% منتصف القرن التاسع عشر ، إلى 80% مطلع الألفية ، بما يعني تراجع أطروحة "العسكريون هم فقط من يخطط" ، علاوة على الخدمات المدنية التي ما انفكت تضطلع بها المؤسسة العسكرية .

ثانيا : دور القطاع الخاص في الصناعات العسكرية ، حيث تعد المنافسة ضمن قاعدة الصناعة الدفاعية أفضل الطرق لتلبية الاحتياجات الراهنة ، رغم أن الحكومات ما تزال تبدو غير قادرة ماليا أو عملياتيا على ترك السوق تعمل على سجيتها نتيجة تراجع الميزانيات الدفاعية و تردد كثير من الساسة في نشر قوات ضمن مهام خارجية ، لكن بدا الخيار الاستراتيجي الاستثمار في "الأسواق الدفاعية النامية" في الهند ، البرازيل و السعودية .

- الطموحات الإيرانية بلعب الأدوار الأولى في المنطقة ، فمنذ فجر الثورة الشيعية سعت إيران في الاختراق الناعم و التسلل الهادئ للمجتمعات المحلية ، من خلال المنظمات و الهيئات الأهلية المراكز الثقافية و المشاريع الاقتصادية ، نجحت من خلالها في خلق حواضن و جيوب للفكر الشيعي الاثني عشري في منطقة غرب إفريقيا تتفاوت في قوتها من دولة إلى أخرى ، حيث نفوذها هناك أفقي بأبعاد إيديولوجية دينية في المقام الأول .

فقد استغلت إيران ببراعة حاجة دول المنطقة للاستثمارات الأجنبية نظرا لعجز معظم تلك الدول عن استغلال خاماتها فأقامت مئات المشاريع الاقتصادية الكبرى بدول السنغال ، غامبيا ، مالي

وسيراليون ، بنين ، نيجيريا ، غانا و كوت ديفوار و آلاف المشاريع الصغيرة و المتوسطة في ذات الدول بالإضافة إلى النيجر ، تشاد ، بوركينافاسو ، ليبيريا و غينيا ، و بدرجة أقل في موريتانيا .

- التنسيق الإقليمي و تداعياته على بنية الأمن و الاستقرار في المنطقة ، فتحت الدراسة أفقا يؤكد على أن التناقضات بين الأطراف الإقليمية لن تصل حدا مأساويا أكثر مما هي عليه راهنا ، إذ بدا لنا أن القراءة المشتركة للتهديدات المتدفقة من منطقة الساحل و الصحراء ستكون الدفعة القوية لملمة الشتات المغاربي ، بالانتقال من مبادرات فردية معزولة جزائرية أو مغربية أو موريتانية ، إلى مغاربية برعاية إفريقية في أروقة مجلس السلم و الأمن .
- البعد الطاقوي في التنافس الغربي (الأمريكي/الأوربي) الصيني في المنطقة ، فأمريكا التي تتربع على عرش كبرى الدول المستهلكة للنفط في العالم و الصين ، تحل ثانية مباشرة حيث 80% من احتياجاتها الطاقوية تستوردها من الخارج ، 25% منها تتزود منها من القارة الإفريقية ، سيتجه كل منها للاستحواذ على الجيوب الجديدة للوقود الأحفوري ، و في حال صدقت تكهنات انسحاب أمريكا من منطقة الشرق الأوسط ، مرشح أن ينتقل ميدان التنافس نحو :
  - منطقة الساحل و غرب إفريقيا .
  - الموارد الهيدروكربونية في القطب الشمالي .

و في المجمل يمكن القول ، أن المنطقة الساحلية بطبيعتها غير اليقينية و الضاغطة ، تعرف سيولة غير مسبوقة من التطورات و الأحداث ، يصعب ضبط إيقاع تفاعلاتها ، فيما تشهد حركة نشيطة و تنافسا شرسا بين فاعلين محليين ، إقليميين و دوليين ، قاسمهم المشترك دفاع كل منهم عن مصالحه .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا : باللغة العربية :

1/ الكتب :

1- تحرير : إيكرت، إيمي و سجوبرج، لورا. **إعادة التفكير في القرن الحادي و العشرين : مشكلات جديدة و حلول قديمة**. ترجمة و تقديم : جيهان الحكيم، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ط1 ، 2011 .

2- البداينة، ذياب موسى. **الأمن الوطني في عصر العولمة**. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط1 ، 2011 .

3- أكحل العيون، أنيسة. **الأمن على اختلاف أبعاده : الغذائي – البيئي – الإنساني**. الدار البيضاء : إفريقيا الشرق ، 2012 .

4- ـــــــــــــــ . **الأمن : رهانات و تحديات العالم المعاصر**. الدار البيضاء ، إفريقيا الشرق ، 2010 .

5- المخادمي، عبد القادر رزيق. **قيادة أفريكوم الأمريكية : حرب باردة أم سباق للتسلح؟** الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011 .

6- الصمادي، زياد. **حل النزاعات**. طوكيو : جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة ، برنامج دراسات السلام ، 2010 .

7- المقمر، عبد المنعم مصطفى. **الانفجار السكاني و الاحتباس الحراري**. سلسلة كتب عالم المعرفة الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، (391) أوت 2012 .

8- بيليس، جون و سميث، ستيف. **عولمة السياسة العالمية**. ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2004 .

9- بلقزيز، عبد الإله و آخرون. **الطائفية و التسامح و العدالة الانتقالية**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013 .

10- بن جديد، سلوى. **قراءة سياسية في مواضيع و مسائل راهنة**. الجزائر : الملكية للطباعة و الإعلام و النشر و التوزيع ، 2008 .

11- بن عنتر، عبد النور. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوربا و الحلف الأطلسي**. الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2005 .

12- بن عيسى، محسن بن العجمي. **الأمن و التنمية**. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011 .

13- تحرير جرايمي، هيرد. **القوى العظمى و الاستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي و العشرين : رؤى متنافسة للنظام الدولي**. دبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2013 .

14- دفع الله، خالد محمد. **الاتجاهات الأمريكية لإدارة سياسة تحالفات مكافحة الإرهاب : إفريقيا نموذجا** . سلسلة قضايا إفريقية (6) السودان : المركز العالمي للدراسات الإفريقية ، 2009 .

15- هاليداي، فريد. **الكونية الجذرية لا العولمة المترددة**. ترجمة : خالد الحروب ، لبنان : دار الساقي و كامبردج بوك ريفيوز ، 2002 .

16- والتز، كينيث.ن. **الإنسان و الدولة و الحرب : تحليل نظري**. ترجمة : عمر سليم التل ، أبو ظبي : هيئة ابو ظبي للسياحة و الثقافة ، ط1 ، 2013 .

17- حتي، ناصيف يوسف. **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت :دار الكتاب العربي ، 1985 .

18- تحرير تشايز، أنطونيا و ميناو، مارثا. **تخيل التعايش معا : تجديد الإنسانية بعد الصراع الإثني العنيف**. ترجمة : فؤاد السروجي، الأردن : الأهلية للنشر و التوزيع ، 2006 .

19- تحرير سامبسون، سنثيا و آخرون. **المقاربات الإيجابية لبناء السلام**. ترجمة : فؤاد سروجي ، الأردن : الأهلية للنشر و التوزيع ، 2007 .

20- سنو، غسان منير حمزة و الطراح، علي أحمد. **الهويات الوطنية و المجتمع العالمي و الإعلام دراسات في إجراءات تشكل الهوية في ظل الهيمنة الإعلامية العالمية**. بيروت : مركز النهضة العربية ، 2002 .

21- ستيرن، جيفري. **تركيبة المجتمع الدولي : مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**. دبي : مركز الخليج للأبحاث ، بدون سنة النشر .

22- عبد الحميد، نبيه نسرين.**الجريمة المنظمة عبر الوطنية**. الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2006 .

23- عبد الرحمان، حمدي. **إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة : أي مستقبل**. القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 2007 .

24- عواد، عمار. **المواطنة و الأمن**. القاهرة : دون دار نشر ، 2009 .

25- فونتانال، جاك. **العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي : مدخل إلى الجيواقتصاد**. ترجمة : محمود إبراهيم ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006 .

26- طشطوش، هايل عبد المولى. **الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**. عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 1 ، 2012 .

27- مجموعة من المؤلفين. **السودان على مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006 .

28- مجموعة مؤلفين. **مدرسة فرانكفورت النقدية : جدل التحرر و التواصل و الاعتراف**. لبنان : دار الروافد الثقافية ، ط 1 ، 2012 .

29- موللر، هارالد. **نظريات السلام**. بيبلوس لبنان : المركز الدولي لعلوم الإنسان ، 2003 .

30- محمد مسعود، عبد الله و مراد، علي عباس. **الأمن و الأمن القومي**. بنغازي : المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، 2004 .

31- مولاربيه، فرانسيس و كولينز، جوزيف. **صناعة الجوع**. ترجمة : أحمد حسان ، سلسلة كتب عالم المعرفة الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب ، (64) 1998 .

32- مكنمارا، روبرت. **جوهر الأمن**. ترجمة : يونس شاهين، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر ، 1970 .

33- مساوي، عادل و حامي الدين عبد العلي. "المغرب العربي : التفاعلات المحلية ، الإقليمية والإسلامية". في : **التقرير الاستراتيجي : العالم الإسلامي : عوامل النهضة و آفاق البناء** ، القاهرة : المركز العربي للدراسات الإنسانية ، 2007/1428 .

34- مصباح، عامر. **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**. القاهرة : دار الكتاب الحديث ، ط 1 ، 2012 .

35- مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. **الحروب المستقبلية في القرن الحادي و العشرين**. أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط 1 ، 2014 .

36- مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. **التطورات الإستراتيجية العالمي : رؤية استشرافية**. أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط1 ، 2011 .

37- مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. **عصر النفط : التحديات الناشئة**. أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2011 .

38- نص تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع. **جيران في عالم واحد**. ترجمة : مجموعة من المترجمين ، سلسلة كتب عالم المعرفة (201) ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب ، 1995 .

39- غريفيش، مارتن و أوكلاهان، تيري. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2008 .

40- المعهد الأوربي للبحر الأبيض المتوسط. **الكتاب السنوي المتوسطي 2011**. الأردن : دار فضاءات للنشر و التوزيع ، 2012 .

41- **الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع و آفاق** ، مجموعة أوراق بحثية قدمت ضمن أشغال الملتقى الدولي الذي نظمه قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ، أيام 29 ، 30 أفريل 2008.

2/ المذكرات و الرسائل الجامعية :

1- بن سليمان، بن سعيد الدرمكي على ، **التنمية السياسية و دورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981-2012)** ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير . سلطنة عمان : جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم السياسية ، 2012 .

2- حجار، عمار ، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي : إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل** ، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة : كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية . 2003

3- منصر، جمال ، **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية : دراسة في المفهوم و الظاهرة** ، أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011/2010 .

4- غزلاني، وداد ، **العولمة و الإرهاب الدولي بين آلية التفكيك و التركيب** ، أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2010/2009 .

3/ النصوص و التقارير :

1- البنك الدولي ، **تقرير عن التنمية في العالم للعام 2004 : جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء** (واشنطن العاصمة : البنك الدولي للإنشاء و التعمير/البنك الدولي ، 2003) .

2- التقرير الأوربي حول التنمية لعام 2009 : **التغلب على الهشاشة في إفريقيا : صياغة نهج أوربي جديد** . مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة ، المعهد الجامعي الأوربي سان دومينيكو دي فيسولي ، 2009 .

3- تقرير التنمية البشرية 2009 ، **التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشري و التنمية** ، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة : مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، 2009 .

4- تقرير المؤتمر : **نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا و تداعياتها**، بريتوريا : معهد الدراسات الأمنية ، 2011 .

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم** . شعبة التطوير الإداري و إدارة الحكم : مكتب السياسات الإنمائية ، نيويورك ، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1998 .

6- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، **خطة للسلام و الدبلوماسية الوقائية ، صنع السلام و حفظ السلام** ، الوثيقة رقم : A/47/277-S/24111 ، على الرابط التالي :

http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=A/47/277

4/ المقالات العلمية :

1- أبو زيد، أحمد محمد ، "معضلة الأمن اليمني-الخليجي : دراسة في المسببات و الانعكاسات و المآلات" ، **المستقبل العربي** ، العدد 414 ، آب/أغسطس 2013 .

2- إبراهيم، سعد الدين ، "دارفور في السودان"، **سلسلة حوارات خلدونية** ، العدد 05 ، ديسمبر 2004 .

3- إدريس، أحمد ، "الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي"، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** ، عدد 06 ، سبتمبر 2011 .

4- الديك محمود أحمد ، "قراءة في أمن المغرب العربي" ، **المغرب الموحد** ، العدد السادس ، 01 ماي 2010 .

5- الهزاط، محمد ، "دول الجوار و الساحل ، الفرص و التحديات : السياسة المغربية نموذجا"، **شؤون عربية** ، عدد 159 ، خريف 2014 .

6- المصالحة، محمد ، "التطورات في البنية الدولية و تأثيرها في ظاهرة الإرهاب" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، عدد 21 ، شتاء 2009 .

7- الصواني، يوسف محمد ، "التحديات الأمنية للربيع العربي : من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن" ، **المستقبل العربي** ، العدد 416 ، تشرين الأول/ أكتوبر 2013 .

8- ـــــــــــــ ، المغرب العربي زمن الربيع العربي : السياقات الكونية و إعادة الاعتبار للسياقات الإقليمية و المحلية ، **في : ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة** ، الدوحة ، 18/17 فبراير/شباط 2013 ، مركز الجزيرة للدراسات .

9- السرحان، صايل فلاح مقداد ، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات العربية – التركية : 2011/2002" ، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية** ، المجلد 6 ، العدد 2 ، 2013 .

10- الخزندار، سامي إبراهيم ، "المنع الوقائي للصراعات الأهلية و الدولية : إطار نظري" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 32 ، خريف 2011 .

11- بامبا، آدم ، "الإسلام و تشكيل الهويات في إفريقيا" ، **قراءات إفريقية** ، العدد 11 ، يناير/مارس 2012 .

12- برقوق، امحند ، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية" ، **العالم الاستراتيجي** ، العدد 01 ، الأحد 06 جانفي 2008 .

13- _____ ، "العرب و المنطق الديمقراطي" ، **دراسات استراتيجية** ، العدد السابع ، جوان 2009 .

14- ـــــــــــــ ، "التعاون الأمني الجزائري – الأمريكي و الحرب على الإرهاب" ، **أوراق كارنيجي** (تعليق على حدث) ، بيروت 16 حزيران/يونيو 2009 .

15- ـــــــــــــ ، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد : مقاربة في الحسبة الديمقراطية" ، **العالم الاستراتيجي** ، العدد 08 ، جانفي 2009 .

16- برقوق، سالم ، "التنمية الإنسانية : مقاربة معرفية" ، **فكر و مجتمع** ، العددان الخامس و السادس ، يوليو/أكتوبر 2010

17- بن عنتر، عبد النور ، "إصلاح القطاع الأمني : ضرورة ديمقراطية" ، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** ، عدد 08 ، سبتمبر 2012 .

18- _____ ، "الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي" ، **في : ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة** ، الدوحة ، 18/17 فبراير/شباط 2013 ، مركز الجزيرة للدراسات.

19- _____ ، "المواطنة كمدخل للتعددية : ثقافة المواطنة نقيض ثقافة التسلط" ، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربين** ، عدد 09 ، نوفمبر 2012 .

20- _____ ، "العلاقات المغاربية الإفريقية" ، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** ، عدد 04 ، فبراير 2011 .

21- _____ ، "الأزمة الليبية : غياب جماعي و خلافات ثنائية" ، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** ، عدد 06 ، سبتمبر 2011 .

22- بلانتي، دونالد جيه ، "تحول قطاع الأمن في ضوء الصحوة العربية" ، معهد السلام الأمريكي ، تقرير خاص رقم 317 ، سبتمبر 2012 .

23- براردي، نعيمة ، "الشرطة الجوارية : مفهومها ، أهدافها و تطبيقاتها" ، **فكر و مجتمع** ، العدد الرابع عشر ، أكتوبر 2012 .

24- بوبية، نبيل ، "آليات الإدارة الجزائرية للأزمة الترقية في مالي و النيجر" ، ملتقى وطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الاثنية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، تاريخ 29/28 أفريل 2010 .

25- بوحبيلة، رابح ، "دور المنظمات الدولية و الإقليمية في تسوية أزمة دارفور" ، **فكر و مجتمع** ، العدد الواحد و العشرون ، يوليو/تموز .2014 .

26- بوعمامة، زهير ، "السياسة الأوربية للجوار : دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوربي" ، مجلة **المفكر** ، العدد الخامس ، مارس 2008 .

27- بوخرص، أنوار ، "الجزائر و الصراع في مالي" ، **أوراق كارنيجي** ، أكتوبر 2012 .

28- بحري، طروب ، "المؤسسات الدولية و أزمة المياه في العالم" ، **فكر و مجتمع** ، العدد الخامس عشر ، يناير 2013 .

29- بحري، دلال ، "النظرية النسوية في التنمية" ، مجلة **المفكر** ، العدد الحادي عشر ، سبتمبر 2014 .

30- بلانتر، مارك ف. ، **الشعبوية ، التعددية و الديموقراطية الليبرالية** ، مجلة **المشكاة** ، المجلد 21 ، العدد 01 ، كانون الثاني 2010 .

31- بشارة، عزمي ، "في ما يسمى التطرف" ، **سياسات عربية** ، العدد 14 ، آيار/مايو 2015 .

32- بخوش، مصطفى ، "مضامين و مدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة" ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 03 ، أكتوبر 2002 ، جامعة محمد خيضر بسكرة .

33- دهب حسن دهب، مهدي ، "الأبعاد الأمنية و السياسية للتطورات الأخيرة في منطقة الساحل مع التركيز على قضية الأزواد بدولة مالي" ، **مجلة كلية الاقتصاد العلمية** ، العدد الثالث ، يناير 2013 .

34- ديب، عبد الحفيظ ، "الاختراق الأمني في عصر ثورة المعلومات" ، ورقة بحثية مقدمة في إطار النشاط العلمي لكلية الإعلام و العلوم السياسية ، جامعة الجزائر .

35- ديمانيال، يوناس بول ، "الدور الفرنسي في إفريقيا : تاريخه و حاضره و مستقبله" ، **قراءات إفريقية** العدد 11 ، يناير/مارس 2012 .

36- وصفي، محمد عقيل ، "التحولات المعرفية و الليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة" ، **دراسات** ، العلوم الانسانية و الاجتماعية ، المجلد 42 ، العدد 1 ، 2015 .

37- زقاغ، عادل ، "المعضلة الأمنية المجتمعية : خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة" ، **دفاتر السياسة و القانون** ، عدد 05 ، جوان 2011 .

38- زياني، صالح ، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر** ، عدد 05 ، مارس 2010 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة .

39- ـــــــــــ ، بن سعيد، مراد ، "الإخفاق النخبوي لمساعي التغيير السياسي في الجزائر" ، مجلة **المفكر** ، العدد الثاني عشر ، أكتوبر 2015 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة .

40- حمزة م.م، مجيد كامل ، "العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 وآفاقها المستقبلية" ، **المجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العدد 36 ، 2011 .

41- حسين عبيد، منى ، "السياسة الصينية تجاه دول شرق إفريقيا ، السودان نموذجا" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 29 ، شتاء 2011 .

42- يعقوب، علي ، "الخلافة العثمانية في دولة سكت و دورها في غرب إفريقيا" ، **قراءات إفريقية** ، العدد 11 ، يناير/مارس 2012 .

43- لخضاري، منصور ، "الارتباطات الاستراتيجية و الجيوسياسية الفرنسية بمنطقة الساحل" ، ورقة قدمت في إطار أشغال الملتقى الوطني للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 04 مارس 2014.

44- لاخر، ولفرام ، "الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء" ، **أوراق كارنيجي** ، أيلول/سبتمبر 2012 .

45- مالكي، أحمد ، "متطلبات إعادة بناء شرعية الدولة و السلطة في بلاد المغرب" . نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** ، عدد 08 ، سبتمبر 2012 .

46- _____ ، **نحو رؤية جديدة للعلاقات المغاربية الإفريقية** . نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** ، عدد 04 ، فبراير 2011 .

47- _____ ، "من أجل تصورات جديدة للمواطنة" ، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربين** ، عدد 09 ، نوفمبر 2012

48- مقدم، سعيد ، "التنمية و الإدارة في ظل تحديات العولمة : حالة الجزائر" ، **إدارة** ، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة ، المجلد 16 ، العدد 31 ، 2006 .

49- مطانيوس، مخول و غانم، عدنان ، "نظم الإدارة البيئية و دورها في التنمية المستدامة" ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، المجلد 25 ، العدد الثاني ، 2009 .

50- منصر، جمال ، "بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات : المضامين و النطاقات" ، مجلة **المفكر** ، العدد الثالث عشر ، جوان 2015 .

51- مرعي، نجلاء محمد ، "الثروة النفطية و التنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا" ، **تقارير البيان** ، التقرير الاستراتيجي السابع ، 22 آذار/مارس 2013 .

52- عبد الله، سليمان الحربي ، "مفهوم الأمن : مستوياته و صيغه و تهديداته ، دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 19 ، صيف 2008 .

53- على أحمد، حسن الحاج ، "أكبر من دارفور : الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 22 ، ربيع 2009 .

54- عبد الحي، وليد ، "العلاقات المغربية الجزائرية : العقدة الجيوستراتيجية" ، **سياسات عربية** ، عدد 6 ، كانون الثاني-يناير 2014 .

55- عبد الله، آدم محمد احمد ، "قضية دارفور : الأسباب و التداعيات و سبل المعالجة" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 22 ، ربيع 2009 .

56- علوي، مصطفى ، "الأمن الإقليمي : بين الأمن الوطني و الأمن العالمي" ، **سلسلة مفاهيم** (الأسس العلمية للمعرفة) ، العدد 04 ، السنة الأولى ، أفريل 2005 .

57- عباس عبد الربيعي، كوثر ، "السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية : الأبعاد و الدلالات" ، **مجلة المرصد الدولي** ، العدد 15 ، كانون الأول 2010 .

58- فيلو، جان بيار ، "هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل" ، **أوراق كارنيجي** ، العدد 112 ، آيار / مايو 2010 .

59- فزاني، إبراهيم سعد الشاكر ، "جدلية العلاقة بين أمن الإنسان و أمن الدولة" ، **فكر و مجتمع** ، العدد التاسع عشر ، يناير/كانون الثاني 2014 .

60- سلسلة ترجمات الزيتونة ، "التعاون الاستراتيجي : كيف يمكن للو م أ أن تزدهر مع تصاعد القوى الأخرى" ، (34) ، فبراير 2009 .

61- سيزغين، يوكسيل ، "هل يشكل الإسلام تهديدا للغرب" ، **الثقافة العالمية** ، ترجمة : هشام الدجاني العدد 107 ، جويلية/أوت 2001 .

62- راشد، سامح ، "المفهوم و الدور و الفعالية : دول الجوار كآلية للعمل الجماعي الإقليمي" ، **شؤون عربية** ، عدد 159 ، خريف 2014 .

63- ربيج، على محمد ، "واقع و آفاق العلاقات الجزائرية المغاربية ضمن اتحاد المغرب العربي" ، **فكر و مجتمع** ، العدد الواحد و العشرون ، يوليو/تموز 2014 .

64- تايلر، أيان ، "دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا" ، **دراسات عالمية** ، العدد 63 ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط 1 ، 2007 .

65- توربون، جوران ، "العولمات : الأبعاد و الموجهات التاريخية و المؤثرات الإقليمية و توجيه الحكم المعياري" ، ترجمة بدر الرفاعي ، **الثقافة العالمية** ، العدد106 ، جوان 2001 .

66- خيري، عبد الرزاق جاسم ، "قيادة عسكرية جديدة لإفريقيا : فرصة أمريكية و محنة إفريقية" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 12 ، شتاء 2009 .

67- خليفة، علي ، "المواطنية و مسارات الدولة : دراسة تحليلية نقدية للعلاقة بين المواطنية و الدولة" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 40/39 ، صيف ، خريف 2013 .

68- صندوق النقد الدولي ، **مجلة التنمية و التمويل** ، المجلد 39 ، العدد 02 ، جوان 2002 .

69- غربي، محمد ، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط : الجزائر أنموذجا" ، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية** ، العدد 8 ، 2012 .

5/ الدوريات :

1- أبو جودة، إلياس ، "مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة" ، **مجلة الدفاع الوطني** ، العدد 74 ، 2010/10/1 .

2- إبراهيم، .ع ، "في اجتماع لمسار نواكشوط في نيامي : دور الجزائر محوري في تعزيز السلم والأمن في الساحل الصحراوي" ، **الخبر** ، 19 فبراير 2014 .

3- الزعبي، علي ، "ما هي الدولة الفاشلة" ، **جريدة القبس** ، السنة 41 ، العدد 14117 ، الاثنين 17 سبتمبر 2012 .

4- السيد، يسين ، "عولمة المخاطر و الأمن الإنساني" ، **القدس** ، 12 أكتوبر 2009 .

5- بن عنتر، عبد النور ، "الأمن في منطقة الساحل و تعدد المبادرات" ، **العربي الجديد** ، السبت 2015/01/24 .

6- كوش، عمر ، "إفريقيا : صراع دولي و مسرح لتنافس قوى إقليمية صاعدة" ، **الاقتصادية** ، العدد 6122 ، 16 يوليو 2010 .

7- محمد، أحمد ، "حجز 8,2 طن من الكوكايين في الساحل و غرب إفريقيا" ، **الخبر** ، عدد 6240 ، 2011/01/25 .

8- محفوظ، محمد ، "في معنى الاستقرار" ، **صحيفة الرياض** ، العدد 13819 ، الثلاثاء 27 ربيع الأول 1427هـ -25 أفريل 2006 .

9- مولود، عبد الله ، "قمة لمسار نواكشوط لدول الساحل تختتم و تجمع على مواجهة مشددة للإرهاب" ، **القدس العربي** ، السنة السادسة و العشرون ، العدد 7963 ، السبت 20 كانون الأول/ديسمبر 2014

10- جريدة العرب ، الجمعة 2014/02/21 ، السنة 36 ، العدد 9476 .

ثانيا : باللغة الفرنسية :

1/ Livres :

1- Battistella, Dario, **Théories des relations internationales**, Paris : Presses de la fondation nationale des sciences politiques , 2009 .

2- sous la direction de Benantar, Abdennour , **les Etats –Unis et le Maghreb : regain d'intérêt**?, Alger : CREAD, 2007 .

3- sous la direction de Chaigneau, Pascal , **Enjeux diplomatiques et stratégiques 2007**, Paris: Economica , 2007 .

4- Chauprade, Aymeric , **Introduction a l'analyse géopolitique**, paris : ellipses éditions , 1999.

5- sous la direction de Serfati, Claude , **Une économie politique de la sécurité**, Paris : Edition Karthala , 2009 .

6- David, Charles-Philippe et Roche, J-J , **Théories de la Sécurité : définition , approches et concept de la sécurité internationale**, Paris : Edition Montchrestien , 2002 .

7- Macleod, Alex et O'meara, Dan , **théories des relations internationales : contestations et résistances**, Paris : Athiéna édition , 2007 .

8- Nair, Sami , **L'empire face à la diversité** , Paris : Hachette littératures , 2003 .

9- Olivier, Mbabia , **la chine en Afrique : Histoire , géopolitique géoéconomie**, Paris : Ellipses édition marketing S.A , 2012 .

10- Raffray, Meradec , **Les rébellions touarègues au sahel**, Paris , cahier de la recherche de CDEF , Janvier 2013 .

11- Roche, Jean-Jacques, **Théories des relations internationales** (Paris : Montchrestien ,1997) .

12- Taj Mehdi **Sécurité et stabilité dans le Sahel africain : situation présente et prospective** , recherche académique, Collège de défense de l'OTAN .

13- Viau, Hélène , **La (re)conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique : quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale** . Sur le site internet : *www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/VIAUFINAL_MEM1.pdf.*

14- **L'Annuaire Française des Relations Internationales** , Paris : Bruylant , volume N°04 , 2003 .

2/ Articles :

1- Antil, Alain , David Vigneron , "Le sahel entre rentes et économie de subsistance" , **Questions Internationales** , N°58 , Novembre/Décembre 2012 .

2- Amour, Laurence Aida , "Flux , réseaux et circuits de la criminalité organise au sahel et en Afrique de l'Ouest", **les cahiers du CEREM** , la sécurité du Sahara et du sahel , N°13 , Décembre 2009 .

3- Atlas de l'intégration régionale en Afrique de l'ouest , **L'Afrique et la chine** . CEDEAO-CSAO/OCDE , décembre 2006 .

4- Audie, Klotz et Lynch, Cecelia , "le constructivisme dans la théorie des relations internationales" , **Critique Internationale** , N°2 , Hiver 1999

5- Ait Hamadouche, Louisa , "Le sahel ou la politique sépare ceux que la géographie rapproche" , **La Tribune** , 29 Avril 2008 .

6- Baghzouz, Aomar , "La nouvelle géopolitique du sahel , une opportunité pour refonder partenariat euro-maghrébin" , **Cahiers de la Méditerranée** , 89 , 2014 .

7- Bensaâd, Ali , "Le Sahara et la transition migratoire entre sahel , Maghreb et Europe" , **Outre-Terre** , 2009/3 , N° 23 .

8- Berghezan, George , "Panorama du trafic de cocaïne en Afrique de l'ouest" , **Rapport du GRIP** , Bruxelles , 6/ 2012 .

9- Brachet, Julien , Choplin, Armelle et Pliez, Olivier , "Le Sahara entre espace de circulation et frontière migratoire de l'Europe" , **Hérodote** , N°142 , la découverte , 3eme trimestre 2011 .

10- Bernus, Edmond et autres , "Le sahel oublie" , **revue Tiers monde** , Vol 34 , N°134 , 1993 .

11- Bourgeot, André, "Sahara de tous les enjeux" , **Hérodote** , N°142 , la découverte , 3ème trimestre 2011 .

12- Bourgeot, André , "Sahara : espace géostratégique et enjeux politiques (Niger)" , **Autrepart** (16) , 2000 .

13- Bourgi, Albert , "Mali : l'éffendroment d'un mythe" , **Questions internationales**, N°58 , Novembre/Décembre 2012

14- Bouriche, Riad , "Approches et conceptions des politiques publiques sécuritaires" ، ضمن أشغال الملتقى الدولي الذي نظمه **الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع و آفاق** ، في : قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ، أيام 29 ، 30 أفريل 2008 .

15- Chena, Salim , "Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine" , **Hérodote** , N°142 , la Découverte , 3ème trimestre 2011 .

16- David, Charles-Philippe et Benssaieh, Afef , "La paix par l'intégration ! théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité" , **Revue études internationales** , V 28 , N°02 , Juin 1997 .

17- Delterne, Damien , "Gestion des ressources minérales et conflits au Mali et au Niger" , **Note d'analyse du GRIP** , Bruxelles , 12 décembre 2012 .

18- Deycard, Fréderic, "Une région a l'importance internationale croissante" , **Questions Internationales** , N°58 , Novembre / Décembre 2012

19- éditeur : Dufourcq, Jean , **le Maghreb stratégique** , NDC (Nato defence college) , occasional paper 6 , Rome , June 2005 .

20- Dumont, Gérard François, "Des dynamiques sociodémographiques génératrices d'instabilité" , **Questions Internationales** , N°58 , Novembre / Décembre 2012 .

21- Egg, Johny, Gabas, Jean-Jacques , "la prévention des crises alimentaires au sahel et le rôle des dispositifs d'information", **Statéco** , N°87/88 , Aout/Décembre , 199 .

22- Filali, Fatma-Zohra , "Ethnicisation des conflits en Afrique : mythe et réalité , cas du Darfour" , ملتقى : **سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، تاريخ 29/28 أفريل 2010

23- Hamel, Tewfik , "L'Algérie face au dilemme de la sécurité régionale au sahel/Maghreb : Nœud gordien et dilemme cornélien" , **مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية** ، العدد الأول ، يناير 2015 .

24- Heinrigs, Philippe , "Incidences sécuritaires du changement climatique au sahel : perspectives politiques", CSAO 2010 .

25- International Crises Group , "L'Afrique sans Kadhafi : le cas du Tchad" , Rapport Afrique , N°180 , 21 Octobre 2011 .

26- Julien, Simon , "Le sahel comme espace de transit des stupéfiants : acteurs et conséquences politiques" , **Hérodote** , N°142 , la découverte , 3eme trimestre 2011 .

27- Lavergne, Marc , "les soudans après la sécessions du sud : des lendemains qui Déchantent" , **Questions internationales** , N°58 , Novembre/Décembre 2012 .

28- Masson, Michel , "Les groupes islamistes se réclamant d'Al-Qaïda au Maghreb et au nord de l'Afrique" , **confluence méditerranée** , N°76 ? Hiver 2010-2011 .

29- Macleod, Alex , "Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique" , **Culture et Conflits** , N°54 , 2004 .

30- Poupart, Paulin , "Identités religieuses , ethniques , tribales au cœur des crises", **Questions Internationales** , N°58 , Novembre/Décembre 2012.

31- Rouppert, Bérangère , "Les états sahélien et leurs partenaires extrarégionaux ; le cas de l'union européenne en particulier", **note d'analyse du GRIP** , Bruxelles , 6 décembre 2012 .

32- Taje, Mehdi , "Les défis sécuritaires au sahel : une analyse géopolitique" , **Tribune Libre** , N°39 , Novembre 2013 .

33- Terje, Ostebo , , "Le militantisme islamique en Afrique", **Bulletin de la Sécurité Africaine** , N°23 , Novembre 2012 .

34- Tisseron, Antonin , "Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara" , **Hérodote** , N°142 , la découverte , 3eme trimestre 2011 .

35- Tran-Ngoc, Laetitia, "Monitoring de la stabilité régionale dans le bassin sahélien et en Afrique de l'ouest" , **Note d'analyse du GRIP** , Bruxelles , 12 octobre 2012

36- Vallée, Olivier , Spinoza, Jérôme , "Un système de crises complexe", **Questions Internationales** , N°58 , Novembre/Décembre 2012 .

37- Vitalis, Joseph , "La réforme du secteur de sécurité en Afrique : contrôle démocratique de la force publique et adaptation aux réalités du continent" , **Afrique contemporaine** , N°209 , Printemps 2004 .

ثالثا : باللغة الإنجليزية :

1/ Books :

1- Booth, Ken and Smith, Steve , **International relations theory today**, USA : the Pennsylvanian States University Press , 1995 .

2- Buzan, Barry et autres , **Security : a new framework for analyses**, USA : Lynne Rienner publishers, 1998 .

3- Buzan, Barry and Hansen, Lene , **The evolution of security studies**, UK : Cambridge university press , 2009 .

4- Buzan, Barry and Waever, Ole , **Region and powers : the structure of international security**, Uk : Cambridge university press , 2003 .

5- Burke, Anthony , **Beyond security , ethics and violence : war against the other**, London : Taylor and Francis c-library , 2007 .

6- C.Williams, Michael, **Culture and security : symbolic power and the politics of international security**, N.Y: Taylor and Francis c-library , 2007 .

7- Ericsson, Johan and Giacomello, Giampiero , **International relations and security in the digital age** , N.Y: Taylor and Francis c-library , 2007 .

8- Grenfell, Damian and James, Paul , **Rethinking insecurity war and violence : Beyond savage globalization ?**, London and New York : Routledge Taylor and Francis group , 2009 .

9- Hough, Peter , **Understanding global security**, London and New York : Routledge Taylor and Francis group , 2004 .

10- Huysmans, Jef , **The politics of insecurity : fear , migration and asylum in EU**, USA : Taylor and Francis c-library , 2006 .

11- I.Rotberg, Robert, **State failure and state weakness in a time of terror**, Cambridge : the world peace foundation , 2003 .

12- Krause, Keith and C.Williams, Michael , **Critical security studies : Concepts and cases** , London : Taylor and Francis c-library , 2002 .

13- Patman, Robert G, **Security in a post-cold war world** , New Zeland : university of otago , 1999 .

14- Paul, D.Williams , **Security studies** : **An introduction**, London and New York : Routledge Taylor and Francis group , 2008 .

15- Roe, Paul , **Ethnic violence and societal security dilemma** ,U S A and Canada : Routledge Taylor and Francis group , 2005 .

16- S.Spears, Ian, **civil war in African states** : **the search for security** London : first form press , 2010 .

17- Tickner, J.Ann , **Gender in international relations** : **Feminist perspectives on achieving global security**, New York : Colombia university press, 1992 .

18- The Fund for Peace , **Analysis of failed states index 2012** ,Washington, The Fund for Peace publication FFP, 2012 .

2/ Articles :

1- Abdalla Muna A , "Understanding of the natural resource conflict dynamics : the case of tuareg in north Africa and the Sahel", **Institute for Security Studies paper** 194 , August 2009 .

2- Abdel-Fatau, Musah , "West Africa : governance and security in a changing region" , **Africa Program Working Paper Series** , International Peace Institute , February 2009 .

3- Alexander, Yonah, "Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014" , **sixth Annual Report** , inter-university center for terrorism studies , February 2015 .

4- Amitav, Acharya , "The periphery as the core : the third world and security studies", **YCSS Occasional paper** , number 26 , 03/1995 .

5- Anna, Simons , Tucker, David , "The misleading problem of failed states : a socio-geography of terrorism in the post 9/11 era", **Third World Quarterly** , Vol 28 , N°02 , 2007 .

6- Anderson, Lisa , Antiquated before they can ossify : states that fail before they form , **Journal of International Affairs** , Vol 58 , N°01 , Fall 2004 .

7- Aida Ammour, Laurence, "Regional security cooperation in the Maghreb and Sahel : Algeria's pivotal ambivalence" , **Africa security brief** , N°18 , February 2012 .

8- Bennet, Vivienne , Davila-Poblete, Sonia and Nieves Rico, Maria, **Journal of International Affairs** , Vol 58 , N°01 , Spring/Summer 2008 , p 108 .

9- Barnett, Jon, Adger, w.Neil , "Climate change , human security and violent conflict", **Political Geography** , N°26 2007 .

10- Berkouk, Mhand , "Conceptualising international terrorism" , **Horizon de la géostratégie** , N°01 , Mars 2010 .

11- Bencala, Karin R. and D.Dabelko, Geoffrey , "Water Wars : obscuring opportunities" , **Journal of International Affairs**, Vol 61 , N°02 , Spring/Summer 2008 .

12- Booth, Ken , "Security and self reflexions of a fallen realist", **YCSS Occasional paper** , number 26 , prepared for presentation at the conference strategies in conflict : critical approaches to security studies .

13- Crocker, Chester A , "Engaging failing states" , **Foreign Affairs** , Vol 82 , N°05 , September/October 2003 .

14- D Danjibo, Nathanial, "The aftermath of the Arab spring and its implication for peace and development in the Sahel and sub-Saharan Africa" , **Strategic review for southern Africa** , Vol 35 , N°2 , November 2013

15- Ericsson, Johan and Giacomello, Giampiero , "The information revolution , security , and international relations :(IR) relevant theory?" **International political science review** , Vol 27 , N°03 , 2006 .

16- Issacharoff, Samuel , "Constitutionalizing democracy in fractured societies" , **Journal of International Affairs** , Vol 58 , N°01 , Fall 2004 .

17- Kalyvas, Stathis N. , "New and old civil wars : a valid distinction ", **World politics** , Vol 54 , N°01 , October 2001 .

18- Krause, Keith , "Critical theory and security studies : the research programme of critical security studies" , **Cooperation and conflict** , Vol 33 , N°3 , September 1998 .

19- Koepf, Tobias , M.A , "France and EU military crisis management in sub-Saharan Africa , no more hidden agenda", paper to be presented at : the European union in international affaires 2010 , A garnet conference , Brussels , 22/24 April 2010 .

20- Klingebiel, Stephan ," Africa's new peace and security architecture : converging the roles of external actors and African interests", **African Security Revieu** , 14 (02) , 2005 .

21- Lall, Upmamu and all , "Water in the 21st century : Defining the elements of global crisis and potential solutions" , **Journal of International Affairs** , Vol 61 , N°02 , Spring/Summer 2008 .

22- Migdal, Joel S., state building and the non-nation-state , **Journal of International Affairs** , Vol 58 , N°01 , Fall 2004 .

23- Roussellier, Jacques , "Terrorism in north Africa and the Sahel : al Qaida's franchise or freelance" , middle East Institute Policy brief , N°34 , August 2011 .

24- Schmid, Alex P. , "Frameworks for conceptualising terrorism" , **Terrorism and political violence** , Vol 16 , N°02 , Summer 2004 .

25- Thomas, Caroline and Wilkin, Peter , "Still waiting after all this years : the third world on the periphery of international relations", **The British Journal of Politics and International Relations** , 6(2) BJPIR , VOL 06 , 2004 .

26- T.Wolf, Aaron, "Healing the enlightenment rief : rationality, spirituality and shared waters" , **Journal of International Affairs** , Vol 61 , N°02 , Spring/Summer 2008 .

27- Wendt, Alexander , "Anarchy is what states make of it : the social construction of power politics", **International Organization** , Vol 46 , N°2 , Spring 1992 .

رابعا : وصلات الإنترنيت :

1/ باللغة العربية :

1- أزاد عيسى ، **التهديد الإقليمي لبوكو حرام و احتمال التدخل الغربي لاحتوائه** ، على الرابط التالي : *http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/2014817112822788903.htm*

2- الحافظ الغابد محمد ، **الطوارق بين طموح الاستقلال و سيناريوهات التوظيف** ، على الرابط التالي : *http://www.aljazeera.net/opinions/pages/d41dcaff-cc11-42b3-ba82-a3f147fb7f7e*

3- ـــــــــــ ، **صراع الإرادات في أزواد و مخاطر الصومالة** ، على الرابط التالي : *http://www.aljazeera.net/opinions/pages/d95d237e-b58a-4d8d-a9a7-740fac2c4b97*

4- العلوي الحسين الشيخ ، **تجمع الساحل الخماسي : تنسيق في ظل التعقيدات** ، على الرابط التالي: *http://studies.aljazeera.net/reports/2014/09/2014921988539708.htm*

5- ـــــــــــ ، **منطقة الساحل الإفريقي و معبر الموت الدولي** ، سلسلة تقارير الجزيرة ، 31 أوت 2015 ، على الرابط التالي : *http://studies.aljazeera.net/reports/2015/08/201583193522703203.htm*

6- ـــــــــــ ، **صراع الإرادات السعودي–الإيراني في منطقة الساحل و غرب إفريقيا** ، سلسلة تقارير الجزيرة ، 24 نوفمبر 2015 ، على الرابط التالي : *http://studies.aljazeera.net/reports/2015/11/201511191034176386 18.htm*

7- أونوها فريدوم سي ، جيرالد إي إزريم الحناشي ، **غرب إفريقيا : الإرهاب و الجرائم المنظمة العابرة للحدود** (الجزء الأول) ، على الرابط التالي : *http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/201372483419596750.htm*

8- أيوب أبو دية ، **مفهوم الانحباس الحراري : عوامله و أسبابه و سبل مواجهته** ، على الرابط التالي : *http://www.noorsa.net/files/file/en7ebas%207rary.pdf*

9- برقوق امحند ، **العولمة و إشكالية الأمن الإنساني** ، على الرابط التالي :

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3060.html

10- _____ ، **مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة** ، على الرابط التالي :

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/cours-مفاهيم-في-السياسة-المقارنة-الجديدة/index.1.htm

11- بروكس بيتر و جي هاي شين ، **النفوذ الصيني في إفريقيا تهديد كبير لمصالح واشنطن** ، على الرابط التالي :

http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&aid=897

12- بشير محمد علي حمدي ، **أثر مشكلة الاندماج على عملية التحول الديموقراطي : دراسة حالة لتمرد الطوارق في النيجر** ، على الرابط التالي :

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=215:-zimbz-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7

13- بن عنتر عبد النور ، **التدخل في مالي : نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي و الشعبي** ، على الرابط التالي :

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201312710115164585.htm

14- جهاد عودة ، **العمليات الجديدة في النظام الدولي** : على الرابط التالي :

http://www.mearsinfo.com/makhzoumy/audi.html.

15- _____ ، **الاتحاد المغاربي بين الافتراض و الواقع** ، على الرابط التالي :

http://aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa

16- بوشنافة شمسة ، **إستراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن و التنمية في منطقة الساحل "إستراتيجية من أجل الساحل " الرهانات و القيود** ، على الرابط التالي :

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=223:-algerie-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=

17- محمد عبدالله ولد آدّا ، **الوضع الأمني بالساحل والصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي بمالي** ، على الرابط التالي :

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/02/201422385727314727.htm

18- تاج مهدي ، **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي** ، على الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/portal/templates/posting/pocketpcdetail-ledpage.aspx?print.

19- توماس كارولين ، ترجمة محمد الصديق بوخريص ، **الحوكمة العالمية ، التنمية و الأمن الإنساني** ، على الرابط التالي :

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3093.html

20- حسن شافعي بدر ، **هل سيصمد الاتفاق السادس بين تشاد و السودان** ، على الرابط التالي :

http://m.aljazeera.net/opinions/pages/bf89d429-3cfa-4745-b47a-5097665fbf0a

21- دانييل سرج ، **الطوارق بعد القذافي : أي مستقبل لمنطقة الساحل** ، على الرابط التالي :

http://studies.aljazeera.net/reports/2011/10/201110269521152011 6.htm

22- زبير يحي ، **الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل : منع الحرب و مكافحة الإرهاب** ، على الرابط التالي : *http://studies.aljazeera.net/reports/2012/11/201211289594704997.htm*

23- زقاغ عادل ، **إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي** ، على الرابط التالي :

http://www.geocities.com/adelzeggagh/recoml.html

24- خالد حنفي على ، **الشركات العالمية : لعبة الصراع و الموارد في إفريقيا ، السياسة الدولية** ، على الرابط التالي :

https://www.facebook.com/rcrcsudan/posts/1471011646444632

25- سعد أبو عامود محمد ، **الأمن و التنمية : أمن التنمية و تنمية الأمن** ، مركز الإعلام الأمني ، جامعة حلوان ، جمهورية مصر العربية ، على الرابط التالي :

http://www.policemc.gov.bh/reports/2012/February/6-2-2012/634641386643428825.pdf

26- شعراوي جمعة سلوى ، **مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع** ، على الرابط التالي :

http://www.islamonline.net/arabic/mafâheem.2004/01/article01.html.

27-عرفة خديجة ، **تحولات مفهوم الأمن ، الإنسان أولا** ، على الرابط التالي :

www.islamonline.net/arabic/mafhoum/2003/09/article01.html

28- على زين العابدين أسامة ، **دارفور : الخلفية التاريخية للأزمة و أسباب تطورها** ، على الرابط التالي :

http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&id=1755:2009-07-26-06-29-10&Itemid=33

29-غازي دحمان ، **تشاد تموت دون الأربعين ليرث الغرب ثرواتها** ، على الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/2/28

30-قوي بوحنية ، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي** ، على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904.htm

31- محجوب ياسر ، **السودان و تشاد : تقارب محفوف بالمخاطر** ، على الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/cb3f5f5f-e568-491f-9dd5-6f66fd405fa6

32- مورافيسك أندري ، ترجمة : عادل زقاغ ، **الاتحادية و السلام من منظور ليبرالي /بنيوي** ، على الرابط التالي :

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3040.htm

33-وحدة تحليل السياسات ، **أزمة مالي و التدخل الخارجي** ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الدوحة ، على الرابط التالي :

http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad

34-والت ستيف ، ترجمة : عادل زقاغ ، زيدان زياني ، **العلاقات الدولية : عالم واحد ، نظريات متعددة** ، على الرابط التالي :

http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

35-ولد إبراهيم الحاج ، **أزمة مالي : انفجار الداخل و تداعيات الإقليم** ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، 12 فبراير 2012 ، على الرابط التالي :

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/20122129582152916.htm

36- يامورا تاكو ، ترجمة : عادل زقاغ ، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية** ، على الرابط التالي :

http://www.geocities .com/adelzeggagh/secpt.html

37-حسنين توفيق إبراهيم ، **الانتقال الديمقراطي : إطار نظري** ، على الرابط التالي :

http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124953348314 38.html

38- أميرة عبد الحليم ، **نذر الانهيار : تأثير الاضطرابات الداخلية على الأمن الإقليمي للساحل والصحراء** ، على الرابط التالي :

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3430.aspx

39- حمدي عبد الرحمان ، **الغرب و عسكرة الساحل** ، على الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/3/7/

40- النهار الجديد ، **الاتحاد الإفريقي يشيد باستراتيجية دول الميدان في مكافحة الإرهاب** ، على الرابط التالي :

http://www.ennaharonline.com/ar/specialpages/international/90874.html

41- محمد محمود السيد ، **استراتيجيات الاحتواء : كيف يمكن التكيف مع حالات عدم الاستقرار السياسي** ، إصدارات المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، على الرابط التالي :

/http://www.rcssmideast.org/Article/4019

42- عزو محمد عبد القادر ناجي ، "مفهوم الاستقرار السياسي في الدولة" ، **الحوار المتمدن** ، العدد 2189 ، 2008/02/12 ، على الرابط التالي :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124635

43-سعيد الكحل ، **الأهداف الحقيقية من تأسيس رابطة علماء الساحل** ، على الرابط التالي :

http://www.assakina.com/center/parties/19434.html

2/ باللغة الفرنسية :

1- Assanvo William , **Réflexions sur la stratégie européenne pour la sécurité et le développement dans le Sahel** , sur le site internet :

www.ovida-afrido.org/fr/.../StratégieUE_Sahel_5_Octobre11.pdf

2- Simon Luis , Alexander Mattelaer , Amelia , **Une stratégie cohérente de l'UE pour le sahel** , sur le site internet :

http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/etudes/join/2012/433778/EXPO-DEVE_ET(2012)433778_FR.pdf

3- **La situation agricole et alimentaire au sahel et en Afrique de l'ouest** . sur le site internet *www.oecd.org/fr/csao/publications/38417511.pdf*

4- Rekacewicz, Philippe , **Le conflit touareg** , le monde diplomatique, Avril 1995 , sur le site internet *:*

www.mondediplomatique.fr/cartes/touaregs1995

5- Tisseron Antonin , **Quels enseignements de l'approche américaine au sahel**? sur le site internet : *www.gabrielperi.fr/IMG/pdf/tisseron-sahel.pdf*

3/ باللغة الإنجليزية :

1- Acharya Amitav , **Beyond anarchy? Third world instability and international order after the cold war** , Available online at : *www.amitavacharya.com/.../Third%20World%20Instability%20and%20International%20Order.pdf*

2- **Crisis in the Sahel** : Possible Solutions and the Consequences of Inaction , April 9, 2013 , A report following the OASIS Conference (Organizing to Advance Solutions in the Sahel) hosted by the University of California, Berkeley and African Institute for Development Policy in Berkeley on September 21, 2012 , Available on line at : *http://bixby.berkeley.edu/wpcontent/uploads/2013/04/potts_2013_oasis_crisis_in_the_sahel.pdf*

فهرس الجداول ، الأشكال و الخرائط :

فهرس الجداول

رقم الجدول **عنوان الجدول** **الصفحة**

الجدول رقم 01 : تشعب مفهوم الأمن أفقيا و عموديا 65
الجدول رقم 02 : التمييز بين الحرب الأهلية التقليدية و الحديثة 102
الجدول رقم 03 : عناصر دورة (F3EA) 104
الجدول رقم 04 : البنية الديمغرافية لدول الساحل الإفريقي 181
الجدول رقم 05 : المنظمات الإرهابية و المتطرفة في القارات الخمس و العالم الإسلامي 195
الجدول رقم 06 : الهجمات الإرهابية و الحوادث الناجمة عن نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI 198
الجدول رقم 07 : منح إستراتيجية الاتحاد من أجل الساحل 270
الجدول رقم 08 : واردات الصين الإفريقية من البترول و القطن (2004) 287
الجدول رقم 09 : الشركاء التجاريين العشر الأوائل الإفريقيين للصين (حسب الواردات 2004) 290
الجدول رقم 10 : الطريق نحو المصالحة 298
الجدول رقم 11 : النفقات و القدرات العسكرية في دول الساحل الإفريقي 329

فهرس الأشكال

رقم الشكل **عنوان الشكل** **الصفحة**

الشكل رقم 01 : مؤشرات قياس فشل الدول 94
الشكل رقم 02 : أهداف الألفية الإنمائية الثمانية 116
الشكل رقم 03 : تداعيات التدهور البيئي 151
الشكل رقم 04 : تحديات معضلة الموارد المائية 156

فهرس الخرائط

رقم الخريطة **عنوان الخريطة** **الصفحة**

الخريطة رقم 01 : الامتداد الجغرافي للساحل الإفريقي 163

الخريطة رقم 02 : التواجد الاستعماري في إفريقيا (1914) 167
الخريطة رقم 03 : التنوع الإثني في الساحل الإفريقي 170
الخريطة رقم 04 : ضعف الكثافة السكانية في الساحل 179
الخريطة رقم 05 : تحديات فجوة الغذاء في الساحل و غرب إفريقيا 182
الخريطة رقم 06 : معدل الدخل الخام و نصيب الفرد في الساحل و غرب إفريقيا للعام 2011 185
الخريطة رقم 07 : نشاط القاعدة في ساحل الأزمات.....199
الخريطة رقم 08 : نقاط التدفقات الهجرية في الساحل و الصحراء 209
الخريطة رقم 09 : التفاعلات الجيوستراتيجية في الساحل الإفريقي 214/213
الخريطة رقم 10 : التفاعلات الجيوسياسية في السودان 216
الخريطة رقم 11 : التوزيع القبلي في إقليم دارفور 219
الخريطة رقم 12 : توزيع أقلية الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي 229
الخريطة رقم 13 : حدود إقليم أزواد في دولة مالي 232
الخريطة رقم 14 : طرق تجارة الكوكايين من غرب إفريقيا و الساحل نحو أوروبا الغربية.....242
الخريطة رقم 15 : التواجد العسكري الفرنسي في الساحل و غرب إفريقيا 267
الخريطة رقم 16 : المنظمات الإقليمية في منطقة الساحل و إفريقيا 338

فهرس المحتويات

الفهـــــــــــــرس :

مقدمة 1-23

- **أهمية الدراسة**..... 4
- **مبررات اختيار الموضوع**.....4
- **إشكالية الدراسة** 6
- **فرضيات الدراسة** 9
- **حدود الدراسة** 10
- **مفاهيم الدراسة**.....11
- **أدبيات الدراسة**.....18
- **منهجية الدراسة** 21
- **تقسيم الدراسة** 22

الفصل الأول : تطور حقل الدراسات الأمنية : من التصورات التقليدية إلى اتجاهات مراجعة مفهوم الأمن

.....24-86

المبحث الأول : مفهوم الأمن ضمن الطرح التقليدي المحافظ 26

المطلب الأول : المنظور الواقعي العقلاني 27

الفرع الأول : الواقعية الكلاسيكية : مسلمة الفوضوية و المرجعية الدولاتية.....27

الفرع الثاني : الواقعية الجديدة : تكييف مفاهيم الواقعية 32

المطلب الثاني : إعادة صياغة مفهوم الأمن 36

الفرع الأول : من أجل الحفاظ على مفهوم ضيق للأمن 36

أولا : الأمن الوطني كقيمة مجردة 38

ثانيا : الأمن الوطني ذو بعد عسكري و إستراتيجي أكثر أهمية 39

ثالثا : الأمن الوطني ضمن دوامة الأمن و الدفاع 41

الفرع الثاني : من أجل مفهوم موسع للأمن 44

الفرع الثالث : إعادة صياغة مفهوم الأمن حسب بوزانو آخرون 47

المبحث الثاني : تصور النظرية الليبرالية للأمن 48

المطلب الأول : المنظور الليبرالي البنيوي : من الاتحادية إلى السلام 49

المطلب الثاني : المنظور الليبرالي المؤسساتي : نحو مأسسة قضايا الأمن 53

المبحث الثالث : مضمون الأمن في النظريات ما بعد الوضعية 56

المطلب الأول : البنائية الاجتماعية : دور قيم الهوية و المصلحة 57

المطلب الثاني : النقدية و التحول في مفهوم الأمن 61

الفرع الأول : تدفق الفواعل عبر الوطنية 64

الفرع الثاني : الانتقال من مفهوم التهديدات إلى مفهوم المخاطر 66

الفرع الثالث : تراجع القوة العسكرية كآداة مثلى لضمان الأمن.....73

المطلب الثالث : المقاربة النسوية و الأمن : دور و تأثير المرأة 75

المبحث الرابع : نحو مقاربة أمنية عالم ثالثية في ظل تحولات مجتمع المخاطر 78

خلاصة الفصل 86

الفصل الثاني : التحديات الأمنية الجديدة في ظل عولمة المخاطر **87–160**

المبحث الأول : العامل/ المخاطر السياسية 91

المطلب الأول : أزمة الدولة الفاشلة 92

المطلب الثاني : الطبيعة المتحولة للنزاعات 99

المطلب الثالث : هشاشة الديمقراطية و تراجع حقوق الإنسان.....106

المبحث الثاني : العامل/ المخاطر الاقتصادية 111

المطلب الأول : هرمية العلاقات الاقتصادية الدولية 112

المطلب الثاني : فجوة الغذاء عالميا 114

المطلب الثالث : أزمة التنمية في الجنوب 120

المبحث الثالث : العامل/ المخاطر الاجتماعية 125

المطلب الأول : الهوية المجتمعية 126

المطلب الثاني : الهجرة و المعضلة الأمنية المجتمعية 129

المطلب الثالث : تهديد شبكات الإرهاب للأمن 134

المطلب الرابع : الجريمة المنظمة عبر الوطنية و الأمن 139

المبحث الرابع : العامل/ المخاطر البيئية 142

المطلب الأول : الطاقة و الأمن المستدام 143

المطلب الثاني : التغير المناخي و الأمن 148

المطلب الثالث : أزمات الندرة المرتبطة بالمياه 153

خلاصة الفصل 160

الفصل الثالث : العوامل الداخلية للأزمة الأمنية في منطقة الساحل و الصحراء 161–235

المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية و السوسيواثنية لمنطقة الساحل و الصحراء 162

المطلب الأول : الخصائص الجغرافية 163

المطلب الثاني : الطبيعة الاجتماعية المفككة 168

المطلب الثالث : الدولة الساحلية بين فاشلة و آيلة للفشل 173

المبحث الثاني : الواقع السوسيواقتصادي 178

المطلب الأول : الضغط السكاني بين فقر البيئة و بيئة الفقر 179

المطلب الثاني : مشكلات الأمن الغذائي 182

المطلب الثالث : اقتصاد الحزام الساحلي بين سوء الإدارة و التنافس الخارجي 185

المبحث الثالث : مقاربة البيئة و الأمن الإنساني في الساحل 188

المبحث الرابع : المحددات الجيوأمنية 193

المطلب الأول : الساحل بين تجاذبات التطرف و الإرهاب.....193

المطلب الثاني : تأثير الجريمة المنظمة : التواطؤ ، الفساد و المنافسة 201

المطلب الثالث : حركة الهجرة السرية.....207

المبحث الخامس : خريطة الأزمات الداخلية 215

المطلب الأول : أزمة دارفور بين رهانات الداخل و حسابات الخارج 215

المطلب الثاني : الأزمة التشادية و ديناميات الصراع 222

المطلب الثالث : معضلة الطوارق : بين الأبعاد فوق الدولتية و التوظيف الخارجي للمسألة 227

الفرع الأول : وضع أقلية الطوارق و طبيعة المناخ السياسي في المنطقة (الثروة و النفوذ السياسي) 227

الفرع الثاني : الطوارق و صراع النفوذ في المنطقة 233

خلاصة الفصل 235

الفصل الرابع : استراتيجيات التنافس الإقليمي و الدولي في منطقة الساحل و الصحراء.... 236–293

المبحث الأول : واقع الهشاشة في غرب إفريقيا.....237

المطلب الأول : الأبعاد الجيو سياسية للأمن في غرب إفريقيا 237

المطلب الثاني : تجاذبات المشكلة الأمنية بين الساحل و غرب إفريقيا 244

المطلب الثالث : الغرب و جدلية الموازنة بين تحديات المنطقة مقابل التهديد العالمي....247

المبحث الثاني : المستقبل الجيوسياسي لأمن الدائرة المغاربية 251

المطلب الأول : التحرك الجزائري في الرواق الساحلي.....252

الفرع الأول : متطلبات العقيدة الأمنية الجزائرية 252

الفرع الثاني : الجزائر في مواجهة المخاطر المتدفقة من الفناء الخلفي... 256

المطلب الثاني : المغرب و الساحل : من الإطلالة الأطلسية إلى دعم التنمية في الساحل 257

المطلب الثالث : ليبيا و الدور الملتبس في الساحل 261

المبحث الثالث : استراتيجيات التنافس الدولي في الساحل 264

المطلب الأول : الدور الفرنسي بين الوعاء الأوربي و إحياء إرث الكولونيالية 264

المطلب الثاني : الو م أ و إعادة الانتشار الجيوستراتيجي في العالم خاصة منطقة الساحل و الصحراء..... 273

المطلب الثالث : تصاعد الاختراق الصيني للساحل و للقارة الإفريقية 283

الفرع الأول : حقبة المصالح الإيديولوجية 284

الفرع الثاني : حقبة المصالح الاقتصادية و الاستراتيجية 286

خلاصة الفصل 293

الفصل الخامس : نحو إستراتيجية لبناء مستقبل الساحل و الصحراء في ظل متطلبات الأمن الإفريقي **342-294**.....

المبحث الأول : تمكين التعايش و المصالحة 295

المبحث الثاني : تكييف تغير مفهوم الأمن مع عملية بناء/إعادة بناء الدولة 302

المطلب الأول : المرونة مقابل الهشاشة 305

المطلب الثاني : صيرورة إعادة صياغة مضمون العقد الاجتماعي 307

المطلب الثالث : إصلاح القطاع الأمني ضرورة لترشيد الحكم 311

المبحث الثالث : المقاربة الجماعية للتحرك و إعادة الاعتبار للسياقات الإقليمية 315

المطلب الأول : تدعيم العمل المغاربي المشترك 316

الفرع الأول : نمو الحس الإقليمي المغاربي 316

الفرع الثاني : تفعيل الاتحاد على وقع الضغوط الداخلية و الخارجية 319

الفرع الثالث : القراءة المغاربية للتهديدات المتدفقة من الحزام الجنوبي 323

المطلب الثاني : الأمن في الساحل على وقع المبادرات الإقليمية 326

المطلب الثالث : تشجيع التعاون الإفريقي 335

خلاصة الفصل 342

خاتمة 343-350

قائمة المراجع.....351-377

فهرس الجداول ، الأشكال و الخرائط.....378-379

فهرس المحتويات 380-385

الملخص :

تعتبر معضلة الأمن من أولويات السياسات القطرية و الدولية ، فقد تنامى النقاش حول تحديد أطرها الفكرية و المنهجية و مضامينها الديناميكية بداية ضمن الإطار العسكري ، الذي يجد تبرير جل افتراضاته في التفسير التقليدي المحافظ لتفاعلات السياسة العالمية ، غير أن الديناميات التي أفرزها عالم ما بعد الحرب الباردة انعكست بتبعاتها على هذا التصور الإستراتيجي ، ما حاولت النقدية تجاوزه في إعادة هيكلة السياسات الأمنية بالشكل الذي يحتوي التدفقات المطردة على مستوى الفواعل الفوقية و التحتية كما عكفت على النظر بجدية للمخاطر الجديدة : السياسية ، الاقتصادية ، المجتمعية و البيئية و التي تحول معها الفرد إلى موضوع مرجعي للأمن يناقشه مفهوم الأمن الإنساني .

كما يلاحظ المتتبع للشأن الإفريقي أن منطقة الساحل باتت تعبيرا عن هلال أزمات ، حيث تتشعب خارطة التهديدات بين التماثلية و غير التماثلية ، بين ذات الطبيعة السياسية ، المجتمعية ، الاقتصادية و البيئة حولت المنطقة إلى نقطة انكفاء استراتيجي للشبكات الإرهابية متعددة الجنسيات و عصابات الجريمة المنظمة متخطية القوميات التي باتت تتداول خطابات الخطر و الفزاعة ، في ظل هشاشة سياسية و اقتصادية مستديمة متعددة الأوجه ، عجزت عن بناء مقاربات فعالة لصناعة الأمن بما يستجيب لمفاهيم الأمن و التنمية و الإنسان كما بات ينظر للتحديات المتدفقة من الفناء الخلفي كتهديد للأمن الإقليمي المغاربي ، و أثبت عمقها الإستراتيجي أنه لا أمن مغاربي دون أمن ساحليو العكس صحيح ، بما يتناسب و حجم المعضلات التي تتقاسمها ضفتا القارة كرواقين جيوسياسيين يمثل كل منهما معبرا للآخر . كما أن الجزائر ستبقى حجر الارتكاز الأساسية في صناعة الاستقرار في العمق الإفريقي الذي يمثله ساحل الأزمات ، رغم أن معضلة الأمن المغاربي تطبعها مواسم سياسية باردةو أخرى دافئة بتعاون أمني تفرضه ضرورات الجوار الإقليمي .

في حين كان إدراك الغرب للأهمية الاستراتيجية للساحل نابعا من شمولية الأخير بعمقه الإستراتيجي لعقدة اللاأمن عند الغرب ، ففي الوقت الذي اتجهت فيه الو م أ نحو تبني مقاربة بإعادة الانتشار الجيوستراتيجي في القارة الإفريقية و المنطقة تحديدا ، تعيش فرنسا تخبطا في سلوكها الخارجي إزاء الساحل بين محاولة إحياء إرثها الكولونيالي أو لبس عباءة الاتحاد الأوربي بحثا عن الشرعية و المسوغات الرسمية و الشعبية لدعم التدخل ، في ظل المزاحمة الصينية و مصالح القوى النامية المتطايرة هنا و هناك .

Résumé

Le dilemme de la sécurité est devenu l'une des priorités nationales et internationales, d'où le développement d'un dialogue pour cerner son volet méthodologique ainsi que son contenu dynamique, en commençant par le volet militaire, qui trouve la justification de la majorité de ses hypothèses dans l'interprétation classique conservatrice. Cependant, les dynamismes issus de l'après guerre froide, par leurs conséquences s'oppose à cette vision stratégique, ce que les critiques ont essayé de surmonter pour la restructuration des politiques sécuritaires, de façon à contenir les flux générés au niveau des réactions … Tout comme, ils ont été pris en compte les nouveaux défis politiques, économiques, sociétales et environnementales, avec lesquelles l'individu est devenu un sujet de référence pour la sécurité .

Tout comme peut le constater, tout observateur du cas africain, la région du sahel est devenue une zone de crises, où se ramifie la carte des menaces symétriques et asymétriques, ce qui a transformé la région en un point de base arrière stratégique pour les réseaux terroristes multinationaux et les groupes de crime organisé qui prônent des discours du danger, à l'ombre d'instabilités politique et économique multi faces permanentes. Ces derniers n'ont pas pu construire des approches efficaces pour instaurer la sécurité conformément aux concepts de la sécurité, du développement et de l'humanité.

Les défis provenant des lignes arrières sont considérés comme une menace de la sécurité territoriale du Maghreb, et leur profondeur stratégique approuvé qu'il ne peut y avoir de sécurité dans le Maghreb sans la sécurité du sahel et vis versa, proportionnellement au volume des problèmes que se partage les deux rives du contiennent . Et l'Algérie restera le pilier d'appui dans le processus de consolidation de la stabilité à l'intérieur de l'Afrique représenté par le sahel des crises, ajouter à cela, que la sécurité au Maghreb est traversé par des courants politique chauds et d'autres froids de coopération sécuritaire .

Cependant, la vision de l'occident pour l'importance stratégique du sahel émane de sa globalisation et du complexe d'insécurité chez l'occident, et au moment où les états unies envisagent un déploiement stratégique sur le continent africain et dans la région du sahel plus précisément, alors que la France connait une perturbation dans sa politique vis-à-vis du sahel, d'une part elle joue le rôle de l'ex-puissance coloniale, et d'autre part, elle essaye d'adopter la politique de l'union européenne, afin de légitimer son intervention, ceci à l'ombre de la concurrence de la Chine et des intérêts des pays émergeants d'Asie et d'Amérique.

Abstract

The security dilemma has become one of the main national and international priorities, where developing plans to encircle its methodological side and its dynamic contents has become an urgent obligation. The military vision would come in the front of these plans, which has led to making and creating justifications, in the majority of its assumptions, for the conservative and classical interpretations of the international reactions. However, the dynamism that resulted after the cold war has contradicted with this strategic view, the thing that criticism has tried to surmount to restructuring security politics in a way that containing the generated flows on the level of the reactions and causes. Also, the consequences of new challenges; politic, economic, social and environmental, have been taken onto account, with which the individual become a referential subject for the security.

As it can be seen clearly to the African observer that the Sahel region has become a zone of crises, where the threat map ramifies to symmetrical and asymmetrical within similar politics, economies, societies and environments. This region has been transferred consequently then to a central and strategic point of multinational network of terrorists and organized crime groups which surmount the patriotism and its warning speeches, in the shade of permanent political and economic instabilities, which has not allow to build effective reconciliations to spread out the safety according to the concepts of the humanity, development and security.

The observer, also, starts focusing to the challenges that resulted from threatening the security in the Maghreb area, where it becomes obvious that the security in the Maghreb and the security in the Sahel complete and need each other proportionally and according to the seriousness of the problems that combine the both banks of the continent due to being each bank an access to the other. Algeria remains the main pillar that support creating stability in the continental level, although the Maghrebian security problems fluctuate within cold political seasons and others warm .

In time the occident has become aware that the strategic importance of the Sahel springs from its globalization to the no-security matter of the occident, and while the USA has tried adopting the strategic re-deployment in the continent, France is still confused toward the Sahel zone, trying whether to reviving its colonial heritage or to being covered under the European union image searching for the legitimacy , especially with the appearance of the Chinese competition .